فكتور مارشيتي وجون د. ماركس

الجاسوسية

تتحكم بمصائر الشعوب

CIA

الدار المتحدة للنشر

الجاسوسية

تتحكم بمصائر الشعوب

CIA

فكتور مارشيتي وجون د. ماركس

الجاسوسية

تتحكم بمصائر الشعوب

CIA

الدار المتحدة للنشر

طبعة ١٩٨٦



٩٢ شارع البطريركية ـ هاتف: ٣٦٨٠٥٠ ـ ٣٦٨٠٥١
ص.ب.: ١١/٩٠٥٩ ـ بيروت ـ لبنان

٠٠هذا الكتاب

لهذا الكتاب قصة طويلة جعلته يحتل مكانا بارزا في عالم المكتبات والصحافة والتلفزة والاذاعة. فهو اول كتاب في التاريخ الامريكي يمنع نشره بأمر من قاضي محكمه، وهو اول كتاب في التاريخ الامريكي يرفع مؤلفاه وناشره قضيتهم الى القضاء، حين وجدوا ان الفكر والكلمة اصبحا رهيني المحبسين: محبس القاضي، ومحبس منظمة كبيرة قوية، هي منظمة .C.I.A وكالة الاستخبارات المركزية.

وتأخذ العدالة مجراها، وتثار القضية في الصحافة ويتداولها الناس، وبعد سنة كاملة من الجهد الجهيد يسمح القاضي بنشر الكتاب شريطة ان تحذف منه ٣٦٨ فقرة ارتأت وكالة الاستخبارات المركزية .C.I.A حذفها، فاذا بالكتاب يخرج من سجن الحرية مهلهلا مزعزعا او قل مسخا.

ويستأنف قرار القاضي، ويعود المؤلفان والناشر الى حلبة الصراع من جديد لا يقعدهم عن السعي اغراء ولا يمنعهم تهديد او وعيد، واخيرا يسمح القاضي بنشر الكتاب بعد ان اعيد اليه ٢٠٠ فقرة وحذف (١٦٨).

فارتأى الناشر ان يخرج به عسى ان يساعد ذلك على اعادة ال (١٦٨) فقرة المحذوفة، وما زالت القضية بين يدي العدالة.

ان الدار المتحدة للنشر على اتصال مع الناشر الامريكي بصدد الحصول على الفقرات المحذوفة فور الافراج عنها، وستصدرها في ملحق خاص يوزع مجانا لكل من اشترى هذا الكتاب. وقد ابلغت مراكز توزيعها ان تطلب الى كل مشتر بطاقة بعنوانه الكامل حتى يرسل الملحق اليه.

ايها القارئ العزيز، ايها العربي في كل مكان، هذا الكتاب يهمك لأنه يفضح القوى المستترة الكامنة وراء كل ما يجري في وطنك، اقرأه بامعان، فقد اثار ضجة عالية، وتناولته الصحافة ووكالات الانباء في كل مكان، هل قرأت ما قالته جريدة «النهار» في عددها رقم ١٢٢٢٥ تاريخ ٢٧ اب ١٩٧٤، ان لم تكن قد قرأت ذلك فاليك ما ورد في الجريدة تحت عنوان:

وكالة الاستخبارات المركزية:

استخدمها الرؤساء ومن اجلها... كذبوا

يلف الضباب نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية وشبكتها العالمية من العملاء السريين والحلفاء. وبعدما انشئت هذه الوكالة لهدف جليل هو تامين المعلومات الأفضل للحكومة، اصبحت اداة تنفيذ سرية لدى رئاسة الولايات المتحدة تنظم التدخل المستتر في السياسات الداخلية للبلدان الاجنبية. وفي فصول هذا الكتاب يروي المؤلفان كيف استخدم الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون وكالة الاستخبارات المركزية وكيف كذبوا الواحد تلو الآخر حماية لها وضمانا لاستمرار نشاطاتها...

تنبيه

يرجى من القارىء الكريم ملاحظة ما يلي:

١ - جميع ما هو ضمن الصفحة بالحرف الأسود يمثل الفقرات التي حذفتها وكالة الاستخبارات المركزية ثم أمرت المحكمة باعادتها.

٢ - حيثما وردت كلمة مراقبة فانها تعني الأسطر التي ما زالت محذوفة من الكتاب وأمرها بين يدي القضاء.

«تعرفون الحق والحق يحرركم»
يوحنا الاصحاح الثامن العدد ٣٢

منقوشة على الجدار المرمري للردهة الرئيسية
لمقر وكالة الاستخبارات المركزية
لانغلي فرجينيا

مقدمة الناشر

طلب الى المؤلفين بموجب امر من محكمة اتحادية عرض النسخة الاصلية من هذا الكتاب على وكالة الاستخبارات المركزية للاطلاع عليه قبل نشره، واستنادا الى قرار صادر عن المحكمة، امرت وكالة الاستخبارات المركزية بحذف ٣٣٩ فقرة تتفاوت في طولها، ولكنها عادت فاضطرت الى السماح باعادة نشر هذه الفقرات باستثناء ١٦٨ منها بعد ان طالبها بذلك محامي المؤلفين، بعد ان بدأ الناشر والمؤلفان اجراءات قانونية ضدها تحديا لما انطوى عليه اجراء الوكالة من مراقبة.

وسمح قاض اتحادي بنشر ١٤٠ فقرة اضافية واجزاء من فقرتين اخريين، غير ان هذه لم تكن جاهزة لادخالها هذا الكتاب بالنظر الى سلسلة من دعاوى الاستئناف . وللاطلاع على سرد واف لهذه الاحداث راجع المقدمة التي كتبها ملفين ل . وولف المدير القانوني لاتحاد الحرية المدنية الاميركية التي اثبتناها على الصفحة الثامنة عشرة من هذا الكتاب.

ولذلك فان النسخة الاصلية من كتاب «الجاسوسية تتحكم في مصائر الشعوب (C.I.A.)» في وضعها الحالي، تظهر الوضوح الملحوظ في «قواعد التصنيف» التي تعتمدها الوكالة. وتظهر الفقرات التي امرت الوكالة بحذفها في الأصل ثم سمحت بنشرها على مضض بحروف بارزة في هذه الطبعة، اما الفقرات التي حذفت والفقرات المئة والأربعون التي سمح بنشرها ولكنها لا تزال قيد الاستئناف في المحاكم، فترك مكانها فراغ تليه كلمة (محذوف) بين قوسين، مع ذكر عدد الأسطر المحذوفة.

مقدمة المؤلف

فكتور مارشيتي

بدأت معرفتي بمهنة الاستخبارات خلال السنوات الاولى من الحرب الباردة حين كنت اخدم في الجيش الاميركي في المانيا . وهناك ارسلت في سنة ١٩٥٢ الى المدرسة « الخاصة » التابعة للقيادة الاميركية (اوبراميرغو) لادرس اللغة الروسية واساليب الاستخبارات وفنونها . وبعد ذلك الحقت بعملي على الحدود الالمانية الشرقية . كانت المعلومات التي نجمعها عن خطط العدو ونشاطه قليلة الاهمية ، ولكن العمل كان حسنا بل ومثيرا في بعض الاحيان . فقد كنا نعتقد اننا نعمل من اجل الابقاء على العالم مرتعا للديموقراطية واننا كنا في خط الدفاع الاول من الشيوعية .

وبعد ان تركت الخدمة العسكرية عدت الى الدراسة في (ولاية بنسيلفانيا) حيث تخصصت في الدراسات السوفياتية والتاريخ وجندتني وكالة الاستخبارات المركزية سرا ، وانضممت اليها رسميا في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٥ . وكان الصراع بين الديموقراطية والشيوعية في ذلك الوقت قد بلغ اوجه، وكانت وكالة الاستخبارات المركزية في الخطوط الامامية لهذه المعركة الدولية واردت ان اشترك بصورة فعالة في هذه المعركة.

لقد خصص معظم وقتي في الخدمات السرية باستثناء سنة واحدة فقط امضيت القسم الاكبر منها في التدريب للعمل التحليلي ، وبصفتي خبيرا في الشؤون العسكرية السوفياتية فقد انصب جهدي على البحث العلمي في هذا الاختصاص وعلى نشرة الاستخبارات الدورية ، وبعد ذلك بدأت العمل في قطاع التقديرات القومية للعدو ـ كانت في تلك الوقت اهم انواع انتاج الاستخبارات ـ وفي احدى مراحل عملي هذا اصبحت كبير خبراء وكالة الاستخبارات وربما كبير خبراء الحكومة الاميركية ـ فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية السوفياتية لبلدان

العالم الثالث وكان لي دور بارز في اكتشاف الجهود السوفياتية الخفية التي بلغت ذروتها في ازمة، الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢، ثم كان لي ضلع بعد ذلك في حل لغز «مشكلة القذائف السوفياتية الموجهة المضادة للصواريخ».

وبين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٩ عملت ضابطا في هيئة الاركان لمكتب مدير وكالة الاستخبارات . فشغلت مناصب عدة بينها منصب المساعد الخاص لمساعد مدير التخطيط والبرمجة والميزانية ، ومنصب المساعد الخاص للمدير التنفيذي ، ومنصب مساعد تنفيذي لنائب المدير . خلال هذه السنوات بدأت اعرف كيف تعمل هذه المنظمة المحكمة الترابط كمجموعة ، وما هو دورها في اسرة الاستخبارات الاميركية كلها . كانت الصورة كما تراءت لي من مكتب المدير مشجعة مثبطة للعزيمة في آن معا . ولم تكن مهمة وكالة الاستخبارات المركزية كما صورت لعامة الناس وللكونغرس بانها لا تخرج عن كونها عملية تنسيق للمعلومات وتزويد الحكومة بها ، فقد كانت مهمتها الحقيقية هي القيام بعمليات سرية وتنفيذ اعمال خفية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى . كما ان مدير الوكالة لم يكن تلك الشخصية المسيطرة ـ او الذي ينصب اهتمامه على الشؤون الادارية او ادارة اسرة الاستخبارات التي يفترض فيه ان يكون رئيسها، بل كانت مهمته الرئيسية كما هي الحال مع معظم المديرين السابقين وكذلك مهمة مدير الشؤون المالية تتركز في الاشراف على النشاط الخفي الذي تقوم به الوكالة.

ولما زال عني شبح الوهم في سياسات الوكالة واعمالها وبدأت بعد ان ازيلت الغشاوة عن ناظري اعارض هذه السياسات وتلك الاعمال ، وبالنظر الى خلافي مع اسرة الاستخبارات والحكومة الاميركية ، فقد استقلت من الوكالة في اواخر سنة ١٩٦٩ . غير انني لما كنت قد تثقفت عقائديا في ناموس « الامن القومي » طوال سنوات عدة ، لم اكن لأول وهلة في وضع يمكنني من الحديث علنا . وارى لزاما علي ان اعترف بانني كنت ولا ازال اعيش في جو تسيطر علي فيه روحانية الوكالة وعمل الاستخبارات بصورة عامة ؛ بل وكنت لا ازال اشعر بحنين لهما على السواء . ولذلك رايت تسجيل افكاري بل بالاحرى مشاعري ، في رواية خيالية ، فكتبت رواية « البهلوان » Rope Dancer التي حاولت فيها ان اصف نوعية

منظمة سرية كوكالة الاستخبارات المركزية ، وما هو الفرق بين الخيال والحقيقة في هذه المهنة الرومنطيقية .

وقد حقق نشر هذه الرواية امرين ، الاول : هو انها اقامت اتصالا بيني وبين كثيرين من الناس خارج عالم الاستخبارات ـ الفطري المعزول ـ ممن كان يقلقهم ازدياد حجم الاستخبارات ودورها في حكومتنا . وقد اقنعني هذا بدوره بالعمل على وضع دراسة علنية املا في ان يؤدي ذلك الى اصلاح نظام الاستخبارات الامريكية . ولما كنت ادرك ان وكالة الاستخبارات واسرة الاستخبارات عاجزتان عن اصلاح نفسيهما ، وان لا رغبة في تغييرها تغييرا جذريا عند الرؤساء الذين يرون في هذا الجهاز رصيدا لهم ، اصبحت اؤمل في ان تخضع الوكالة والاستخبارات لدراسة شاملة في الكونغرس. ولكن لم يمض وقت طويل حتى علمت ان اولئك الاعضاء في الكونغرس الذين يتمتعون بالسلطة الكافية لاحداث الاصلاح لا يهتمون بالقيام بمثل هذا العمل . اما الباقون فكانوا اما يفتقرون الى الوسائل اللازمة التي تمكنهم من احداث اية تغييرات مهمة او انهم كانوا بليدين فاقدي الشعور . ولذلك قررت وضع كتاب ـ هذا الكتاب ـ اعرب فيه عن وجهات نظري في وكالة الاستخبارات المركزية واشرح فيه الاسباب التي تحملني على الاعتقاد بان الوقت قد حان لاعادة النظر في اسرة الاستخبارات واصلاحها .

وبذلت وكالة الاستخبارات المركزية والحكومة الامريكية جهودا شاقة ولمدة طويلة ـ ولم تكن جهودهما هذه دائما اخلاقية ـ في محاولة لتثبيط عزيمتي اولا، ثم للحيلولة دون نشر هذا الكتاب . واستطاعتا باللجوء الى تقنيات قانونية وبالتلويح بشبح احتمال خرق الامن القومي » ، ان تحدا بصورة لم يعرف لها مثيل في السابق من حقوقي الدستورية التي تمنحني حرية الكلام . ونجحت في الحصول على امر دائم من محكمة اثار السخط ولا مبرر له،يطلب الي ان اعرض كل ما اكتبه او اقوله سواء كان حقيقة ام خيالا او شيء اخر » عن الاستخبارات ، على وكالة الاستخبارات المركزية لمراقبته . ولم يكن في وسعي الا ان انصاع للامر فأعطي الوكالة ٣٠ يوما للاطلاع على كتاباتي ليعمل فيها قلمها تشطيبا قبل ان

اعرضها على الناشر للبحث فيها ، لانني ان لم افعل ذلك وجهت الي تهمة تحقير المحكمة

لقد قيل ان من بين الاخطار التي تواجهها الديموقراطية وهي تحارب النظم الدكتاتورية كالفاشية والشيوعية ، احتمال وقوع الحكومة الديموقراطية في حبائل تقليد اساليب الاعداء وبالتالي التنكر للديموقراطية ذاتها التي انبرت للدفاع عنها . ولست استطيع الا ان اتساءل ان كانت حكومتي اكثر اهتماما بالدفاع عن نظامنا الديموقراطي من تصميمها على تقليد اساليب الانظمة الدكتاتورية بغية الاحتفاظ بسلطاتها التي تجاوزت الحدود على الشعب الاميركي

فكتور مارشيتي
اوكتون ـ ولاية فيرجينيا
شباط (فبراير) ١٩٧٤

مقدمة المؤلف

جون د. ماركس

لم التحق بالحكومة لاعمل في وكالة الاستخبارات كما كانت الحال مع فيكتور مارشيتي ، ذلك لانني عندما تخرجت من الجامعة عام ١٩٦٦ التحقت بالسلك الخارجي وكان من المفروض ان ابدأ العمل في لندن ، غير انه لما كان مجلس الخدمة العسكرية يصر على التحاقي بالقوات المسلحة بموجب قانون خدمة العلم ، اشارت علي وزارة الخارجية اذا اردت ، تفادي هذه الخدمة وارتداء الزي العسكري بان اذهب الى فيتنام كمستشار مدني يعمل فيما سمي برنامج التهدئة . ووافقت على ذلك على مضض ، وامضيت الشهور الثمانية عشر التالية هناك وعدت الى لندن مباشرة بعد الهجوم الذي شنه)الشيوعيون في بدء السنة القمرية في شباط (فبراير) ١٩٦٨ . وعرفت من مشاهدتي الشخصية ان السياسة الاميركية في فيتنام عديمة الفعالية ، ولكنني كنت واحدا من اولئك الذين اعتقدوا ان في استطاعة الولايات المتحدة ان « تنتصر » اذا هي اتبعت تكتيكا افضل . على انني ما ان عدت الى هذه البلاد حتى وجدت ان تورط الولايات المتحدة لم يكن فقط عديم الفعالية وحسب ولكنه كان خطأ شاملا ايضا .

وقد الحقتني وزارة الخارجية اولا في مكتب الاستخبارات والابحاث كمحلل للشؤون الفرنسية والبلجيكية ، ثم كمساعد لمدير استخبارات الدولة . ولما كان هذا المكتب يقوم بدور الارتباط بين الدولة وبقية اسرة الاستخبارات ، فانني اصبحت وللمرة الاولى في مركز اطلع من خلاله على شبكة التجسس الاميركية في العالم بكاملها ، ليس كمشترك فيها ، وانما كمنسق للوثائق المكتومة ، وكمسجل لمحاضر اجتماعات الاستخبارات التي تعقد على مستوى عال . وهنا ايضا لمست ذلك النوع من عدم الكفاءة والتبذير الذي لمسته في فيتنام ، بل واسوأ منه التفكير الذي دفع بالبلاد الى خوض غمار الحرب هناك . لم تكن المجالس العليا لاسرة

الاستخبارات تشعر بأن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ليس حقا موروثا للولايات المتحدة . يقول المحترفون «لا تكونوا مثاليين ، وعليكم ان تعيشوا في عالم الواقع » اما انا فقد وجدت الموافقة على ذلك امرا عسيرا للغاية.

وكان الغزو الاميركي لكمبوديا في نيسان (ابريل ١٩٧٠) بالنسبة الى القشة التي قصمت ظهر البعير ، فقد شعرت شخصيا بالقلق ذلك لانني كنت قد اسهمت قبل ذلك بشهرين ــ حين الحقت موقتا بفريق دراسة في البيت الابيض ــ في وضع تقرير ينذر بتشاؤم نسبي عن الموقف في فيتنام . ويبدو لي الان ان تقريرنا الصادق عن دقة موقف حكومة (ثيو) في فيتنام استغل بطريقة حقيرة لتبرير تصعيد الحرب وتوسيعها لتشمل بلدا آخر.

وكم اتمنى الان لو انني تركت وزارة الخارجية في اليوم ذاته الذي دخلت فيه القوات الاميركية كمبوديا . غير انه لم تمض غير بضعة اشهر حتى عثرت على وظيفة جديدة كمساعد تنفيذي للسناتور كليفورد كيس ممثل ولاية (نيو جرزي) . ولما كنت اعرف معارضة السناتور (كيس) للحرب ، رحت اتطلع الى عملي الجديد وكانه فرصة استغلها في محاولة تغيير ما اعرف انه خطأ في الاسلوب الذي تتبعه الولايات المتحدة في ادارة سياستها الخارجية .

وخلال عملي طوال ثلاث سنوات مع السناتور كيس ، حين كنا نركز جهودنا في وضع تشريع لانهاء الحرب وتقليم اظافر اسرة الاستخبارات ، والحد من اساءة رؤساء الجمهورية استعمال سلطاتهم التنفيذية ، تعرفت الى فكتور مارشيتي ، ولما كانت لدينا خبرة واهتمام بالاستخبارات تحدثنا كثيرا عن وسيلة لتحسين الاوضاع . وفي خريف سنة ١٩٧٢ وبعد ان ازعجته الاجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة ضد الكتاب الذي كان يعتزم وضعه ، والذي لم يكن بعد قد بدأ كتابته ، شعر ايضا بأنه في حاجة الى من يساعده في عمله . وكان افضل من يساعده رجل يشترك في تاليف الكتاب يكون لديه معلومات واسعة تسهم في مادته ويساعد كذلك في الكتابة فعليا . وجاء هذا الكتاب ثمرة جهدنا المشترك .

لقد اشتركت في هذا المشروع املا بان يترك ، ما سنقوله اثرا في الناس وفي الكونغرس بحيث تفرض مراقبة ذات معنى على الاستخبارات الاميركية وتنهي ذلك النوع من التدخل في الخارج ، الذي يناقض المثل التي يفترض ببلدنا ان يحكم

نفسه بموجبها فضلا عما فيه من اضرار وعدم جدوى ، ولكن هل سيتحقق هذا الهدف وهل يصبح ما نؤمله حقيقة واقعة ! هذا ما سنتركه للزمن .

واشنطن

شباط (فبراير) ١٩٧٤

جون د. ماركس

شكر وعرفان

بدأ العمل في كتاب «الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب .C.I.A » في أوائل سنة ١٩٧٢، ولكن هذا الجهد اصطدم منذ البدء بمشاكل كثيرة أثارت معظمها وكالة استخبارات احتدت وغضبت، وحكومة ضللت. وكان صديقنا ووكليلنا (ديفيد اوبست) مصدر تشجيع ومساعدة لنا طوال هذه التجربة القاسية. وكان ثمة أناس طيبون في اتحاد الحريات المدنية الأميركية، هم: (آريه نيير) و (ساندي روزيت) و (جون شاتوك) و (ميمي شاتوك) وآخرون نخص بالذكر منهم (ملفين دولف)، قدموا لنا مشورة قانونية مجانية، ودافعوا عن حقوقنا الدستورية دفاعا فعالا. وقد كانوا اصدقاء من الطراز الأول. ونحن ندين بامتنان خاص لمحرر الكتاب (دان اوكرنت) و (لتوني شولت) اللذين لم يفقدا أبدا ايمانهما بجدوى عملنا «ودأبا أبدا على تشجيعنا. ونشعر كذلك بامتنان عميق (لوربرت بيرنشتاين) رئيس (راندوم هاوس) الذي مضى قدما في الكتاب دون خوف او وجل على الرغم من كل عوامل التخويف. ونرفع آيات الشكر (لجيم بويد) رئيس صندوق التحقيقات الصحفية ولجميع أولئك الذين ساعدوا بطرق مختلفة والذين يجب أن تظل اسماؤهم طي الكتمان في الظروف القائمة.

فكتور مارشيتي
وجون ماركس

تقديم الكتاب

بقلم ملفين ل. وولف
المدير القانوني
اتحاد الحريات المدنية الاميركية

أصبح فكتور مارشيتي في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٢ أول مؤلف أميركي يتلقى أمرا من المحكمة في الولايات المتحدة يأمره باخضاع كتاباته لرقابة رسمية. وقد منعه الأمر من أن ينشر بأي شكل من الأشكال ١: اية معلومات تمت بصلة الى نشاط رجال الاستخبارات او ٢: أية معلومات تتعلق بمصادر الاستخبارات وأساليبها او ٣: أية معلومات عن الاستخبارات ذاتها.

ولكي يحصل محامو الحكومة على هذا الأمر، مثلوا أمام القاضي (البرت ف. بريان) قاضي المحكمة المركزية الأميركية بشرق ولاية (فيرجينيا في الاسكندرية) صباح ١٨ نيسان (ابريل) دون ان يشعروا مارشيتي بذلك. وجاء في الوثائق التي تقدمت بها الحكومة ان مارشيتي عمل مع وكالة الأستخبارات المركزية من سنة ١٩٥٥ الى سنة ١٩٦٩ وأنه وقع «عدة اتفاقات سرية» تقضي بعدم افشاء اية معلومات عنها. ولقد وافق على ذلك، ولكنه بعد ان ترك العمل في وكالة الأستخبارات افشي معلومات ممنوعة وانه يعتزم وضع كتاب واقعي غير خيالي عن الوكالة، وان نشر هذا الكتاب سيؤدي «الى ضرر خطير لا يمكن اصلاحه يلحق بمصالح الولايات المتحدة».

وكان بين الوثائق التي عرضت على القاضي تصريح مشفوع بالقسم (صنف «سريا») من (توماس هـ. كارامسينز) نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس فرع النشاط السري في الوكالة، وجاء في هذا التصريح قوله. «ان مقالا كتبه مارشيتي في احدى المجالات وعرضا موجزا لكتاب يعتزم وضعه حولا الى وكالة الأستخبارات، وان المقال والعرض الموجز للكتاب تضمنا معلومات عن نشاط الوكالة السري. وتضمن التصريح عدة امور قال ان الافشاء بها سيلحق

كما ترى الوكالة ضررا بالولايات المتحدة" ووقع القاضي (بريان) على أساس هذا التصريح المشفوع بالقسم وأدلة أخرى «أمرا موقتا بمنع مارشيتي» من الافشاء باية معلومات عن وكالة الاستخبارات ، ويطلب منه عرض النسخة الأصلية من اي موضوع او مقال أو أية كتابات أخرى سواء كانت حقيقية او غير ذلك على وكالة الأستخبارات المركزية قبل أن يطلع عليها أي شخص او مؤسسة" وكان هذا هو الأمر الذي حمله رجال الشرطة الى مارشيتي . وامضي الشهر التالي في محاولات جاهدة لوقف تنفيذ هذا الأمر ولكن دون جدوى .

وطلب مارشيتي مساعدة اتحاد الحريات المدنية الأميركية في اليوم التالي لتلقي الأمر ، وكان في نيويورك في اليوم اللاحق لمقابلة محاميه واعداد دفاعه . وفي الجلسة الاولى التي عقدتها المحكمة يوم الأحد في ٢١ نيسان (ابريل) طلبنا الى القاضي (بريان) دون جدوى الغاء الأمر الموقت الذي اصدره . ورفض كذلك ان يسمح لمحامي مارشيتي بقراءة التصريح "السري" المشفوع بالقسم لأن ايا منا لم يكن قد حصل على اذن بذلك من اجهزة الأمن . ويوم الاثنين التالي كنا في (بولتيمور) لاعداد الترتيبات لاستئناف امر القاضي (بريان) لدى محكمة الاستئناف الأميركية طالبين الغاءه . ووافقت المحكمة على الاستماع الى القضية بعد ذلك بيومين . وخلال جلسة (بولتيمور) اعلن محامو الحكومة انهم جاءوا بتصريح يمكنني من الأطلاع على التصريح السري المشفوع بالقسم على الا احصل على نسخة عنه . وقالوا انهم سيزودون بقية محامي الدفاع بتصاريح مماثلة خلال الأيام القليلة القادمة ، وابلغنا كذلك ان على أي شهود نريد تقديمهم أمام المحكمة في جلستها يوم الجمعة ، ان يحصلوا على تصريح من أجهزة الأمن قبل أن نتمكن من مناقشة التصريح السري المشفوع بالقسم معهم . وكانت هذه طريقة مزعجة للغاية للأعداد للمحاكمة ، ذلك لأننا لم نكن نستطيع الحديث الى الشهود المرتقبين الا اذا وافقت الحكومة عليهم .

وقدمنا حجتنا أمام المحكمة في جلسة يوم الأربعاء ، ولكننا لم ننجح وظل الأمر الموقت الذي اصدره القاضي (بريان) ساري المفعول . وكان العزاء الوحيد الذي خرجنا به من الجلسة أمرا اصدرته المحكمة يمنع وكالة الأستخبارات المركزية ووزارة العدل على السواء ، من محاولة التأثير في شهودنا بأية وسيلة .

ومثلنا يوم الجمعة امام القاضي (بريان) وطلبنا على مضض تأجيل القضية مدة أسبوعين لأنه استحال علينا اعداد الشهود الذين يستطيعون الادلاء بشهاداتهم في ذلك اليوم. وقد أصبح من المستحيل علينا بسبب حتمية الحصول على تصريح من اجهزة الأمن ، البحث في القضية مع الشهود الذين وافقوا من حيث المبدأ على الأقل على أن يشهدوا لصالح الدفاع . ولكن الأمر الذي يثبط العزيمة اكثر من اي شيء آخر هو اننا جابهنا صعوبات جمة في العثور على الأشخاص المستعدين للادلاء بشهادتهم . وقد اتصلنا ببضع عشرات كان معظمهم في السابق من كبار الموظفين في عهد الرئيسين (كنيدي . وجونسون) وكان يعرف عنهم تحررهم ، بل كان يعرف عنهم في بعض الأحيان مناصرتهم للحريات المدنية . ولا ازال في انتظار رد حوالي نصفهم . اما النصف الباقي فابدى بعضهم خوفا من مجرد اقتران اسمائهم بالقضية . واتفق البعض الآخر مع الحكومة وبينهم قليلون ممن كانوا في الماضي قد افشوا معلومات سرية في مذكرات نشروها ، على ضرورة شل قلم مارشيتي . وهكذا كانت قائمة شهودنا في النهاية قصيرة ولكنها ضمت اشخاصا مرموقين بينهم (البروفسور ابرام تشايس) احد اساتذة كلية القانون في هارفارد والمستشار القانوني السابق لوزارة العدل في عهد كنيدي والبروفسور (ريتشاد فولك) استاذ القانون الدولي في جامعة برنستون (ومورتون هالبيرين) النائب السابق المساعد لوزير الدفاع واحد اعضاء مجلس الأمن القومي الذي يرئسه (كيسنجر) والبروفسور (بول بلاكستوك) احد الخبراء في شؤون الاستخبارات في جامعة ساوث كارولينا .

وامضينا الأسبوعين التاليين في بحث غير مجد عن شهود ، وفي أمور أخرى يتطلبها الاعداد للقضية بما في ذلك تدقيق افاده (كاراميسينز) وافاده مدير الأمن في وكالة الاستخبارات اللذين كانا شاهدي الحكومة الرئيسيين .

وبدأت المحاكمة في ١٥ أيار (مايو) وانتهت في اليوم ذاته . وقد اقتصرت على الاستماع الى (كاراميسينز) يتلو محتويات تصريحه السري المشفوع بالقسم . ومع أن من الممتع وصف ذلك اليوم بالتفصيل فان ذلك محظور علي لأن النظارة منعوا من حضور الجلسة واعتبرت شهادة شهود الحكومة سرية . اما النتيجة فمعروفة وعلنية اذ كانت انتصارا ساحقا لوكالة الاستخبارات المركزية حين

اصدر القاضي أمرا دائما ضد مارشيتي.

ولم تكن نتائج الاستئناف افضل من ذلك لأن قرار المحكمة اكد قرار القاضي (بريان) . والقيد الوحيد الذي فرضته محكمة الاستئناف هو أنه لا يجوز لوكالة الاستخبارات ان تشطب من الكتاب غير المعلومات السرية . وانتهى الجدل القانوني في النهاية في شهر كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٧٢ عندما رفضت المحكمة العليا الاستماع الى القضية . وكان في ذلك هزيمة كبرى لمارشيتي ومحاميه وللتعديل القانوني الأول .

ويعترف القانون الأميركي دون مواربة او ابهام ان اصدار اوامر تحد من حرية النشر يهدد اصول المجتمع الديمقراطي وفروعه .ولم يسبق للحكومة الاتحادية وحتى سنة ١٩٧١ عندما منعت صحيفة نيويورك تايمز من نشر وثائق البنتاغون ، ان حاولت فرض قيود مسبقة على النشر . وقد نددت المحكمة العليا ببضع محاولات من هذا النوع قامت بها الولايات . على ان ادارة نيكسون كما رأينا في قضية وثائق البنتاغون لم تكن لترتدع بسبب حقبة تاريخية طولها ٢٠٠ سنة عن أن تصبح أول ادارة تحاول قمع حرية النشر في صحيفة ما . ولكنها وان اخفقت في النهاية في هدفها هذا فأن الصحيفة منعت من النشر لمدة ١٥ يوما وكان ذلك أول اجراء من نوعه في التاريخ الأميركي .

وقد يبدو أن عودة التايمز الى نشر وثائق وزارة الدفاع بعد ان اصدرت المحكة العليا قرارها ، تعني ان القضية انتهت بالنصر. وعلى الرغم من أن ذلك كان انتصارا فانه لم يكن انتصارا سليما . ذلك لأن قاضيين فقط هما (بلاك) و(دوغلاس) قالا ان اصدار قرارات تمنع النشر أمر يمنعه الدستور مهما تكن الظروف . أما اعضاء المحكمة الباقون فاوضحوا بجلاء ان في استطاعتهم ان يتصوروا ظروفا يمكن معها تنفيذ مثل هذه القرارات بغض النظر عن التعديل القانوني الأول الذي يضمن حرية الصحافة . وكان في استطاعة محامي نيكسون كمحامي اتحاد الحريات المدنية ، ان يحللوا آراء القضاة ويروا ان القرار الصادر في قضية وثائق البنتاغون لا يشكل ضربة قاضية . ولذلك فانه لم تمض ١٠ أشهر على هزيمتهم في قضية نيويورك تايمز حتى عادوا الى المحكمة محاولين الشيئ ذاته مع فكتور مارشيتي .

وقد سجلت تسعة أراء في قضية وثائق البنتاغون ويبرز من هذه الآراء جميعها مقياس واحد تسمح اكثرية القضاة بموجبه بمنع نشر المعلومات اذا اثبتت الحكومة ان نشرها "سيسفر حتما عن الحاق ضرر فوري ومباشر بالدولة والشعب لا يمكن اصلاحه" . «وقد كنا مرتاحين لهذا المقياس لأننا على ثقة بأن ليس فيما كتبه مارشيتي او ما سيكتبه في المستقبل ما يترك مثل هذا الأثر ولكنه لم يسمح لنا بأن نتحدى الحكومة عبر شهادات شهودنا الأربعة وان نثبت أن القاضي (بريان) اتفق مع الحكومة في ان قضية مارشيتي تختلف عن قضية وثائق البنتاغون». وقال محامو الحكومة «اننا لا نقيد حرية الصحافة في هذه القضية ولكننا نقوم بتنفيذ عقد وقع بين وكالة الاستخبارات ومارشيتي . وليست هذه قضية تتعلق بالتعديل القانوني الأول ، وانما هي قضية عقد ملزم» والعقد الذي كانوا يشيرون اليه هو بالطبع الاتفاق الذي وقعه مارشيتي حين التحق في خدمة وكالة الاستخبارات والتزم بموجبه بالمحافظة على السرية .

ويطلب من جميع موظفي وكالة الاستخبارات توقيع اتفاق يتعهدون بموجبه بعدم الافشاء بأية معلومات يحصلون عليها خلال عملهم وتتعلق "بمصادر الاستخبارات او أساليبها" دون الحصول على اذن مسبق من الوكالة . ويتضمن هذا العقد ملاحقة من يرتكب أدنى مخالفة لنصوصه وانزال اقصى العقوبات به . والعيب الوحيد في شروط العقد هذه انها لم تنفذ ضد اي انسان حتى الآن واذا استثني الافشاء بمعلومات تصنفها لجنة الطاقة الذرية بأنها سرية ، فان الافشاء بمعلومات سرية لا ينطوي على جريمة الا اذا حدث ذلك في ظروف تنطبق عليها مواصفات التجسس ــ اي التجسس لصالح دولة اجنبية ــ . وحاولت الحكومة ــ النيابة العامة ــ في قضية (دانيال الزبرغ) توسيع قوانين التجسس بحيث تتناول الزبرغ بالعقاب لافشائه وثائق البنتاغون على الرغم من أنه لم يكن يقصد الحاق ضرر بالولايات المتحدة كما ينص القانون . ومع ان النيابة فشلت في مهمتها في أكثر الظروف اثارة ، بما في ذلك محاولة خفية قام بها الرئيس نيكسون للتأثير في القاضي ، فان محاكم الاستئناف ما كانت لتقر التوسع في تطبيق قوانين التجسس حتى وان خرجت هيئة المحلفين بقرار ادانة بالذنب .

ومهما يكن من امر فان وكالة الاستخبارات التي كانت تشك في امكانية

التهديد بالملاحقة القانونية في ظل قانون غامض، من ردع مارشيتي عن انتقاد الوكالة علنا ، وبالتالي عن افشاء بعض اعمالها ، لجأت الى نظرية العقد كوسيلة لمنع كتابه قبل طبعه . ووجدت هذه النظرية اذانا صاغية لدى القضاة الاتحاديين الذين نظروا في القضية ، واثبتت انها اكثر نجاحا مما كانت تأمله الحكومة ، وجاء بالطبع اكثر مما كنا نتوقع . ويمكن تشبيه الموظف الذى يتعهد لحكومة الولايات المتحدة بعدم افشاء بعض المعلومات عن نشاطها ثم يفشيها، بالتاجر الذى يتعهد بتسليم مئة بالة قطن ولا يسلمها . وعلى اي حال فأن التعديل القانوني الأول يتجاهل المبدأ الديمقراطي الأساسي الذي يقول : «ان للناس الحق في الاطلاع على اعمال حكومتهم». من الطبيعي ان نسمع بعض الناس يقولون «ولكن هذه أسرار وليست تجارة قطن» والواقع أن الكثير مما ستقرأونه في هذا الكتاب اعتبر اسرارا . الا انه سبق ان كشف النقاب عن «أسرار» كثيرة . فقد تضمنت وثائق البنتاغون الاف الاسرار ، وكان كل موظف كبير في الادارة يكتب مذكراته بعد سنوات طويلة من الخدمة يكشف النقاب عن «اسرار» اطلع عليها بحكم عمله ، على الرغم من ان معظمهم وقع اتفاقا يقضي بالمحافظة على السرية . وتتسرب «الأسرار» بصورة منتظمة الى الصحف من قبل مسؤولين كبار اما لتخدم السياسة الرسمية في بعض الأحيان او لتخدم أطماع فرد في احيان أخرى . والحقيقة هي أن للأفشاء بما يسمى اسرارا – وحتى اسرار وكالة الاستخبارات – تاريخا طويلا ومشرفا في بلادنا ، فقد أثبتت هذه العملية انها ذات قيمة لأنها تزود الناس بمعلومات مهمة يجب أن يحصلوا عليها كي يحكموا بواسطتها على المسؤولين الذين يحتلون مناصبهم عن طريق الانتخاب .

والافشاء بالمعلومات «السرية» علاوة على ذلك ، قل أن يكون ضارا ، لأن قرار تصنيف سرية المعلومات داخل الحكومة كثيرا ما يكون طائشا الى حد بعيد . ويقول خبراء أن ٩٩ بالمئة من الوثائق السرية يجب الا تكون سرية بالمرة . ولكن كشف المعلومات «السرية» ليس فقط غير ضار ولكنه عامل من عوامل تحسين صحة الأمة . وقد تعالت أصوات المسؤولين الحكوميين قائلة «أن نشر وثائق البنتاغون سيعرض امن البلاد لخطر مباشر» ، غير انه عندما نشرت هذه بكاملها كان الضرر الوحيد الذي نجم عنها هو ذلك الذي لحق بموظفي ادارة كنيدي

وادارة جونسون الذين ثبت انهم خدعوا الأمة فيما يتعلق بحرب فيتنام .

وعندما تقرأون هذا الكتاب ستلاحظون انه يتضمن ، خلافا لأي كتاب آخر نشر في الولايات المتحدة ، فراغا هنا وهناك هو الأثر الملحوظ للنجاح الذي حققته الحكومة . وتلاحظون كذلك ان مؤلفين اشتركا في وضع الكتاب هما فيكتور مارشيتي وجون ماركس ، وهذا دليل آخر على مدى نجاح الحكومة حين اوقفت مؤلفين اثنين عن اصدار الكتاب . وبعد ان أمرت المحكمة (مارشيتي) بعدم نشر كتابه ، قبل الحصول على اذن من وكالة الأستخبارات ، وهزم هو في محاولاته الغاء هذا الأمر أمام المحاكم المختصة ، وتجاهلته الصحافة تقريبا ، وتخلى عنه زملاؤه القدامى في وكالة الاستخبارات ، وبعد أن عجز حتى عن مناقشة سير عمله في الكتاب مع محرره (آل كنوف) ، لأن الهدف الأساسي من أمر المحكمة كان منع الناشر من الاطلاع على النسخة الأصلية من الكتاب قبل أن تتاح الفرصة لوكالة الاستخبارات لمراقبته ، بات من المشكوك فيه جدا ان يتمكن مارشيتي من اصدار كتابه وهو ما اصابه بخيبة أمل كبيرة وشعور بالمرارة عميق. ولو لم ينشر الكتاب لكان نجاح الحكومة تاما لأن ذلك كان هو هدفها الحقيقي ومن حسن الحظ ان التقى مارشيتي وماركس والتقت نظرتهما فيما يتعلق بشرور النشاط السري ، وتمكنا ان يتما معا ما كانت الحكومة تأمل الا يتم مطلقا .

وعندما فرغ المؤلفان من وضع الكتاب في آخر آب (اغسطس) سنة ١٩٧٣ ارسل الى وكالة الاستخبارات . وبعد مرور ٣٠ يوما هي المهلة التي حددها أمر المحكمة، تلقينا رسالة من الوكالة تعين ٣٣٩ فقرة من الكتاب يجب حذفها وكان من بين ما طلبت الوكالة حذفه مجرد كلمات في بعض الأحيان وعدة سطور في أحيان أخرى، واجزاء من خرائط تنظيمية أو صفحات بكاملها. وتراوحت نسبة ما أمرت الوكالة بحذفه بين ١٥ بالمائة وعشرين بالمئة من الكتاب. وان انس لا أنسى تلك الأمسية من أيلول (سبتمبر) حين جلس ثلاثتنا انا ومارشيتي وماركس في مكتب اتحاد الحريات المدنية الأميركية طوال ساعات، نقتطع الاجزاء المحذوفة من المخطوط لنسلم البقية الباقية منه الى (كنوف) وأيم الحق لقد كان عملنا شاقا في ذلك اليوم.

وفي شهر تشرين الاول (اكتوبر) رفعنا قضية بالاشتراك مع (كنوف)

تحدينا بها المراقبة التي مارستها وكالة الاستخبارات . غير أنه ما حان موعد النظر في القضية في ٢٨ شباط (فبراير) حتى عادت وكالة الأستخبارت المركزية فخفضت عدد الفقرات التي امرت بحذفها من ٣٣٩ الى ١٦٨ . على أنه يجب الا يؤخذ تراجع الوكالة دليلا على كرم منها ، ذلك لأنه جاء نتيجة دأبنا على الأستمرار في المطالبة بالغاء الحذف طوال اربعة أشهر ، ولأدراك الوكالة اننا سنبذل كل مانستطيع من جهود لحملها على التراجع عن موقفها . ولم يتنازل المؤلفان عن موقفها ، ورفضا عدة عروض الى اعادة كتابة بعض اجزاء الكتاب بحيث ترضى الوكالة عنها .

كانت هناك ثلاث مسائل يجب أن يبت فيها في المحكمة .

هل تشكل الأجزاء التي روقبت معلومات سرية ؟

وهل عرف المؤلفان بهذه المعلومات خلال عملهما مع الحكومة ؟

وهل كان أي من هذه المعلومات ملكا للحكومة ؟

وبعد محاكمة استمرت يومين ونصف اليوم ، استمعت المحكمة خلالها الى شهادات خمسة من كبار المسؤولين في وكالة الاستخبارات ، بت القاضي (بريان) في القضية في ٢٩ آذار مارس . وكان القرار انتصارا كبيرا للمؤلفين وللناشر ، اذ رأى القاضي (بريان) ان الوكالة اخفقت في ان تثبت ان الفقرات المحذوفة باستثناء قلة منها تعتبر سرية .

وكان القرار مبعث دهشة اكبر للوكالة . اذ لم يخطر ببالها وهي التي اعتادت ان تنال كل ما تطلبه ، ان يناقض قاض أميركي كل ما تقوله عن المعلومات السرية ولا سيما ان موقف الأدعاء ـ الحكومة ـ كان ينصب طول مدة النظر في القضية على القول " ان المادة سرية ما دام كبار المسؤولين يعبرون على انها كذلك" . اما موقفنا ـ المدعى عليه ـ كما عرض من خلال شهادة خبير هو (مورتون هالبرين) ينصب على الأتيان ببرهان قاطع يثبت ان المعلومات هي بالفعل سرية . ولما لم تقدم وثائق تثبت سرية بعض المعلومات ، وبالنظر الى انعدام شهادة الموظف الذي اعتبر أن هذه المعلومات سرية ، رفض القاضي (بريان) رفضا باتا حتى ادعاء كبار ضباط وكالة الاستخبارات بان مثل هذه المعلومات سرية .

ومن بين ١٦٨ فقرة التي دار النزاع حولها ، وجد القاضي (بريان) ان ثمة

٢٧ فقرة يستطيع القول انها سرية ، ووجد من ناحية ثانية ان مارشيتي وماركس عرفا سبعا من الفقرات وهما خارج عملهما مع الحكومة ، وانه ليس بين هذه الفقرات ما هو ملك للحكومة .

ولا شك في ان القرار مهم ، فهو يسمح بنشر الكتاب بكامله على الرغم من أن الطبعة الحالية لا تزال تفتقر الى الفقرات التي اجاز القاضي بريان نشرها ، لأن القاضي ارجأ تنفيذ قراره مفسح المجال امام الحكومة لممارسة حق الاستئناف ، كما انه هتك حجاب القدسية عن وكالة الاستخبارات وقضى على هالة السلطة السحرية التي رافقت هذه القدسية والتى احاطت بها الحكومة "الأمن القومي" . واننا لنأمل ان توافق المحاكم العليا على ذلك .

ولا ريب في أن الآراء ستختلف فيما يتعلق بموضوع الافشاء بمعلومات سرية . ويستطيع قارىء هذا الكتاب ان يقرر ان كان نشر المعلومات الواردة فيه سيخدم المصلحة العامة او يلحق ضررا بأمن البلاد . أما أنا فلست في شك من أمرى . وسيكون المواطنون كافراد والأمة كمجموعة في وضع افضل نتيجة نشر هذا الكتاب . ولكنني اعتقد ان الضرر الوحيد الذي نجم خلال الكفاح لنشر هذا الكتاب هو ذلك الذي لحق بالتعديل القانوني الأول .

الفصل الأول

التجسس عقيدة وايمان

«ولكن هذه السرية ... اصبحت آلة في هذا البلد .
واصبح اولئك الناس الذين يحتفظون بأسرار...
سجناء تلك الاسرار . تحصي عليهم انفاسهم ،
يعيشون في عزلة يكادون معها لا يكلمون احداً»

السناتور ج وليام فولبرايت
رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١

يوجد في بلادنا اليوم ، بدعة سرية قوية وخطرة ـ هي بدعة الاستخبارات .

اصحاب القداسة فيها هم المحترفون السريون النين يعملون في وكالة الاستخبارات المركزية ، اما رعاتها وحماتها فهم اكبر المسؤولين في الحكومة الاتحادية . وتمتد عضويتها الى ما وراء دوائر الحكومة ، فتصل الى مراكز القوة في الصناعة والتجارة والمالية والعمل . ومؤيدوها كثيرون منتشرون في قطاعات متعددة وذات نفوذ هام في الحياة العامة : في دنيا الجامعات ومعاهد العلم ، وفي مجالات المواصلات والاتصالات . وبدعة الاستخبارات هي «جمعية اخاء سرية للارستقراطية الأميركية السياسية».

اما هدف هذه البدعة فهو تعزيز السياسة الخارجية للحكومة الاميركية بوسائل خفية وعادة غير قانونية ، والعمل على تطويق انتشار الشيوعية عدوها اللدود . أما الأمل الذي تصبو اليه من الناحية التقليدية فهو تعزيز نظام عالمي

تكون فيه الولايات المتحدة الدولة المتفوقة والزعيم الدولي غير المنازع . ولكن هذا الحلم يبدو قاتما اليوم بفعل الزمن ونتيجة للفشل المتكرر . وهكذا اصبحت اهداف هذه البدعة الآن اقل عظمة ولكنها في الوقت ذاته ليست اقل ازعاجا . فهي تسعى الى حد بعيد الى تقوية الدور الذي اخذت الولايات المتحدة على عاتقها القيام به : كحكم رئيسي في التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان النامية في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية . وقد تحولت الى حد كبير ، حربها على الشيوعية في مختلف انحاء العالم الى نضال خفي للمحافظة على وضع لها مستقر في العالم الثالث ، مستخدمة في سبيل تحقيق ذلك جميع الأساليب السرية المتوافرة لديها . وقد يعني «الاستقرار» في بلد ما عزوفا واذعانا يتسم بالاستكانة امام تغيير نحو التطور ، بينما يعني في بلد آخر العمل بنشاط للابقاء على الوضع الراهن ، وفي بلد ثالث بذل جهد يتميز بالتصميم لعكس تيار الاتجاهات الشعبية نحو الاستقلال والديمقراطية . وتتطلع هذه البدعة الى تحقيق ما تعتقد انها قادرة على تحقيقه ، شريطة ان تستطيع الحكومة نفيه بصورة معقولة ، اذا فشلت البدعة في ذلك أو كشفت .

ووكالة الاستخبارات المركزية هي مركز بدعة الاستخبارات وأداتها الأولى . فهي تقوم باعمال التجسس ومكافحة التجسس ، وباعمال الدعاية والجهد في نشر شائعات ومعلومات كاذبة ، كما تمارس الحرب النفسية ونشاطات شبه عسكرية . وهي تتغلغل في مؤسسات خاصة وتخضعها لتأثيرها ، وتنشئ مؤسسات خاصة تسميها "ممتلكات" اذا اقتضت الضرورة ذلك . وتجند وكالة الاستخبارات بالاضافة الى ذلك العملاء والمرتزقة ، وترشو الرسميين الاجانب ، وتقوم بابتزازهم لتنفذ مهمات لا يستسيغها الذوق ، وهي تفعل كل ما هو مطلوب لتحقيق اهدافها دون أي اعتبارا لقواعد الاخلاق او للنتائج الأدبية التي تترتب على ذلك . ولأن الوكالة هي السلاح السري الفعال للسياسة الخارجية الأميركية ، فان اقوى أسلحتها هو تدخلها الخفي في الشؤون الداخلية للبلدان التي تريد الحكومة الأميركية السيطرة عليها او بسط نفوذها فيها .

وتلف عمليات وكالة الاستخبارات هالة من القدسية اضفتها عليها الخرافات ، وتجللها صور زائفة ، وتحميها مخادعات الرسميين واكاذيبهم ،

وتتستر في ممارساتها بالغاز وحجج قانونية قديمة تمنع عامة الناس وحتى رجال الكونغرس من معرفة ما تفعله هذه الوكالة الغامضة او حتى معرفة السبب الذي يكمن وراء تلك الأفعال . وهذا أمر تبرره بدعة الاستخبارات بتأكيدات مثيرة مفادها ان هدف وكالة الاستخبارات هو : «المحافظة على الأمن القومي ، وان اعمالها ليست الا استجابة لما يتطلبه الدفاع عن الأمة» . ولا حاجة لأي امرئ — في عصر تكون فيه السرية هي العامل الفعال في الأمن — الى ان يعرف أكثر من ذلك .

وتريد بدعة الاستخبارات تسيير الشؤون الخارجية لحكومة الولايات المتحدة دون اشتراك الشعب في ذلك او حتى معرفته بها . وهي لا تعترف بحق اي هيئة تشريعية تتساءل عن نشاطها او اى صحافة تحقق في هذا النشاط . ويعتقد اعضاؤها انهم الوحيدون الذين يتمتعون بحرية وحق البت فيما هو ضروري لتلبية المتطلبات القومية . وعلى الرغم من أن الوكالة تنتهج سياسات دولية بالية ، وتتطلع الى اهداف يستحيل الوصول اليها ، فان بدعة الاستخبارات تصر على أنه لا يجوز ان يحاسبها الشعب الذي تدعي انها تخدمه عما يقوم على يديها من اعمال ، فهي طائفة سرية لها امتيازاتها وحصانتها . ويرى اعضاؤها ان من ينتمي الى بدعة الاستخبارات انما سيم ونذر لهذه المهمة واصبحت خدماته تتمتع بحصانة لا يجوز للشعب التحقيق فيها .

«والعقلية السرية» تركيب فكري ينمو ويترعرع على السرية والخداع والتضليل ، ويشجع احتراف اللا اخلاقية — أي الاعتقاد بأن في الامكان تحقيق اهداف صالحة باللجوء الى وسائل غير مشروعة لا تستند الى مبدأ او الى خلق — . ولذلك كان على زعماء هذه البدعة ان يحجبوا اعمالهم الرسمية عن عيون الناس لانهم ان لم يفعلوا ذلك ، حددوا مقدرتهم على العمل بمعزل ومنأى عن الناس ، وسمحوا للشعب الأميركي بان يحكم ليس فقط على جدوى سياستهم بل وعلى اخلاقية هذه السياسة ايضا . وقد تمكنت بدعة الأستخبارات بفضل تعاون كونغرس مستكين قليل الاطلاع، ونتيجة لتشجيع ومساعدة عدد من رؤساء الجمهورية، من بناء سور من القوانين والأوامر التنفيذية حول وكالة الاستخبارات حال بين الشعب والتحقيق الناجح في عملياتها.

وكثيرا ما يكذب اعضاء بدعة الاستخبارات ـ متى اقتضت الضرورة ذلك ـ بمن فيهم رؤساء الجمهورية (الذين يكونون دوما على معرفة بالعمليات المهمة لوكالة الاستخبارات ويوافقون عليها عادة او يأمرون بها في كثير من الاحيان) . وقد كذبوا فعلا من أجل حماية وكالة الاستخبارات المركزية ومن أجل اخفاء مسؤوليتهم عن عملياتها . فكذبت ادارة، (الرئيس ايزنهاوز) على الشعب الاميركي فيما يتعلق بتورط وكالة الاستخبارات في انقلاب (غواتيمالا) سنة ١٩٥٤ ، ودور الوكالة في الثورة الفاشلة في (اندونيسيا) سنة ١٩٥٨ ، وفيما يتعلق بمهمة طائرة التجسس يو ـ٢ التي حلق بها (فرانسيس غاري باور) فوق الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٦٠ . (وكذبت ادارة الرئيس كنيدي) فيما يتعلق بتورط الوكالة في عملية غزو (كوبا) في سنة ١٩٦١ ، ولم تعترف بتورطها الا بعد فشل العملية فشلا ذريعا . وكذبت ادارة (الرئيس جونسون) فيما يتعلق بمدى تورط وكالة الاستخبارات في (فيتنام) و (لاوس) . اما ادارة (الرئيس نيكسون) فقد كذبت علانية فيما يتعلق بالتأثير في نتائج انتخابات (تشيلي) سنة ١٩٧٠ . وقد بات النفاق والخداع بالنسبة الى اعضاء بدعة الاستخبارات كالسرية ، اي من الأساليب الأساسية المتبعة للحيلولة دون اطلاع الشعب على العمليات الخفية لوكالة الاستخبارات المركزية ومسؤولية الحكومة عنها . ويذهب هؤلاء الرجال الذين يصرون على اعتبارهم شرفاء محبين للوطن الى القول متى ضبطوا داخل شبكة الخداع والتضليل التي نسجوها بأنفسهم ان للحكومة حقا فطريا في أن تكذب على شعبها .

وتبرير «الحق في الكذب» هو أن سرية العمليات الخفية ضرورية للحيلولة دون لفت انظار "العدو" الى سياسات الولايات المتحدة واعمالها ، او بلغة التجارة السرية دون لفت انظار "المعارضة" . ويقول من يذهبون الى هذا التبرير انه اذا تناست المعارضة عمليات وكالة الاستخبارات فانها لن تتجاوب ، وهو ما يوفر لعمليات الوكالة فرصة كبيرة في النجاح . ومع ذلك فأن المعارضة تعرف تماما وفي حالات كثيرة ما هي العمليات السرية الموجهة ضدها ، فتتخذ اجراء معاكسا متى امكن ذلك . فرحلات طائرات يو ـ ٢ ، ثم رحلات الاقمار الاصطناعية المعدة لالتقاط الصور ، معروفة تماما لدى السوفيات والصينيين ، كما ان رحلات

الاستطلاع السوفياتية فوق الولايات المتحدة معروفة لدى وكالة الاستخبارات . ولا توجد طريقة لاخفاء مثل هذه العمليات الكبيرة عن المعارضة ، ذلك لأن هذه تستخدم بدورها رجال استخبارات محترفين . والواقع هو ان رجال البوليس السرى الروسي كانوا يلتقطون بين سنتي ١٩٥٢ ــ و ١٩٦٤ حين كانت الحرب الباردة في ذروتها ، اكثر الرسائل السرية التي كانت ترسل من غرفة الشيفرة في السفارة الأميركية في موسكو . ولكن اختراق نطاق السرية هذا لم يتسبب في ضرر لأمن الولايات المتحدة القومي ، كما ان الحكومة السوفياتية لم تسقط لأن وكالة الاستخبارات المركزية تمكنت طوال عدة سنوات من مراقبة مكالمات كبار الزعماء السوفيات الخاصة وهم يتحدثون بالهاتف اللاسلكي من سيارات الليموزين التي يركبونها والتقاطها سراً . وكان الجانبان يعرفان أكثر مما فيه الكفاية للقضاء على أثر اية معلومات تتسرب الى الجانب الآخر . والواقع هو ان السرية والخداع في عمليات الاستخبارات في هذه البلاد تهدف الى ابقاء الكونغرس والناس على جهل تام بما تفعله حكومتهم ، بقدر ما تهدف الى اخفاء هذا النشاط على المعارضة . وتعمل مؤسسة الاستخبارات بحيث تتمتع بحرية العمل وتتهرب من المسؤولية .

وتستند وكالة الاستخبارات الى حد بعيد في مركز القوة الذي تتمتع به ، الى اكبار وتمجيد انجازات المهنة السرية؛ وينطوي هذا في بعض الاحيان على تشيجع نوع من الأعجاب بالاعمال السرية التي تقوم بها استخبارات المعارضة بغية أثارة الفزع بين الناس، وبالتالي تبرير عمليات وكالة الاستخبارات. على أنه مهما يكن الأسلوب الذي يتبع، فان الغاية من الترويج لأعمال الاستخبارات هي حملنا على الاعجاب بها كمهنة غامضة وفي كثير من الاحيان سرية، تستطيع ان تحقق اعمالا صعبة للغاية ان لم تبلغ حد الأعجاز. وكانت دسائس ونجاحات وكالة الاستخبارات عبر السنين كغيرها من الاساطير خيالية اكثر منها حقيقية. على ان الشيء الحقيقي لسؤ الحظ، هو استعداد الناس واعضاء البدعة لتصديق القصص الخيالية التي تتخلل مهنة الاستخبارات.

ان المهمة الأصلية لوكالة الاستخبارات المركزية هي : تنسيق برامج جمع المعلومات التي تعدها مختلف الوزارات والوكالات الحكومية ، واعداد التقارير والدراسات التي تحتاج اليها قيادة البلاد في تسيير شؤون السياسة الخارجية

الأميركية . كان هذا هو رأي الرئيس ترومان عندما طلب الى الكونغرس الموافقة على انشاء الوكالة باقرار قانون الأمن القومي سنة ١٩٤٧ . ولكن تفكير (الجنرال وليام («وايلد بل»)، (دونوفان) و (الن دالس) وغيرهم من الذين عملوا في مكتب الخدمات الاستراتيجية الذي انشيء زمن الحرب ـ وهو مكتب غير منظم ولكنه جريء ومثير في آن واحد وقد صمم ليحقق الحلم في تنفيذ العمليات الخفية ـ اختلف عن تفكير الرئيس ترومان . اذ رأوا في الوكالة الطارئة الاداة السرية التي تستطيع واشنطن بواسطتها تحقيق اهداف في السياسة الخارجية لا يمكن تحقيقها دبلوماسيا . وكانوا يعتقدون ان قيادة العالم انتقلت من البريطانيين الى الأميركيين ، وان على جهاز استخباراتهم السرية أن يبدأ من حيث انسحب البريطانيون ، ولذلك فانهم راحوا يسعون لكسب موافقة الكونغرس على السلطة اللازمة للقيام بعملياتهم السرية .

ومحاولة ترومان انشاء منظمة استخبارات غير سرية تقوم بجمع المعلومات وتنسيقها لا القيام بعمليات سرية أمر جدير بالثناء. اما اعتقاده بأنه سيتمكن من السيطرة على من ينادون بالقيام باعمال سرية فكان،كما يظهر اذا نظرنا الى الوضع الآن سوءا كبيرا في التقدير. وانساق الكونغرس نفسه في جو من التوتر الناجم عن الحرب الباردة وراء المحترفين من رجال الاستخبارات وسمح باقراره (قانون الأمن القومي) سنة ١٩٤٧ الذي يعطي للوكالة الجديدة الحق بان تستثنى في حالات خاصة، بعض عملياتها السرية من ان يطلع عليها الكونغرس. وقد وسعت هذه الاستثناءات بعد ذلك بسنتين عند صدور قانون وكالة الاستخبارات المركزية في سنة ١٩٤٩. وكان من اخطر التعديلات وابعدها اثرا تلك التي أدخلت على قانون سنة ١٩٤٧. فقد نصت هذه التعديلات «على انه يحق لوكالة الأستخبارات المركزية القيام بأية اعمال تتعلق بالاستخبارات.... وفقا لما يطلبه مجلس الأمن القومي بين آونة وأخرى» وتمكنت الوكالة من خلال هذا التعديل البسيط البريء من ان تضع بمرور السنين ميثاقا سريا لها يستند الى توجيهات (مجلس الأمن القومي) واوامر (الرئيس) التنفيذية، ميثاقا يتناقض كليا مع هدف القانون الذي انشئت الوكالة بموجبه. وقد زود هذا التعديل الغامض وكالة الاستخبارات بحرية القيام باعمال سرية وبحق التدخل سرا في الشؤون الداخلية

لدول أخرى. والواقع هو أنها قامت بمثل هذه الامور بموافقة صريحة من البيت الأبيض ولكن دون موافقة الكونغرس ودون علم الشعب الأميركي. وهكذا ظل الشعب في الظلام لا يستطيع ان يقف على فشل الوكالة في الكثير من عملياتها. ففي مجال التجسس التقليدي فشلت الاجهزة السرية التابعة للوكالة بشكل خاص في محاولاتها التغلغل في الأهداف الرئيسيـة او التجسس عليهـا. فقضيـة (بنكوفسكي) في اوائل الستينات وهي عملية التجسس الوحيدة ضد السوفيات التي تستطيع الوكالة ان تتحدث عنها باعتزاز وفخر، كانت فرصة غير متوقعة اتاحتها الاستخبارات البريطانية لوكالة الاستخبارات المركزية. اما عملية (مفق برليم) التي روج لها كثيرا في منتصف الخمسينات والتي لا تخرج عن كونها عملية تلصص على الخطوط الهاتفية ــ فقد أثارت كثيرا من اللغط دون ان تأتي بشيء يمكن وصفه بمعلومات سرية من الدرجة الأولى يفيد منها من يحللون المعلومات السرية في الوكالة. وكانت القيمة الحقيقية للعملية هي الاحراج الذي تسببت فيه للبوليس السري الروسي والدعاية المواتية التي وفرتها لوكالة الاستخبارات. اما بالنسبة للصين فلم يكتب النجاح لأية عملية تجسس.

كان من حسن حظ الولايات المتحدة ان الخبـراء الفنيـين لوكالـة الاستخبارات العاملين مع زملائهم في وزارة الدفاع وفي القطاع الخاص ، قد تمكنوا عبر السنين من تطوير وسائل الكترونية كثيرة لجمع معلومات أكثر فائدة عن الاتحاد السوفياتي والصين . وقد استطاع المحللون في وكالة الاستخبارات وغيرهامن الأجهزة السرية بواسطة هذه الوسائل ، ومن معلومات وردت بالطرق الدبلوماسية ، ومن مصادر أخرى مكشوفة (كالصحف والمجلات وغيرها) ، ان يستبقوا ما قد يجد من تطورات داخل البلدان الشيوعية . وكان نجاح الأجهزة السرية التابعة لوكالة الاستخبارات اكبر في مجال مكافحة التجسس منه في مجال التجسس التقليدي ولكن الانتصارات هنا ايضا جاءت الى حد بعيد نتيجة مؤاتات حظ ، فمعظم هذه الانتصارات لم يحققها جواسيس وانما تحققت عبر تعاون اناس لجأوا الينا وزودونا بكل ما لديهم من معلومات في مقابل توفير الأمن والسلامة لهم . وعلى المرء أن يشطب من هذه الانجازات المحدودة المعلومات

المضللة التي كان ينقلها الينا عملاء مزدوجون كانت المعارضة ترسلهم او تعلن عن هربهم لارباك وكالة الاستخبارات واثارة بلبلة فيها .

اما في مجال العمل السري ، وهو العمل المفضل للوكالة فقد حققت نجاحاً ملحوظاً ، الا ان اخطاءها وفشلها في بعض هذه العمليات تسبب في كثير من الاحراج للولايات المتحدة . ومن الواضح ان وكالة الاستخبارات المركزية لعبت دورا كبيراً في ابقاء الشيوعية بعيدة عن اوروبا الغربية في الأيام الأولى من الحرب الباردة على الرغم من انها اخطأت خطأ فادحا في محاولتها وقف المد الشيوعي في اواخر الأربعينات واوائل الخمسينات ونجحت كذلك ، وان يكن نجاحها هذا موضع تساؤل ، في محاولتها منع الشيوعية من الانتشار في انحاء مختلفة من العالم . ولكن بعض "انتصاراتها" بدأت تزعج حكومة الولايات المتحدة . ولا يستطيع المرء الا أن يتساءل الآن ، الم يكن اكثر حكمة وافضل نتيجة لو أن الوكالة لم تتدخل في (غواتيمالا) او (كوبا) او (تشيلي) ، ولم تلعب دورها الخفي في (ايران) أو في أي مكان آخر في الشرق الاوسط ، ولم تتورط الى هذه الدرجة في شؤون جنوب شرق آسيا وعلى الأخص في (الهند الصينية) . ولكن الوكالة فعلت ذلك واصبحت حكومتنا مضطرة الى تحمل وزر هذه الاعمال .

وعندما ينتقد النشاط الخفي الذي تقوم به الوكالة يذهب قادتها الى الاشارة باعتزاز كاذب الى اعمال محللي المعلومات السرية . ولكن سجل الوكالة ملطخ هنا ايضا . فاخطاؤها الكثيرة في تقدير طاقات الاستراتيجية العسكرية السوفياتية والصينية ونواياها ، كانت مصدر ازعاج دائم للمسؤولين الحكوميين . على أن تقديرها كان دقيقا في بعض الاحيان بالنسبة الى الأخطار والعواقب التي تترتب على تورط الولايات المتحدة في العالم الثالث وخاصة في جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية . والغريب ان المشرفين على العمليات السرية الذين يسيطرون على الوكالة لا يأخذون بآراء المحللين ضمن اطار منظمتهم ، ويميل العاملون في البيت الأبيض بدورهم الى عدم الاصغاء الى تحذيرات هؤلاء المحللين . ولما كانت الاستخبارات السرية تكمن الى حد بعيد في الفرع التنفيذي فلا مجال هناك بالطبع للكونغرس او لغيره في أن يستعمل هذه التحذيرات للتحقيق في سياسات الادارة والممارسات الخفيه التي تقوم بها وكالة الاستخبارات .

وكثيراً ما تنعكس اثار العمليات السرية وبصورة مثيرة في الشعب ـ كما حدث مثلا في حادث اسقاط طائرة يو ـ ٢ وغزوة خليج الخنازير ـ فقد أدت تحقيقات قام بها الصحفيون واعضاء الكونغرس ـ الذين لا يخشون وعيداً او تهديداً ـ في هذه الحوادث الى اعطاء الناس صورة عما تفعله وكالة الاستخبارات وقد كشف التحقيق في فضيحة (ووترغيت) أخيراً النقاب عن بعض النشاط الخفي الذي تقوم به وكالة الاستخبارات وقدم بالتالي مشهدا مريعاً للوسائل التي تستخدمها الوكالة عبر البحار منذ سنين . واوضحت المساعدة التي قدمتها الوكالة "لسمكرية" البيت الأبيض ومحاولة توريط الوكالة في لفلفة الفضحية الأخطار التي تهدد الديمقراطية الأميركية من جانب منظمة استخبارات سرية لا تخضع لسيطرة فعالة . وكلما تضاءلت فرص العمل السري في الخارج واحبطت ، كلما حول المحترفون في الاستخبارات نشاطهم الى الداخل مستهدفين مواطني الدولة التي يدعون أنهم يخدمونها. وبات المتنفذون السريون في الوكالة الذين تدربوا في ظروف الحرب الباردة واصبحت صفة السرية تكتنف حياتهم من كل جوانبها ، وتحت شعار حب الوطن وخدمة المواطن ، يرون في كل فرقة وشقاق يهددان الأمن القومي ، فرصة لاستخدام مواهبهم واستغلال نفوذهم على مسرح الأحداث الداخلية .

ولا شك في أن جمع المعلومات السرية مهمة ضرورية في الحكومات المعاصرة . فهو يسهم اسهاما كبيراً في تدعيم الأمن القومي بالاضافة إلى انه حيوى بالنسبة الى تسيير السياسة الخارجية ، إذ لا يمكن للولايات المتحدة دون برنامج فعال لجمع المعلومات وتحليل الطاقات وتخمين النوايا المحتملة للدول الكبرى الأخرى ، من ان تتفاوض بثقة ، او أن تلتزم باتفاقات الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية، او أن تتخذ أي اجراء لتحقيق وفاق حقيقي مع خصومها الدوليين . والفوائد الثابتة للاستخبارات ليست موضع تساؤل ولكن التساؤل ينصب على العمليات اللا أخلاقية وغير المشروعة التي تتم تحت شعار الاستخبارات ، وكذلك على الأهداف الغامضة التي تقوم بها الاستخبارات تنفيذا لاوامر حكومتنا . فهل الفوائد القليلة التي تنجم عن هذه الأعمال تعادل التضحية في سبيلها بالأخلاق والشرف ؟؟

والقضية المطروحة بسيطة من حيث هدفها وهي هل يتوجب على وكالة الاستخبارات المركزية ان تعمل من اجل تحقيق الغاية التي وجدت من أجلها اصلا ـ كوكالة تنسيق مسؤولة على جمع المعلومات وتقييمها ووضعها تحت تصرف صانعي السياسة الحكومية ـ ام هل يجب أن تترك لها حرية العمل ـ كما كانت حالها طوال السنوات الماضية ـ لتكون اداة تنفيذ دولية وقوة سرية في يد رئاسة الجمهورية وتلك الحفنة من الرجال الاقوياء ، مستقلة كل الاستقلال ، فلا تقدم حسابا عن اعمالها للشعب، هدفها الرئيسي التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (بل شؤوننا الداخلية) عن طريق تغلغل العملاء والدعاية او عن طريق تدخل شبه عسكري وأساليب قذرة اخرى كثيرة؟

ان الغاية من هذا الكتاب هي اطلاع الشعب الاميركي على معلومات داخلية هو في حاجة اليها ـ وله الحق دون جدال في الاطلاع عليها ـ ليتفهم اهمية هذه القضية وضرورة معالجتها .

الفصل الثاني

نظرية العمليات السرية

ازعجني كثيرا ان ارى ان وكالة الاستخبارات المركزية قد
خرجت عن مهمتها الاساسية واصبحت اليد التى تنفذ لا بل
تصنع سياسة الحكومة الخارجية

الرئيس هارى س. ترومان
كانون الاول (دسمبر) ١٩٦٣

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطر واحد ونصف السطر)

(...) ولم يفض (هنري كيسنجر) بتلك البيان علنا وأنما افضى به في اجتماع سري في البيت الأبيض في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٠ . أما البلد الذي كان يشير إليه فهو (تشيلي)

وكان (كيسنجر) بصفته مساعدا للرئيس لشؤون الأمن القومي ، رئيسا لما يسمى (بلجنة الاربعين) وهي هيئة من مختلف الوزارات مسؤولة عن الاشراف على العمليات السرية المحفوفة بالمخاطر التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية . والاعضاء في (لجنة الأربعين) هم مدير الاستخبارات المركزية، ووكيل وزارة

الخارجية للشؤون السياسية، ونائب وزير الدفاع، ورئيس الهيئة المشتركة للاركان .(وكان جون ميشيي وزير العدل عضوا في اللجنة عند عقد الاجتماع الذي تناول تشيلي بالبحث) . وهذا الفريق الصغير من البيروقراطيين والسياسيين هو الذي يوجه السياسة الخارجية السرية للولايات المتحدة بالتشاور مع الرئيس ومع الوزارات التي يمثلها هؤلاء الرجال .

وفي ذلك اليوم من حزيران (يونيو) وكان يوم سبت كان الموضوع الرئيسي المطروح على بساط البحث أمام اللجنة :

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطر واحد ونصف السطر)

كان من المقرر ان تجري الانتخابات التشيلية في شهر ايلول (سبتمبر) وكان (اليندي) وهوماركسي معروف واحدا من المرشحين الرئيسيين. وعلى الرغم من أن (اليندي) تعهد بأنه سيحافظ على النظام الديمقراطي في حالة انتخابه، فأن السفير الأميركي لدى تشيلي.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر ونصف السطر)

وخشيت معظم الشركات الأميركية ذات الاستثمارات الكبيرة في تشيلي من احتمال انتصار (اليندي)، وبذلت اثنتان منها على الأقل هما: (مؤسسة الهاتف والبرق الدولية)، و(مؤسسة اناكوندا كوبر) اموالا طائلة للحيلولة دون انتخابه

وعمد رؤساء السفير كوري في وزارة الخارجية في واشنطن

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(تسعة اسطر)

وكان (ريتشارد هيلمز) مدير وكالة الاستخبارات المركزية حينذاك يمثل (مراقبة) منقسمة على ذاتها

مراقبة
حذفت بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(تسعة اسطر)

(...) صحافة وربما بمساعدة من البوليس السري السوفياتي ـ او بواسطة المراسلين الأميركيين وان الافشاء بمثل هذه الاسرار سيؤدي فقط الى مساعدة (الليندي) . وكان موقف (هيلمز) خلال اجتماع لجنة الأربعين لا يزال تحت تأثير أنتخابات الرئاسة التشيلية في سنة ١٩٦٤ . وحين كان رئيسا للخدمات السرية[1] فقد لعب دوراً بارزاً في التخطيط لجهود الوكالة السرية التي استهدفت الحاق الهزيمة (بالليندي) الذي خاض الانتخابات حينذاك منافسا (ادوار دوفري)[2] وفاز (فري) في الانتخابات آما الآن وبعد ست سنوات فقد منع دستوريا من ان يجدد رئاسته، ولذلك فان احتمالات فوز (الليندي) اصبحت اقوى مما كانت عليه في السابق.

---

١ ـ الاسم الرسمي لهذا الفرع من وكالة الاستخبارات المركزية هو مديرية العمليات وحتى اوائل سنة ١٩٧٣ (مديرية الخطط) . اما الآن فيشار إليه داخل الوكالة باسم (فرع االخدمات السرية) . ويطلق عليه بعض اعضاء مجلس الكونغرس وبعض الصحفيين اسم (دائرة الخداع القذرة) وهو اسم لم يستعمله العاملون في الوكالة مطلقا .

٢ ـ بعد ذلك بتسع سنوات فضح (لورنس شترن) احد مراسلي واشنطن بوست الجهود السرية الكبيرة التي قامت بها الوكالة في انتخابات تشيلي سنة ١٩٦٤ . ونسب الى مسؤول استخبارات اميركي له مكانته الاستراتيجية قوله «ان تدخل حكومة الولايات المتحدة في تشيلي كان فاضحا وفاحشا .» وقال شترن ان وزارة الخارجية ووكالة الانماء الدولي تعاوننا مع وكالة الاستخبارات المركزية في ارسال ٢٠ مليون دولار الى البلاد وان المبلغ انفق عبر مؤسسة تسمى مؤسسة التنمية الدولية .

وتعاظم الشعور المعادي للولايات المتحدة في تشيلي منذ سنة ١٩٦٤ ويعود السبب في ذلك الى استياء الناس من تدخل الولايات المتحدة في شؤون تشيلي الداخلية . وقد امتلأت اعمدة الصحف اليسارية في تشيلي تتهم وكالة الاستخبارات المركزية بالتدخل في انتخابات سنة ١٩٦٤ ، ولا شك في ان نشر هذه الأنباء قد اثرت في صفوف الناخبين . وعلاوة على ذلك ادى الأعلان عن (مشروع كاميلوت) الذي اعده (البانتغون) الى الاضرار بسمعة الولايات المتحدة . ومن الغرابة بمكان ان تشيلي لم تكن واحدة من الأهداف الرئيسية للمشروع الذي هو عبارة عن دراسة اجتماعية تكلف ملايين الدولارات لبحث اساليب مكافحة حركات الثورة في اميركا اللاتينية . ولكن لما أن كان الأعلان عن هذا المشروع قد ظهر في تشيلي لأول وهلة فقد تناولته الصحف هناك ونددت به على مختلف اتجاهاتها ، ووصفته بأنه "تدخل" و "امبريالية" ، وقالت احدى الصحف في تعليق يمثل حق التمثيل ردة فعل الراي العام "ان الغاية من مشروع كاميلوت هي التحقيق في الوضع العسكري والوضع السياسي في تشيلي ودراسة احتمالات حدوث انقلاب على الديمقراطية" واحتج ساسة الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يتزعمه (فري) والأتلاف الذي يرئسه (اليندي) احتجاجا علنيا . وكانت النتيجة النهائية أن اضطرت واشنطن الى الغاء الدور البدائي المحدود (لمشروع كاميلوت) في تشيلي ، ثم الغاء المشروع كله . وعلى الرغم من أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تكن طرفا في (مشروع كاميلوت) فان هذا المشروع زاد في خوف التشيليين من النشاط السري للأستخبارات الأميركية .

وفي سنة ١٩٦٨ اعد مجلس التقديرات القومي التابع لوكالة الأستخبارات المركزية ــ بعد أن درس بعناية المشكلات الاجتماعية والسياسية في اميركا اللاتينية ــ تقريرا عن تقديرات الأستخبارات للزخم القومي في تلك المنطقة رفعه الى رجال التخطيط في الحكومة والى صانعي السياسة الخارجية.

وكان الاستنتاج الأساسي الذى تم التوصل إليه هو أن قوى التغيير في البلدان اللاتينية النامية قوية الى درجة لا يمكن معها ان تخضع لسيطرة اجنبية . وحظيت هذه الدراسة بموافقة مجلس الاستخبارات الأميركي الذي يضم في عضويته رؤساء جميع وكالات الاستخبارات الحكومية ، ثم ارسلت الى

البيت الأبيض والى الوزارات الممثلة في لجنة الأربعين .

لقد حث تقرير مجلس التقديرات القومية الذى اعد ١٩٦٨ على عدم التدخل فى شؤون تشيلي ، هذا التدخل الذى كانت تفكر بتنفيذه لجنة الأربعين عام ١٩٧٠ وكما هي الحال في اكثر الحالات فأن الدراسات التحليلية التى تستند الى احدث تقارير الأستخبارات وادقها ، يكون مصيرها الأهمال او الرفض حين تعقد الحكومة العزم على اتخاذ اجراء ما في قضية معينه (....)

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية

(اربعة اسطر ونصف السطر)

وهنري كيسنجر وهو أقوى رجل في لجنة الأربعين التي اجتمعت بشأن تشيلي (...)

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية

(عشرة اسطر ونصف السطر)

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية

(سطرين ونصف السطر)

وخلال الشهرين التالين وقبل أن يعلن الكونغرس التشيلي رسميا اليندي رئيسا للجمهورية (...)

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية

(ستة اسطر)

وبعد ذلك ببضعة اشهر قال الرئيس نيكسون بصورة تتميز بالمراوغة في مؤتمر صحفي عقده في البيت الابيض "اما بالنسبة الى ما حدث في تشيلي فان كل ما يمكننا قوله هو انه لو تدخلت الولايات المتحدة في انتخابات حرة وغيرت نتائجها لترك ذلك على ما أظن مضاعفات في اميركا اللاتينية كلها اسوأ كثيرا مما حدث في «تشيلي».

وفي السنة التالية أي في خريف سنة ١٩٧٢ وبينما كان (هيلمز) مدير وكالة الاستخبارات المركزية يلقي احدى محاضراته وهي نادرة ، في جامعة (جونز هوبكنز) سأله طالب ان كانت وكالة الاستخبارات قد تلاعبت في انتخابات تشيلي سنة ١٩٧٠ فرد عليه بقوله : "ولماذا تريد ان تعرف ؟ لقد فاز الجانب الذي تؤيده ."

والواضح هو أن (هيلمز) كان قلقا ومضطربا . فقد روى المعلق (جاك اندرسون) قبل ذلك بأيام معدودة "قصة شركة الهاتف والبرق الدولية" ، وهي قصة أظهرت بين أمور أخرى ان وكالة الاستخبارات اشتركت في محاولة لا نتزاع الانتصار من (الييندي) وحتى بعد ان فاز بأغلبية اصوات الناخبين . ومما أثار حقد الوكالة وسخطها ان (اندرسون) أظهر ان (وليام برو) رئيس قسم الخدمات السرية للوكالة في نصف الكرة الغربي ، اجتمع خلال شهري أيلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٧٠ مع مسؤولين كبار في شركة الهاتف والبرق الدولية للبحث في كيفية منع (الييندي) من تسلم منصبه . (كان عضو مجلس ادارة شركة الهاتف والبرق الدولية الذي اعترف في وقت لاحق أمام لجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ بأنه لعب الدور الرئيسي في الجمع بين مسؤولين من شركة الهاتف والبرق الدولية وبين وكالة الاستخبارات هو (جون ماكون) مدير وكالة الاستخبارات في عهد كنيدي الذي اصبح في سنة ١٩٧٠ مستشارا للوكالة) . واقترح (برو) على شركة الهاتف والبرق الدولية ومؤسسات اميركية اخرى قليلة لها مصالح مالية كبيرة في تشيلي ، خطة من اربع مراحل لتقويض اقتصاد تشيلي الغاية منها اضعاف الاقتصاد المحلي الى درجة تتحرك معها السلطات العسكرية التشيلية وتستولي على الحكم ، وبالتالي تقضي على آمال الماركسين في الحكم . وادعت شركة الهاتف والبرق الدولية والمؤسسات الأخرى في وقت لاحق ، انها

وجدت ان خطة وكالة الاستخبارات "غير قابلة للتنفيذ" . غير أنه لم تمض ثلاث سنوات على انتخاب (الليندي) وفي زحمة الارتفاع الكبير في الأسعار ، والأضراب الذى اعلنه اصحاب سيارات الشحن ، والنقص في المواد الغذائية ومشكلات الديون الدولية التي ابتليت بها تشيلي ، قتل (الليندي) في انقلاب دموى اشتركت فيه القوات المسلحة التشيلية والبوليس الوطني . وحل مجلس عسكري محل حكومته الماركسية . أما ما هو الدور الذي لعبه رجال الاعمال الأميركيون او وكالة الاستخبارات المركزية فلم يعرف علنا وقد لايعرف مطلقا . ونفت شركة الهاتف والبرق الدولية وغيرها من الشركات الأميركية الكبرى ذات المصالح في تشيلي ان يكون لها اي ضلع في الثورة العسكرية . وكذلك فعلت الحكومة الاميركية رغم أن (وليام كولبي) مدير وكالة الاستخبارات المركزية اعترف في شهادة أدلى بها أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب (كشف النقاب عنها تاد تشولك في عدد صحيفة واشنطن بوست الصادر في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣) "بأن وكالة الأستخبارات المركزية كانت على اطلاع تام على بعض الخطوات المختلفة التي كانت تتخذ" وبأنها "تغلغلت" في جميع الاحزاب السياسية الرئيسية في تشيلي وبأنها زودت فئات تشيلية معينة "ببعض المساعدة" وأبلغ (كولبي) وهو مدير سابق (البرنامج فونيكس) لمكافحة التجسس في فيتنام اعضاء لجنة الكونغرس ان احكام الاعدام التي نفذها المجلس العسكري بعد الانقلاب "كانت ذات فائدة" لأنها حدت من احتمالات نشوب حرب أهلية في تشيلي ــ وهذا مثال رائع على السفسطة التي تدافع بها وكالة الاستخبارات عن استراتيجيتها في تعزيز "الاستقرار" في العالم الثالث .

حتى وان لم تتدخل وكالة الاستخبارات المركزية مباشرة في الانقلاب الأخير فان الحكومة الأميركية كمجموعة اتخذت في الواقع سلسلة من الاجراءات الغاية منها تقويض نظام (الليندي) . وقد أوضح (هنري كيسنجر) في مؤتمر صحفي عقده في شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٠ عن الموقف الأميركي الرسمي عندما قال : "ان نظام الليندي الماركسي سينقل العدوى الى الأرجنتين وبوليفيا وبيرو ــ ويشكل امتدادا للصورة الجغرافية ــ السياسية التي تذكر المرء بنظرية التستر التي اتبعت في التدخل في جنوب شرق آسيا" . وثمة دليل آخر على موقف البيت

الأبيض وعلى الاساليب التي كان على استعداد لا تباعها هو (السطو على السفارة التشيلية في واشنطن في شهر أيار (مايو) سنة ١٩٧٢ من جانب الاشخاص انفسهم الذين نظموا في الشهر التالي عملية اقتحام ووترغيت) . ومن المسلم به ان الولايات المتحدة عملت على تقويض حكومة (اليندي) بأن قطعت عنها الجزء الاكبر من المساعدات الاقتصادية وامتنعت عن تشجيع تقديم قروض خاصة لها وحالت دون تزويدها بقروض من المنظمات الدولية . واوضح مسؤولون في وزارة الخارجية ادلوا بشهاداتهم امام الكونغرس ان ادارة (نيكسون) ارادت ان ينهار نظام (اليندي) اقتصاديا بحيث يحط ذلك من قدر الاشتراكيـة في نظـر الناس .ونفى (هنري كيسنجر) كل تكهن بين الصحفيين واعضاء الكونغرس ان تكون وكالة الاستخبارات قد ساعدت على هذا الانهيار الاقتصادي وانها خططت للاطاحة (باليندي) . وقال في احد مجالسه الخاصة : ان الوكالة لا تتمتع بالكفاءة اللازمه لتنفيذ عملية في مثل صعوبة الانقلاب التشيلي» وقد أبدى (كيسنجر) هذه الملاحظة المهينة بعد ان كان قد تولى ادارة اكثر عمليات وكالة الاستخبارات سرية طوال ما يزيد على أربعة اعوام . وسواء كان (كيسنجر) يقول الحقيقة عن عدم تورط وكالة الاستخبارات في تشيلي ام كان يدلي بكذبة رسمية (وهذا ما يسمى «الكذب المستحب») ، ان الشيء المؤكد انه اتخذ مع الرئيس القرارات الحاسمة بالنسبة لوضع التشيلي ، ذلك لأن وكالة الاستخبارات المركزية ليست وكالة مستقلة بكل ما في الكلمة من معنى ، كما انها ليست وكالة حكومية غير خاضعة لسيطرة . وعلى الرغم من احلام العظمة التي تراود بعض الذين يديرون العمليات السرية فانها لا تقرر من تلقاء نفسها الاطاحة بحكومات غير مرغوب فيها كما انها لا تحدد الا نظمة الدكتاتورية التي تريد تأييدها . وكما تذعن وزارة الخارجية الى طلب الرئيس في عدم تشجيع مؤسسات المساعدات الدولية من تقديم قروض للحكومات «غير الصديقة» ، كذلك تذعن وكالة الاستخبارات لأي امر تتلقاه من الهيئة التنفيذية فأساليب الوكالة وقدرتها وقوتها رهن بمنصب رئاسة الجمهورية .

ولذلك فان كبح جماح المشرفين على العمليات السرية في الوكالة لا يشكل الحل الكامل او الحل الأساسي لمشكلات وكالة الاستخبارات المركزية ، لأن

مفتاح الحل هو في السيطرة على اولئك العاملين في البيت الأبيض وفي جهاز الحكومة والذين يوجهون العمليات ويوافقون عليهـا ثم يحتمـون بوكالـة الاستخبارات وعملياتها السرية . وهذا التهرب من المسؤولية هو المشكلـة الرئيسية التي تتمثل في وكالة الاستخبارات .

الاستخبارات والعمل السري

ان الهدف الأول والطبيعي لأية منظمة استخبارات وطنية هو اعداد «تقارير استخبارات وافية وجاهزة» لصانعي السياسة في الحكومة . ومثل تقارير المعلومات هذه اذا قيست بالمعلومات الخام التي يتم الحصول عليها بواسطة التجسس وبالوسائل السرية الأخرى ، وهي معلومات تجمع عادة من مصادر مختلفة ، منها ما هو سري ومنها ما هو رسمي ومنها ما هو ميسور ومتداول، ثم تنسق وتحلل من قبل اخصائين وخبراء بشكل يعطى المادة الضرورية لرسم خطة لعمل معين . وهذه العملية صعبة تستنزف كثيرا من الوقت ولا تخلو من اخطاء ولكنها مع ذلك البديل الوحيد المعقول لتقارير الجواسيس التي لا يركن إليها . على أن معظم وكالات الاستخبارات ليست أكثر من خدمات سرية تجتذبها العمليات الخفية ـ التي تشكل الجاسوسية جزءا واحدا منها فقط ـ اكثر من اعداد تقارير استخبارات تامة وجاهزة . والشيء الذي يؤسف له هو أن وكالة الاستخبارات المركزية لا تشذ عن هذه القاعدة . فالمهمة التي تتطلب استخدام عملاء لهم مكانتهم ، واستخدام المال ، وتجنيد جيوش من المرتزقة ، واعتماد اساليب خفية كثيرة ، الغاية منها التأثير مباشرة في سياسات الحكومات الأجنبية (او تحديد اعمارها) ، هي المهمة التي سيطرت على تفكير وكالة الاستخبارات المركزية . إن هذا النحو الجديد في عمل الاستخبارات المدنية ـ التدخل في شؤون البلدان الأخرى ـ يعرف في لغة الوكالة بأنه «العمل السري»

بدأت الولايات المتحدة تنغمس في العمليات السرية بصورة رئيسية خلال الحرب العالمية الثانية بعد ان تتلمذت على الاستخبارات السرية البريطانية الاكثر خبرة . وتعلم مكتب الخدمات الاستراتيجية كيفية استخدام العمل السري كسلاح هجومي ضد المانيا واليابان . وعندما انتهت الحرب حل (الرئيس

ترومان) هذا المكتب بحجة ان مثل هذه الاساليب التي تتطلبها حالة الحرب ، كالعمليات شبه العسكرية ، والحرب النفسية ، والمناورات السياسية ، غير مقبولة حين تكون البلاد في حالة السلم . غير ان ترومان اعترف في الوقت ذاته بالحاجة الى وجود منظمة دائمة تقوم بتنسيق المعلومات المتوفرة لدى مختلف الوزارات وتحليلها . اذ انه اعتقد انه لو كانت هناك مثل هذه الوكالة داخل الحكومة في سنة ١٩٤١ «لكان من الصعب ان لم يكن من المستحيل» على اليابانيين ان ينجحوا في الهجوم على (بيرل هاربر) .

ولذلك كان الرئيس (ترومان) يفكر في "تنسيق المعلومات" عندما اقترح انشاء وكالة الاستخبارات المركزية في سنة ١٩٤٧ . وتزعم (الن دالس) معارضة وجهة نظر (ترومان) في الاستخبارات "المحدودة" وقال في مذكرة رفعها الى لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ "ان عمل الاستخبارات في زمن السلم يتطلب اساليب اخرى وموظفين آخرين وستكون له أهداف أخرى ... وعلينا ان نعالج مسألة الايديولوجيات المتصارعة كالديمقراطية ضد الشيوعية ، ليس فقط في العلاقات بين روسيا السوفياتية والبلدان الغربية ، ولكن في الصراعات السياسية الداخلية مع بلدان اوروبا وآسيا وأميركا الجنوبية» وكان دالس الذي أصبح مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية بعد ذلك بست سنوات ، هو الرجل الذي ادخل مادة في صلب الصيغة النهائية للقانون ، مكنت الوكالة من القيام بمهمات وواجبات أخرى لها علاقة بالاستخبارات يطلبها مجلس الأمن القومي بين آونة وأخرى ." وقد قدر لهذه المادة ان تكون محور قوة وكالة الاستخبارات .

وعلى الرغم من أن (ترومان) قال بعد خمسة عشر عاما انه لم يكن يهدف الى جعل وكالة الاستخبارات يدا سرية للحكومة الأميركية ، فانه هو الذي وافق في سنة ١٩٤٨ على اول برنامج للعمل السري بعد الحرب، مع انه لم يعهد في هذه المسؤولية الى وكالة الاستخبارات المركزية في الأصل . وبدلا من ذلك انشأ منظمة منفصلة اطلق عليها اسم (مكتب تنسيق السياسة، وعين رجلا كان يعمل سابقا في مكتب الخدمات الاستراتيجية هو (فرانك ج. ويزنر) الابن رئيسا له . ولم يعد ترومان إلى الكونغرس ليطلب صلاحية انشاء مكتب تنسيق السياسة ولكن فعل ذلك بجرة من قلم الرآسة حين اصدر توجيها سريا صدر عن مجلس الأمن القومي تحت رقم ١٠/٢ . جاء فيه : " تزود وكالة الاستخبارات المكتب بالحماية

والتأييد» ولكن رئيس المكتب (ويزنر) كان يقدم تقاريره مباشرة الى وزيرى الخارجية والدفاع . وبعد ذلك بسنتين ، وعندما أصبح الجنرال (والتر بيدل سميث) مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية ، عمل على اخضاع جميع عناصر الاستخبارات الرئيسية لاشرافه المباشر . وسعى كجزء من محاولته هذه لدمج جميع العمليات التي يقوم بها (ويزنر) في وكالة الاستخبارات . ووافق (ترومان) في النهاية . وفي ٤ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥١ دمج مكتب تنسيق السياسة ومكتب العمليات الخاصة (وهو منظمة مماثلة شبه مستقلة انشئت في سنة ١٩٤٨ لجمع المعلومات السرية) في وكالة الاستخبارات المركزية ليشكلا معا مديرية الخطط او الخدمات السرية كما باتت تعرف في الوكالة فيما بعد . وعين (الن دالس) أول رئيس للخدمات السرية كما عين (فرانك ويزنر) نائبا له .

وبانشاء الخدمات السرية وتورطها في حرب كوريا اتسعت وكالة الاستخبارات المركزية بسرعة وارتفع عدد موظفيها من حوالى ٥,٠٠٠ في سنة ١٩٥٠ الى حوالى ١٥,٠٠٠ في سنة ١٩٥٥ هذا بالاضافة الى الوف آخرين وظفتهم الوكالة بموجب عقود او كعملاء أجانب . وانفقت الوكالة خلال هذه السنوات ما يزيد عل (١,٠٠٠ مليون) دولار لتقوية الحكومات المناهضة للشيوعية في أوروبا ، وفي تقديم اعانات للاحزاب السياسية في مختلف انحاء العالم ، وفي انشاء راديو أوروبا الحرة ، وراديو الحرية لاذاعة موجهة الى أوروبا الشرقية ، وفي تنظيم عصابات تشن هجمات داخل البر الصيني ، وفي انشاء مؤسسة أسيوية ، واسقاط الحكومات اليسارية في غواتيمالا وايران ولتنفيذ برامج اخرى من العمل السري .

وعلى الرغم من أن الوكالة اعتبرت معظم برامجها ناجحة ، فان فشلها في بعض العمليات كان واضحا . وللتدليل على ذلك نضرب مثلين هما : محاولات قامت بها الوكالة في اواخر الأربعينات لتنظيم حركات عصابات في البانيا واوكرانيا تنفيذا لفكرة استبدت بعقلها وهى "دفع الستار الحديدي الى الوراء" . والواقع هو أنه لم يسمع أي شيء بعد ذلك عن جميع العملاء تقريبا الذين تسللوا الى البلدين او عن الأموال والاعتدة التي ارسلت اليهما .

وارتكب خطأ آخر في أوائل الخمسينات : عندما حاولت وكالة

الاستخبارات المركزية انشاء جهاز سري كبير في بولندا للتجسس ثم لاغراض ثورية فيما بعد . وقد انفقت في العملية ملايين الدولارات على شكل ذهب شحنته الوكالة الى بولندا على دفعات . وظل العملاء داخل بولندا، الذين استخدموا اذاعات بالراديو وأساليب الكتابة السرية ، على اتصال مع ضباط وكالة الاستخبارات المركزية في المانيا الغربية . وظل هؤلاء العملاء يطلبون ارسال المزيد من العملاء والذهب وكان احدهم يتسلل من بولندا الى المانيا الغربية بين أونة واخرى ليقدم تقريرا عن تقدم العملية ويطلب عملاء آخرين ومزيدا من الذهب . ومضت سنوات قبل أن تكتشف الوكالة ان الاستخبارات السرية البولندية ضمت إليها شبكة العملاء كلها منذ اليوم الأول تقريبا، وانه لا وجود لأية عملية سرية في بولندا تقوم بتنفيذها وكالة الاستخبارات . وابقت الاستخبارات السرية البولندية على العملية لتخدع المهاجرين البولنديين المناهضين للشيوعية وتحملهم على العودة الى البلاد ثم تزج بهم في السجون . وتمكن البولنديون خلال العملية من ان يجروا الوكالة إلى دفع ملايين الدولارات ذهبا .

وهناك سبب ربما كان أهم الأسباب جعل الوكالة تميل منذ البدء الى التركيز على العمليات السرية ، وهو انها فشلت في مجال التجسس التقليدي (جمع المعلومات بواسطة الجواسيس) في تحقيق أي نجاح ضد العدو الرئيسي ، فقد اثبت الاتحاد السوفياتي بفضل مجتمعه المغلق انه بلد لا يمكن التغلغل فيه . فرجال الاستخبارات الأميركيون القلائل الذين دخلوا البلاد كانوا يخضعون لقيود في تحركاتهم ويراقبون مراقبة شديدة . وقد استحال تجنيد العملاء والقيام بعمليات سرية في الأتحاد السوفياتي بالنظر إلى سهر جهاز الأمن هناك وانتشاره في كل مكان . واصطدمت الوكالة بصعوبات مماثلة في بلدان أوروبا الشرقية وان يكن على نطاق اضيق . فقد كان في استطاعة العاملين في الوكالة الاستعانة بعملاء في هذه البلاد ولكن اجراءات الأمن المشددة وكفاءة مؤسسات البوليس السري حالت دون تحقيق نجاح يذكر .

ومع ذلك فقد حققت الوكالة انتصارات مثيرة في بعض الاحيان كذلك الذي حدث عندما تمكن العاملون فيها من العثور على مسؤول أوروبي شرقي زودهم بنسخة من خطاب خروشوف سنة ١٩٥٦ الذي شن فيه حملته على الستالينية ،

وهو خطاب نشرته الوكالة في صحيفة نيويورك تايمز . وكان يحدث بين حين وآخر ان يلجأ مسؤول كبير من الكتلة الشرقية الى الغرب ويزود الوكالة بمعلومات قيمة . وهؤلاء اللاجئون الذين كانوا يفرون الى الغرب انما كانوا يفعلون ذلك من تلقاء انفسهم وبمحض اختيارهم وليس بفضل أساليب ابتدعتها وكالة الاستخبارات . وقد اعترف (ريتشارد بيسل) وهو رئيس سابق للخدمات السرية في الوكالة في مناقشة سرية مع اعضاء مختارين من مجلس العلاقات الخارجية بعد ذلك بسنوات بأن «التجسس من الناحية العملية كان مخيبا للآمال ....» والشيء الذي يمكن استخلاصه بشكل عام هو أن التجسس على الكتلة السوفياتية او غيرها من المجتمعات المتطورة لا يشكل مصدرا رئيسيا للمعلومات على الرغم من انه حقق نجاحات باهرة في بعض احيان .»

وكان (بيسل) ورئيسه (الن دالس) هما اللذان أدركا في منتصف الخمسينات انه اذا عجز العملاء السريون عن القيام بالمهمة فانه لا بد من العثور على وسائل أخرى لجمع معلومات عن الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الشيوعية . ولذلك فان الوكالة تحولت الى الاكثار من اعتمادها على الآلات في القيام بمهمات التجسس . وما ان انتهى العقد حتى طورت وكالة الاستخبارات المركزية طائرة التجسس يو ـ ٢ التي تحلق على ارتفاع عال وهي مزودة بالات تصوير واجهزة استماع الكترونية . وكانت هذه الطائرات تعود بثروة من المعلومات عن دفاعات الاتحاد السوفياتي وأسلحته . ولعل الأهم من الطائرة هي شبكة مواصلات الاستخبارات ، وهي عبارة عن بث الكتروني كان يلتقط في وكالة الأمن القومي التابعة لوزارة الدفاع بنفقات تقدر ببلايين الدورلارات . على أن (بيسل) و (دالس) كانا يعتقدان ان استخدام الرصيد البشري بصورة ناجحة يكمن في صميم مهنة الاستخبارات . ولذلك فانه اتضح لهما انه اذا اريد للخدمات السرية البقاء في عصر الجاسوسية التقنية الحديثة ، فانه يترتب على العاملين في الوكالة توسيع عملياتهم السرية وعلى الأخص في الشؤون الداخلية للبلدان التي تستطيع الوكالة ان تعمل فيها في الخفاء .

وتركزت برامج الاعمال السرية للوكالة في السنوات التي تلت الحرب في أوروبا ، ذلك لأن التوسع الشيوعي في اوروبا الغربية بدا خطرا حقيقيا . فقد

احتل الجيش الأحمر اوروبا الشرقية وكانت بلدان اوروبا الغربية التي دمرتها الحرب وراحت تعيد بناء اقتصادها مرتعا سهلا أمام الشيوعية . ومن هنا راحت وكالة الاستخبارات المركزية تقدم اعانات مالية للاحزاب السياسية وزعمائها ونقابات العمال وغيرها من الفئات وعلى الأخص في المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا . وساندت كذلك مجموعات المهاجرين من البلدان الاوروبية الشرقية الذين قدموا الى الغرب كجزء من برنامج غايته تنظيم حركة مقاومة في البلدان الشيوعية . وكتب المعلق (توم برادن) في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ يقول "كانت ثمة مشاريع كثيرة لدى وكالة الاستخبارات المركزية حين كانت الحرب الباردة في ذروتها بحيث كان يستحيل الابقاء عليها في حالة توازن . "وقد تحدث (برادن) من موقف العارف بالدخائل لانه كان يشغل في الماضي المدير المسؤول عن كثير من هذه البرامج في وكالة الاستخبارات على انه لم تنته الخمسينات حتى كانت حكومات موالية لأميركا قد ثبتت اقدامها في غرب اوروبا وتخلت حكومة الولايات المتحدة في الواقع عن فكرة "دفع الستار الحديدي الى الوراء"

ولذلك فان التشديد داخل الخدمات السرية تحول إلى بلدان العالم الثالث . وعكس هذا التغيير الى حد ما الحاجة البيروقراطية للوكالة بصفتها وكالة استخبارات ، الى ايجاد مناطق يمكنها ان تحقق نجاحا فيها . والأهم من ذلك هو ان هذا التحول جاء نتيجة لتصلب في تصميم الولايات المتحدة على حماية بقية العالم من الشيوعية . وكان حجر الزاوية في هذه السياسة هو التدخل سرا في شؤون البلدان السريعة التأثر بالحركات الاشتراكية الديمقراطية والثورية منها على السواء . وبعد ذلك بسنوات بعث (الن دالس) برسالة الى (تشالمرز روبرتس) مراسل صحيفة واشنطن بوست اوجز فيها وجهة نظر وكالة الاستخبارات في ذلك الحين . وأشار الى الانقلابين اللذين وقعا في ايران وغواتيمالا فقال "عندما تبدأ الدلائل تشير الى ان بلدا ما أخذ يتعثر ، وان الشيوعية باتت تهدد بالسيطرة عليه ، فاننا لا نستطيع انتظار دعوة منمقة للحضور وتقديم المعونة ."

كان تحول وكالة الاستخبارات الى العمل السري واضحا بالنسبة الى الضباط الصغار الذين كانوا يتلقون تدريبهم في العمليات في منتصف الخمسينات في «المزرعة» وهي لوكالة الاستخبارات بمثابة كلية وست بوينت الحربية وتقع على مقربة من وليامز بورغ بولاية فيرجينيا وتعمل تحت ستار قاعدة

عسكرية اسمها كامب بيري . وكانت معظم الأساليب والتقنيات التي تعلم آنذاك معدة للعمل السري اكثر منه للتجسس التقليدي . ووجه التدريب في معظمه الى نشاطات شبه عسكرية كالتسلل والهرب واعمال النسف والنزول الليلي بواسطة المظلات ، ووجد ضباط الوكالة لدى انتهاء تدريبهم الرسمي في الاعمال السرية ان معظم الوظائف المفتوحة أمامهم تنحصر في ميدان العمل السري وفي قسم العمليات الخاصة (الجناح شبه العسكري للوكالة) . ولم يعد العمل في اوروبا يستهويهم وراح حتى القدماء من ذوي الخبرة الاوروبية ينقلون الى مناصب في البلدان النامية وعلى الأخص في الشرق الاقصى .

وتوفر بلدان العالم الثالث اهدافا للعمل السري أكثر مما توفره البلاد الاوروبية . ويبدو أن هذه البلدان المختلفة وجدت لتكون مسرحا للعمليات السرية لوكالة الاستخبارات فقد قال (ريتشارد بيسل) لمجلس العلاقات الخارجية «انه لما كانت حكومات هذه البلدان اقل تنظيما فان ادراكها لشؤون الأمن قليل كما ان هناك ميلا الى تقاسم السلطة فعليا او الى احتمال تقاسمها بين الأحزاب والمنظمات والافراد خارج نطاق الحكومة المركزية . وفي الصراع على السلطة داخل هذه الحكومات تبدي جميع الفئات امتنانا لكل مساعدة خارجية . ويمكن لمبالغ قليلة من المال تقدم مباشرة او تودع مصرفا سويسريا لحساب القوى المحلية ، ان تفعل مفعولا سحريا في تغيير الولاء السياسي المتقلب» . وفي مثل هذا الجو حققت الخدمات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية نجاحا كبيرا عبر السنين .

الغطرسة والحروب السرية

لم تكن العمليات السرية لوكالة الاستخبارات خلال الخمسينات ذكية وبارعة بالشكل الذي نادى به (بيسل) في سنة ١٩٦٨ ، كما انها لم تكن تستهدف فقط الحكومات المتزايدة «غير المنظمة» للعالم الثالث ، ذلك لأن هذه العمليات ضد البلدان الشيوعية في أوروبا وآسيا استمرت . غير ان التشديد في هذه العمليات تركز في الدعاية السرية والتسلل والهيمنة على الشبان ونقابات العمال والمنظمات الثقافية وما شابهها . اما النشاطات الأشد وطأة والأعظم تأثيرا بما في ذلك

الاعمال شبه العسكرية ، والانقلابات والانقالابات المضادة فنقل مسرحها الى البلاد التي تشكل تربة صالحة لها في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية .

ولعل النموذج الذي يمكن الاستشهاد به للعمليات السرية للوكالة خلال الخمسينات هو نلك العمل الذي قام به الكولونيل الطيار (ادوارد لانسديل) ، اذ كان ما حققه هذا من عمل رائع في الفلبين أولا ثم في فيتنام ، أصبح معروفا جدا بحيث أنه بات مثالا لبطلي روايتين كانتا اكثر الكتب رواجا : الأولى : هي «الأميركي الكريـــة (TheUgly American) التي وضعها (وليام ج. ليدرز ويوجين بيرديك) والثانية :هي «الامـــيركي الهـــادى» (The Quiet American) التي وضعها (غراهام غرين) . وقد لعب في الأولى دور البطل وفي الثانية دور الاحمق الاجوف.

وكان (لانسديل) قد ارسل الى الفلبين في أوائل الخمسينات كمستشار لوزير الدفاع الفلبين (رامون ماغاسيسي) (الذي اصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية) في الكفاح ضد الهوك والشيوعيين المحليين . وعمد (ماغاسيسي) بناء على مشورة (لانسديل) الى اعتماد التنمية الاجتماعية والاصلاح الزراعي لكسب تأييد الفلاحين وابعادهم عن الشيوعية . ولكن (لانسديل) الذي كانت تدعمه ملايين الدولارات المخصصة للخدمات السرية ، احتاط للأمر وانتهج سبلا أخرى منها تركيز اهتمام «بمكتب الشؤون المدنية الفلبيني» الذي عهد اليه بمسؤولية الحرب النفسية .

وكتب الصحفي ستانلي كارنو بعد مقابلة في سنة ١٩٧٢ أجراها مع لانسديل الذي يعيش الآن متقاعدا :

أبرز لانسديل في احدى حملاته في الحرب النفسية خرافة متداولة في ارياف الفلبين عن غول يمص الدماء . وقد دخلت مجموعة من العاملين في الحرب النفسية الى منطقة ونشرت فيها شائعة مفادها ان الغول يعيش في الأماكن التي يرابط فيها الشيوعيون . وبعد ذلك بيومين ، أي بعد أن افسح المجال امام الشائعة كي تنتشر بين من يعطفون على الشيوعيين كمنت هذه المجموعة للمتمردين وعندما مرت احدى دوريات الشيوعيين اسرت المجموعة آخر رجل فيها ووخزت عنقه وخزتين احدثتا ثقبين فيها ثم علقت جسمه الى أن

نزف دمه وتركت جثته على قارعة الطريق . ولما كان الثوار يؤمنون بالخرافات كغيرهم من الفلبينيين فانهم فروا من المنطقة .

وعندما انتخب (ماغاسيسي) رئيسا للجمهورية في سنة ١٩٥٣ عاد (لانسديل) الى واشنطن . وكانت المهمة التي قام بها في موضع تقدير من قبل الحكومة الأميركية حين اعتبرتها نجاحا لا جدل فيه ، ذلك لأن خطر استيلاء الشيوعيين على الحكم في الفلبين قضي عليه وزال .

وبعد ذلك بعام واحد اي بعد أن قسمت فيتنام مؤقتا الى قسمين بموجب اتفاقات جنيف ، ارسل (لانسديل) الى فيتنام ليدعم حكومة (نغو دينه دييم) . وانصرف بسرعة الى تنظيم اعمال تخريب وعمليات عصابات ضد فيتنام الشمالية ولكن اكثر اعماله فعالية تحت في الجنوب . فقد شن هناك سلسلة من برامج الحرب النفسية وساعد (دييم) على تصفية منافسيه السياسيين . وشملت نشاطاته التي اتت اوراق (البنتاغون) على وصف كامل لها ، برامج التهدئة والتدريب العسكري كما شملت مشاورات سياسية . وساعد (لانسديل) على تنظيم اوراق الاقتراع عندما رشح (دييم) رسميا لرئاسة الجمهورية في سنة ١٩٥٥ . فاستخدم في دعايته (لدييم) اللون الأحمر الذي يعتبر مجلبة للحظ في اسيا ، واستخدم لخصمه اللون الأخضر الذي يرمز الى "قواد" . وفاز (دييم) فوزا ساحقا اذ حصل على ما نسبته ٩٨ بالمئة من الأصوات ، وكيل المديح (للانسديل) في أوساط الحكومة الاميركية لانه قام بعملية ثانية ناجحة وغادر (لانسديل) فيتنام بعد ذلك بقليل .

وكان آخرون من العاملين في الوكالة في الوقت ذاته وربما كانوا اقل شهرة من (لانسديل) ، ينفذون برامج سرية في بلدان أخرى . فقد دبر (كيرميت روزفلت) وهو من أسرة روزفلت التي تعيش في (رويستر باي) انقلابا سنة ١٩٥٣ اطاح بالسيد (محمد مصدق) رئيس وزراء ايران . ونظمت وكالة الاستخبارات الانقلاب في غواتيمالا في سنة ١٩٥٤ . ولكن لم يكتب النجاح لمحاولة الاطاحة بالرئيس الاندونيسي (سوكارنو) في اواخر الخمسينات . وعلى الرغم من النفي الذي ورد على لسان الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته دالس فان وكالة

الاستخبارات المركزية قدمت مساعدات مباشرة لمجموعات المتمردين في جزيرة سومطرا . وقامت قاذفات من نوع ب ـ ٢٦ تابعة للوكالة بغارات جوية دعما للثوار . وفي ١٨ ايار (مايو) ١٩٥٨ اسقط الاندونيسيون احدى هذه القاذفات واسروا طيارها الن بوب . وعلى الرغم من ان المسؤولين الاميركيين قالوا ان بوب كان «طالب ثروة» فانه كان في الواقع موظفا في شركة تمتلكها وكالة الاستخبارات المركزية هي شركة الطيران المدني . ولم تمض بضعة أشهر على الافراج عنه بعد ذلك بأربع سنوات حتى عاد بوب الى العمل طيارا مع وكالة الاستخبارات ولكن عمل هذه المرة مع شركة النقل الجنوبية التي تمتلكها الوكالة وتتخذ من ميامي مقرا لها.

وعندما شارفت ولاية ايزنهاور على الانتهاء ، كان لا يزال ثمة اجماع في الرأي في البلاد على ان هناك ما يبرر استمرار وكالة الاستخبارات في اتخاذ اي عمل سري تريده في الصراع ضد الشيوعية ، هذا على الرغم من المحاولة السخيفة التي بذلها ايزنهاور للتهرب عن طريق الكذب من مسؤولية حادث طائرة يو ـ ٢ التي اسقطت ، وهو كذب أدى الى الغاء مؤتمر القمة في سنة ١٩٦٠ ، وقد وضع معظم الأميركيين وكالة الاستخبارات كمكتب التحقيق الاتحادي (F.B.I.) فوق مستوى السياسة . ولم يكن من قبيل المصادفة ان اعلن الرئيس المنتخب (كنيدي) في اليوم ذاته ان (ادغار ج هوفر) (والن دالس) سيظلان يعملان في ادارته .

ولم تبدأ مناقشة عمليات الوكالة بصورة جدية بين المسؤولين الحكوميين والعامة من الناس الا بعد الصدمة القومية التي احدثتها غزوة (خليج الخنازير) الفاشلة في سنة ١٩٦١ . ولم تفشل الوكالة فقط في اسقاط نظام حكم الدكتور (فيدل كاسترو) ولكنها ارتكبت خطأ علنيا كبيرا وضبطت حكومة الولايات المتحدة تكذب من جديد . ووجهت للمرة الأولى انتقادات واسعة النطاق الى وكالة الاستخبارات المركزية . وأدرك الرئيس (كنيدي) الذي وافق على هذه العملية المحفوفة بالمخاطر ان وكالة الاستخبارات المركزية ستكون عجزا تنوء به سياسته الداخلية ومقدراته السياسية الشخصية على السواء كما انها تشكل رصيدا سريا للرئاسة في الوقت ذاته. وعقد العزم على عدم تكرار عملية خليج الخنازير وتحرك

بسرعة ليشدد من سيطرة البيت الأبيض على الوكالة . ويقال ا,انه أقسم "على تحطيم وكالة الاستخبارات المركزية الى الف قطعة ثم ينثرها في الهواء ."غير انه يبدو أن غضب الرئيس نجم عن فشل الوكالة في اسقاط (كاسترو) وليس عن عدم رضاه عن أساليب الوكالة ووسائلها . وعلى الرغم من ان الأموال المخصصة للوكالة لم توقف كما ان عملياتها لم تحد في اعقاب غزوة خليج الخنازير ، فان هذه الغزوة كانت نهاية عصر الوكالة الذهبي . ولن يتسنى للوكالة السرية بعد الآن ان تتصرف بحرية مطلقة وتامة في دورها كمدافع سري عن الديمقراطية الأميركية . لم ينفذ (كنيدي) ابدا تهديده بتحطيم وكالة الاستخبارات المركزية غير انه طرد ثلاثة من كبار المسؤولين فيها وحدد بذلك إطار المسؤولية . واذا كان (الن دالس) قد بدا في عيني (كنيدي) قبل بضعة أشهر (كادغار ج. هوفر) ذلك الرجل الذي لا يمس ، فان (خليج الخنازير) جعل منه شخصا يمكن الاستغناء عنه. وفي خريف ١٩٦١ حل (جون ماكون) الذي سبق له أن عمل رئيسا للجنة الطاقة الذرية محل (دالس) كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية . وبعد أشهر قليلة حل الميجرر ـ جنرال (مارشال "بات" كارتر) محل الميجر ـ جنرال (تشارلز كابل) كنائب للمدير وأصبح (ريتشارد هيلمز) مديرا للخدمات السرية بدلا من (ريتشارد بيسل) .

وعهد كنيدي الى الجنرال (ماكسويل تيلور) الذي كان حينذاك مستشارا عسكريا للرئيس وأصبح فيما بعد رئيسا للهيئة المشتركة للاركان في الستينات ، على الرغم من أن هذه العمليات كانت أضيق نطاقا من عملية (خليج الخنازير) وتورطت الوكالة ايضا الى حد بعيد في الصراع الفوضوي الذي نشب في الكونغو في اوائل الستينات . فذهب عملاء الاستخبارات السرية الى شراء الساسة الكونغوليين وبيعهم . وقدمت الوكالة المال والسلاح الى انصار سيريل ادولا وجوزف موبوتو وفي عام ١٩٦٤ جلبت وكالة الاستخبارات المركزية مرتزقتها الى الكونغو وقامت قاذفاتها من نوع ب ـ ٢٦ تولى قيادتها مبعدون كوبيون ـ اشترك كثيرون منهم في عملية خليج الخنازير ـ بتنفيذ عمليات جوية منتظمة ضد الجماعات الثائرة .

وخلال هذه السنوات اتسع التورط الأميركي في فيتنام بسرعة ، وزادت

وكالة الاستخبارات المركزية ، شأنها في ذلك شأن بقية فروع الحكومة الأميركية ، عدد موظفيها ووسعت برامجها في تلك البلاد . وقامت الوكالة بنشاطات كثيرة بينها تنظيم عصابات وقوارب صغيرة كانت تشن هجمات على فيتنام الشمالية ، وتسليح عشرات الألوف من الجنود الفيتناميين والاشراف عليهم في وحدات غير نظامية ، وانشاء شبكة للقيام بدراسة وافية للاستخبارات الاميركية . وانضم الى (تيلور) في هذه الدراسة (روبرت كنيدي) وزير العدل (ودالس) والاميرال (آرليه بيرك) قائد السلاح البحري . وجاء تقرير لجنة (تيلور) حافلا بانتقاد الأساليب التي اتبعت في عملية (خليج الخنازير) ولكنه لم ينتقد أهدافها . ولم يدع التقرير الى احداث أي تغيير أساسي في تركيبها على الرغم من أن نقادا من الخارج طالبوا بوجوب فصل شعبة جمع المعلومات وتحليلها عن شعبة الاعمال السرية في الوكالة . وكانت التوصية الرئيسية التي تضمنها التقرير هي وجوب عدم قيام الوكالة بأية عمليات في المستقبل تتطلب أسلحة تتجاوز المسدسات .

ووافقت ادارة (كنيدي) من حيث المبدأ على الأقل ، على تقرير (تيلور) غير ان التوصية الرئيسية فيه رفضت فورا . فلم تغلق الوكالة أبدا قاعدتيها في جنوب فلوريدا اللتين تنطلق منها عملياتها ضد نظام (كاسترو) واستمرت الغارات التي يشنها مبعدون كوبيون برعاية وكالة الاستخبارات المركزية ضد كوبا حتى مرحلة منتصف تحقيق واستخبارات كبيرة ، وصلت الى كل قرية فيتنامية .

وفي لاوس المجاورة ، وضعت وكالة الاستخبارات المركزية بأوامر من البيت الأبيض جميع الولايات المتحدة امام التزام ضخم هناك . ومع ان الوكالة كانت تقوم ببرامج واسعة النطاق للسيطرة السياسية وعمليات سرية أخرى حتى سنة ١٩٦٢ ، فأن اتفاق جنيف في تلك السنة الذي منع وجود قوات أجنبية في لاوس فتح البلاد أمام وكالة الاستخبارات المركزية . وقد تم ذلك لأن ادارة كنيدي قررت فور توقيع الاتفاق عدم الانسحاب ، وتوسيع البرامج الاميركية في لاوس . وقد كان لهذا القرار ما يبرره من ناحية استمرار الفيتناميين الشماليين في انتهاك اتفاقات جنيف ، ولأن ادارة كنيدي التي كانت لا تزال تعاني النكسة الكوبية لم تكن تريد من ناحية ثانية ان تخسر مواجهة أخرى مع الشيوعيين ، ومن ناحية

ثالثة هي الأهمية الاستراتيجية التي علقت على لاوس في «نظرية العمل من وراء الستار» التي كانت سائدة في تلك الحين . ولما كانت الولايات المتحدة لا تريد الاعتراف بأنها لا تتقيد باتفاقات جنيف ، فان وكالة الاستخبارات المركزية التي لا يعتبر رجالها من الناحية الفنية «قوات اجنبية» ، تحملت مسؤولية شن حرب «سرية» . واصبحت عملية لاوس من اكبر العمليات واكثرها نفقة في تاريخ الوكالة ، فجند اكثر من ٣٥,٠٠٠ رجل من قبيلة (ميو) التي تعمل في زراعة الأفيون وقبائل جبلية أخرى في جيش الوكالة الخاص الذي اطلق عليه اسم «الجيش السري» . واستأجرت الوكالة طيارين قاموا بغارات ورحلات ونقل المؤن في طائراتها . وعندما أصبح الجيش السري اقل فعالية بعد سنوات طويلة من الحرب ، جندت الوكالة اكثر من ١٧,٠٠٠ (تايلاندي) من المرتزقة ومدتهم بالمال للاستعانة بهم في حرب الاستنزاف ضد الشيوعيين .

غير أنه ما ان حلت اواخر الستينات ، حتى بدأ الضباط المحترفون في وكالة الاستخبارات يعربون عن معارضتهم لبرامج الوكالة في لاوس وفيتنام ، لا لأنهم كانوا يعترضون على حرب الهند الصينية (وقد اعترض عليها قليلون) ولكن لأن البرامج كانت في معظمها عمليات شبه عسكرية ضخمة وسمجة وتكاد تكون مكشوفة تفتقر الى المهارة والسرية التي يفضلها معظم العاملين في الوكالة . وعلاوة على ذلك امتدت الحروب طويلا بحيث بات كثيرون يعتقدون انه لن يكتب لهم الانتصار فيها . من هنا وجدت الوكالة نفسها في مركز حرج لا تتمكن معه من اجتذاب اعداد كافية من المتطوعين للقيام بمهمات الميدان في فيتنام ، ولذلك فانها اضطرت الى تجنيد اناس آخرين من مناطق اخرى تقوم فيها بنشاط سري للعمل في جنوب شرق أسيا .

نظرية العمل السري

في مثل هذا الجو من القلق والشك اجتمع فريق من المحترفين السابقين وآخرين من افراد بدعة الاستخبارات في احدى امسيات شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٨ للبحث في دور وكالة الاستخبارات المركزية في سياسة اميركا

الخارجية . ولكنهم لم يجتمعوا في مقر الوكالة في (لانغلي) بولاية فيرجينيا وانما في (هارولد برات هاوس) في بارك افينيو مقر «مجلس العلاقات الخارجية» . وقد ادار حلقة البحث (ك. دوغلاس ديلون) وهو من رجال المصارف وسبق له أن عمل وكيلا لوزارة الخارجية ووزيرا للخزانة ، وكان الخطيب الرئيسي في الاجتماع (ريتشارد بيسل) الرئيس السابق للخدمات السرية في الوكالة الذي كان لا يزال يعمل مستشارا لها واصبح الآن احد كبار المديرين التنفيذية في الشركة المتحدة لصناعة الطائرات . وأبدى (بيسل) كغيره من موظفي الوكالة السابقين عزوفا عن اطلاع عامة الناس على ارائه في الاستخبارات ولذلك فان الاجتماع كان سرا .

غير أن طلبة راديكاليين احتلوا ذلك المبنى في (كامبردج) بولاية مساتشوستس الذي يضم مركز الشؤون الدولية التابع لجامعة هارفارد كجزء من حملة احتجاج تلت انتهاء الحرب في سنة ١٩٧١ . وما ان دخل المتظاهرون المبنى حتى اقاموا متاريس عند مداخله وعبثوا باضبارات اساتذة المركز . وعثروا بين أوراق (وليام هاريس) المدير المشارك للمركز على وثائق سرية تتضمن محضر الاجتماع الذي عقد في ٨ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٨ في برات هاوس . واعترف (هاريس) في أحاديثه الخاصة بعد ذلك بعام بأن الوثيقة التي عثر عليها في اضبارته حررت بحيث حذفت منها كل مادة حساسة. وعلى الرغم من ذلك فان هذه النسخة المشذبة تضمنت وصفا تاما لاستراتيجية وأساليب العمل السري الذي تقوم به الوكالة ، وكان ذلك الوصف هو الوحيد في التاريخ الذي اطلع عليه العالم الخارجي . ولم تجتذب ورقة (بيسل) اهتمام اجهزة الاعلام الأميركية باستثناء مقالات معدودة ظهرت في الصحف في سنة ١٩٧١ عندما اعاد «فريق الابحاث الافريقية» نشرها .

وكان (ريتشارد بيسل) واحدا من الضباط القليلين الكبار في الخدمات السرية الذين لم يمضوا مدة الحرب العالمية الثانية في مكتب الدراسات الاستراتيجية ، ولكنه كان من النواحي الأخرى جميعها المحترف المثالي في وكالة الاستخبارات . ولما كان قد تلقى تعليمه في غروتون وييل فان اوراق اعتماده لدى الوكالة نظيفة لا غبار عليها . ولكن مثل هذه الخلفية لم تكن ضرورة يحتمها النجاح في وكالة الاستخبارات المركزية ، غير أنها ساعدت على النجاح حتما وعلى

الأخص في عهد (الن دالس) حين كان (بيسل) يتمتع بميزة التعليم الجامعي وقد حصل على درجة دكتوراه في الاقتصاد ودرس هذا الموضوع بعد ذلك في جامعة بيل . ولما انضم الى وكالة الاستخبارات في سنة ١٩٥٤ أظهر فور انضمامه موهبة كبيرة في العمل السري ، وما ان حل عام ١٩٥٨ حتى عينه دالس رئيسا للخدمات السرية .

وفي الأيام الاولى من عهد كنيدي راحت اوساط البيت الأبيض تتحدث عن (بيسل) كخليفة محتمل (لدالس) الذي اوشك حينذاك ان يبلغ السبعين من عمره. وبدا ان (بيسل) الذكي الرقيق الحاشية هو الرجل المناسب بل «واذكى الناس وانسبهم» للمنصب الجديد كما قال (ديفيد هالبرستام) . غير أن رضى ادارة (كنيدي) عن (بيسل) كان قصيرا لأن الخدمات السرية التي يرئسها بيسل هي التي خططت لغزوة (خليج الخنازير) وقامت بها في شهر نيسان (ابريل) سنة ١٩٦١ . ولم يقتصر الأمر على الفشل في هذه العملية بل تعداه الى العجز عن ابتداع قصة مقبولة لتغطية هذا الفشل او «نفي مقبول» يفترض أن يتوفر في كل عملية سرية ينقذ ادارة كنيدي من الملامة والمسؤولية . وقد روى (فيدل كاسترو) على العالم حقيقة التدخل الأميركي في كوبا في وقت ضبط فيه وزير الخارجية الأميركية وغيره من كبار المسؤولين في الادارة وهم يطلقون الاكاذيب علنا بعد ان انهارت القصص التي ابتدعتها وكالة الاستخبارات لتغطية العملية . ولذلك طرد (كنيدي) المسؤولين في وكالة الاستخبارات الذين ورطوه في عملية (خليج الخنازير) التي وافق عليها نفسه . وقد طرد (بيسل) مع (دالس) (وتشارلز كابل) نائب المدير .

وتمكن (ريتشارد هيلمز) الذي خلف (بيسل) من أن ينجو من الملامة فيما يتعلق بقضية (خليج الخنازير) على الرغم من انه كان الرجل الثاني في الخدمات السرية . ويتحدث مسؤول كبير في وكالة الاستخبارات بعد ذلك بسنوات بدهشة لعدم وجود أية قصاصة ورق في الوكالة تبين ان (لهيلمز) علاقة بعملية (خليج الخنازير) من بعيد او قريب . ولم يكن هذا المسؤول الكبير يوجه انتقادا الى (هيلمز) الذي كان ضائعا الى حد بعيد في الاشراف على العملية كلها . ولكن المسؤول تأثر كثيرا ببراعة (هيلمز) وحسن تقديره من حيث انه لم يوقع اية وثيقة تتعلق بالغزو حتى في مرحلة التخطيط لها .

وتسلم (هيلمز) منصب رئيس الخدمات السرية من (بيسل) في ١٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٢ . ومنح (بيسل) وسام الاستخبارات السرية تقديرا لسنوات خدمته في الوكالة ، ولكنه ظل على اتصال وثيق بالبرامج السرية كمستشار ، ذلك لأن الوكالة لم تكن تريد ان تفقد خدمات الرجل الذي سار بها الى احدث اساليب الاستخبارات . كان (بيسل) من بين الاوائل الذين ادركوا في الخمسينات عقم التجسس على السوفيات والصينيين بأساليب الجاسوسية التقليدية ، ولذلك فقد نادى باستعمال التقنية الحديثة اداة للتجسس . وقد لعب دورا كبيرا في تطوير طائرة يو ـ ٢ التي حققت اكبر الانتصارات للوكالة الى حين وقوع حادث (باورز) . وعمل ايضا ، بمساعدة فنية من (كيللي جونسون) وشركة لوكهيد لصنع الطائرات ، على ابتكار طائرة A-11 التي عرفت فيما بعد باسم طائرة SR-71 وهي طائرة التجسس التي تستطيع ان تطير بسرعة تبلغ ثلاثة اضعاف سرعة الصوت وعلى ارتفاع يزيد على الارتفاع الذي تحلق فيه طائرة يو ـ ٢ .

وكان (بيسل) بالاضافة الى ذلك قوة لها وزنها وراء تطوير الاجرام الفضائية لاغراض التجسس ، وكان في هذا بعض الأحراج للسلاح الجوي . وقد أدرك بسرعة طاقة التجسس الكامنة في وضع اجهزة تصوير قوية شديدة الحساسية في مدارات حول الأرض لالتقاط صور للانشاءات السرية في الاتحاد السوفياتي والصين . وسيطرت وكالة الاستخبارات المركزية بفضل التقدم التقني الذي حققه علماء ومهندسون عملوا تحت امرة (بيسل) على برنامج الاجرام الاستطلاعية للولايات المتحدة في أواخر الخمسينات واوائل الستينات . ولا تزال الوكالة وحتى يومنا هذا الذي تولى فيها السلاح الجوي الاشراف على جميع النواحي العملية في برنامج الاجرام ، مسؤولة عن قسم الابحاث والتطور . وفي الوقت الذي كان فيه (بيسل) يطرح افكارا جديدة في مجال الاستكشاف من الجو ، راح يسير بالخدمات السرية الى التشديد على برنامج العمل السري في العالم الثالث . وكان (بيسل) هو الرجل الذي اعد القسم الاكبر من نظرية العمل السري وأساليبه التي أصبحت أساس العمل لتدخل وكالة الاستخبارات المركزية في الخارج ووضعها موضع التنفيذ .

واقتصر حديث (بيسل) في معظمه في تلك الليلة من شهر كانون الثاني (يناير) امام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك على العمل السري ، ولا شك في ان وقائع تلك الاجتماع تشكل في حد ذاتها كتابا يوجز العمليات السرية . وكان بين الذين استمعوا اليه مسؤولون سابقون في وكالة الاستخبارات المركزية هم (الن دالس) و(روبرت اموري الابن) و(توماس هيوز) رئيس الاستخبارات السابق في وزارة الخارجية و(تيودور سورنسن) المساعد السابق (لكنيدي) والمعلق الصحفي (جوزف كرافت) واربعة عشر آخرون* وكان جميع من حضروا قد امضوا القسم الاكبر من حياتهم اما في الخدمة الفعلية في الحكومة او في عمل متصل اتصالا وثيقا بها ولذلك فانه كان يركن اليهم ان يبقوا ما سمعوه سرا. وقال (بيسل) وهو يتحدث بكل حرية الى هؤلاء الاصدقاء:

ان العمل السري يحاول التأثير في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ـ وهذا يسمى في بعض الاحيان "تدخلا" ـ بوسائل خفية .

... والاسلوب في اساسه هو التغلغل ، بما فيه تلك النوع من التغلغل الذي يثير الفزع في نفوس كلاسيكيي العمليات السرية ، بغض النظر عن «المقاييس» «وانظمة تجنيد العملاء» . ولا يأخذ هذا «التغلغل» في بعض الحالات شكل «الاستخبار» وانما يأخذ شكل انشاء صلات وثيقة او صلات صداقة يمكن دعمها بالمال بين حين وآخر او يمكن الاستغناء عن المال في حالات معينة .

وكان (بيسل) فيما قاله يشرح ضرورة وجود عملاء للوكالة في الداخل ـ اي عمليات التغلغل ـ اذا هي أرادت تمويل حزب سياسي ، او توجيه سياسة المقالات الافتتاحية في صحيفة ما ، او القيام بانقلاب عسكري . ويسمى العاملون السريون في الوكالة في الخارج ضباط ميدان ينظمون عمليات التغلغل ويشرفون عليها . اما مدة انتدابهم فتتراوح بين سنتين او ثلاث سنوات ، ويعمل معظمهم في السفارات الاميركية وهم يحملون القابا زائفة ، بينما يعمل بعضهم في بلدان

* وردت اسماء الحضور جميعهم ومحاضر الاجتماع في ملحق بهذا الكتاب عنوانه «فلسفة بيسل»

أجنبية متسترين بشكل تجار او رجال اعمال او طلاب او صحفيين او مبشرين ١٢٩ ـ بصفة سياح أميركيين برداء كل البراءة في ظاهرهم !!

وقال بيسل «ان عمليات الوكالة في الخارج تشكل في كثير من الاحيان مشكلة لوزارة الخارجية ، ذلك لأن الحلفاء المحليين يجدون انفسهم دائما يتعاملون مع اميركي بل واميركي رسمي، لأن الستار الذي تتستر به الوكالة هو لأنه موظف حكومي. وثمة أسباب قوية لاتباع هذا الأسلوب، لأنه من المفضل دائما وضع بعض رجال وكالة الاستخبارات في حرم السفارة حتى وان كان ذلك بمجرد انشاء «موقع قيادة» او من اجل حماية الاتصالات.

ان الشيء المثالي والمرغوب في تحقيقه هو انشاء جهاز غير رسمي لتغطية رجال الوكالة ، ولكن ذلك صعب ويحتاج الى وقت طويل كما يتطلب استغلال بعض المنظمات الخاصة التي يعمل فيها الكثيرون من غير الرعايا الأميركيين الذين يتمتعون بحرية اكبر في الوصول الى المجتمع المحلي دون أن ينطوي ذلك على احراج لمركز الحكومة الأميركية»

ومهما يكن الستار الذي يحتمي به ضابط الميدان ، فان دوره الرئيسي هو ايجاد عملاء مستعدين للعمل في وكالة الاستخبارات او معها ، اما هدفه فهو التغلغل في الحكومة المحلية لمعرفة كل ما يدور في الداخل واستغلال ذلك في تنفيذ اهداف الوكالة .

ومضى (بيسل) يقول «يجب ان تكون لدى الحلفاء المحليين دوافعهم الخاصة بالنسبة الى التدخلات الحساسة والواسعة النطاق . وقد نجحت الوكالة بشكل ملحوظ في ايجاد الافراد والوسائل التي يمكن معها وبواسطتها العمل بهذا الأسلوب . على ان من الأمور التي تنطوي عليها هذه الدوافع عدم محاولة اقناع الحليف المحلي ، بالسير في طريق لا يؤمن بها والا فان ذلك سيقضي على فعالية ضابط الميدان وقد يدمر العملية كلها .

ولذلك فان العمل السري هو السعي لا يجاد «حلفاء» يبدون استعدادا للتعاون مع الوكالة . ويفضل أن يكون هؤلاء افرادا يؤمنون بالاهداف ذاتها التي تؤمن بها الوكالة او على الاقل اناسا يمكن حملهم على الايمان بهذه الأهداف ، ويجب ان يكون ضباط الميدان بارعين في اقناع الناس بأن العمل لحساب الوكالة هو لمصلحتهم ، كما ان الضابط البارع هو الذي يستخدم عادة جميع الوسائل والأساليب التي يمكن معها تجنيد رجل ما للعمل للوكالة . ويمكن اللجوء الى الضرب على نغمة حب الوطن ، ومقت الشيوعية ، بالاضافة الى التملق او الى عرض المال . على ان هناك وسائل فظة يمكن استعمالها بينها الابتزاز والاكراه ولكن مثل هذه الوسائل غير مرغوب فيها .

ولكي يكون العمل السري فعالا يجب أن يتم تجنيد العملاء والتغلغل قبل الموعد المقرر

للعملية بوقت طويل . فلو قررت حكومة الولايات المتحدة سرا احداث انقلاب في بلد ما ، فان الوقت لا يسمح لضباط الميدان في البحث عن حلفاء محليين . ولهذا وجب ان يكون هؤلاء ضباطا في حالة تاهب دائم يقومون بواجبهم على الوجه الاكمل : في انشاء شبكة من العملاء ، داخل حكومة ذلك البلد ، وقواتها المسلحة ، وصحافتها ، ونقابات العمل ، وغيرها من الفئات المهمة . وهذا ما يبرر وجود قوة دائمة في عشرات البلدان مستعدة لخدمة وكالة الاستخبارات في كل ظرف وآن وعندما تدعو الحاجة الى ذلك . ويؤدي كثير من هؤلاء العملاء خدمات للوكالة في نفس الوقت وذلك عن طريق تزويدها بمعلومات يحصلون عليها بفضل مراكزهم الرسمية . وقد تكون هذه المعلومات ذات قيمة تكتيكية لوكالة الاستخبارات سواء من حيث تحديدها مراكز القوة المحلية ، او تحديدها المكان الذي يكون فيها العمل السري أكثر فعالية .

هنالك حاجة دائمة الى مواصلة الجهود في تطوير طاقات العمل السري حتى وان لم تكن ثمة ضرورة فورية لاستخدام هذه الطاقات . والمهمة الاساسية هي تحديد الحلفاء المحتملين ــ افرادا وهيئات على السواء ــ والاتصال بهم وانشاء اسرة ذات مصالح .

تسمى هذه العملية في لغة الاستخبارات ، «بناء الأرصدة» او «تطوير جهاز العمليات» وهي مهمة اساسية لجميع محطات وكالة الاستخبارات المركزية وقواعدها فيما وراء البحار . وعندما ينتقل ضابط ميدان الى مركز جديد بعد ان يمضي عدة سنوات في مركز ما ، يسلم شبكة عملائه وحلقات اتصالاته الى خلفه الذي يظل على اتصال بهم ويبحث بنفسه عن "ارصدة جديدة" .

ويختلف عدد ضباط الميدان في بلد ما وفقا لحجم ذلك البلد واهميته . اما "الارصدة الجماعية" لهؤلاء الضباط فقد تعد بالمئات . ويحاول مخططو أية عملية تنسيق استخدام الارصدة المتوفرة بحيث يؤمن ذلك أقصى درجة ممكنة من الفعالية .

ويقول بيسل «ان التدخل السري ربما كان اكثر الأساليب فعالية في المواقف التي تتطلب جهدا عاما للقيام بعدد من العمليات المنفصلة التي تؤيد احداها الأخرى وتتممها تهدف الى ان يترك تنفيذها أثرا مهما .

والحقيقة هي أنه حين يبني ضباط الميدان أرصدتهم فان تدخل حكومة الولايات المتحدة او عدمه سيتوقف الى حد بعيد على تقييم الفعالية المحتملة لعملاء وكالة الاستخبارات اوكما يقول بيسل «الحلفاء» واهميتهم ومدى الركون اليهم . ومع ذلك فان الوحيدين الذين يستطيعون وضع هذا التقييم هم ضباط الميدان ، والى حد ما رؤساؤهم المباشرون في الولايات المتحدة ، ذلك لأن وكالة الاستخبارات هي وحدها التي تعرف عملاءها . ومثل هذه المعلومات لا يعرفها من هم خارج

الوكالة، كما ان معرفتها في الداخل محدودة جدا ، لأن اسماء العملاء ترد على شكل رموز تحفظ في وثائق سرية جدا. وعلى الرغم من ان القرارات السياسية بالتدخل تتخذ في البيت الأبيض، فان الوكالة هي التي تزود الرئيس ومستشاريه (عبر خدماتها السرية) بكثير من المعلومات الدقيقة التي يستند إليها قرارهم بهذا التدخل.

وحتى لو كانت سمعة وكالة الاستخبارات المركزية من حيث الأمانة ودقة التقييم لا غبار عليها (وهذا غير وارد) ، فان هناك صراعا متراكما من اجل المصالح المتشعبة في داخلها . فوكالة الاستخبارات تضع خطة التدخل ، والوكالة هي الوحيدة التي تتمتع بالمعرفة الكافية (تقييم فوائد هذه الخطط وجدواها ، والوكالة هي اليد الفعالة التي تنفذ هذه الخطط متى تمت المصادقة عليها . وعندما تضع الوكالة ارصدتها في المكان الملائم لها ، فان الاتجاه السائد عندئذ هو التوصية باستعمال هذه الارصدة . وسيعكس التدخل الذي توصي به نوع الأرصدة التي تم تجنيدها في السابق . وقد يعتمد كبار المسؤولين في الحكومة الأميركية ــ نظرا لوجود مثل هذه الأرصدة ــ على الوكالة في اية أزمة سواء كانت الأزمة حقيقية او خيالية . وقد يبدو لهؤلاء المسؤولين بمن فيهم رئيس الجمهورية ان التدخل الخفي ربما كان الحل الأسهل لمشكلة ما، من ترك الأمور تسير في مجراها الطبيعي ، او من السعي لتسوية دبلوماسية بطرق ملتوية . وعندما تتوفر الوسائل اللازمة يصبح اغراء التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر امرا يتعذر مقاومته.

ومن التناقضات الواضحة في مهنة الاستخبارات كما تمارسها الوكالة ان وجهات نظر «الخبراء المحللين» لا تؤخذ بعين الاعتبار من قبل ضباط الميدان الذين يقومون بعمليات سرية . فهؤلاء يقررون عادة العمليات التي يريدون تنفيذها دون مشاورة الخبراء المحللين . وكثيرا ما تكون الدراسات والتقديرات الجاهزة موضع تجاهل ، اللهم الا اذا كانت تؤيد خطة عمل سري معين يتبناه العاملون في هذا الميدان . فمنذ زمن مكتب الدراسات الاستراتيجية ، ذهب المشرفون على العمل السري وعلى الأخص العاملين منهم في الميدان ، الى عدم الثقة بآراء الخبراء المحللين غير المرتبطين مباشرة بالعمل السري. ولمنع تدخل «المحللين» وحتى كبار

الضباط (بمن فيهم العاملون في مكتب المدير العام) يلجأ ضباط الميدان الى احاطة العملية بالسرية التامة مستخدمين مبدأ «الحاجة الى المعرفة» وجميع وسائل التضليل البيروقراطي وغيرها من الوسائل التي تجعل من العملية سراً لا يجوز تدنيس قدسيته. وهكذا اصبح شيئا مالوفا في الوكالة ان يقرر «المحللون» شيئا وان يذهب ضباط العمل السري الى الحصول على تصريح بعمل شيء آخر . وعلى الرغم من أن المحللين رأوا ان فرص نجاح التمرد على الرئيس (سوكارنو) في سنة ١٩٥٨ كانت ضئيلة ، فان الخدمات السرية ذهبت إلى تأييد انقلاب فاشل . وعلى الرغم من ان المحللين رأوا ان حكومة (كاسترو) تتمتع بتأييد الشعب الكوبي ، فان العاملين في الوكالة قاموا بمحاولة (خليج الخنازير) لاسقاط (كاسترو) وباءت محاولتهم بالفشل . ومع ان المحللين اعربوا عن شكهم طوال سنوات في فعالية راديو (أوروبا الحرة) و (راديو الحرية) فان وكالة الاستخبارات المركزية ظلت تمول جهازي الدعاية هذين حتى سنة ١٩٧١ حين ارغمها الكونغرس على سحب هذا التأييد . وعلى الرغم من أن المحللين اشاروا بوضوح الى أنه لا يمكن كسب حربي (لاوس وفيتنام) فان قيادة العمليات في الوكالة لم تتوقف ابدا عن وضع وتنفيذ برامج تأييداً لانظمة الحكم المحلية املا بتحقيق النصر بطريقة ما على العدو . **وحذر المحللون من التورط في الشؤون السياسية لأميركا اللاتينية ، ولكن المشرفين على العمل السري حاولوا التدخل في انتخابات الرئاسة في تشيلي في سنتي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ .**

ويفترض من الناحية النظرية ان تحل الازدواجية بين فرعي التحليل والعمليات السرية في وكالة الاستخبارات على مستوى القمة في الوكالة ، بأن يضع المدير تقارير المحللين في كف ويضع اهداف العملية السرية وما تنطوي عليه من مخاطر في الكفة الأخرى ، ولكن الأمر كثيرا ما يخرج على هذه القاعدة . فالكثيرون من المدراء مثل (الن دالس) و(ريتشارد هيلمز) – وقد عملا زمنا طويلا في مجال العمليات السرية – كانوا يتأثرون بالعمليات السرية في اي قرار يتخذونه، ويكفي ان ينطوي اقتراح اية عملية على فرصة ضئيلة للنجاح حتى يضمن ذلك الأقتراح موافقتهم . وكانت اراء المحللين ، هذا اذا طلبت آراؤهم ، واذا تخطت احابيل البيروقراطية التي ينثرها امامها العاملون في العمل السري ، تلقى صدا

واعراضا من رئاسة الوكالة بحجة انها غامضة جدا وغير حاسمة بالنسبة الى التخطيط .

ومع ذلك وبغض النظر عن الموقف الذي يتخذه مدير وكالة الاستخبارات السرية ، فان رئيس الجمهورية او مستشاره لشؤون الأمن القومي ، هما اللذان يقرران في النهاية ويوافقان على اي برنامج مهم للعمل السري تضطلع به وكالة الاستخبارات . وعندما يقترح العاملون في الوكالة مثل هذا البرنامج ، فأنهم انما يتجاوبون في احيان كثيرة مع توجيهات رئيس الجمهورية او مع اوامر يصدرها مجلس الامن القومي . وعندما يطرح أي مشروع للعمل السري تعده الوكالة للمصادقة عليه ، فان هذا المشروع يعرض دائما على لجنة الاربعين التي يرئسها مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي . من هنا يتبين ان الدافع الذي يحفز الوكالة على العمل ، او يسمح لها بالقيام بعملية سرية مشكوك في نجاحها ، يعتمد على رغبة رئيس الجمهورية او مستشاره لشؤون الأمن القومي في التحرك سرا للتأثير في الاحداث الداخلية لبلد آخر ، وعندها فقط ينشط جهاز الوكالة الى العمل وعندها فقط تصبح آراء المحللين عديمة القيمة ولكن عبارة "عندها فقط" تعني «دائما تقريبا»

الأساليب

اورد (بيسل) في حديثه الى مجلس العلاقات الخارجية ثمانية انواع من العمل السري ، او ثمانية اساليب مختلفة تتدخل وكالة الاستخبارات السرية بموجبها في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى :

١ ـ المشورة السياسية .
٢ ـ معونات المالية الفردية .
٣ ـ دعم مالي «ومعونة فنية لاحزاب سياسية» .
٤ ـ تأييد منظمات خاصة بما فيها نقابات العمال والمؤسسات التجارية والتعاونيات الى غير ذلك.
٥ ـ الدعاية الخفية.
٦ ـ تدريب «خاص» للأفراد وتبادل الاشخاص .
٧ ـ العمليات الاقتصادية.

٨ ـ عمليات شبه عسكرية (او) سياسية تهدف الى اسقاط نظام حكم او دعمه (كخليج الخنازير او برنامج لاوس) . ويمكن تصنيف سرية هذه العمليات بطرق مختلفة من حيث درجة ونوع السرية اللذين تتطلبهما شرعية هذه العمليات وربما من حيث طابعها الخبيث او طابعها العدائي .

والأسلوبان الخامس والثامن اللذان اوردهما (بيسل) ـ الدعاية الخفية والعمليات شبه العسكرية ـ على غاية كبيرة من الأهمية ولذا فأن البحث سيتناولهما في فصول لا حقة . وهما في الوقت ذاته أسلوبان واضحان محددان . اما الأساليب الستة الأخرى فتحتاج الى شرح في هذه المرحلة .

والاساليب الثلاثة الاولى ـ المشورة السياسية ، والمعونات المالية التي تقدم لافراد ، والدعم المالي ، والمعونة الفنية للاحزاب السياسية ، مترابطة ترابطا وثيقا بحيث يكاد يستحيل فصلها عن بعضها بعضا .

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية

(ثمانية اسطر)

ويبدو ان المراسلين الصحفيين الذين غطوا تلك القضيه في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧١ ، لم يلاحظوا شيئا غير عادي بالنسبة الى الضيوف . وقد جلس الى المائدة الكبيرة التي جاءت على شكل حرف ذلك الخليط المعتاد من الشخصيات الأجنبية وكبار المسؤولين الحكوميين ومديري المؤسسات النين أصبح حضورهم مثل هذه المآدب من الامور المألوفة في عهد الرئيس (نيكسون) ، وقد أوردت قائمة الضيوف كما اصدرها المكتب الصحفي للبيت الأبيض القاب ومراكز معظم الذين حضروا المأدبة .

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية

(تسعة عشر سطرا)

وبعد ذلك بسنوات اختير رئيسا لبلدية برلين . وخلال هذه المدة

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثمانية اسطر)

كان سياسيا نشيطا دائب العمل في القطاع الغربي من برلين الذى يحتله الحلفاء. وكان هدفه جعل الحزب الديمقراطي الاشتراكي حزبا بديلا عن الشيوعية وقابلا للحياة

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(خمسة عشر سطرا)

وفي تلك الليلة وبعد العشاء غنت بيرل بيلي للضيوف في البيت الأبيض وقالت صحيفة واشنطن بوست في اليوم التالي ، انها "هزت" البيت الأبيض .

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(واحد وعشرون سطرا)

وفي بعض البلدان التي يكثر فيها نشاط وكالة الاستخبارات يكون رئيس مكتب الوكالة على روابط امتن مع رئيس الدولة منها مع السفير الأميركي . ويكون السفير عادة على اطلاع على كا ما يدور بين رئيس المكتب (الذي يعتبر رسميا مرؤوسا للسفير) ، وبين رئيس الدولة (الذي اعتمد رسميا لديه السفير كممثل شخصي لرئيس الولايات المتحدة) . ولكن (بيسل) أورد أمثلة كانت فيها علاقات مسؤول الوكالة مع رئيس الدولة المحلي شخصية جدا الى درجة لا تسمح للسفير ان يطلع على أية معلومات ، لأن وزير الخارجية الأميركية او رئيس الدولة المضيفة بفضل ابقاء السفير على جهل بكل ما تقوم عليه هذه العلائق او ينجم عنها.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(ستة وعشرون سطرا)

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثمانية اسطر)

وهناك بلد آخر يمكن اعتباره مثلا للتدليل على العلائق الشخصية بين مسؤول الوكالة ورئيس الدولة ، هو (الصين الوطنية)، إلا ان العلائق الشخصية في (تايوان) لا تقوم مع الرئيس (تشيانغ كاي ــ شيك) وانما مع ابنه (تشيانغ تشينغ ــ كوو) رئيس الوزراء وخليفته المحتمل . وكان (راي كلاين) وهو رئيس سابق لمكتب الوكالة في الصين الوطنية ، والذي شغل منصب مدير لدائرة الأستخبارات والأبحاث حتى اواخر عام ١٩٧٣ ، قد أصبح اسطورة يتناقلها موظفو الخدمات السرية لما استطاع تحقيقه من منجزات خلال تلك الليالى الحمر التى كان يعاقر فيها الخمرة مع (تشيانغ تشينغ ــ كوه) ولي العهد ورئيس الوزراء .

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثمانية اسطر)

وفي فيتنام الجنوبية كان السفير (الزوورث بنكر) يصر شخصيا على عقد جميع الاجتماعات المهمة مع الرئيس (ثيو) . وكان يرافق (بنكر) في بعض الاحيان ممثل وكالة الاستخبارات حين كانت مواضيع البحث تتعلق بالوكالة . وكان في سايغون ضابط آخر من ضباط الوكالة ، عرف (ثيو) منذ سنين طويلة وكان على اتصال مع رئيس وزرائه . ويقول مساعد سابق (لبنكر) ان ضابط

الوكالة هذا انشأ اتصالا مباشراً بين (ثيو) والحكومة الاميركية كان يستخدم في حالات خاصة عندما لا يسمح الموقف بعقد اجتماع رسمي بين (ثيو) والسفير الأمريكي ، او عندما يريد (ثيو) عرض وجهة نظر خاصة مع الحكومة الأمريكية مباشرة .

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية

(ثمانية وثلاثون سطراً)

وكانت الوكالة ترى في كل رجل قوة قوية مناهضة للشيوعية بأنه يستطيع المحافظة على الاستقرار في أي بلد عرضة للتقلب .

ويمكن القول من ناحية عامة ان روابط وكالة الاستخبارات المركزية مع الزعماء السياسيين الأجانب الذين يتلقون مشورة واموالا من الوكالة دقيقة للغاية . فالذي يهم الوكالة هو تحريك الزعيم وتحريك حزبه وبلاده بواسطته الى انتهاج سياسة تكون في مصلحة الولايات المتحدة . وسياسة الولايات المتحدة في معظم بلدان العالم الثالث تقضي بالابقاء على الوضع الراهن ، ولذلك فان معظم المعونات تستهدف تقوية القاعدة السياسية لمن يتبوؤون الحكم . والزعيم الأجنبي الذي يتلقى مساعدات من وكالة الاستخبارات انما يعزز من مركزه كما يدعم ما يعتقد بأنه الاهداف المشروعة لبلاده ، حتى وان كان هذا الأعتقاد مزعزعاً. وقرار اي زعيم سياسي قبول المساعدات من وكالة الاستخبارات انما يزيد في قدرته على معالجة مشاكل بلاده. بصورة عقلانية .

وتداخل الوكالة البعيد المدى في المؤسسات الخاصة في الداخل والخارج (الأسلوب الرابع الذي اورده بيسل للعمل السري) يعتبر واحدا من مظاهر العمل السري الذي يلقى اهتماما كبيرا من الناس . فما ان كشفت (مجلة رامبارتس) في سنة ١٩٦٧ عن اتصالات وكالة الاستخبارات السرية مع الجمعية الوطنية للطلبة ، حتى ظهر سيل من المقالات الصحفية كشفت النقاب عن مبالغ من المال تقدمها الوكالة الى العديد من المنظمات الأخرى. وكانت بعض هذه المؤسسات وعلى الأخص تلك التي تستخدم كواسطة في تقديم الاموال، تخضع لاشراف الوكالة المباشر. وعن طريق السيطرة على كبار المسؤولين في بعض المؤسسات التي

تمولها الوكالة، كان يتم توجيه هذه المؤسسات لتنفيذ سياسات معينه تخدم اغراض الوكالة. وقد اورد (سام بروان) وهو رئيس سابق لمجلس الاشراف على سياسة الجمعية الوطنية للطلبة والذي أصبح في وقت لاحق زعيماً من زعماء (حملة مكارثي) في سنة ١٩٦٨ وكذلك زعيماً في الحركة المناهضة للحرب ، في حديثه الى (ديفيد وايز) و (توماس ب. روس)،

«ان وكالة الاستخبارات تختار واحداً او اثنين من كبار المسؤولين في الجمعية الوطنية للطلبة ليكونا القاعدة التى تنطلق منها سياستها فيما يختص بالجمعية. ويطلب الى هذين المسؤولين اللذين تم اختبارهما الأطلاع على بعض الأسرار بعد ان يقسما اليمين بالتزام الصمت، ويضيف (براون) الى قوله هذا: «وبعد انتهاء مراسيم القسم وتوقيع التعهد بعدم افشاء اية معلومات، يبلغان بأنهما اصبحا موظفين في خدمة وكالة الأستخبارات» وبهذا القول يطبق الفخ عليهما، هذه هي الطريقة التى تنفذ بواسطتها وكالة الأستخبارات الى مختلف المؤسسات كجمعية الطلبة وغيرها، وهي طريقة خادعة شائعة مرعية، تجعل اولئك الذين يعملون مع الوكالة يفقدون ارادتهم وينقادون الى تحقيق اغراضها دون اي أمل في الخلاص».

على أن هذه الطريقة رغم كل ما فيها من خداع وتضليل لم تكن موضع استياء من جميع زعماء الطلبة الذين جندتهم الوكالة في خدمتها عبر السنين، لأن بعضهم انضم الى الوكالة في وقت لاحق كعملاء سريين وارتقى احدهم ليصبح مساعدا تنفيذيا (لريتشارد هيلمز) المدير العام للوكالة. واستطاع هذا المساعد نفسه ان يتستر بمنصب مسؤول (في وكالة التنمية الدولية) ليصطاد بعض المسؤولين في الجمعية الوطنية للطلبة الذين لم يكن ليساورهم اي شك في هويته والتى لم يتسن لهم معرفتها الا بعد ان رسموا عملاء لوكالة الأستخبارات ووقعوا تعهداً بعدم افشاء اية معلومات واجريت لهم مراسيم القسم المعتادة، وهكذا اصبحوا المنفذين لبرامج معينة خططتها وكالة الأستخبارات للجمعية الوطنية للطلبة.

وكان (توم برادن) الذي ترأس قسم المنظمات الدولية في وكالة الأستخبارات من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٤. ــ حين كانت الخدمات السرية مسؤولة عن تمويل المنظمات الخاصة ــ قد تحدث عن تجاربه وخبرته في مقال نشره في صحيفة «ساتردي ايفننغ بوست» تحت عنوان «اشعر بالسرور التام اذ عرفت

ان وكالة الأستخبارات منظمه لا اخلاقيه» وقد ورد في هذا المقال:

«كانت فكرتي ان نعطي مبلغ (١٥,٠٠٠) دولار الى (ايرتنغ براون) زعيم اتحاد العمل الأميركي، ليدفعها الى رجاله في موانئ البحر الأبيض المتوسط بحيث يصبح في الأمكان تفريغ البضائع الأميركية في وجه معارضة عمال الأحواض الشيوعيين.... وتوجهت بناء على طلب (فكتور رويذر) الى (ديترويت) في صباح احد الأيام وسلمت (والتر رويذر) مبلغ (٥٠,٠٠٠) دولار بأوراق نقدية من فئة (٥٠) دولارا. وقد انفق (فكتور) المال في معظمه في المانيا الغربية لتدعم نقابات العمال هناك.... وانني لا ازال اذكر نشوة السعادة التى غمرتني من جراء ذلك الاستقبال الحماسي الرائع الذى استقبلت به فرقة بوسطن السيمفونية في باريس، حين انتزعت من الجمهور تصفيقاً وهتافاً ما كانت لتنتزعه مئة خطبة يلقيها (جون فوستر دالس) او (دوايت د. ايزنهاور) وما كان لاي امرئ من خارج الوكالة ان يعرف بان (مجلة انكاونتر) التى تصدر في انكلترا والتى تقوم سياستها على دعم القول بان ‹الانجازات الثقافية والحرية السياسية امران مترابطان متداخلان›، وان (فرقه بوسطن السيمفونية) انما تمولان من قبل وكالة الأستخبارات المركزية. وقد استطاعت الوكالة ان تجد عميلا لها في (مجلس الحرية الثقافية) وهي مؤسسة للمثقفين قامت في اوروبا. واستطاع احد عملائها ان يصبح رئيساً لتحرير (مجلة انكاونتر) ولم تكن جهود عملاء وكالة الاستخبارات لتقتصر على اقتراح برامج لمكافحة الشيوعية على زعماء المنظمات الذين يعملون فيها، بل تذهب الى ابعد من ذلك حين تقترح الطرق والوسائل لحل مشاكل الميزانية لهذه المؤسسات، فيقول هؤلاء العملاء لرؤساء المؤسسات، «لماذا لا تسعون للحصول على المال المطلوب من مؤسسات اميركية»؟. يقولون هذا لأنهم يدركون ان الوكالة تقدم المال بسخاء لجميع المؤسسات التى تقوم من اجل خدمة اغراضها في اي مكان في العالم».

غير ان المتفائلين من العاملين في وكالة الأستخبارات المركزية والذين منحوا الحرية المطلقة في العمل، ارتكبوا اخطاء فادحة فيما يتعلق بتمويل المؤسسات «الخاصة». فقد تورطت الوكالة عبر السنين مع مؤسسات كثيرة واصبح يستحيل عليها ممارسة الاشراف المباشر عليها او حتى محاسبتها. وعلاوة على ذلك اهملت الوكالة قاعدة هامة من قواعد الأستخبارات التى تقضي بضرورة الفصل وبكل دقة بين اعمال كل شعبة من شعب المديرية العامة. فلما نشرت المعلومات الأولى عن تورط الوكالة في اوائل سنة ١٩٦٧، وجد الصحفيون ان نظام دفع الأموال

والمؤسسات التي تقوم بالدفع مترابطة بعضها مع بعض بشكل سهل لهم اكتشاف اسماء جميع المؤسسات التي كانت تتلقى أموالا من الوكالة. واعترف (بيسل) بخطأ هذا الأسلوب عندما قال «... ان من الواضح جدا انه كان يجب علينا اضفاءمزيد من السرية على عملياتنا.»

وفي غمرة أفتضاح تورط الوكالة عين الرئيس (جونسون) لجنة خاصة تتألف من (نيكولاس كاتسنباخ) وكيل وزارة الخارجية رئيسا (وريتشارد هيلمز) مدير الوكالة ومسؤول كبير ثالث هو (جون غاردنر) لدراسة علاقة وكالة الاستخبارات بالمؤسسات الخاصة. وفي ٢٩ أذار (مارس) اوصت اللجنة بالاجماع ــ وقبل الرئيس بهذه التوصية ــ بأنه «لا يجوز لاية وكالة اتحادية أن تقدم اية مساعدة مالية سرية او دعم مالي بصورة مباشرة او غير مباشرة الى أية مؤسسة تعليمية او أية مؤسسات خاصة أخرى». وقال تقرير اللجنة : «انه يجوز الخروج على هذه السياسة اذا تطلبت ذلك (مصالح الأمن القومي).» غير ان هذا الوضع لم يكن ينطبق على أية من المؤسسات التي كانت تتقاضى معونات مالية من الوكالة حينذاك. ولا حظت (لجنة كاتسنباخ) انها تتوقع من وكالة الاستخبارات ان تنهي الى حد كبير ان لم يكن كليا، علاقاتها مع المؤسسات الخاصة في موعد اقصاه نهاية سنة ١٩٦٧.

ومع ذلك فقد قال (بيسل) لمجلس العلاقات الخارجية بعد ذلك بسنة:

«انه اذا اريد للوكالة ان تكون فعالة فان عليها أن تستغل المؤسسات الخاصة على نطاق واسع على الرغم من انه لا يمكن العودة الى تلك العلاقات التي افتضح امرها. وعلينا ان نعمل وراء ستار من السرية اكثر كثافة، مع الاهتمام اهتماما كبيرا بالوسطاء. ويجب ان تتوفر حماية افضل لتعامل وكالة الاستخبارات المركزية مع بقية العالم. ولو كانت مختلف المؤسسات على جهل بمصدر تمويلها لكان الضرر الذي لحق بالوكالة اثر افتضاح تلك العلاقة اقل اثرا. ويجب بأستمرار ان تقيم علاقة الوكالة مع مختلف المؤسسات الخاصة بما فيها جماعات رجال الاعمال والطلبة».

وبدت ملاحظات (بيسل) مناقضة للسياسة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة كما وضعها رئيس الجمهورية غير ان (بيسل) الذي لا يعتبر موظفاً في

الوكالة لم يكن في حديثه هذا يتحدى سلطة الرئاسة، فقد فهم مرماه جميع من استمعوا اليه كما فهموا تماما ما اوصت به (لجنة كاتسنباخ). كان (بيسل) يعكس فقط وجهة النظر العامة داخل الوكالة وبدعة الاستخبارات القائلة : «ان جونسون اتخذ إجراءه. هذا في الحد من تورط الوكالة مع المؤسسات الخاصة، تحت ضغط الأحرار والصحافة، وانه بتعيينه (كاتسنباخ) (الذي كانت الوكالة تعتبره صديقا) رئيسا للجنة، وتعيين (هيلمز) مدير الوكالة الرجل الثاني في اللجنة الثلاثية، انما جاء لترجيح الكفة لصلحة الوكالة. وكان في الأمكان طبعا انتقاد الوكالة لافتقارها الى البراعة المهنية في مد المؤسسات الخاصة بالمال ولكن الرئيس لم يكن يرغب في احداث تغيير في برامج العمل السري للوكالة.

وما ان ظهر تقرير (كاتسنباخ) حتى اتخذت الوكالة ترتيبات سرية خرجت معها على السياسة الجديدة. فوضعت محطتا اذاعة تابعتان لها هما (راديو أوروبا الحرة) و(راديو الحرية) اللذان كانا يتلقيان اكثر من ٣٠ مليون دولار من أموال الوكالة سنويا، خارج نطاق القيود التي فرضتها اوامر رئيس الجمهورية، وأرجأت الوكالة التوقف عن تأييد مؤسسات أخرى كانت قد افتضحت علاقاتها مع الوكالة، الى حين ايجاد وسائل اخرى لتمويلها. وهكاذا **كانت وكالة الاستخبارات لاتزال حتى سنة ١٩٧٠ تقدم معونات الى منظمة شبيبة دولية رئيسية بواسطة عميل تغلغل في تلك المنظمة.** ودفعت في بعض الاحيان «مبالغ كتعويض عن قطع المساعدة» تكفي للابقاء على تعويم المؤسسة سنوات طويلة .

وعلى الرغم من ان وكالة الاستخبارات كانت تقدم مساعدات مالية طائلة لنقابات العمال لمدة تزيد على ١٥ عاما، وان بعض نشاط الوكالة افتضح امره في مقال (توم برادن) الذي نشرته صحيفة واشنطن بوست، فان تقرير (لجنة كاتسنباخ) لم يحدد نقابات العمال بالذات كمؤسسات تمتنع وكالة الاستخبارات عن تمويلها. وقد علق (ماير بيرنشتاين) مدير شؤون العمل الدولية في نقابة عمال الصلب والحديد خلال اجتماع مجلس العلاقات الخارجية في سنة ١٩٦٨ الذي تحدث فيه (بيسل) فقال :

> **ان تحول مجرى الاحداث لم يكن متوقعا، فلم تكن هناك اية مشكلة حقيقية في برامج العمل الدولية. والواقع هو ان الطلب ازداد على برامج العمل الاميركية وكان الضغط**

على طاقتنا محرجا. وكانت نقابات العمل الاجنبية في الماضي تعرف اننا نفتقر الى المال اما الآن فهي تعتقد اننا نتلقى اموالا سرية من وكالة الاستخبارات المركزية ولذلك فانها تطلب مزيدا من المساعدات .

والأسوأ من ذلك هو ان (فيك رويذر) الذي زعم أن آخرين يتلقون أموالا من وكالة الاستخبارات، والذي افتضح أمر تسلم أخيه مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار من وكالة الاستخبارات في مقال (توم برادن) لا يزال يواصل مزاعمه بأن اتحاد العمل الأميركي تلقى أموالا من الوكالة ولكن مثل هذا الأتهام كغيره من الاتهامات لم يلق اذانا صاغية. «وكانت النتيجة الصافية لجميع هذه الاتهامات تساوى صفرا»، فقد بتنا نسلم بالوكالة كما نسلم بالخطيئة فمثلا: تتلقى نقابات العمال في غايانا مساعدة من وكالة الاستخبارات ولكنها راحت تطالب الآن بمساعدات اكبر من السابق، ومع ذلك فانه لم يحدث أي ضرر تقريبا وكنا نتوقع حدوث مثل هذا الضرر.

وفي فيتنام كان المتحمسون من موظفي السفارة الأميركية مولعين بالقول في اواخر الستينات، ان (تران نغوك بون) كان (صموئيل غومبرز) لحركة العمال الفيتناميين ولكنهم لم يقولو ــ وربما لم يعرفوا ــ ......

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

وحدد (بيسل) كذلك التدريب «الخاص» للافراد وتبادل الاشخاص بأنه نوع من العمل السري حين قال:

«كثيراً ما تقوم وكالة الاستخبارات بنشاطات معينة، وبسرعة فائقة وبصورة غير رسميه، الأمر الذى لا يحتم ان تحاط مثل هذه النشاطات باى نوع من انواع السرية. ومثال على ذلك هو تغيير برامج مناط تنفيذها باشخاص معينين، وابدالها ببرامج جديدة تمكن هؤلاء العاملين من التعرف الى بعض الشخصيات السياسية المحتملة وتعريفهم بالدوائر المختصة في الولايات المتحدة. ومما تجدر الاشارة اليه

هنا ان كثيرا من هذه البرامج البريئة يمكن تحقيقها بفعالية اكثر اذا هي تمت تحت اشراف مؤسسات خاصة بدلا من ان تتبناها الحكومة الاميركية رسميا. وليس من الضروري ان تكون هذه البرامج سرية، غير انه اذا لم يعهد بتنفيذها الى مؤسسات خاصة ، فانه لا توجد هناك طريقة اخرى لتنفيذها الا بمساندة سرية "للمنظمات الرسمية"

وكان (بيسل) يشير الى ما يسمى ببرامج تبادل الافراد التي يمول معظمها علنا من وزارة الخارجية، ووكالة التنمية الدولية، ووكالة المعلومات الأميركية، ومؤسسات ومنظمات خاصة مختلفة. ولكن وكالة الاستخبارات اشتركت بدورها في هذه البرامج وانما على نطاق ضيق. فاستقدمت عدداً من الأجانب الى الولايات المتحدة عن طريق دفعها الأموال الى المنظمات الواسطة وتذهب الوكالة في بعض المناسبات الى تدريب مسؤولين أجانب بواسطة التسهيلات المتوفرة لدى دوائر حكومية أخرى كأكاديمية البوليس التابعة لوكالة التنمية الدولية في واشنطن. ويدير هذه الاكاديمية فرع السلامة العامة في (البوليس) التابع لوكالة التنمية الدولية، وهذا الفرع يوفر عادة التغطية للعاملين في وكالة الاستخبارات في مختلف انحاء العالم. وتستغل وكالة الاستخبارات برنامج التبادل في تجنيد عملاء لها. وعلى الرغم من عدم اتباع أسلوب منتظم فان الوكالة تعتبر الأجانب الذين يزورون الولايات المتحدة بسرعة صيداثميناً يمكن أن تجند من بينهم عملاء لحسابها.

وقد قامت وكالة الاستخبارات لعدة سنوات ببعض البرامج الاقتصادية السرية (الأسلوب السابع الذي نادى به بيسل)، مفضلة هذا الأسلوب على أسلوب العمليات الشبه عسكرية او اسلوب الدعاية المباشرة.

وكان حظ هذه البرامج من النجاح ضئيلا. ففي منتصف الستينات، استغلت الوكالة مستثمرين يابانيين في محاولة لبناء اقتصاد فيتنام الجنوبية ذلك لأن الشركات الأميركية كانت تتخوف من استثمار أموال طائلة في فيتنام. وكانت الحكومة الأميركية تأمل ان يتمكن اليابانيون من سد الفراغ جزئيا على الأقل وبالتالي من تخفيف اعباء المساعدة الأميركية. وهكذا وعد ممثلو وكالة الاستخبارات بعض رجال الاعمال اليابانيين بأن تقدم الوكالة رؤوس الاموال

اللازمة للاستثمار اذا قبل اليابانيون بأن يكونوا هم واجهة العمل، وان يقدموا الخبرة الفنية لمزارع تجارية كبيرة. ولكن هذه الصفقة فشلت بعد مفاوضات طويلة مضنية.

وكانت وكالة الاستخبارات قد حاولت قبل ذلك ببضع سنوات تحطيم تجارة السكر الكوبية كجزء من برنامج لتقويض نظام (فيدل كاسترو). واقترح العاملون في الخدمات السرية في احدى المراحل ان تشتري وكالة الاستخبارات كميات كبيرة من السكر تغمر بها سوق بلد اجنبي بغية تدمير سوق السكر الكوبي، ولكن هذه الخطة انهارت أيضا وفي شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٦٢ شنت الوكالة هجوما شرسا على السكر الكوبي، فعندما رست باخرة شحن بريطانية مؤجرة للسوفيات في بورتوريكو لاصلاحها، ووضعت حمولة الباخرة وكانت من السكر الكوبي في احد عنابر الميناء، بينما وضعت الباخرة في حوض جافللاصلاح، اقتحم عملاء وكالة الاستخبارات المستودع ولوثوا السكر بمادة غير سامة كريهة المذاق.

ومن الميزات التي توفرها وكالة سرية كوكالة الاستخبارات لرئيس الجمهورية كما سبق ان قلنا، تلك الحجة الفريدة في نوعها التي يستطيع بواسطتها التنصل من مسؤولية اعمالها. وهكذا فان في استطاعة رئيس الجمهورية ان يوجه عمليات سرية محفوفة بالمخاطر او يوافق عليها كالتحليق في (طائرة تجسس) فوق الاتحاد السوفياتي في عشية مؤتمر قمة او (غزو خليج الخنازير) والتغلغل في (منظمات الشباب) او (نقابات العمال) او (المؤسسات الثقافية) او (القيام بمغامرات شبه عسكرية في جنوب شرق آسيا) او التدخل في السياسات المحلية (لتشيلي) دون ان يتحمل علنا نتائج هذه القرارات. فاذا نجحت العمليات السرية كان خيراً. اما اذا فشلت او ارتدت على القائمين بها، فان كل ما يحتاج اليه رئيس الجمهورية وموظفوه لتفادي المسؤولية هو الانحاء باللوم على وكالة الاستخبارات.

ولم يقم أي من رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية في آية حال من الأحوال بمحاولة جدية لاعادة النظر في الاعمال السرية لوكالة الاستخبارات او تصحيحها. صحيح ان بعض التغييرات البسيطة في الأساليب والتقنية قد نفذت

الا ان البيت الأبيض لم يطالب أبدا باحداث اية تغييرات أساسية في السياسة او الممارسة. وليس في هذا ما يبعث على الدهشة فالرؤساء يحبون وكالة الاستخبارات لأنها تقوم بأعمالهم القذرة ــ وهي اعمال لا يمكن تنفيذها بدون واسطة الوكالة. فاذا فشلت الوكالة او اخطأت فان كل ما يحتاج اليه رئيس الجمهورية هو أن ينفي او يوبخ او يهدد.

ولا شك في ان بقاء وكالة الاستخبارات المركزية موضع ملامة من قبل رئيس الجمهورية وضعها في مركز حرج للغاية، الا اننا نرى ان هذا الوضع الحرج لا يخرج عن كونه نوعا من الستار الذى تعمل الوكالة خلفه، وهو كغيره من الستر التي تتميز بالتضليل والخداع.

وتدرك الوكالة كل الادراك ان من المهم جدا للحكومة الامركية ولارستقراطية رئيس الجمهوريه السياسية، ان تتحمل اللوم والتقريع، ولكنها بعد ذلك تنفض عنها غبار اخطائها، وتمضي قدما في اعداد عمليات جديدة فتضمن، وهي على علم بأن الرئيس لا يستطيع مقاومة عروضها، السلطة اللازمة للقيام بالعمل السري الذي يقوم عليه وجودها ومنه تنطلق اهدافها. ولم يصل بعد زعماء أميركا الى القرار الحاسم بالتخلي عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وترك الامور تسير في مجراها الطبيعي. فهناك اعتقاد جازم سائد عند المسؤولين الرسميين بأن من حق أميركا وواجبها ان تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للبلدان الأجنبية. وعلى الرغم من ان هذا الاعتقاد قد تزعزع في السنوات العشر الأخيرة

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(تسعة وعشرون سطراً)

الفصل الثالث

وكالة الاستخبارات المركزية واسرة الاستخبارات

ان مهمة مدير الاستخبارات المركزية، وهو يستغل نفوذه في مختلف اجهزة الوزارات، ان يخلق من هذه العناصر المتنوعة تقييما قوميا صحيحا يعود بالفائدة على المصلحة الوطنية وليس فقط على فئة بيروقراطية معينة. وهذه مهمة غير سهلة.

هاري هاو رانسوم
مؤسسة الاستخبارات

ان وكالة الاستخبارات كبيرة وكبيرة جداً، فقوتها البشرية المرخص بها تبلغ (١٦,٥٠٠ شخص) اما ميزانيتها المصرح بها فهي (٧٥٠ مليون) دولار ــ وهذان رقمان نوردهما مع التحفظ وهما الرقمان اللذان يعرضان على الكونغرس عادة. ومع ذلك وبغض النظر عن حجمها ونفقاتها الرسمية فان الوكالة اكبر واغنى بكثير مما يدل عليه هذان الرقمان.

ولا تعرف الوكالة نفسها عدد الاشخاص الذين يعملون لها. ورقم ال ١٦,٥٠٠ لا يشمل عشرات الألوف الذين يعملون بموجب عقود (مرتزقة وعملاء ومستشارون...) او الذين يعملون في شركات تملكها الوكالة. *

---

* (ولا يشمل هذا الرقم كذلك عدد الرجال الذين يتولون حراسة مباني الوكالة ومنشآتها ويقومون باعمال الصيانة او العمال المياومين او الرجال الذين يعملون في متاحفها. ويعمل جميع هؤلاء تحت اشراف ادارة الخدمات العامة).

ولم تسفر محاولات جرت في الماضي لمعرفة عدد العملاء الأجانب عن أية اعداد مضبوطة بالنظر الى السرية المفرطة التي تعتمدها الخدمات السرية. وهناك عامل ثان يحول دون الحصول على ارقام دقيقة هو عدم الاحتفاظ بسجلات دقيقة، وهذا أمر يتعمد العاملون في الوكالة الى اللجوء اليه في اكثر الأحيان «لاغراض تتعلق بالأمن». وهناك عملاء يستخدمون للقيام بمهمات معينة، وعملاء يستخدمون بموجب عقود لمدة معينة، وعملاء محترفون يمضون كل حياتهم مستخدمين سرا لدى الوكالة. وتحتفظ الوكالة عادة بالعملاء الذين يستخدمون بموجب عقود حتى بعد ن تستنفد الأغراض من استخدامهم ولا يعرف هؤلاء غير ضباط الميدان الذين يعملون معهم. وكان (يوجينيو مارتينيز) احد الذين سطوا على ووترغيت واحدا من هذه الفئة. فعندما ضبط داخل ووترغيت في ذلك اليوم من حزيران (يونيو) ١٩٧٢، كان لا يزال يتلقى راتبا شهريا مقداره ١٠٠ دولار من الوكالة في مقابل عمل لا يمت بصلة الى مهمته السرية التي عهدت فيها اليه لجنة اعادة انتخاب الرئيس. وتقول وكالة الاستخبارات انها شطبت اسمه منذ ذلك الحين من قائمة موظفيها. وبهذه الطريقة يبدد قسم كبير من الاموال السنوية التى تخصص للعمليات التى تقوم بها الوكالة وتسمى «اموال المشاريع». على ان ثمة أسبابا للاستمرار في دفع الرواتب لعملاء استنفدت الأغراض من استخدامهم، بينها الحاجة الى الابقاء على سرية العمليات التي قاموا بها، وان تكن قد تمت قبل سنوات، وسبق النظر فى ان مثل هؤلاء العملاء سيكونون مقيدين في عمليات في المستقبل (ويعزف المسؤولون في وكالة الاستخبارات عن الاستغناء عن أى رصيد حتى وان يكن هذا الرصيد عديم الفائدة)، كما ان الوكالة تسعى دوماً للمحافظة على التزاماتها نحو حلفائها القدامى، «وهذه ظاهرة تعرف داخل الوكالة «بالارتباط العاطفي» وهي من الأسباب الرئيسية التى تجعل الوكالة تحتفظ بالعديد من هؤلاء العملاء. من هنا نرى أن مئات ــ وربما الوفا ــ من العملاء الكوبيين والاوروبيين الشرقيين السابقين وغيرهم من العملاء السريين الثانويين لا يزالون يتلقون رواتب من الوكالة تبلغ سنويا مئات الالوف ان لم يكن الملايين من الدولارات على حساب المكلف الاميركي.

ويعمل جميع المرتزقة ومعظم ضباط الميدان المستخدمين في النشاط شبه

العسكري بموجب عقود، لذلك لا تظهر اعدادهم في مرتب القوة البشرية المصرح بها للوكالة. والسجلات المحتفظ بها لهؤلاء المرتزقة هي في افضلها تقديرات تقريبية. ففي لاوس وفيتنام مثلا، تعرف رئاسة الخدمات السرية بصورة تقريبية عدد رجال القبائل الذين يتلقون رواتب منها، غير ان القائمين على العمليات لا يعرفون مجموع عدد المرتزقة الذين يمولونهم عبر برامج الاسناد الكثيرة التابعة للوكالة والتي كانت واجهة بعضها «وزارة الدفاع» «ووكالة التنمية الدولية» وبالطبع شركة الطيران الاميركية (اير اميركا) التي تملكها وكالة الاستخبارات.

ولا تضم القوة البشرية كذلك الافراد العاديين الذين يعملون بموجب عقود مع الوكالة ـ او ممن للوكالة اتصالات سرية بهم ـ والذين يعهد اليهم في عمليات أخرى غير التجسس والقتل، كما انه لا يوجد أية سجلات وافية لهم في مكان واحد. *

غير ان نشاط وكالة الاستخبارات في الجامعات الأميركية والمعاهد العليا كان موضع تدقيق شديد في سنة ١٩٦٧ بسبب افتضاح علاقة الوكالة مع الجمعية الوطنية للطلبة. وطلب (هيلمز) من موظفيه معرفة عدد طلاب الجامعات الذين يرتبطون بعقود سرية مع الوكالة. ولكن ضباط الوكالة عادوا بعد تحقيق استمر بضعة أيام ليقولوا انهم عجزوا عن العثور على الجواب. وعندها امر (هيلمز) باجراء دراسة وافية للوضع. وبعد اكثر من شهر استغرقه التدقيق في السجلات في جميع زوايا الوكالة، سلم (هيلمز) تقريرا تضمن اسماء مئات الأساتذة والاداريين في اكثر من مئة جامعة، ولكن ضباط الاركان الذين اعدوا التقرير كانوا يعرفون ان عملهم غير تام. ولم تمض بضعة اسابيع حتى افتضحت علاقة الوكالة باساتذة جامعة أخرى لم يرد اسمها في التقرير الذى رفع الى (هيلمز).

ولا تقل مهمة حصر عدد الذين يعملون لدى المؤسسات التي تمتلكها الوكالة صعوبة عن حصر أولئك الذين يعملون بموجب عقود، فرئاسة وكالة الاستخبارات لم تتمكن أبدا من احصاء عدد الطائرات التابعة للشركة التي تملكها، كما انها لم

---

* (احبطت جميع المحاولات التي جرت لحصر عدد العاملين في الوكالة ثم الغيت بأوامر من هيلمز الذي رأى في هذه المحاولة ما قد يصبح انتهاكا لسرية عمليات الوكالة).

تكن تعرف بالضبط عدد العاملين في المؤسسات التي تمتلكها الوكالة. وتضم شركة واحدة تملكها الوكالة هي شركة (باسيفيك كوربوريشن) بما فيها شركتا (اير اميركا) و (اير اسيا) ما يقرب من ٢٠,٠٠٠، اي ما يزيد على القوة العاملة في الوكالة كلها. وظل هذا النشاط الواسع طوال سنوات تحت سيطرة واشراف عميل واحد يعمل بموجب عقد هو (جورج دول) الذي رقي بعد ذلك الى درجة ضابط محترف. وحتى في ذلك الحين خضعت عملياته لبعض الوقت، لاشراف ضابط كبير واحد كان يشكو من انه لا يعرف ما يجري مطلقا.

ومع ان رئاسة وكالة الاستخبارات كانت تعرف ان الوكالة اكبر من حجمها الظاهري بمقدار الضعفين أو الثلاثة اضعاف، فانها سعت ابدا للتقليل من هذا الحجم. ففي عهد (ريتشارد هيلمز) حين كان عدد المحترفين في الوكالة يبلغ (١٨,٠٠٠ شخص) كان الضباط الاداريون فيها يحرصون على القول ان عدد العاملين في الوكالة هو دون المستوى المصرح به بمقدار (٢٠٠) او (٣٠٠ شخص). وحتى في ذروة الحرب الفيتنامية حين عمدت معظم مؤسسات الأمن القومي الى زيادة موظفيها، سدت وكالة الاستخبارات حاجاتها المتزايدة عن طريق عقود سرية فتركت انطباعا خادعا بأن ثمة نقصا في عدد موظفيها. واتبعت حيلا بيروقراطية مماثلة للابقاء على عدد موظفي الوكالة دون ١٨,٠٠٠ إذ كثيراً ما كان كبار الموظفين يستخدمون ثانية بموجب عقود فور احالتهم على المعاش وحصولهم على راتب تقاعدي، كما كانت تستخدم زوجات العاملين في الوكالة في الخارج بموجب عقود ليقمن باعمال السكرتارية.

وميزانية الوكالة مضللة في ارقامها شأنها في ذلك شأن عدد الموظفين. فالمؤسسات التي تمتلكها الوكالة كثيراً ما تعود بربح وبالتالي تزود المنظمة الأم بخدمات مجانية. والمثال الواضح على ذلك يبدو في شركات الخطوط الجوية (اير اميركا واير آسيا وغيرهما) التي دمجت في مؤسسة (باسيفيك كوربوريشن) التي تمتلكها الوكالة. وهي المؤسسة التي باتت اكبر من الوكالة ذاتها نتيجة لادارتها اكبر ما يمكن من الاعمال التجارية واستمرارها في اعادة استثمار ارباحها. وهذه الشركات تحقق أرباحا تبلغ عشرات الملايين من الدولارات في السنة، ولكن قيمة هذه الارباح غير دقيقة ذلك لأن محاسبي الشركات لا يحتفظون بحسابات مفصلة لها، ولا يطلبون مثل هذه الحسابات. وتتولى الشركات التي تملكها الوكالة

شؤونها المالية مع أدنى درجة من اشراف الوكالة عليها.

حجم الوكالة ونفقاتها (الاعداد التقريبية)

	الموظفون	ملايين الدولارات
مكتب المدير	٤٠٠	١٠
الخدمات السرية	٦,٠٠٠	٤٤٠
(مديرية العمليات)		
التجسس ـ مكافحة التجسس	(٤,٢٠٠)	(١٨٠)
العمل السري	(١,٨٠٠)	(٢٦٠)
مديرية الادارة والخدمات	٥,٣٠٠	١١٠
المواصلات	(٢,٠٠٠)	(٧٠)
وسائل اسناد اخرى	(٣,٣٠٠)	(٤٠)
مديرية الاستخبارات	٣,٥٠٠	٧٠
التحليل	(١,٢٠٠)	(٥٠)
تكرير المعلومات	(٢,٣٠٠)	(٢٠)
مديرية العلم والتكنولوجيا	١,٣٠٠	١٢٠
جمع المعلومات التقنية	(١,٠٠٠)	(٥٠)

★ يعمل ما يقرب من ٥,٠٠٠ من موظفي الوكالة في الخارج، ينتسب معظمهم (٦٠ ـ ٧٠ بالمئة) الى الخدمات السرية. أما معظم الباقين فيعملون في مجال المواصلات والاسفار

★ لا يشمل هذا الرقم صندوق الطوارئ الخاص التابع للمدير

لا تطلب عادة الشركات التي تمتلكها الوكالة اية اموال من المنظمة الأم. الا اذا كانت في حاجة اليها لكي توسع مثلا اسطولها الجوي، والا فهي حرة في ان تستغل أرباحها كما تشاء. ولذا فأن الشركات التي تملكها الوكالة تميل الى ان تعيش حياتها الخاصة، وقد كبر حجم بعضها واصبحت مستقلة استقلالا تاما بشكل يتعذر معه على رئاسة الوكالة السيطرة على هذه الشركات او حلها.

ولا يظهر في الميزانية السنوية للوكالة، من أموال تقدر بمئات الملايين من الدولارات ما تقدمه وزارة الدفاع لتمويل برامج تجسس فنية رئيسية وللقيام بنشاطات باهظة النفقات تؤديها الخدمات السرية. فميزانية مديرية العلم والتكنولوجيا في وكالة الاستخبارات المركزية تزيد قليلا على ١٠٠ مليون دولار، ولكن هذه المديرية تنفق في الواقع اكثر من ٥٥٠ مليون دولار في السنة. اما الفرق فيغطيه عادة السلاح الجوي مما يؤكد اهمية عمليات الاستكشاف الجوي لطائفة الاستخبارات الاميركية كلها. وعلاوة على ذلك خاضت الخدمات السرية حربا «سرية» في لاوس استمرت اكثر من ١٠ سنوات بلغت نفقاتها ما يقرب من (٥٠٠ مليون) دولار في السنة ومع ذلك فان الوكالة نفسها كانت تقدم اقل من ١٠ بالمئة من هذا المبلغ في السنة. أما القسم الاكبر منه فكانت تدفعه وكالات اتحادية مختلفة ابرزها «وزارة الدفاع» و«وكالة التنمية الدولية».

وقال مدير التخطيط والبرمجه في وكالة الاستخبارات المركزية منذ بضع سنوات وهو يدرك كل الادراك مصادر الدخل الاضافية هذه، ان مدير الوكالة لا يدير وكالة تقدر نفقاتها بملايين الدولارات وانما يدير تكتلا تبلغ نفقاته مليارات الدولارات دون اية رقابة من الخارج.

وليست الوكالة من حيث المال، اغنى بكثير مما تدل عليه ميزانيتها السنوية الرسمية، ولكنها في الواقع واحدة من الولاكات الاتحادية القليلة التي لا يعوزها المال. ولدى الوكالة فائض من الأموال للانفاق، فمنذ انشائها في سنة ١٩٤٧ يتوفر في ميزانيتها فائض في كل سنة وهو فائض تجهد في اخفائه عن مكتب الادارة والميزانية وعن اللجان الفرعية في الكونغرس. واحتمال اكتشاف هذا الفائض بعيد، ذلك لأن مكتب الادارة والميزانية واللجان الفرعية على السواء ترتبط بصداقة حميمة مع الوكالة وهي جميعا سخية في تعاملها معها. ومع ذلك فان محاسبي

الوكالة ينقلون الفائض من الأموال بناء على أوامر كبار المسؤولين فيها الى حسابات الفروع الرئيسية للوكالة، بشكل يمكن اعادتها اذا طلب مكتب المدير ذلك. على انه ليس من ضرورة تدعو لا تباع هذا الأسلوب، لأن لدى الوكالة وباستمرار مبلغا جاهزا يتراوح بين (٥٠ مليون) و(١٠٠ مليون) دولار لتغطية نفقات غير متوقعة تودع حسابا خاصا يعرف «بصندوق الطوارئ للمدير».

انشئ هذا الصندوق بموجب قانون فريد في نوعه في النظام الاميركي. فقد منح مدير الاستخبارات المركزية بموجب قانون وكالة الاستخبارات لسنة ١٩٤٧ الذى نص على صلاحية انفاق المال في سبيل «اهداف ذات طبيعة سرية او استثنائية او طارئة» ان تقرر هذه النفقات في ضوء شهادة المدير وحده ودون التقيد بنصوص القوانين والأنظمة المتبعة في نفقات الحكومة» وكان الصندوق في الماضي

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية

(ثلاثة عشر سطراً)

غير ان هذه الأموال استعملت في بعض الاحيان في غرض اخر كان عرضة للجدل هو تغطية نفقات وكالات حكومية اخرى.

ففي سنة ١٩٦٧ وعد (روبرت مكنمارا) وزير الدفاع المسؤولين النروجيين بأن تزودهم حكومة الولايات المتحدة بأجهزة دفاع جوي جديدة يقدر ثمنها بملايين الدولارات. وعلم (مكنمارا) في وقت لاحق ان هذه الأجهزة ليست متوفرة في مخازن وزارة الدفاع وأنه لا بد من شرائها لارسالها الى النروج. وأبلغ كذلك انه بالنظر الى نفقات حرب فيتنام الباهظة (التي كانت تطالب وزارة الدفاع الكونغرس باعتمادات اضافية لها)، يتعذر توفير الأموال اللازمة لشراء اجهزة الدفاع الجوي. ونشأت صعوبات اخرى حينذاك لأن وزير الدفاع كان على خلاف مع بعض اعضاء الكونغرس بسبب المساعدات الخارجية العسكرية، ولذلك فانه تقرر عدم المطالبة علنا بالأموال اللازمة لتنفيذ الالتزام النروجي المهم وان يكن

صغيرا. ولذلك طلبت وزارة الدفاع من وكالة الاستخبارات المركزية (وبموافقة الرئيس) توفير المال اللازم لشراء اجهزة الدفاع الجوي. وقد حول المال سرا الى وزارة الدفاع

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

وفي تلك السنة ذاتها سافر (الرئيس جونسون) الى منتجع (بونتا دل ايسته) في اورغواي لحضور اجتماعات منظمة الدول الأميركية. واقام مآدب للزعماء الذين حضروا الاجتماعات تميزت بالكرم والسخاء بما يليق ومقام رئيس الولايات المتحدة كما قدم لهم كذلك هدايا ثمينة. وتجاوز (جونسون) كثيرا العلاوات التي اقرتها وزارة الخارجية للمؤتمر. وعندما وجدت وزارة الخارجية نفسها في وضع حرج لأنها لا تستطيع تغطية نفقات الرئيس من ميزانيتها المضغوطة (بسبب السياسة الاقتصادية التي طلب جونسون من البيروقراطية الاتحادية اتباعها للمساعدة على تغطية نفقات حرب فيتنام، فانها ترددت في مطالبة الكونغرس بتخصيص اموال اضافية لها، ولا سيما ان (جون روني) عضو مجلس النواب الذي يمثل (بروكلين) والذي كان يسيطر وحده تقريبا على اعتمادات الولايات المتحدة، قد زاد من حدة انتقاده في المدة الأخيرة لعلاوات الدبلوماسيين الأميركيين. ولذلك عمدت وزارة الخارجية الى تجنب اثارة (روني) فتحولت الى وكالة الاستخبارات واستخدم صندوق الطوارئ للمدير في دفع ثمن كرم (الرئيس) في (بونتا دل ايسته).

وقامت وكالة الاستخبارات المركزية لسبب ما ــ وربما بالنظر الى الاعتقاد السائد بأن عملياتها فوق القانون ــ بمغامرات مالية لاتجرؤ دوائر حكومية أخرى على القيام بها. ومن بين هذه المغامرات مثلا، استخدام رصيد صندوق تقاعد الموظفين، وبعض الحسابات السرية للعملاء وللموظفين المستخدمين بموجب عقود، ورأس مال نقابة موظفي الوكالة، في سوق الأسهم والسندات المالية. وعمد فريق

من كبار ضباط الوكالة ممن يتولون ادارة هذه الأموال الى استثمارها في السندات والأسهم بموافقة رئاسة الوكالة تحقيقا لربح اكبر من ذلك الذي يعود عليها سواء عن طريق ايداعها بفائدة منخفضة لدى وزارة الخزانة، او في شراء السندات المضمونة التى تصدرها هذه الوزارة. وكان فريق الاستثمارات الذي يتألف من اقتصاديي الوكالة ومحاسبيها ومحاميها، يتعامل في الاصل مع مكتب الوسطاء التجاريين في (بروكلين) صاحب الحق في تقرير شؤون الاستثمار. غير ان هذا المكتب بدا محافظا جدا بحيث اصبح لا يلائم المستثمرين في الوكالة الذين كان بعضهم يحقق ارباحا اكبر بفضل اجتهاداتهم الشخصية. وقرر فريق وكالة الاستخبارات ان في استطاعته ان يحقق أرباحا افضل اذا تركت له حرية اختيار الأسهم التي يريدها، وهكذا اقتصرت عمليات مكتب الوسطاء التجاريين على شراء الأسهم وبيعها (مع عمولة طيبة طبعا). ولم تمض غير بضعة أشهر حتى بدأ مستثمرو الوكالة يجنون ارباحا اكثر بكثير مما كانوا يجنونه في الماضي. وكان يفترض في هذه الارباح ان تعود الى صندوق التقاعد والحسابات السرية للعملاء ونقابة موظفي الوكالة*

وفي سنة ١٩٦٨ أبلغ السناتور (ريتشارد راسل) ممثل ولاية جورجيا وكان حينذاك رئيسا للجنة الفرعية المشتركة لمجلس الشيوخ المسؤولة عن الاشراف على نشاطات وكالة الاستخبارات، المدير (هيلمز) انه بالنظر الى ازدياد الشك لدى بعض اعضاء مجلس الشيوخ في عمليات الوكالة، فانه من المستحسن ان تسمح الوكالة لسلطة مستقلة بأن تطلع على ترتيباتها المالية. وقال (راسل) ان مثل هذا

---

* تثير ممارسات الاستثمار التي اتبعها فريق الوكالة في الشركات التي لها ممتلكات في الخارج اسئلة ممتعة عن معلومات «داخلية». هل كانت الوكالة تبيع شركة اناكوندا للنحاس في سنة ١٩٧٠ عندما ادركت ان محاولاتها السرية لمنع سلفادور إلييندي من الوصول الى سدة الرئاسة في تشيلي قد فشلت ؟ وفي سنة ١٩٧٣ عندما سمح (جيمز شليسنغر) مدير الوكالة (وليام برو) الرئيس السابق للخدمات السرية في نصف الكرة الغربي بالادلاء بشهادة امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عن دور سرية الهاتف والبرق الدولية في محاولة اثارة وكالة الاستخبارات المركزية على «الييندي» الم يتعرض فريق الاستخبارات في الوكالة لاغراء التخلي عن أسهمه في شركة الهاتف والبرق الدولية (ان كان يملك اية اسهم فيها)؟

الترتيب سيقطع الطريق على بعض اعضاء مجلس الشيوخ الذين ينتقدون الوكالة ويعتزمون اثارة مشكلة حول الامتيازات المالية التي تتمتع بها. واقترح السناتور (راسل) اسماء عدد قليل من الأشخاص الذين قد يكونون على استعداد للقيام بمثل هذه المهمة نيابة عن وكالة الاستخبارات. وبعد ان تشاور (هيلمز) مع كبار ضباطه قرر الطلب الى (ويلفرد ماكنيل) الذي كان حينذاك رئيسا لشركة خطوط غريس للبواخر

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطران)

ليقوم بدور المحقق السري في الممارسات المالية للوكالة. واعتقد هيلمز ان (ماكنيل) وهو اميرال سابق ومراقب سابق لحسابات وزارة الدفاع، هو الرجل المفضل من الناحية السياسية وغيرها للقيام بمثل هذه المهمة.

وقبل (ماكنيل) المهمة وقدم فوراً الى رئاسة الوكالة للاطلاع اطلاعا دقيقا على اكثر الاجراآت المالية حساسية بما في ذلك الأساليب المتبعة في شراء النقد وبيعه في السوق الدولية السوداء، وأطلع على المخططات والبرامج الجديدة ونظام الميزانية الذي وضع في ضوء الابتكارات التي ادخلها (روبرت مكنمارا) الى وزارة الدفاع. وشرح خبراء الوكالة (لماكنيل) النظام المتبع في اعتماد أموال لعمليات جديدة. وعلم ان الوكالة تتبع نظاما معينا في اعتماد المال لمشاريع جديدة، او تجديد مشاريع أخرى انتهت مدتها وفقا لكمية الاموال اللازمة لذلك ، ففي استطاعة ضباط الميدان الموافقة على عمليات التجسس التي لا تزيد نفقاتها على ١٠,٠٠٠ دولار. اما ما يزيد عن هذا المبلغ وحتى حدود (١٠٠,٠٠٠) دولار فلا بد من موافقة رؤساء الفروع والاقسام ورئيس الخدمات السرية على التوالي وأخيراً موافقة المدير العام شخصيا واطلع (ماكنيل) كذلك على النظام الداخلي للحسابات الذي تعتمده الوكالة للحيلولة دون ضباط الميدان واساءة استعمال الأموال السرية.

وكان رد (ماكنيل) في دراسته المطولة والمفصلة ان اعرب عن دهشته البالغة

للمدى الواسع الذى شمله النظام المالي للوكالة، كما انه امتدح نظام المحاسبة فيها. وعندما سئل اين ومتى يريد بدء عمله بعمق، تردد في الأجابة بكل ادب، وغادر رئاسة الوكالة الى غير رجعة. وبعد ذلك بشهر علم ضابط يعمل في مكتب المدير ان (ماكنيل) اعرب عن شكوكه في كل ما اطلع عليه وطلب استشارة مدير سابق للوكالة هو (وليام رابورن) الذي كان بدوره يشك في نزاهة كبار الضباط المحترفين في الوكالة. ويبدو ان (رابورن) لم يشجع (ماكنيل) على التورط في مثل هذه الدراسة. ولكن الوكالة رأت ان طلب السناتور (راسل) نفذ لأن رجلا مؤهلا من خارجها اطلع على اساليبها ووجد ان لا حاجة هناك الى تحسينها ولذلك فأن اثارة المسألة من جديد لم تعد واردة.

التنظيم

تقسم الوكالة الى خمسة اقسام واضحة، هي مكتب صغير نسبيا للمدير، وأربع مديريات عاملة اكبرها مديرية العمليات (التي تعرف داخل الوكالة باسم الخدمات السرية). ويضم جناح الهيئة التنفيذية الرجلين الوحيدين اللذين يعينان بقرار سياسي، هما مدير الاستخبارات المركزية، ونائب المدير وموظفوهما. ويلحق بمكتب المدير من الناحية التنظيمية وليس من الناحية العددية، مجموعتان تساعدان المدير في مهمته كرئيس لأسرة الاستخبارات الأميركية. وتتألف المجموعة الأولى من كبار المحللين الذين ينتقون من وكالة الاستخبارات المركزية ووكالات أخرى للاستخبارات تقوم باعداد تقديرات الاستخبارات المركزية حول مواضيع طاقات الدفاع الاستراتيجي السوفياتي، وتطوير الصواريخ الصينية البعيدة المدى، والمستقبل السياسي لتشيلي. *

أما المجموعة الثانية فهي اللجنة الاستشارية لموارد الاستخبارات وهي هيئة انشئت في سنة ١٩٧١ مهمتها تقديم المساعدة اللازمة للمدير في ادارة وتوجيه اسرة الاستخبارات التي تبلغ نفقاتها ستة مليارات دولار.

* يسمى هؤلاء المحللون الكبار ضباط الاستخبارات القومية (ويسمون في بعض الأحيان «الرجال الحكماء» من قبل زملائهم في الأسرة). وقد حلت هذه المجموعة محل مجلس التقديرات الوطنية الذي كان يتألف من هيئة أكبر من كبار الضباط تشرف على اعداد التقديرات الوطنية.

واثبتت اللجنة الاستشارية لموارد الاستخبارات، ـ وكانت حلما راود اولئك الضباط الذين يعتقدون ان اسرة الاستخبارات الأميركية كبيرة عديمة الفعالية ـ ، انها مجرد كابوس حتى الآن. فبدلا من أن تقضي على النشاط غير اللازم الباهظ النفقات داخل الاستخبـارات تحولـت الى مطيـة لوكالات الاستخبارات العسكرية لتبرير وتوسيع برامج جمع المعلومات التي تقوم بها. وكذلك كان حال مجلس التقديرات الوطنية عند اصلاحه في عهد المدير (وليام كولبي)، اذ وصف بعض الخبراء العملية بأنها مجرد عملية تخل عن السلطة لوزارة الدفاع انت اليها ضغوط سياسية مارسها مجلس الأمن القومي برئاسة (هنري كيسنجر).

وفي عهد (كولبي) تقلصت مكانة المجلس كما حد من استقلاله فوضع تحت السيطرة المباشرة الخانقة للعسكريين الذين يدينون بالولاء الى مهنتهم الأم وليس الى اهداف تنتجها تقديرات صانعي السياسة وتطلعاتهم.

اما المكاتب الأخرى الملحقة بمكتب المدير، فتضم المكاتب التقليدية في البيروقراطيات الحكومية: ملحقون عسكريون، وضابط ارتباط مع الكونغرس، ومستشار قانوني، الى غير ذلك من المكاتب ـ على أن هناك مكتبين يجدر الحديث عنهما وهما: (سكرتارية البرقيات)، ومكتب «الموظفين القدامى». انشئ المكتب الأول في سنة ١٩٥٠ بناء على اصرار الجنرال (والتر بيدل سميث) الذي كان مديرا للوكالة حينذاك، فعندما سمع (سميث) وهو ضابط اركان متمرس، ان مواصلات الوكالة وعلى الأخص بين الرئاسة ومحطات الميدان السرية تخضع لاشراف الخدمات السرية، طلب فورا، تغيير الوضع. ويقال انه قال «انني لا أسمح للعاملين في الخدمات السرية أن يقرروا اي المعلومات السرية يجوز لي ان اطلع عليها اولا يجوز». وهكذا وضعت سكرتارية البرقيات، او مركز الرسائل، تحت السلطة المباشرة للمدير العام. ولكن العاملين في الخدمات السرية ابتكروا وسائل أخرى لأبقاء اكثر مواصلاتهم السرية حساسية، داخل منطقة الخدمات السرية متى اقتضت الضرورة ذلك فيمثلون محاولة بارعة. أما "مكتب الموظفين القدامى" فأنه يمثل طريقة بارعة استطاعت بها وكالة الاستخبارات أن تبقي على السرية التي تنمو بها الوكالة وتترعرع. فقبل بضع سنوات بدأت الوكالة تدعو الضباط

المتقاعدين الى تمضية سنة اضافية اخرى او سنتين معها ـ بموجب عقود ورواتب منتظمة ـ ليكتبوا مذكراتهم الرسمية، ويعتبر نتاجهم مكتوما جدا لا يطلع عليه غير القليل. وترى الوكالة انها بهذه الطريقة تمنع الضباط السابقين ان ينشروا علنا كل ما توصلوا الى معرفته ابان عملهم مع وكالة الاستخبارات.

ومديرية العمليات او الخدمات السرية هي اكبر المديريات الأربع في الوكالة اذ تضم حوالي ٦,٠٠٠ شخص من المحترفين والموظفين والكتاب. ويبلغ عدد المحترفين. ومعظمهم ضباط عمليات، حوالى ضعفي عدد الذين يتعاطون الاعمال المكتبية، ويعمل ٤٥ بالمئة من موظفي الخدمات السرية في الخارج تتستر اكثريتهم بستار رسمي ــ كأن ينتحلوا صفة ممثلين لوزارة الدفاع. ويعمل حوالى ثلثي موظفي الخدمات السرية في ميدان النشاط العام للاستخبارات كضباط ارتباط، او في الجاسوسية ومكافحة الجاسوسية. أما الباقون، فيركزون جهودهم في العمل السري. ومع ذلك وعلى الرغم من قلة عدد المشتركين في العمل السري، فان التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى يكلف حوالى نصف ما تكلفه عمليات التجسس ومكافحة التجسس (**٢٦٠ مليون دولار مقابل ١٨٠ مليون دولار في السنة**). ويعود السبب في ارتفاع تكاليف العمل السري الى ارتفاع نفقات العمليات شبه العسكرية والمعونات التي تقدم للأحزاب السياسية،ونقابات العمال وغيرها من المجموعات الدولية .

وتقسم الخدمات السرية الى خمسة عشر قسما مختلفا، غير ان عملياتها لا تسير وفقا لخطوط منظمة محددة. فبعض النشاطات السرية التي تبدو لمن هو خارج الوكالة وكأنها المهمة المنطقية لقسم ما، كثيرا ما تنفذ من جانب قسم آخر، ويعود ذلك إما الى الحساسية السياسية والى متطلبات الكتمانية والى التصنيف البيروقراطي او لأن العادة جرت أبدا على هذا المنوال.

ويعمل القسم الاكبر من موظفي الخدمات السرية حوالى **٤,٨٠٠ شخص** في ما يسمى اقسام المناطق في الرئاسة وعبر البحار على السواء. وتشبه هذه الاقسام تقريبا المكاتب الجغرافية لوزارة الخارجية، وهذا تقسيم منطقي لأن معظم العاملين في الوكالة في الخارج يقومون بعملهم تحت ستار وزارة الخارجية. وقسم الشرق الاقصى هو اكبر الاقسام (اذ يضم حوال ١,٥٠٠ شخص) يليه من

حيث الحجم قسم اوروبا (اوروبا الغربية فقط) ثم قسم الكرة الغربي (اميركا اللاتينية وكندا) ثم قسم الشرق الأدنى ثم قسم الكتلة السوفياتية (اوروبا الشرقية) ثم قسم افريقيا (ويضم هذا القسم ٣٠٠ شخص فقط). وتصدر سلسلة الاوامر من رئيس الخدمات السرية الى رؤساء الاقسام ثم الى رؤساء المحطات فيما وراء البحار ومنهم الى رؤساء القواعد.

وتعمل محطات الوكالة وقواعدها في مختلف انحاء العالم من مقرات رئيسية للنشاط السري في البلد الذي توجد فيه هذه المحطات والقواعد. وتنشأ المحطة عادة في السفارة الأميركية في العاصمة، بينما تقوم القواعد في مدن كبيرة أخرى او في بعض الأحيان في القواعد العسكرية الأميركية او الأجنبية. ففي ألمانيا الغربية التي تشكل اكبر موقع لعمليات الوكالة، تقوم المحطة في بون، اما اسم رئيسها فمسجل بين اسماء موظفي السفارة. وهناك قواعد تابعة للمحطة

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(نصف سطر)

وفي مدن أخرى قليلة بالاضافة الى عدة قواعد أخرى متناثرة في الريف الألماني تعمل متسترة بالقوات المسلحة الأميركية هناك.

وقسم العمليات الداخلية في الخدمات السرية هو في جوهره مركز منطقة ولكنه يقوم بنشاطه السري في الولايات المتحدة الأميركية لا في الخارج. ويعمل رئيسه ـ كباقي رؤساء المناطق، وتعادل رتبته المدنية رتبة زعيم او لواء في الجيش ـ ويقع مكتبه في واشنطن على بعد بنايتين من البيت الأبيض. وثمة قواعد تتبع لمحطة واشنطن في مدن أخرى كبيرة في الولايات المتحدة.

وهناك في الخدمات السرية ثلاثة اقسام أخرى: هي (الاستخبارات الأجنبية «التجسس») و(مكافحة التجسس) و(العمل السري)، وجميع هذه الأقسام تشرف على سياسة العمليات وفقا لمجالات اختصاصها كما انها تقدم المساعدة لأقسام المناطق وعناصر الميدان. فمثلا اذا اريد نشر خبر محرف في

صحيفة تشيلية، يلجأ خبراء الدعاية في قسم العمل السري بالتعاون مع مكتب تشيلي في قسم نصف الكرة الغربية الى صياغة الخبر، وقد تستغل شركة تملكها الوكالة مثل

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(نصف سطر)

في كتابة الخبر وبثه الى تشيلي بحيث لا يمكن ان ينسب مباشرة الى وكالة الاستخبارات. ثم يقوم عميل سري يعمل من داخل السفارة الأميركية في سانتياغو بملاحقة الخبر بواسطة احد عملائه في الصحافة ليتأكد من نشره. وعلى الرغم من أن معظم عمليات الوكالة في الخارج انما تقوم بها اقسام المناطق، فان موظفي العمليات وعلى الاخص الموظفين في قسم العمل السري، يقومون ايضا بنشاطهم المستقل.

وقسم العمليات الخاصة هو في الواقع عبارة عن خليط من اقسام المناطق وموظفي العمليات. ومهمته الرئيسية هي توفير الارصدة للعمليات شبه العسكرية بموجب عقود مع عناصر (مرتزقة وعسكريين يلحقون به على سبيل الاعارة)، وتوفير المتطلبات والخبرات اللازمة لتنفيذ المهمة. غير ان عملياته تخضع من الناحية التنظيمة لرئيس المحطة في البلد الذي يقوم فيه هذا القسم.

والاقسام الثلاثة الأخرى للعمليات الخاصة هي: قسم البعثات، والبرامج الذي يعد التخطيط البيروقراطي، وميزانية الخدمات السرية، كما انه مسؤول عن تبرير جميع العمليات السرية التي ترفع الى لجنة الأربعين للموافقة عليها، وقسم خدمات العمليات الذي يمارس من بين أمور أخرى اعداد الترتيبات لتغطية ضباط الخدمات السرية، وقسم الخدمات الفنية الذي ينتج في مختبراته ما تتطلبه صناعة التجسس من ادوات للتنكر وأجهزة تصوير صغيرة واجهزة تسجيل وادوات الكتابة السرية وما شابه ذلك. جميع هذه الأقسام هي التى تقدم المساعدات الفنية لأقسام العمليات في الوكالة.

ومديرية الادارة والخدمات (مديرية الاسناد في الماضي) هي الفرع الاداري لوكالة الاستخبارات المركزية. على أن القسم الاكبر من ميزانيتها وموظفيها يخصص لمساعدة الخدمات السرية على تنفيذ عملياتها السرية (وتسمى هذه المديرية داخل الوكالة في بعض الاحيان المديرية «العبد» للخدمات السرية). وتقدم انواع اخرى مختلفة من الدعم الى مديرية الاستخبارات، ومديرية العلوم والتكنولوجيا، ولكن حاجة هاتين المديرتين قل أن تتجاوز المهمات الادارية الروتينية. غير ان العمليات السرية تتطلب مجهود دعم كبيرا، ولذلك فان مديرية الادارة والخدمات تسهم بالاضافة الى تقديم المساعدة الادارية العادية، في مجالات اخرى بينها المواصلات والتموين والتدريب.

فالمكتب المالي التابع لمديرية الادارة والخدمات مثلا يحتفظ بوحدات ميدان في هونغ كونغ وبيروت وبوينس ايرس وجنيف. يمكنها الوصول بسهولة الى اسواق النقد الدولية. ويحاول المكتب المالي الاحتفاظ بكميات جاهزة من النقد العالمي قد يتطلبها القيام بعمليات سرية في المستقبل، ويجرى شراء كثير من هذه الكميات في الأسواق السوداء غير المشروعة حيث تتوفر بعض العملات باسعار يمكن المساومة عليها. وتبلغ قيمة مشتريات العملة الوافدة في السوق السوداء في بعض الأحيان وعلى الأخص بالنسبة الى قرش فيتنام الجنوبية ملايين الدولارات في السنة.

ويوفر مكتب الأمن الحراسة البشرية للانشاءات السرية في الداخل والخارج ويستخدم آلة لاكتشاف الكذب في فحص جميع موظفي الوكالة واولئك المستخدمين لديها بموجب عقود وكذلك معظم العملاء الأجانب.

اما مكتب الخدمات الطبية، فقد اعد لمعالجة امراض موظفي الوكالة (العقلية والجسدية) عن طريق توفير اطباء عاديين واخصائيين موثوقين لمعالجة ضباط الوكالة كما يقوم هذا المكتب بعمليات غسل الدماغ والذين قد يستخدمون ويعد «نبذات سيكولوجية» عن حياة الزعماء الأجانب. (ففي سنة ١٩٧١ اعد «نبذة عن حياة» «دانيال الزبرغ» بناء على طلب «سمكرية» ووترغيث). ويتولى مكتب التموين ادارة أسلحة الوكالة ومستودعات أخرى في الولايات المتحدة وفي الخارج، ويزود المكاتب بالأجهزة العادية وأثاث المنازل كما يقدم المواد السرية

اللازمة للمحطات والقواعد في الخارج، كما يمارس مهمات أخرى تتعلق بالتدبير المنزلي، ويقوم مكتب المواصلات الذي يستخدم اكثر من ٤٠ بالمئة من موظفي مديرية الادارة والخدمات الذين يزيد عددهم على ٥,٠٠٠ موظف محترف، بتسهيل الاتصالات السرية بين رئاسة الوكالة ومئات المحطات والقواعد في الخارج، كما يقدم التسهيلات ذاتها في مقابل اجر الى وزارة الخارجية ومعظم سفاراتها وقنصلياتها. ويتولى مكتب التدريب ادارة تسهيلات التدريب التابعة للوكالة في اماكن مختلفة من الولايات المتحدة وبعض هذه التسهيلات في الخارج. والمكتب

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطران ونصف السطر)

أما مكتب الموظفين فيتولى تجنيد موظفي الوكالة المحترفين ويحتفظ بسجلاتهم. كثيرا ما تكون اعمال الأسناد حيوية بالنسبة الى العمليات السرية الناجحة. فضابط الاسناد الكفؤ كجاويش التموين القدير في الجيش، لا غنى لمحطة وكالة الاستخبارات المركزية او قاعدتها عنه. ومتى عثر رئيس المحطة على ضابط الاسناد الصحيح الذي يستطيع توفير كل شيء من التدبير المنزلي الى اسناد العمليات، فان الرجلين يشكلان معا تحالفا مهنيا ويظلان معا وهما ينتقلان من موقع الى موقع خلال العمل. وفي بعض الأحيان يصبح ضابط الأسناد ذو الرتبة العالية الرجل الثاني في القيادة بحكم علاقته الوثيقة مع رئيسه.

وتشكل الخدمات العامة ومديرية الادارة والخدمات معا وكالة ضمن وكالة. وهاتان المديريتان تشبهان كتلة الجليد الضخمة الخطرة، تعومان معا دون ان تريا. وتختلف هاتان المديريتان عن المديريتين **اللتين تستهلكان اقل من ثلث ميزانية الوكالة ورجالها** الآخرين في الوكالة من حيث المهمات والأساليب والموظفين. ومع ذلك فقد حاولت وكالة الاستخبارات، وعلى الاخص مديرها السابق (ريتشارد هيلمز)، اقناع الشعب الأميركي ان المحللين والفنيين في مديريات الاستخبارات والعمل والتكنولوجيا يشكلون الوجه الأبيض النقي في الوكالة وانهم

هم الموظفون الرئيسيون فيها. وتعمل مديرية الاستخبارات التي تضم حوالى ٣,٥٠٠ مستخدم في مجالين أساسيين ، الأول هو انتاج تقارير استخبارات جاهزة من تحليل المعلومات (السرية وغير السرية على السواء)، والثاني هو القيام بخدمات معينة لمصلحة أسرة الاستخبارات بكاملها. ويشمل هذا المجال الأخير، خدمات المراجع المختلفة للوكالة (كمكتبة ضخمة تضم نبذا عن حياة الشخصيات الأجنبية، واخرى عن المصانع الأجنبية الى غير ذلك) كما يشمل كذلك مكتب معلومات الاذاعة الاجنبية (نظام عالمي لالتقاط البث الاذاعي والتلفزيوني)، والمركز الوطني لتحليل الصور (وهذه منظمة تدار بالتعاون مع وزارة الدفاع وتحلل الصور التي تلتقطها الاجرام الاصطناعية وطائرات التجسس). وينفق حوالى ثلثي الميزانية السنوية لمديرية الاستخبارات التي تبلغ ٧٠ مليون دولار على القيام بهذه المهام التي تهم جميع النواحي في بيروقراطية الأمن القومي للحكومة. وهكذا توفر وزارتا الخارجية والدفاع نفقات الاحتفاظ بتسهيلات مزدوجة، فتتلقيان من وكالة الاستخبارات معلومات جاهزة عن المناطق التي تهمهما. فمتى حدث تغيير في الزعامة السوفياتية مثلا، او عين دبلوماسي صيني جديد في واشنطن، ترسل مديرية الاستخبارات في الحال معلومات (تصنف بانها «سرية») عن حياة هذه الشخصيات الأجنبية الى الوكالات الحكومية الأخرى. وتتلقى مختلف مكاتب وزارة الخارجية بالطريقة ذاتها، وكذلك علماء أميركيون وصحف تختارها الوكالة، معلومات غير سرية عن البث الاذاعي والتفزيوني الأجنبي الذي تلتقطه الوكالة.

وتتركز جهود بقية عناصر مديرية الاستخبارات في ابحاث سياسية واقتصادية واستراتجية. فيعد اخصائيو الوكالة معلومات دورية ــ أي تقارير وشروحا يومية، عن احداث العالم ــ وتحليلات بعيدة المدى للمناطق التي يحتمل نشوب أزمات فيها، ومسائل اخرى تهم صانعي السياسة الحكوميين. وتشبه عملية اعداد التقارير اليومية هذه عملية اصدار صحيفة، اذ ان مديرية الاستخبارات تصدر في الواقع مطبوعات يومية وأسبوعية تشبه في اعدادها الصحافة الأميركية لولا ما تنطوي عليه هذه التقارير من سرية كبيرة. وترسل تقارير الاستخبارات هذه مع تقارير خاصة اخرى تتعلق بمواضيع كالفساد في

فيتنام، والاحتمالات المتوقعة لحصاد القمح السوفياتي الى مئات من "المستهلكين" في الحكومة الاتحادية. على ان "المستهلك الاول" هو رئيس الجمهورية الذي يتلقى كل صباح نشرة خاصة تعرف بالنشرة اليومية للرئيس. وكانت هذه التقارير في عهد (جونسون) تحتوي بالاضافة الى مادة الاستخبارات وصفا فاضحا لحياة زعماء عالميين معينين كان الرئيس ينكب على قرائتها بنهم *

غير ان الوكالة وجدت ان مثل هذه المادة لم تكن موضع تقدير في عهد (نيكسون) ولذلك فان لهجة التقرير اليومي تغيرت. ومع ذلك فان الرئيس (نيكسون) و (هنري كيسنجر) فقدا الاهتمام بقراءة النشرة وبالتالي تضاءلت اهمية هذه المهمة وعهد بها الى موظفين صغار في مجلس الأمن القومي.

أما رابع مديريات الوكالة واحدثها فهي مديرية (العلم والتكنولوجيا) التي تستخدم اقل عدد من الناس لا يتجاوز ال ١,٣٠٠ شخص. وتقوم هذه المديرية بمهمات بينها الابحاث الأساسية والتطوير وادارة اجرام التجسس وتحليل المعلومات في الميادين الفنية المتقدمة. وهي تتولى بالاضافة الى هذه النشاطات القسم الاكبر من عملية تصنيف معلومات الوكالة الكترونيا. وعلى الرغم من أن هذه المديرية تقوم باعمال مختلفة في الميادين العلمية فان اهم ما حققته من نجاح كان في تطوير نظام التجسس الفني. فقد كانت هذه المديرية ذات فعالية في تطوير طائرات التجسس من نوع يو ــ ٢ و س ر ــ ٧١. وحقق خبراء مديرية العلم والتكنولوجيا كذلك نجاحات باهرة في مجال التجسس بواسطة الاقمار الصناعية. ففي اواخر الخمسينات حين شجع (ريتشارد بيسل) رئيس الخدمات السرية الفنيين على تطوير قمر صناعي للاستكشاف، اتى هؤلاء بنموذج كان لا يزال يستعمل في سنة ١٩٧١. وظل التقنيون في الوكالة يحققون تقدما ملحوظا في هذا

---

* كان ذوق الرئيس (جونسون) في الاستخبارات ابعد ما يكون عن الذوق التقليدي. ويقول مسؤول سابق في وزارة الخارجية كان في حضر اجتماعا في البيت الابيض ثم تخلف لعقد محادثات مع الرئيس (جونسون) ان الرئيس ادار جهاز تسجيل يسمعه شريطا (ربما اعده مكتب التحقيق الاتحادي) عن (مارتن لوثر كينغ) وهو في وضع يحط من كرامته

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(نصف سطر)

في طليعة جميع الوسائل الأخرى كمصدر لجمع المعلومات. وقد تزعمت مديرية العلم والتكنولوجيا كذلك ميدان تطوير الأساليب الفنية للتجسس كاقامة شبكة رادار فوق الافق واطلاق اقمار صناعية «غير متحركة» ووسائل الكترونية أخرى لجمع المعلومات.

والنهج العادي المتبع هو أن تستخدم مديرية العلم والتكنولوجيا اموال وكالة الاستخبارات ووزارة الدفاع في وضع نظام لجمع المعلومات في مرحلة البحث والتطور، على ان يحول هذا النظام الى وزارة الدفاع متى تم اتقانه. وتشرف وكالة الاستخبارات على العمل فيما يتعلق ببعض الانظمة السرية، غير ان ميزانية هذه المديرية التي تبلغ حوالى ١٢٠ **مليون دولار في السنة** ليست كبيرة لتغطي نفقات تنظيمات متعددة مستقلة لجمع المعلومات.

فخبراء وكالة الاستخبارات عملوا مع (شركة لوكهيد) لصنع الطائرات في موقع سري في نيفادا لتطوير الطائرة أ ــ ١١ التي ربما كانت اقوى طائرة تحلق في الجو حتى الآن. وفي شهر شباط (فبراير) سنة ١٩٦٤ وقبل أن توضع الطائرة موضع الخدمة، كشف (الرئيس جونسون) النقاب لاجهزة الاعلام عن ان الطائرة طائرة اعتراضية بعيدة المدى. وبعد ذلك بخمسة أشهر قال الرئيس في مؤتمر صحفي ان ثمة نسخة ثانية من هذه الطائرة هي "طائرة استكشاف استراتجية متطورة تستعمل في اغراض عسكرية وتستطيع القيام بعمليات استطلاع حول

العالم.» وبعد ذلك بثلاث سنوات وحين أصبحت طائرة أ ـ ١١ التي تعرف الآن باسم س ر ـ ٧١ تطير بانتظام سلم البرنامج الى السلاح الجوي.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(تسعة اسطر)

ومما لا شك فيه ان اي عاقل يراجع اعمال وكالة الاستخبارات، بعد الاطلاع على وسائل انفاق اموالها وتوزيع رجالها، ومقارنة هذا بمدى الانتصارات التي حققتها مختلف المديريات، أن يخلص الى الاستنتاج ذاته الذي خلص إليه (جيمز شليسنغر) الذي خلف (ريتشارد هيلمز) كمدير موقت للوكالة. ففي ٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٣ اعترف (شليسنغر) امام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ بقوله «اننا نعاني مشكلة... فلدينا أناس اكثر من اللازم... اناس اكثر من اللازم يعملون في مناطق العمليات سبق لهم ان عملوا فيما وراء البحار... ويزداد التشديد الآن على العلم والتكنولوجيا وعلى تقديرات الاستخبارات.»

وكانت كلمات (شليسنغر) بالاضافة الى انه لم يكن ينتمي الى الخدمات السرية ـ بارقة أمل للكثيرين من نقاد وكالة الاستخبارات الذين يعتقدون ان شغلها الشاغل هو الجانب السري من الاستخبارات فقط. ولكن (شليسنغر) لم يمض غير أربعة أشهر في الوكالة ثم عين وزيرا للدفاع. وقد انحصرت التغييرات التي احدثها في اقتطاع عدد الموظفين بنسبة ست بالمئة، وخفض سن التقاعد لعدد من الموظفين المسنين. وخلف (شليسنغر) في المنصب رجل هو (وليام كولبي) الذي حقق نجاحا كبيرا حين كان في الخدمات السرية وتخصص في «عمليات الخداع القذرة» فهو رجل لا ينتظر منه الا الابقاء على سياسة (دالس ـ هليمز) التى تركز على العمل السري.

وتستخدم الوكالة في الوقت الحاضر ثلثي اموالها وطاقتها البشرية في العمليات السرية ومساندتها. وهذه نسبة ظلت ثابتة منذ اكثر من عشر

سنوات. وهكذا فان حوالى ١١,٠٠٠ موظف محترف من مجموع ١٦,٥٠٠ تستخدمهم الوكالة، يقفون جهودهم على العمل السري. كما ان حوالى ٥٥٠ مليون دولار من ميزانية الوكالة السنوية التي تبلغ ٧٥٠ مليون دولار تنفق على العمل السري وعلى نشاط مديرية الادارة والخدمات (مديرية الاسناد سابقا) وعلى المواصلات وشؤون التموين والتدريب الذي يسهم في النشاط السري. ولا يعمل في قسم تحليل المعلومات غير ٢٠ بالمئة من المستخدمين المحترفين في الوكالة (ينفقون فقط اقل من ١٠ بالمئة من الميزانية.) ولا توجد اسباب في الوقت الحاضر تحمل على احداث اي تغيير في هذا الوضع.

اسرة الاستخبارات

لم تعد وكالة الاستخبارات على وجه الاجمال تتألف من أخوة صغيرة من المغامرين المتميزين بكرم المحتد ـ أي من رجال يدفعهم شعور يمليه عليهم نبل اصلهم، فيقوموا بمهمات سرية جريئة. مثل هذه الخرافة الرومنطيقية التي لولاها لكان عدد روايات الجاسوسية قليلا، لم تعد المادة التي تبنى عليها مهنة الجاسوسية الحديثة. فمعظم النين يعملون في مهنة التجسس اليوم اناس مغموررون بيروقراطيون يجلسون الى مكاتبهم بعيدا عن عالم العميل السري. والواقع هو أن وكالة الاستخبارات لا تزال تجاهد في سبيل الابقاء على أساليب التجسس التقليدية والعمل السري، غير أن هذه الجهود تتضاءل أمام البرامج الفنية الضخمة الفنية التي تتبعها منظمات الاستخبارات الحكومية ـ وعلى الأخص الاستحبارات العسكرية.

يوجد للحكومة الأتحادية عشر وكالات تقوم بجمع المعلومات الأجنبية او تحللها او تقوم بالمهمتين معا. وتعرف هذه الوكالات العشر وجميع من تضمهم من مئات القيادات والمكاتب والعاملين فيها، باسم «أسرة الاستخبارات». وهذه الأسرة التي تعمل في ظل الحكومة الاتحادية بعيدا عن انظار الناس وتتمتع بحصانة ضد رقابة الكونغرس، تنفق ما مجموعه (ستة مليارات) دولار في السنة ويزيد عدد العاملين فيها على (١٥٠,٠٠٠ شخص). ويخصص القسم الاكبر من

هذه الموازنة، ومن هذه القوة البشرية، لجمع المعلومات وغربلتها وتحليلها بأحدث الوسائل الفنية. وتشمل عملية جمع المعلومات جميع البلدان في العالم، ولكن الأهداف الرئيسية لهذه العملية تتركز على البلدان الشيوعية وعلى الأخص الاتحاد السوفياتي والصين.واهم المعلومات التى تسعى «اسرة الأستخبارات» للحصول عليها في الكتلة الشيوعية هي المعلومات عن الطاقة العسكرية ونوايا المستقبل.

حجم اسرة الاستخبارات الاميركية ونفقاتها (الارقام تقريبية)

المنظمة	عدد العاملين فيها	الميزانية السنوية
وكالة الاستخبارات المركزية	١٦,٥٠٠	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
وكالة الأمن القومي	٢٤,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
وكالة الاستخبارات الدفاعية *	٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
استخبارات الجيش *	٣٥,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
استخبارات البحرية *	١٥,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
استخبارات السلاح الجوي * (بما في ذلك مكتب الاستكشاف الجوي)	٥٦,٠٠٠	٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
		٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار
وزارة الخارجية (مكتب الاستخبارات والابحاث)	٣٥٠	
مكتب التحقيق الاتحادي (شعبة الأمن الداخلي)	٨٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
لجنة الطاقة الذرية (شعبة الاستخبارات	٣٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
وزارة الخزانة	٣٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
المجموع	١٥٣,٢٥٠	٦,٢٢٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار

* دائرة مجلس الدفاع الاعلى

يلاحظ من هذه الارقام ان وكالة الاستخبارات المركزية هى أشهر هذه الوكالات جميعها وتستنزف فقط ما تقل نسبته عن ١٥ بالمئة من ميزانية أسرة الاستخبارات وقوتها البشرية. ولكن بالرغم من صغر حجم هذه الوكالة، فان مديرها لا يحتل فقط منصب الرجل الأول في وكالته وحسب، ولكنه يحتل بفضل قانون الأمن القومي الصادر في سنة ١٩٤٧، منصب مدير الاستخبارات المركزية، «اي منصب رئيس اسرة الاستخبارات». غير ان اسرة الاستخبارات التي يفترض في رئيسها ان يشرف عليها، تتألف من وحدات بيروقراطية مستقلة لا ترغب في أن تخضع لأية مراقبة من الخارج. وجميع هذه الوحدات باستثناء وكالة الاستخبارات المركزية، ليست الا اجزاء من دوائر حكومية اكبر تتلقى منها التوجيهات وليس من «رئيس اسرة الأستخبارات». وعلى الرغم من أن جميع الوكالات تقتسم المهنة ذاتها ومع أن هدفها العام هو واحد، الغاية منه حماية الأمن القومي، فان اسرة الاستخبارات تحولت الى شبكة متلاحمة متماسكة من المنظمات لكل منها اهدافها. وهي كما قال الاميرال (روفوس تيلور) المدير السابق لاستخبارات البحرية والنائب السابق لمدير وكالة الاستخبارات المركزية، تشبه جدا «اتحادا قبليا». ويرئس مدير الاستخبارات المركزية عدة مجموعات من الوكالات انشئت لمساعدته على ادارة اسرة الاستخبارات. والمجموعتان الرئيسيتان هما : «اللجنة الاستشارية لموارد الاستخبارات» و«مجلس الاستخبارات الأميركي». ويضم اعضاء اللجنة الاستشارية ممثلين عن وزارتي الدفاع والخارجية ومكتب الادارة والميزانية ووكالة الاستخبارات المركزية ذاتها. (ولما كان مدير الوكالة يرئس المجموعة بصفته رئيسا للاستخبارات المركزية، او اسرة الاستخبارات، فان للوكالة مقعدا في هذه اللجنة). وقد انشئت اللجنة الاستشارية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٧١، ويفترض فيها ان تعد ميزانية موحدة لجميع أسرة الاستخبارات وان تتأكد من أن موارد الاستخبارات تستخدم بأكثر الطرق فعالية. غير أنه لا يمكن اصدار حكم على مدى فعالية هذه المنظمة ــ اللجنة الأستشارية لموارد الأستخبارات ــ ذلك لأنها لم تظهر الى حيز الوجود الا من مدة قصيرة، وبالنظر الى أن ثلاثة مديرين للاستخبارات المركزية ترأسوها خلال هذه المدة.

اما المهمات الرئيسية «لمجلس الاستخبارات الأميركي» فهي اصدار تقديرات الاستخبارات القومية، وتحديد متطلبات الاستخبارات واولوياتها. ويشرف المجلس على ١٥ مجموعة دائمة من الوكالات وعلى عدة هيئات خاصة لمعالجة مشكلات خاصة. ويضع المجلس عبر هذه المجموعات والوكالات بين أمور أخرى، أهداف الاستخبارات المركزية واولوية كل هدف* وينسق داخل أسرة الاستخبارات

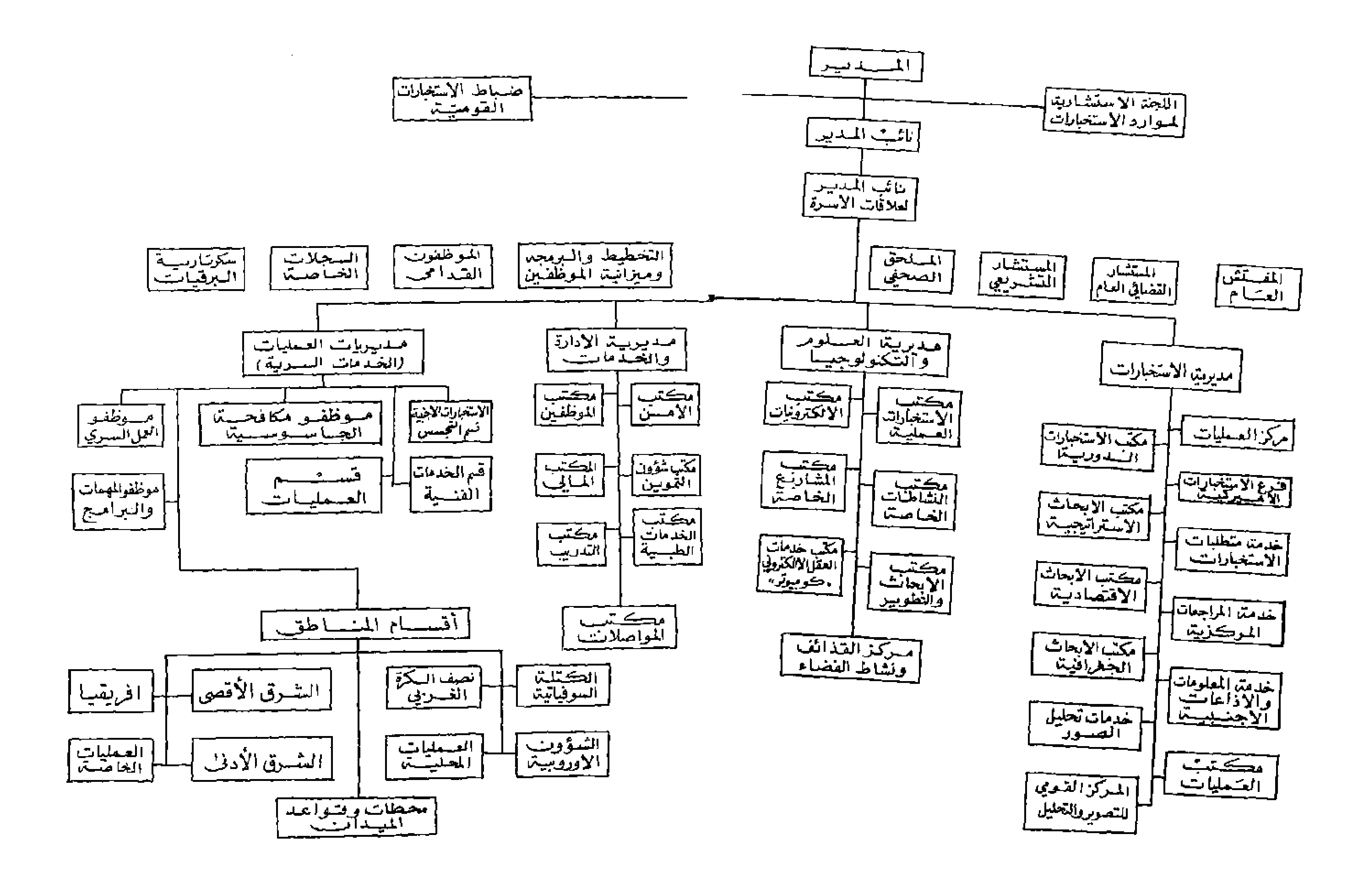
مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(خمسة اسطر)

تقديرات الاحداث في المستقبل وقوة العدو، ويشرف على نظام الأمن، وشبكة السرية لمعظم الوكالات الحكومية، ويوجه الابحاث في مختلف ميادين الاستخبارات الفنية، ويقرر نوع المعلومات السرية التي تنقل للاصدقاء والحلفاء الاجانب.

وتنقل تقارير الاستخبارات بصورة روتينية الى بلدان اجنبية معينة وعلى الأخص تلك التي تتكلم الانكليزية على أساس ما يسمى اتفاقات تبادل الأستخبارات التى تعقد بين رئيس الأستخبارات المركزية وانداده الاجانب. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات تلزم حكومة الولايات المتحدة بالسير في نهج عمل معين قابل للتنفيذ بموجب القانون الدولي، فانها لا تعرض على مجلس الشيوخ الأميركي كمعاهدات. والواقع هو ان المفاوضات التي تتم بشأنها انما تتم بسرية تامة وتوضع موضع التنفيذ في سرية تامة ايضا. ولم يسبق لأي عضو في لجنة العلاقات الخارجية ان اطلع على أي من هذه الاتفاقات ولو على سبيل المعرفة.

---

* على الرغم من أن هنري كيسنجر او رئيس الجمهورية نفسه في بعض الاحيان هو الذي يحدد المقاييس في الأزمات كما حدث لدى تنفيذ وضع وقف اطلاق النار بين العرب واسرائيل في سنة ١٩٧٠. ففي سنة ١٩٧٠



المدير
ضباط الاستخبارات القومية
اللجنة الاستشارية لموارد الاستخبارات
نائب المدير
نائب المدير لعلاقات الأسرة
سكرتارية البرقيات
السجلات الخاصة
الموظفون القدامى
التخطيط والبرمجة وميزانية الموظفين
الملحق الصحفي
المستشار التشريعي
المستشار القضائي العام
المفتش العام
مديريات العمليات (الخدمات السرية)
مديرية الادارة والخدمات
مديرية العلوم والتكنولوجيا
مديرية الاستخبارات
موظفو العمل السري
موظفو مكافحة الجاسوسية
الاستخبارات الأجنبية ثم التجسس
موظفو المهمات والبرامج
قسم العمليات
قسم الخدمات الفنية
أقسام المناطق
افريقيا
الشرق الأقصى
العمليات الخاصة
الشرق الأدنى
نصف الكرة الغربي
الكتلة السوفياتية
العمليات المحلية
الشؤون الاوروبية
محطات وقواعد الميدان
مكتب الموظفين
مكتب الأمن
المكتب المالي
مكتب شؤون التموين
مكتب التدريب
مكتب الخدمات الطبية
مكتب المواصلات
مكتب الالكترونيات
مكتب الاستخبارات العلمية
مكتب المشاريع الخاصة
مكتب النشاطات الخاصة
مكتب خدمات العقل الالكتروني «كومبيوتر»
مكتب الابحاث والتطوير
مركز القذائف ونشاط الفضاء
مكتب الاستخبارات الدورية
مركز العمليات
مكتب الابحاث الاستراتيجية
فرع الاستخبارات الأميركية
مكتب الابحاث الاقتصادية
خدمة متطلبات الاستخبارات
مكتب الابحاث الجغرافية
خدمة المراجعات المركزية
خدمات تحليل الصور
خدمة المعلومات والاذاعات الأجنبية
المركز القومي للتصوير والتحليل
مكتب العمليات

ويجتمع «مجلس الاستخبارات الأميركي» صباح كل يوم خميس في قاعة مؤتمرات في الطبقة السابعة من مبنى وكالة الاستخبارات المركزية. ويتضمن جدول اعمال الاجتماع العادي عادة، ثلاثة مواضيع أو أربعة، ويعتبر جدول الاعمال وثيقة سرية توزعها سكرتارية المجلس على كل عضو قبل أيام قليلة من موعد الاجتماع. والبند الأول في جدول اعمال كل اجتماع هو المصادقة على محضر الاجتماع السابق، اذ يبقى المحضر ناقصا لاسباب تتعلق بالأمن، ثم يتحول المجلس الى البحث في تقرير المراقبة الذي اعدته خلال الأسبوع لجنة تابعة للمجلس مسؤولة عن ترقب أي دليل يشير الى احتمال نشوب حرب في أي مكان في العالم تهدد الولايات المتحدة او احدى حليفاتها. وتقرير المراقبة المثالي هو ذلك الذي يقول في الواقع : «ان نشوب حرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لا يبدو وشيكا هذا الأسبوع ولكن السوفيات ماضون قدما في تطوير احدث قذائفهم وقد حركوا فرقتين جديدتين الى مواقع على الحدود الصينية، او يقول ان تسلل الفيتناميين الشماليين عبر طريق هوشي منه (كما يظهر عن طريق المستكشفين او عن طريق اعتراض المواصلات اللاسلكية) يشير الى ان مستوى اعمال العنف سيزداد في النصف الشمالي من فيتنام الجنوبية، او يقول ان الصور التي التقطتها الاجرام الاصطناعية لمنطقة قناة السويس

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطر واحد)

تشير الى ارتفاع حدة التوتر بين اسرائيل ومصر».

ويرفع التقرير متى وافق عليه مجلس الاستخبارات الأميركي، الى كبار صانعي السياسة في البلاد، الذين عادة لا يأبهون به، لأنهم يعرفون ان كل ما ورد فيه نقل إليهم في تقارير استخبارات آخرى، اما اذا التقطت أية وكالة من أسرة الاستخبارات دليلا مفاجئا على أن الحرب قد تنشب، فيتم اشعار رئيس الجمهورية وكبار مساعديه بذلك فورا دون استشارة مجلس الاستخبارات

الأميركي. أما وفي الحالات التى لا يكون فيها حدث ذو أهمية خاصة، فان المجلس يمضي عادة حوال ٣٠ ثانية في دراسة تقرير المراقبة (الذي يستنزف تحضيره جهود عدة رجال طوال أسبوع) قبل أن يرفع هذا التقرير الى البيت الأبيض.

والبند التالي في جدول اعمال مجلس الاستخبارات الأميركي هو البحث في تقديرات الاستخبارات القومية التي تم اعدادها في ذلك الأسبوع والموافقة عليها، ويقوم ضباط الاستخبارات القومية في وكالة الاستخبارات المركزية سلفا بوضع هذه التقديرات التي تتعلق بطاقات العدو وقدراته وبالاحداث المنتظرة، ثم تنسق على مستوى الاركان مع مختلف الوكالات التابعة لمجلس الاستخبارات. وتسوى عادة جميع الخلافات على مستوى الوكالات قبل ان تصل التقديرات الى المجلس، والا فان الوكالة التي يرجح رأيها في اي موضوع على اراء باقي الوكالات تكتفي بأن تدون هامشا تعلن فيه عدم موافقتها على نصوص التقديرات القومية.

ومتى وافق المجلس على التقديرات المعروضة عليه (وقد تأكد الآن انها افضل تقديرات لأسرة الاستخبارات حول موضوع معين)، يتحول المجلس الى البحث في أية بنود خاصة تتمتع جميع الوكالات الاعضاء بحق ادراجها في جدول الاعمال. ففي احد أيام الخميس من سنة ١٩٦٩، طلب رئيس الاستخبارات البحرية الى المجلس البحث في اقتراح رفضته قبل ذلك احدى اللجان الفرعية للمجلس، يدعو الى تزويد البحرية البرازيلية باعتدة أميركية سرية متقدمة نوعا. ويتطلب تصدير مثل هذه الاعتدة حتى الى البلدان الصديقة موافقة مجلس الاستخبارات بالنظر الى حساسية القانون الأميركي والاعتدة السرية. وقد رفض المجلس الاقتراح. وفي اجتماع آخر عقد في سنة ١٩٧٠ دارت مباحثات خاصة للبت فيما اذا كان يجب توجيه قمر اصطناعي متطور لكفاية

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

كجزء من

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

بدلا من

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

وقد رفع طلب السلاح الجوي الى مجلس الاستخبارات الأميركي

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

قمره الاصطناعي بموجب مسؤولياته في اعداد اولويات الاستخبارات. وبعد ان استشهد المجلس بالنفقات الباهظة المترتبة على هذا القمر، واحتمال تسبب

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية

(كلمة واحدة)

في حدوث خلل فيه، قال المجلس «لا» ل

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

وفي اجتماع ثان عقد في سنة ١٩٧٠ بحث المجلس في اقتراح من وزارة الدفاع يدعو الى تخفيض اهداف ابحاث الحكومة الأميركية للكشف عن التفجيرات النووية الباطنية. وقال مجلس الاستخبارات «لا» ايضا. *

اما اذا دعت الحاجة الى بحث مسائل حساسة للغاية، فان مجلس الاستخبارات الأميركي يجتمع على شكل هيئة تنفيذية ـ بحيث يغادر ضباط الاركان الغرفة ولا تسجل أية وقائع للاجتماع. وقد تصرف المجلس في مثل هذا الجو من السرية التامة حين بحث في قضية القتل المعروفة باسم (غرين بيريت) في سنة ١٩٦٩ وحين بحث سنة ١٩٧٠ في توصيات (لجنة فيتسهيو) المتعلقة باعادة تنظيم وزارة الدفاع.

---

* ادعت وزارة الدفاع انه ليس في ميزانيتها ما يكفي من الاموال لتحقيق مستوى الكشف عن التفجيرات النووية على مقياس ريختر وفقا لتوجيهات مجلس الاستخبارات الاميركي، وان تخفيف هذا المستوى يعكس هذا الواقع المالي. وقالت وزارة الخارجية ان تغيير الهدف قد يعرض اسرة الاستخبارات للانتقاد بحجة انها لم تقم بكل ما هو ممكن لتحقيق فرض حظر شامل على التجارب النووية يعتمد في النهاية على ثقة الجانبين وانه في الامكان الكشف عن اي خداع يلجأ اليه الجانب الآخر. ويقف هيلمز رئيس الاستخبارات المركزية الى جانب وزارة الخارجية. ولكن انتصار الجانب المدني كان انتصارا أجوف لأنه لم تكن هناك اية وسيلة يستطيع معها رئيس الاستخبارات ان يتاكد من ان وزارة الدفاع ستنفق مزيدا من المال في ابحاث رصد التجارب بحيث تحقق مستوى الكشف عن هذه التجارب الذي طلبه المجلس.

وكانت معظم اجتماعات مجلس الاستخبارات الاميركي تنتهي في عهد (هيلمز) خلال ٤٥ دقيقة، ذلك لأن القسم الاكبر من العمل كان يبحث في اجتماعات تمهيدية على مستوى الاركان. وقل أن فعل المجلس شيئا غير الموافقة على قرارات سبق ان اعدت. وبالتالي لم يكن لدى هذا المجلس وهو أعلى لجنة في اسرة الاستخبارات الأميركية شيء يفعله تلقائياً.

ويعالج مجلس الاستخبارات الأميركي ولجانه الخمس عشرة ما يسمى بالاستخبارات القومية ـ اي الاستخبارات التي يحتاج اليها من الناحية النظرية صانعو السياسة في البلاد. ولكن هناك نوعا آخراً من الاستخبارات هو ـ «الاستخبارات الثانوية» ـ ويقتصر استعماله من الناحية النظرية ايضا على وكالة معينة او على احد فروع القوات المسلحة. ويجمع الجيش والبحرية والسلاح الجوي كميات كبيرة من هذا النوع من الاستخبارات بغية تدعيم المهمات التكتيكية لهذه الأسلحة. فالقائد الأميركي في ألمانيا قد يرغب في الحصول على معلومات عن قوات العدو التي قد تواجهه في حال نشوب قتال، ولكن التحركات اليومية للقوات السوفياتية على طول الحدود مع ألمانيا الشرقية لا تهم كبار المسؤولين في واشنطن (الا اذا كان السوفيات يحشدون قوات ضخمة للقيام بعملية غزو، وفي هذه الحالة يرتفع مستوى المعلومات الى مستوى الاستخبارات القومية). غير ان الخط الفاصل بين الاستخبارات الفرعية والاستخبارات القومية غير واضح في كثير من الاحيان، ولذلك فان العسكريين كثيراً ما يعتبرون بعض برامج جمع المعلومات التي لا فائدة منها "استخبارات فرعية" لانهم يعرفون انها لا تحظى بالموافقة على المستوى القومي.

وعلى الرغم من أن وكالة الاستخبارات المركزية تمتعت وحدها منذ انشائها بمسؤولية القيام بعمليات التجسس فيما وراء البحار بغية جمع استخبارات قومية، فان مختلف وكالات الاستخبارات العسكرية ووحدات الاستخبارات في القوات المسلحة المرابطة في الخارج، احتفظت بحقها في الحصول على معلومات تكتيكية تتطلبها حاجاتها. فخلال الحربين الكورية والفيتنامية، كان قادة الميدان بالطبع في حاجة الى معلومات عن تحركات قوات العدو، وللحصول على هذه المعلومات كان لا بد من شراء بعض العملاء الاجانب. وحتى زمن السلام، ولما

كانت قوات أميركية ترابط بصورة دائمة في بلدان مختلفة بينها انكلترا وألمانيا وايطاليا والمغرب وتركيا وبنما واليابان واستراليا، فان الاستخبارات العسكرية سعت دوما للحصول على معلومات بواسطة عملائها السريين مبررة ذلك بحاجتها الى استخبارات تكتيكية تخصها. ولتفادي الازدواجية وكثرة العملاء، يفترض أن يتم تنسيق جميع بعثات التجسس مع وكالة الاستخبارات المركزية. ولكن العسكريين لا يلجأون الى مثل هذا التنسيق لأنهم يعرفون ان الوكالة لن توافق، او لأن هناك ترتيبات وضعت في الماضي تنص على أن في استطاعة العسكريين ان يتصرفوا بالشكل الذي يلائمهم ما داموا خارج المناطق التي تهم الوكالة . ولكل وحدة عسكرية فرع استخبارات خاص بها، وقليلون هم القادة الذين يريدون ان يبقى رجالهم في حالة خمول وكسل. ولذلك فان وحدات الاستخبارات العسكرية الأميركية فيما وراء البحار تنغمس عادة في لعبة التجسس حتى وان يكن ذلك فقط لأشغال جنودها.

فقد كانت وحدة استخبارات عسكرية ترابط في بانكوك مثلا تحاول حتى سنة ١٩٧٠ اصطياد ضباط البوليس السرى السوفياتي وتجنيد جواسيس محليين. كما كانت تحاول ادارة شبكة عملاء لها في الصين عن طريق هونغ كونغ. ولم يجر تنسيق أي من هذا النشاط مع وكالة الاستخبارات المركزية. وكذلك في

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثلاثة اسطر)

على كل مستوى تقريبا.

وتبلغ روح القبلية التي تبتلى بها اسرة الاستخبارات ذروتها في وكالات الاستخبارات العسكرية اذ يشعر معظم هؤلاء الرجال الذين يعملون في هذه

المنظمات بأنهم يدينون بالولاء اولا للسلاح الذي ينتمون إليه. والرجال الذين يديرون الاستخبارات العسكرية هم جميعا تقريبا ضباط محترفون يتطلعون الى الجيش والبحرية والسلاح الجوي للحصول على الترقية ومنافع أخـرى، ويشتركون عادة في دورة او دورتين من دورات الاستخبارات قبل أن يعودوا الى حياتهم العسكرية العادية. وقليل هم أولئك الذين يبدون استعدادا خلال عملهم في الاستخبارات للقيام بعمل قد يلحق ضرراً بمركزهم في القوات المسلحة وهم يعرفون تماما ان اي تحليل من جانبهم يناقض آراء وسياسات قيادة سلاحهم لن يكون موضع استحسان. ولذلك فان أراءهم وتقديراتهم في مجال الاستخبارات تتأثر عادة بموقف السلاح الذي يرتدون زيه ومتطلبات ميزانية هذا السلاح.

وتحتفظ اسلحة القوات البرية والبحرية والجوية بدوائر استخبارات خاصة بها ـ لدعم مسؤولياتها التكتيكية وللأحاطة بتحركات العدو ونواياه. ويجمع كل سلاح المعلومات الخاصة به وقلما يزود بها السلاح الآخر. ونتيجة لذلك قام نوع من الازدواجية في العمل مما اضعف إسلوب تحليل المعلومات في كل سلاح. ادى هذا الموقف في القوات المسلحة ـ بما يتعلق بالاستخبارات ـ الى انشاء «وكالة استخبارات الدفاع» في سنة ١٩٧١ بغية تنسيق الآراء وتقويتها وتنسيق مهمات الأسلحة الثلاثة. وكانت النية تتجه الى احلال وكالة استخبارات الدفاع محل دوائر استخبارات الجيش والبحرية والسلاح الجوي في اجتماعات مجلس الاستخبارات الأميركي. ولكن (الن دالس) ومن تبعه في منصـب رئاسـة الاستخبارات المركزية، لم يقبلوا بأن تترك مسؤولية تمثيل وزارة الدفاع كاملة في يد «وكالة استخبارات الدفاع» التي تحولت في وقت لاحق الى اتباع اساليب خاصة بها باعتبارها استخبارات الهيئة المشتركة للأركان. وهكذا وعلى الرغم من أن وكالة استخبارات الدفاع هي عضو رسمي في مجلس الاستخبارات الأميركي، فأن رؤساء دوائر الاستخبارات في القوات المسلحة الثلاث ظلوا يحضرون الاجتماعات الأسبوعية للمجلس ويعرضون نظرياتهم ويطالبون بأن تتضمن تقديرات الاستخبارات التي تتعارض ووجهات نظر سلاحهم حواشي تثبت معارضتهم لهذه التقديرات.

وتتولى وكالة استخبارات الدفاع ادارة نظام الملحقين العسكريين العاملين

خارج السفارات الأميركية فيما وراء البحار، ولا تفعل الا القليل من اجل جمع المعلومات لأنها تعتمد الى حد بعيد على دوائر استخبارات القوات المسلحة في المعلومات الخام. ويقوم موظفوها ويبلغ عددهـم (٥,٠٠٠) بتمحيص هذه المعلومات وتحليلها وتحويلها الى تقارير استخبارات جاهزة توزع داخل البنتاغون وعلى بقية اسرة الاستخبارات. وتعد وكالة استخبارات الدفاع كذلك خلاصات يومية واسبوعية تشبه في شكلها ومحتوياتها منشورات وكالة الاستخبارات المركزية، وتضع تقديراتها الخاصة لقدرات العدو. ولم تتخذ هذه المهمة الأخيرة أهمية كبيرة في وكالة استخبارات الدفاع الا في شهر تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٧٠ حين اعيد تنظيم هذه الوكالة، وخول مديرها اللفتنانت ـ جنرال (دونالد بينيت) الميجر ـ جنرال (دانيال غراهام) صلاحية تحسين قدرات الوكالة على تقييم الاستخبارات. وكان (غراهام) قد عمل قبل ذلك جولتين في مكتب التقديرات الوطنية التابع لوكالة الاستخبارات المركزية، وما أسرع ما انشأ مكتبا مماثلا في وكالة استخبارات الدفاع ليكون منافساً خطيرا لمهمة التقديرات في وكالة الاستخبارات المركزية *.

وعلى الرغم من أن الهدف الأصلي من انشاء وكالة استخبارات الدفاع كان الاضطلاع بكثير من مهام دوائر استخبارات القوات المسلحة، فان هذه الدوائر ظلت تنمو وتتسع منذ انشائها، والواقع هو ان كلا من هذه الدوائر الثلاث اصبحت اكبر من وكالة استخبارات الدفاع نفسها كما ان دائرة استخبارات السلاح الجوي هي اكبر هيئة للتجسس في أسرة الاستخبارات كلها، اذ يبلغ عدد العاملين فيها ٥٦,٠٠٠ موظف وتبلغ ميزانيتها حوالى ٢,٧ مليار دولار ينفق معظمها في تمويل النفقات الباهظة للاقمار الاصطناعية والصواريخ التي تطلقها لتضعها في مدارها. وهناك قسم مستقل في استخبارات السلاح الجوي هو مكتب

* كان غراهام وهو كولونيل في اواخر الستينات على وشك ان يستقيل من الجيش بعد ان قبل عرضا للعمل بصورة دائمة في وكالة الاستخبارات المركزية. وفي اوائل سنة ١٩٧٣ اعاده (جيمز شليسنغر) رئيس أسرة الاستخبارات الى الوكالة وهو لا يزال في الزي العسكري ليعمل في ميدان التقديرات العسكرية. وكان غراهام يعرف في دهاليز وكالة الاستخبارات المركزية بذلك الضابط العسكري الصغير الذي علق على مكتبه صورة حربة كتب تحتها عبارة «سلاح المستقبل»

الاستكشاف القومي، يدير برامج الاقمار الاصطناعية نيابة عن أسرة الاستخبارات كلها وتزيد ميزانيتة على ١,٥ مليار دولار في السنة.

ويعمل مكتب الاستكشاف القومي بسرية تامة بحيث ان وجوده يعتبر سرا.

وكان مديره طوال سنوات كثيرة ضابطا غامضا برتبة كولونيل (ثم برتبة بريغادير ــ جنرال) هو (رالف ستيكلي) الذي تقاعد في أوائل السبعينات ليعمل مع شركة وستنغهاوس التي تتعاقد مع وزارة الدفاع وتبيع أجهزة واعتدة كثيرة الى مكتب الاستكشاف القومي.

وربما كان مكتب استخبارات البحرية الذي يضم ١٥,٠٠٠ موظف وتبلغ ميزانيتة ٦٠٠ مليون دولار اسرع المكاتب نموا في اسرة الأستخبارات وفي الوقت ذاته ازدادت ميزانية برامج الغواصات التي تطلق الصواريــخ (بــولاريس وبوزيدون) في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(نصف سطر)

واجتنبت كذلك انتباه المخططين العسكريين. وتعمل الاستخبارات البحرية

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطر واحد)

مزودة باحدث الآت الكشف واجهزة الرادار والتصوير واجهزة أخرى للاستماع

مراقبة

حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(خمسة اسطر)

وقد ارسلت البحرية سفنا عائمة كالسفينة (ليبرتي) والسفينة (بويبلو) في مهمات مماثلة غير انه بعد الهجوم الذي شن على الأولى وبعد أن اسرت الثانية توقفت هذه المهمات الى حد بعيد.

واستخبارات الجيش هي اقل استخبارات القوات المسلحة الثلاث تسلحا بالميكانيكا ومهمتها تنحصر الى درجة كبيرة في الحصول على معلومات تكتيكية تدعيما لقوات الميدان. ومع ذلك وبالنظر الى حجم الجيش الكبير وانتشار وحداته، فان الجيش يستطيع انفاق حوالى ٧٠٠ **مليون دولار** في السنة ويستخدم ٣٥,٠٠٠ شخص في المخابرات.

والعنصر الكبير الباقي في الاستخبارات العسكرية هو «وكالة الأمن القومي» التي تعتبر اكثر وكالات اسرة الاستخبارات سرية. وتقوم هذه الوكالة بفك الرموز والشيفرات الاجنبية وتوفر مواصلات مأمونة لحكومة الولايات المتحدة بنفقات يغطيها دافع الضرائب تبلغ حوالى ١,٢ مليار دولار في السنة. وتستخدم «وكالة الأمن القومي» التي انشئت بموجب قرار رئاسي سري في سنة ١٩٥٢، حوالى ٢٤,٠٠٠ شخص وتتخذ من (فورت ميد) بولاية (ماريلاند) مقرا لرئاستها. وتسترق محطات الاستماع التابعة لها المنتشرة في مختلف انحاء العالم السمع الى مواصلات معظم بلدان العالم ــ العدو والصديق على السواء. وتقوم وحدات خاصة ذات خبرة بحل الرموز والألغاز من القوات المسلحة وتخضع لرئيس الأمن القومي، بادارة معظم محطات الاستماع التابعة للوكالة.

ويتولى مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات بموجب توصيات (فيتسهيو) التي وضعت موضع التنفيذ في سنة ١٩٧٢ مسؤولية كاملة عن استخبارات الأمن. والمفروض فيه وهو مستقل عن الهيئة المشتركة للأركان والقوات المسلحة، ان ينسق ويشرف على نشاط وكالة استخبارات الدفاع ووكالات استخبارات القوات المسلحة ووكالة الأمن القومي ووكالة اعداد خرائط الدفاع

وخدمات تحقيقات الدفاع. وقد شكلت هاتان الوكالتان الأخيرتان في اوائل سنة ١٩٧٢ (نتيجة لتوصيات لجنة فيتسهيو) من وكالات الخرائط والتدقيق التي كانت قائمة في الماضي في فروع القوات المسلحة الثلاث. ويرسم اعضاء وكالة خرائط الدفاع تساعدهم صور الاقمار الصناعية، خريطة لكل شبر من سطح الأرض تقريبا. اما اعضاء خدمات التحقيق فيقومون باعمال مكافحـــة التجسس ويتفحصون خلفيات موظفي وزارة الدفاع. وفي اواخر الستينات كانت الوحدات الثلاث التي اصبحت في وقت لاحق تعرف «بوكالة خدمات تحقيقات الدفاع» تقف قسماً كبيرا من وقتها وجهودها في اعداد تقارير عن المنشقين المحليين وعن الجماعات المناهضة للحرب. وأمر وزير الدفاع بوجوب الكف عن المراقبة العسكرية للمدنيين في اوائل سنة ١٩٧١، ولكن هناك دلائل تشير الى ان هذه الرقابة لا تزال قائمة.

وميزانية «مكتب التحقيق والابحاث» في وزارة الدفاع هي اصغر ميزانيات أسرة الاستخبارات. فهي لا تتجاوز ثمانية ملايين دولار، كما أن هذا المكتب هو العضو الوحيد في أسرة الاستخبارات الذي لا يتمتع بطاقة خاصة به لجمع المعلومات، ويعتمد اعتماداً كليا في معلوماته على البرقيات الدبلوماسية التي ترد على وزارة الدفاع وعلى مصادر الوكالات الأخرى. هذه المعلومات يحولها موظفوه وعددهم ٣٥٠ فقط الى تقارير جاهزة. ويمثل هذا المكتب الوزارة في مجلس الاستخبارات الأميركي وفي غيره من لجان الوكالات التي تتعاطى الاستخبارات. ويعد المكتب الترتيبات لاجتماعات لجنة الاربعين. وقد امضى (راي س. كلاين) مدير هذا المكتب حتى سنة ١٩٧٣، ٢٠ سنة مع وكالة الاستخبارات المركزية قبل أن يلتحق بوزارة الدفاع في سنة ١٩٦٩. وارتقى الى منصب نائب مدير الوكالة لشؤون الاستخبارات قبل أن يفقد هذا المنصب في سنة ١٩٦٦ نتيجة لصراع داخلي في وكالة الاستخبارات ويرسل الى ألمانيا الغربية ليرئس العمليات هناك. وعلى الرغم من أن محطة ألمانيا الغربية كانت (ولا تزال) اكبر المحطات في العالم، فان (كلاين) كان بعيدا عن مركز القوة في واشنطن. على ان تغيبه لم يقلل على ما يبدو من مهاراته البيروقراطية ، او من قدراته كمحلل استخبارات. وقد استخدم مهارته تلك في تعزيز مركز مكتب الابحاث والاستخبارات داخل الأسرة، على الرغم

من آن هذا المكتب الذي يفتقر الى موارد خاصة لا يزال نسبيا عضوا ثانويا. *

ومكتب «التحقيق الاتحادي ولجنة الطاقة الذرية» ووزارة الخزانة ـ الاعضاء الثانويون في مجلس الاستخبارات الأميركي ـ تشترك جميعها بنشاط في أسرة الاستخبارات على الرغم من أن لا علاقة لمهامها الأساسية بجمع المعلومات الأجنبية. ومع ذلك فان واجبات الأمن الداخلي لمكتب التحقيق الاتحادي تشمل حماية البلاد من محاولات التجسس الاجنبية ـ وهذه مهمة تعتبر مرتبطة بمهام أسرة الاستخبارات. ولدى لجنة الطاقة الذرية شعبة استخبارات تهتم بالمعلومات المتعلقة بالتطورات النووية في البلدان الأجنبية وتحتفظ بمراكز استماع فنية حول العالم (يتولى ادارتها في بعض الاحيان رجال من وكالة الاستخبارات المركزية) للكشف عن التجارب النووية الاجنبية. أما علاقة وزارة الخزانة مع أسرة الاستخبارات فتقوم في أساسها بسبب حملتها لمنع دخول المخدرات الى الولايات المتحدة.

ولا تقوم وكالة الاستخبارات المركزية اليوم خلافا لقانون الأمن القومي لسنة ١٩٤٧ بمهمة «تنسيق نشاط استخبارات مختلف الوزارات والوكالات».

وظل رئيس الاستخبارات المركزية يسيطر بعض الشيء في اوائل الخمسينات ولبعض الوقت على الوكالات الأخرى، غير ان السنوات التي عقبت حملت معها انفجارا فنيا في الاستخبارات أدى الى توسع هائل في الأسرة اذ تحولت صناعة التجسس ـ في كل مكان باستثناء وكالة الاستخبارات المركزية ـ من مهمة عملاء صغار، الى مهمة جمع معلومات تسيطر عليها الآلات ذات الابعاد اللا محدودة. فجمع المعلومات الفنية الذي كان في الماضي عملا ثانويا نسبيا اقتصر على قيام اناس بقراءة رسائل اناس آخرين، تحول الى مجموعة واسعة النطاق من النشاط شملت استخبارات المواصلات واستخبارات الاشارة واستخبارات الصور والاستخبارات الالكترونية واستخبارات الرادار. وباتت المعلومات تجمع الآن بواسطة اجهزة متطورة جدا في الطائرات والسفن والغواصات والاقمار

* رفع مركز مكتب الاستخبارات والابحاث داخل الاستخبارات أخيرا بسبب تولي هنري كيسنجر منصب وزير الخارجية وتعيين وليام هايلاند مساعده في مجلس الأمن القومي والضابط السابق في وكالة الاستخبارات المركزية مديرا للمكتب.

الاصطناعية المتحركة والثابتة وبواسطة محطات الاستماع اللاسلكية والالكترونية وشبكات رادار تبلغ مساحة بعضها مجموع مساحة ثلاثة ملاعب لكرة القدم . وتتألف الاجهزة المستخدمة في جمع المعلومات من آلات تصوير حساسة بعيدة المدى، وآلات تصوير مجهزة بأشعة ما دون الحمراء، واجهزة التقاط لاعتراض البث على موجات صغيرة جدا (مايكرويف)، وشبكات رادار جانبية وفوق الافق، واجهزة أخرى ربما كانت اكثر تقدما.

وكان لانتشار الأساليب المتقدمة في جمع المعلومات اثر مهم في عدد الأشخاص العاملين في أسرة الاستخبارات ونوعيتهم. وأدت الكميات الكبيرة من المعلومات التي توفرت بفضل هذه الوسائل الى ايجاد وتدريب اخصائيين من الطراز الأول في غربلة هذه المعلومات وتمحيصها، فقد ظهر محللون للألغاز والرموز، ومحللون لشؤون الرحلات والصور والرادار، ومحللون للاشارة يحولون الصأصأة والصرير الذي تلتقطه، الى صيغ واشكال يفيد منها محللو الاستخبارات. وادى انتشار هذه الأساليب كذلك الى نشوء طبقة جديدة من الموظفين والمديرين يبتكرون نظاما للعمليات ويطورونه ويشرفون عليه، نظاما بلغ من السرية درجة لا يجوز معها لغير بضعة آلاف (وفي بعض الاحيان ٢٠٠ فقط) ان يطلعوا على دقائقه.

وتشكل المعلومات التي تجمعها الوسائل الفنية أهم ما يتوافر من معلومات لدى الاستخبارات الأميركية. ولولا هذه المعلومات لما كانت هناك وسيلة يركن اليها ويمكن معها للحكومة أن تحدد بثقة اوضاع الطاقات العسكرية للبلدان الاجنبية ــ السوفياتية والصينية ــ ولولاها ايضا لما تم الوصول الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٧٢ لتحديد الاسلحة الاستراتيجية، ذلك لأن الاتفاق كان يتوقف على ثقة كل من الجانبين بمقدرته على معرفة كل ما يتم من تطور عسكري في الجانب الآخر ــ ولو كان ذلك على سبيل الخداع والتضليل ــ بواسطة اقماره الاصطناعية وأجهزة مراقبة أخرى.

وعادت رحلات الاستكشاف الجوي المتقدمة الأولى ــ طائرات التجسس يو ــ ٢، والاقمار الاصطناعية الاولى في اواخر الخمسينات واوائل الستينات ــ بمعلومات قيمة عن الاتحاد السوفياتي. ولكن نجاح هذه الرحلات زاد من نهم

المخططين الأميركيين الذين جهدوا من زمن طويل في الحصول على استخبارات دقيقة عن العدو الرئيسي للولايات المتحدة. فما ان تذوقوا طعم المعلومات الفنية حتى راحوا يطالبون بمزيد من التقارير وبتقارير محددة عن اوضاع القوات السوفياتية المسلحة، وقد لبى الفنيون، الذين وضعت تحت تصرفهم اموال تكاد تكون غير محدودة، هذا الطلب، لأنه يلتقي مع رغبتهم الطبيعية في التوسع في ابتكاراتهم في هذا المجال.

ونشأت حلقه متكاملة من متطلبات الاستخبارات العسكرية وأساليب فنية لجمع المعلومات. وتجاوبت عملية جمع المعلومات مع الحاجة والطلب، وأدى هذا بدوره الى مطالبة جديدة بمعلومات أخرى، مما اسفر عن تطوير شبكات أوسع وافضل لجمع المعلومات. فاذا كان في الامكان جمع نوع معين من المعلومات فان هذا القسم او ذاك في البنتاغون، سيؤكد ان ثمة حاجة ملحة إليه، وهذا يؤدى بالتالي الى ابتكار وسيلة فنية جديدة لتأمين الحصول عليه. وهكذا أصبح الشعار السائد هو جمع المعلومات من اجل جمع المعلومات فقط.

وفي السنوات الأولى من الانفجار الفني لم يبد (الن دالاس) غير قليل من الاهتمام بالطاقة الفنية لجمع المعلومات كأداة استخبارات. وكان اكثر اهتماما بالعمليات السرية واسقاط الحكومات الأجنبية. وبعد أن عصفت ورطة خليج الخنازير به وبمركزه كرئيس للاستخبارات المركزية، ادرك خلفه (جون ماكون) أهمية الوسائل الجديدة لجمع المعلومات. وحاول تثبيت زعامة وكالة الاستخبارات المركزية في هذا المجال. وانشأ كجزء من هذه المحاولة (مديرية العلم والتكنولوجيا) وعهد الى عالم شاب ذكي هو (البرت ديلون) برئاسة هذه المديرية. غير انه على الرغم من الجهود التي بذلها (ماكون)، وعلى الرغم من جلده وجده، فانه عجز عن مجاراة البنتاغون الذي كان حينذاك تحت ادارة (روبرت مكنمارا) الذي أيد بقوة القوات المسلحة في جهودها للسيطرة ما امكن على جمع المعلومات الفنية. واضطر (ماكون) الى الاستنتاج بأنه خسر المعركة مع وزارة الدفاع وان تيار سيطرة البنتاغون لا يمكن ان يقاوم. وكان هذا من الأسباب التي حملت (ماكون) على الاستقالة في سنة ١٩٦٥. وهناك سبب ثان هو أن (ماكون) رأى ان (الرئيس جونسون) لا يقدر الاستخبارات الاستراتيجية كتقديرات الاستخبارات

القومية.

وعين الاميرال (وليام رابورن) خلفا (لماكون) ولكن مهمته غير الفعالة كرئيس للاستخبارات المركزية انتهت بعد اربعة عشر شهرا، وكان انتهاؤها مبعث راحة في نفوس جميع افراد أسرة الاستخبارات.

وتسلم (ريتشارد هيلمز) منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية في ربيع سنة ١٩٦٦. وكان مثل (دالس) اكثر اهتماما بالعمليات السرية، التي امضى فيها معظم وقته، منه بالاجهزة ومهمة جمع المعلومات التي تطورت تطورا كثيرا. وعلى الرغم من أن (هيلمز) كان مديرا للاستخبارات المركزية وليس فقط مديرا لوكالة الاستخبارات، فانه لم يتحد البنتاغون ابدا في مسائل تتعلق بجمع المعلومات الفنية - او في تحليل الاستخبارات. ولذلك فان وكالة الاستخبارات المركزية تضاءلت في عهده امام جميع الوكالات الأخرى في مجال الاستخبارات باستثناء العمليات السرية، وقد حققت القوات المسلحة انتصارات كبيرة في هذا الميدان.

وتفهم (ريتشارد هيلمز) الحقائق البيروقراطية للحياة وعرف تماما انه لا يتمتع بدرجة وزير، ولذلك فانه لم يكن ندا لوزير الدفاع الرجل المسؤول في النهاية عن ميزانية القوات المسلحة. ولم يكن (هيلمز) يتمتع بالسلطة التي تمكنه من أن يقول لوزارة الدفاع ان المتطلبات الشاملة للاستخبارات الأميركية (التي كانت طبعا من مسؤولياته بصفته رئيسا للاستخبارات المركزية) تستدعي توقف العسكريين عن تنفيذ برامج معينة للتجسس وان عليها ان تنفق المال في مجال آخر. ولما كانت ادارة اسرة الاستخبارات لا تهمه كثيراً، فانه قل أن حاول ممارسة أي نفوذ له على وكالات الاستخبارات خارج وكالة الاستخبارات المركزية.

وفي سنة ١٩٦٧ طلب مساعدو (هيلمز) منه تخويلهم صلاحية اعادة النظر رسميا في وسائل جمع المعلومات من جانب اعضاء الاسرة مع التشديد بنوع خاص على الوسائل الفنية. ولكن (هيلمز) احجم عن التورط بعيدا في هذا المجال المعقد الذي يسيطر عليه العسكريون، وقرر تخويلهم صلاحية دراسة متطلبات وكالة الاستخبارات المركزية فقط. وعين ضابط كبير في الوكالة هو (هيو كانتغهام) رئيسا لمجموعة صغيرة اختير افرادها للقيام بهذه الدراسة. وكان كانتغهام وهو عالم من رودس، قد عمل في السابق في مناصب عالية في الخدمات السرية وفي

مجلس التقديرات القومية. وبدا للمطلعين على الشؤون الداخلية للوكالة انه بما لديه من خبرة واسعة فأنه يعتبر الرجل المثالي الذي يستطيع القيام بهذه الدراسة. وبعد دراسة وافية ومستفيضة استمرت عدة أشهر، استنتج ــ وكانت العبارة التالية هي أول جملة وردت في تقريره واعضاء مجموعتــه ــ «ان اسرة الاستخبارات الأميركية تجمع معلومات اكثر من اللازم.» ووجدوا ان هناك كثيرا من الازدواجية في جمع المعلومات اذ تذهب وكالتان او ثلاث وكالات الى انفاق أموال طائلة في جمع معلومات هي واحدة في أساسها وان كثيراً من المعلومات التي تجمع لم تكن ذات فائدة اللهم الا بالنسبة الى تحليل استخبارات ذات مستوى بسيط. ولاحظت الدراسة ان شهوة جمع المعلومات تستبد بنظام الاستخبارات مما يزيد في الصعوبة التي يواجهها المحللون وهم يغربلون الغث من السمين للخروج بمادة مفيدة لصانعي السياسة في البلاد، ولاحظت الدراسة ايضا ان كثرة المعلومات ادت الى زيادة كبيرة في تقارير الاستخبارات الجاهزة التى لا تفيد معظمها في صياغة السياسة الوطنية.فكانت التقاير متعددة ، تعالج مواضيع متعددة، لا يمكن لصانعي السياسة مواجهتها او الأفادة منها.

واثارت الدراسة التي قامت بها مجموعة (كانتغهام) خيبة أمل كبيرة وقنوطا في وكالة الاستخبارات الركزية، مما جعل هيلمز يرفض ان يطلع عليها وكالات الاستخبارات الأخرى. واشتكى بمرارة كثيرون من نواب (هيلمز) من الانتقادات التي وجهتها الدراسة الى مديرياتهم، ومن الطريقة التي لجأت اليها في الحط من أهمية عملها. ولما كانت الدراسة اكثر قسوة في انتقادها لبرامج الاستخبارات العسكرية، فان هيلمز لم يكن مستعدا لاثارة غضب وزارة الدفاع بتوزيعها داخل أسرة الاستخبارات ولذلك قرر ابقاء التقرير المثير للجدل داخل وكالة الاستخبارات.

وكان (هيلمز) وهو سيد البيروقراطية يلجأ الى أسلوب تشكيل هيئة دراسة خاصة أخرى لتعيد النظر في النتائج التي توصلت اليها مجموعة الدراسة السابقة. ولذلك فانه شكل لجنة جديدة سماها «الهيئة التنفيذية العليا» ليبحث بشكل عام في المشكلات الادارية لوكالة الاستخبارات المركزية. وكانت المهمة الاولى التي عهد فيها الى الهيئة التنفيذية العليا، هي اعادة النظر في النتائج التي

توصلت اليها (مجموعة كانتغهام) ولكن اعضاء هذه الهيئة لم يكونوا أبدا اهلا لهذه المهمة. وقد تشكلت الهيئة من رؤساء المديريات الأربع الذين انتقدتهم الدراسة الأصلية بشدة، ومن المدير التنفيذي (الرجل الثالث في وكالة الاستخبارات المركزية) ، وهو ضابط اسناد سابق، ومن الاميرال (روفوس تيلور)، وهو ضابط بحرية محترف. وقد ترأس (تيلور) الهيئة بصفته نائبا لرئيس الاستخبارات المركزية. وقررت الهيئة التنفيذية العليا بعد سلسلة من الاجتماعات المطولة، ولم يكن قرارها مبعث دهشة، ان الدراسة التي تناولت جمع المعلومات ليست ذات قيمة ولذلك فانه يجب اهمالها وعدم الأخذ بها. ولم يمض طويل وقت حتى نقل (كانتغهام) الى مركز التدريب الذي كان بالنسبة الى وكالة الاستخبارات المركزية أشبه بسيبيريا بالنسبة للروس. ولم تعد اللجنة التنفيذية العليا الى الاجتماع بعد ذلك الحين.

وعلى الرغم من أن هيلمز لم يظهر غير موهبة صغيرة في شؤون الادارة، ـ ولم يكن كذلك مهتما بها ـ خلال المدة التي امضاها رئيسا للاستخبارات المركزية فانه بذل بعض الجهود للحد من توسع اسرة الاستخبارات. وقد نجح في احدى محاولاته هذه التي جرت في اواخر الستينات عندما رفض (هيلمز) الموافقة على تطوير العمل في المختبر الفضائي المأهول الذي يديره السلاح الجوي بنفقات باهظة والذي كان يجري العمل فيه حينذاك كوسيلة جديدة لجمع المعلومات. ولم يتمكن السلاح الجوي دون موافقة (هيلمز) من اقناع البيت الأبيض بالحاجة الى المشروع، ولذلك فان ادارة (جونسون) اسقطته. (ورأى بعض المسؤولين في السلاح الجوي ان في عدم موافقة هيلمز انتقاما «لاستيلاء» السلاح الجوي في سنة ١٩٦٧ على طائرة الاستكشاف س ر ـ ٧١ التي صنعتها وكالة الاستخبارات المركزية في الأصل، وكانت تفضل ابقاءها تحت سيطرتها. غير أن هذا الانتقاد ربما كان غير عادل، ذلك لأنه يبدو أن هيلمز انساق مع الضغط القوي داخل ادارة جونسون الذي استهدف اقتطاع النفقات بسبب الحرب الفيتنامية ورأى في المختبر الفضائي الدوار برنامجا قابلا للانثلام، ومشكوكا فيه من الناحية الفنية، هذا علاوة على نفقاته الباهظة في فترة من التقشف في الميزانية.

كان هيلمز ابدا واقعيا بالنسبة الى السلطة داخل الحكومة، فقد أدرك انه لم يكن يملك الحجة ـ اللهم الا في حالات نادرة كحالة المختبر الفضائي، ـ التي تمكنه من الحيلولة دون اعتماد الاساليب الجديدة لجمع المعلومات. وكان يفهم كذلك ان وزارة الدفاع تدعم بكل قوتها هذه المشاريع ـ وان كانت حشوا لافائدة منها ـ وانه اذا ركز جهوده في محاولة ازالة الأساليب البالية العديمة الفائدة او الحد منها ، فانه سيكسب عداء الكثيرين ممن في استطاعتهم القضاء على مشاريعه السرية الصغيرة فيما وراء البحار. ولكن جميع المحاولات التي قام بها ضد هذه الأساليب الباهظة النفقات اخفقت (باستثناء تلك التي قام بها ضد المختبر الفضائي الدوار)، مما أظهر ان السلطة الحقيقية فيما يتعلق بميزانيات أسرة الاستخبارات تكمن في يد (البنتاغون) لا في يد (مدير الاستخبارات المركزية).

ففي سنة ١٩٦٧ مثلا، طلب هيلمز من (فردريك ايتون) وهو محام محافظ بارز في نيويورك، القيام بدراسة لوكالة الأمن القومي. وقد كانت فعالية هذه الوكالة كمساهم في جهد الاستخبارات القومية، موضع شك كبير داخل الأسرة، وعلى الأخص بعد الزيادة الدورية في ميزانية هذه الوكالة سنويا، بحيث وصلت الى اكثر من مليار دولار. وزود (ايتون) بفريق من الموظفين تألف من مسؤولين من عدة مكاتب استخبارات بينها وكالة الاستخبارات المركزية ووزارتا الخارجيـة والدفاع. وجمع هؤلاء الموظفون بينات تثبت أن قسما كبيرا من المعلومات التي تجمعها وكالة الأمن القومي قليلة الفائده لجميع من يتلقون الاستخبارات داخل الأسرة. غير أن (ايتون) اثار دهشة موظفيه بعد ان اجرى مشاورات مكثفة مع وزارة الدفاع، بأن اوصى بعدم اجراء اي تخفيض في ميزانية الوكالة وقال «ان جميع برامج الوكالة جديرة بالاهتمام». وثار موظفو الاستخبارات المحترفون فاضطر (ايتون) الى كتابة ما توصل اليه من استنتاجات بمفرده.

كان الدرس الذي انطوت عليه دراسة (ايتون) واضحا داخل أسرة الاستخبارات. فالجميع يعرفون ان وكالة الأمن القومي هي احد الاعضاء في أسرة الاستخبارات التي تحتاج الى الاصلاح. وأوصى المحترفون الذين درسوا المسألة باحداث تغييرات كبيرة في برامجها، غير أن محاولة (هيلمز) تحسين عمل الوكالة الشديد السرية عبر دراسة ايتون، لم تسفر عن شيء. واذا كان مدير الاستخبارات

المركزية قد عجز كما قال المحترفون عن اصلاح وكالة الأمن القومي، فانه يستبعد جدا ان يتمكن من التأثير في البرامج الآخذة في التوسع والتي تقوم وكالات وزارة الدفاع بتنفيذها.

وفي سنة ١٩٦٨ انشأ هيلمز هيئة اخرى منتقاة من الوكالات بناء على الحاح موظفيه هي (مجلس موارد الاستخبارات القومية) الذي حلت محله فيما بعد (اللجنة الاستشارية لموارد الاستخبارات). وكان هذا المجلس الذي قصد به تخفيض النفقات داخل اسرة الاستخبارات عن طريق تعديل او الغاء بعض البرامج الهامشية، يتمتع بسلطات بيروقراطية أوسع من أي من الهيئات التي سبقته، اذ عهد في رئاسته الى نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، وضم في عضويته مدير استخبارات الدفاع، ومدير مكتب الاستخبارات والابحاث في وزارة الخارجية. وقرر هذا المجلس فورا القاء نظرة جديدة على برامج وكالة الأمن القومي اذ انكب على دراسة برنامج اعتراض المواصلات والاتصالات الذي يكلف ملايين دولارات في السنة واعتبره برنامجا لا فائدة منه. وتوصل المجلس الى الاستنتاج بأن جميع محللي المعلومات داخل الأسرة الذين يطلعون على نتائج برنامج وكالة الأمن القومي، يعتقدون ان هذه المعلومات ليست بذي فائدة. وقد اطلع (بول نيتسه) الذي كان نائبا لوزير الدفاع في ذلك الحين، على هذه الحقائق ورفعت اليه توصيات تدعو الى الغاء البرنامج على مراحل. (ولا بد للقرار النهائي المتعلق باستمرار برنامج وكالة الأمن القومي ان يصدر عن وزارة الدفاع بالطبع لأنها وكالة استخبارات عسكرية). ولم يفعل (نيتسه) شيئا بالنسبة الى التوصيات طوال عدة أشهر، ثم وجه رسالة الى هيلمز في شهر كانون الثاني (يناير) وهو على وشك أن يترك منصبه يشكر فيها لمدير الاستخبارات المركزية مشورته ويبلغه ان من يتخذون القرارات في وزارة الدفاع وافقوا على الاستمرار في المشروع المشكوك فيه. وعلى الرغم من الحجج الدافعة التي عرضها (مجلس موارد الاستخبارات القومية)، فان (نيتسه) لم يهتم حتى بايراد الأسباب التي حملت البنتاغون على عدم الأخذ بقرار مدير الاستخبارات المركزية.

وفي غمرة هذه الهزائم تخلى (هيلمز) عن محاولته ادارة أسرة الاستخبارات. وقال بعد ذلك ببضعة أشهر لموظفيه «انه في الوقت الذي يعتبر فيه بصفته مديرا

للاستخبارات المركزية، مسؤولا مئة بالمئة عن نشاط الاستخبارات في البلاد، لا يسيطر الا على اقل من ١٥ بالمئة من أرصدة الأسرة بينما يسيطر وزير الدفاع والهيئة المشتركة للاركان على ٨٥ بالمئة». واستنتج هيلمز في ضوء هذه الظروف ان من غير الواقعي لأي مدير استخبارات مركزية ان يعتقد ان له نفوذا مهما في القرارات المتعلقة بموارد الاستخبارات او في تكييف اسرة الاستخبارات.

وعندما تسلم الرئيس نيكسون الحكم في سنة ١٩٦٩، أبدى مع عدد من رجاله الاقوياء بمن فيهم ملفين ليرد وزير الدفاع، قلقا من توسع برامج استخبارات البنتاغون. وقال ليرد في بيانه عن ميزانية الدفاع لسنة ١٩٧٠:

«ان الاستخبارات مهمة ولكنها باهظة النفقات ومع ذلك فاننا اطلعنا على نشاط استخبارات يفتقر الى حسن الادارة او حتى الى الادارة بأي شكل من اشكالها. وقد أثارت النواقص انتقادات باتت معروفة حتى خارج أسرة الاستخبارات.

ويمكن ايجاز هذه الانتقادات بالنقاط الخمس الرئيسية التالية:

١ ــ ان تقييم انتاج استخباراتنا يتم بصورة سيئة. *

٢ ــ ان نشاط جمع المعلومات يتداخل بعضه في بعض في كثير من الأحيان ولا يوجد جهاز لازالة هذا التداخل..

٣ ــ لا توجد خطة منسقة طويلة الأمد لادارة الموارد والبرامج.

٤ ــ هناك ثغرات مهمة في جمع المعلومات لا ينتبه أحد لها.

٥ ــ اخفقت اسرة الاستخبارات في المحافظة على وسائل واضحة وغير محدودة للاتصالات الداخلية».

وفي تلك السنة عين الرئيس نيكسون هيئة من كبار الشخصيات برئاسة (غيلبرت و. فيتسهيو) رئيس مجلس ادارة شركة متروبوليتان للتأمين على الحياة،

---

* لم تكن بعض المعلومات موضع تعتيم بالمرة، وكانت النتيجة ان امتلأت الادراج بالاوراق والوثائق. ولاحظ تقرير اعدته لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب في سنة ١٩٦٩، اي مكتب جنوب شرق آسيا في مديرية وكالة الاستخبارات ضم اوراق بلغ ارتفاعها ٥١٧ قدما لم يقيمها المحللون مطلقا وظلت في دهاليز مقفلة.

وعهد إليها في اجراء دراسة لعمليات وزارة الدفاع وتنظيمها. واعلن (فيتسهيو) في مؤتمر صحفي عقده في شهر تموز (يوليو) ١٩٧٠، ان تحقيقه أظهر ان وزارة الدفاع «هيئة يستحيل ادارتها في شكلها الحالي اذ انها تظهر ككتلة شاذة غير متبلورة.» ثم تحول الى الحديث عن التجسس العسكري فقال «اظن ان البنتاغون يعاني وفرا في المعلومات يزيد على الحاجة. ولا يستطيعون ان يستعملوا ما يصلهم لكثرته كمية ونوعا وكان من الافضل الا يحصلوا على كل هذا الفائض من المعلومات لأن من الصعب عليهم معرفة ما هو مهم.» واوصت لجنة (فيتسهيو) بسلسلة من اجراآت لاقتطاع نفقات التجسس التي تنفقها وزارة الدفاع ودعت الى استحداث منصب مساعد لوزير الدفاع لشؤون الاستخبارات.

ويقضي هذا الاقتراح بأن توضع جميع وكالات الاستخبارات العسكرية التي كانت في الماضي مبعثرة هنا وهناك في الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع تحت سلطة المساعد الجديد للوزير الذي يكون مسؤولا بدوره أمام الوزير (ملفين ليرد).

وما ان حل عام ١٩٧١، وقبل أن توضع توصيات لجنة (فيتسهيو) موضع التنفيذ، حتى أدركت لجنة الاعتمادات في مجلس النواب ان الاستخبارات العسكرية باتت في حاجة الى عملية نفض، فاصدرت اللجنة تقريرا لم يجتذب الانظار وان كان شديد اللهجة جاء فيه «ان عمليات الاستخبارات التي تقوم بها وزارة الدفاع اتسعت بحيث تجاوزت متطلبات الوزارة وباتت تستهلك جزءا كبيرا من الموارد المالية للوزارة.» وقال تقرير اللجنة «ان الحشو هي الكلمة التي تتميز بها عمليات استخبارات كثيرة.... والتنسيق اقل فعالية مما يجب أن يكون عليه. وجمع معلومات اكثر بكثير مما هو ضروري، ثم جمع معلومات لا يمكن تقييمها. كل ذلك يذهب بالجهد والمال المبذول سدى. لقد توفرت الآن وسائل جديدة للاستخبارات... يمكن استخدامها ولكن رغم استخدامها فأنها لم تستطع ان تمنع الاستمرار بالأساليب القديمة». وبدا ان مسألة اتخاذ اجراءات قوية للاصلاح تسير على ما يرام بعد أن تبدت هذه الاخطاء واضحة حتى للجنة المحافظة الموجهة توجيها عسكريا. غير أن الكونغرس لم يفعل شيئا للسيطرة على أسرة الاستخبارات، فقد حال تخوف الكونغرس من ان يهتك حرمات سرية «الامن القومي» دون اتخاذ أي عمل تصحيحي فعال.

واعلنت ادارة (نيكسون) في سنة ١٩٧١ وبعد دراسة سرية لأسرة الاستخبارات قام بها (جيمز شليسنغر) مدير مكتب الادارة والميزانية الذي كتب له أن يصبح مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية بعد نلك، «عددا من الخطوات الادارية لتحسين كفاءة الاستخبارات الأميركية وفعاليتها.» ويقال ان الرئيس كان يتذمر منذ بعض الوقت من المعلومات الغثة التـي تزوده بهـا اسرة الاستخبارات. وقد انزعج أخيراً من الأخطاء الفاضحة التى اقترفتها أسرة الاستخبارات حين اكدت اليه بأن الأسرى الأميركيين محتجزون في معسكر (سون تاي) في فيتنام الشمالية، ولما قام رجال الكوماندوس الأميركيون بمهمة انقاذ مثيرة في سنة ١٩٧٠، وجدوا المعسكر خاليا من اي اسير وثار غضب (نيكسون) ايضا نتيجة لفشل الاستخبارات في التحذير من ضراوة الرد الفيتنامي الشمالي على الغزو الفيتنامي الجنوبي للاوس في أوائل سنة ١٩٧١. (ويبدو ان المعلومات الخاطئة في هاتين الحالتين صدرت عن البنتاغون * على الرغم من أن هناك أسبابا قوية تحمل على الاعتقاد ان رغبة الرئيس السياسية في انقاذ الأسرى في حادث (سون تاي) رجحت على الاحتمال القوي بعدم وجود أي سجين هناك.) وكان الرئيس بصفته المستهلك الأول للاستخبارات في البلاد، يشعر بأن له الحق في ان يزود بمعلومات افضل.

وسواء أبدى رئيس الجمهورية اهتماما شخصيا بالاستخبارات كما فعل (ليندون جونسون) او فوض صلاحياته كما كان الحال مع (نيكسون) الى مساعده (هنري كيسنجر) ، فان ميدان الاستخبارات يظل الى حد كبير شأنا من الشؤون الرئاسية الخاصة. فقد تخلى الكونغرس كليا عن كل سيطرة له حق في ممارستها. وهكذا عندما حاول (الرئيس نيكسون) اصلاح هيكل الاستخبارات في سنة ١٩٧١، لم يهتم حتى باستشارة تلك القلة من اعضاء الكونغرس الذين يفترض فيهم ان يشرفوا على اعمال اسرة الاستخبارات.

---

* يقول (تاد تشولك) وهو مخبر سابق في صحيفة نيويورك تايمز، ان مسؤولا في وكالة الاستخبارات المركزية اتصل به بعد حادث (سون تاي) ليؤكد له ان الوكالة لم تلعب اي دور في العملية وان المعلومات المغلوطة صدرت عن الاستخبارات العسكرية.

وكان الهدف الظاهر من اعادة التنظيم في سنة ١٩٧١ هو ادارة الاستخبارات عن طريق منح مدير الاستخبارات المركزية «دورا قياديا قويا في تخطيط جميع برامج الاستخبارات ونشاطاتها وتنسيقها وتقييمها، وفي انتاج الاستخبارات القومية، ونص مشروع (نيكسون) على أن تشمل السلطات التي يمارسها مدير الاستخبارات المركزية جميع فروع الأسرة، واعطى الحق وللمرة الأولى الى مدير الاستخبارات المركزية، باعادة النظر في ميزانيات بقية اعضاء الأسرة ــ وكانت هذه خطوة لم يسبق لها مثيل في الاتحاد القبلي للاستخبارات، وكانت خطوة لا بد منها لممارسة درجة معقولة من السيطرة على هؤلاء الاعضاء.

ولكن الرئيس نيكسون بمشروعه هذا الذي اراد به تعزيز «الدور القيادي» لمدير الاستخبارات المركزية، وضع مسؤولية الاشراف على جميع الاستخبارات الأميركية في يد مجلس الأمن القومي الذي لا يزال يرئسه (هنري كيسنجر) حتى بعد أن أصبح وزيرا للخارجية. وعين (كيسنجر) مسؤولا عن لجنة الاستخبارات الجديدة التابعة "لمجلس الأمن القومي" التي ضمت في عضويتها مدير وكالة الاستخبارات المركزية، ووزير العدل، ووكيل وزارة الخارجية، ونائب وزير الدفاع، ورئيس الهيئة المشتركة للاركان. وكانت مهمة هذه اللجنة اعداد «التوجيهات اللازمة للاستخبارات وتوفير استمرار تقييم نتاجها وبشكل خاص من اجل اولئك الذين يفيدون منها». وانشأ الرئيس نيكسون في الوقت ذاته، هيئة جديدة أخرى برئاسة (كيسنجر) اطلق عليها "هيئة التقديرات الصافية" عهد إليها في تحليل القدرات العسكرية الأميركية بالمقارنة مع القدرات السوفياتية والصينية كما تقدرها دراسات الاستخبارات.

وأصبح (كيسنجر) الذي كان يتولى منصب رئيس لجنة الاربعين التي تقر جميع العمليات السرية المحفوفة بمخاطر كبيرة والتي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية، ومنصب رئيس "هيئة التدقيق" التي تجمع الاستخبارات المتعلقة بمفاوضات تحديد الأسلحة الاستراتيجية، اقوى رجل في الاستخبارات ــ الأميركية وفي السياسة الخارجية الأميركية بعد أن تمت له السيطرة على اللجان الرئيسية التابعة لمجلس الأمن القومي.

ومع ذلك فان رئيس الجمهورية اراد بكل وضوح بموجب برنامج اعادة

التنظيم في تشرين الثاني ١٩٧١ وبالنظر الى انشغال (كيسنجر) كليا بمسائل أخرى، ان يتولى (هيلمز) مدير وكالة الاستخبارات المركزية الادارة الفعلية لأسرة الاستخبارات وان يحسنها ولكن تحت اشراف (الدكتور كيسنجر). غير ان عملية اعادة التنظيم لم تؤثر في قليل او كثير في الأساليب المستحكمة في الاسرة بسبب الروح القبلية المتأصلة فيها ولعدم اهتمام هيلمز بالادارة والمسائل الفنية. وكم كانت دهشة مساعدي (هيلمز) عندما وجدوا انه لم ينفذ رغبات الرئيس كما وردت في قرار اعادة التنظيم.

واعفي (هيلمز) من منصبه كمدير للاستخبارات المركزية بعد قليل من انتخابات سنة ١٩٧٢. ويستدل من شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، انه كان يريد البقاء في منصبه ولكن لم تكن تلك هي رغبة البيت الأبيض. وكان عدم رضى الرئيس عن ادارة (هيلمز) لأسرة الاستخبارات عاملا في تنحية هذا الأخير، بالاضافة الى أن (هيلمز) كان على علاقات اجتماعية مع المتحررين من اعضاء الكونغرس ومع الصحفيين (الذين كان بعضهم في قائمة «اعداء» البيت الأبيض).

وبدا (جيمز شليسنغر) في ضوء عمله السابق في مكتب الادارة والميزانية وفي (مؤسسة راند) انه على معرفة بالمشكلات التي تواجه الأسرة، ولذلك فانه تحرك بسرعة عندما جاء الى وكالة الاستخبارات المركزية خلفا (لهيلمز) لينشئ الهياكل البيروقراطية اللازمة لممارسة السيطرة على باقي الوكالات. فاستحدث منصب نائب مدير لعلاقات الأسرة، وعزز اللجنة الاستشارية لموارد الاستخبارات. ولكن الأشهر الأربعة التي امضاها في منصبه كانت قصيرة لا تكفي لتنفيذ اصلاح واسع النطاق. وليس هناك في سجل خلفه (وليام كولبي) ـ الذي عمل في الخدمات السرية طوال ٣٠ عاما ـ ما يشير الى أنه كان يملك البراعة الادارية او الى أنه كان ميالا الى كبح جماح توسع اسرة الاستخبارات المتزايد.

والشيء الواضح هو أن وكالة الاستخبارات المركزية ليست هي جذع شجرة أسرة الاستخبارات الأميركية الكبيرة، كما ان مدير الوكالة ليس رأس هذه الأسرة. فهذه الوكالة التي كانت في وقت ما محط الانظار، ليست الا جزءا من اتحاد تشترك فيه جميع الوزارات وتسيطر عليه وزارة الدفاع. وعلى الرغم من أن مدير وكالة

الاستخبارات المركزية يعين اسميا من جانب كل رئيس ليكون كبير مستشاري الحكومة في شؤون الاستخبارات، فان نفوذه يتقلص في الواقع وفي ظل حقائق الحياة السياسية في واشنطن أمام نفوذ وزير الدفاع ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وامام شخصيات اخرى اقل نفوذا كرئيس الهيئة المشتركة للاركان. ومع ذلك فان مديري الوكالة والوكالة نفسها تمكنوا من البقاء، كما تمكنوا في بعض الاحيان من ان يشمخوا في غابة البيروقراطية السرية بفضل اسهامهم الاختصاصي الكبير في جهد الاستخبارات القومية. والمهمة الاساسية لوكالة الاستخبارات المركزية لا تقتصر على تنسيق جهود الاستخبارات الأميركية او على انتاج استخبارات جاهزة ترفع الى صانعي السياسة، الا أنها تتركز في تسيير السياسة السرية الخارجية للحكومة الأميركية.

الفصل الرابع

العمليات الخاصة

«عليكم ان تعترفوا بانه سيصبح عندكم وكالة استخبارات وان عليكم ان تحموها، وان تغمضوا اعينكم، وتقبلوا بكل ما تاتي به.»

«السناتور جون ستينس
رئيس اللجنة المشتركة لمراقبة وكالة الاستخبارات المركزية
٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١.

ان العمل السري ــ أي التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ــ هو اكثر المهمات السرية التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية اثارة للجدل، لأنه الوسيلة الثابتة الى اكثر الغايات تنوعا وهو أساسي بالنسبة الى العقلية السرية. ولعل اكثر انواع العمل السري فظاظة واكثرها مباشرة هو ما يسمى «العمليات الخاصة.»

وهذه العمليات وهي في معظمها ذات طبيعة شبه عسكرية او حربية، لا تتميز بالتقدم الفني او ببراعة العمل السري (التغلغل والمناورات)، كما أنها تفتقر الى الدعاية والتضليل. وعلى الرغم من أن الذين يخططون لها هم المحترفون في وكالة الاستخبارات، فان الذين ينفذونها هم المتعاقدون مع الوكالة من الاميركيين والاجانب على حد سواء، وينظر الى «العمليات الخاصة» ابدا نظرة مختلفة المشاعر. فمعظم المحترفين وعلى الأخص في السنوات الأخيرة، راحوا ينظرون

بازدراء الى مثل هذه النشاطات على الرغم من أنهم كانوا يوصون بها في بعض الأحيان. على أن الشعور السائد داخل وكالة الاستخبارات هو ان للصيغ غير المباشرة للعمل السري حدودها، وعلى الأخص حين تكون ثمة ضرورة لعمل عاجل وحاسم لقمع حركة تمرد مزعجة او اسقاط حكومة معادية. وفي هذه الحالة تدعو وكالة الاستخبارات «قواتها المسلحة» اي فرع العمليات الخاصة، للقيام بالمهمة.

والعمليات الخاصة وحشية وعنيفة، غير ان معظم الذين يشتركون في العمليات السرية يفضلون أساليب اكثر تهذيبا وصقلا. والمحترف في وكالة الاستخبارات فنان ينهمك في ابتكار المؤامرات وتنظيم الحملة السرية دون أن يلجأ الى العنف. والعاملون في ميدان العمل السري يميلون الى ابقاء ايديهم نظيفة غير ملطخة بالدماء في مثل هذه العمليات التي تتميز بطبيعة غير عسكرية. وتقتصر جرائمهم على التآمر ونشر الفساد وتقديم الرشوى. والعقوبة التي تنزل بهؤلاء نتيجة لاخفاقهم او افتضاح امرهم، تنحصر عادة في طردهم من البلاد التي يعملون فيها ولكنهم يظلون يعملون مع الوكالة ضمن اطار «لعبة جنتلمان.» اما العامل في المجال شبه العسكري، فهو على النقيض من ذلك قاطع طريق لا يعرف الا القوة والارهاب والعنف.واخفاقه في عمله قد يعني الموت ــ ان لم يكن له فللعملاء الذين جندهم. ورجل فرع العمليات الخاصة يشن الحرب وان تكن على نطاق صغير وسري، غير أنها حرب لا تراعي فيها انظمة او قوانين، انها حربه الخاصة. وكثيرا ما يشار داخل الوكالة الى رجال هذا الفرع بأنهم «حيوانات» الوكالة.

وفي السنوات الأولى لانشاء الوكالة، وعلى الأخص في الحرب الكورية، استؤجر عدد من الأخصائيين شبه العسكريين كان معظمهم ضباطا سابقين، ولكن وكالة الاستخبارات المركزية سرعان ما اكتشفت ان مهاراتهم العسكرية لا يمكن تحويلها بسهولة الى أنواع أخرى من العمل السري، وان معظم الاخصائيين شبه العسكريين كانوا غير مفيدين في الهيكلين البيروقراطي والدبلوماسي اللذين تعمل وكالة الاستخبارات داخل اطارهما. وكانت الوكالة تجد صعوبة حين يركد العمل السري، في توفير اعمال يستطيع هؤلاء الاخصائيون القيام بها. ولذلك فان عددهم قد خفض تدريجيا في أواخر الخمسينات بحيث لم يعد يتجاوز المئتين من الرجال القادرين على اعداد مخططات العمليات شبه العسكرية وتدريب آخرين على

القيام بها. وعندما كانت الوكالة في حاجة الى مزيد من الرجال، فانها كانت تستأجرهم بموجب عقود قصيرة الأجل. وكانت هذه القوات العاملة بموجب عقود، خليطا من عسكريين سابقين ومغامرين، ومرتزقة، كما ان بعض افرادها كانوا يلحقون بالوكالة على سبيل الاعارة من القوات المسلحة. وكانت القوات الخاصة في الجيش الاميركي ووحدات مكافحة رجال العصابات في البحرية والسلاح الجوي، تقدم عددا كبيرا من هؤلاء المجندين ذلك لأن قدماء المحاربين في هذه الفروع كانوا يتميزون بابرع المهارات العسكريــة الحديثــة، وكان هؤلاء العسكريون «يستقيلون» في بعض الاحيان من الخدمة العسكرية كي يحصلوا على الستار اللازم لنشاطهم الذي توفره وكالة الاستخبارات المركزية، ولكنهم كانوا يفعلون ذلك وهم يعرفون أنهم سيعودون الى القوات المسلحة في النهاية مع اعتبار السنوات التي خدموها في الوكالة عاملا في ترقيتهم وتقاعدهم. (وتعرف هذه العملية في اوساط الاستخبارات «بمبادلة الخراف»). ولكن الوكالة كانت أبدا حريصة في ممارسة رقابة مباشرة على التخطيط وشؤون التموين والمواصلات اللازمة لعملياتها الخاصة او شبه العسكرية واقتصر عمل المتعاقد معها على القيام بالمهمات القذرة.

وأنشأت وكالة الاستخبارات تسهيلات للتدريب في الولايات المتحدة وفيما وراء البحار لاعداد العاملين المحترفين فيها وكذلك الموظفين الموقتين المستخدمين بموجب عقود للقيام باعمال شبه عسكرية. وكان معسكر بيري ــ «المزرعة» ــ في جنوب شرق ولاية فيرجينيا يوفر الدروس الأساسية. اما الأساليب المتقدمة كاعمال النسف واستعمال الأسلحة الثقيلة فكانت تدرس في قاعدة سرية تابعة للوكالة في ولاية نورث كارولينا، بينما كان التدريب على القفز بالمظلات وفي العمليات الجوية يجري في «المزرعة» والقاعدة على السواء وفي مقر انترماونتين للطيران في توكون بولاية اريزونا. وكانت ثمة اماكن سرية في منطقة القناة للتدريب على القتال في الادغال وعلى الصبر والاحتمال وهنا يشترك المتدربون من رجال الوكالة في مناورات شبه حربية ضد صفوة من القوات الخاصة في الجيش الأميركي.

واقتضت العمليات العسكرية الواسعة النطاق كذلك، انشاء قواعد خاصة

لتدريب المرتزقة. فقد انشأت الوكالة قواعد في نيكاراغوا وهندوراس لغزو غواتيمالا في سنة ١٩٥٤. كما انشئت مواقع للتدريب في نيكاراغوا للقيام بغزوة خليج الخنازير في سنة ١٩٦١ كما انشئت مثل هذه القواعد في غواتيمالا التي اصبحت قاعدة هامة من قواعد الوكالة بسبب النجاح الذى احرزته العمليات المنطلقة منها منذ سبع سنوات في

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطر واحد)

وحققت تسهيلات اسناد كبيرة في شمال شرق الهند واعطت

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

رجال العصابات قاعدة من قواعد الجيش المهجورة في الجبال. وكان فرع العمليات الخاصة في مغامراته في جنوب شرق أسيا يوفر «وطنا بعيدا عن الوطن» تحت حماية البحرية في جزيرة سالبان في المحيط الهادي.

على أن جزيرة (سالبان) لم تكن ملكا للولايات المتحدة. وانما وضعت تحت وصايتها بقرار من الأمم المتحدة، ولذلك ساور الوكالة قلق شديد بأن يؤدي انشاء قاعدة عسكرية سرية وادارتها من هناك اثارة مشاكل خطيرة في الأمم المتحدة. غير ان وحدة وكالة الاستخبارات في (سالبان) التي تمرست في فن التمويه والخداع كانت «تظهر» القاعدة عندما كان يزور ممثلون عن الأمم المتحدة الجزيرة لتفقدها. ويقول احد سكان الجزيرة ان المدربين والتلاميذ على السواء كانوا يختفون، ولا يبقى غير الاسلاك الشائكة واللافتة التي تحمل عبارة «ممنوع

الدخول لمن لا يحملون تصريحا». وكان المعسكر يبدو خلال يوم او يومين اشبه بمجموعة من اكواخ عسكرية سابقة كان يتجاهلها المفتشون. ولكن ما ان يغادر هؤلاء الجزيرة حتى يعود كل شيء الى ما كان عليه ويبدأ تدريب رجال العمليات الخاصة من جديد.

وكتب ضابط سابق عمل في فرع الاستخبارات السرية للوكالة وتلقى تدريبا خاصا، تقريرا عن تجاربه في مجلة رامبارت قال فيه :

«كانت الغاية المعلنة للمدرسة شبه العسكرية هي تدريبنا وتزويدنا بالاعتدة كي نصبح مدربين لفلاحي القرى الذين يريدون الدفاع عن أنفسهم ضد رجال العصابات . وكنت اصدق ذلك.

وكان بعض التدريب تقليديا، ولكننا انتقلنا بعد ذلك الى مركز التدريب في اعمال النسف. وهنا كان الكوبيون (ولا يزالون) يتدربون في اواسط الستينات على اعمال النسف العادية وتحت الماء. وهنا بالذات تدربنا في أساليب لا تتفق مطلقا مع مواثيق جنيف.

وكان بين الأسلحة غير المشروعة التي تدربنا على استعمالها رصاص ينفجر لدى ارتطامه بهدفه او بالأرض، ومدافع رشاشة مزودة بجهاز لكتم الصوت، ومتفجرات من صنع محلي، وقنابل نابالم كانت تصنع في القاعدة. وتدربنا على أساليب النسف وكنا نجري التجارب على سيارات من نوع حديث وعلى عربات السكك الحديدية وصهاريج خزن الغاز. واطلعنا على أسلوب سريع لتغطية منطقة محصورة بدقيق او سماد يتسبب في انفجار كذلك الذي يحدث داخل صندوق قمامة او في صومعة حبوب.

وكان هناك اختراع شيطاني يمكن تسميته مدفعا صغيرا. ويتألف من قطعة مقعرة من الصلب مثبتة فوق صفيحة مملوءة بمتفجرات بلاستيكية. وعندما كان يفجر الجهاز كانت الحرارة الهائلة الناجمة عن الاحتكاك بسبب دوران قطعة الصلب المقعرة، تحول هذه القطعة الى قذيفة متوهجة. وكانت هناك اغراض شتى يستعمل فيها هذا المدفع الصغير، وقد اطلعنا على تجربة اجريت له على سيارة باص مدرسية قديمة تابعة للجيش. ربط هذا المدفع الى خزان الوقود بطريقة مزقت معها القذيفة خزان الوقود

وقذفت بالبنزين الملتهب داخل الباص لتحرق كل شخص في الداخل. وجاء دوري لأ شرح لبقية التلاميذ عن هذا المدفع وكيفية استعماله، وقمت بالدور ولكن يا الهي كيف تم ذلك؟ وقفت هناك ارقب السنة النار تلتهم الباص، وكانت تلك هي لحظة الحقيقة المرة، فما هي علاقة احراق سيارة باص مع ركابها بالحرية؟ وما هو الحق يخولنى باسم الحرية وباسم وكالة الاستخبارات المركزية ان أقرر موت الناس خبط عشواء. وهنا انتهت اللعبة وكان علي أن اترك.

وجاء الاعتماد الكبير على الأساليب شبه العسكرية في العمليات الخاصة لوكالة الاستخبارات نتيجة مباشرة لاتساع البرامج السرية لرجال العصابات التي اعتمدها مكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية. فقد قام هذا المكتب شأنه في ذلك شأن نظيره البريطاني ـ "الهيئة التنفينية للعمليات الخاصة"، باستغلال حركات المقاومة المحلية السرية التي استهدفت تقويض نشاط القوات الألمانية واليابانية في الأراضي المحتلة، واثارة الاضطرابات الوطنية في هذه المناطق. وعمل ضباط مكتب الخدمات الاستراتيجية كحلقات اتصال ومساندة للدول الحليفة. ولعل من الأمور الأساسية التي ساعدت على نجاح عمليات المكتب، ان قوات المقاومة السرية كانت تحتقر خضوع البلدان ـ التي قام بها المكتب بعملياته ـ للسيطرة العسكرية للجيوش الأجنبية المحتلة. ولم تكن قوات المقاومة السرية مع هذا كله لتحقق الا انتصارات محدودة. ولذلك فانها لم تؤت ثمار عملها الا بعد أن حققت قوات الحلفاء انتصارات كافية ارغمت معها دول المحور على انتهاج استراتيجية دفاعية لحماية بلادها.

وخلال السنوات الأولى التي تلت الحرب كان رد الفعل الأول لدى وكالة الاستخبارات المركزية للحرب الباردة، هو اللجوء الى أساليب مكتب الخدمات الاستراتيجية التي طبقت خلال الحرب في محاولة جديدة لتنظيم وتعزيز حركات مقاومة شبه عسكرية في بلدان كالبانيا واوكرانيا، وفي انحاء أخرى من اوروبا الشرقية. ولكن كل هذه العمليات تقريبا منيت بالفشل التام (وأصيبت عمليات الوكالة شبه العسكرية ضد الصين وكوريا الشمالية بنكسات مماثلة.) ومع أن القوى العسكرية المسيطرة في اوروبا الشرقية تحظى بمساندة الاتحاد السوفياتي،

فانها في معظمها وطنية محلية ــ تديرها في كثير من الأحيان تلك العناصر السياسية ذاتها التي سبق لها ان تعاونت مع مكتب الخدمات الاستراتيجية وخدمات استخبارات الحلفاء في الكفاح السابق ضد الاحتلال النازي. وعلى الرغم من زوال الوهم بالنظام الشيوعي الذى اعترى السكان المحليين الذين أساءت فهمهم وكالة الاستخبارات المركزية فان هؤلاء السكان الذين انهكتهم الحرب كانوا غير مستعدين للانضمام بأعداد كبيرة الى مجموعات مقاومة سرية حظها في النجاح ضئيل. كما ان تأييد القوات المسلحة الأميركية لهذه المجموعات عسكرياً وبصورة علنية كان امرا بعيد الاحتمال في الظروف السياسية التي كانت قائمة في ذلك الحين. ولذلك فان حكومات اوروبا الشرقية تمكنت بسهولة بفضل بعض انظمتها الداخلية المشددة من احباط المحاولات الاولية التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية ضدها.

غير ان عمليات الوكالة شبه العسكرية كانت احسن حظا في اوائل الخمسينات على الاقل في تلك المناطق من العالم التي لا تخضع للسيطرة الشيوعية. ولكن الوكالة خلافا لمكتب الخدمات الاستراتيجية الذي كان يساند مجموعات من الانصار تقاتل ضد الحكومات التي يسيطر عليه فاشيون، وجدت نفسها في اغلب الأحيان تساند جهود الحكومات القائمة التي يهددها ثوار يساريون محليون. وانجزت الوكالة التي اعماها شكها في الشيوعية وخوفها منها، الى وضع كانت فيه عملياتها شبه العسكرية التي قامت لزعزعة الوضع الراهن تأييداً لهذا الوضع. واضطرت الوكالة نتيجة حرصها على «الاستقرار» و«التغيير النظامي» بحماية المصالح القائمة. وأصبحت في نظر جزء كبير من العالم رمزا للقمع بدلا من أن تكون رمزا للحرية. وعلى الرغم من ان نشاط وكالة الاستخبارات حقق انتصارات في بعض الاحيان، فان هذه الانتصارات كانت اشبه بالهزيمة لأنها بدت وكأنها تقف ضد التغير الاجتماعي والسياسي المشروع ــ وهو أمر اعتبرت معه حكومة الولايات المتحدة بعد ذلك بسنوات، مسؤولة أمام شعوب تلك البلدان.

وعمدت وكالة الاستخبارات خلال السنوات الاولى لوجودها وعلى الأخص خلال الحرب الكورية في سنة ١٩٥٠، الى تجنيد وتدريب اعداد كبيرة من الضباط

للقيام بعمليات خاصة وكان يعتزم ارسال اكثرهم الى كوريا، ولكن الجزال (دوغلاس ماك آرثر) القائد الأميركي هناك، لم يكن يحبذ العمليات السرية شبه العسكرية، ولذلك فانه بذل كل ما في وسعه لابقاء الاخصائيين في العمليات الخاصة من رجال وكالة الاستخبارات بعيدين عن مسرح عملياته. ومع ذلك فان الوكالة تمكنت من تنفيذ عدد كبير من العمليات السرية التي أدت الى مقتل كثيرين من العملاء الكوريين، دون أن تحقق فوائد كبيرة.

واستطاع قسم العمليات الخاصة بعد أن كثر عدد العاملين فيه، ان يحول انتباهه اى بلدان أخرى في آسيا . وبذلت محاولات لتطوير حركات مقاومة في الصين، ولكن هذه المحاولات لم تسفر عن شيء غير اعتقال ضابطين في الوكالة هما (جون داوني) و (ريتشارد فيكتو) وعن مقتل العملاء الصينيين الوطنيين الذين ساعدوهما على التسلل الى البر الصيني. ولم يكن البر الصينيى شأنه في ذلك شأن أوروبا الشرقية تربة صالحة لعمليات الوكالة.

وحققت الوكالة بعض الانتصارات في أماكن أخرى. فقمعت (ثورة الهوك) في الفلبين بمساعدتها. وكان الجنود الصينيون الوطنيون في بورما (حين كانوا لا يمارسون التجارة بالافيون) يغرون من جانب وكالة الاستخبارات التي كانت تساندهم على شن هجمات بين آونة وأخرى داخل الصين. وفي فيتنام الجنوبية لعبت الوكالة دورا كبيرا في تعزيز نظام حكم (دييم) ـ واعتبرت عملها هذا انجازاً كبيرا.

ولكن مثل هذه الانتصارات في جنوب شرق آسيا قابلتها عمليات فاشلة ملحوظة ايضا، ومن هذه الأعمال **عجز الوكالة عن الاطاحة بالرئيس الاندونيسي سوكارنو في سنة ١٩٥٨ او ١٩٦٨. وفي الوقت الذي كانت حركة التمرد التي تدعمها وكالة الاستخبارات مستمرة هناك،** نفت الحكومة الأميركية نفيا قاطعا انها تقوم بتقديم اية مساندة للقوات المناهضة لسوكارنو. وأبلغ (جون فوستردالس) وزير الخارجية لجنة منبثقة من الكونغرس في شهر آذار (مارس) ١٩٥٨ او ١٩٦٨، قوله «اننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد». وبعد ذلك بستة أسابيع قال (الرئيس ايزنهاور): «انه على الرغم من احتمال وجود ضلع «لجنود مرتزقة» في القضية فان سياستنا هي سياسة حياد دقيق وتصرف

لائق على طول الطريق بحيث لا نتحيز الى أي جانب في امر لا ناقة لنا فيه ولا جمل».
وكانت هذه الاقوال بالطبع كاذبة. ولم تصدق الحكومة الاندونيسية هذا النفي ونددت بتدخل الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية. ولكن صحيفة نيويورك تايمز اختارت تصديق الرواية الأميركية الرسمية وحملت بشدة على الاندونيسيين لنشرهم أنباء كاذبة تقول ان الحكومة الأميركية تقوم بمساعدة المتمردين. وقالت التايمز «ان وزير الخارجية والرئيس نفسه نفيا نفياً قاطعاً اي تدخل اميركي»، وان الولايات المتحدة «ليست مستعدة... للتدخل والمساعدة على اسقاط حكومة دستورية.» وقد بدأ هنا نموذج الكذب لتغطية الفشل وسيظهر مرة ثانية خلال حادث طائرة التجسس يو ـ ٢ ومره ثالثة في حادث خليج الخنازير.

وفي سنة ١٩٥٩ وجدت وكالة الاستخبارات المركزية فرصة أخرى لاشتراك فرع العمليات الخاصة مع ثورة سكان التيبت على الشيوعيين الصينيين الذين كانوا قد فرضوا حكمهم قبل ذلك بثماني سنوات على المملكة الجبلية. فقد حدثت حركة تمرد لم تعمر طويلا اطلقت شرارتها بكين عندما قامت بتعيين (الباتشين لاما) وهو زعيم ديني يسيطر عليه الصينيون خلفا للدالاي لاما الزعيم الديني والزمني التقليدي للتيبت. وبعد اخفاق حركة التمرد، فر الدالاي لاما وبضعة آلاف من اتباعه وجنوده الى الهند حيث منح واتباعه حق اللجوء ثم

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(نصف سطر)

ورتبت له جولة على العواصم الآسيوية والأوروبية الصديقة كدليل حي ولكن غير مناسب ـ لأنه كان نفسه اوتوقراطيا ـ على دكتاتورية الصين الشيوعية. وبعد ذلك جلب الى الولايات المتحدة في زيارة مثل خلالها امام الأمم المتحدة ليعرض قضيته ويندد بحكومة بكين

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطر ونصف السطر)

وبدأ قسم العمليات الخاصة في وكالة الاستخبارات يدرب قوات الدالاي لاما ويعيد تسليحها تمهيدا لغزوات سرية تشنها داخل التيبت. وجلب بعض التيبتيين بسرعة الى الولايات المتحدة لتدريبهم تدريباً خاصا في اعمال شبه عسكرية في كامب هيل بولاية كولورادو.

وعلى الرغم من أن ضباط وكالة الاستخبارات حملوا التيبتيين الذين يجري تدريبهم على الاعتقاد بأن الغاية من تدريبهم هي اعدادهم لاستعادة وطنهم، فان قليلين هم الذين رأوا حتى داخل الوكالة ذاتها ان ثمة فرصة حقيقية في تحقيق ذلك. على أن بعض العاملين السريين الذين كانوا مع التيبتيين راحوا يصدقون دعايتهم المقنعة. ولكنهم بعد ذلك بسنوات كانوا يتحرقون غضبا وقنوطا عندما رأوا كيف خذلهم البيروقراطيون في واشنطن ※ . وكان بعضهم يتعزى في تلاوة صلاة التيبتيين التي تعلموها خلال السنوات التي امضوها مع الدالاي لاما.

وكان واضحا منذ بدء عملية التيبت ان قيمتها الوحيدة تنحصر في المضايقة، ذلك لأن شن غارات على التسهيلات الصينية في البلد الجبلي المتخلف تشكل ازعاجا لبكين وتذكيرا لها بانه من السهل التغلغل في ارضها ولكن حلم استعادة البلاد واعادة تنصيب الدالاي لاما زعيما سياسيا كان مستحيل التحقيق.

※ ان مثل هذه الظاهرة ،الارتباط العاطفي ليست نادرة في الخدمات السرية ولكنها مساندة بنوع خاص في قسم العمليات الخاصة. فالضباط الذين يشتركون في عمليات خاصة يقرون في كثير من الاحيان بحاجة نفسانية عميقة الى الايمان. ومتى اقترن هذا بالاخطار والمصاعب،التي يتحملونها عن طيب خاطر فانهم يميلون الى الاندفاع نحو تاييد حركات متطرفة ويسعون لتحقيق اهداف يستحيل الوصول اليها.

وكانت الغارات التي تشنها وحدات من قوات الدالاي لاما داخل التيبت وتضع خططها وكالة الاستخبارات ويقودها في بعض الأحيان مرتزقة متعاقدون من الوكالة، تلقى دعما وتغطية من طائرات «خاصة» تابعة لمؤسسة النقل المدني الجوي التي تملكها وكالة الاستخبارات والتي كانت كذلك فعالة في تقديم الأسلحة سرا

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطر واحد)

لم تحقق الغارات شيئاً غير بعث ارتياح موقت في نفوس التيبتيين وتقوية أملهم بأنهم سيقودون يوما ما حملة حقيقية لاسترداد وطنهم. وكانت خطوط المواصلات تقطع وتجري عمليات تخريب بالاضافة الى نصب الكمائن بين آونة واخرى لقوة صينية صغيرة.

وأسفر احد هذه الكمائن عن ضربة حظ غير متوقعة للاستخبارات. فقد كمن التيبتيون لقافلة عسكرية صينية في طريق جبلية نائية وكانوا يستعدون لاحراق العربات الصينية عندما تبين ان احداها كانت تحتوي على عدة اكياس بريد. واظهر فحص سريع ان البريد الجنوى بالاضافة الى الرسائل العادية وثائق حكومية وعسكرية رسمية قادمة من الصين. وتم الاستيلاء على هذه الوثائق التي اعيدت الى الهند وسلمت الى رجال وكالة الاستخبارات المشتركين في العملية. وحللت محتويات الاكياس البريدية في وقت لاحق في لانغلي بولاية فيرجينيا. وعثر على معلومات كثيرة عن وضع الاحتلال الصيني للتيبت. وقد اتضح بجلاء على الرغم من أن الصعوبات التي يواجهها الصينيون في فرض حكم شيوعي على النظام الاقطاعي في البلاد الجبلية، ان الصين تسيطر تماما على الموقف وانها مصممة على المضي قدما في مسيرتها.

ولعل الأهم من ذلك بالنسبة الى مراقبي شؤون الصين هو الحصول على معلومات صحيحة تكشف النقاب عن أن قفزة (ماو تسي تونغ) «الكبيرة الى الأمام فشلت في عدة نواح دقيقة في تحقيق هدف انقاذ الصين من اعماق التخلف.» **وكان بعض الخبراء الاقتصاديين في وكالة الاستخبارات (ومسؤولين كثيرين في واشنطن) يميلون في اوائل الستينات، وان بدا ذلك الامر صعب التصديق الآن، الى قبول دعاية بكين المتعلقة بنجاح تجربة ماو الاقتصادية. وكان الاستيلاء على الوثائق التيبتية اسهاما كبيرا في حل هذه المناقشة داخل اسرة الاستخبارات الأميركية ذاتها.**

واستمرت عملية التيبت دون أمل على نطاق ضيق، ولم تحقق أية مكاسب أخرى جديرة بالذكر. وبعد ذلك ببضع سنوات أي في نهاية سنة ١٩٦٤، اقصى الصينيون (الباتشين لاما) عن منصبه وأشعلوا بالتالي حركة تمرد أخرى صغيرة. ولكن قوات الدالاي لاما التي دربتها وكالة الاستخبارات المركزية لم تتمكن هذه المرة وبعد أن امضت اكثر من خمس سنوات مبعدة في الهند، من نجدة ابناء وطنها. كما انه لم يعد هناك اهتمام في واشنطن بمساندة فرسان (خامبا) التيبتيين بعد هزيمة خليج الخنازير التي كانت لا تزال ماثلة في الاذهان هناك. واتكشحت عملية التيبت تدريجيا. ولم تعد الخدمات السرية في وكالة الاستخبارات لتهتم في اواخر الستينات بغير ايجاد طريقة مشرفة لانهاء ارتباطها بالدالاي لاما وقواته التي شاخت ولم يعد منها فائدة.

وما أسرع ما طغى تورط وكالة الاستخبارات في الكونغو على عملية التيبت، فالصراع الفوضوي الذي اخذ بخناق تلك البلاد منذ اللحظة التي نالت فيها استقلالها عن بلجيكا، وفر لوكالة الاستخبارات المركزية واستخبارات بلدان اخرى كثيرة تربة خصبة للقيام بعمليات خاصة. وكان قصد الحكومة الأميركية هو اقامة نظام حكم مستقر موال للغرب يحمي الاستثمارات الأجنبية، وقد عهد الى وكالة الاستخبارات في جزء كبير من المسؤولية في تنفيذ هذه السياسة. **واقتصرت نشاطات الوكالة السرية اول وهلة على مناورات سياسية ودفعات نقدية لسياسيين اختارتهم، غير انه بعد أن اخذ الوضع الكونغولي يزداد وضوحا بدات الوكالة بارسال خبراء في الشؤون شبه العسكرية ومرتزقة**

لتاييد الحكومة الجديدة. وما ان حل عام ١٩٦٤ حتى بدات طائرات ب ـ ٢٦ التابعة للوكالة التي يقودها طيارون كوبيون يعملون بموجب عقود مع الوكالة تقوم بغارات جوية على مناطق المتمردين. وفي سنة ١٩٦٦ وضعت صحيفة نيويورك تايمز طائرات وكالة الاستخبارات بأنها «قوة جوية فورية» وعلى الرغم من أن الوكالة لم تكن مرتاحة كليا لهذه الدعاية، فان كثيرين من العاملين فيها أبدوا سرورهم بالمديح الذى كالته الصحيفة لبراعة الوكالة في وضع العملية موضع التنفيذ خلال فترة قصيرة.

وتمكنت الحكومة الكونغولية المركزية برئاسة الـرئيس (موبوتـو) ـ باعتمادها الى حد كبير على المساعدة الكبيرة التي قدمتها وكالة الاستخبارات وغيرها من الوكالات الحكومية الاميركية ـ من فرض درجة من الاستقرار في مختلف انحاء البلاد.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

وخلال السنوات التي كانت فيها برامج التيبت والكونغو في ذروتها، كانت وكالة الاستخبارات وفرع العمليات الخاصة قد ازدادا تورطا في جنوب شرق آسيا، ففي لاوس كان العاملون مع الوكالة يقومون بتنظيم جيش خاص (الجيش السري) يتألف من اكثر من ثلاثين الف رجل وببناء سلسلة من القواعد في مختلف انحاء البلاد. **واستخدم عدد قليل من هذه القواعد كنقط انطلاق لارسال وحدات مغيرة الى فيتنام الشمالية والصين.**

كانت النظرة داخل وكالة الاستخبارات المركزية الى الحرب السرية في لاوس، اكثر قبولا منها الى الصراع العسكرى الكبير الذي نشب في النهاية في فيتنام. ولم يكن القتال قد تطور الى درجة كبيرة لدى الأميركيين او العالم. والواقع هو أنه مضت سنوات على الحرب اللاوسية قبل أن يعلم الكونغرس الأميركي ان

الحرب تستعر هناك. وكانت وكالة الاستخبارات مسيطرة تماما على الوضع في لاوس، على أن الأمر لم يستلزم في أي وقت من الأوقات اكثر من اربعين ضابطا او **خمسين من ضباط العمليات لتوجيه الجهد شبه العسكرية. وتولى العمل القذر والخطر ـ القتال البري ـ مئات من الرجال المتعاقدين مع الوكالة وما يزيد على ثلاثين الفاً من رجال القبائل اللاوسيين بقيادة الجنرال (فانغ باو) ـ الذين كانت وكالة الاستخبارات تقديراً منها لبطولاتهم تقلدهم سرا بين آونة وأخرى مداليات «الاستخبارات». وعززت القوات اللاوسية التابعة للوكالة بالوف المتطوعين التايلانديين الذين كانت الوكالة تدفع رواتبهم. وقدمت شركة «الطيران الأميركي»،وهي شركة تملكها الوكالة** الدعم الجوي البالغ الخطورة في لاوس كما ان سلاح الجو التايلاندي قدم جزءاً لا يستهان به من هذا الدعم. وهكذا وعلى الرغم من أن ضباط العمليات الخاصة هم النين كانوا يديرون الحرب ويصدرون الأوامر باطلاق النار من العاصمة اللاوسية فينتيان أو من قواعد آمنة في الشمال، فأن معظمهم لم يعرضوا انفسهم لمخاطر الحرب. وبالتالي فان عملية لاوس كانت بالنسبة الى العمليات الخاصة وضعا يكاد يكون مثاليا للضابط المحترف.

وفي الوقت ذاته جندت وكالة الاستخبارات المركزية قوة من نحو خمسة واربعين الف رجل من حرس الدفاع المدنيين غير النظاميين، ومن مجموعات الثوار المحليين، الذين قاتلوا تحت قيادة القوات الخاصة في الجيش الاميركي. وتولى ضباط قسم العمليات الخاصة في الوكالة والمتعاقدون معها ادارة فرق مكافحة الارهاب التي استخدمت نفس أساليب الارهاب التي اتبعها رجال فيتكونغ، بما في ذلك الخطف والتعذيب والقتل. **ونظمت الوكالة ايضا غارات ضد فيتنام الشمالية مع التركيز على مجموعات الكوماندوس البحرية التي كانت تشن هجماتها على زوارق جيدة التسليح وسريعة من نوع ب . ت . وكانت هناك فرقة واحدة على الاقل من هذا النوع تعمل في خليج تونكين في سنة ١٩٦٤ حين زعم ان مدمرتين اميركيتين تعرضتا لهجوم من سفن فيتنامية شمالية.** وقد تكون هذه الغارات من جانب وكالة الاستخبارات هي التي حملت فيتنام الشمالية

على شن الهجوم على المدمرتين الأميركيتين، وهو الهجوم الذي ادى الى قرار خليج تونكين الذي اتخذه الكونغرس الأميركي وأعد بالتالى المسرح لتورط أميركي عسكري واسع النطاق في الهند الصينية.

كانت عمليات الوكالة الخاصة في جنوب شرق أسيا واسعة النطاق وجزءا مهما من المجهود الحربي الأميركي الشامل. وقد وصف كثير من هذه العمليات بصورة مفصلة في وثائق حكومية رسمية نشرت في «اوراق البنتاغون» غير ان بعض العمليات التي لم تنكر في تلك الاوراق تستحق عناية خاصة.

وتناولت احدى هذه العمليات قبيلة نانغ وهي اقلية من الصينيين الوطنيين الذين يعيشون في الجبال والذين قاتلوا الى جانب الفرنسيين في الحرب الفيتنامية الأولى، ثم اتجهوا جنوبا باعداد كبيرة بعد سنة ١٩٦٤. والمعروف عن رجال هذه القبيلة انهم مقاتلون اشداء، ولذلك فانهم اصبحوا مصدرا بشريا مهما لعمليات وكالة الاستخبارات في فيتنام الجنوبية. والواقع هو أن المراقبين كانوا يلاحظون دائما انشاءات سرية تابعة للوكالة في المحافظات الفيتنامية يتولى حراستها رجال من قبيلة نانغ يرتدون ازياء مموهة.

وبالاضافة الى ذلك كان المرتزقة من قبيلة نانغ يرسلون في غارات على طريق هو شي منه. وكانت مهمتهم تنحصر في مراقبة تحركات قوافل تموين الفيتناميين الشماليين وفيتكونغ وفي شن هجمات في بعض الأحيان على هذه القوافل او القيام بعمليات تخريب تستهدف مستودعات التخزين. ولما كان معظم رجال هذه القبيلة اميين يجدون صعوبة كبيرة في ارسال تقارير سريعة ودقيقة عما يشاهدونه ولهذا فان الفنيين التابعين للوكالة ابتكروا نوعا من جهاز ارسال يستعملونه. وكان كل جهاز يحتوي مجموعة من الأزرار تحمل صور دبابات وسيارات شحن ومدفعية او اية آلية عسكرية اخرى. وعندما يشاهد رجل القبيلة قافلة فيتكونغ تسير في طريق هو شي منه، كان يضغط الازرار لعدد من المرات تعادل عدد التي كان يشاهدها. وكانت كل طغطة ترسل اشارة الى معسكر القاعدة الذي تمكن بهذه الطريقة من الاحتفاظ بسجل دائم لتحركات قوافل التموين في طريق هو شي منه. وكانت طائرات استكشاف تلتقط هذه الاشارات في بعض الاحيان فتحولها بدورها الى

طائرات هجومية تقوم فورا بقصف الطريق.

واثقل رجال قبائل نانغ بطلباتهم الخاصة كاهل الوكالة وبالتالي كلفوها اموالا طائلة زادت مئة مرة على ما يكلفه الجندي الواحد من جنود ميكو المحاربين في الجيش السري في لاوس والذين كانوا يرسلون الى الميدان بكلفة لا يزيد معدلها على عشرة سنتات للرجل الواحد في اليوم الواحد. وقد ارتفعت كلفة خدمات رجال قبيلة نانغ بسبب عدم استعدادهم للذهاب الى المناطق البعيدة تحت قيادة الوكالة الا اذا زودوا بالبيرة وبمومسات بصورة منتظمة. ولذلك فانه لم يكن للوكالة خيار الا أن تقدم البيرة والمومسات. وعلى الرغم من أن شركة الطيران الأميركي **التي تملكها الوكالة** كانت تقوم بنقل هذه الشحنة غير العادية، فان نفقات الدعم الجوي كانت كبيرة. وكان ضباط الوكالة يفضلون تقديم الويسكي لأنه وان يكن اغلى ثمنا، فانه أخف وزنا وبالتالي كان نقله بالطائرات اقل كلفة، ولكن رجال قبيلة نانغ لم يقبلوا شرابا غير البيرة. وأثارت المومسات مشكلة خاصة، ذلك لأن الوكالة لم تكن تقبل بأن تتساهل في سرية العملية ، حين تعرض هذه السرية للخطرعن طريق تقديم نساء من المناطق المحلية قد يستطعن الحديث الى رجال القبيلة والأطلاع على عملياتهم. ولذلك فان شركة الطيران الأميركي جلبت مومسات من انحاء بعيدة من جنوب شرق آسيا لا تربطهن برجال القبيلة لغة مشتركة.

وادت حماسة وكالة الأستخبارات المركزية للعمليات السرية الى اختراع جهازين فنيين في اواسط الستينات كانا مبعث ارتياح وغبطة للجميع واستعملا بنجاح محدود في فيتنام

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

غير أنه من الناحية العملية كان الفيتناميون الشماليون وفيتكونغ يصلحون بسرعة كل ضرر ينشأ عن المادة الكيماوية.

أما الاختراع الثاني فكان جهازا للكشف عن الأسلحة. ويعمل هذا الجهاز

بنثر مادة كيمائية تتفاعل بعد دقائق فتنتج اشعة فوق البنفسجية، وتطلق هذه المواد على يد كل من يشتبه بأنه من رجال الفيتكونغ، فاذا شعت هذه المادة بطريقة خاصة، فان ذلك يعني ان الرجل امسك بجسم معدني ـ هو من الناحية النظرية سلاح ـ خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. ولعل الصعوبة الوحيدة في تطبيق هذا الاختراع هو ان المادة الكيماوية حساسة بالنسبة الى الآلات الزراعية بقدر حساسيتها الى السلاح، وبالتالي فانها قد تورط رجلا يستعمل المطرقة في عمله. ولكن الوكالة اعتبرت هذا الجهاز ناجحا بحيث انه استخدم في برامج تدريب البوليس في عدة مدن أميركية

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(تسعة عشر سطراً)

كانت أميركا اللاتينية في سنة ١٩٥٤ مسرحا لواحد من اكبر الانتصارات شبه العسكرية للوكالة ـ وهذا الانتصار هو الغزو الناجح لغواتيمالا الذي قامت به قوة متمردة نظمتها الوكالة. وفي اميركا اللاتينية ذاتها وبعد هذا النصر بسبع سنوات منيت الوكالة، باكبر هزيمة لها ـ الغزو الفاشل لكوبا في (خليج الخنازير). ولكن الوكالة كانت بطيئة في تقبلها للهزيمة في عملية كوبا. فاعرب العاملون فيها عن اعتقادهم بأن السبب الوحيد في الهزيمة يعود الى أن (الرئيس كنيدي) فقد اعصابه في اللحظة الأخيرة ورفض تقديم مزيد من الدعم الجوي لعملية الغزو وحجب عنها مساعدات اخرى من القوات المسلحة او هو خفضها. وبالتالي واصلت الوكالة علاقاتها "بعملائها» في صفوف المبعدين الكوبيين ـ بطريقة تذكر المرء بروابطها الضيقة مع فئات المهاجرين من أوروبا الشرقية في اوائل فترة الحرب الباردة.

وأبقت الوكالة في خدمتها كثيرين من الذين اشتركوا في عملية (خليج الخنازير) ولكن بموجب عقود، وظلت تدفع لهم رواتب الى ما بعد عملية الغزو بعشر سنوات.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(عشرة اسطر)

وراحت حكومة كوبا تعرض المتمردين مع اسلحتهم الذين كانت ترعاهم وكالة الاستخبارات، المرة تلو المرة على شاشة التلفزيون كي يشاهدهم الشعب الكوبي ويشاهدهم العالم اجمع. وكثيراً ما ادلى الاسرى باعترافات كاملة عن دور الوكالة في نشاطهم.

ومع ذلك فقد ظلت الوكالة تبحث عن سبل جديدة افضل لمهاجمة حكومة كاسترو. **وصنع فرع القوارب الكهربائية في مؤسسة جنرال ديناميكس في نمروتون بموجب عقد مع الوكالة، قاربا سريعا جدا يستطيع المناورة بسهولة ليستعمله المغيرون من رجال العصابات. وكان يفترض في هذا القارب ان يكون اسرع من أية سفينة في البحرية الكوبية، وبالتالي قادراً على نقل أسلحة الى داخل كوبا عند الحاجة. وتأخر وضع القارب موضع الانتاج غير مدة، ولم تتسلم الوكالة أي قارب حتى سنة ١٩٦٧. غير ان الولايات المتحدة كانت متورطة الى حد كبير في جنوب شرق آسيا في ذلك الحين بحيث يصعب عليها ان تفكر جديا في غزو كوبا. ولذلك فان الوكالة تخلت عن مشروع القارب السريع بهدوء، وحولت نموذج القارب الى البحرية الأميركية.**

وفي اواسط الستينات كذلك

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(تسعة اسطر)

وما ان حل عام ١٩٦٨ حتى سلم كل شخص في الخدمات السرية بانه لم تعد هناك فائدة من العمليات ضد كوبا. ومع ذلك ظل بعض المتطرفين في الوكالة ممن استمروا في اقتراح خطط جديدة لم يكن ليؤمن بها حتى «فرانك بندر» ـ ذلك اللاجئ الألماني الثقيل اللكنة الذي كان يدخن السيكار والذي ساعد على شن غزوة خليج الخنازير الفاشلة ـ وقرع جرس جنازة عمليات كوبا في تلك السنة أي بعد مرور سبع سنوات على خليج الخنازير، وذلك عندما اغلقت الوكالة اكبر قاعدتين لها في فلوريدا. وكانت احداهما تقع في محطة جوية قديمة للسلاح البحري في (اوبالوكا) واستخدمت قاعدة لجميع الاغراض في الغارات التي ترعاها وكالة الاستخبارات ضد كوبا

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

وعلى الرغم من أن الوكالة كانت تركز اهتمامها في كوبا في عملياتها الأميركية اللاتينية خلال القسم الاكبر من الستينات، فانها لم تهمل بقية القارة. ولكن الوكالة لم تكن تهدف الى اسقاط حكومات معينة في أميركا اللاتينية، وانما هدفت الى حماية هذه الحكومات من الحركات الثورية المحلية. وتفادت الوكالة بوجه عام التورط على نطاق واسع، وعمدت بدلا من ذلك الى استخدام كميات صغيرة من الأموال السرية والأسلحة والمستشارين لمقاتلة الفئات اليسارية.

ومع أن هذا التحول في الأسلوب عكس نظريات مكافحة حركات التمرد التي كانت سائدة في ادارتي (كنيدي وجونسون)، فانه جاء في الوقت ذاته نتيجة لتحويل قسم كبير من مصادر البلاد العسكرية السرية وغيرها الى جنوب شرق آسيا.

وتولت وكالة الاستخبارات المركزية دور منسق جميع نشاطات الحكومة لمكافحة حركات التمرد في أميركا اللاتينية، وزودت وكالات اخرى وعلى الأخص «وكالة التنمية الدولية» ببرامجها لتدريب البوليس، ووزارة الدفاع بمساعداتها

العسكرية وبرامج للعمل المدني، وهو ما وفر لوكالة الاستخبارات الغطاء اللازم والموارد الأضافية.

وكان قسم كبير من القوة البشرية اللازمة للعمليات الخاصة للوكالة في اميركا اللاتينية يأتي من القوات الخاصة في الجيش الاميركي؛ فقد كانت توضع مفارز صغيرة من ذوي (القبعات الخضراء) بانتظام تحت امرة وكالة الاستخبارات. وتأتي هذه المفارز عادة من الكتيبة الثالثة في القوات الخاصة السابعة المرابطة في (فورت غوليك) بمنطقة القناة.

وكان للوكالة قاعدتها شبه العسكرية في منطقة القناة بحيث يظل العاملان فيها على اطلاع تام بما يحدث حتى وان كانت القوات الخاصة تقوم بمهمات خارج نطاق الاشراف المباشر للوكالة. وقد ارسلت من (فورت غوليك) منذ ١٩٦٢ الكثر من ٦٠٠ «مجموعة تدريب متحركة» من القوات الخاصة الى بقية انحاء اميركا اللاتينية اما تحت الاشراف المباشر للوكالة او برعاية (البنتاغون). واشترك (ذوو القبعات الخضراء) مثلا فيما يعتبر اكبر عملية تتدخل فيها الوكالة في اميركا اللاتينية بعد عملية خليج الخنازير. وقد حدث ذلك في اواسط الستينات، عندما هرعت الوكالة لنجدة حكومة (بيرو) التي ابتليت حين ذاك باضطرابات الثوار في المناطق الشرقية النائية. ولما عجزت (حكومة ليما) عن مواجهة حركة الثوار طلبت مساعدة الحكومة الاميركية التي لبت هذا الطلب فورا ولكن بصورة سرية. ومولت الوكالة بناء وصفه مراقب متمرس ب « فورت براغ» صغيرة في منطقة الادغال التي يسودها الاضطراب في بيرو. واحتوى هذا الحصن على قاعات للطعام وغرف للتدريس وثكنات ومباني ادارية وابراج للقفز بالمظلات وتسهيلات برمائية وجميع المتطلبات الاخرى اللازمة للعمليات شبه العسكرية. وقدمت طائرات هليكوبتر تحت ستار برامج المساعدات العسكرية، ونقلت بواسطتها وكالة الاستخبارات اسلحة واعتدة قتالية اخرى. وقام باعمال التدريب رجال قسم العمليات الخاصة في الوكالة والمدربون من (ذوي القبعات الخضراء) الذين ارسلوا الى بيرو على سبيل الاعارة.

وبدات (حكومة بيرو) تتململ من تقدم برنامج التدريب وازدياد كفاءة

الجنود في مكافحة الثوار. وكان القادة العسكريون المحليون في السابق يترددون في تقديم الرجال لقوة مكافحة الثوار، ولذلك فان وكالة الاستخبارات اضطرت الى جمع قوتها القتالية من بين السكان المحليين وبدفع اجور اعلى من تلك التي يتقاضاها الجيش (وتقديم فوائد اخرى وتدريب افضل وبث الروح المعنوية العالية) وتمكنت الوكالة من بناء قوة قتالية فعالة نسبيا. ولم يمض وقت طويل حتى كان الثوار المحليون قد ابيدو عن بكرة ابيهم.

وبعد ذلك ببضعة اشهر حين كانت بيرو تحتفل بعيدها القومي رفضت السلطات السماح للجنود الذين دربتهم وكالة الاستخبارات بدخول العاصمة للاشتراك في العرض العسكري السنوي. واضطر هؤلاء الجنود بدلا من ذلك الى الاكتفاء باقامة عروض في شوارع المدن الاقليمية احتفالا بالعيد القومي. ولما كان زعماء بيرو يعرفون ان انظمة اميركية لاتينية اسقطت على ايدي كتيبة واحدة قوية. فانهم كانوا غير مستعدين للسماح لقوة وكالة الاستخبارات بالقدوم الى ليما. ولهذا تحركت الحكومة وعملت على تجريد هذه الوحدات من اسلحتها وحلها.

ومهما يكن النجاح الكبير الذي حققته وكالة الاستخبارات في بيرو فان اهميته تضاءلت بين زعماء الوكالة امام تدخل اصغر في بوليفيا في سنة ١٩٦٧ ذلك لان الوكالة كانت تبحث عن عملية في بوليفيا اكبر من ان تقتصر على الثوار المحليين، عملية كان هدفها (تشي غيفارا)

مطاردة تشي غيفارا

عندما اختفى (ارنستو « تشي » غيفارا) عن المسرح الكوبي في ربيع سنة ١٩٦٥، ترددت انباء ذكرت ان هذا الطبيب الارجنتيني الاصل ورفيق (فيدل كاسترو) في السلاح تحدى سلطة الزعيم الكوبي وكانت النتيجة ان اعدم او سجن. وقالت انباء اخرى ان (غيفارا) اصيب بالجنون وان لا امل في شفائه وقد وضع في دارة في احدى المحافظات الكوبية. وترددت انباء اخرى قالت ان (تشي) انشأ مجموعة من الاتباع المتفانين وغادر البلاد ليعلن ثورة جديدة . وما كان لاي

فرد في الوكالة ان يحكم على صدق هذه الروايات. ولكن لم يمض وقت طويل حتى بدات ترد الى الوكالة من ضباطها وقواعدها في الميدان دلائل تشير الى مكان وجود (غيفارا)، غير ان هذه المعلومات كانت متفرقة ومهلهلة وكان ما يبعث على الدهشة فيها انها اشارت الى وجود غيفارا في افريقيا ـ في جمهورية الكونغو الديموقراطية التي تعرف الان باسم (زئير). ولما ان كانت هناك ثورة اخرى في المستعمرة البلجيكية السابقة فقد اشارت المعلومات الواردة من ضباط الوكالة في الميدان، الى ان ثوارا اجانب يشتركون في هذه الثورة التي تميزت بعض اساليبها باسلوب (تشي غيفارا)

غير ان حركة التمرد في المناطق الداخلية الشرقية تبخرت فجأة قبل ان تتمكن الوكالة من التدقيق في هذه المعلومات. فما ان حل خريف سنة ١٩٦٥ حتى كانت منطقة بحيرة (تنجانيق) قد هدأت ولكن المرتزقة من رجـال وكالـة الاستخبارات المركزية ـ (وقد اشترك بعضهم في عملية (خليج الخنازير) ـ الذين كانوا يساعدون حكومة الكونغو في قمع حركة التمرد كانوا مقتنعين كرؤسائهم من رجال الوكالة في افريقيا بان (تشي) كان في المنطقة.

وعلمت وكالة الاستخبارات في وقت لاحق ان (تشي غيفارا) وفريقا من اكثر من ١٠٠ ثوري كوبي تسللوا الى (الكونغو) من (تانزانيا) في ربيع سنة ١٩٦٥. وكانوا يعتزمون اشعال نار الثورة في افريقيا. ولكن حماستهم الثورية لم تجد لها صدى في نفوس رجال العصابات والسكان المحليين وبعد ذلك بستة اشهر عاد (تشي) الى كوبا ليضع خططه لمغامرة جديدة. وبدأت التقارير المتضاربة ترد الى الوكالة من جديد تتحدث عن مكان وجوده ووضعه وصحته وخططه الخ...

وفي اوائل سنة ١٩٦٧، اي بعد ذلك بحوالي سنة ونصف السنة اكدت المعلومات المتوافرة لدى الوكالة بانه موجود في (بوليفيا) في قلب اميركا الجنوبية.

ومع ان كثيرين من ضباط الخدمات السرية في الوكالة كانوا يعتقدون بشكل جازم ان (غيفارا) يكمن وراء حركة الثوار في جبال بوليفيا الجنوبية، فان بعض كبار المسؤولين ترددوا في قبول هذه الحقيقة. وعلى الرغم من جو الشك هذا فان عددا من المسؤولين في قسم العمليات الخاصة ارسلوا الى بوليفيا لمساعدة القوات المحلية على مواجهة حركة التمرد. والغريب ان الرئيس البوليفي (رينيه بارينتوس) لم يكن يعتقد في تلك المرحلة ان لغيفارا علاقة بحركة التمرد.

وفي شهر نيسان (ابريل) اي بعد ذلك بشهرين وقع حادثان اكدا اعتقاد المسؤولين في الخدمات السرية في بوليفيا ورئاسة الوكالة على السواء، بأن (غيفارا) هو الذي يتولى قيادة المتمردين. .ففي اوائل شهر نيسان اجتاحت وحدة من الجيش البوليفي قاعدة للثوار في (نانكا هوازي) وضبطت وثائق ومفكرات وصورا خلفها الثوار الهاربون وراءهم. وكان بين الاشياء التي ضبطت صور رجل اصلع جزئيا اشيب الشعر يضع نظارات على عينيه. وقد تبين بعض فحص دقيق لهذه الصور ان صاحبها يشبه الى حد كبير (تشي غيفارا) وبدا بالاضافة الى ذلك ان بصمات غير واضحة وجدت على بعض الوثائق تطابق بصمات (غيفارا). وعلاوة على ذلك اوضحت الوثائق ان عددا من الثوار الذين يعملون في بوليفيا هم كوبيون وربما هم انفسهم الذين ظن انهم كانوا مع (غيفارا) في الكونغو.

وفي حوالى منتصف شهر نيسان اعتقل (ريجيس دوبريه) وهو صحفي فرنسي يساري كان قد اختفى قبل ذلك ببضعة اشهر اثر وصوله الى بوليفيا للقيام بدراسة جغرافية سياسية. وقد تم اعتقاله بالغرب من (مويوبامبا) مع اجنبيين اخرين اشتبه بانهم كانوا جميعا على اتصال بالثوار. ويؤخذ من افادات نشرت بعد ذلك ببضعة اشهر، ان رجال وكالة الاستخبارات الذين كانوا يرافقون القوات التي اعتقلت (دوبريه) هم الذين انقذوه من الاعدام فور اعتقاله. ولما مثل للمحاكمة واجهه رجال الوكالة ببينات سرية تثبت انهم يعرفون الشيء الكثير عن نشاطه في الخارج وفي بوليفيا بشكل خاص. ونفى لاول وهلة كل علم له بعلاقة (غيفارا) مع حركة الثوار، ولكنه سرعان ما انهار وراح يتحدث في محاولة لانقاذ نفسه من المحاكمة والاعدام.

ولم يقبل (ريتشارد هيلمز) مدير وكالة الاستخبارات مع كل هذه الدلائل المتزايدة ان الثوري الكوبي الاسطوري عاد الى الظهور من جديد ليتزعم ثورة اخرى. وسخر من ادعاءات العاملين في الخدمات السرية انهم حصلوا على ما يثبت وجود (غيفارا) في بوليفيا، لانه كان يظن ان (غيفارا) مات. غير ان (توماس كاراماسينز) رئيس قسم الخدمات السرية الذي عرض القضية على (هيلمز)، لم يتراجع عن الادعاء بان رجاله كانوا يقتفون اثر (غيفارا). ويبدو ان موقف (هيلمز) حفز رجال الخدمات السرية على بذل مزيد من الجهود. **وارسل مزيد من**

« مستشاري » الوكالة بمن فيهم محاربون كوبيون قدماء اشتركوا في غزو خليج الخنازير الى بوليفيا للمساعدة على مطاردة (غيفارا) كما ارسل فريق من القوات الخاصة في الجيش الى (لاباز) من منطقة القناة لتدريب الجنود البوليفيين في عمليات مكافحة المتمردين.

وكان (غيفارا) قد سيطر على عقلية الخدمات السرية التي كانت تذهب الى حد الخوف منه. فقد كان عاملا مزعجا يذكرهم ابدا بفشل العملية الكوبية. ولما كانت الخدمات السرية لا تستطيع ان تعبر عن خيبة املها ونقمتها على اولئك المسؤولين الاميركيين الذين قوضوا ذلك الجهد فأحجموا عن الانتقام مباشرة بتدمير كاسترو نفسه او حلفائه السوفيات والصينيين، فانها ظلت تكظم غيظها قانعة بالفشل الى ان كشف (غيفارا) عن نفسه وبهذا اصبح اسره او قتله هدفا مغريا لوكالة الاستخبارات سيعوض تحقيقه عن هزائم الوكالة السابقة.

وفي صيف سنة ١٩٦٧ حين كان خبراء قسم العمليات الخاصة في الوكالة يساعدون الجيش البوليفي في مطاردة (غيفارا)، توافرت معلومات عن دخوله بوليفيا فقد علم انه قدم الى (لاباز) في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦٦ من هافانا عن طريق براغ – وفرانكفورت – وساوباولو ، بجواز سفر مزور من اورغواي متنكرا بزي تاجر اصلع الرأس جزئيا واشيب الشعر ويضع نظارات على عينيه . وبدت صورته مخالفة تماما للصورة الاصلية. وقد سبقه الى لاباز ١٥ كوبيا لمساعدته في مغامرة بوليفيا. ولم يعد هناك اي شك في ان (تشي غيفارا) موجود في البلاد يتزعم حركة الثوار في الجبال الجنوبية. وسلم الرئيس (بارينتوس) (وهيلمز) على السواء بهذه الحقيقة. وعرضت حكومة بوليفيا مكافأة قدرها ٤,٢٠٠ دولار لمن يأتي (بغيفارا) حيا او ميتا. وكانت مسألة اسر (غيفارا) او قتله مسألة وقت فقط.

وفي الاشهر التي تلت ذلك، مني الثوار بالهزيمة تلو الهزيمة على ايدي الجنود البوليفيين الذين دربتهم وكالة الاستخبارات المركزية. وفي المعركة التي نشبت في اواخر شهر آب (اغسطس) قتلت (ثانيا) المرأة الوحيدة بين ثوار (غيفارا). وعلى الرغم من انها كانت تتظاهر بانها عميلة استخبارات كوبية، وصلة وصل بين الثوار وهافانا، فان وكالة الاستخبارات تأكدت في النهاية ان هذه المرأة الالمانية الشرقية كانت في الواقع عميلا مزدوجا استخدمها في الاصل البوليس السري

الروسي الذي اراد ، كوكالة الاستخبارات، ان يقف على حقيقة النشاطات الثورية التي ترعاها كوبا في اميركا اللاتينية. وبعد مرور اقل من ستة اسابيع، وفي الثامن من شهر تشرين الاول (اكتوبر) بالضبط، اصيب (غيفارا) نفسه بجروح وأسر بالقرب من قرية لاهيغويرا الجبلية الصغيرة.

وحاول مستشارو الوكالة العاملون مع الجيش البوليفي كما فعلوا مع (دوبيريه) في وقت سابق، جلب (غيفارا) حيا الى لاباز للتحقيق معه بدقة. غير ان الاوامر التي كانت معطاة للقائد الكوبي قضت باعدام (غيفارا). وقد تم ذلك، وقطع رأسه كما قطعت يديه ليرسلا الى لاباز كدليل قاطع على ان مهمته فشلت وانه مات.

وفي الوقت الذي راح فيه مستشارو الوكالة يحاورون الكولونيل البوليفي محاولين وقف الاعدام، ذهب مدير مكتب الوكالة في لاباز الى محاولة اقناع الرئيس (بارينتوس) بالفوائد البعيدة المدى التي يمكن جنيها من جلب غيفارا من الجبال اسيرا للحكومة. ولكن (بارينتوس) تصلب في موقفه وقال ان قضية (دوبريه) اثارت ما يكفي من الصعوبات وان وصول (غيفارا) حيا الى العاصمة ، قد يثير اضطرابات بين الطلبة واليساريين لا تستطيع حكومته السيطرة عليها. وناشد مدير المكتب وهو في حالة يأس الرئاسة في لانغلي مساعدته، ولكن دون جدوى.

وحاول كبير المستشارين مع الجيش البوليفي في لاهيغويرا بعد ان افترض ان مدير المكتب ورئاسة لانغلي سيعجزان عن اقناع الرئيس (بارينتوس) بتغيير موقفه،

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

استجواب تشي. غير ان هذا الرجل الثوري رفض التعاون. وكان على استعداد للبحث في الفلسفات السياسية وفي الحركات الثورية بشكل عام، ولكنه رفض

السماح باستجوابه فيما يتعلق بتفصيلات عمليته في بوليفيا او بنشاطاته السابقة في اي مكان. وكان على وكالة الاستخبارات ان تكتفي بما ورد في مفكرته الشخصية التي كان يحملها عند اسره.

وجاء قرار الحكومة في صباح اليوم التالي يتضمن امرا باعدام الاسير على الفور، على ان تربط جثته بعد اعدامه الى طائرة هليكوبتر وتنقل الى فاليغراندة حيث يستطيع الصحفيون والمسؤولون الاميركيون معاينتها في مصبغة هناك، ثم توارى التراب في قبر لا يحمل اية علامة خارج البلدة. وعندما سمع كبير مستشاري الوكالة

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

الامر، اسرع الى مبنى مدرسة القرية حيث كان يحتجز (غيفارا) للقيام بمحاولة اخيرة لاستجوابه . غير انه لم يجد الوقت اللازم لتحقيق ذلك، لان قرار حكم الاعدام كان يجب ان ينفذ خلال ساعة او اثنتين.

وسجلت اللحظات الاخيرة من حياة (غيفارا) في رسالة مؤثرة بعث بها كبير المستشارين الى رئاسة الوكالة. ولاحظ هذا المستشار وهو محارب كوبي قديم يعمل في خدمة الوكالة بموجب عقد ان (غيفارا) كان في البدء واثقا من انه سيجتاز المحنة بطريقة ما، غير انه عندما ادرك حتمية نهاية حياته سقط غليونه من فمه. ولكنه استرد رباطة جأشه بسرعة وطلب بعض التبغ. وبدا ان ساقه الجريح لم تعد تؤلمه. وقد استقبل مصيره بتنهد واستسلام ولم يطلب اية خدمة تقدم له في الدقائق الاخيرة.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية

(كلمة واحدة)

شعر باعجاب كبير نحو هذا الرجل الثوري الذي ساعد على اسره وبالتالي على ادانته. وبعد ذلك بدقائق اعدم غيفارا.

وفي الصيف التالي تسربت محتويات مفكرة (غيفارا) فجأة الى ايدي زملائه في هافانا وبعض المعجبين به في اميركا اللاتينية (مجلة رامبارتس) الذين دققوا في صحتها ونشروها. واثار نشرها حفيظة وكالة الاستخبارات المركزية والحكومة البوليفية اللتين لم تنشرا من المعلومات الواردة في تلك المفكرة الا تلك الاجزاء التي تعزز قضيتهما ضد (غيفارا) واتباعه من الثوار. وفي غمرة هذه البلبلة والاتهامات المضادة، اختفى (انتونيو ارغويداس) وزير الداخلية البوليفي في شهر تموز (يوليو) في وقت انتشرت فيه شائعات تقول انه كان الرجل الذي سرب الوثيقة. وكان (ارغويداس) بصفته وزيرا للداخلية، مسؤولا عن الاستخبارات البوليفية التي كانت الوكالة على اتصال وثيق بها كما ان (ارغويداس) نفسه كان عميلا لوكالة الاستخبارات. ولم يمض وقت طويل حتى علم ان (ارغويداس) فر الى تشيلي حيث اعتزم طلب منحه حق اللجوء السياسي. ولكن السلطات هناك لم تمنحه حق اللجوء بل سلمته الى مكتب وكالة الاستخبارات المركزية. فارسل ضابط من المديرية العامة للوكالة كان رئيسا له لتهدئته واقناعه بعدم ركوب رأسه. غير ان (ارغويداس) ذهب على الرغم من نصيحة الوكالة الى مهاجمتها ومهاجمة نشاطها في بوليفيا. وندد بنظام حكم (بارينتوس) ووصفه بانه اداة للامبريالية الاميركية، وانتقد الطريقة التي عالجت الحكومة بها قضية (غيفارا) ثم اختفى من جديد واثار ازمة سياسية كبيرة في بوليفيا.

وظهر في مواعيد متفاوتة في الاشهر التالية وفي سنة ١٩٦٨ في لندن ونيويورك وبيرو. وكان العاملون في وكالة الاستخبارات يضايقونه ويهددونه في كل مكان يتوقف فيه، لانهم كانوا يريدون منه ان يصمت . واخيرا اعترف الوزير السابق بانه هو الذي سرب المعلومات الواردة في مفكرة (تشي) لانه كما قال « يتفق مع دوافع الرجل الثوري في محاولة احداث تغيير شعبي اجتماعي وسياسي واقتصادي في بوليفيا وانحاء اخرى من اميركا اللاتينية» . واخيرا اعلن

(ارغويداس) مثيرا بذلك فزع وكالة الاستخبارات وحكومة بارينتوس (بانه كان عميلا للوكالة منذ سنة ١٩٦٥، وان مسؤولين بوليفيين اخرين هم ايضا عملاء للوكالة. ثم وصف الظروف التي تم تجنيده فيها وان الوكالة هددته بالكشف عن ماضيه الراديكالي خلال عهد التلمذة، وبتحطيم مستقبله السياسي اذا هو لم يوافق على العمل لحسابها) .

وتمكنت الوكالة في النهاية من عقد صفقة مع (ارغويداس) الذي عاد طوعا الى بوليفيا ليمثل امام القضاء على ما يبدو. وصرح لمراسل صحيفة نيويورك تايمز الذي كان معه في الطائرة عند سفره من ليما الى لاباز، بانه اذا حدث له شيء فان شريطا مسجلا يحتوي على جميع اتهاماته لوكالة الاستخبارات المركزية وحكومة بارينتوس، سيرسل الى جهات معينة في الولايات المتحدة وكوبا. وقال ان الشريط موجود لدى الملازم (ماريو تيران).

وكان (تيران) كما عرف في وقت لاحق هو الذي نفذ حكم الاعدام في (غيفارا)

ولمح (ارغويداس) خلال المقابلة الى حجم المعلومات التي سيكشفها بان اورد اسماء بعض المسؤولين في الوكالة الذين سبق له ان تعامل معهم في الماضي وبينهم **(هيوغو موراي) وهو رئيس المكتب و(جون هيلتون) رئيس قسم العمليات السرية، والكولونيل (اد فوكس) و(لاري شتيرنفيلد) و(نك لنديريس). كما اورد اسماء بعض العاملين في الوكالة بموجب عقود ممن ساعدوا على مطاردة (غيفارا) وبينهم (جوليو غابرييل غارين) (كوبي) و(ادي وماريو غونتراليس) (بوليفيان). وقال (ارغويداس) ان الاخوين (غونتراليس) هما اللذان انقذا (دوبريه) . وكشف النقاب** عن ان (بارينتوس) والسفير الاميركي على السواء، لم يكونا على علم بمدى تغلغل وكالة الاستخبارات في الحكومة البوليفية، وكان في ذلك تقديرا للقوى التي سهلت عودته الى لاباز.

ومثل الفصل الاخير من هذه الرواية في الصيف التالي. فبعد مرور ما يقرب من سنتين على وفاة (غيفارا) قتل الرئيس (بارينتوس) في حادث تحطم طائرة هليكوبتر وهو في طريق عودته من زيارة للمحافظات. وبعد ذلك بستة اسابيع قتل (انتونيو ارغويداس) في احدى شوارع لاباز حين اطلق مجهول عليه النار، وكان (انتونيو ارغويداس) قد اعترف بانه كان عميلا لوكالة الاستخبارات حين كان ينتظر محاكمته بتهمة كشف محتويات مفكرة غيفارا وارسالها للصحف. وبعد

ذلك بشهر اغتيل (هيربرتو روخاس) الذي عمل كدليل للجنود البوليفيين ومستشاريهم من عمال الوكالة الذين طاردوا (غيفارا) واحد القلائل الذين يعرفون اين دفن (غيفارا) في مدينة سانتا كروز.

اما شريط التسجيل الذي ادعى (ارغويداس) انه يتهم الوكالة وحكومة بارينتوس والذي قال انه حفظه لدى الملازم (ماريو تيران) فلم يظهر مطلقا.

الفصل الخامس

التنظيمات الاقطاعية

اما فيما يتعلق بمستودعات الاسلحة (التي لا يمكن حصرها) وشركات الطيران، وغيرها من المؤسسات فان المرء ليتساءل كيف تستطيع وكالة الاستخبارات المركزية ان تنفذ المهام المطلوبة منها في جنوب شرق اسيا دون هذه التسهيلات

ليمان كيركباتريك
المدير التنفيذي السابق
لوكالة الاستخبارات المركزية
يو. اس. نيوز اند وورلد ريبورت
١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١

في ظهر يوم من ايام الربيع العاصفة، التقت مجموعة صغيرة من الناس في جناح فخم من اجنحة فندق مايفلاور في واشنطن. وكان صاحب الدعوة البروفسور (هاري هاو رانسوم) الاستاذ في جامعة فاندربيلت ومؤلف كتاب « مؤسسة الاستخبارات » الذي يعتبر دراسة وافية لنظام « الاستخبارات الاميركية ». وكان البروفسور في ذلك الحين يعد دراسة لوضع كتاب آخر عن الموضوع ويأمل في الحصول على المادة اللازمة لهذا الكتاب فعمد الى اقامة حفلة عشاء في الفندق المذكور ضمت عددا من المسؤولين السابقين في وكالة

الاستخبارات المركزية وبعض الموظفين في الكونغرس و (ديفيد وايز) احد مؤلفي كتاب « الحكومة غير المنظورة »(The Invisible Government) وكتاب « مؤسســـة التجسس »
(The Espionage Establishment) اللذين يعتبران افضل الكتب التي تتحدث عن عمليات الاستخبارات السرية. واثناء هذا الحفل الخاص تحدث بعض الحضور عن الشركات التي تتستر خلفها وكالة الاستخبارات المركزية في بعض اعمالها. فقال (روبرت اموري) وهو نائب سابق لمدير وكالة الاستخبارات المركزية « آه انك تعني مؤسسات (ديلاوير). الواقع يا عزيزي ان وكالة الاستخبارات المركزية لو قررت القيام بعمل ما في انغولا لتحتم عليها ان تعتمد على مساعدة مؤسسات ديلاوير. »

وكان (اموري) يقصد « بمؤسسات ديلاوير » تلك المؤسسات التي تملكها الوكالة او ما يسمى مجرد « الممتلكات » وهي في ظاهرها مؤسسات وشركات خاصة تمولها وكالة الاستخبارات وتشرف عليها. وتستطيع الوكالة من وراء هذه المؤسسات التجارية التي لا تتوخى الربح في بعض الاحيان، ان تقوم بنشاطات سرية كثيرة ــ هي عادة عملياتها السرية. وقد عمدت الوكالة الى تسجيل معظم هذه الشركات رسميا في (ديلاوير) لان قوانين الشركات المعمول بها في تلك الولاية تساعد على ذلك، كما ان الوكالة لم تتوان عن تسجيل شركات اخرى في ولايات اخرى تساعد قوانينها على ذلك.

وتعتبر«اذاعة اوروبا الحرة»و« راديو الحرية » (لبيرتي) اللتان انشئتا في اوائل الخمسينات من افضل المؤسسات المعروفة التي تمتلكها الوكالة. ويعتبر طابع الشراكة الذي تتميز به هاتان المحطتان مثالا لباقي ممتلكات الوكالة، اذ ان كلا من هاتين المحطتين تعمل تحت ستار مجلس ادارة يتالف من شخصيات اميركية بارزة. وكان المجلس الذي يشرف على راديو اوروبا الحرة، يضم اللجنة الوطنية لاوروبا الحرة، بينما كان مجلس ادارة راديو ليبرتي يضم اللجنة الاميركية للتحرير. ولكن ضباط الوكالة الذين كانوا يحتلون مراكز ادارية رئيسية في المحطتين كانوا هم الذين يتخذون القرارات المهمة فيما يتعلق بالبرمجة وعمليات المحطتين.

وفي سنة ١٩٦٠ حين كانت الوكالة تعد لغزوة (خليج الخنازير) وهجمات شبه عسكرية اخرى على (كوبا كاسترو) ، انشأت الوكالة محطة اذاعة على جزيرة سوان المعزولة في البحر الكاريبي موجهة الى الشعب الكوبي. وكانت تتولى ادارة راديو سوان كما عرف، شركة من نيويورك وعنوانها في ميامي (مؤسسة بواخر جبل طارق). وعثرت الوكالة كما هي العادة على مجموعة من الشخصيات المرموقة ـ من مديري المؤسسات المتصلين بالحكومة ـ ليكونوا واجهة للعمليات السرية. وكان رئيس مجلس ادارة (مؤسسة جبل طارق) هو (توماس د. كابوت) الذي حدث ان كان في وقت من الاوقات رئيسا لشركة الفواكه المتحدة، والذي احتل منصبا هاما في وزارة الخارجية في عهد ترومان. وكان بين « حملة الاسهم » كذلك (سمنر سميث) الذي كان رئيسا لمجلس ادارة مصانع البنتاغون للغزل والنسيج وهو من بوسطن، وقد ادعى كما ادعت حكومة هندوراس ان اسرته هي المالكة الشرعية لجزيرة سوان.

وفي اثناء عملية (خليج الخنازير) في السنة التالية، توقف راديو سوان عن اذاعة برامجه العادية وراح يصدر اوامر عسكرية للقوات الغازية وللمتمردين على كاسترو داخل كوبا. واخيرا اسقط القناع الذي كان يتستر به راديو سوان كمؤسسة « خاصة »، واضطر الى تغيير اسمه الى « راديو الاميركيتين) مع انه ظل يذيع من جزيرة سوان، كما ان مؤسسة (بواخر جبل طارق) اصبحت تعرف باسم مؤسسة (فانغارد للملاحة) على الرغم من عدم تغير عنوانها في ميامي او رقم هاتفها وبقيت المؤسسة ملكا لوكالة الاستخبارات الى ان حلت في اواخر الستينات.

وكان هناك دور آخر لعبته شركة ثانية تملكها الوكالة في العملية ضد كوبا. وهذه الشركة هي (مؤسسة دوبل تشيك Double Check). انشئت هذه المؤسسة في ميامي (التي تكثر فيها ممتلكات الوكالة) في سنة ١٩٥٩. ويؤخذ من سجلات حكومة ولاية فلوريدا، « ان العمل الرئيسي للمؤسسة هو تعاطي السمسرة » والحقيقة هي ان (مؤسسة دوبل تشيك) كانت تستخدم من جانب الوكالة في توفير الدعم الجوي لمجموعات المبعدين الكوبيين، وكانت هي التي جندت الطيارين الاميركيين الاربعة الذين قتلوا في غزوة (خليج الخنازير)

وبواسطتها دفعت وكالة الاستخبارات علاوات تقاعد لارامل الطيارين القتلى وحذرتهن بوجوب التزام الصمت فيما يتعلق بنشاط ازواجهن في السابق.

وفي تدخل الوكالة المباشر في العمليات ضد كوبا سنة ١٩٦٤، قاد قاذفات (ب ـ ٢٦) طيارون كوبيون هم من المبعدين الذين قاتلوا في غزوة (خليج الخنازير). **وقد جندت هؤلاء الطيارين شركة تعرف باسم (كارامار) (Caribbean Marins Aero Corporation) . وهي من الشركات التي تملكها الوكالة.**

اما تزويد الاسلحة والاعتدة العسكرية لاي عملية من العمليات، ولنأخذ عملية الكونغو مثلا،فقد قامت بها شركة اسلحة خاصة، وهنالك عدد كبير من هذه الشركات تقوم بهذه المهمة، واكبرها في الولايات المتحدة هي (مؤسسة الاسلحة الدولية) او (مؤسسة انترارمكو) التي يقوم مكتبها الرئيسي وبعض مستودعاتها عند واجهة البحر في الاسكندرية بولاية فيرجينيا. ولكل مؤسسة او اتحاد مؤسسات يعلن التخصص في صنع الاسلحة اللازمة (لعمليات الامن الداخلي وتطبيق القانون) عملاء من مانشستر بانكلترا، ومونت كارلو، وسنغافورة، وبريتوريا بجنوب افريقيا، وفي عدة مدن في اميركا اللاتينية. وقد انشأ شركة (انترآرمكو) سنة ١٩٥٣ ، ضابط في وكالة الاستخبارات خلال الحرب الكورية يدعى (ساموبل كومينغز). كانت الظروف التي احاطت بهذه المؤسسة في سنواتها الاولى مظلمة قاتمة، غير ان مما لا شك فيه ان وكالة الاستخبارات كانت تمدها بالدعم المادي المعنوي عند انشائها. وعلى الرغم من ان (انترارمكو) مؤسسة خاصة الان، فانها لا تزال على علاقات وثيقة مع الوكالة. ومع ان الوكالة تشتري اسلحة في بعض الاحيان تتطلبها عمليات معينة، فانها تفضل تكديس مثل هذه الاسلحة لتكون جاهزة عند الحاجة وهو ما يستوجب الاحتفاظ بعدد من المستودعات سواء في داخل الولايات المتحدة او في الخارج. ونظرا لتعدد هذه المستودعات وسرية امكنتها فلا يمكن تتبعها واحصاء اماكن وجودها. وتعتبر مؤسسة (انترآرمكو) وشركات مماثلة اخرى، المصدر الثاني للاعتدة اللازمة للعمليات شبه العسكرية بعد البنتاغون.

شركات الطيران التي تملكها الوكالة

باتت ملكية وكالة الاستخبارات (لراديو اوروبا الحرة) (راديو ليبرتي) وغيرهما من المؤسسات ولا سيما تلك التي استعملت في عملية (خليج الخنازير) ثم شراكتها في مؤسسة (انترآرمكو) اشياء من الماضي. اما اليوم فالوكالة تمتلك مؤسسات اخرى وعلى الاخص تلك التي تحتاجها لدعم عملياتها شبه العسكرية، فمرتزقة الوكالة او الجنود الاجانب الذين تدعمهم، يحتاجون الى دعم جوي في خوض حروبهم « السرية ». وهو ما حمل الوكالة على بناء شبكة ضخمة من شركات الخطوط الجوية السرية التي تعتبر اكبر ممتلكاتها واكثرها خطرا.

وتمتلك وكالة الاستخبارات الان، وان بدا ذلك غير قابل للتصديق، واحدا من اكبر الاساطيل الجوية في العالم ـ ان لم يكن اكبرها على الاطلاق ـ **وتشمل ممتلكاتها (اير اميركا) و (اير اسيا) و(شركة النقل الجوي المدنية) و(انترماونتين افييشن) وشركة النقل الجوي الجنوبية)**

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

وكانت شركة النقل الجوي المدنية **وهي الحلقة الاصلية في الامبراطورية الجوية للوكالة** قد انشئت في الصين في سنة ١٩٤٦ اي قبل ان يصدر قرار الكونغرس بانشاء الوكالة بمدة سنة واحدة. وكانت هذه الشركة فرعا من مؤسسة (فلاينغ تايغرز) التي انشأها الجنرال (كلير شينولت). وقامت في ايامها الاولى بمهمات مختلفة كثيرة تأييدا لمحاولة (تشيانغ كاي شيك) الفاشلة في استرداد سيطرته على البر الصيني. وعندما طرد تشيانغ من الصين في سنة ١٩٤٩، انتقلت شركة النقل الجوي المدنية معه الى تايوان وواصلت عملياتها

الجوية السرية. وفي سنة ١٩٥٠ اعيد تنظيمهاكمؤسسة مسجلة في (ديلاوير) كشركة تملكها وكالة الاستخبارات اطلق عليها اسم (شركة الباسيفيكي).

وفي تقرير مكتوم جدا رفعه (البريغادير- جنرال ادوارد لانسديل) الى الجنرال (ماكسويل تيلور) عن « موارد الحرب التقليدية في جنوب شرق اسيا » ونشر في اوراق البنتاغون وصف دقيق لمهام شركة النقل الجوي المدنية كما يلي :

شركة النقل الجوي المدنية شركة تجارية تقوم بعمليات جوية مقررة وغير مقررة في مختلف انحاء الشرق الاقصى. اما مقرها وجهاز الصيانة التابع لها فهو في تايوان. ولما كانت الشركة ملكا لوكالة الاستخبارات المركزية، فانها تقوم بنقل المؤن والاعتدة في ظل غطاء تجاري لتلبية معظم متطلبات وكالة الاستخبارات وغيرها من الوكالات الحكومية. وتقوم الشركة بالاضافة الى ما تقدم بدعم عمليات جوية خفية وسرية عن طريق تقديم رجال مدربين للحرب متمرسين بها، ونقل مؤن واعتدة عبر رحلات علنية مكشوفة، وصيانة مجموعة كبيرة من طائرات النقل وغيرها المسجلة لدى الصين الوطنية والولايات المتحدة.

واظهرت هذه الشركة كفاءتها في عدة مناسبات في مواجهة جميع انواع الطوارئ والمتطلبات الجوية السرية الطويلة الامد لتحقيق الاهداف الامريكية. وقد حققت خلال السنوات العشر الماضية بعض الانجازات المرموقة بما في ذلك تأييد انسحاب الصينيين الوطنيين من البر الصيني واسقاط مؤن وذخائر من الجو الى الفرنسيين في ديان بيان فو، وتقديم دعم جوي تكتيكي وتمويني للعملية الاندونيسية، ونقل اللاجئين بطريق الجو من فيتنام الشمالية، والقيام باكثر من ٢٠٠ رحلة جوية فوق الصين والتيبت، وتقديم دعم جوي مكثف في لاوس في الازمة الحالية.....

وحدثت عمليات الاسقاط في ديان بيان فو في سنة ١٩٥٤ عندما قررت حكومة الولايات المتحدة الا تهرع مباشرة لمساعدة القوة الفرنسية المحاصرة، ولكنها وافقت على ان تدعمها عسكريا بطريقة سرية. وكانت سنة ١٩٥٤ كذلك هي سنة نقل اللاجئين جوا من فيتنام الشمالية الى الجنوب. وكانت هذه مهمات غير سرية،ولكن وكالة الاستخبارات لم تتورع عن ملء الطائرات التي كانت تتوجه شمالا الى فيتنام الشمالية بالعملاء والاعتدة العسكرية لتستعملها شبكة سرية كان يجري تنظيمها في فيتنام الشمالية حينذاك. وكانت هذه المغامرة التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية مغامرة فاشلة كغيرها من عمليات التمرد ضد البلدان الشيوعية.

وكان (لانسديل) يشير عندما ذكر « العملية الاندونيسية » الى الدعم الجوي السري وغيره من الدعم العسكري الذي قدمته الوكالة

للمتمردين ضد حكومة سوكارنو في سنة ١٩٥٨ * . اما الرحلات التي تزيد على المئتين فوق الصين والتيبت والتي اشار اليها (لانسديل) فقد تم معظمها خلال الخمسينات (ولكنها استمرت خلال الستينات) حين ساندت وكالة الاستخبارات من تلقاء نفسها وبالتعاون مع حكومة تشيانغ كاي ـ شيك عمليات الثوار ضد الصين. وكانت شركة النقل الجوي المدنية ذراع التموين الجوي لهذه العمليات، وقد اسقط الشيوعيون الصينيون (ريتشارد فيكتو) و(جون دواني) في سنة ١٩٥٤ حين كانا يقودان احدى طائرات هذه الشركة.

وما ان حلت نهاية الخمسينات، حتى انقسمت الشركة الى ثلاث شركات خطوط جوية تسيطر عليها جميعها **شركة تملكها وكالة الاستخبارات المركزيةهي** (مؤسسة الباسيفيكي). وتولت احدى الشركات الثلاث وهي (اير اميركا) اعمال شركة النقل الجوي المدنية في جنوب شرق اسيا، بينما تولت (اير اسيا) محطة كبيرة للصيانة في تايوان، اما الشركة الثالثة التي ظلت تحمل اسم (شركة النقل الجوي المدنية) فظلت تواصل رحلاتها العلنية والخفية من تايوان كما تقوم بجميع الرحلات المقررة الداخلية والدولية لشركة الخطوط الجوية الصينية. وقد عرفت هذه الشركة برحلاتها الباهظة النفقات على خط « ماندارين بنفات » الذي كان يربط تايبي بالعواصم الاسيوية المجاورة.

وفي سنة ١٩٦٤ اي في الوقت الذي تحطمت فيه طائرة * تابعة لشركة النقل

---

* كان (الن.بوب) الطيار الذي اسقطه الاندونيسيون واسروه هو من طياري شركة النقل الجوي المدنية. وبعد مرور ستة اشهر على الافراج عنه عمل مع شركة اخرى تملكها وكالة الاستخبارات هي (شركة النقل الجوي الجنوبية). وكان في هذه الشركة في ذلك الحين رجلا يدعى (اليكس إي كارلسون) وكان يعمل قبل ذلك بسنة فقط محامي لمؤسسة دوبل ـ تشيك حين قدمت هذه المؤسسة التي تملكها وكالة الاستخبارات الطيارين (لغزو خليج الخنازير)

* كتب (ارنولد ديبل) المدير السابق للعلاقات العامة في شركة النقل الجوي المدنية في مجلة ساتدردي ريفيو في «ايار (مايو) ١٩٦٨: «ان الحادث الغامض الذي تحطمت فيه طائرة من نوع سي ـ ٤٦ اسفر عن مقتل ٥٧ شخصا بينهم (داتو لوك ثو) احد اقطاب السينما الماليزيين وربما اغنى رجل في اسيا وعدد من نجوم استوديهاته في كاتاي. ولم تعرف بعد خفايا هذا الحادث. اما الحقيقة فلم يعلن عنها لانها طي القيود الرسمية البعيدة عن المتطفلين. فلم يعلن مثلا عن الدور الذي لعبه رجلان عسكريان في هذا الحادث حين ظهرا وكانهما مصابان بعاهة عقلية بعد ان سرقا كتابين يتضمنان رموز رادار (يبلغ حجم الواحد منهما حجم كتب لطوابع البريد) من جزر (بيسكادور) وجوفاهما بشفرة بحيث بات يتسع الواحد منهما لمسدس من عيار ٤٥ ملم. وقد عثر على احد الكتابين ومسدس، غير ان الحريق وربما التحقيق شوها الابنية. ولم يتحدد بشكل قاطع ان كانت النار قد اطلقت من المسدسين وادت الى هذا الحادث.»

الجوي المدنية بصورة غامضة ، قررت الوكالة ان ادارة الخدمة التايوانية لنقل الركاب لم تعد تسهم الا بالقليل في مهمة الوكالة السرية في اسيا وان ذلك الجزء غير المستاجر من الشركة يجب ان يحول الى الصين الوطنية. ولكن شركة الخطوط الجوية الصينية التابعة للصينيين الوطنيين لم تكن تملك في ذلك الحين المعدات او الخبرة اللازمة لادارة خطوط شركة النقل الجوي المدنية، ولم تكن الحكومة الوطنية مستعدة للسماح لوكالة الاستخبارات بالتخلي عن خطوط تايوان الجوية الرئيسية مع العالم الخارجي. وما كان بمقدور الوكالة ان تتوقف عن خدماتها بكل بساطة، لان مثل هذا العمل يسيء الى حكومة تشيانغ ويعرض للشك استمرار وجود ممتلكات الوكالة الاخرى وتسهيلات الاستخبارات التابعة لها في تايوان.

واستمرت المفاوضات على خطوط شركة النقل الجوي المدنية المتعلقة بالركاب طوال اربع سنوات، وكانت الوكالة حريصة على الوصول الى تسوية بحيث اوفدت مبعوثا خاصا الى تايوان ليقوم بمهمة موقتة، غير ان مهمته القصيرة الامد المتعلقة بالمفاوضات تحولت الى منصب دائم. واخيرا تحطمت طائرة ثانية تابعة للشركة كانت هذه المرة من نوع (بوينغ ـ ٧٢٧) بالقرب من مطار تايبي. وقد تسببت الحادثة في مقتل ٢١ شخصا واعتبرت من الاحداث النادرة الوقوع في تايوان. فقامت مظاهرة عفوية ضد تورط الولايات المتحدة في شركة الخطوط الجوية. وعندها خضعت حكومة الصين الوطنية لضغط الشعب وقبلت الوصول الى تسوية مع وكالة الاستخبارات وتولت خطوط الصين الجوية القيام بالرحلات الدولية لشركة النقل الجوي المدنية، ولكن هذه الاخيرة ظلت على الرغم من عزوف وكالة الاستخبارات، تواصل الرحلات الداخلية في تايوان، وفي مقابل ذلك قدمت وكالة الاستخبارات اموالا طائلة للصينيين الوطنيين.

وانشئت شركة (اير اميركا) التي تفرعت من شركة النقل الجوي المدنية في اواخر الخمسينات، لتلبي الحاجات المتزايدة لعمليات الوكالة في جنوب شرق آسيا. وباتساع تورط اميركا في ذلك الجزء من العالم، اضطرت وكالات اميركية اخرى ـ وزارة الدفاع، ووكالة التنمية الدولية، ووكالة المعلومات الاميركية ـ ان تستخدم خطوط شركة (اير اميركا) في عمليات النقل الجوي الخاصة بها. وقد

بلغ مجموع ما دفعته وكالة التنمية الدولية بمفردها كأجور نقل الى اير اميركا بما يزيد على ٨٣ مليون دولار حتى سنة ١٩٧١ . والواقع هو ان (اير اميركا) حققت ارباحا كبيرة في جنوب شرق أسيا بشكل اثار اهتمام الشركات الجوية الاميركية الاخرى.

وقامت شركة خاصة هي شركة (خطوط كونتيننتال) بخطوة ناجحة في اواسط الستينات لمضاربة (اير اميركا) في اسواقها. وزعم (بيير سالينغر) الذي اصبح مسؤولا في شركة (كونتيننتال) بعد ان عمل سنوات كسكرتير صحفي للرئيس كنيدي، كفاح الشركة للفوز بجزء من السوق الرابحة في جنوب شرق أسيا. وكانت شركة كونتيننتال ترى ان مما يدعو الى الدهشة ويعتبر عملا غير مشروع في نفس الوقت، ان تنافس شركة تملكها الحكومة (حتى وان كانت ملكا سريا لوكالة الاستخبارات) شركة خاصة في السعي للحصول على عقود حكومية. وبدأ ضباط الوكالة الذين اضطروا الى مواجهة (كونتيننتال) يشعرون بقلق كبير. فقد علموا ان (سالينغر) اطلع خلال عمله في البيت الابيض، على نشاط الوكالة في جنوب شرق أسيا وبصورة خاصة على ارتباط (اير اميركا) بالوكالة. وكانوا يخشون ان تنطوي محاولة (شركة كونتيننتال) الحصول على نصيب من سوق جنوب شرق أسيا، على التهديد بانه اذا رفضت الوكالة التعاون، فان الشركة ستعلن قضيتها على الناس مستغلة المعلومات المتوفرة لدى (سالينغر) ولئلا تواجه الوكالة دعاية غير مرغوب فيها، عمدت الى السماح (لكونتيننتال) بالعمل في لاوس حيث بلغت ارباحها نتيجة تأجير طائراتها منذ اواخر الستينات بملايين الدولارات في السنة. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية نفسها افضل عملاء (شركة كونتيننتال).

وعلى الرغم من ان كونتيننتال عملت في لاوس، فان الوكالة تمكنت من ان تقصر معظم رحلاتها على شركة (اير اميركا) التي تملكها. وقد قامت هذه الشركة بكل شيء بما في ذلك انزال رجال قبائل ميو وراء الخطوط الفيتنامية الشمالية في لاوس، واسقاط الارز للاجئين في المرتفعات الفيتنامية، كما قامت بتدريب طيارين للبوليس التايلاندي، وبنقل معتقلين سياسيين نيابة عن حكومة فيتنام الجنوبية، ونقلت المحاسبين الذين يتولون دفع رواتب المرتزقة العاملين مع الوكالة، وكانت

حتى قبيل صدور قرار خليج تونكين تقدم الطيارين للقيام بغارات جوية سرية على خطوط التموين الفيتنامية الشمالية في لاوس. واتهمت شركة (اير اميركا) بالاشتراك في تجارة الهيروين في جنوب شرق آسيا. ولا سيما ان طائراتها تعبر الحدود الوطنية في جنوب شرق آسيا دون ان تخضع لتفتيش سلطات الجمارك. وتمتلك (اير اميركا)مباني خاصة للركاب والشحن في مطارات فيتنام الجنوبية ولاوس وتايلاند، كما تحتفظ في اودورن بتايلاند بقاعدة كبيرة مستورة في داخل قاعدة اكبر تابعة للسلاح الجوي الاميركي (هي في الظاهر تحت اشراف الحكومة التايلانديـة) وتستخدم قاعدة اودورن لدعم الحرب « السرية » في لاوس، وتحتوي على تسهيلات « سرية » للصيانة لطائرات واسلحة الجو في تايلاند وكامبوديا ولاوس.

كان مجموع طائرات (اير اميركا) قبل وقف اطلاق النار في فيتنام ١٢٥ طائرة بالاضافة الى ٤٠ طائرة اخرى مؤجرة، وكان لديها حوالي ٥,٠٠٠ مستخدم ١٠ بالمئة منهم من الطيارين. وهي تعتبر واحدة من اكبر شركات الطيران الاميركية تحل في المرتبة الثانية بعد شركة (ناشيونال) من حيث عدد الطائرات. اما وقد انسحبت القوات العسكرية الاميركية من المسرح الفيتنامي، فان دور الابقاء على نفوذ اميركي كبير في المنطقة عاد الان الى وكالة الاستخبارات المركزية ـ وباتت (اير اميركا) تجد في ظل هذه الظروف ان الطلب على خدماتها بات الان اكبر منه في الماضي، بحيث ذهبت لجنة المراقبة والاشراف الدولية على الرغم من انها تضم بولندا وهنغاريا في عضويتها، الى توقيع عقد **مع الشركة التي تملكها وكالة الاستخبارات** لمساندتها في مراقبة وقف اطلاق النار في فيتنام. وحصلت (اير اميركا) في سنة ١٩٧٣ على عقود من وزارة الدفاع بلغت قيمتها ٤١,٤٠٠,٠٠٠ دولار.

وتقوم شركة تملكها (اير اميركا) هي شركة (اير آسيا) بادارة محطة للصيانة الجوية واصلاح الطائرات في تايوان وهي اكبر محطة في منطقة المحيط الهادي. وتستخدم (اير آسيا) التي انشئت في سنة ١٩٥٥ حوالي ٨,٠٠٠ شخص. ولا تقتصر هذه الشركة في خدماتها على طائرات وكالة الاستخبارات، ولكنها تصلح كذلك طائرات خاصة وعسكرية. ويعتمد السلاح الجوي الاميركي اعتمادا كبيرا على (اير آسيا) ولذلك فقد الغى خطته في انشاء محطة صيانة كبيرة

في شرق اسيا كما كان يفترض، وما كان له ان يفعل ذلك لولا وجود **الشركة التي تملكها وكالة الاستخبارات.** وشركة (اير آسيا) كشركة (اير اميركا) تستطيع تغطية نفقاتها وتحقيق ارباح.

وظلت شركة النقل الجوي الجنوبية وهي ملك للوكالة ايضا، تعمل من مكاتبها في ميامي وتايوان الى ان قررت الوكالة بيعها في منتصف سنة ١٩٧٣. ولم تكن هذه الشركة خلافا لشركة النقل الجوي المدنية وشركتي اير اميركا واير اسيا، مرتبطة رسميا مع مؤسسة الباسيفيكي، فقد دفع تكاليف انشاءها البالغة (٦،٦٠٠،٠٠٠ دولار) مجموعة من المصارف الخاصة، كما قدمت لها (اير اميركا) قرضا بمبلغ ٦،٧٠٠،٠٠٠ دولار بواسطة شركة اخرى تملكها الوكالة هي شركة (اكتوس تكنولوجي). وكان دور شركة النقل الجوي الجنوبية في الشرق الاقصى مقصورا على رحلات لوزارة الدفاع تعود عليها بارباح كبيرة. اما الدوائر الحكومية الاخرى فكانت تستأجر طائرات من هذه الشركة في بعض المناسبات. وفي النصف الاول من سنة ١٩٧٢ حصلت شركة النقل الجوي الجنوبية على عقد من وكالة التنمية الدولية قيمته مليونا دولار لنقل مواد انمائية الى دولة بنغلادش الجديدة.

اما بالنسبة للوكالة فان شركة النقل الجوي الجنوبية كانت ذات اهمية خاصة لانها كانت بمثابة القوة الجوية الاحتياطية للوكالة بالنسبة الى اي تدخل محتمل في اميركا اللاتينية. وقد كان هذا هو المبرر الذي تذرعت به الوكالة عندما استولت على الشركة في سنة ١٩٦٠، عن الشركة التي زودت الوكالة بسلاح جوي حقيقي لدعم اجراءات مكافحة الثوار او للمساعدة على اسقاط حكومة غير صديقة. وفي الوقت الذي كانت فيه شركة (النقل الجوي الجنوبية) تنتظر دعوتها لتكون بمثابة (اير اميركا) في حروب العصابات المستقبلة في اميركا اللاتينية، ظلت هذه الشركة « تحافظ على هويتها السرية » واستطاعت ان تساعد الوكالة على تخفيض نفقاتها حين راحت تؤجر طائراتها.

مراقبة

حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سبعة عشر سطرا)

وعندما جلبت وكالة الاستخبارات رجال القبائل التيبتيين الى الولايات المتحدة في اواخر الخمسينات لتدريبهم على اعمال التخريب والغزو للاراضي الصينية، ساعدت شركة (انترماونتين افييشن) التي تملكها الوكالة في برنامج التدريب. وفي اوائل الستينات ولاتساع نطاق الحرب في جنوب شرقي اسيا واستمرار القتال في الكونغو، توسعت عمليات الوكالة الجوية بسرعة وبصورة مذهلة.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(ستة اسطر)

ولكن مراسلا صحفيا زار توكون في سنة ١٩٦٦ قال « يستطيع اي انسان يمر بالقرب من المدينة ان يشاهد اكثر من ١٠٠ قاذفة من نوع ب ــ ٢٦ مزودة بمدافعها وذخيرتها وجاهزة للانطلاق في اية لحظة » ولم يمض وقت طويل على ظهور هذا القول في الصحف

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

حتى توفرت المواد اللازمة

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

لبناء حظائر للطائرات الجاثمة. ولم يعد من السهل مشاهدة هذه الطائرات.

وفي سنة ١٩٦٥ لعبت شركة (انترماونتين افييشن) دور الوسيط في بيع قاذفات من نوع ب ــ ٢٦ للبرتغال كي تستعملها هذه في حروبها الاستعمارية في افريقيا، ذلك لان البيع المباشر لمثل هذا السلاح ينتهك السياسة الرسمية المعلنة للولايات المتحدة والتي تمنع تصدير الاسلحة الى البرتغال لتستعمل في حروبها في انغولا وموزامبيق وغينيا البرتغالية. ولما ان كانت حكومة الولايات المتحدة قد قررت على اعلى مستوى ان تبيع البرتغال ٢٠ قاذفة من نوع ب ــ ٢٦، فكان لا بد لوكالة الاستخبارات ان تتحرك لتنفيذ هذا القرار، فأوعزت الى شركة (انترماونتين افييشن) التي تملكها بان تقوم بالمهمة، وهكذا تم الامر ووصلت الاسلحة الى البرتغال لتستعمل في افريقيا ويقي الموقف الرسمي الامريكي سليما من الناحية النظرية ولكن ليس من حيث الواقع. من هنا يظهر ان الحكومة الامريكية كانت تنفذ في الخفاء ما تعلن عن شجبها له في الظاهر.

وخلال فصلي الربيع والصيف سنة ١٩٦٥ ارسلت سبع قاذفات من نوع ب ــ ٢٦ من ولاية اريزونا الى ليشبونة وقد اقلع بها طيار بريطاني استأجرته في الظاهر شركة خاصة تدعى (ايرو اسوسييتس). وما ان حل شهر ايلول (سبتمبر)حتى سقط القناع الذي سترت به هذه العملية، وحمل ممثلا الاتحاد السوفياتي وهنغاريا لدى الامم المتحدة على هذه الصفقة. واعترف الوفد الاميركي بان سبع قاذفات من نوع ب ــ ٢٦ شحنت الى البرتغال ولكن السفير (ارثر غولدبرغ) اكد « ان الدور الرسمي للولايات المتحدة كان شجب هذه العملية وتسليم المجرم الذي انتهك حرمة القانون الى القضاء » وعلى ما يظهر ان السفير كان يجهل الحقيقة. فقد سبق لاولاي ستيفنسون ان كان على جهل تام بغزو (خليج الخنازير) وانتهى أمره دون ان يعرف انه ادلى ببيانات كاذبة في الامم المتحدة.

واتبعت الاساليب ذاتها لتشويه محاكمة المجرم. واتصل (رامزي كلارك) الذي كان في تلك الحين نائبا لوزير العدل (بريتشارد هيلمز) حين كان هذا الاخير نائبا لمدير وكالة الاستخبارات المركزية، كما اتصل بالمستشار القانوني للوكالة (لورنس هيوستون) ليبحث معهما في قضية الاسلحة البرتغالية. واكد المسؤولون في الوكالة (لكلارك) ان لا علاقة للوكالة بالصفقة. ويقول (كلارك) وهو يستعيد هذه القضية « لم نكن لنتمكن من رفع المسألة الى القضاءلو كان للوكالة ضلع فيها. ولا استطيع ان افهم كيف يمكن محاكمة اشخاص مغمورين تستخدمهم وكالة حكومية. ». وبالرغم من جميع هذه المشاورات فان الولايات المتحدة كشفت بانها بلد ينتهك السياسة الرسمية التي اختطها لنفسه. ورفض الذين يعلمون حقائق الصفقة ولاسباب سياسية التدخل لحماية « الاشخاص المغمورين » وهكذا وجدت احدى وزارات الدولة ـ وزارة العدل ـ نفسها في موقف محرج. تحاكم فيه اناسا كانوا ينفذون اوامر صدرت اليهم مباشرة من دائرة حكومية هي وكالة الاستخبارات المركزية. واخيرا وجهت الى خمسة اشخاص فر واحد منهم من البلاد ثم اسقطت التهمة عن اثنين أخرين. ولكن الطيار الانكليزي (جون ريتشارد هوك) وفرنسيا هو (هنري فرانسوا دي ماران دي مونماران) وقد عمل وسيطا في الصفقة اقتيدا للمحاكمة امام محكمة اتحادية في بوفالو بولاية نيويورك في خريف سنة ١٩٦٦.

واعترف (هوك) امام المحكمة بقوله « نعم قدت قاذفات ب ـ ٢٦ الى البرتغال لتستعمل في المستعمرات الافريقية وقد خططت هذه العملية وزارة الخارجية لوكالة الاستخبارات المركزية. » غير ان (هيوستون) المستشار القانوني العام لوكالات الاستخبارات، نفى نفيا قاطعا بعد اداء اليمين ان للوكالة علاقة بالقضية. ومع ذلك فان (هيوستون) كشف النقاب عن ان الوكالة كانت « على علم » بشحن القاذفات في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٥ اي قبل بدء عملية الشحن بخمسة ايام وان هذه المعلومات نقلت الى وزارة الخارجية والى ١١ دائرة حكومية اخرى. وقال ايضا ان وكالة الاستخبارات « ابلغت » في السابع من تموز (يوليو)، ان اربعا من قاذفات ب ـ ٢٦ نقلت فعلا الى البرتغال واشعرت الوكالة وزارة الخارجية والوزارات الاخرى بذلك، ولكنه لم يفسر لماذا لم تتحرك الحكومة

الاميركية وقد تلقت كل هذه المعلومات لتوقف شحن الطائرات وعلى الاخص لان رحلاتها سجلت لدى ادارة الطيران الاتحادية وان (هوك) حلق دون قصد فوق البيت الابيض خلال احدى رحلاته.

ووجدت هيئة المحلفين ان (هوك ومونماران) بريئان. وتعمد اعضاء المحكمة بعد ذلك القول انهم لم يقتنعوا بان المتهمين انتهكا القانون عن قصد.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(أحد عشر سطرا)

ولكن (هيلمز) المدير السابق، رفض الطيران

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

لانه كان يعتقد ان غطاءها التجاري رقيق وشفاف ولذلك فانه فضل السفر في طائرة تابعة لشركة تجارية خاصة. اما نائب رئيس الجمهورية (هيوبرت همفري) فقد كان اكثر ترددا وعلى الاخص لانه استعمل

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

طائرات شركة (غالف ستريم) خلال حملة انتخابات الرئاسة في سنة ١٩٦٨ .

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(أحد عشر سطرا)

ولعل اكثر ممتلكات وكالة الاستخبارات المركزية بعدا عن النظر تلك الشركة التي انشئت في كاتماندو عاصمة نيبال. وقد تم انشاؤها لتوفر دعما جويا لرجال القبائل الذين كانت الوكالة تمولهم وتوجههم للعمل في التيبت ضد القوات الصينية هناك. وكانت شركة النقل الجوي المدنية هي التي تقوم بمثل هذه المهمات كما اوضح نلك الجنرال (لانسديل) في اشارته الى « اكثر من ٢٠٠ رحلة فوق البر الصيني والتيبت. » غير ان توجيه الطائرات من تايوان الى قاعدة الوكالة العاملة في شمال الهند كان مرهقا. وهكذا **انشئت الشركة في نيبال. وعندما خفضت العمليات ثم اوقفت في النهاية خلال الستينات، قلص حجم هذه الشركة بحيث اصبح يتألف من بضع طائرات وطائرات هليكوبتر وكمية من قطع الغيار. وظلت حتى اواخر الستينات تؤجر طائرات لحكومة نيبال ومنظمات خاصة في المنطقة.**

ورأى موظفو التخطيط والبرمجة والميزانية في رئاسة الوكالة في لانغلي، ان فائدة الشركة للوكالة قد تلاشت ولذلك تقرر بيعها. ولكن بيع شركة تملكها وكالة الاستخبارات المركزية عملية صعبة للغاية. فالوكالة تشعر بان عليها ان تحافظ على سرية علاقتها الخفية مهما تكن هذه السرية غير مهمة او قابلة للجدل، ولا تريد ان يكون لها شأن بالصفقة باي شكل من الاشكال سواء قبل عقدها او بعده. وليس هذا فحسب، فان قسم الخدمات السرية داخل الوكالة تساوره الريبة ازاء اي عمل من هذا النوع ويخشى ان تحقق الصفقة ارباحا تضطر الوكالة الى اعادتها الى الخزينة الاميركية. ولا يريد العاملون في الخدمات السرية ان يزعجهم الروتين

البيروقراطي الذي ينطوي عليه مثل هذا العمل، كما ان ذهنيتهم لا تتحمل ان يروا انفسهم مضطرين الى شرح مثل هذه الصفقة وتبريرها امام اي سلطة.

ومنيت عملية بيع (شركة النقل الجوي الجنوبية) في سنة ١٩٧٣ بما يشبه الفشل. فقد حاولت الوكالة كما جرت عليه العادة ان تبيع الشركة بهدوء الى موظف سابق فيها ـ وربما كان ذلك بسعر مغر للغاية ـ ولكن المحاولة فشلت لان ثلاث شركات طيران مشروعة احتجت على ذلك لدى مجلس الملاحة الجوية المدنية. فقد اشتكت هذه الشركات من ان الشركة الجنوبية انشئت باموال حكومية وتسلمت بعد ذلك خطوطا للطيران عادت عليها بأرباح طائلة وان عملية البيع تشكل منافسة غير نزيهة. وعندما وصلت انباء هذه الصفقة المرتقبة الى الصحف تراجعت وكالة الاستخبارات عن موقفها وتخلت عن طلبها موافقة مجلس الملاحة الجوية المدني لبيع الشركة الجنوبية، مما خفض من قيمة الشركة الى حد بعيد وضمن للوكالة كذلك بيع الشركة في سرية تامة.

اما فيما يتعلق بشركة الخطوط النيبالية، فقد وجدت الوكالة مشتريا لها سبق ان عمل في احدى شركات الطيران التي تملكها الوكالة. وقد حوفظ على السرية لان الشاري كان « موظفا سابقا » في الشركة. وسمح له بشراء الشركة بدفع مبلغ نقدي زهيد كدفعة اولى. وبعد هذه الصفقة غير الشريفة، اصبحت الشركة ذاتها ضمانا للمبلغ المتبقي. ووصف احد المحاسبين في مقر رئاسة الوكالة عملية البيع بانها « هبة » ولكن هذه هي الطريقة التي ارادت الوكالة للصفقة ان تتم بها. وظل صاحب الشركة الجديد في ميامي على الرغم من ان عمليات شركته كانت في نيبال. ولم يمض وقت طويل حتى صفي موجودات شركته وخرج بربح طائل منها. ولكن الوكالة لم تحصل الا على جزء صغير من الاموال التي انفقتها في الاصل. وكانت الخدمات السرية مرتاحة لعملية البيع التي مكنتها من التخلص من رصيد لم يعد ذا فائدة، كما انها ضمنت اقصى حدود الامن وتأكدت من ولاء الشارين في المستقبل.

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية (خمسة عشر سطرا)

من ان اخلاقية مثل هذه الصفقات مدعاة تساؤل، فان تضارب قوانين المصالح لا ينطبق على وكالة الاستخبارات المركزية. فقانون وكالة الاستخبارات الذي صدر في سنة ١٩٤٩ ينص على انه يجوز « ان تنفق المبالغ التي توضع تحت تصرف الوكالة دون اعتبار لنصوص القانون او الانظمة المتعلقة بانفاق الامـوال الحكومية » وعلى كل حال، فان استعمال الشركات المملوكة يتيح للمشتركين فيها فرصة لتحقيق ارباح كبيرة في «وقت يتسترون فيه وراء هذه الشركات».

على ان هناك حقيقة ثابتة هي ان قيمة الشركات التي تملكها وكالة الاستخبارات تعادل مئات الملايين من الدولارات ولا يستطيع احد من خارج الوكالة التدقيق في حساباتها. وسنرى في مكان اخر من هذا الفصل ان رئاسة الوكالة لا تعرف الا القليل عما تفعله بعض الشركات التي تملكها كما انها لا تعرف شيئاً عن موجوداتها. ولا شك في ان فرص اساءة استعمال الاموال كبيرة وخاصة ان كثيرين ممن يعملون في الميدان في مجال تجارة الاسلحة والعمليات شبه العسكرية والعمليات الجوية السرية لا يتمتعون بمقاييس اخلاقية عالية. وعلى الرغم من ان قليلين من العاملين المحترفين في الوكالة يستغلون المال في تحقيق ارباح شخصية، فان ليس هناك ما يمنع موظفي الشركات المملوكة من اتباع هذا السبيل اذا كانوا ميالين اليه.

لاحظنا ان المؤسسات التي تملكها الوكالة تعمل الى حد بعيد في دعم العمليات الخاصة او شبه العسكرية. ولا شك في ان بعضها انشئ لاغراض الدعاية والتضليل. ويمكن استغلال هذه المؤسسات كغيرها من الارصدة الخفية في بعض المناسبات، في تعزيز عمليات التجسس او عمليات مكافحة التجسس التي تقوم بها الخدمات السرية. على ان هناك اتجاها ثابتا في الوكالة ظلت تعمل من اجله طوال اكثر من عشر سنوات يقضي بتطوير المؤسسات الجوية المملوكة لتصبح قوة

تكتيكية هامة يستطيع بها فرع العمليات السرية من التدخل في شؤون العالم الثالث. وظلت اساطيل المؤسسات الجوية في تحسن وتوسع كما كان الحال مع تسهيلات قواعدها. ويرى معظم المحترفين في وكالة الاستخبارات انه لولا الدعم الذي توفره هذه المؤسسات الجوية في مجال نقل المؤن وغيره من المجالات لانعدمت قدرة الوكالة على القيام بعمليات خاصة.

وكان الدور الذي لعبته مؤسسة الباسيفيكي والشركتان المتفرعتان منها (اير اميركا) و(اير اسيا) في دعم المغامرات الكثيرة التي قام بها قسم العمليات الخاصة في وكالة الاستخبارات عبر السنين في الشرق الاقصى وجنوب شرق أسيا موضع اعجاب رئاسة الوكالة. واصبحت الانتصارات التي حققها ضباط الطيران المتعاقدون مع الوكالة في تلك الزاوية المضطربة من العالم اشبه بالاساطير. ولا شك في ان الخدمات السرية تقدر حق التقدير تلك الفوائد التي يمكن تحقيقها عن طريق مؤسسات قائمة بذاتها لا تحتاج الى اموال من الوكالة او الى طاقة بشرية منها.

ولولا وجود المؤسسات الجوية التي تملكها الوكالة، لما كانت هناك غارات داخل الصين الشيوعية، ولما كانت هناك عمليات في التيبت او اندونيسيا او بورما، ولما كانت هناك ــ وهذا هو الاهم ــ حرب سرية في لاوس. ولولا وجود هذه المؤسسات ايضا لتعذر التخطيط للكثير من نشاط الوكالة في فيتنام ناهيك عن تعذر تنفيذ هذا النشاط. ولذلك فلا غرابة في مسارعة الوكالة عندما تحركت للتدخل في الكونغو (وتحسبا منها لوقوع حركات تمرد اخرى في القارة) الى ايجاد النوع ذاته من الدعم الجوي الذي كان متوفرا للعمليات الخاصة في أسيا. وفي استطاعة المرء ان يفهم لماذا يبدي الذين خططوا لعملية (خليج الخنازير) اسفهم لانه لم تكن لديهم ترتيبات مماثلة تغطي حاجاتهم بدلا من الاعتماد على القوات المسلحة الاميركية.

اسطورة جورج دول

ومع ان مجالس ادارة مؤسسات الطيران التي تملكها الوكالة كانت تضم

اسماء زعماء محترمين في الميدان التجاري وبعض من رجال المال ممن لهم مكانتهم المرموقة في المجتمع، فان كثيرا من عمليات هذه المؤسسات ظلت في الواقع زمنا طويلا في يد رجل واحد هو (جورج دول الابن). وكانت الالقاب الرسمية التي يحملها (دول) الى حين تقاعده في سنة ١٩٧١ هي (رئيس مجلس ادارة مؤسسة الباسيفيكي) و (كبير الضباط التنفيذيين في شركة اير اميركا وشركة اير آسيا) وقد ازدهرت الشركات الجوية التي تملكها الوكالة في عهده.

كان زملاء (دول) في الوكالة يعرفون فيه رجل اعمال مثاليا. فقد كانت لديه الموهبة اللازمة لتحقيق ازدهار شركاته وجعلها من الناحية العملية ان لم يكن من الناحية الرسمية تحقق ارباحا طائلة. والواقع ان هذه الشركات سببت بعض الاحراج للوكالة لما حققته من ارباح. ومع ان الدخل لم يغط ابدا المبالغ الاصلية التي استثمرتها وكالة الاستخبارات في رأس مال هذه الشركات، فان العقود الكبيرة الموقعة مع دوائر الحكومة الاميركية بسبب الحرب في الهند الصينية، مكنت الشركات التي تملكها مؤسسة الباسيفيكي (شركة النقل الجوي المدنية واير اميركا واير آسيا) من ان تصبح مستقلة تعتمد على نفسها خلال الستينات. وبالتالي لم تعد وكالة الاستخبارات مضطرة الى دفع اية مبالغ جديدة لتنفيذ مشاريع معينة.

ازعجت الارباح الطائلة التي يحققها (جورج دول) بعض كبار المسؤولين في الوكالة بمن فيهم المدير التنفيذي للحسابات ورئيس قسم التخطيط والبرمجة والميزانية، ولكنهم لم يأتوا اية خطوة لتغيير الوضع.

وشرح المدير التنفيذي في حديث خاص له السبب في عدم اتخاذ اي اجراء بقوله« ان هناك امورا يجب ان تظل على حالها دون تغيير. والمسألة هي ان (جورج دول) وشركة النقل الجوي المدنية يقدمان خدمات كبيرة لوكالة الاستخبارات المركزية دون ان تضطر الوكالة الى دفع اي شيء مقابلها ». وبين الخدمات الكثيرة التي قدمها (دول) قدرته على الكذب : فعندما سألته صحيفة نيويورك تايمز سنة ١٩٧٠ ان كانت لشركات الطيران التي يديرها علاقة بوكالة الاستخبارات قال « ان كان هناك احد وراء كل هذا فاننا لا نعلم به . » **وكان (دول) في ذلك الحين يعمل مع وكالة الاستخبارات منذ سبعة**

عشر عاما وكان يمثل طيلة هذه السنوات مركزا هاما في الوكالة.

وكانت امبراطورية (دول) من الناحية الرسمية تخضع في لائحة توزيع الصلاحيات الى مديرية الاسناد داخل الوكالة، على الرغم من ان كثيرا من عملياتها كان يخضع للخدمات الخاصة. غير ان المعلومات المتوفرة في رئاسة الوكالة عن الشركات الجوية المملوكة والتي كانت تستخدم من الموظفين ما يعادل عدد الذين تستخدمهم وكالة الاستخبارات بمجموع دوائرها (١٨,٠٠٠)، كانت ضئيلة جدا بحيث عهد في سنة ١٩٦٥ الى ضابط في الوكالة له خبرة واسعة في شؤون الخدمات السرية، دراسة عمليات هذه الشركات ورفع تقرير عنها الى كبار المسؤولين.

ومضى عام كامل على هذا الضابط وهو يحاول جمع المعلومات اللازمة، ولكن خيبة امله كانت تزداد كلما تعمق في هذه الدراسة. ووجد ان الشركات الجوية التي تمتلكها الوكالة تؤجر طائراتها وتبيعها احداها الى الاخرى. * وان ارقام هذه الطائرات يتغير بصورة منتظمة كما ان امتزاج الربح والرحلات الخفية يجعل التدقيق في الحسابات امرا مستحيلا. واخيرا بسط خريطة كبيرة للعالم في غرفة سرية في مقر الوكالة، واستخدم اعلاما ودبابيس في محاولة لتحديد اعمال هذه الشركات والاعتدة التي تستعملها والبلدان التي تعمل فيها. واستشهد بخبرته في الميدان حين اكد ان الخريطة دقيقة بنسبة ٩٠ بالمئة ويمكن التأكد من ذلك في اي وقت من الاوقات. ودعي (هيلمز) وكان حينذاك نائبا لمدير الوكالة للاطلاع على الخريطة وعلى تعقيدات الشركات الجوية. وقال شاهد عيان ان (هيلمز) « فغر فاه دهشة ».

وفي السنة ذاتها انشئت اللجنة التنفيذية لشؤون الطيران لتسير جنبا الى جنب مع مختلف شركات الطيران التي تملكها الوكالة. وعين (لورنس هيوستون) المستشار القانوني العام للوكالة رئيسا للجنة التي

* كانت الطائرة النفاثة التابعة لشركة النقل الجوي المدنية التي تحطمت في تايوان مستأجرة من شركة النقل الجوي الجنوبية.

ضمت ممثلين عن الخدمات الخاصة ومديرية الاسناد والجناح التنفيذي للوكالة. ولكن اجتماعات اللجنة اعتبرت سرية الى درجة. * طلب معها من السكرتير التنفيذي عدم تدوين محاضر الاجتماعات او حتى ملاحظات عنها.

وفي سنة ١٩٦٨ اجتمعت اللجنة لتنظر في طلب من (جورج دول) يقضي بدفع بضعة ملايين دولار « لتحديث » شركة النقل الجوي الجنوبية. وكان المبرر الذي تقدم به (دول) للحصول على المال هو ان كل شركة طيران كبيرة في العالم راحت تستعمل طائرات نفاثة واصبح لا بد لشركة النقل الجوي الجنوبية من مسايرة الشركات العالمية اذا هي ارادت البقاء. وقال (دول) ايضا « انه يجب ان تكون لدى الشركة اعتدة على اكبر درجة من الفعالية في حال دعوتها من جانب الوكالة للقيام بعمليات طارئة في اميركا اللاتينية في المستقبل.

وكان مجلس التقديرات القومية التابع للوكالة قد اعد قبل ان يتقدم (دول) بطلبه تقديرات طويلة الامد للاحداث في اميركا اللاتينية. وقد صادق مدير الوكالة على هذه التقديرات ورفعها الى الرئيس بصفتها التحليلات الرسمية لاسرة الاستخبارات.

وكانت الاستنتاجات العامة هي ان الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اميركا اللاتينية تدهورت الى حد بعيد بحيث ان فترة طويلة من عدم الاستقرار باتت وشيكة وان ليس هناك ما تستطيع الولايات المتحدة عمله غير تقديم مساعدات اقتصادية وانسانية لتحسين الوضع. واظهرت التقديرات بصورة ضمنية ان تدخل الولايات المتحدة بصورة مكشوفة في الشؤون الداخلية لبلدان اميركا اللاتينية سيزيد الوضع سوءا ويلحق ضرراً جديداً بمركز الولايات المتحدة في تلك المنطقة.

---

* جاءت التقديرات اشبه بتوصيته بسياسة خارجية اميركية لم يسبق ان ماثلتها اية وثيقة اعدها مجلس التقديرات القومية في السابق. وكان عضو المجلس المسؤول عن اعداد التقديرات رئيس قسم سابقا ورئيس محطة في الخدمات السرية. ويبدو انه وزملاءه كانوا يأملون ان يكون للتقديرات اثر مباشر في العمليات السرية التي تقوم بها الوكالة في اميركا اللاتينية في المستقبل.

وخلال الاجتماع الذي بحث فيه في طلب « تحديث » شركة النقل الجوي الجنوبية سئل (دول) ان كان يعتقد ان توسيع قدرات الشركة للتدخل في اميركا اللاتينية يتفق مع الاستنتاجات التي تمخضت عن الدراسة، ولكنه ظل صامتا فانبرى ضابط في الخدمات السرية يعمل في الشؤون شبه العسكرية للاجابة بقوله « ان التقديرات ربما جاءت دراسة صحيحة للاوضاع في اميركا اللاتينية وان البيت الابيض قد يقبلها كحقيقة واقعة، ولكن عدم التدخل لن يصبح بالضرورة السياسة الرسمية للحكومة الاميركية »وأشار ضابط الخدمات السرية الى انه حدثت عبر السنين تطورات في اميركا اللاتينية ـ في بلدان مثل غواتيمالا وجمهورية الدومنيكان ـ حيث طلب البيت الابيض من الوكالة اتخاذ اجراءات ضد الاتجاهات السياسية القائمة ، كما اشار الى ان مدير وكالة الاستخبارات مسؤول عن اعداد تقديرات دقيقة للغاية للبيت الابيض، والى ان المدير (والخدمات الخاصة ودول) يتحمل كذلك مسؤولية الاستعداد لأسواء الظروف.

وطبق (دول) والخدمات السرية في محاولتهم تعزيز شركة النقل الجوي الجنوبية وغيرها من ممتلكات الوكالة واحدا من المبادئ الاساسية للعمل السري : بناء ارصدة الان تحسبا لظروف طارئة في المستقبل. واثبتت هذه الاستراتيجية انها حجة دامغة ذلك لان المدير وافق شخصيا على طلب (دول) وحصلت شركة النقل الجوي الجنوبية على بضعة ملايين من الدولارات لشراء طائراتها النفاثة . *

وانتهى الاجتماع دون الوصول الى نتيجة حاسمة. وابلغ ضابط وكالة الاستخبارات الذي انيطت به مهمة التحقيق في شركات الطيران والذي استجوب (دول) وممثل الخدمات السرية في وقت لاحق، انه اختار الوقت غير المناسب لقبوله هذه المهمة.

* عندما حاولت وكالة الاستخبارات بيع شركة النقل الجوي الجنوبية في سنة ١٩٧٢ لم يتضمن جدول الجرد غير ثلاث طائرات تسير بمحركات عادية. ولم يعرف ماذا حدث للطائرات النفاثة ولكن يمكن القول ان ملكيتها نقلت بطريقة ما الى شركة اخرى تملكها الوكالة يتوفر فيها غطاء سرية افضل.

وهكذا اذا قررت الولايات المتحدة التدخل سرا في الشؤون الداخلية لاي بلد في اميركا اللاتينية ـ او في اي مكان اخر ـ فان طائرات (دول) ستكون جاهزة لمساندة العملية. ويمكن لشركات طيران وكالة الاستخبارات التوقف دون انذار عن تأجير طائراتها للقيام بالدور الذي انشئت من اجله في الاصل اي نقل اسلحة ومرتزقة « للعمليات الخاصة » للوكالة. وتأتي الاسلحة من مستودعات (انتر ارمكو) ومن تجار اسلحة دوليين. اما المرتزقة فيقدمهم قسم العمليات الخاصة في الوكالة على الا تكون لهم اية علاقة بالوكالة امام الرأي العم الاميركي والعالمي شأنهم في ذلك شأن الشركات التي تملكها الوكالة.

وعمل (دول) وزملاؤه في الخدمات الخاصة بجد طوال سنوات لبناء الشركات الجوية وارصدة اخرى تتطلبها العمليات شبه العسكرية. وسيكافح خلفاؤهم بجد وجهد للاحتفاظ بهذه القدرة ـ ذلك لانهم يريدون الابقاء على امبراطوريتهم السرية من ناحية ولانهم يؤمنون من ناحية ثانية بصحة تدخل الوكالة سرا في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى. وهم يعرفون تماما ان ليس هناك ما يبرر وجودهم اذا لم تعمد وكالة الاستخبارات الى مثل هذا التدخل .

الفصل السادس

الدعاية والتضليل

في الحروب النفسانية ... تعاني وكالات الاستخبارات في البلدان الديموقراطية من حرج خطير هو انها بمحاولتها الحاق الضرر بالخصم تضطر الى خداع وتضليل ابناء قومها.

فيكتور زوركا
واشنطن بوست
١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

وفي اواسط الستينات بدأ عصر البالون ، كوسيلة فعالة في عمليات الدعاية، لمعظم المحترفين في الخدمات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية، بأنه ولى واصبح لا يساير روح الفن الحديث. وكان عملاء الوكالة في المانيا الغربية قبل ذلك بسنوات، وخلال عصر الحرب الباردة، يستعملون البالونات في نقل مواد دعاية مناوئة للشيوعية الى المناطق المحرمة فيما وراء الستار الحديدي. وعلى الرغم من ان هذه العمليات كانت تفتقر الى اسباب النفي، وهي اسباب لا بد منها في جهود الدعاية السرية، فانها تمت على نطاق واسع، وقد اتضح ذلك في الاحتجاجات الكثيرة الشديدة اللهجة التي صدرت عن الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية السائرة في فلكه.

ومنذ ذلك الحين تحولت لعبة الدعاية الى منافسة بارعة في مجال الذكاء، وابتكر المسؤولون في قسم العمل السري اساليب اكثر تقدما لنشر الرسائل العقائدية. **وهكذا كان هناك شعور « بالعودة الى ذكريات الماضي » بين المسؤولين عن العمل السري عندما اقترح ضباط قسم الشرق الاقصى في سنة ١٩٦٧ القيام بعملية بالونات جديدة توجه هذه المرة الى الصين.**

كانت جمهورية الصين الشعبية في ذلك الوقت مسرحا للثورة الثقافية وكان شبان الحرس الاحمر يندفعون ثائرين في مختلف انحاء البلاد ضاربين بالعادات والتقاليد والقوانين عرض الحائط. وسادت بلبلة في البلاد اشبه بالفوضى.

ولكن رجال وكالة الاستخبارات الذين كانوا يراقبون الصين من هونغ كونغ واماكن اخرى مجاورة للبر الصيني، لاحظوا ان ردود فعل اخذت تبدو في الافق وعلى الاخص في جنوب الصين وحول مدينتي كانتون وفوتشاو في محافظتي لو انفتونغ وفوكيان. واعتقدوا ان تجاوز الحرس الاحمر حدود صلاحياته وواجباته سينعكس عليه في النهاية، ذلك لان مجموعات متزايدة داخل المؤسسات العسكرية والعمال بدأت تقاوم الحرس الاحمر وتدعو الى العودة الى القانون والنظام التقليديين.

ورأى العاملون في الوكالة ان هذه ظروفا جديرة بالاستغلال، والواقع هو ان احدا لم يكن يعتقد ان في الامكان ازالة الشيوعية من البر الصيني، غير ان الاهداف السياسية القصيرة الامد التي يمكن تحقيقها بواسطة الدعاية السرية كانت مغرية الى درجة لا يمكن معها تجاهلها. فالصين كانت تجهر بعدائها للولايات المتحدة وشعرت وكالة الاستخبارات بان وقوع مزيد من الاضطراب الداخلي في اكبر بلدان العالم من حيث عدد السكان ـ يجري الان تجارب على قذائف موجهة بعيدة المدى ـ سيقلل من خطره على امن اميركا القومي. واذا ابقيت بكين منشغلة بمشكلاتها الداخلية فان ذلك يعني تضاؤل احتمال تدخل الصين عسكريا في الحرب الفيتنامية بنفس الطريقة الفعالة التي تدخلت بها في الحرب الكورية قبل سنوات. وقد تضطر الصين كذلك الى تخفيض مساعداتها المادية لفيتنام الشمالية وتتوقف عن تصدير ثورتها الى مناطق اخرى من العالم النامي.

ولذلك وافقت لجنة ال ٣٠٣ (لجنة الاربعين الان) على الاقتراح. واخرجت الوكالة بالوناتها من مستودعاتها وشحنتها الى قاعدة سرية في تايوان. وحملت هذه البالونات بمواد دعائية اعدت بدقة وكانت تتالف من منشورات وكتيبات وصحف. وعندما هبت الريح في الاتجاه الصحيح اطلقت لتحلق فوق مقاطعات البر الصيني الواقعة الى الغرب من الجزيرة. وقد اعد خبراء الدعاية في الوكالة المادة التي اسقطتها البالونات بحيث تبدو مشابهة في جوهرها واسلوبها تلك المنشورات التي كانت توزعها على نطاق ضيق حينذاك فئات محافظة داخل الصين. واستخدمت في توزيع مواد الدعاية الاسماء الحقيقية لمنظمات مناهضة للثورة كما استعملت اسماء وهمية لجمعيات يرتبط بعضها بالجيش وبعضها بالمجمعات الزراعية ونقابات العمل في المدن.

وكانت الغاية الرئيسية من الدعاية كلها واحدة في اساسها هي انتقاد نشاطات الحرس الاحمر (الحقيقية والخيالية على السواء) وبالتالي اولئك الزعماء الذين اوحوا بتلك التجاوزات او سمحوا بها. وكان يؤمل ان تثير هذه الدعاية وما اقترنت به من تضليل، ردود فعل اخرى ضد الثورة الثقافية مما يزيد في البلبلة الداخلية المنتشرة من ناحية، ويؤدي الى الاخلال بميزان القوة داخل القيادة في بكين من ناحية ثانية. واستندت الوكالة في حساباتها الى ان الحكومة الامريكية ستتنصل بكل ثقة من المسؤولية عندما يدرك الصينيون انهم اصبحوا عرضة لحملة دعائية، وعندها سيفترضون ان المجرم هو في الغالب نظام حكم تشيانغ كاي شيك في تايوان الذي استضاف العملية وتعاون فيها.

وكان مشروع البالونات ناجحا في بدايته ولكن بشكل محدود، تقريبا ولاحظ رجال الوكالة الذين يراقبون الصين دلائل تشير الى ازدياد مقاومة الحرس الاحمر في المحافظات الجنوبية. واعربت بكين، التي اعتقدت على ما يبدو ان ردود الفعل للثورة الثقافية كانت اكبر من حجمها الفعلي، عن قلق ازاء التطورات في الجنوب. ولم تمض بضعة اسابيع حتى بدا لاجئون ومسافرون من البر الصيني يصلون الى هونغ كونغ ومعهم نسخ من

المنشورات والكتيبات التي اعدها خبراء الدعاية في وكالة الاستخبارات - مما يدل دلالة واضحة على مدى تصديق الجماهير الصينية لما ورد في تلك المنشورات الزائفة. ولذلك فانه لم يمض طويل وقت حتى راحت الخدمات السرية في الوكالة تبحث عن سبل اخرى لتوسيع جهود الدعاية ضد هدفهم الجديد.

ولذلك اتخذ قرار بانشاء جهازي اذاعة سريين في تايوان يذيعان مواد دعائية - حافلة بالتضليل - تشبه في طبيعتها تلك التي اسقطت بواسطة البالونات. فاذا اعتبر الصينيون هذه الاذاعات حقيقية، فانهم قد يقتنعون كما قدرت الوكالة، بان الحركة المناوئة للثورة الثقافية اخذت تزداد قوة وربما ذهبوا الى الاعتقاد بان الوقت قد حان لمقاومة الحرس الاحمر وانصاره بصورة مكشوفة

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة وعشرون سطرا)

ولا شك في ان بث المعلومات والانباء الى مجتمع مغلق تريد حكومته ان يعيش في عزلة عن ذلك كله سيترك اثرا كبيرا. ومثل هذا المجتمع يصدق كل ما يذاع عليه او يقرأه في صحفه، من هنا فان دس اي مواد دعائية سواء اكانت حقيقية ام مضللة، فان المجتمع يلتقفها ويجزم بصحتها وهذا ما ساعد على نجاح العمليات الدعائية التي كانت تبث للشعب الصيني.

ومن مصادر الانباء الرئيسية للوكالة هي مصلحة معلومات الاذاعات الخارجية، التي تلتقط يوميا اذاعات محطات الراديو في مختلف انحاء العالم بواسطة أكثر من عشر محطات استماع في اماكن مختلفة بينها (هونغ كونغ، وبنما ونيجيريا وقبرص وحتى سان فرانسيسكو نفسها). **ويستخدم نتاج**

المصلحة لمعرفة فيما اذا كانت اذاعات اجهزة الارسال السرية تصل الى اهدافها في الصين وتحدث الاثر المتوقع لها .

وكانت هناك طريقة ثالثة (ولكن ضارة) لعبت فيها محطات الاستماع دورا في العملية، وكانت الخدمات السرية بطيئة في تصحيحها. وتوزع البرامج التي تلتقطها محطات الاستماع خلافا للاستخبارات التي تجمعها الوكالة، على نطاق واسع داخل الحكومة الاميركية وعلى بعض المشتركين من اسرة الصحافة والاسرة الجامعية. وتوضع هذه التقارير اليومية وهي عبارة عن نص كامل للبرامج مترجم الى الانكليزية في طرود ملونة وفقا للمناطق الجغرافية الرئيسية ـ فاللون الاصفر يرمز الى الشرق الاقصى، واللون الأزرق يرمز الى الشرق الاوسط وافريقيا، واللون الزهري الى اميركا اللاتينية الى غير ذلك. غير انه على الرغم من ان محرري برامج مصلحة معلومات الاذاعات الخارجية ينتمون الى مديرية استخبارات الوكالة المركزية، فان العاملين في الخدمات السرية يستنكفون عن اطلاعهم على عملياتهم في مجال الدعاية. وكانت النتيجة ان عمدت مصلحة معلومات الاذاعات الخارجية في تقريرها اليومي عن الشرق الاوسط الى التقاط وتوزيع نصوص البرامج التي تبث من محطات الاذاعة السرية التابعة للوكالة في تايوان بالاضافة الى فقرات من اذاعات تبثها منظمات معادية للثورة في البر الصيني.

ولم يبد العاملون في الوكالة اي انزعاج لهذا التطور وما اقترن به من حقيقة اخرى : وهي ان محللي شؤون الصين في رئاسة الوكالة وواشنطن (وزملاءهم في وزارتي الخارجية والدفاع) كانوا يضللون بعض الشيء. كما انهم لم يبالوا بحقيقة ثانية هي : ان العلماء ورجال الصحافة كانوا ينشرون على غير وعي منهم مقالات تستند الى حد ما الى معلومات زائفة تنقلها مصلحة معلومات الاذاعات الخارجية. واخيرا ابلغ محللو وكالة الاستخبارات في واشنطن بوجود جهازي الاذاعة السريين في تايوان، غير انهم لم يتخذوا اية اجراءات لتصحيح المعلومات الزائفة التي نقلت الى دوائر حكومية اخرى او الى الصحافة. ويعود السبب في ذلك الى ان امن العمليات يحول دون كشف النقاب عن مثل هذه الامور، هذا بالاضافة الى ان الصين الشيوعية عدو، ولان كتابات صحفيين واساتذة معترف بهم، تروج

لما يشبه حالة الفوضى والتمرد المحتمل وتساعد على الحط من قدر الصين في عيون العالم. وكان هذا يتفق مع تفسير الوكالة للسياسة الخارجية الاميركية في ذلك الوقت. **ولذلك فان جهازي الاذاعة السريين التابعين لوكالة الاستخبارات اثبتا انهما على درجة عالية من النجاح حتى بعد ان اكتشفت الحكومة الصينية مصدرهما واعلنت على شعبها ان هذه الاذاعات كاذبة زائفة.**

وفي غضون ذلك عمد العاملون في الوكالة الى بث الاضاليل المباشرة في محاولة منهم لاستغلال صعوبات الصين الداخلية. فمثلا

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اثني عشر سطرا)

بدأت تظهر نتائج. فصب الحرس الاحمر جام سخطه على وزارة الشؤون الخارجية مطالب بوجوب تطهير الدبلوماسيين الصينيين من الاساليب الغربية واعادتهم الى التفاني والاخلاص لمبادئ ماو الشيوعية

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اثنان وعشرون سطرا)

للتأكد من ان الدعاية والتضليل ليسا ظاهرة جديدة. فقد سبق للدول والاحزاب داخل الدول ان استخدمت هذه الاساليب لتعزيز موقفها في وقت تحط فيه من قدر اعدائها ومنافسيها. ومع ذلك فان ما تم تحقيقه من تقدم في مجال المواصلات خلال القرن العشرين، غير كبيرا في امكانات الدعاية والاعلام وجعل

امر توزيع المواد الدعائية عن نطاق واسع وبسرعة فائقة ميسورا وسهلا. لقد هذبت المانيا النازية « الكذبة الكبرى » واستخدمتها استخداما فعالا، كما ان الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الشيوعية استعملوا كثيرا من الاساليب التي ابتكرها الالمان واضافوا اليها خصائص جديدة. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تدخل الميدان الا في الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ مكتب الدراسات الاستراتيجية ومكتب المعلومات الحربية برامج حربهما النفسية، فان جهود دعايتها نمت ــ تحت اشراف موظفي العمل السري في الخدمات السرية للوكالة ــ بحيث وصلت الى ما يقرب من درجة الكمال.

ويضم جهاز العمل السري علماء اجتماع وعلمــاء نفس ومؤرخــين واخصائيين في مجال الاعلام، برع جميعهم في اختيار « اهداف يمكن الوصول اليها ». وكثيرا ما يعمل الفرع عند التخطيط لنشاطه وتنفيذ هذا النشاط، بتعاون وثيق مع ضباط الوكالة في قيادات المناطق. وقد تنطلق فكرة عملية من احد عناصر الميدان ــ كمحطة في افريقيا او اميركا اللاتينية ــ يرى ان هناك هدفا يمكن اقتناصه ضمن منطقة مسؤوليته. وقد تنطلق مثل هذه من الرئاسة في لانغلي او من قسم الدعاية، او من قيادة احدى المناطق. كما انها قد تنطلق من البيت الابيض او البنتاغون او من اي عضو في اسرة الاستخبارات الاميركية بناء على طلب من وكالة الاستخبارات المركزية لاتخاذ الاجراءات اللازمة .فاذا اعتبر برنامجا ذا اهمية سياسية رئيسية، او كان ينطوي على عامل شديد الخطورة ــ اي انه اذا يتسبب في احراج للحكومة الاميركية في حال افتضاحه ــ، يرفع مشروع اقتراح تعده الخدمات السرية الى مكتب المدير لدراسته. ثم يرسل المشروع الى لجنة الاربعين للموافقة عليه نهائيا. وبعد ذلك يصبح الاشراف على اية عملية دعاية ومسؤولية تنسيقها داخل الخدمات السرية والحكومة من اختصاص موظفي العمل السري او قيادة منطقة. وكانت بعض العمليات الطويلة الامد (كراديو اوروبا الحرة) او (راديو ليبرتي) تحت اشراف موظفي العمل السري. اما المسؤولية في العمليات الجديدة المماثلة فانما تحدد على اساس الاختصاص بحيث يقدم قسم العمل السري خدماته اما بصفة مستشار او مراقب وفقا لظروف العملية.

وقد لا تكون احدى عمليات الدعاية اكثر شرا من اذاعة نشرات اخبار عادية

او موسيقى صاخبة الى بلدان اوروبا الشرقية. ولكن عمليات اخرى قد تكون اكثر انحرافا وشذوذا.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(أحد عشر سطرا)

وتستفيد وكالة الاستخبارات كذلك افادة كبيرة من وثائق مزورة. * ففي اواسط الستينات مثلا، علمت الوكالة ان بلدا في غرب افريقيا كان على وشك الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وان ذلك البلد يعتزم ابعاد الممثلين الدبلوماسيين لحكومة الصين الوطنية. واعتبر هذا مناقضا لاهداف السياسة الخارجية الاميركية ولذلك تحركت وكالة الاستخبارات المركزية.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(خمسة اسطر)

وكشفت اوراق البنتاغون امثلة اخرى عن نشاط الدعاية ونشر الاضاليل من جانب وكالة الاستخبارات. ويصف تقرير مكتوم جدا اعده في سنة ١٩٥٤

* استجوب (اي. هوارل هانت) الذي اشترك في عملية استراق السمع في ووترغيت في سنة ١٩٧٣ عن تزويره برقية لوزارة الخارجية تربط بين ادارة كنيدي واغتيال الرئيس الفيتنامي الجنوبي نغو دينه ديم. وقال هانت للمدعي الاتحادي «انني تلقيت بعض التدريب خلال عملي في وكالة الاستخبارات المركزية في الماضي للقيام بمثل هذه الاعمال.... اي نشر انباء صحفية كاذبة وبرقيات كاذبة وما شابهها...

(الكولونيل ادوارد لانسديل) الذي كان حينذاك من العاملين في الوكالة، مشروعا انطوى على استئجار منجمين فيتناميين شماليين ليكتبوا تنبؤات عن الكوارث التي ستحل ببعض زعماء (فيت منه) ومشاريعهم والنجاح والوحدة اللذين سيتحققا في الجنوب وقال (لانسديل) في تقريره، ان الموظفين الذين تحت امرته دبروا اضرابا اسود خلال الحرب في هانوي، فقد وزعت منشورات موقعة من قوات (فيتمنه) تتضمن تعليمات الى (التونكينيين) تتعلق بمسلكهم عندما احتلت هذه القوات منطقة هانوي في اوائل شهر تشرين الاول (اكتوبر) : وشملت هذه التعليمات كيفية التصرف بالمتاع والممتلكات واصلاح النقد وعطلة ثلاثة ايام للعمال بمناسبة الاستيلاء على المنطقة. وارتفع معدل تسجيل اللاجئين الى ثلاثة اضعافه في اليوم التالي لتوزيع المنشورات. وبعد ذلك بيومين اذاعت قوات (فيتمنه) بيانات تندد بالمنشورات. وكانت هذه المنشورات اصيلة في مظهرها الى درجة تأكد معها ضباط (فيتمنه) وجنودهم ان تنديد الراديو بها كان خدعة فرنسية.

وكان لدعاية (لانسديل) السوداء اثرها في الصحافة الفرنسية. فقد وقع احد هذه المنشورات المزيفة في يد المعلق (جوزف اولسوب) الذي كان يقوم حينذاك بجولة في فيتنام الجنوبية. وبدا ان هذا المنشور الذي لمح الى ان فيتناميين جنوبيين سيرسلون الى الصين ليعملوا في مد خطوط شك حديدية انما كتبه الشيوعيون. وقبل (اولسوب) بكل سذاجة المنشور على علاته ويقول (لانسديل) » ان هذا ادى الى سلسلة مقالاته القاتمة المثيرة في وقت لاحق... ولم يبلغ (اولسوب) القصة ابدا » كما ان الانطباع الزائف الذي تركه في قرائه لم يصحح ابدا.

وتنطوي نشاطات وكالة الاستخبارات في مجال الدعاية كذلك على نشر كتب ومجلات. فقد قدمت الوكالة عبر السنين اعانات مالية مباشرة الى عدد من المجلات ودور النشر شملت المجلات الناطقة بلسان المهاجرين من اوروبا الشرقية كما شملت مؤسساتها مكانتها كمؤسسة (فردريك ا. براغر) في نيويورك التي اعترفت في سنة ١٩٦٧ بانها نشرت « ١٥ كتابا او ١٦ كتابا » بناء على طلب وكالة الاستخبارات.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثمانية أسطر)

وتلقت مؤسسات نشر كثيرة معادية للشيوعية، في المانيا وايطاليا وفرنسا، تأييدا ودعما من الوكالة خلال السنوات التي تلت الحرب العاملة الثانية

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

ويقول مسؤول كبير سابق في الوكالة

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة)

وصحيفة لاكومبا الباريسية. ويقول هذا المسؤول وهو يتنكر وعلى شفتيه ابتسامة ساخرة، « ان الوكالة كانت تقدم معونة مالية طوال سنوات لصحيفة الديلي ووركر الشيوعية التي تصدر في نيويورك ». ويجب ان نلاحظ كي لا نظلم موظفي صحيفة الديلي ووركر، ان هؤلاء الموظفين كانوا يجهلون المساعدة التي تقدمها الوكالة والتي جاءت على شكل الاف الاشتراكات السرية في الصحيفة.

ويبدو ان وكالة الاستخبارات كانت تأمل في ان تظهر للرأي العام الاميركي بهذه الوسيلة ان خطر الشيوعية في البلاد اصبح شيئا حقيقيا.

وعلى الرغم من ان الوكالة ورثت عن مكتب الدراسات الاستراتيجية مسؤولية عمليات الدعاية السرية، فان الوكالة لا تتمتع بموجب القانون بصلاحية القيام بمثل هذه العمليات اللهم الا تلك العبارة الغامضة التي تخولها سلطة « القيام بمهمات وواجبات اخرى لها صلة بالاستخبارات التي تؤثر في الامن القومي والتي قد يأمر بها مجلس الامن القومي بين اونة واخرى. » ومع ذلك فان الوكالة انفقت منذ انشائها في سنة ١٩٤٧ اكثر من مليار دولار على الدعاية (وعلى الاخص في الخارج، ولكن نشاط هذه الدعاية شمل الشؤون الداخلية ايضا) كل ذلك لتعزيز ما اعتبرته المصالح القومية للولايات المتحدة.

وهذا يعني في بعض الاحيان نقل الحقائق الى الجمهور (الدعاية «البيضاء »)، وفي بعض الاحيان نقل مزيج من الحقائق وانصاف الحقائق وتشويها طفيفا يقصد به التأثير في اراء الجمهور (الدعاية « الرمادية »)، كما يعني في احيان اخرى كذبا واضحا (الدعاية « السوداء ») يتضمن عادة بعض الحقائق او انصاف الحقائق لحمل الناس على تصديقها.

والدعاية « السوداء » من ناحية « والتضليل » من ناحية اخرى امران لا يمكن التفريق بينهما. فكلاهما يهدف الى نشر معلومات كاذبة بغية التأثير في أراء الناس او اعمالهم. والتضليل ليس في الواقع الا نوع خاص من الدعاية « السوداء » يستند الى السرية التامة وتدعمه عادة وثائق مزيفة. وكان التضليل في الاصل من اختصاص السوفيات وهناك دائرة خاصة للتضليل داخل البوليس السري السوفياتي.

وفي الثاني من شهر حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ اي بعد مرور اكثر من شهرين على الفشل المذل الذي منيت به وكالة الاستخبارات في (خليج الخنازير) اطلع (ريتشارد هيلمز) وكان حينذاك نائبا للمدير الخدمات السرية في الوكالة اللجنة الفرعية لشؤون الامن الداخلي التابعة لمجلس الشيوخ على وسائل التزوير التي يتبعها الشيوعيون. وعرض (هيلمز) اثنتين وثلاثين وثيقة مزيفة « صيغت بشكل تبدو وكأنها رسائل موجهة الى مسؤولين اميركيين او صادرة عنهم . »

وظهر من الاطلاع على اثنتين وعشرين من هذه الوثائق انها كانت تهدف الى ايضاح المخططات والاطماع الاميركية الاستعمارية. كما ان سبعة عشر منها كانت تبين تدخل الولايات المتحدة في شؤون عدد من بلدان العالم الحر، ولا سيما ان احدى عشر منها اظهرت تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الخاصة للبلدان الآسيوية وكانت احداها اتفاقا سريا مزورا بين وزير الخارجية الاميركية ورئيس الوزارة اليابانية (كيشي) يسمح باستخدام القوات اليابانية في اي مكان في أسيا، وزعمت وثيقة ثانية ان السياسة الاميركية في جنوب شرق أسيا تدعو الى سيطرة الولايات المتحدة على القوات المسلحة في جميع البلدان المنتمية الى حلف جنوب شرق أسيا (سياتو)، وقدمت وثيقتان مزورتان برهانا على ان الاميركيين يتأمرون للاطاحة (بالرئيس سوكارنو) . اما الوثيقتان الباقيتان فكانت الغاية منهما ان تثبت بأن الولايات المتحدة تزود المتمردين على (سوكارنو) بالاسلحة على الرغم من ان الحكومة الاميركية تنفي ذلك رسميا.

وفي الوثيقتين الاخيرتين المتعلقتين باندونيسيا ما يثير الاهتمام. ذلك لان مجرد نظرة عابرة اليهما كما عرضهما (هيلمز) تدل على ان تزويرهما بدائي **ولكن محتوياتهما كانت دقيقة. فوكالة الاستخبارات لم تؤيد محاولات الاطاحة بحكومة الرئيس سوكارنو في سنة ١٩٥٨ فحسب** وانما كان (هيلمز) نفسه بصفته الرجل الثاني في الخدمات السرية الرسمية، على علم تام بها. وكان يعرف كذلك ان « **بيانات النفي الرسمية** » **التي اشار اليها كانت اكاذيب واضحة وتضليلا صدرت عن الناطق الرسمي بلسان الحكومة الاميركية**.وقد اذيعت شهادة (هيلمز) على الرأي العام بموافقة وكالة الاستخبارات التي كانت ترمي الواقع الى شن حملة دعاية هدفها الشعب الاميركي. ولم يكتف (هيلمز) بالكذب في سياق حديثه عن الاكاذيب الشيوعية (وهذا لا يعني انهم في الواقع لم يكونوا غير مذنبين)، ولكنه تمكن بذكائه من تفادي البحث في الاكاذيب المضللة التي ترتكبها وكالة الاستخبارات باسم الولايات المتحدة.

محطات الاذاعة

كانت العمليات الكبرى للدعاية التي تقوم بها الوكالة حتى سنة ١٩٧١ تقتصر على (راديو اوروبا الحرة) و (راديو ليبرتي). وكان (راديو اوروبا الحرة) يوجه اذاعاته الى بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكياوبلغاريا، بينما كان (راديو ليبرتي) يوجه اذاعاته نحو الاتحاد السوفياتي. وكانت الوكالة قد انشأت هاتين المحطتين اللتين تبدوان في ظاهرهما وكانهما محطتان خاصتان، في اوائل الخمسينات حين بلغت الحرب الباردة ذروتها. وقد عملت في ظل الستار الذي وفره مجلس ادارتهما في نيويورك. وكان يتألف هذان المجلسان من ساسة بارزين، وقادة عسكريين متقاعدين، ومديري مؤسسات تنفيذيين. وكانت هاتان المحطتان اللتان انشأتا استوديوهاتهما في ميونيخ، واقامتا اجهزة ارسال في المانيا الغربية واسبانيا والبرتغال وتايوان، تذيعان الاف البرامج الموجهة الى البلدان الشيوعية في السنة. اما ميزانيتهما معا فتراوحت بين (٣٠ مليون) دولار و (٣٥ مليون) دولار في السنة تقدم الوكالة منها ما تزيد نسبته على ٩٥ بالمئة. *

وفي السنوات الاولى، اندفعت محطة راديو اوروبا الحرة و راديو ليبرتي (الحرية) بحماسة الى العمل على « دفع الستار الحديدي الى الوراء »، (وكان راديو الحرية يعرف في الاصل باسم راديو التحرير). غير ان لهجة اذاعاتهما لانت الى حد بعيد في اعقاب الثورة الهنغارية سنة ١٩٥٧ عندما تعرض راديو اوروبا الحرة الى انتقاد شديد بسبب الدور الذي قام به في التحريض على استمرار المقاومة

---

* من الدعايات المضللة في راديو أوروبا الحرة تلك الحملة التي تنظم سنويا في الولايات المتحدة لجمع الاموال. ويطلب الراديو تحت رعاية مجلس الاعلانات المال وهو يشير بوضوح الى انه اذا لم يتبرع الشعب الاميركي بالمال فان المحطة لن تتمكن من العمل ولن تصل «الحقيقة» الى اوروبا الشرقية. وعى الرغم من ان ما يتراوح مجموعه بين (١٢ مليون) دولار و ٢٠ مليونا جمعت من الاعلانات في سنة ١٩٦٩ فان المبلغ الذي تبرع به الشعب لم يتجاوز ال (١٠٠٠٠٠ دولار).

ؤ قد يوظف الهارب اللاجي' في مناسبة ما بموجب عقد للقيام بمهمة معينة كمترجم او مستنطق او في قسم مكافحة التجسس او محلل او غير ذلك لدى الخدمات السرية في الوكالة.

الفاشلة باشارته ضمنا الى ان المساعدات الاميركية ستصل. واتضح خلال الثورة الهنغارية وبعدها، ان الولايات المتحدة لن تسهم بفعالية في تحرير الشعوب الاسيرة وهكذا اصبحت الدعوة في محطتي الاذاعة الى التحرر داخل النظام الشيوعي بواسطة التغير السلمي. على ان وكالة الاستخبارات المركزية واصلت تمويل المحطتين كما واصلت تزويدهما بالموظفين الرئيسيين واستمرت في الاشراف على برامجهما.

وكانت المهمة الظاهرة لمحطتي (راديو اوروبا الحرة وراديو ليبرتي) هي تزويد شعوب اوروبا الشرقية بالمعلومات. وقد نجحتا الى حد بعيد في المهمة ووصلت برامجهما الى ملايين المستمعين. وعلى الرغم من ان اذاعات المحطتين تضمنتا نسبة من التشويه وعلى الاخص في السنوات الاولى، فانهما كانتا اكثر دقة من اجهزة اعلام اوروبا الشرقية. ولكن الهدف الاساسي من وجود هاتين المحطتين بالنسبة الى وكالة الاستخبارات هو زرع بذور الشقاق والفتنة في اوروبا الشرقية، وبالتالي اضعاف الحكومات الشيوعية. واشار المتصلبون في الوكالة الى الاضطراب الاجتماعي في بولندا الذي حمل (فلاديسلاف غومولكا) الى السلطة في سنة ١٩٥٦، والى الثورة الهنغارية في سنة ١٩٥٧، والى سقوط (انتونين نوفوتني) الزعيم التشيكوسلوفاكي الستاليني في سنة ١٩٦٧ وقالوا انها احداث ساعد راديو اوروبا الحرة على وقوعها. غير ان اخرين في الوكالة لم يربطوا بين (راديو اوروبا الحرة وراديو ليبرتي) وهذه الاحداث المثيرة، ولكنهم بدلا من ذلك شددوا على الدور الذي لعبته المحطتان في ازالة صبغة الستالينية تدريجيا عن اوروبا الشرقية وبعث روح التحرر فيها.

والاثر الرئيسي الذي تركته المحطتان كغيرهما من عمليات الدعاية، هو الاسهام في الاتجاهات القائمة في المناطق التي توجه اليها اذاعاتهما، ودفع هذه الاتجاهات الى الامام في بعض الاحيان. وكان يستحيل حتى بعد ان تسير الاحداث في اوروبا الشرقية وفقا لرغبات الوكالة، الاثبات ان المحطتين اسهمتا اسهاما مباشرا في ذلك. وعلى كل حال ومهما يكن نجاح المحطتين، فان وكالة الاستخبارات ارادت لهما منذ البدء ان تلعبا دورا نشيطا في شؤون اوروبا الشرقية. دون ان تكونا مصدرا لانباء دقيقة، ذلك لان المحطتين زودتا الخدمات

السرية بالاضافة الى بث المعلومات الى اوروبا الشرقية، ومضايقة الحكومات الشيوعية بارصدة سرية يمكن استعمالها ضد الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية.

وتعتبر المحطتان اللتان يعمل فيهما عدد كبير من اللاجئين الاوروبيين الشرقيين، مصدرا جاهزا للعملاء، وحلقات الاتصال، والمعلومات، وستارا للعمليات. ومن مصادر الاستخبارات التي توفرت بفضل محطتي الاذاعة، الرسائل الكثيرة نسبيا التي تتلقاهما المحطتان ممن يستمعون اليهما في اوروبا الشرقية. وكان العاملون في قسم الخدمات السرية في الوكالة يرون في هذه الرسائل التي كانت تصل بالبريد، وبواسطة مسافرين يصلون الى الغرب، مصدرا لجمع المعلومات. وكان الموظفون المهاجرون من اوروبا الشرقية يستعملون هذه الرسائل وغيرها من المعلومات التي تتوفر لدى محطتي الاذاعة في اعداد تحليلات كتابية لما يحدث في الشرق. غير ان كثيرا من هذه التحليلات كانت تعتبر ضئيلة القيمة في رئاسة الوكالة في واشنطن، كما ان اسرة الاستخبارات في الولايات المتحدة كانت تستهين بها.

ومهما يكن الجدل في مدى الاثر المباشر الذي تركته محطتا (راديو اوروبا الحرة وراديو ليبرتي) في الاحداث في اوروبا الشرقية، فان الحكومات الشيوعية انزعجت من هذه الاذاعات. وبذلت جهوداً كبيرة للتشويش عليها. وفي اواخر الخمسينات انصرفت الاستخبارات الشيوعية الى محاولة الحط من قدر المحطتين والتغلغل في موظفيها. وقد نجحت هذه الاستخبارات في حالات كثيرة، وكانت النظرة العامة في رئاسة وكالة الاستخبارات في اواسط الستينات، ان عملاء شيوعيين تغلغلوا في المحطتين الى حد بعيد، وان كثيرا من التحليلات التي ترد من ميونيخ تستند الى معلومات كاذبة ينشرها العملاء الشيوعيون. وفي هذه الفترة ذاتها بدأت روح الوفاق بين الشرق والغرب في النمو، ورأى ضباط كثيرون في وكالة الاستخبارات ان المحطتين اصبحتا ولا مبرر لوجودهما. وهكذا ظهر للذين يؤيدون الابقاء عليهما، ان من الصعب عليهم جدا ان يبرروا نفقاتهما السنوية عند وضع الميزانية، وبدا ان دول اوروبا الشرقية نفسها لم تعد تهتم بالمحطتين وبالتالي تضاءلت محاولات التشويش عليهما.

وقامت الوكالة بعدة دراسات داخلية لتحديد مدى الفائدة من (راديو اوروبا الحرة وراديو ليبرتي)، وجاءت النتيجة بالنسبة الى كل منهما تؤيد التوقف عن دعمهما ماليا، ولكن على مراحل. غير ان بعض قدماء العاملين في وكالة الاستخبارات ممن ارتبطوا بالمحطتين منذ انشائهما، كانوا يخرجون لدى الانتهاء من كل دراسة باسباب جديدة غامضة تدعم استمرار المحطتين لان ارتباطهم العاطفي بهاتين المحطتين كان قويا. ودافع عن محطتي الاذاعة كذلك الشخصيات النافذة من امثال (لوشيوس كلاي) السكرتير العام السابق لحلف شمال الاطلسي و (فرانك ستانتون) رئيس محطة اذاعة كولومبيا و (جيمز رونس) رئيس مجلس ادارة شركة جنرال موتورز الذين كانوا يؤلفون مجلس الادارة للمحطتين. وقد جاءت هذه الجهود جميعها معاكسة لمحاولات موظفي قسم التخطيط والبرمجة والميزانية في الوكالة لانهاء دعم الوكالة للمحطتين. وبدت الادارة العليا في الوكالة بالاضافة الى ذلك عازفة عن التخلي عن المحطتين لانها كانت تخشى ان هي انهت الدعم المالي الذي تراوح بين (٣٠ مليون) دولار و(٣٥ مليونا) ان تفقد الوكالة هذا المال الى غير رجعة. ولذلك فان كل دراسة داخلية للوكالة دعت الى انهاء تورط الوكالة في الاذاعتين ادت الى دراسة جديدة وهكذا . . .

من هنا تبين ان القصور الذاتي البيروقراطي، وعزوف وكالة المعلومات الاميركية عن تولي اعمال الاذاعتين، والجهود التي بذلها مجلسا ادارة راديو اوروبا الحرة وراديو ليبرتي، حال دون الوكالة ووقف دعمها المالي خلال الستينات. ولم تخفض الوكالة دعمها المالي للمحطتين حتى بعد الفضيحة التي احاطت اللثام عن تغلغل الوكالة في نقابات الطلبة والسيطرة عليها خلال سنة ١٩٦٧. وفي اعقاب تلك الفضيحة اوصت لجنة (كاتسنباخ) التي شكلها (الرئيس جونسون) للتحقيق بعدم السماح لوكالة الاستخبارات « بتمويل اية مؤسسة تربوية في البلاد او اية منظمة طوعية خاصة ». غير ان الوكالة تمكنت مع ذلك وبموافقة البيت الابيض من الابقاء على محطتي راديو اوروبا الحرة وراديو ليبرتي.

ولم يطرأ اي تغيير حتى شهر كانون الثاني يناير سنة ١٩٧١ حين رفع السناتور (كليفورد كيس) ممثل ولاية نيو جرسي) صوته ضد المعونات التي

تقدمها وكالة الاستخبارات الى المحطتين وعرض مشروع قانون ينص على ان تكون المعونة مكشوفة.

ولفتت الخطوة التي اتخذها (السناتور كيس) انتباه بعض الصحف، وبدا واضحا ان السناتور لن يتراجع عن موقفه امام ضغط الادارة. وعندما قررت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاجتماع للنظر في مشروع القانون الذي عرضه السناتور كيس، وهدد هذا الاخير بدعوة موظفين سابقين في راديو اوروبا الحرة الى الادلاء بشهاداتهم، قررت الوكالة ان القوت قد حان ان تنسحب من الميدان وتقطع علاقتها بالاذاعتين. وهكذا اصبحت موافقة الكونغرس على قانون المساعدات المكشوفة حقيقة واقعة، وما ان حلت نهاية سنة ١٩٧١ حتى انهت الوكالة رسميا تورطها المالي مع (راديو اوروبا الحرة وراديو ليبرتي). ولا يعرف ان كانت الوكالة قد تخلت عن ارصدتها المتصلة بالمحطتين، غير انه يرجح في ضوء الاختبارات السابقة الا تكون قد فعلت ذلك. قد لا يأتي الخطر على مستقبل (راديو اوروبا الحرة وراديو ليبرتي) من الكونغرس الذي قد يظل يصوت الى جانب المعونة المالية الى اجل غير مسمى، ولكنه قد يأتي من حكومة (فيلي برانت) الالمانية الغربية التي تعرضت لضغط من بلدان اوروبا الشرقية لمنع هاتين المحطتين ـ بعد ان اصبحتا تذيعان علنا من الاراضي الالمانية ـ من العمل في اراضيها.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطران)

ولكنه قد يقبل مع ذلك الحجة القائلة ان (راديو اوروبا الحرة وراديو ليبرتي) لا يشكلان عقبة في طريق الجهد لتعزيز العلاقات بين الشرق والغرب،

عمليات دعاية اخرى

ركزت وكالة الاستخبارات المركزية اهتمامها على الاتصال بالمنشقين في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وتشجيعهم. ففي الايام الاولى من الحرب الباردة، كانت الوكالة ترسل العملاء وكميات كبيرة من مواد الدعاية وراء الستار الحديدي وذلك للابقاء على الامور في حالة هيجان، ولكن هذه الاساليب البدائية كانت فاشلة مما حد من استعمالها الى حد بعيد. وتقلصت عمليات الدعاية ضد اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي واصبحت هذه العمليات اكثر صقلا وتنظيما. غير ان الوكالة ابقت على اتصالاتها مع فئات المهاجرين في اوروبا الغربية والولايات المتحدة، ذلك لان هذه الفئات كانت تعرف بكل ما يحدث في بلدانها وهو ما يساعد الوكالة على الوصول وكثيرا ما يوفرون الى الفئات المنشقة داخل هذه البلدان

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(٢٣ سطراً)

وقد وجدت فئات المهاجرين ذات فائدة ثانوية فقط.

وهناك منظمة ثانية كانت الوكالة تمدها بمعونات كبيرة هي (مؤسسة آسيا). كانت الغاية من انشاء هذه المؤسسة في سنة ١٩٥٦ وتوخي الدقة في اختيار اعضاء مجلس ادارتها، تعزيز اهتمام الجامعيين والناس العاديين بالشرق. ولتحقيق ذلك تبنت المؤسسة مشاريع ابحاث عملية، وشجعت عقد المؤتمرات الدراسية لهذا الموضوع، ونفذت مشروعا لتبادل البعثات الدراسية من الاساتذة او الطلاب. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية تغطي جميع نفقات هذه المؤسسة والتي بلغت ثمانية ملايين دولار في السنة. وعلى الرغم من ان معظم نشاط مؤسسة اسيا كان مشروعا، فان الوكالة استغلتها حين اتاحت لعملائها

وموظفيها التغلغل بين الاساتذة والطلاب وتمويل الجهات المعادية للشيوعية في بلدان اسيوية متعددة. وبهذا استطاعت ان تصل الى قواعد المعارضة في هذه البلاد ولا سيما الصين وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية وغيرها. ومع ان هذه المؤسسة كثيرا ما كانت بمثابة ستار للعمليات الخاصة، فان الغاية الرئيسية منها كانت نشر الافكار المعادية للشيوعية والمؤيدة للولايات المتحدة بصورة تدل على الدهاء في بعض الاحيان وبشكل بدائي في احيان اخرى.

كان مركز نشاط (مؤسسة اسيا) فيما وراء البحار. غير ان تأثيرها بين اسرة الطلبة والاساتذة في الولايات المتحدة كان اكبر منه في الشرق الاقصى. فقد اشتركت اعداد كبيرة من المثقفين الاميركيين في برامج المؤسسة، واسهم هؤلاء دون وعي منهم في نشر اراء وكالة الاستخبارات عن الشرق الاقصى. وارتكبت المؤسسة التي صممت لتكون عملية دعاية في الخارج - وكان ذلك مبررا لميزانيتها - اخطاء كبيرة حين وجهت دعاية الوكالة المتعلقة باسيا الى الشعب الاميركي.

وقد تكشفت علاقة الوكالة (بمؤسسة اسيا) سنة ١٩٦٧ بعد افتضاح اتصالاتها مع اتحاد الطلبة الاميركي والمعونات التي تقدم لها. وكانت المؤسسة احدى المنظمات التي منع تأييدها من قبل وكالة الاستخبارات بموجب امر من الرئاسة. وتقرر بموجب توصيات (لجنة كاتسنباخ) ان تنهي الوكالة مثل هذا الدعم المالي. غير ان قطع المساعدة كليا بعد سنة ١٩٦٧ كان يعني اغلاق المؤسسة. ولذلك فان الوكالة دفعت للمؤسسة مبلغا طائلا من المال قبل ان توقف اعاناتها نهائيا، تستطيع به الاستمرار في العمل طوال سنتين الى ان تجد مصادر اخرى لتمويلها. واذا افترضنا ان الوكالة لم تستأنف تمويل المؤسسة سرا، فان هذه المؤسسة لا بد وان تكون قد حققت الاكتفاء الذاتي الان.

وخلال الستينات انشأت الوكالة شركات من نوع جديد لاستخدامها في عمليات الدعاية. وقد احيط انشاء هذه المؤسسات بالسرية التامة وتم تنظيمها باحكام بشكل يصعب معه اكتشافها او معرفة مخططها، وليس كما كانت الحال حين انشأت شركة اسيا وراديو اوروبا الحرة

الدعاية والتضليل *

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(٢٧ سطراً)

وقد تدعى الوكالة كلما خفضت الولايات المتحدة برامج مساعداتها الاجنبية وانسحبت من التورط المباشر في البلدان الاجنبية، الى القيام بمهمات مماثلة في بلدان اخرى.

واستخدمت الوكالة كذلك مسؤولين حكوميين من البلدان الشيوعية فروا الى الغرب في اغراض الدعاية ــ وكان لهذه العملية وقع هنا اكبر منه في الخارج. وكان عند هؤلاء الفارين قصص ممتعة يروونها عن الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلادهم دون ان تدفعهم الوكالة الى ذلك. وجرت العادة ان يوضع فورا مثل هؤلاء الفارين تحت رقابة وكالة الاستخبارات ويتعرضون لتحقيق سري واسع في مركز خاص بالقرب من فرانكفورت بالمانيا الغربية او في « اماكن مأمونة » في الولايات المتحدة اذا كان الرجل الفار على اطلاع واسع. وفي مقابل المعلومات التي تقدم عن تاريخ حياة الرجل الفار، تقوم الوكالة باعادة اسكانه في الغرب وتزويده بهوية جديدة واسم جديد اذا تطلب الامر ذلك. وتعمد الوكالة بعد انتهاء التحقيق الى تشجيع الرجل الفار ومساعدته في كتابة مقالات او كتب عن حياته السابقة. وما دام الرجل الفار يعيش بفضل التسهيلات التي تقدمها له الوكالة، ويعتمد في معيشته عليها، فانه لن يتردد في التعاون معها. ولا تحاول الوكالة احداث تغييرات جذرية في كتابات الرجل الفار، ولكنها تمارس نفوذها لديه لحمله على شطب معلومات معينة لاسباب تتعلق بالامن او لان هذه المعلومات تناقض السياسة الاميركية القائمة. ومن الطبيعي ان تشجع الوكالة تضمين هذه الكتب او تلك المقالات معلومات تبرر الاعمال التي تقوم بها الحكومة الاميركية او الوكالة نفسها على السواء، بالاضافة الى ان الوكالة تقدم كل مساعدة ادبية يحتاج اليها المؤلف الفار. ومع ان هذه الكتب تميل الى اظهار الاستخبارات

الشيوعية على انها شيطانية لا مبادئ لها (وهي في الواقع كذلك)، فان هذه الكتب قل ان تأتي على ذكر الانتصارات التي تحققها هذه الاستخبارات على وكالة الاستخبارات المركزية. وعلى الرغم من ان الجانب الآخر كثيرا ما يحقق انتصارات فان الوكالة تفضل ان يظل غير معروف للعالم الخارجي.

وتذهب الوكالة في مساعدتها المؤلف الفار في كتاباته الى حد تعيين الناشر. وقد تذهب الوكالة كذلك الى المساعدة في العلاقات العامة المتعلقة بكتابه كما حدث (للميجر لاديسلاف بيتمان) ضابط الاستخبارات التشيكي الذي فر الى الولايات المتحدة في سنة ١٩٦٨. فقبل ان ينشر (بيتمان) كتابه « لعبة الخداع » في سنة ١٩٧٢) اجرت صحيفة (وول ستريت جورنال) مقابلة معه ، ونسبت اليه فيها قوله في اسلوب التضليل الذي تمارسه وكالة الاستخبارات الاميركية « ان لدى الاميركيين اساليب اكثر فعالية من هذا النوع من الخداع. فلديهم برامج المساعدات الاقتصادية التي تعتبر اشد اثرا من اية عملية دعاية سوداء ».

وعلى الرغم من ان (بيتمان) ربما عكس اراء زملائه السابقين في الاستخبارات التشيكية، فأن اقواله هذه قابلة للشك فيها. فالتشيكيون يعرفون شيئا عن دعاية وكالة الاستخبارات المركزية وبرامج التضليل التي تنشرها، كما تعرف الوكالة بعض الشيء عن البرامج التشيكية. غير ان قول (بيتمان) اذا اخذ في ضوء وصفه الواسع لبرامج التضليل التشيكية والروسية، يعكس تماما الصورة التي تريد وكالة الاستخبارات نشرها بين الشعب الاميركي وهي : ان الشيوعيين يذهبون دوما الى الغدر بالغرب بينما تتفادى الوكالة وهي تكشف ببراعة اعمال الغش والغدر هذه، اللجوء الى هذه الاساليب اللااخلاقية.

والدعاية عبر نشر الكتب كانت بالنسبة الى الوكالة اسلوبا ناجحا منذ زمن بعيد. ففي سنة ١٩٥٣ دعمت الوكالة نشر كتاب سمي « ديناميكيات المجتمع السوفياتي » كتبه (والت روستو) الذي اصبح فيما بعد مساعد الرئيس جونسون لشؤون الامن القومي، وساعده في كتابته موظفو مركز الدراسات الدولية في المعهد التكنولوجي بولاية مساتشوستس. وكان هذا المركز قد انشئ باموال من الوكالة في سنة ١٩٥٠. نشر هذا الكتاب في نسختين، احداهما سرية (للوكالة وصانعي السياسة)، والثانية عانية (للجمهور). وقد روجت النسختان، اللهم

الا فيما يتعلق بتفصيلات ثانوية، للنظرية القائلة ان الاتحاد السوفياتي دولة استعمارية عقدت العزم على فتح العالم، وان من مسؤولية الولايات المتحدة دحر هذا الخطر الشيوعي.

غير ان معظم عمليات الوكالة المتعلقة بنشر الكتب تتميز بالدهاء والسرية. ويتذكر مسؤول سابق في وكالة الاستخبارات المركزية كان قد تخصص في الشؤون السوفياتية، كيف اطلعه موظف من موظفي قسم العمل السري في الوكالة في احد ايام سنة١٩٦٧ على كتاب عنوانه « برامج المساعدات الخارجية للكتلة السوفياتية والصين » وضعه الماني يدعى (كورت مولر) . واثار الكتاب اهتمام الخبير في الشؤون السوفياتية الذي طلب استعارته. وقال موظف قسم العمل السري « احتفظ به فلدينا مئات منه في الطبقة السفلى. » وكان كتاب (مولر) متحيزا جدا حين انتقد المساعدات الخارجية الشيوعية لبلدان العالم الثالث انتقادا شديدا. واقتنع الخبير في الشؤون السوفياتية بان الوكالة اكتشفت اهتمام (مولر) ببرامج المساعدات الخارجية وشجعته على وضع كتاب يعرض بالشيوعية، وزودته بالمعلومات اللازمة، ثم ساعدت على نشر الكتاب وتوزيعه.

وتمويل نشر الكتب اسلوب تلجأ اليه جميع الاستخبارات، فهناك كتاب كثيرون يهمهم ان يكتبوا في مواضيع تؤمن مستقبلهم وتتضمن نزعة تسهم في الدعاية التي تقوم بها وكالة صديقة. ولكن مثل هذه الكتب لا تضيف غير نشوة زائفة الى المعلومات التي تريد وكالة الاستخبارات نشرها ـ حتى وان كانت المعلومات دقيقة تماما ـ لانه يحظر على هذه الكتب ان تتضمن تحليلا موضوعيا للامور التي تبحث فيها. ومتى افتضح الامر بات الكاتب والمعلومات التي يتضمنها كتابه موضع شك.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(خمسة اسطر)

ولكن الجواسيس لا يحتفظون بمفكرات، لانهم غير مستعدين لتحمل مثل تلك المخاطر، كما ان وقتهم لا يساعدهم على الاحتفاظ بمثل هذه المفكرات طالما هم يحيون حياة مزدوجة.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة عشر سطرا)

ويدا (الن دالس) وكانه يفرك الملح في جروحهم عندما قال في كتابه « فن التجسس » ان فرار (بنكو فسكي) هز الاستخبارات السوفياتية بعد ان علمت ان الغرب استطاع العثور على مسؤولين سوفيات مستعدين للعمل في نفس المكان ولمدد طويلة كما ان اخرين لم تكشف اسماؤهم ويجب ان يظلوا مجهولين من اجل سلامتهم وامنهم »

ومن الطبيعي ان يحرج نشر اوراق (بنكوفسكي) السوفيات، لا سيما اذا ظهر للعالم ان جاسوسا للغرب تغلغل في قلب الحكومة السوفياتية. وراقت للشعب الامريكي والى جماعة العلماء هناك صورة وكالة الاستخبارات المركزية بعد نجاح (بنكو فسكي)مما غفر للوكالة هزائمها كهزيمة (خليج الخنازير) مثلا.

ولكن الحقائق كانت غير ذلك : **(فبنكوفسكي) لم يكن في الاصل جاسوسا لوكالة الاستخبارات، فقد كان يعمل لحساب الاستخبارات البريطانية. ولما حاول الانضمام الى الوكالة في تركيا، رفض طلبه ذلك لان قسم الكتلة السوفياتية في الخدمات السرية للوكالة كان حذرا الى حد بعيد من ان يقع فريسة للمحرضين من البوليس السري السوفياتي والعملاء المزدوجين.** ويدا (بنكوفسكي) للعاملين المتهيبين في الوكالة حسن النية الى درجة كبيرة بحيث كان من الصعب الاعتقاد بانه صادق وعلى الاخص في الفترة التي تلت كارثة (بيرجيس ــ ماكلين). ومنيت وكالة الاستخبارات المركزية كذلك

بهزائم متعددة في الآونة الاخيرة على ايدي البوليس السري السوفياتي في اوروبا ولذلك فانها كانت غير مستعدة لان تخدع مرة اخرى.

واشترك العاملون مع الوكالة في موسكو وأماكن أخرى في وضع الاساليب السرية المفصلة لتلقي المعلومات من (بنكو فسكي) وفي اصدار التعليمات للجاسوس السوفياتي فيما يتعلق بزياراته لأوروبا الغربية.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

وكانت اوراق (بنكوفسكي) من اكثر الكتب رواجا في العالم وعلى الاخص في الولايات المتحدة. وقد تسبب نشرها حتما في ازعاج الاتحاد السوفياتي.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(عشرة اسطر)

واشار (هيلمز) بعد ذلك بسنوات الى (بنكوفسكي) في هذا الاطار، ولكن دون ان يذكر اسمه حين قال في خطاب القاه في النقابة الاميركية لرؤساء تحرير الصحف « ان عددا من الروس الشجعان ذوي المكانة... ساعدونا في الكشف عن الخطوات الروسية.» **وكان بين الذين راحوا فريسة هذا الخداع** السناتور (ميلتون يونغ) ممثل ولاية نورث داكوتا عضو اللجنة الفرعية لمراقبة وكالة الاستخبارات. ففي سنة ١٩٧١ حين نوقشت مسألة اقتطاع ميزانية الوكالة قال السناتور « واذا كنتم تريدون قراءة شيء مثير للاهتمام حقا وصحيح فيما يتعلق بوكالة الاستخبارات، اقرأوا اوراق (بنكوفسكي)... فهذه قصة ممتعة للغاية تبين لماذا كانت الاستخبارات التي قمنا بها في كوبا مهمة بالنسبة الينا كما

تبين خطط الروس والمدى الذي سيذهبون اليه ».

ومع ذلك فان محللي معلومات وكالة الاستخبارات الذين كانوا يعملون في المشكلة الكوبية عند نشوب ازمة الصواريخ، وينظمون تقارير استخبارات الوكالة لرئيس الجمهورية حتى قيام ازمة الصواريخ وبعدها، لم يروا مثل هذه المعلومات سواء من بنكوفسكي او اي جاسوس سوفياتي آخر. فالمعلومات الرئيسية التي ادت الى اكتشاف الصواريخ السوفياتية جاءت من تحليل الصور التي التقطتها الاقمار الاصطناعية الاميركية للاتحاد السوفياتي، ومن تحركات السفن السوفياتية والصور التي التقطتها طائرات يو ـ ٢ لكوبا، ومن معلومات قدمها اللاجئون الكوبيون. غير ان المعلومات الفنية التي قدمها (بنكوفسكي) قبل نشوب الازمة بزمن بعيد، كانت ذات فائدة ـ ولكنها لم تكن ذات اهمية كبيرة او خطيرة.

ووصف بعض علماء الاتحاد السوفياتي اوراق (بنكو فسكي) بانها مزيفة، ولم تصدر عن « مفكرة » بنكو فسكي. فقد كتب (فيكتور زورزا) المعلق الخبير في الشؤون السوفياتية في صحيفة (مانشستر غارديان) وصحيفة (واشنطن بوست) يقول « انه لا يمكن لاحد ان يجمع هذا الكتاب غير وكالة الاستخبارات المركزية » واشار (زورزا) الى ان (بنكوفسكي) لم يكن لديه الوقت او الفرصة لوضع هذا الكتاب كما اشار الى ان الشركة التي نشرت الكتاب (دوبلداي وشركاه) وترجم الكتاب (بيتر ديريابين) وهو نفسه ضابط في البوليس السري السوفياتي هرب الى الغرب، رفضا ابراز المخطوط الروسي الاصلي للتدقيق فيه، وقال ان اوراق (بنكوفسكي) تضمنت اخطاء في الاسلوب والحقائق لم يكن (بنكوفسكي) ليقع فيها.

ولم تترفع الاستخبارات البريطانية،بدورها عن التبجح بانها حققت انتصارا فيما يتعلق بقضية (بنكو فسكي) . وكان الرجل الذي يتصل به بنكوفسكي هو ضابط في الاستخبارات البريطانية يدعى (غريفيل وين) وقد عمل تحت ستار رجل اعمال واعتقل في نفس (الوقت الذي اعتقل فيه (بنكوفسكي) ثم افرج عنه في مقابل الافراج عن الجاسوس السوفياتي (غوردون لونسديل).

وعندما عاد (وين) الى بريطانيا ساعدته الاستخبارات البريطانية على

وضع كتاب عن تجاربه بعنوان « عميل وشارع غوركي ». وارادت الاستخبارات البريطانية من نشر الكتاب توفير بعض المال ((لوين) الذي اجتاز محنة السجن سنة ونصف السنة في الاتحاد السوفياتي، ولكن الهدف الرئيسي الذي سعت له الاستخبارات البريطانية من هذا كان مواجهة الدعايةغير المقبولة التي رافقت فرار واحد من كبار ضباطها هو (هارولد « كيم » فيلبي) الى الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٧٣ ونشره منكراته التي اعدت تحت اشراف البوليس السري السوفياتي.

ولعل من الممتع الا ياتي (وين) في كتابه « عميل وشارع غوركي » على نكر اية مساعدة تلقاها من وكالة الاستخبارات المركزية. وقد يعود السبب في ذلك الى منافسة في المهنة من جانب الاستخبارات البريطانية، او الى الاخلاق البريطانية العظيمة (من حيث عدم نكر النشاطات السرية لوكالة استخبارات صديقة) كما انه قد يعود،وهذا هو الارجح، الى التدليل على الدور الصغير الذي لعبته وكالة الاستخبارات المركزية في العملية.

وبين الجهود التي بذلتها وكالة الاستخبارات المركزية في مجال نشر الكتب بصورة مباشرة او غير مباشرة كتاب « خروشوف يتنكر » ، والجزء الثاني من « مذكرات خروشوف » المقرر نشره في هذه السنة. وعلى الرغم من ان هذه المؤلفات التي تتحدث عن سيرة ذاتية لرئيس الوزارة السوفياتية السابق، فان هناك ظروفا غريبة اقترن بها نقل هذه المذكرات من موسكو الى (مؤسسة تايم) في نيويورك، والى قسم نشر الكتب في شركة (ليتل وبراون) وشركاهما. وامتنعت (مؤسسة تايم) عن القول كيف حصلت على تسجيل للمذكرات التي تستغرق اعادة تلاوتها ١٨٠ ساعة، والتي استند اليها الكتابان. او كيف اخرجت اشرطة التسجيل من الاتحاد السوفياتي دون علم الحكومة السوفياتية او البوليس السري السوفياتي المعروف بكفاءته والموجود في كل مكان.

وقد كانت العملية كلها ـ وعلى الاخص مضاعفاتها السياسية ـ مهمة للغاية بحيث لا يمكن ان يسمح بها دون موافقة السلطات السوفياتية ضمنا على الاقل. ولم يكن (خروشوف) خلافا (لالكسندر سولجينيتسين) موضع تنديد من قبل زعماء الحزب في موسكو ، كما انه لم يبعد من البلاد.

وتتميز جميع التفسيرات التي قدمتها (مؤسسة تايم) لايضاح الألغاز

المختلفة التي اكتنفت القضية، بالمراوغة والتهرب. وقد تكون هذه التفسيرات صحيحة، غير ان عددا من كبار العلماء وضباط الاستخبارات البريطانيين والاميركيين الذين يعملون في الشؤون السوفياتية، يجدون ان من الصعب قبول هذه التفسيرات برمتها. فلماذا مثلا تخاطر (مؤسسة تايم) بارسال نسخة منضدة من الكتاب الى مكتبها في موسكو سرا بطريق هلسنكي قبل طبع الكتاب؟ ومختصر القول ان قصة (مذكرات خروتشوف) لن تعرف بكاملها. واذا عرفت فانها تكون مثلا آخر على التعاون الاميركي السوفياتي، تعاون دولتين متخاصمتين في نشر معلومات على نطاق واسع يريد كل منهما ان تنشر في وقت يتعاونان فيه على ابقاء العملية بعيدا عن عيون الناس في البلدين. وقد كان لنشر الجزء الاول من المذكرات في سنة ١٩٧١ اثره الطيب اذ ايد جهود موسكو لازالة صبغة الستالينية وزاد في آمال الوفاق بين الشرق والغرب.

الفصل السابع

عمليات التجسس والعمليات المضادة

روح الجاسوس هي في بعضها مثال لنا جميعا

جاك بارزون

تعتبر وكالات الاستخبارات في رأي الشعب مؤسسات لجواسيس دهاة يخلبون الالباب، يكشفون بكل جرأة (كجيمز بوند) النوايا الشريرة التي يضمرها اعداء الامة لها. غير ان الواقع هو ان وكالة الاستخبارات المركزية لم تحقق غير نجاح نسبي في جمع المعلومات بواسطة عملائها السريين. ولكن هذا النوع من التجسس التقليدي، اصبح منذ سنوات في مرتبة دنيا مقارنة بالاقمار الاصطناعية، وحل الرموز، وغير ذلك من طرق جمع المعلومات الفنية التي تزود الحكومة الاميركية بالمعلومات الخارجية. والحقيقة ان المصادر المكشوفة كالصحافة وغيرها من وسائل الاعلام، والطرق الرسمية (الدبلوماسيون والملحقون العسكريون وغيرهم)، تقدم معلومات اكثر قيمة من الخدمات السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية. ولا تتجاوز فعالية جواسيس الوكالة ضد الهدفين الرئيسيين ـ الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية ـ درجة الصفر. وقد اثبتت البلدان الشيوعية بمجتمعاتها المغلقة ومؤسسات امنها الداخلي، انها

منيعة عجزت وكالة الاستخبارات عن التغلغل فيها.

اصبح من الملاحظ ان وكالة الاستخبارات بدأت تحجم عن تجنيد الجواسيس ما بين اونة واخرى، وان معظم من استخدمتهم كانوا من الفارين من الشرق وقد اخذوا زمام المبادرة حين عرضوا خدماتهم تلقائيا وعلينا ان نتذكر هنا ان طلب (اوليغ بنكوفسكي) العمل لوكالة الاستخبارات عند اتصاله بعملائها في انقرة سنة ١٩٥٥، رفض لان هؤلاء العملاء خافوا ان يكون هذا الرجل عميلا مزدوجا، ولكن بعد ذلك ببضع سنوات جندته الاستخبارات البريطانية لحسابها. ويمكن القول ان معظم الذين تجسسوا لوكالة الاستخبارات المركزية من الروس او الصينيين كانوا من الفارين الذين تطوعوا للعمل لحساب الوكالة.

يعتبر كل من يتحول للعمل ضد حكومته فارا من الناحية الفنية، ويعرف العميل الذي يجند، او الرجل الفار الذي يعرض خدماته كجاسوس، « فار في مكانه » ذلك لانه لم يهجر بلاده عقليا وانما هجرها سياسيا وبصورة سرية. واللاجئون والمهاجرون فارون، تستخدمهم وكالة الاستخبارات كجواسيس عندما يصبح في الامكان اقناعهم بالعودة الى بلادهم. والفار بصورة عامة، هو الشخص الذي يتخلى عن بلاده ويبدي استعدادا لمبادلة المعلومات الموجودة لديه مقابل الحصول على ملجأ سياسي في بلد اخر. ويعود السبب في الترويج كثيرا لفرار بعض الاشخاص الى الغرب، رغبة وكالة الاستخبارات في كسب استحسان الناس للعمل الذي تقوم به.

ويتولى مركزا استقبال الفارين التابع لوكالة الاستخبارات والواقع في (كامب كينغ) القريب من فرانكفورت بالمانيا الغربية، مسؤولية الفارين من الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية. ويخضع هؤلاء لاستجواب وتحقيق دقيقين من جانب ضباط الوكالة الخبراء في استنزاف كل ما لديهم من معلومات. وقد يخضع بعض الفارين للاستجواب طوال اشهر، وقليل منهم يستجوبون طوال سنة او اكثر.

ويتذكر رئيس مكتب للوكالة في المانيا بنوع من المرح، دوره في الاشراف على تحقيق مطول مع ضابط سوفياتي برتبة ملازم اول كان قائدا لمجموعة دبابات احب فتاة تشيكية وفر معها الى الغرب بعد غزو الاتحاد السوفياتي تشيكوسلوفاكيا في

سنة ١٩٦٨ . ويتحدث رئيس المكتب هذا كيف انه اضطر الى القيام بدور مستشار لشؤون الزواج عندما تأزمت العلاقات بين الزوجين وتوقف الملازم الروسي عن الكلام. وبهذه الطريقة تمكن بتدخله لانقاذ العلاقة الغرامية من الانهيار من الاستمرار في الحصول على المعلومات من الضابط السوفياتي. وعلى الرغم من ان هاريا سوفياتيا من هذه النوع لا يملك غير نسبة ضئيلة من المعلومات المفيدة، فان الوكالة التي لم تنجح في التغلغل في المؤسسة العسكرية السوفياتية، ذهبت الى استجواب هذا الملازم طوال عدة اشهر. وقد استطاع محللو المعلومات ان يعرفوا الكثير عن كيفية تنظيم وحدات سلاح المدرعات السوفياتي، والقوات البرية بصورة عامة، تدريبها وتكتيكها والاساليب التي اتبعت في حشدها تمهيدا لغزو تشيكوسلوفاكيا. لم تكن هذه معلومات ذات اهمية استراتيجية، غير انه لم يكن لدى الخدمات السرية للوكالة اي خيار غير استنزاف ما امكن من معلومات من كل سوفياتي يفر الى الغرب.

ويتحدث نفس المدير السابق لمكتب الوكالة في المانيا باعتزاز عن هرب (يفجيني رونج) احد عملاء البوليس السري السوفياتي او عميل « الغطاء السري». في سنة ١٩٦٧. وكان (رونج) مثل العقيد (رودولف ايبل) من بروكلين او مثل (غوردون لونسريل) من لندن، وكلاهما سيء السمعة، عميلا سوفياتيا عاش في المانيا الغربية باسم مستعار. غير انه خلافا لزميله، لم يفتضح أمره ويعتقل. وبدلا من ذلك فر (رونج) والتجأ الى وكالة الاستخبارات المركزية عندما فقد الاهتمام بعمله السري. ويقول المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات ان (رونج) كان اكثر اهمية للحكومة الاميركية من حيث الاستخبارات، من (بنكو فسكي). وكان هذا التقييم قابلا للجدل، لان (رونج) لم يقدم اية معلومات مفيدة او مهمة من الناحية الاستراتيجية كما تبين ذلك من تحليل افاداته. اما من ناحية اخرى فقد كشف هذا الضابط النقاب عن كثير من الاساليب والوسائل التي تتبعها الاستخبارات السرية السوفياتية في عملياتها في المانيا. ويشكل فرار عميل سوفياتي مثل (رونج) ضربة حظ غير منتظرة بالنسبة الى عملاء وكالة الاستخبارات الامريكية الذين عجزوا عن التغلغل في الحكومة السوفياتية، وبالتالي تملكهم شعور اليأس واستبد بهم، ولذلك فانهم عملوا الى الترويج لهذا الحادث وكأنه انقلاب في عالم الاستخبارات.

بعد انتهاء عملية التحقيق مع اللاجيء الهارب واقتناع الوكالة بانه لم يبق عنده ما يفضي به، يترك امره الى قسم الاسكان، الذي يصبح مسؤولا عن ايجاد مكان ملائم امين يعيش فيه الهارب بعيدا عن الانتقام وبشكل لا يضطره ان يفشي اتصالاته مع وكالة الاستخبارات المركزية، وهذا هو الاهم، او يغريه على العودة الى بلاده. ويلفق فريق الاسكان عادة قصة يتستر وراءها هذا اللاجيء، ويخترع له اسما جديدا وهوية جديدة ويمده باموال كافية (تكون في بعض الاحيان تقاعدا مدى الحياة) يستطيع معها تكييف نفسه مع حياته الجديدة. اما الهاربون المهمون فينتقلون الى الولايات المتحدة (اما قبل استجوابهم او بعده). ويجري اسكان غالبيتهم الكبرى بصورة دائمة اما في اوروبا الغربية او كندا او اميركا اللاتينية.

يتميز تكيف الهارب اللاجيء مع بلده الجديد بصعوبة بالغة، ذلك لانه يعزل لاسباب تتعلق بالامن عن كل اتصال بوطنه الاصلي وبالتالي عن اصدقائه القدامى وافراد عائلته الذين لم يرافقوه الى المنفى، وقد لا يعرف لغة البلد الذي يعيش فيه ولذلك فان نسبة كبيرة من الهاربين اللاجئين يصابون بالكآبة والحزن حين يتلاشى عنصر الاثارة الذي رافق اعادة اسكانهم، ولهذا فقد لجأ بعضهم الى الانتحار هربا من حياتهم الجديدة. ولكي تبقي الوكالة على الهارب اللاجيء في حالة مرضية، ويمتع بحالة نفسية جيدة، تعين ضابطا من رجالها يعمل عمل النديم، فيساعده على طرد الافكار السوداء من مخيلته، هذا يتم فقط عندما ترى الوكالة ان وجود مثل هذا اللاجيء ضروري لمصالحها. ويبقى هذا الضابط على اتصال منتظم مع الهارب اللاجيء ليساعده على حل اية مشكلة قد يواجهها. اما اذا كان اللاجيء من اصحاب النزوات، فان مراقبته تكون مشددة وتشمل مراقبة مكالماته الهاتفية ورسائله تحسبا لاية تطورات غير مرغوب فيها.

ويذهب الضباط المعينون للاهتمام بالهاربين اللاجئين الى مراقبتهم طوال حياتهم. ولا تريد الوكالة ان تصبح حياة اللاجيء موضع سخط وتذمر بحيث تضطره الى التفكير بالعودة الى بلده الاصلي، ذلك لان مثل هذه العودة ستؤدي الى انتصار دعائي للاعداء. ولعل الاهم من ذلك هو ان اللاجيء الذي يعود الى بلده، سيفشي كل ما يعرفه عن وكالة الاستخبارات كي يخفف من العقوبة التي قد

يتعرض لها بسبب هربه. وعلى الوكالة علاوة على نلك ومتى عاد الهارب اللاجىء الى موطنه الاصلي، ان تعيش في خوف من انها كانت تتعامل طوال الوقت مع عميل مزدوج، وان كل المعلومات التي قدمها انما كانت جزءا من مؤامرة لتضليل الوكالة. واحتمالات الخداع في لعبة الهارب اللاجىء لا حدود لها وقد نجحت الاستخبارات الشيوعية في الافادة منها.

استراق السمع واجهزة اخرى

تستخدم عمليات التجسس التقليدية الانسان في جمع المعلومات، اما عمليات التجسس الفنية فتستخدم الآلات بما فيها الاقمار الاصطناعية واجهزة الكترونية بعيدة المدى ومحطات مواصلات اعتراضية. ولم تكن الوسائل الفنية لجمع المعلومات معروفة قبل الحرب العالمية الثانية، غير ان الانفجار التكنولوجي ذاته الذي اثر في كل ناحية من نواحي الحياة الحديثة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، احدث تغييرا جذريا في مهنة التجسس.فمنذ الحرب العالمية انفقت الولايات المتحدة عشرات الملايين من الدولارات في تطوير اجهزة متقدمة لمتابعة ما تفعله البلدان الاخرى وعلى الاخص البلدان الشيوعية. فالعميل الذي كان في الماضي لا يعتمد الا على ذكائه في جمع المعلومات السرية بات الان مزودا بمجموعة مذهلة من الاجهزة لاستراق السمع، واجهزة دقيقة صغيرة للتصوير وآلات اخرى.

ويتولى قسم الخدمات الفنية داخل الخدمات السرية للوكالة مسؤولية ابتكار معظم الاجهزة المستعملة في لعبة التجسس الحديثة، وكثيرا ما تستعمل في فن التجسس ادوات غير عادية، كجهاز ارسال على شكل سن زائفة، او قلم يبدو كقلم عادي، ويكتب كقلم عادي ولكنه يستطيع الكتابة بحبر سري على ورق غير عادي، ومرآة غريبة توضع داخل السيارة لا تمكن السائق من مشاهدة حركة السير من خلفه فحسب بل كذلك من يجلسون في المقعد الخلفي. على انه لا مجال هناك لتطبيق هذه الالات المتقدمة الدقيقة في العمليات السرية الحقيقية باستثناء اجهزة استراق السمع واجهزة التصوير الخاصة واجهزة الاتصالات السرية.

وكانت الخدمات السرية في الماضي تهتم فقط بتجنيد عملاء يستطيعون

الوصول مباشرة الى معلومات اجنبية مهمة، اما الان فانها تفتش عن الحارس او المنظف الذي يستطيع وضع جهاز لاستراق السمع في مكان حساس،واصبحت شركات الهاتف والبرق في بلدان اخرى اهدافا للوكالة تسعى لتجنيد موظفيها. ويحاول العاملون في الوكالة بالاضافة الى تغلغلهم في وزارتي الخارجية والدفاع، التغلغل في شبكة اتصالات البلد، وهذه مهمة تساعد الشركات الاميركية على تنفيذها في بعض الاحيان، وعلى الاخص شركة الهاتف والبرق الدولية. وتقوض الخدمات البريدية ايضا لاغراض التجسس.

ويتلقى معظم العاملين في الوكالة تدريبا في تركيب اجهزة استراق السمع، غير ان التخطيط لهذه العملية يعهد بها دائما الى خبراء قسم الخدمات الفنية الذين يجلبون من رئاسة الوكالة او من مركز اسناد اقليمي للعمليات، كمركز

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

وكلما كانت المهمة معقدة، كلما ازداد استخدام خبراء رئاسة الوكالة فيها. غير ان قسم الخدمات الفنية يقوم في بعض الاحيان بتدريب العملاء او الضابط المسؤول عنهم في تركيب مثل هذه الادوات.

وعمليات استراق السمع تتفاوت طبعا في تعقيداتها وحساسيتها، اي فيما تنطوي عليه من مخاطر. فاذا كانت العملية شديدة الخطر، احتاجت الى تخطيط دقيق يدرس خلاله الموقع دراسة مفصلة، فتحصر مخططات المبنى وطبقاته وان تعذر يرسم مخطط للمبنى عن طريق مراقبته، كما يجب تحديد تركيب الجدران والدهان الداخلي، ومراقبة النشاط داخل المبنى او الغرفة او المكتب الذي سيركب فيه الجهاز وتسجيله، بحيث يحدد الوقت الذي يمكن فيه الوصول الى المنطقة. ويجب كذلك معرفة تحرك سكان المبنى، وتحركات دوريات رجال الامن. وعندما يتم هذا كله، يتخذ قرار بالنسبة الى المكان الذي يوضع فيه الجهاز وتوقيت

وضعه. ويتم عادة دخول المبنى خلال الليل او في نهاية الاسبوع ويزرع جهاز استراق السمع وفقا لترتيبات دقيقة اعدت سلفا. وقد تستخدم اجهزة حفر سريعة وصامتة لحفر الجدران. وبعد زرع الجهاز، يتم اصلاح ما حدث من تلف بجبس سريع الجفاف يغطى بطلاء يماثل تماما الطلاء الاصلي. وقد يتم زرع الجهاز من غرفة مجاورة او غرفة تقع فوق المكتب او تحته (اذا اقتضت الضرورة ذلك).

وقد اقتصر نجاح الوكالة في زرع اجهزة استراق السمع على البلدان غير الشيوعية حيث لا تحول اجراءات الامن الداخلية غير المشددة دون حرية رجال الوكالة في التنقل اللازم لزرع الاجهزة. **فقد كشف تقرير اعده المفتش العام للوكالة من العمليات السرية في امريكا اللاتينية في الستينات النقاب عن ان جزءا كبيرا من المعلومات التي جمعتها الوكالة في تلك المنطقة جاء عن طريق اجهزة استراق السمع. ولاحظ التقرير ان الوكالة كانت تسترق السمع بانتظام في عدد من بلدان امريكا اللاتينية على المكالمات الهاتفية لكبار المسؤولين، وتمكنت من زرع اجهزة لهذه الغاية في منازل ومكاتب هؤلاء بمن فيهم بعض الوزراء. وتقتسم الوكالة في بعض البلاد الحليفة المعلومات التي تحصل عليها استخبارات البلاد المضيفة من اجهزة استراق السمع، وعلى الاخص لان هذه الاستخبارات تحصل في كثير من الاحيان على مساعدة فنية من الوكالة لهذه الغاية وبالتالي تتغلغل الوكالة فيها حين تقديم هذه المساعدة.**

واجهزة استراق السمع ليست مضمونة النتائج ذلك لانها كثيرا ما تفشل في العمل بعد تركيبها، او انها قد تعمل لبضعة ايام ثم تتوقف عن العمل فجأة. وقد تكتشف بسرعة في بعض الاحيان من جانب اجهزة الامن المحلية، او ان الاعداء يلجأون الى اتخاذ اجراءات مضادة عندما يكتشفون ان بعضهم يسترق السمع اليهم. ومن عادة البوليس السري السوفياتي استئجار منازل ومكاتب في البلدان الاجنبية ثم بناء جدران وارضيات وسقوف جديدة تغطي الجدران والارضيات والسقوف الاصلية للغرف الرئيسية ـ بحيث يقضي ذلك على فعالية اجهزة استراق السمع التي ربما تكون قد زرعت فيها. وابسط طريقة لابطال مفعول اجهزة استراق السمع، وهي طريقة تستعمل عالميا، هي رفع مستوى الصوت في الغرفة

بواسطة ادارة جهاز راديو او جهاز تسجيل، نلك لان الموسيقى واية اصوات دخيلة اخرى تطغى على الاصوات التي يفترض في الجهاز التقاطها وتغطيها. وجهاز استراق السمع خلافا للاذن لا يستطيع التمييز بين الاصوات.

ويعكف الفنيون في وكالة الاستخبارات دوما على ابتكار اجهزة جديدة لاستراق السمع املا بتحسين قدرة الوكالة في هذا المجال. ويقوم قسم الخدمات الفنية بصنع الاجهزة العادية لاستراق السمع واية اجهزة سرية اخرى. ويصنع هذا القسم بالاضافة الى ادوات التجسس، آلات اخرى تستعمل في عمليات سرية اضافية كالعمليات شبه العسكرية، كما يصنع القسم متفجرات بلاستيكية وعقاقير مخدرة وقاتلة واسلحة صامتة ـ بينها مقذوفات سريعة شديدة الفعالية ـ تستعمل في عمليات خاصة. غير ان الادوات الاكثر تقدما وتعقيدا التي يستعملها عملاء الوكالة السريون، تترك صناعتها لمديرية العلوم والتكنولوجيا التابعة للوكالة. وتساعد هذه المديرية كذلك مجموعات اخرى داخل الوكالة تعمل في مجال الابحاث السرية والتطوير.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(ستة اسطر)

وتساعد مديرية العلوم والتكنولوجيا كذلك مكتب المواصلات على ايجاد وسائل جديدة ومحسنة لاعتراض الاتصالات واجراءات امن مضادة.

وعلى الرغم من ان الخبراء في مديرية العلوم والتكنولوجيا حققوا الشيء الكثير في بعض المجالات ـ كالاستكشاف من الجو ـ فان ما حققوه في مجال استراق السمع كان غير مرض.

ومن الاجهزة التي تحاول المديرية صنعها من زمن بعيد، (شعاع لاسر) الذي يطلق من الخارج عبر نافذة مغلقة ويستعمل في التقاط نبذبات الموجات الصوتية الناجمة عن حديث داخل الغرفة. وقد تمت تجربة هذا الجهاز بنجاح في

الميدان في غرب افريقيا. غير انه ظهر بانه عاجز عن العمل في اي مكان اخر غير الولايات المتحدة. وهناك جهاز اخر

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثلاثة عشر سطرا)

وعندما ينجح عملاء وكالة الاستخبارات المركزية في زرع جهاز لاستراق السمع، يرسلون المعلومات التي يحصلون عليها بهذه الطريقة الى رئاسة قسم الخدمات السرية في لانغلي مع تحديد المصدر بوضوح. غير انه عندما تنقل الخدمات السرية بدورها المعلومات الى قسم التحليل في الوكالة، وفي وكالات اخرى حكومية، يكتم اسم المصدر ويكتفى بالقول انها معلومات من (مصدر مؤكد). فالخدمات السرية قد تنسب المعلومات الى «مصدر في وزارة الخارجية سبق ان كان موثوقا بمعلوماته في الماضي» او الى «رجل اعمال غربي له اتصالات واسعة مع الحكومة المحلية.» ويرى العاملون في الخدمات السرية ان حماية المصدر اهم بكثير من تقديم معلومات مباشرة. وقد يضمن هذا الوصول الى مصادر «مأمونة»، غير انه يحول دون المحللين ووضع تقييم يوثق به بالنسبة الى دقة محتويات التقرير*

---

* لا يعتبر حجب المعلومات داخل الحكومة لاسباب تتعلق بالامن ظاهرة جديدة مهمة الاستخبارات. فقد وجدت اللجنة المشتركة المنبثقة من مجلس الكونغرس التي ضعفت في الهجوم الياباني على (بيرل هاربر) «ان تحليل رموز الاتصالات اليابانية اعتبر اكثر اهمية من المعلومات التي تم الحصول عليها من تحليل هذه الرموز. وكانت نتيجة وجهة النظر هذه ان ترك عدد كبير من صانعي السياسة ومنفذيها في واشنطن على جهل تام بالمعلومات المتعلقة باليابانيين

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(صفحتان كاملتان الصفحة الواحدة
تتألف من ثمانية وثلاثين سطرا)

وعادت سعة خيال خبراء مديرية العلوم والتكنولوجيا في السنوات التالية، بمشاريع فريدة كثيرة، الغاية منها حل ألغاز البرنامج الاستراتيجي الصيني لصنع القذائف. وتبين ان معظم هذه المشاريع غير عملية. وانطوى واحد منها على مغامرة مرعبة شديدة الخطر. ولعل اسخف المشاريع هو ذلك الذي دعا الى صنع طائرة تتسع لشخص واحد يمكن من الناحية النظرية وضعها في حقيبتي ملابس. ويفهم من المشروع ان العميل يستطيع التسلل مع الحقيبتين بطريقة ما الى المنطقة المحرمة حيث يستطيع بعد ان ينهي مهمة التجسس ان يعيد تجميع طائرته ويطير في أمان الى حدود اقرب دولة صديقة. ورفض حتى رئيس الخدمات السرية ان تكون له علاقة بمثل هذا المشروع الذي مات وهو في مهده

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
صفحة كاملة

وكانت الصعوبات الفنية التي انطوى عليها المشروع

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

والجهاز

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

كبيرة وتحتاج الى وقت بحيث لم يكن يتأتى لمخترعيها وضعها موضع التنفيذ قبل تحقيق برامج التجسس بواسطة الاقمار الاصطناعية. وصنع الفنيون في الوكالة اجهزة اخرى لجمع المعلومات ـ بينها اجهزة قليلة معقولة اما معظمها فمشكوك في قيمتها ـ، وقد تكون قد وضعت الان موضع التنفيذ. وكثيرا ما يشعر الخبراء الفنيون في الوكالة بانهم مرغمون على صنع اجهزة غريبة بسبب ما تشكله هذه الاجهزة من تحديات لمقدرتهم ليس الا. وقد يكون لهذه الجهود ما يبررها بالنظر الى متطلبات الاستخبارات، غير انه مما يؤسف له، ان متطلبات كثيرة لا تستند بصدق الى حاجات صانعي السياسة، وانما تخلق هذه المتطلبات لارضاء رغبة الوكالة وغيرها من اعضاء اسرة الاستخبارات.

الانفجار الفني في جمع المعلومات

وعلى الرغم من ان التكنولوجيا مالت الى حد بعيد الى جعل التجسس التقليدي يعتمد كليا على الميكانيك، فان اشد اثر لها في مهنة التجسس كان ذلك

الناجم عن جمع المعلومات على نطاق واسع بواسطة الاقمار الصناعية واعتراض الاتصالات. واصبحت اجهزة التجسس التقنية هذه اهم مصادر جمع المعلومات عن اعداء اميركا التقليديين. فقد عادت عمليات الاستكشاف الجوي بمعلومات مفصلة للغاية عن برامج القذائف السوفياتية والصينية، وعن تطورات عسكرية اخرى. كما عادت كذلك بمعلومات مهمة عن تسلل الفيتناميين الشماليين الى فيتنام الجنوبية، وعن الاستعدادات العسكرية الكورية الشمالية ضد كوريا الجنوبية، واسهمت طريقة جمع المعلومات هذه في اطلاع الحكومة الاميركية على احداث الشرق الاوسط.

وكلما ازدادت عملية جمع المعلومات بالوسائل التكنولوجيا تقدما، كلما اصبحت العمليات السرية ضد البلدان التي تشكل هدفا مهما امرا فاته الزمن. وقد ادى التحول الى التجسس الفني، الى ارتفاع نفقات عمليات التجسس الاميركية الى ما مجموعه (ستة مليارات) دولار في السنة. فالامر لا يقتصر على ان نفقات الجواسيس التقليديين ضئيلة، وانما يتعداه الى تجنيد تلك الحشد وكثيرين من الناس من محللي المعلومات لمواجهة هذا السيل المتدفق التي تأتي بواسطة التكنولوجيا الحديثة.

واذا اخذت كميات الاموال التي تنفق، وعدد الاشخاص بعين الاعتبار، فان وكالة الاستخبارات المركزية **تعتبر شريكا ثانويا للبنتاغون في مجال التجسس التكنولوجيا. فميزانية التجسس في وزارة الدفاع تبلغ (خمسة مليارات) دولار ينفق منها ما تتراوح نسبته بين ٧٥ بالمئة و ٨٠ بالمئة في جمع المعلومات بواسطة الاجهزة التكنولوجية وتحليلها. اما نفقات البرامج التكنولوجية التي تنفذها الوكالة فتبلغ (٢٥٠ مليون) دولار في السنة (هذا عدا عن مئات الملايين من الدولارات التي تقدمها وزارة الدفاع سنويا لبرامج اسرة الاستخبارات: كتطوير الاقمار الصناعية الذي تشترك فيه الوكالة). وهناك كذلك عشرات الالوف من الناس من عسكريين ومدنيين ـ يعملون لوزارة الدفاع في مجال التكنولوجيا بينما ليس لدى الوكالة غير حوالى ١,٥٠٠ من هؤلاء الناس.**

ومع ذلك فان الوكالة اسهمت الى حد بعيد في الابحاث وفي تطوير التجسس

الفني. فقد حقق علماء الوكالة عبر السنين انتصارات كبيرة ببنائهم طائرة التجسس (يو-٢) و(طائرة س ر ٧١)، وفي اتقان برامج تصوير الاقمار الاصطناعية وفي،تحقيق تقدم بارز في مجال الاجهزة الالكترونية البعيدة المدى كاجهزة الرادار التي تكتشف ما وراء الافق والاقمار الاصطناعية الثابتة. وقد مول البنتاغون نسبة كبيرة من نفقات هذه الابحاث،.وحولت البرامج في بعض الحالات الى عمليات مشتركة للوكالة والبنتاغون او استولت عليها القوات المسلحة.

وجاءت اول تجربة اميركية في مجال التجسس الفني على شكل اعتراض الاتصالات اللاسلكية وتحليل الرموز، وهذا ما يعرف (بجاسوسية الاتصالات). وعلى الرغم من ان (هنري ستيمسون) وزير الخارجية اغلق فرع تحليل الرموز في الوزارة في سنة ١٩٣٩، معللا ذلك بانه «لا يجوز للرجل المؤدب ان يطلع على بريد غيره «فان جاسوسية الاتصالات جددت ولعبت دورا مهما في نشاط الاستخبارات الاميركية خلال الحرب العالمية الثانية. وقد خفض هذا النشاط في السنوات الاولى التي تلت الحرب ثم وسع من جديد باتساع نطاق الحرب الباردة. وفي سنة ١٩٥٢، انشأ رئيس الجمهورية بموجب امر تنفيذي سري، (وكالة الامن القومي) لتعترض مواصلات الدول العدوة والصديقة على السواء وتحللها ولتتأكد من سلامة الاسرار الاميركية وعدم التلصص عليها. وعلى الرغم من ان وكالة الامن القومي وضعت تحت اشراف وزارة الدفاع، فانها سرعان ما انشأت شخصية بيروقراطية مستقلة لها، وباتت لها ميزانية ضخمة تزيد عن (مليار دولار) في السنة بينما اصبح عدد موظفيها حوالى ٢٥.٠٠٠ موظف.

ويترتب على وكالة الامن القومي قبل ان تقرأ الرموز والشيفرات الاجنبية، ان تعترض الرسائل الرمزية والسرية للبلد الهدف. ويجب ان تكون لديها لالتقاط هذه الرسائل محطات استماع في مراكز يمكن منها التقاط اشارات اجهزة الارسال التي تبث الرسائل. ويمكن التقاط الاشارات اللاسلكية بين العواصم الاجنبية وسفاراتها في واشنطن بكل سهولة بواسطة اجهزة استماع موضوعة في (ماريلاند) و(فيرجينيا). غير ان ليس من السهل التقاط الاتصالات في اماكن اخرى من العالم، ولذلك فان وكالة الامن القومي تدعم مئات من محطات

الاستماع في مختلف انحاء العالم، تديرها وكالات حكومية اميركية اخرى. والوكالات التي تتولى ادارة تسهيلات وكالة الامن القومي فيما وراء البحار هي، (وكالة امن الجيش) و (وكالة امن البحرية) و (وكالة امن السلاح الجوي)، وتخضع هذه الهيئات العسكرية الثلاث لتنسيق سياسة وكالة الامن القومي، وترسل الرسائل التي تلتقطها الى رئاسة (وكالة الامن القومي) في فورت ميد بولاية ماريلاند القريبة من واشنطن.

ولعل اكثر قواعد وكالة الآمن القومي اثارة للجدل (ويديرها الجيش هي القائمة في

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

وقد كشفت لجنة فرعية منبثقة من مجلس الشيوخ برئاسة السناتور (ستيوارت سايمنغنون) عهد اليها في التحقيق في التزامات الولايات المتحدة في الخارج ـ كشفت النقاب في سنة ١٩٧٠ عن ان تلك القاعدة السرية تم الحصول عليها من حكومة (هيلاسيلاسي) مقابل مئات الملايين من الدولارات قدمت على شكل مساعدات عسكرية واقتصادية دون ان يكون لاعضاء الكونغرس اي علم بوجودها. واكتشفت اللجنة الفرعية كذلك قاعدة مماثلة (تتولى البحرية ادارتها) في

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستحبارات المركزية
(كلمة واحدة)

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

اخفي امرها على الكونغرس. وقد استعملت هاتان القاعدتان في التقاط الاتصالات من الشرق الاوسط وافريقيا، واضطرت الحكومة الاميركية معهما الى ان تعرض التزاما ضمنيا ــ ولكن سريا ــ على الحكومتين المضيفتين

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(ستة عشر سطرا)

ومع ان وكالة الامن القومي حققت بعض الانتصارات على بلدان اوروبا الشرقية والصين الشيوعية في ايامها الاولى، فانها لم تتمكن خلال السنوات الخمس عشرة الماضية من تحليل رموز وشيفرات هذه الدول. واضطرت بالنسبة الى هذه الاهداف الكبيرة، الى قراءة رسائل غير مهمة نسبيا بين عناصر عسكرية ثانوية وبين بيروقراطيين لا اهمية لهم او عن المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي. وهذا يقصر كثيرا عن معرفة الاسرار الحيوية للاتحاد السوفياتي او الصين.

شرح (ديفيد كاهن) مؤلف كتاب «محللو الرموز» لصحيفة نيويورك تايمز في ٢٢ حزيران (يونيو) سنة ١٩٧٣ لماذا فشل مجلس الامن القومي وسيظل يفشل في قراءة الشيفرات المتقدمة كشيفرة الاتحاد السوفياتي. ويقول (كاهن): «ان علم الرموز تقدم تقدما كبيرا خلال السنوات العشر الاخيرة بحيث ان هذه الرموز غير قابلة للحل من الناحيتين المطلقة والعملية. وهي تتألف في اساسها من برامج رياضية للعقول الالكترونية كآلات الرموز، كما انها تتضمن احتمالات كثيرة بحيث انه لا يمكن لعشرات الادمغة الالكترونية حتى وان توفر لديها فيض من المعلومات، تحليلها خلال الاف السنين. وعلاوة على ذلك فان قواعد الشيفرة مركبة

بشكل لا يمكن لمن يحلل هذه الرموز حتى وان كان في وضع مثالي، اي انه اذا حصل على النص الاصلي لاحدى الشيفرات ـ ان يستعيد القاعدة ثم يستخدمها في حل الرسالة التالية التي تلتقط.»

وتشتق احدى هذه الفوائد من تحليل الرسائل، اي من الاسلوب الذي تجني وكالة الامن القومي بواسطته بعض المعلومات المفيدة عن طريق دراسة نماذج الاتصالات. ولاحظ احد مساعدي مدير الوكالة في الاجتماع ذاته، ان هناك مبررا ثانيا لاستمرار برامج الوكالة ضد السوفيات والصينيين، هو الامل بان «تحقق انتصارا يوما ما مثل بويبلو» وكان بالطبع يشير الى استيلاء كوريا الشمالية على سفينة التجسس التابعة لوكالة الامن القومي في سنة ١٩٦٨. وقد استولى الكوريون الشماليون على كثير من الاجهزة السرية السليمة في (بويبلو) وربما سلموها الى السوفيات. ومع ان هذه الاجهزة لم تكن مرتبطة بانظمة الشيفرة العالية المستوى في المجالين العسكري والدبلوماسي في الولايات المتحدة، فان السوفيات يستطيعون استعمالها في قراءة رسائل كانت قد ارسلت في السابق عبر طرق عسكرية اميركية، والتقطها السوفيات وحفظوها لديهم. فوكالة الامن القومي تلتقط منذ سنوات كثيرة رسائل سوفياتية وصينية لم «تحل رموزها» بعد وبحتفظ بها، وفي امكان المرء ان يفترض ان السوفيات يفعلون الشيء ذاته بالنسبة الى الرسائل الاميركية. وهناك مستودعات ملأى بمثل هذه الاشرطة غير المفهومة في رئاسة وكالة الامن القومي في فورت ميد.

وحقق جهاز الاستخبارات الاميركي كثيرا من النجاح في مجالات اخرى وعلى الاخص في العمل ضد بلدان العالم الثالث وحتى بعض البلدان الحليفة. ولم تصادف وكالة الامن القومي التي لديها اكبر مجموعة من الادمغة الالكترونية في العالم، والوف من محللي الرموز والشيفرات، اية صعوبة في تحليل رموز وشيفرات هذه البلدان. واورد ضابطان شابان من الوكالة فرا الى الاتحاد السوفياتي هما (وليام مارتن) و (بيرنون ميتشيل) في سنة ١٩٦٠ اسماء ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ دولة استطاعت وكالة الامن القومي قراءة رسائلها. وتحدث (مارتن) و(ميتشيل) كذلك عن قيام وكالة الامن القومي بتزويد بلدان اخرى باجهزة سرية لتحليل الرموز والشيفرات، ثم استخدمت معرفتها بهذه الالات في قراءة رموز هذه البلدان

وشيفراتها. ولا تزال الوكالة تتبع هذا الاسلوب حتى الان.

وكانت مصر ـ الجمهورية العربية المتحدة بين البلدان التي ذكرها (مارتن) و (ميتشل) بشكل خاص وقال ان وكالة الامن تقرأ رسائلها. وبعد ان افضيا بمعلوماتهماهذه في مؤتمر صحفي في موسكو

مراقبة

حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثلاثة اسطر)

وخرق اسرار الاصطلاحات الفنية لبلد ما هو في الواقع انتصار لا يعود الى براعة في تحليل الرموز او الشيفرة وانما الى خطأ يرتكبه كاتب في جهاز المواصلات في بلد اخر او في حالات نادرة الى خلل في اجهزة الشيفرة. فقبل بضع سنوات، قدم كاتب رموزا جديدة الى احدى السفارات الاجنبية في واشنطن وبعث فور وصوله برسالة «واضحة» ـ اي دون رموز ـ الى وزارة خارجية بلده. ولكنه ادرك بعد ذلك انه كان يجب عليه ان يرسل الرسالة بالشيفرة ولذلك فانه عاد فبثها، ولكن بالشيفرة هذه المرة. ولم تجد وكالة الامن القومي صعوبة بعد ان اطلعت على الرسالتين في قراءة الرسائل السرية لذلك البلد. ويؤدي خلل في اجهزة الشيفرة او تاكل هذه الاجهزة، الى تحقيق انتصار لوكالة الامن القومي بسبب كثرة الاعادات غير المتعمدة التي تنتقص من قيمة الرموز المنتقاة بصورة عشوائية، والتي تعتبر ذات اهمية كبيرة بالنسبة الى الشيفرات المتقدمة. وهذا يشبه نوعا عملية روليت يطرأ عليها خلل طفيف بسبب سوء تركيبها او بالنظر الى تاكلها فتظهر فيها ميزات معينة يكتشفها المراقب الحاذق الذي يستطيع حينذاك استغلال ذلك بفضل ما لديه من خبرة.

وقد يأتي النجاح في خرق اسرار الاصطلاحات الفنية نتيجة لهجوم جسدي (وليس عقلي) على جهاز مواصلات بلد آخر. وقد يكون هذا الهجوم عملية سرية لسرقة كتاب رموز، او نظام شيفرة، او اغواء كاتب في جهاز المواصلات، او زرع

جهاز لاستراق السمع في غرفة الارسال في احدى السفارات. وهناك وحدة التجسس في الخدمات السرية لوكالة الاستخبارات التي تتخصص في القيام بمثل هذه الهجمات. وعندما تنجح الوحدة في عملها ترسل المعلومات التي تحصل عليها الى وكالة الامن القومي لتساعد الوكالة في جهودها لاعتراض المواصلات.

يبدو ان هذا الاسلوب لقي استحسانا من (الرئيس نيكسون) عندما وافق في سنة ١٩٧٠ على مشروع (هيوستون) للتجسس الداخلي الذي ظهر الى العلن خلال (فضيحة ووترغيت). ودعا المشروع الى اقتحام السفارات الاجنبية في واشنطن، لانه يمكن باستعمال هذا الاسلوب، الحصول على المادة التي يستطيع معها مجلس الامن القومي تحليل رموز وشيفرات الدول الاجنبية. وقد انفقنا ملايين الدولارات في محاولة فك هذه الرموز بواسطة الالات. ويمكن الدخول خلسة مرة واحدة والقيام بهذه المهمة دون نفقات. ومع ان مشروع (هيوستون) ربما كان فعالا ضد بلدان العالم الثالث. التي لا تملك اجهزة سرية متقدمة، فانه لم يكن ليحقق اي مكسب مهم ضد الدول الكبرى حتى وان امكن دخول سفاراتها بنجاح. ويشرح (ديفيد كاهن) السبب في امكان تصوير كتب الشيفرة. (لان) اسرار الشيفرة في هذه الايام تكمن في دوائر الكترونية ويضمن بعضها راس دبوس وبعضها لوحات مطبوعة تتألف من ١٥ طبقة.

وفي سنة ١٩٧٠ اعترف (الاميرال نويل غيلر) مدير وكالة الامن القومي وكبار نوابه في احاديث خاصة، ان جزءا كبيرا من انتصارات الوكالة جاء نتيجة لدخول السفارات الاجنبية واكدوا ان الوكالة كانت على براعة بالغة في استغلال ضربات الحظ هذه. عبر ان دخول السفارات امر لا يأتي على ذكره حين يتسرب الى الصحف بعض المعلومات من مصادر حكومية مأذونة عن نشاط وكالة الامن القومي. وتتعمد الوكالة في ما تطلع الرأي العام عليه ترك الانطباع بانها بارعة في تحليل رموز المواصلات السرية الاجنبية وان انتصاراتها تستند الى مهارات فنية بحتة.

مراقبة

حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اثنان وعشرون سطرا)

ومن النتائج الجانبية لبرامج وكالة الامن القومي المتعلقة باعتراض الرسائل الدبلوماسية والتجارية، ان الوكالة تحصل في كثير من الاحيان على معلومات معينة عن المواطنين الاميركيين بمن فيهم اعضاء الكونغرس، وغيرهم من المسؤولين الانتحابيين وكثيرا ما يكون في هذه المعلومات احراج لهؤلاء الى حد بعيد. ويحظى هذا النوع من الرسائل بعناية من وكالة الامن القومي اكبر من تلك التي تحظى بها الرسائل الاخرى التي تعتبر في حد ذاتها مكتومة جدا ولا يجوز الاطلاع عليها الا بأذن خاص. وقد تنبثق مثل هذه المعلومات مثلا، عن حديث يجريه عضو في مجلس الشيوخ مع سفير دولة اجنبية في واشنطن فيبرق السفير بتقرير عن محادثاته الى وزارة خارجيته.

وحدث مثل هذا الاحراج في سنة ١٩٧٠ خلال محادثات سلام دقيقة تناولت الشرق الاوسط. فقد اجرى احد المسؤولين في وزارة الخارجية محادثات حول المفاوضات مع دبلوماسي عربي. وقد نقل هذا الدبلوماسي الى حكومته تقريرا ضمنه كل ما قيل له. وكشف تقريره هذا بعد التقاطه النقاب عن أن المسؤول في وزارة الخارجية اما ان يكون اساء تصوير مركز المساومة الاميركي، او ان الدبلوماسي العربي اساء فهم ما قيل له. وعلى كل حال انزعج كبار المسؤولين في الوزارة بسبب الموقف الاميركي الذي اسيء عرضه وترك الحادث اثره السيء على المسؤول الاميركي.

ولا تتمتع وكالة الاستخبارات المركزية بحصانة من وكالة الامن القومي ضد مثل هذا التجسس. ففي احدى المناسبات زود مدير وكالة الاستخبارات برسالة التقطتها وكالة الامن القومي تتعلق بنائبه. ويؤخذ من هذه الرسالة التي بثها سفير دولة غربية الى وزارة خارجيته، ان الرجل الثاني في وكالة الاستخبارات تهور في حديثه قبل ذلك ببضع ليال في مأدبة

عشاء اقامها السفير، فابدى رايه في بعض المواقف الحساسة في السياسة الاميركية. وقد ناقض نائب مدير الوكالة تفسير السفير لحديثه الذي تفوه به فاقتنع المدير بذلك واغلقت المسألة بكل هدوء.

وقد تتسبب بعض الاتصالات التي تلتقطها وكالة الامن القومي في مشكلات مفاجئة داخل الحكومة الاميركية اذا هي وزعت سهوا على غير الفرقاء المعنيين. فعندما تكون هناك مفاوضات حساسة تتعلق بالسياسة الخارجية التي قد يبطل مفعولها داخليا وعي بيروقراطي بالغ، فان السياسة المعتادة التي يتبعها البيت الابيض هي اصدار تعليمات خاصة الى وكالة الامن القومي بأن يقتصر الاطلاع على هذه السياسة على (هنري كيسنجر) ومعاونيه الرئيسيين فقط.

ويتولى مكتب التحقيق الاتحادي ادارة برنامج لمراقبة اجهزة في سفارات اجنبية متعددة في واشنطن وهي مراقبة شأنها شأن عمليات وكالة الامن القومي تقدم كذلك معلومات عن الاميركيين. ويراقب عملاء مكتب التحقيق الاتحادي بالتعاون مع شركة (تشينرابيك وبوتوماك) للهاتف (المتفرعة عن شركة بل) مكالمات مكاتب جميع الحكومات الشيوعية الممثلة هنا. وتراقب بعض سفارات الدول غير الشيوعية في مناسبات معينة وعلى الاخص حين تعقد هذه الدول مفاوضات مع الحكومة الاميركية او حين تجري تطورات مهمة في بلاد هذه السفارات.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثمانية عشر سطرا)

يجب ان تخضع مراقبة اجهزة الهاتف في السفارة الاجنبية، وهي مراقبة تبررها اسباب المحافظة على الامن القومي، لموافقة وزارة الخارجية قبل ان يقوم رجال مكتب التحقيق الاتحادي بزرع اجهزة المراقبة. ولما كانت الوزارة هي التي تطلب من مكتب التحقيق الاتحادي في كثير من الاحيان تشغيل اجهزة استراق السمع، فان هذه الموافقة حاصلة أبدا ولا يشار الى المعلومات الواردة عن طريق

هذه الوسيلة بانها معلومات بثها جهاز استراق السمع، وانما تحمل عبارة تقول «من مصدر سبق له ان افضى بمعلومات موثوق بها في الماضي». وتشمل هذه المصادر «الموثوق بها» المسؤولين في وزارة الخارجية انفسهم.

وقد عمدت وكالة الاستخبارات المركزية في بعض الاحيان الى اعتراض الاتصالات بين المسؤولين في السفارات الاميركية وزملائهم في واشنطن.

ويجب أن يفهم في هذا الحال ان عمال المواصلات في وكالة الاستخبارات يقومون بتصريف جميع البرقيات السرية تقريبا بين السفارات الاميركية وواشنطن، وللوكالة ذاتها ولوزارة الخارجية. ولما كان انشاء غرفة لحل الرموز لكل دائرة حكومية في كل سفارة ينطوي على تبذير، يعين عادة خبير كبير من وكالة الاستخبارات في القسم الاداري من وزارة الخارجية للاشراف على عمال المواصلات التابعين للوكالة الذين يعملون في ظل ستار حكومي. ولا يفترض في هؤلاء العمال من الناحية النظرية ان يقرأوا الرسائل التي يتلقونها للدولة. ولكن ايا من هؤلاء يريد ان يحصل على مستقبل ناجح، يدرك بسرعة ان ترقيه رهن بأطلاعه المسؤول في مكتب الوكالة على نسخ من الرسائل المهمة الواردة الى الدولة. وأدركت وزارة الخارجية ضمنا ومنذ زمن بعيد، ان معظم برقياتها السرية ليست بمنأى عن اطلاع وكالة الاستخبارات، فانشات طرقا خاصة للمواصلات يفترض الا تستطيع الوكالة تحليل رموزها.

وعندما اصطدم السفير لدى ايران (ارمين ماير) في سنة ١٩٦٨ مع مدير مكتب وكالة الاستخبارات في طهران، تحول ماير باتصالاته مع واشنطن الى احدى هذه الطرق المامونة التي تعرف باسم «روجر». غير ان الوكالة اعدت طريقة لالتقاط برقياته والردود التي تلقاها من واشنطن. ولذلك فان مدير وكالة الاستخبارات المركزية كان يتلقى نسخة عن كل برقية يتم التقاطها. وكان يكتب في رأس كل برقية تحذير بان محتويات البرقية يجب ان تظل سرا مكتوما لان وزارة الخارجية لا تعرف ان لدى الوكالة نسخة منها.

الاقمار الاصطناعية ووسائل اخرى

ان اهم مصدر للمعلومات الفنية التي تجمعها الولايات المتحدة هو المعلومات التي تجمع بواسطة اقمار الاستكشاف التصويرية والالكترونية. **وتطلق معظم هذه الاقمار في مدارات شمالية- جنوبية الغاية منها حملها فوق اهداف كالاتحاد السوفياتي والصين لاكبر عدد من المرات.** وكانت هذه الأقمار وهي تدور فوق الارض، تطلق اجراما اخرى الى مدارات اخرى تتفق مع دوران الكرة الارضية بحيث تترك انطباعا زائفا بانها ثابتة. **وتخضع جميع برامج الاقمار الصناعية لسلطة مكتب الاستكشاف القومي. وينفق هذا المكتب ما يزيد على (مليار دولار) في السنة على الاقمار الصناعية ووسائل استكشاف اخرى. وعلى الرغم من ان وزارة الدفاع تقدم جميع الاموال، فان القرارات السياسية المتعلقة بتوزيع هذه الاموال تصدر عادة عن اللجنة التنفيذية للاستكشاف التي تتالف من مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات، ومدير الاستخبارات المركزية، ومساعد رئيس الجمهورية لشؤون الامن القومي. اما المعلومات التي يطلب جمعها فيحددها مجلس الاستخبارات الاميركي الذي يرئسه مدير الاستخبارات المركزية ويضم في عضويته رؤساء جميع دوائر الاستخبارات الاخرى. وتحدد لجنة خاصة من مجلس الاستخبارات الاميركي الاهداف التي يترتب على كل قمر اصطناعي تغطيتها.**

وعلى مر السنين، جمعت هذه الاقمار التصويرية المزودة باجهزة تصوير شديدة الحساسية ذات زاوية عريضة، معلومات كثيرة مفصلة عن التطورات العسكرية السوفياتية والصينية، وعلى مسائل اخرى ذات اهمية استراتيجية. ولم تكن هناك اية اسباب لتطبيق عمليات الاستكشاف بواسطة الاقمار على دول اخرى اقل قوة، الا في حالات خاصة كالوضع العربي ـ الاسرائيلي.

وتزود بعض الاقمار التصويرية باجهزة تصوير ملونة لمهمات خاصة.

ويحمل بعضها كذلك اجهزة مزودة باشعة ما دون الحمراء تستطيع قياس الحرارة في الاهداف الارضية لمعرفة ان كان المكان ماهولا او لمعرفة مدى النشاط في مكان معين. وهناك اقمار تزود باجهزة تصوير تلفزيونية الغاية منها الاسراع في نقل نتاجها الى محللي الصور الذين يحللون الافلام التي ينقلها جواسيس الجو. غير انه على الرغم من ان الاقمار التصويرية ممتازة، فان لها حدودها، فهي لا تستطيع اختراق الغيوم ولا ترى ما هو داخل الابنية او الاجسام الداخلية.

وتمتلك الاستخبارات الاميركية بالاضافة الى اقمار التصوير، مجموعة مختلفة من اقمار استكشاف اخرى تقوم بعمليات تجسس الكترونية. وتجمع هذه الاقمار معلومات عن تجارب الصواريخ وعن شبكات الرادار وعن اعتدة الكترونية اخرى ذات قوة ضخمة، وعن حركة الاتصالات اللاسلكية. وتساند الاقمار الالكترونية عادة محطات متابعة ارضية في البلدان الاجنبية الصديقة وفي الولايات المتحدة على السواء، وتوجه هذه المحطات التعليمات الى هذه الاقمار بالنسبة الى اهدافها كما تتلقى المعلومات التي تجمعها، وتنقل هذه المعلومات بعد تحميضها الى دوائر الاستخبارات في واشنطن.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(خمسة اسطر)

والى ان وضعت اقمار التجسس موضع العمل في اوائل الستينات ظلت طائرات وسفن التجسس مصادر قيمة للمعلومات التي تتمم انتاج وكالة الامن القومي. والتي تعتبر افضل مادة لدوائر الاستخبارات الاميركية. وكثيرا ما حلقت طائرات السلاح الجوي وطائرات وكالة الاستخبارات المركزية، فوق حدود البلدان الشيوعية و في بعض الاحيان فوق اراضيها. بحثا عن معلومات الكترونية مصورة

كانت الاستخبارات الاميركية في امس الحاجة اليها. وكانت سفن تجسس تديرها البحرية كسفينة (بويبلو) تقترب من السواحل لتلتقط الاتصالات وغير ذلك من الاشارات الالكترونية. وعلى الرغم من أن اسرة الاستخبارات كانت تعتبر هذه البرامج انتصارات كبيرة، فان بعض الاخطاء الطارئة كحادث طائرة يو ــ ٢ سنة ١٩٥٩ وحادث خليج تونكين سنة ١٩٦٤ (كانت المدمرتان الاميركيتان اللتان ضربتهما القوارب الفيتنامية الشمالية «بالطوربيد» في مهمة تجسس اميركية)، تركت اثرا خطيرا وعكسيا في الشؤون السياسية العالمية. وادت المحاولات العدوانية لجمع المعلومات بالاساليب الفنية الى اسر سفينة (بويبلو)، وقيام الاسرائيليين بمهاجمة السفينة (ليبرتي)، واسقاط السوفيات طائرات من نوع (ر ب ــ ٤٧) والى اسقاط الصينيين عدة طائرات من نوع (ا ي سي ــ ١٢١) و (يو ــ ٢).

وعلى الرغم من المخاطر التي تنطوي عليها عمليات جمع المعلومات الاستفزازية هذه، فان البنتاغون لا يزال يواصل رعاية هذه البرامج التي باتت الان امورا اخنى عليها الزمن. فالاقمار الصناعية، والشبكات الالكترونية البعيدة، خففت الى بعيد ان لم تقض على الحاجة الى التجسس بواسطة الطائرات والسفن. (وكان شأن البنتاغون في ذلك شأن وكالة الاستخبارات ووكالة الامن القومي اللتين استمرتا في ادارة محطات الاستماع للتجسس على الاتحاد السوفياتي والصين). ولذلك كان هناك تردد بيروقراطي تميز بالعناد في اخراج هذه الاساليب لجمع المعلومات من الخدمة. فقد استمرت مثلا رحلات الطائرات التي لا يقودها طيارون حتى بعد ان راح الصينيون يسقطونها على اساس منتظم محرج، حتى وبعد ان اثبتت هذه الطائرات عدم جدواها تقريبا. فقد اصر خبراء التجسس الجوي في وزارة الخارجية على وجوب استمرار السلاح الجوي في متابعة رحلات هذه الطائرات حتى وان كانت المعلومات التي تجمعها ثانوية، ذلك لانه لا يوجد مكان اخر تستعمل فيه اجهزة التجسس هذه. وكذلك ظلت طائرات التجسس من نوع (س ر ــ ٧١) التابعة للسلاح الجوي، تواصل الطيران فوق كوريا الشمالية على الرغم من عدم وجود اهداف ذات قيمة للتجسس عليها في تلك البلاد. ولما كان الاتحاد السوفياتي قد اعلن منطقة محظورة على هذه الرحلات السرية في

سنة ١٩٦٠، واعلنت الصين منطقة محظورة مماثلة في سنة ١٩٧١، فان السلاح الجوي لا يستطيع ابتكار طريقة اخرى لتبرير الحاجة الى هذه الطائرات.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(عشرون سطرا)

والشيء الواضح هو ان الفلسفة السائدة في اسرة الاستخبارات الاميركية، تدعو الى جمع اكبر قدر من المعلومات دون ان يأخذ بعين الاعتبار جدوى هذه الكميات الضخمة التي تجمع بهذه الطريقة واسفرت فكرة «جمع المعلومات من اجل الجمع فقط» عن اكداس مكدسة من المعلومات ينوء بها كاهل المحللين المسؤولين عن ترجمتها وتفسيرها. ومثل هذه المواد لا تضيف الا القليل للمتطلبات القومية، على الرغم من انها قد تبدو مثيرة للاهتمام بالنسبة الى عدد من كبار المحللين المتخصصين وعلى الاخص في وزارة الدفاع. ودرجة التنسيق ضئيلة بين مديري مختلف البرامج الفنية، بل هي اقل بين جامعي المعلومات وصانعي السياسة. ولكل دائرة من الدوائر الكثيرة التي تقوم بتنفيذ مثل هذه البرامج، مصلحة في الابقاء على هذه البرامج مما جعل من المستحيل تقريبا تقييمها ككل. وقد فشل (ريتشارد هيلمز) المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية كليا في المهمة التي انتدب لاجلها، وهي ايجاد اسلوب معقول ومنسق لذلك العدد الذي لا يحصى من الوسائل الفنية للتجسس. ولا يحتمل ان ينجح خلفاء (هيلمز) حيث اخفق هو. ولم يتمكن اي مدير لوكالة الاستخبارات المركزية من ادارة اسرة الاستخبارات.

وبرغم مبلغ (الخمسة مليارات) دولار الذي ينفق سنويا في جمع المعلومات بالطرق الفنية، وفي تمحيص الكميات الكبيرة من هذه المعلومات، فان هناك ضغطا متواصلا داخل اسرة الاستخبارات من اجل جمع مزيد من هذه المعلومات.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(احد عشر سطرا)

السرية ضرورية دون جدل لحماية العمل الفعلي لهذا النظام ولكن القنيفة المضادة للصواريخ لم تكن اقل سرية، ولم يبد ان الامن القومي سيتضرر نتيجة مناقشة هذه القنيفة في الكونغرس. غير انه يظهر ان كلمة «الاستخبارات»، تجعل اعضاء الهيئة التشريعيةينحنون احتراما، فقد سبق لهم في الماضي ان منحوا مختلف دوائر الاستخبارات «شيكات بيضاء» مما ترك لهذه الدوائر حرية القيام باي عمل يطيب لها. ولدى السوفيات فكرة واضحة نوعا عن الاقمار الاصطناعية الاميركية واساليب التجسس لاخرى، ولذلك فانه ليس هناك من الاسباب ما يوجب ابقاء الكونغرس والشعب الاميركي في الظلام.

ولكن للتحسب الفني مهما يكن نوعه قيمة محدودة. ففي استطاعته مثلا تحديد تطوير الصواريخ وقياسها، وتحديد حشد القوات، ولكنه لا يستطيع ان يعرف ما الذي يعتزم الزعماء الاجانب عمله بهذه الصواريخ والقوات. ففي سنة ١٩٦٨ كانت لدى الاستخبارات الاميركية فكرة واضحة نسبيا عن الاستعدادات السوفياتية لغزو تشيكوسلوفاكيا، غير انه لم يكن لديها اية وسيلة لتعرف ان كان السوفيات سيشنون هجوما. ولا يمكن الحصول على هذا النوع من المعلومات الا بواسطة جاسوس بشري داخل الكرملين ذاته، ولم يكن لدى وكالة الاستخبارات المركزية اي من هؤلاء الجواسيس، كما ان احتمالات تجنيدهم كانت ضئيلة قد تعرف حكومة الولايات المتحدة ما قد يحدث، ولكن مستهلكي الاستخبارات يريدون معرفة ما سيحدث، ومثل هذا الموقف يتطلب نظاما اوسع واكبر لجمع المعلومات في محاولة لتلبية متطلباتهم.

مكافحة التجسس

تعرف مكافحة التجسس، اي الحرب السرية بين دوائر الاستخبارات المتنافسة باسم (التجسس المضاد) في مهنة الجاسوسية. وهي في اساسها تهدف الى منع الخصوم من التغلغل في مصلحة استخباراتك السرية، في وقت تحاول فيه انت التغلغل في استخبارات الخصوم لمعرفة ما يخططه هؤلاء لك. ومكافحة التجسس كما تمارسها وكالة الاستخبارات المركزية ، والبوليس السري السوفياتي، عملية معقدة وشاذة فهي تستند الى الخداع، والى جواسيس وجواسيس مضادين، كما تستند الى ازدواجية العملاء وهي المادة التي تعج بها روايات الجاسوسية ويكثر فيها الخداع والمؤامرات.

وفي الوقت الذي شددت فيه هيئات الاستخبارات الاجنبية ذات التاريخ الطويل على مكافحة التجسس، كانت الاستخبارات الاميركية بطيئة في تطوير مثل هذه القدرة. فقد كان الاميركيون يرون في مكافحة التجسس خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها مباشرة، مجرد اجراءات أمن دفاعية كاقامة حواجز مكهربة او ابتكار الرموز والشيفرات او السرية العادية وبدا الخبث والدهاء والمؤامرات التي تنطوي عليها مكافحة التجسس، امرا غريبا على الخلق الاميركي. وبدا وكأن بيئته الاصلية هي الازقة الاوروبية وقطار الشرق السريع. ولكن متطلبات الحرب الباردة، والانتصارات التي حققها البوليس السري السوفياتي. بتغلغله في الاستخبارات الغربية، دفعت وكالة الاستخبارات المركزية الى دخول لعبة مكافحة التجسس.

وتقع المسؤولية الاولى في المحافظة على الامن الداخلي على عاتق مكتب التحقيق الاتحادي. غير انه كان لا بد من الاحتكاك بين وكالة الاستخبارات ومكتب التحقيق، بسبب تداخل محاولتهما لحماية الامة من الجواسيس الاجانب. وتتعاون وكالة الاستخبارات من الناحية النظرية مع مكتب التحقيق الاتحادي في حوادث مكافحة الجاسوسية لانها تتولى شؤون ما وراء البحار، تاركة للمكتب الاهتمام بجميع الاعمال داخل الولايات المتحدة. والواقع هو ان الوكالة تميل الى

الاحتفاظ حتى داخليا بالاشراف على تلك العمليات التي تهدف الى التغلغل في اجهزة استخبارات الخصوم. اما مهمة منع السوفيات من تجنيد عملاء امبركيين لهم في الولايات المتحدة، وهي مهمة دفاعية في اساسها فمتروكة الى مكتب التحقيق الاتحادي. ومع ان مكتب التحقيق الاتحادي هذا قد يذهب الى حد القيام بعمليات هجومية في بعض الاحيان لمحاولة تجنيد جواسيس اجانب، فان المهمة الرئيسية له هي اعتقال الجواسيس الاجانب او ابعادهم بدلا من تحويلهم الى عملاء مزدوجين كما تحاول وكالة الاستخبارات المركزية ان تفعل. ومثل هذا الخلاف الاساسي في الاسلوب ، يحد من درجة التعاون بين مكتب التحقيق الاتحادي ووكالة الاستخبارات في عملها المشترك، كما يؤكد وجهة النظر العامة داخل الوكالة والقائلة ان عملاء مكتب التحقيق الاتحادي رجال كرجال البوليس يفتقرون الى قوة التصور وبالتالي لا يستطيعون اتقان خفايا عملية مكافحة التجسس». (ويرى مكتب التحقيق الاتحادي في موظفي الوكالة العاملين في مكافحة التجسس من ناحية اخرى لانهم هواة اذكياء في تنفيذ ما هو لمصلحتهم». ومع ان وكالة الاستخبارت لم تحقق نجاحا من حيث التغلغل في الاستخبارات السوفياتية واجهزة استخبارات اخرى معادية، فانها لا تزال تواصل الضغط من اجل ايجاد فرص للعمل في الولايات المتحدة ، مدعية ان مكتب التحقيق الاتحادي يعوزه الخبرة الكافية لمواجهة البوليس السري السوفياتي.

ويعهد في مسؤوليات الامن الروتينية داخل وكالة الاستخبارات ــ حراسة المباني والتحقيق مع الاشخاص واجراء تجارب اكتشاف الكذب ــ الى مكتب الامن الذي يشكل جزءا من مديرية التنظيم في الوكالة . وتنبثق سياسة مكافحة التجسس وبعض العمليات الفعلية من قسم مكافحة التجسس في الخدمات السرية. غير ان معظم العمليات تقوم بها - كما هي الحال بالنسبة الى معظم نشاطات التجسس ـ قيادات المناطق :(الشرق الاقصى ونصف الكرة الغربي الى غير ذلك). وتميل قيادات المناطق الى الاعتقاد بان عمليات مكافحة التجسس مهمة بالنسبة الى عمليات التجسس وعمليات جمع المعلومات ، ويشار الى عمليات مكافحة التجسس في اضبارات الوكالة «بالمشاريع المشتركة للاستخبارات الاجنبية (التحسين) ومكافحة التجسس».

وفي كل محطة او قاعدة لوكالة الاستخبارات في الخارج، ضابط او اكثر يعهد اليهم في مكافحة التجسس. والمهمة الاولى لهؤلاء الخبراء هي التقاط عمليات التجسس والعمليات السرية التي تقوم بها الوكالة، والتأكد من ان الاخصام لم يتغلغلوا في نشاط الوكالة او يحدوا منه بطريقة ما. وتقرأ جميع التقارير التي ترفع الى الوكالة قراءة دقيقة من جانب ضباط الميدان وعملائهم الاجانب، لمعرفة ان كان هناك اي ضلع للعدو. ويعرف رجال مكافحة التجسس معرفة تامة ان العملاء قد يستغلون. سواء عن فهم او عدم فهم، من جانب البوليس السري السوفياتي كادوات استفزاز للقضاء على خطط وضعت بكل دقة. وقد يكون العملاء الاجانب عناصر تغلغل، او عملاء مزدوجين مهمتهم التجسس على النشاطات السرية لوكالة الاستخبارات. وعندما يكتشف عميل مزدوج خلال احدى العمليات، تدرس احتمالات «تحويله» اي جعله عميلا لطرف ثالث ايضا، او انه قد يستغل دون فهم منه لخداع الخصوم او استفزازهم.

واذا حاول ضابط في البوليس السري السوفياتي تجنيد احد رجال وكالة الاستخبارات، تذهب الوكالة الى وضع فخ لاصطياده ثم فضحه علنا، او محاولة «تحويله». وقد تذهب الى تشجيع رجل الوكالة على التظاهر بانه سيتعاون مع السوفيات ليعرفوا المزيد عن المعلومات التي يريد البوليس السري السوفياتي جمعها، ليعرف المزيد عن اساليب البوليس السري وادواته، او لمجرد اضاعة وقت البوليس السري السوفياتي وامواله في مشروع فاشل. ومن غير الضروري ان ينتظر خبراء مكافحة التجسس في الوكالة البوليس السري السوفياتي للقيام بمحاولة تجنيد احد رجال الوكالة، ولكنهم قد يعمدون الى نصب فخ محكم بان يعرضوا احد رجالهم طعما مغريا للخصم.

ويحاول ضباط مكافحة التجسس بالاضافة الى ضمان عمليات الوكالة السريعة، التغلغل في خدمات الخصوم. فيسعون لتجنيد عملاء لهم في استخبارات الشيوعيين وغيرهم. وهم يأملون ان يعرفوا الاعمال السرية التي تخطط لها المعارضة ضد وكالة الاستخبارات وافساد هذه الخطط والحيلولة دون تلك الاعمال.

باتت مكافحة التجسس كالعمل السري احتراما واختصاصا في وكالة الاستخبارات المركزية. فالعاملون في قسم الخدمات السرية لا يقومون باي عمل

اخر خلال سني خدمتهم خارج هذا الاختصاص. وقد انشأ هؤلاء الرجال نوعا من تكتل خاص بهم داخل قسم الخدمات السرية. وكثيرا ما يرى فيهم الاخرون بانهم رجال يفرطون في السرية والخداع. ومهمة رجال مكافحة التجسس هي تمحيص وتدقيق كل ناحية في عمليات وكالة الاستخبارات فلا يقبلون اي شيء على علاته بل يركزون على قراءة الخداع في كل مكان. وهم الرجال المحترفون المصابون بجنون العظمة في وكالة تغص باناس لا يثقون بشيء.

ويعتقد كثيرون من العاملين المتمرسين في الوكالة، ان عمليات مكافحة التجسس الموجهة ضد استخبارات الخصوم تتلقى عناية وموارد من قسم الخدمات السرية لا تتناسب وحجمها. ذلك لانه حتى وان جند جاسوس داخل البوليس السري السوفياتي (وهذا امر قد لا يحدث ابدا)، فانه قد يكون اقل فائدة من حيث الاستخبارات من تغلغل على مستوى مماثل في الحكومة السوفياتية او الحزب الشيوعي. وربما استطاع مثل هذا الجاسوس تزويد وكالة الاستخبارات ببعض المعلومات عن العملاء الاجانب الذين يعملون مع البوليس السري السوفياتي، وعن نوع المعلومات التي يبعث بها هؤلاء العملاء وغيرهم من المصادر الاجنبية، وعن بعض خفايا عمليات البوليس السري السوفياتي ضد الولايات المتحدة وبلدان اخرى، ولكنه لن يعرف الا القليل عن نوايا الزعامة السوفياتية او عن اسرار موسكو العسكرية والنووية، وهي اكثر المعلومات خطورة بالنسبة الى اولئك المسؤولين الذين يهتمون بالامن القومي للولايات المتحدة. وضابط البوليس السري السوفياتي كغيره من العاملين في ميدان التجسس،اوسع اطلاعا على ما يحدث من تطورات في البلاد الاجنبية، منه على ما يحدث من تطورات في بلاده. وعلى الرغم من اهمية الاطلاع على ما يعرفه العاملون في البوليس السري السوفياتي، وكيفية حصولهم على معلوماتهم هذه، فان ذلك قليل الاهمية بالنسبة الى تحقيق اهداف الاستخبارات الاميركية. والمبرر لجهود مكافحة التجسس لا يتعدى، وان صيغ بعبارات متداخلة معقدة كونه «عمليات من اجل العمليات ذاتها». على انه لا بد من الاعتراف بان الحظ قد يلعب دوره بين آونة واخرى، فتسفر احدى عمليات مكافحة التجسس عن صيد سمين. وربما كان في استطاعة عميل يجند في استخبارات اجنبية،الوصول الى معلومات عن سياسات بلاده وخططها السرية.

وقد زود (بنكوفسكي) الذي كان يعمل في الاستخبارات العسكرية السوفياتية، البريطانيين والاميركيين بمجموعات كثيرة من الوثائق عن القوات المسلحة السوفياتية وعن البرامج المتقدمة لتطوير اسلحتها بالاضافة الى تزويدهم بمعلومات عن الخطط السرية ومبادئها. وقد اسهم عملاء لاستخبارات اجنبية في تقديم معلومات مشابهة وان تكن اقل قيمة واهمية، ولكن انشغال وكالة الاستخبارات بهذا النوع من العمليات السرية على حساب البحث عن اسرار اكثر اهمية في احيان كثيرة، يدعو الى التساؤل!!

وقسم الكتلة السوفياتية داخل الخدمات السرية هو اكثر قيادات المناطق دراية في شؤون مكافحة التجسس، والمبدأ العام السائد في ذلك هو انه يكاد ان يكون من المستحيل تجنيد جاسوس حتى وان يكن على ادنى المستويات في الاتحاد السوفياتي بالنظر الى شدة الرقابة على الامن الداخلي هناك. وبين القلة القليلة من السوفيات الذين يستطيعون التنقل بحرية على الرغم من هذه القيود، هم ضباط البوليس السري السوفياتي وغيرهم من ضباط الاستخبارات. وبالاضافة الى ذلك فانهم يشكلون جزءا من مجموعة المسؤولين السوفيات الذين يتصلون بالغربيين بانتظام (بحثا عن عملاء يجندونهم)، كما انهم يعتبرون من اولئك المسؤولين الذين قلما يسافرون خارج الاتحاد السوفياتي حيث تسهل محاولة تجنيدهم او اقناعهم باللجوء الى الغرب. ولما كان ضباط البوليس السري السوفياتي هم اقل المواطنين عرضة للمراقبة، وان الاتصال بهم سهلا، فان هؤلاء الضباط اكثر الناس عرضة للتجنيد.

والمبدأ السائد لدى قسم الكتلة السوفياتية في الخدمات السرية هو ان تجنيد السوفيات غير المنتسبين الى البوليس السري السوفياتي خارج الاتحاد السوفياتي، يعادل في صعوبته تجنيدهم داخل الاتحاد السوفياتي نفسه: فمعظم المواطنين السوفيات بمن فيهم اكبر المسؤولين يخضعون عادة لمراقبة البوليس السري. وهم يسافرون او يعيشون جماعات بحيث لا يستطيع رجال الخدمات السرية للوكالة الوصول اليهم. ولذلك فان الوحيد الذي يتمتع بحرية الحركة هو ضابط الاستخبارات السوفياتي وهذا يفسح المجال امامه لاجراء اتصالات مع الاجانب. ولذلك فان جهود قسم الكتلة السوفياتية في وكالة الاستخبارات المركزية

تتركز في محاولة تجنيد عملاء من بين افراد البوليس السري السوفياتي.

وهناك نصيب كبير من الصحة في وجهة نظر قسم الكتلة السوفياتية في الوكالة في مشكلة العمليات هذه. ولكن عجز العاملين في الوكالة عن تجنيد جواسيس سوفيات من مستوى رفيع، واخفاقهم في اقناع مسؤولين من الاتحاد السوفياتي باللجوء الى الغرب خلال اكثر من عشر سنوات، يثيران تساؤلات فيما يتعلق لكفاءة الوكالة كمنظمة سرية للتجسس. والواقع هو ان الوكالة لم تحاول منذ اوائل الستينات تجنيد اي عميل سوفياتي، ولم يلجأ الى الغرب بفضل اغراءات الوكالة الا حفنة من الناس. ويجب ان نتذكر هنا ان الوكالة رفضت طلب (اوليغ بنكوفسكي) اللجوء الى الغرب عندما عرض عليها ذلك اول مرة.

على ان هناك مبررات تحتم اتخاذ اقصى درجات الحيطة والحذر،فمعظم السوفياتيين الذين يهربون الى الغرب، يستقبلون بمنتهى الحيطة من قبل الوكالة، ذلك لانهم قد يكونون عناصر مخادعة من البوليس السري السوفياتي. والعاملون في قسم الخدمات السرية، لا يثقون بمقدرتهم على تقييم نوايا معظم الهاربين وشرعية هربهم،ولذا وجدت الوكالة نفسها مضطرة الى انشاء لجنة داخل اسرة الاستخبارات الاميركية لدراسة قضايا الهاربين. ولا يقتصر اثر مثل هذا الاجراء على تخفيض عدد الهاربين الذين تقلهم الحكومة الاميركية، وربما كان ذلك عن حكمة، ولكنه يساعد كذلك على توزيع المسؤولية في حال ارتكاب اية اخطاء.

وعلى الرغم من الحذر الشديد الذي تعتمده الوكالة، فان عددا قليلا من ضباط البوليس السري السوفياتي المتخفين تمكنوا من الفرار ومن اثبات حسن نيتهم عى الرغم من شكوك الوكالة. وقد نجحت (سفيتلانا ستالين) لان ضباط وكالة الاستخبارات في الهند وبتشجيع من السفير (تشستر بولز) رفضوا ان يكفوا عن محاولاتهم نتيجة للاحتيطات البيروقراطية التي يتخذها قسم الكتلة السوفياتية في وكالة الاستخبارات المركزية.

وقد ثبت تماما ان وكالة الاستخبارات المركزية لا تستطيع التجسس بالمعنى التقليدي للكلمة ضد هدفها الرئيسي الاتحاد السوفياتي، كما انه لا يبدو ان وكالة الاستخبارات تستطيع مكافحة التجسس (من الناحية الهجومية) ضد الاتحاد السوفياتي وهي تجد كذلك صعوبة في اغتنام الفرص التي يوفرها هاربون

يعرضون خدماتهم عليها. ويمكن ان يعزى قسم كبير من هذا، الى الصعوبات الفطرية التي ينطوي عليها العمل داخل ادارة مجتمع مغلق كالمجتمع السوفياتي. كما يمكن ان يعزى عدم النجاح، الى عجز وكالة الاستخبارات ذاتها. ولكن هناك اسباب اخرى لفشل العمل ضد الهدف السوفياتي غير مشكلات الزمن التي لا تذلل او العجز. فالخدمات السرية في الوكالة ترهب الى حد بعيد البوليس السري السوفياتي بل وتخاف منه لانه كثيرا ما اظهر بانه يفوقها دهاء وبراعة.

وانطوت معظم الانتصارات التي حققها التجسس السوفياتي على الدول الغربية الكبرى عن تغلغل في استخباراتها ويظهر البوليس السري السوفياتي الذي تمتد جذوره الى البوليس السري القيصري، لكثير من المراقبين المحترفين اكثر كفاءة في مجال التغلغل في الاستخبارات الاجنبية منه في مجال تجنيد جواسيس عاديين.

ولعل ابشع جاسوس جنده البوليس السري السوفياتي في الاستخبارات الغربية ـ من بين الذين اكتشفوا ـ هو (هارولد «كيم» فيلبي)* الذي تجسس لموسكو طوال اكثر من ٢٠ سنة وهو مسؤول كبير في الاستخبارات البريطانية. وبث البوليس السري السوفياتي كذلك جواسيس اخرين تغلغلوا في الاستخبارات البريطانية والفرنسية والالمانية الغربية وفي استخبارات دول اخرى صغيرة في حلف شمال الاطلسي وتسببوا في الحاق اضرار بالغة بها. وقد اكتشف في عدة مناسبات وجود عملاء للبوليس السري السوفياتي في دوائر الاستخبارات الاميركية بما فيها وكالة الامن القومي وعدة دوائر من دوائر الامن العسكري وقسم الاستخبارات في الهيئة المشتركة لرئاسة الاركان.

---

* يعرب (فيلبي) في مذكراته (وفيها دون جدل تحريف كبير ادخله البوليس السري السوفياتي) عن عدم احترامه لمواهب وكالة الاستخبارات المركزية في مكافحة التجسس ولكنه يعترف ان الذي خرق حجب تنكره وكان مسؤولا عن فضحه امام السلطات البريطانية، كان ضابطا في الوكالة (والغريب انه كان ضابطا سابقا في مكتب التحقيق الاتحادي).

غير أنه لم يعرف حتى الآن ان ضابطا محترفا في وكالة الاستخبارات عمل جاسوسا للعدو. قد يطرد بعض ضباط الخدمات السرية بين أونة وأخرى في ظروف غريبة ولأسباب غير عادية، غير انه لم يذكر رسميا أن ايا منهم طرد لأنه كان جاسوسا للعدو. وحدث ان كان عملاء اجانب جندتهم الوكالة يعملون لحساب استخبارات الخصم وفي مثل هذه الحالة، عندما يكتشف ذلك اثناء اي عملية تقوم بها وكالة الاستخبارات، فان اخصائيي مكافحة التجسس يعدون تقريرا يقيم كمية المعلومات التي كشفت والمضاعفات المحتملة التي قد تترتب على ذلك بالنسبة الى النشاطات الأخرى للوكالة، ويشترك ضباط مكافحة التجسس في الوكالة في اعداد تقارير عن الاضرار حين يكتشف جاسوس في دائرة أخرى من دوائر اسرة الاستخبارات وقد نظم مثل هذا التقرير بالتعاون مع وزارة الدفاع في سنة ١٩٦٦، حين اعتقل اللفتنانت ـ كولونيل (و. هـ. والين) وهو ضابط استخبارات في الجيش الأميركي في الهيئة المشتركة لرئاسة الاركان كان جاسوسا للبوليس السرى السوفياتي. واظهر التحقيق ان (والين) كان بحكم عمله يطلع على جميع تقديرات الاستخبارات الأميركية للطاقات العسكرية الاستراتيجية السوفياتيـة خلال المناقشات حول «الثغرة في برامج الصواريخ» وبدا واضحا أنه ارسل نسخا عن هذه الوثائق المكتومة جدا الى البوليس السري السوفياتي.

غير ان نتائج اعمال (والين) جاءت بعد دراستها مفاجئة بقدر ما هي مخيبة للاستخبارات الأميركية. فمن الأسباب البسيطة التي حملت محللي الوكالة والبنتاغون على الاعتقاد بوجود (ثغرة في برامج الصواريخ) في اواخر الخمسينات واوائل الستينات، الاشارات الكثيرة التي تضمنتها الخطب التى القاهـا (خروشوف) وغيره من الزعماء السوفيات بشأن تطوير صواريخ سوفياتية نووية بعيدة المدى ووضعها في الخدمة. وكانت هذه الخطب التي وقتت بعناية لتتفق مع مراحل التقدم في ابحاث الصواريخ الموجهة عابرة القارات، وتجربتها، وانتاجها، ووضعها في خدمة القوات المسلحة. وقد كانت هذه البرامج تدرس دراسة مفصلة من مراقبي شؤون الكرملين في الاستخبارات الأميركية. وما ان اطلع محللو المعلومات من العلماء الأميركيين العاملين في برامج الصواريخ السوفياتية، على برنامج تطوير الصواريخ عابرة القارات، وبعد أن شاهدوا تلك الظاهرة المدهشة

في تكنولوجيا الفضاء السوفياتية التي تجلت في اطلاق القمر الاصطناعي سبوتنيك، حتى توصل هؤلاء الى الأستنتاج "بأن السوفيات كانوا متفوقين كثيرا على الأمريكيين في سباق الصواريخ". وقد اعتمد المحللون في تقديراتهم على خطب الزعماء السوفيات التي تركزت على هذا الموضوع.

وجاءت رحلات الأستطلاع لطائرات التجسس (يو ـ ٢) والاقمار الاصطناعية التصويرية الأميركية بنتيجة تخالف استنتاج المحللين، غير أن الحكومة الأميركية لم تترك الأمر للظروف، فمضت قدما وبسرعة في تنفيذ برامجها الاستراتيجية الضاربة وعلى الاخص في تطوير صاروخها (ماينيوتمان) عابر القارات وغواصة (بولاريس). وما ان حل عام ١٩٦٣ حتى اتضح ان "الثغرة في برامج الصواريخ" كانت في صالح أميركا، لأنها ادت الى السرعة في توزيع الشبكة الأميركية ووضعها في الخدمة. وقد تعمد (خروتشوف) وزملاؤه تضليل الولايات المتحدة بالحديث ببراعة وبصورة ضمنية عن قدرة نووية هجومية لم يكن الاتحاد السوفياتي يملكها. ويبدو ان ما شجعهم على نلك تقديرات الاستخبارات الأميركية التي نقلها إليهم سرا الكولونيل (والين) والتي اظهرت مدى انزعاج المسؤولين الأميركيين بالخدعة السوفياتية. غير انه وان نجح هذا الخداع لأول وهلة حين صدق المسؤولون الأمريكيون الادعاءات السوفياتية، فان هذا الخداع انعكس إيجابيا على السوفيات حين قررت امريكا الاسراع في تطوير برامجها الصاروخية، مما وضع الاتحاد السوفياتي في موقف استراتيجي أسوأ منه في الماضي.

وهناك خدمة اكبر اسداها (والين) لبلاده عن غير قصد حين كان يعمل لحساب البوليس السري السوفياتي خلال أزمة برلين سنة ١٩٦١. ففي ذلك الحين حاول الألمان الشرقيون بتأييد من الاتحاد السوفياتي بالاضافة الى بناء جدار ليفصل بين القسمين الشرقي والغربي من مدينة برلين، الحد من الوصول الى المدينة من المانيا الغربية. وكان تقدير الاستخبارات الأميركية أن الشيوعيين اخذوا يتصلبون ولا يعقل أن يتراجعوا عن موقفهم. ونقل الكولونيل (والين) هذا التقدير القاتم مرفقا على الارجح بمعلومات أخرى تفيد ان الولايات المتحدة قررت ان تقف موقفا حازما من البوليس السري السوفياتي، وهذا اضطر السوفيات ان يغيروا فجأة وبصورة غير متوقعة في موقفهم وتراجعوا عن مخططاتهم في هذا الصدد. ولم

تكتشف الولايات المتحدة السبب الذى ادى الى تراجع السوفيات عن موقفهم الا بعد بضع سنوات وخلال اعدادهم تقريرا عن الاضرار التي الحقها تجسس الكولونيل (والين) للبوليس السري السوفياتي.

والفوائد غير المتوقعة التي حصلت عليها الحكومة الأميركية نتيجة لتجسس الكولونيل (والين) وان جاءت على سبيل المصادفة، ليست فريدة في نوعها في العمليات السرية. ففي سنة ١٩٦٤ علم ان السفارة الأميركية في موسكو تتعرض لتجسس البوليس السري السوفياتي، وعثر داخل مبنى السفارة على عشرات من اجهزة استراق السمع زرعت في كل مكان من المبنى. ووجد رجال مكافحة التجسس وخبراء الأمن ان هذه الاجهزة زرعت في سنة ١٩٥٢ حين جدد مبنى السفارة وان الاجهزة ظلت تعمل طوال اثنتي عشرة سنة تقريبا. واكد تقرير الأضرار ان الاستخبارات السوفياتية تمكنت خلال هذه المدة، وفي ذروة الحرب الباردة من التقاط كل برقية دبلوماسية تبودلت بين واشنطن والسفارة.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(ستة اسطر)

ويبدو ان شكوك الولايات المتحدة في تجسس الاتحاد السوفياتي على سفارتها ثارت في اوائل سنة ١٩٦٤ عندما ابدى (نيكيتا خروشوف) ملاحظة للسفير (فوي كوهلر) عن دور هذا الأخير في الحيلولة دون شحن كميات من الصلب الى الاتحاد السوفياتي لبناء خط أنابيب حيوي. ولمحت ملاحظة (خروشوف) (لكوهلر) ان هناك ثغرة في جهاز الأمن الأميركي. وبدأ (كوهلر) تحقيقا واسعا، اكتشف خلاله وجود اربعين جهازاً لا ستراق السمع مزروعة في جدران السفارة. وعلى الرغم من أن (كوهلر) ادعى في وقت لا حق ان لا علاقة هناك بين اكتشاف الأجهزة والتحقيق الذي أمر به بعد حديثه مع (خروشوف)، فان التوقيت يدل على عكس نلك.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة عشر سطراً)

أما اليوم فان احتمال قيام البوليس السري السوفياتي بالتجسس على نشاط غرفة الشيفرة في سفارة أميركية بعيد جدا، ذلك لأن معظم اتصالات السفارة الأميركية في الخارج انما تتولى تصريفها وكالة الاستخبارات المركزية. **وقد غطيت الآلات والاعتدة وبطنت بحيث تحجب كل صوت يصدر عنها. والغرف نفسها مغلفة بالرصاص وتقوم على قواعد لولبية ضخمة تخفف من الصوت ايضا. وتقع هذه الغرف التي تشبه عربات مقطورة في طبقات أرضية بنيت من الاسمنت المسلح تحت مبنى السفارة**، ويعتبر الوصول اليها بواسطة اجهزة استراق السمع الحاسة ضربا من المستحيل.

ولا يحاول العاملون في قسم مكافحة التجسس في الوكالة فقط تجنيد عملاء سريين في استخبارات العدو التقليدي كالبوليس السري السوفياتي مثلا، وانما يعملون كذلك ضد استخبارات الدول الصديقة والحليفة. والاستخبارات التي يمنع التجسس عليها ـ من حيث المبدأ على الأقل ـ هي استخبارات البلدان التي تتكلم الانكليزية والتي يقوم بينها اتفاق غير مكتوب ينص على عدم تجسس احداها على الأخرى.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(صفحة ونصف الصفحة)

وتبذل مديرية الاستخبارات محاولات للحد من تزويد الاستخبارات الأجنبية بالتحليلات المكتومة جدا، ولكن هذا يقتصر في معظمه على شطب

الاشارات الى المصادر. وتنطوي هذه الممارسة مثلا في بعض الاحيان على قص بضع كلمات هنا وهناك من نص تقدير الاستخبارات القومية لقدرات الاتحاد السوفياتي في مجال الصواريخ. ويقتصر هذا عادة على وثائق قليلة تزود بها الاستخبارات البريطانية واستخبارات البلدان الأخرى التي تتكلم الانكليزية

مراقبة
حذف بأمر وكالة الأستخبارات المركزية
(صفحة ونصف الصفحة)

كشفت صحيفة نيويورك تايمز في ١٧ كانون الأول(ديسمبر)١٩٧٢ النقاب عن ان وكالة الاستخبارات المركزية قامت سرا بتدريب اربعة عشر فرداً من رجال بوليس مدينة نيويورك. واعترف (آنغوس ثورمان) الناطق بلسان الوكالة في ذلك الحين، بان دوائر بوليس أميركية أخرى تلقت "تدريبا مماثلا" ولكنه لم يحدد العدد. وقال "انني اشك كثيرا في أن يحتفظ (المسؤولون في الوكالة) بهذا النوع من المعلومات." ولكن (ادوارد كوخ) عضو مجلس النواب الذي يمثل ولاية نيويورك، اصر على الحصول على "هذا النوع من المعلومات" من الوكالة. وفي ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٧٣ اعترف (جون موري) المستشار القانوني للوكالة (وكان نفسه من العاملين في الخدمات السرية ورئيس محطة سابق في اليونان)، امام (كوخ) بان "أقل من ٥٠ ضابطاً في البوليس من حوالى اثنتي عشرة مدينة وناحية تلقوا تدريباً في الوكالة خلال السنتين المنصرمتين". والحقيقة ان مهمة تدريب البوليس الأمريكي قد بدأت عام ١٩٦٧ حين تلقى بوليس شيكاغو تدريباً في رئاسة الوكالة في "المزرعة" في جنوب شرق ولاية فيرجينيا. وعندما سأل الصحفيون سلطات البوليس في شيكاغو سنة ١٩٧٣ عن ذلك، نفت هذه السلطات ان يكون احد من رجالها قد تلقى مثل هذا التدريب لدى الوكالة. ولكن (ريتشارد هيلمز) الذي كان حينذاك قد تخلى قبل مدة قصيرة عن منصبه لمدير للوكالة، قال في جلسة سرية

عقدتها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في اول شباط (فبراير): "ان رجال بوليس شيكاغو ضموا الى برنامج التدريب الذي اعدته الوكالة، وقد وجد قوله هذا طريقه الى الصحف في وقت لاحق".

من المهم ان نلاحظ انه عندما اعترفت الوكالة ببرامج تدريب البوليس في الكتاب الذي بعث به (موري) الى (كوخ)، كانت المدة التي وردت في الكتاب "السنتين المنصرمتين". وقد يكون من الصواب القول "انه خلال السنتين المنصرمتين" تدرب اقل من ٥٠ ضابطا من اثنتي عشرة مدينة وناحية. غير انه لو اعترفت الوكالة بنشاطها في تدريب البوليس قبل سنة ١٩٧١، لكان الرقم اكبر بكثير. والأهم من ذلك انه لم يكن في استطاعة الوكالة تبرير البرنامج المحلي لتدريب البوليس كما فعلت، بحجة ان ثمة نصا في قانون مكافحة الجرائم في الباصات والسلامة في الشوارع الصادر في سنة ١٩٦٨ يشجع الوكالات الاتحادية لتنفيذ القانون على مساعدة القوات المحلية، ذلك لأن هذا القانون لم يسن الا في شهر حزيران يونيو ١٩٦٨، أي بعد ان بدأ برنامج التدريب الذي اعتمدته. وكانت بالطبع في حاجة الى مبرر او عذر بعد ان اكتشفت دورها في ممارسة نشاط محلي بعد أن منعها قانون الأمن القومي الصادر في سنة ١٩٤٧ من ممارسة أية "مهمات بوليسية او سلطات تنفيذ القانون او مهمات الأمن الداخلي".

وجاءت الأساليب التي اتبعتها الوكالة لتغطية نفسها في هذه الحادثة، نموذجا لوسائل الخداع والتضليل التي لجأت إليها في تغطية كثير من نشاطاتها داخل الولايات المتحدة. وموضوع العمليات الداخلية حساس جدا، وقد لا يكون هناك برامج أخرى تنفذ بمثل هذه السرية.

قد يبدو برنامج تدريب البوليس وكأنه نشاط غير ضار نسبيا ولكنه يثير عدة أسئلة: لماذا حاولت الوكالة اولا لفلفة المسألة ثم تضليل الكونغرس والصحافة والشعب بشأن نشاطها؟ ولماذا لا يمكن أن يقوم مكتب التحقيق الاتحادي بهذا التدريب ولديه التسهيلات اللازمة ويتمتع بالصلاحيات القانونية التى تخوله ذلك؟. قال (هيلمز) للجنة العلاقات الخارجية: "ان البوليس طلب من الوكالة مساعدته لأن اساليب الوكالة في حفظ اخبارات المعلومات، وفي القيام بانواع

معينة من المراقبة، افضل من أساليب مكتب (التحقيق الاتحادي) ولماذا لم يمنع (جيمز شليسنغر) و(وليام كولبي) مديرا الوكالة اللاحقان برامج تدريب البوليس في المستقبل حتى بعد أن أثار الكونغرس واثارت الصحافة تساؤلات تتعلق بشريعته هذه البرامج وعدم لياقتها؟.

وليس لأي من هذه الأسئلة جواب واضح، على أن الوكالة لا تريد بوجه عام ان تعترف بأنها كانت تقوم بعمل كان يفترض فيها ان تمتنع عنه، والبيانات العامة المضللة التي تصدرها هي انفعال عكسي قياسي بقدر ما هي دليل على أن شيئا غير مستساغ قد حدث. وربما كان هناك تفسير آخر هو أنه خلال شهر كانون الأول (دسمبر) سنة ١٩٧٢ وشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ حين افتضحت قضية تدريب البوليس، لم تكن فضيحة (ووترغيت) قد تكشفت بعد، وربما كانت وكالة الاستخبارات تحاول ابعاد المحققين عن نشاطها الداخلي. وبعد ذلك ببضعة اشهر بعد ان اكتشفت الصحافة الأمر قال بعض المسؤولين ان (ريتشارد هيلمز)، "قام بالتعاون على خير وجه وكذلك كان عند تقديم المساعدة الفعالة" في تنظيم واعداد المشروع السري للبيت الأبيض الذي تحقق له مراقبة جميع الشؤون الداخلية وجمع المعلومات، وقدمت وكالة الاستخبارات مساعدات "فنية" لسمكرية البيت الأبيض، عند اقتحامهم منزل طبيب الأمراض العقلية الذي كان يعالج (دانيال الزبرغ). كما ان الوكالة احتفظت "ببيوت أمنية" في واشنطن زود فيها (إي. هوارد هانت) سرا بوثائق واوراق مزيفة من اعداد وكالة الاستخبارات، وبملابس تنكر، وجهاز يغير الصوت، وبجهاز تصوير مركب في كيس للتبغ. وتبين من التحقيق ان خمسة من الأشخاص السبعة الذين تجسسوا في قضية (ووترغيت)، كانوا موظفين سابقين في الوكالة، وكان واحد منهم لا يزال يتلقى راتبه منها ويرفع تقاريره اليها. وبعد مرور أسبوع على اقتحام مقر الحزب الديمقراطي، حاول كبار المسؤولين في البيت الأبيض توريط الوكالة مباشرة في لفلفة فضيحة (ووترغيت)، والتزم كبار موظفي الوكالة الصمت ــ وهو اهم ما في الأمر ــ حتى عند الأدلاء بشهاداتهم السرية امام لجان الكونغرس حول النشاط غير المشروع الذي عرفوا أنه قد حدث. وكانت اجوبة (هيلمز) عن أسئلة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ حول قضية ووترغيت في شهري شباط

(فبراير) وآذار (مارس) سنة ١٩٧٣، قد تميزت بالمراوغة والتضليل، وعلى الأخص بعد أن تكشفت أمور أخرى في وقت لاحق. وقال (لورنس شتين) في صحيفة واشنطن بوست في ١٠ تموز (يوليو) من السنة ذاتها "ان اولئك الذين استمعوا الى شهادة (هيلمز) السرية... بدأوا يتحدثون في مكاتب مجلس الشيوخ عن عبارة حلف يمين كاذبة."

ففي الجلسة التي عقدتها اللجنة في ٧ شباط (فبراير) مثلا، قال السناتور (كليفورد كيس) من ولاية نيوجيرسي (لهيلمز): "انه علم ان البيت الأبيض طلب في سنة ١٩٦٩ او سنة ١٩٧٠ من مختلف وكالات الاستخبارات تجميع مواردها بحيث تعرف المزيد عن الحركة المناوئة للحزب، وسأله كيس "هل تعرف شيئا عن نشاط وكالة الاستخبارات المركزية؟ وهل طلب اليها الاشتراك في ذلك؟" واجاب هيلمز بقوله "لست اذكر ان كان قد طلب منا ذلك، ولكننا لم نشترك، في هذه العملية لأن ذلك يعتبر انتهاكا صارخا لميثاقنا". ومضى كيس في اسئلته ليقول "وماذا تفعلون في مثل هذه الحالة لو طلب منكم ذلك؟" فقال هيلمز "اذهب الى الرئيس لأشرح له ان ذلك غير مناسب". وقال كيس "هل ينهي ذلك كل شيء؟" واجاب (هيلمز) "اظن ذلك وهذه هي العادة." *

غير ان الحقائق والشكوك التي تمخضت عنها الشهادات التي أدلي بها عن فضيحة (ووترغيت) خلال الأشهر التالية، أظهرت بان هذه ليست هي الطريقة التي تطبخ فيها القضايا وراء الستار في الفرع التنفيذي للحكومة، وهو مما أثار أسئلة أخرى حول الدور الحقيقي لقيادة الخدمات السرية في وكالة الاستخبارات المركزية، ودور الوكالة في عمليات الاستخبارات الاميركية برمتها.

---

* بعد ذلك بأربعة اشهر تسربت مذكرة كتبها (توم شارلز هيوستون) الموظف السابق في البيت الابيض الى صحيفة نيويورك تايمز، واوجزت برنامجا داخليا لمراقبة المواطنين الاميركيين وافق عليه الرئيس (نيكسون) في ١٥ تموز (يوليو) سنة ١٩٧٠ ثم سحبه بعد ذلك بخمسة ايام. ولاحظ (هيوستون) سلسلة من الاجتماعات عقدت مع كبار موظفي مكتب التحقيق الاتحادي، ووكالة الاستخبارات، ووكالة الامن القومي، ووكالات الاستخبارات، وقال «اشتركت في هذه الاجتماعات وكنت اخشى ان ترفض وكالة الاستخبارات المركزية التعاون. والواقع هو ان (ديك هيلمز) كان في غاية التعاون والمساعدة.» ويؤخذ من مذكرة (هيوستون) التي اكد البيت الابيض صحتها ان الوكالة كانت عضوا مشاركا تماما.

وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيق الاتحادي

كانت وكالة الاستخبارات المركزية تقوم بعمليات سرية داخل الولايات المتحدة على الرغم من أن هذه العمليات كانت دائما ذات علاقة أما مباشرة في نشاطها فيما وراء البحار او لتأييد ذلك النشاط. وكان هذا هو الذي حدا بالوكالة قبل عدة سنوات الى انشاء فرع داخل الخدمات السرية هو (قسم العمليات السرية). غير ان الفصل بين العمليات السرية الأجنبية وتلك التي اعتبرت في جوهرها داخلية، كان غامضا وباعثا على بلبلة الأذهان حول مهنة الاستخبارات. وبمرور الزمن ادى ذلك الى الأحتكاك البيروقراطي المتواصل بين وكالة الاستخبارات، ومكتب التحقيق الاتحادي الذي يتولى المسؤولية الأولى عن الأمن الداخلي. وكان لا بد من الوصول الى حل وسط يمنح وكالة الاستخبارات حق القيام بعمليات داخلية ويمنح المكتب في مقابل ذلك امتيازات خاصة في الخارج ضمن نطاق مسؤولية الوكالة.

وقسم العمليات الداخلية الذي يعد موظفوه بالمئات وتبلغ ميزانيته في اقصاها (١٠ ملايين) دولار، جزء ثابت من قسم الخدمات السرية. أما مركز رئاسة قسم العمليات الداخلية فهو منفصل عن رئاسة الوكالة في لانغلي، حيث يقوم في مبنى في شارع بنسلفانيا في واشنطن على بعد مبنيين فقط من البيت الأبيض. ويشكل هذا المبنى "محطة" واشنطن وله قواعد تنتشر في معظم المدن الأميركية الرئيسية. وتستقل هذه القواعد عن التسهيلات الأخرى للوكالة فيما يتعلق بتجنيد الموظفين والاتصالات السرية مع المسافرين الاميركيين عبر البحار. وتعمل المكاتب السرية لقسم العمليات الداخلية رؤوس جسور لقسم العمليات السرية في المدن الأميركية.

ويحاط قسم العمليات الداخلية بسرية تامة حتى بالنسبة الى مقاييس وكالة الاستخبارات، كما أن الالغاز تكتنف مهماته الحقيقية ويمكن ان يقدر مدى

عزوف الوكالة عن البحث في قسم العمليات الداخلية ما جاء في طلب المدير التنفيذي للوكالة من احد ضباطه وهو يعد ميزانية الوكالة السنوية لعرضها على الكونغرس في سنة ١٩٦٨، (بعدم ادراج أي شيء عن قسم العمليات السرية في التقرير السري الذي يرفع الى لجنتي الاعتمادات في مجلس الشيوخ والنواب). وقد سئل (هيلمز) مرة واحدة على الأقل في جلسة سرية لأحدى لجان الكونغرس عن قسم العمليات الداخلية، فقال في رده على الاعضاء الذين لم تكن تساورهم اية شكوك في حقيقة اعمال "خدمة الاتصالات الداخلية" ـ وهو المكتب العلني للوكالة الذي يستخدم المسافرين الاميركيين ليكونوا عيوناً وآذانا للوكالة في الخارج، والذي كان في نلك الوقت وحدة مستقلة تماما لها مقر خارج مقر قسم الخدمات السرية، "ان مهمة قسم العمليات الداخلية كغيره من الاقسام السرية الأخرى جمع استخبارات سرية والقيام بعمليات سرية أخرى ـ ولكن داخل الولايات المتحدة، كما يتولى هذا القسم كذلك ادارة بعض برامج التجسس على الطلبة الأجانب وغيرهم من زوار الولايات المتحدة ولكن ليس عليهم جميعا". وتقع مهمة تجنيد دبلوماسي سوفياتي لدى الأمم المتحدة او في واشنطن على عاتق قسم الكتلة السوفياتية في الخدمات السرية. وتقع مهمة تنفيذ البرامج المتعلقة بالكوبيين ـ الأميركيين في فلوريدا، على عاتق قسم نصف الكرة الغربي، او على عاتق هيئة العمل السري، او قسم العمليات الخاصة (شبه العسكرية) ـ وفقا للدور الذي يعتزم اسناده الى العميل.

وهناك شعور منتشر نسبيا بين مراقبي الخدمات السرية للوكالة، بأن قسم العمليات الداخلية يرغب في أن يزداد نشاطه على المسرح الأميركي. ويعتقد كذلك انه لو وضع مشروع الأمن الداخلي الذي اعدته ادارة نيكسون في سنة ١٩٧٠ وبرنامج مراقبة المنشقين الاميركيين الذي اقترن به، موضع التنفيذ، ـ وهو البرنامج الذي نفاه البيت الأبيض واكدته انباء صحفية كثيرة ـ للعب قسم العمليات الداخلية دورا كبيرا فيه، ولكانت الحجة التي لجأت اليها وكالة الاستخبارات المركزية هي نفسها التي تذرع بها (كولبي) مدير الوكالة في الجلسة التي عقدت لتثبيت تعيينه وهي "ان للوكالة الحق ان تتجسس على الأميركيين العاملين في مؤسسات أجنبية." وأكدت اراء رجال الخدمات السرية التي لا تثق

بأحد، ان المشكلات التي يسببها المنشقون والمنادون بالحقوق المدنية والمحتجون على الحرب، تعكس حتما خيال النفوذ الأجنبي. ورأى ضباط هذه الخدمات ان المجموعات السياسية المنشقة في الولايات المتحدة تتلقى دعما من مكان ما، وان مصدر هذا الدعم قد يكون اجنبيا. واستنتج العاملون في الخدمات السرية الذين الغوا المحاولات السرية للوكالة لمساعدة الفئات المناوئة للحكومة في أوروبا الشرقية وغيرها، ان البلدان الشيوعية اخذت تستغل فئات أميركية لاثارة المشاكل في الولايات المتحدة ولم يخفف تأييد الوكالة للحركات المنشقة في أوروبا الشرقية من حقيقة مصدر ظلامات العاملين في الخدمات السرية، ولكن ذلك لم يمنع الوكالة من استخدام هذه الحركات لممارسة ضغط على الحكومة السوفياتية، ولتحويل انتباه موسكو عن كفاحها ضد الغرب. وكان المنشقون الأميركيون في اواخر الستينات واوائل السبعينات، قد اخذوا يتسببون في صعوبات للحكومة الأميركية. ولما كانت الخدمات السرية تعرف انها استغلت ظروفا مماثلة في أوروبا الشرقية، فان العاملين فيها كانوا يتوقعون بالطبع تورط البوليس السري السوفياتي في الولايات المتحدة. * غير ان البيت الأبيض في عهد (جونسون) لم يشأ ان تتورط وكالة الاستخبارات الأميركية بعيدا في العمليات السرية الداخلية عندما طلبت ذلك أول مرة قبيل بدء الحركة المناهضة للحرب، واعطي قسم العمليات السرية سلطة محدودة اقتصرت على توسيع مراقبتها للحركات المناوئة واشتراك قوى خارجية فيها. وصدرت التعليمات الى مكتب التحقيق الاتحادي بوجوب توسيع قدراته في مجال المعلومات السياسية الداخلية. غير ان حصة الأسد من المسؤولية المتعلقة بهذه المسائل، كانت من نصيب (البنتاغون) ــ وبصورة خاصة الجيش ــ بموجب قانون طوارئ ازيل النقاب عنه مؤخرا بعد ان عفى عليه الزمن، يعطي الرئيس سلطات خاصة تخوله استخدام العسكريين واتخاذ اية اجراءات يراها ضرورية لقمع الاضطرابات الداخلية والقضاء على المؤامرات. ولم يكن المبرر القانوني الحرفي هو السبب الوحيد في اختيار استخبارات الجيش اداة لضرب اهداف

* يوجد للخدمات السرية مؤيدون في كل مكان. فقد قال (ه.ر. هالديمان) في مذكرة سرية نشرت خلال النظر في فضيحة ووترغيت «نريد من شعبنا ان ينشر قصته الاموال الاجنبية او الشيوعية التي استخدمت تأييدا للمظاهرات ضد الرئيس في سنة ١٩٧٢.

داخلية. فالطاقة البشرية خلقت اعتبارا آخر ، ذلك لأنه لم تكن لدى وكالة الاستخبارات المركزية، او مكتب التحقيق الاتحادي، الطاقة البشرية للقيام بهجوم سري شامل على الراديكالين. ولم تكن لدى أي منهما اعداد كافية من الشبان العاملين في الاستخبارات الذين يستطيعون التغلغل في الحركة. ولكن استخبارات الجيش سرعان ما اخطأت وافتضح امر المراقبة الداخلية في سنة ١٩٧٠ على أيدي عميل سابق هو (كريستوفر بايل) في مقال نشرته صحيفة واشنطن الشهرية. وفي السنة التالية انسحبت القوات المسلحة من اجراءاتها الواسعة ضد المنشقين الديمقراطيين. وترك المجال من جديد "للمحترفين" من مكتب التحقيق الاتحادي ووكالة الاستخبارات المركزية.

وما أسرع ما أدى هذا الوضع الى قطيعة مكشوفة بين الوكالة ومكتب التحقيق الاتحادي. ونسبت صحيفة نيويورك تايمز القطيعة في اواخر سنة ١٩٧١ الى حادث ثانوي جاء نتيجة المنافسة على اى يملك صلاحية السيطرة على مخبر/عميل في دنفر بولاية كولورادو. غير أنه لم يمض طويل وقت حتى امر (ج. ادغار هوفر) مدير المكتب، بطرد (سام بابيش) ضابط المكتب المسؤول عن الارتباط مع وكالة الاستخبارات المركزية واحد مساعدي (هوفر) وبعد بضعة أسابيع طرد (هوفر) كذلك (وليام سوليفان) رئيس قسم الأمن الداخلي في المكتب وممثله في مجلس الاستخبارات الأميركي واحد اصدقاء وكالة الاستخبارات.

وفي غمرة مشاكل مكتب التحقيق الاتحادي نشرت الصحافة سلسلة من المقالات عن عدم كفاءة (هوفر) ومكتبه. واتهمت تعليقات نسبت الى "مصادر مأذون لها" في أسرة الاستخبارات، المكتب الاتحادي بأنه عجز عن القيام بمهمته في صيانة الأمن الداخلي في السنوات الأخيرة. ولا حظت هذه المصادر ان المكتب لم يكتشف غير حفنة من الجواسيس الأجانب في الولايات المتحدة خلال عدة سنوات مضت. ووصفت المكتب بأنه يفتقر الى الأساليب "الفنية" الحديثة في مكافحة التجسس. ومثل هذه الأتهام من حيث ابعاده ومعناه انما انبثق كما هو واضح عن وكالة الاستخبارات المركزية او ان الوكالة هي التي اوعزت به.

ولكن الشيء الذي لم يعرفه الجمهور، هو ان البيت الأبيض كان يخطط منذ سنة ١٩٧٠ ــ وقبل حدوث القطيعة المكشوفة بين الوكالة والمكتب، لتوسيع

عمليات الاستخبارات الداخلية. وفي الوقت الذي كانت فيه وكالة الاستخبارات تسير في مجال هذه السياسة السرية وتشجعها، كان مكتب التحقيق الاتحادي يعارضها. وكان رفض (هوفر) الشخصي تأييد السياسة الخارجية، هو الذي أدى الى انهيار خطة البيت الأبيض. وفي هذه الظروف ذاتها أمر رئيس مصاب بجنون العظمة بانشاء فريق "سمكرية" البيت الأبيض الذي كانت وكالة الاستخبارات المركزية على استعداد للتعاون معه، بينما كان مكتب التحقيق الاتحادي عازفا كل العزوف عن الاشتراك في اعماله.

وعندما سئل (وليام كولبي) مدير الوكالة في جلسة عقدتها لجنة في مجلس الشيوخ لتأكيد تعيينه في خريف سنة ١٩٧٣ عن المدى الذي يجب أن تذهب اليه الوكالة في نشاطها داخل الولايات المتحدة، كان رده الأول هو "ان من الواضح أنه يجب أن يكون لنا مقر هنا وعلينا ان نجند أناسا يعملون معنا كما ان علينا ان نحقق مع هؤلاء الناس..." وليس هناك من ينازع الوكالة حق القيام باعمال ادارية روتينية داخل الولايات المتحدة، ولكن قليلين هم الذين يدركون ان ما تحتاج إليه ادارة "مقر" للوكالة يشمل عشرات المباني في منطقة واشنطن وحدها، وتسهيلات كبيرة للتدريب في مواقع كثيرة من فيرجينيا، وقاعدة شبه عسكرية في نورث كارولينا، وقواعد جوية سرية في نيفادا واريزونا، وقواعد لالتقاط المواصلات السلكية واللاسلكية في مختلف انحاء البلاد، وعشرات من شركات الطيران والشركات التجارية "الوهمية"، ومكاتب عمليات في اكثر من ٢٠ مدينة رئيسية، ومستودع ضخم للأسلحة في الولايات الوسطى الغربية، و"منازل مأمونة" لعقد اجتماعات سرية في واشنطن وغيرها من المدن. وعلى الرغم من أن معظم هذه كلها موجهة للعمليات الخارجية، فان بعضها تستعمل كليا او جزئيا في نشاط داخلي.

وقال (كولبي) "ان علينا ان نتعاقد مع عدد كبير من الشركات الأميركية المختلفة للحصول على معدات قد نحتاج اليها في الخارج." ومثل هذا العمل في ظاهرة مشروع، وقد تشتري الوكالة سنويا سلعا من الشركات المحلية تقدر قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات، وتشمل هذه السلع كل شيء من الادوات المنزلية الى ادوات التجسس السرية، ولكن (كولبي) كان حذرا اذ أنه لم يذكر ماهية تلك "المشتريات" التى توفر للوكالة ـ الخدمات اللازمة وتحقق لها اتصالات غير

مباشرة مع الجامعات ـ "ومؤسسات الفكر" والاساتذة.

وقد تكشف كثير من هذه الارتباطات في شتاء سنة ١٩٧٢، بعد أن كشفت مجلة (رامبارتس) للمرة الأولى النقاب عن ان وكالة الاستخبارات المركزية تقدم معونات مالية للجمعية الوطنية للطلبة. وعندما ظهرت الفضيحة تلو الأخرى، طلب (ريتشارد هيلمز) من المدير التنفيذي للوكالة، ان يرفع إليه تقريرا عما تفعله الوكالة بالضبط في حرم الجامعات. ووجد المدير التنفيذي بسرعة، ان المهمة التي طلب إليه القيام بها لم تكن سهلة، ذلك لأنه كان لكل ادارة استخبارات برامجها الخاصة في جامعة أميركية او اكثر، ولم يكن في وكالة الاستخبارات المركزية مكتب مركزي ينسق هذه البرامج او يتابعها. وهكذا شكلت لجنة خاصة عهد إليها في اعداد تقرير مفصل عن هذا الموضوع وقد امضى ضباط هذه اللجنة أسابيع يتنقلون بين مكتب وآخر لوضع هذه الدراسة.

وجمعت اللجنة معلومات وفيرة عن مئات من أساتذة الكليات كان مكتب الأمن التابع للوكالة قد منحهم تصاريح خاصة للقيام بمهمات متنوعة لمختلف عناصر وكالة الاستخبارات المركزية. فقد كان لمديرية الاستخبارات مثلاً فريق من المستشارين في حرم الجامعات يقوم بابحاث تاريخية وسياسية. وكان هؤلاء المستشارون كغيرهم من العلماء، ولكن بفارق واحد وهو انه لم يكن يسمح لهم بنشر ابحاثهم. الا ان هذه القاعدة كانت تعلق في بعض الأحيان، شريطة الا يحدد المصدر الذي يستقي هؤلاء المستشارون معلوماتهم منه، او اذا اتفقت ابحاثهم مع الخطوط العريضة للدعاية التي تعتمدها الوكالة.

واستخدمت مديرية العلوم والتكنولوجيا كذلك أساتذة بشكل افرادي، كما استخدمت في بعض الاحيان الهيئة الكاملة لأحدى كليات الجامعة او معهد ابحاث لتنفيذ برامجها ومشاريع تنميتها، هذا بالأضافة الى ملايين الدولارات التي انفقتها مديرية العلوم والتكنولوجيا في كل سنة في تنظيم عقود مع شركات خاصة "ومؤسسات الفكر". وشمل هذا النوع من الابحاث

مراقبة

حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية

(ثلاثة اسطر)

(... التي تستعمل عادة).

وكثيرا ما ذهبت ابحاث الوكالة في حرم الجامعات الى ما هو ابعد بكثير من رعاية البحث العلمي. ففي سنة ١٩٥١ استخدمت اموال الوكالة في انشاء مركز للدراسات الدولية في معهد مساتشوستس التكنولوجي. ومن بين الشخصيات الرئيسية في مركز المعهد (والت روستو) وهو استاذ في العلوم السياسية-له علاقة بالاستخبارات تعود الى عهد مكتب الدراسات الاستراتجية في الحرب العالمية الثانية واصبح فيما بعد مساعدا للرئيس جونسون في شؤون الأمن القومي. وفي سنة ١٩٥٢ تولى (ماكس ميليكان) الذي كان مديرا لمكتب التقديرات القومية في الوكالة، ادارة المركز. وأصبح هذا الارتباط بين وكالة الاستخبارات المركزية ومعاهد الابحاث في الجامعات وفي القطاع الخاص، النظام المتبع في السنوات اللاحقة، كما اصبح كذلك بالنسبة الى البنتاغون أيضا. غير أنه في الوقت الذي كان فيه الكونغرس والشعب يطلعان نوعا ما على النهج الذي يتبعه البنتاغون، فان الوكالة كانت تدير نظامها الخاص في سرية تامة. وفي سنة ١٩٥٣ حين نشر مركز الدراسات الدولية في المعهد التكنولوجي كتاب "ديناميكيات المجتمع السوفياتي" وهو كتاب وضعه (روستو) وزملاؤه، لم يظهر في الكتاب أي دليل يشير إلى ان الوكالة مولت هذا المؤلف أو ما يدل على أنه يعكس وجهة نظر الوكالة بالنسبة للاتحاد السوفياتي. وقطع معهد مساتشوستس التكنولوجي علاقته بالمركز في سنة ١٩٦٦، ولكن العلاقة بين الوكالة والمركز ظلت قائمة، حيث واصلت الوكالة تقديم معونات مالية الى عدد من هيئات ابحاث مماثلة في مختلف انحاء البلاد، وان تكن اصغر حجماً.

ووجد الذين قاموا بدراسة عن ارتباطات الوكالة بالاسرة الجامعية في سنة ١٩٦٧، ان قسم الخدمات السرية كان على ارتباطات خاصة مع الجامعات بغية تطوير اجهزة افضل للتجسس (أجهزة استماع وأسلحة متقدمة وحبر سري الى غير ذلك). ولكن الابحاث في الجامعات لم تكن ذات اهمية خاصة بالنسبة الى العاملين السريين. ولكنها كانت تربة خصبة بالنسبة الى الخدمات السرية لتجنيد الجواسيس. فقد كانت الجامعات تضم اعداداً كبيرة من الطلبة الأجانب، وكان

بين هؤلاء كثير من بلدان العالم الثالث الذين يقدر لهم أن يحتلوا مناصب عالية في بلدانهم خلال سنوات قليلة نسبيا. وسيكون تجنيد هؤلاء وهم في مدارس أميركية ـ حين يكونون في حاجة الى المال، وحيث يمكن القضاء بسهولة على معارضتهم، وحيث لا تستطيع سلطات الأمن الأجنبية التدخل، اسهل من تجنيدهم لدى عودتهم الى بلادهم. ولكي تحدد الخدمات السرية هؤلاء الطلاب وتقيمهم، ابقت هذه الخدمات على ارتباط تعاقدي مع كبار الأساتذة في عدة جامعات. فعندما يجد احد الاساتذة طالبا لائقا للجاسوسية، كان يتصل بحلقة اتصاله في وكالة الاستخبارات المركزية وكان في بعض الاحيان يشترك في محاولة التجنيد ذاتها. وكان بعض الأساتذة يقومون بهذه الخدمات على أساس مبلغ مقطوع يدفع لهم. بينما كان اساتذة آخرون يشتركون في عمليات الوكالة السرية بالعمل "كوسطاء" وحتى عن طريق القيام بمهمات سرية خلال سفرهم الى الخارج.

واستغلت الخدمات السرية في بعض الأحيان جامعة ما في توفير الغطاء او حتى في المساعدة في تنفيذ عملية سرية فيما وراء البحار. وقد كشفت افضل حالة من هذا النوع في سنة ١٩٦٦، عندما كشفت مجلة (رامبارتس) ان جامعة ميشيغان استخدمت من جانب وكالة الاستخبارات بين سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٩ في تنفيذ برنامج سري لتدريب البوليس في فيتنام الجنوبية. ودفعت الوكالة مبلغ (٢٥ مليون) دولار للجامعة في مقابل خدماتها. وضم خمسة من العاملين في وكالة الاستخبارات سرا إلى المسؤولين عن البرنامج.

وشملت دراسة سنة ١٩٦٧ المتعلقة بارتباطات الوكالة مع الجامعات الأميركية جميع النشاطات التي ورد ذكرها اعلاه ولكن الضابط المسؤول عن اعداد الدراسة ابلغ انه يجب الا تتضمن الدراسة أي ذكر لبرامج الابحاث المتعلق باستخدام المخدرات *.

وكانت الدراسة التي رفعها المدير التنفيذي الى (هيلمز) تتألف من عشرات الصفحات ولكن الرجل الذي كتبها، لم يكن متأكداً من أنها دراسة وافية ليس

* كان اهتمام الوكالة بالمخدرات اكثر من اهتمام عابر. وقد عهد الى ضابط بالسفر في مختلف اتحاد امريكا اللاتينية ليشتري جميع انواع المخدرات التي تتسبب في الهذيان والتي يمكن استخدامها في نشاطات الوكالة وعملياتها.

لأنه كان يخشى ان يكون قد نسي عنصراً خاصا في الوكالة او احدى المؤسسات التي تمتلكها والتي كان لها برنامجها الخاص في الجامعات، بقدر اشتباهه بأن معلومات حجبت عنه وعلى الأخص من جانب بعض العاملين السريين.

وبالنظر الى حساسية الدراسة لم يطبع منها غير نسخة واحدة رفعت الى مدير الوكالة. واطلع (هيلمز) عليها واتفق مع ما توصلت إليه من استنتاج، بأن جميع النشاطات التي تجري في الجامعات ذات قيمة حيوية للوكالة، ويجب الاستمرار فيها باستثناء بعض الافراد الذين كانوا يشكلون حلقة اتصال والذين انتهت عقودهم واصبحوا مكشوفين للناس. وشذبت هذه البرامج في النهاية، ولكن نشاط الوكالة مع الجامعات وداخلها ظلت على ما كانت عليه في السابق اي قبل أن تكتشف فضيحة وكالة الأمن القومي. ولا يزال هذا النشاط قائما حتى الآن.

ووضعت النسخة الوحيدة من الدراسة في خزانة المدير التنفيذي لتكون مرجعا في المستقبل. وبعد مرور بضعة أسابيع على اطلاع (هيلمز) عليها، اخرجت من الخزانة مرة ثانية، بعد أن ثار جدل في جامعة ميدويسترن يتعلق بعقد مزعوم بين احد الأساتذة والوكالة. وعند العودة الى الدراسة لمعرفة ان كان الزعم صحيحا، تبين ان اسم الاستاذ والبرنامج الذي ارتبط به لم يردا فيها. وتنفس الصعداء جميع العاملين في الجناح التنفيذي للوكالة، ودارت همسات عن الطلبة الذين لا يشعرون بالمسؤولية والذين يطلقون اتهامات تبعث على السخرية. غير أنه لم يمض وقت طويل حتى وجد موظفو مكتب مدير الوكالة ان الأستاذ العميل كان حقيقيا، وأنه اتصل هاتفيا بحلقة اتصاله مع الوكالة ليبحث في كيف يجب ان يرد على التهمة. وقد طلب إليه البحث عن وظيفة في التدريس في مكان آخر ففعل.

وبعد ذلك بقليل وقع حادث ثان

مراقبة

حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية

(سطر واحد)

ولنعد مرة ثانية الى تفسيرات (كولبي) للنشاطات الداخلية للوكالة:

اعتقد ان في استطاعتنا جمع معلومات عن الخارج من داخل الولايات

المتحدة بوسائلنا الخاصة او عن طريق الطلب الى المواطنين الأميركيين مشاركتنا بعض المعلومات التي يعرفونها عن الاوضاع الأجنبية. ولدينا هيئة مختصة بذلك، ويسعدني ان اقول ان كثيرين من المواطنين الاميركيين زودونا ببعض المعلومات. ونحن لا ندفع أي شيء مقابل ذلك ولكننا نوفر لهم حماية ممتلكاتهم او حماية اسمائهم اذا اقتضت الضرورة ذلك، او اذا هم فضلوا الا يفتضح أمرهم بأنهم كانوا مصادر تلك المعلومات.

والهيئة التي كان (كولبي) يشير إليها هي (هيئة الاتصال المحلي) التي كانت مهمتها الأولى من الناحية التقليدية، جمع معلومات من الأميركيين دون اللجوء الى أساليب سرية. وكانت هذه الهيئة حتى سنة ١٩٧٣، جزءا من مديرية الاستخبارات في الوكالة وتشكل (قسم التحليل العلني). والأساليب العادية التي تتبعها هيئة الاتصال المحلي هي، اقامة علاقات مع رجال الاعمال، والعلماء والسياح وغيرهم من المسافرين الذين سبق لهم أن قاموا برحلات الى الخارج وبصورة خاصة الى اوروبا الشرقية والصين. ويطلب الى هؤلاء الناس تقديم معلومات طوعية عما شاهدوه او سمعوه خلال رحلاتهم. وكثيرا ما ترتبط الوكالة بعقود معهم بعد عودتهم الى البلاد. غير ان هيئة الاتصال تعمد في بعض الاحيان ولدى سماعها ان شخصا معينا يعتزم زيارة جزء ناء من الاتحاد السوفياتي، الى الاتصال بهذا المسافر سلفا والطلب منه الحصول على معلومات عن أهداف معينة. ولكن الهيئة كانت في الماضي تحجم عن أن تعهد الى أي شخص في مهمة خاصة لأن المسافرين ليسوا جواسيس محترفين وقد يعتقلون بسهولة اذا هم قاموا بدور الجاسوسية بصورة جدية.

واظهرت الخدمات السرية في عدة مناسبات اهتماما بتولي الاشراف على هيئة الاتصال الداخلي ـ بحجة ان الكفاءة تتطلب اشراف مديرية واحدة على جميع العناصر البشرية التي تقوم بجمع المعلومات. وفي أواخر الستينات صدت الخدمات السرية بعنف عندما قامت بمحاولة فظة للسيطرة على الهيئة، ولكن (هيلمز) سمح كحل وسط، بتعيين عاملين في الخدمات السرية في الهيئة بغية تنسيق عملية جمع المعلومات. وظلت هيئة الاتصال الداخلي ذاتها تحت اشراف مديرية الاستخبارات. ولكن (جيمز شليسنغر) مدير الوكالة، سمح في أوائل سنة ١٩٧٣ بوضع هيئة الاتصال الداخلي تحت سيطرة قسم الخدمات السرية، وعلى الرغم من أنه لم يصدر

بيان عام بهذا التغيير، ولم يبلغ المسافرون انهم باتوا يتعاملون الآن مع قسم الخدمات السرية، فان السناتور (وليام بروكسير) علم بطريقة ما بالأمر فأبلغ مجلس الشيوخ في أول آب (اغسطس) سنة ١٩٧٣ انه "منزعج جداً لهذا التغيير". وقال "ان المستر (كولبي) يقول ان الغاية من هذا هو لتنسيق اعمال جمع المعلومات بين العاملين في الوكالة وفي الخارج. ولكنني اجد أن هذا مزعج ايضا لأن هيئة الاتصال المحلي التي تتمتع بسمعة حسنة قد تلطخ سمعتها لأرتباطها بالجانب السري من الوكالة."

وقال (كولبي) في جلسة مجلس الشيوخ ايضا:

اعتقد ان لدنيا نشاطات معينة علينا أن نقوم بها في الولايات المتحدة، لضمان نجاح عمليات الاستخبارات الأجنبية في الخارج. ولا بد من وجود بنيان معين في البلاد، لاعطاء ابنائنا في الخارج سببا للعمل بحيث لا يبدون مستخدمين لدى وكالة الاستخبارات وانما ممثلين لهيئة أخرى.

كان (كولبي) هنا يشير دون شك الى تسهيلات التدريس التابعة للوكالة والى مستودعات الأسلحة والى الترتيبات السرية مع الشركات الأميركية التي تستخدم عملاء سريين للوكالة، والمعاملات السرية مع تجار الأسلحة، ونشاطات مساندة أخرى ضرورية لتأييد العمليات شبه العسكرية، واعمال سرية أخرى فيما وراء البحار. وربما كان يشير كذلك الى استخدام الوكالة المؤسسات الأميركية، ونقابات العمال وغيرها من الفئات، كواجهة لتمويل برامج العمل السري في الخارج او تمويل المؤسسات التي تمتلكها الوكالة والتي تعمل لحسابها في مختلف انحاء العالم. وتقع ضمن هذه الفئة تلك الشبكة الواسعة من شركات الطيران — (اير أميركا واير آسيا) و (شركة النقل الجوي المدني) و(انترماونتين افييشن)

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

ـ التي تتخذ جميعها مقرات لها في الولايات المتحدة ويحتفظ بعضها بتسهيلات واسعة النطاق هنا. وتسير هذه الشركات بصورة مباشرة شركات الطيران الخاصة، وتتلقى عقود استئجار من حكومة الولايات المتحدة، وتعمل في الداخل في كثير من الاحيان بالاضافة الى القيام بمهمات سرية للوكالة في الخارج

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطر واحد)

وتقوم جميع هذه الشركات، وشركات أخرى لم يكشف النقاب عنها بعد بعمل اكثر من مجرد غطاء لموظفي وكالة الاستخبارات المركزية. فهي تمثل مصالح تجارية تساوي مئات الملايين من الدولارات يمكن استعمالها في كل نوع من عمليات الوكالة في الداخل وفيما وراء البحار.

وقال (كولبي) في ختام حديثه:

> **اظن ان هناك عددا من اوجه النشاط في الولايات المتحدة حيث يمكن بواسطتها جمع المعلومات الأجنبية من الاجانب. واظن ان من المناسب القيام بذلك.**

كان (كولبي) يشير في هذه الحالة الى بعض محاولات وكالة الاستخبارات تجنيد الطلبة الأجانب في الجامعات، وإلى برنامج مماثل ينفذ بالتعاون مع الاستخبارات العسكرية لاغواء الضباط العسكريين الأجانب الذين يفدون على الولايات المتحدة للتدريب. ولكن وكالة الاستخبارات تستهدف كذلك زائرين آخرين يأتون الى الولايات المتحدة كرجال اعمال وصحفيين وعلماء ودبلوماسيين والمندوبين في الأمم المتحدة والموظفين وحتى السياح. ويعود السبب في احتفاظ وكالة الاستخبارات "ببيوت أمينة" في واشنطن ونيويورك وغيرهما من المدن، الى تنفيذ برنامج التجنيد والعملاء الأجانب.

وبين المجموعات الأميركية التي تشكل اهدافا للوكالة، المهاجرون الجدد. فمنذ اللحظة التي تسلم فيها (فيدل كاسترو) الحكم في سنة ١٩٥٩، نشط العاملون السريون في الوكالة الى العمل بصورة وثيقة مع المبعدين الكوبيين وعلى الأخص في ولاية فلوريدا. وقد تم القسم الأكبر من التجنيد والتدريب للغزو الفاشل الذي اعدته الوكالة للجزيرة في سنة ١٩٦١ في منطقة ميامي. وظلت الوكالة حتى بعد ذلك الفشل، تستعمل الكوبيين الأميركيين (وكان قليل منهم من المعروفين من أمثال (يوجينيو مارتينيز) العميل ذي الراتب المقطوع ـ الذي سطا على ووترغيت ـ) للقيام بعمليات عصابات ضد حكومة (كاسترو). وكانت الوكالة كذلك نشيطة جداً بين المهاجرين الأوروبيين الشرقيين في الولايات المتحدة. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦٤ رفع (اريك هاين) وهو لاجئ من استونيا يعيش في كندا، قضية قدح وتشهير ضد رجل آخر من استونيا هو (يوري راوس) الذي كان يقيم في هياتسفيل بولاية ماريلاند. وزعم ان (راوس) وكان مواطنا اميركيا يقود فرقة تحرير استونيا، ندد (بهاين) كعميل للبوليس السري السوفياتي. ولم يستند دفاع (راوس) في المحكمة الى ادلة معينة في القضية، وانما الى تصريح مشفوع بالقسم صدر عن (ريتشارد هيلمز) نائب مدير وكالة الاستخبارات يقول ان (راوس) عميل للوكالة. وقدم هيلمز كذلك تصريحين آخرين مشفوعين بالقسم يقول فيهما ان وكالة الاستخبارات امرت (راوس) كذلك بعدم الادلاء بشهادة في المحكمة، وأن ما قاله كان "لحماية المصادر الأجنبية لاستخبارات الوكالة." واصدر (روزيل س. تومسن) قراره لمصلحة الوكالة، ولم يقبل حجة المدعي القائلة: "انه حتى وان امرت الوكالة بارتكاب جريمة التشهير هذه، فان ليس لها السلطة ان تفعل ذلك بموجب قانون الأمن القومي الصادر في سنة ١٩٤٧ الذي يمنع وكالة الاستخبارات المركزية من القيام بأية مهمات أمن داخلي."

وقال القاضي تومسن في قراره:

ان من المعقول ان يكون المهاجرون من ما وراء الستار الحديدي مصدرا قيما للمعلومات عما يجري في بلادهم. على ان حقيقة كون مصدر المعلومات موجودا في الولايات المتحدة، لا تجعل المسألة «مهمة امن داخلية» ليس للوكالة سلطة عليها، وترى المحكمة ان

النشاط الذي تقوم به الوكالة لحماية مصادر استخباراتها الأجنبية الموجودة في الولايات المتحدة هي جزء من الصلاحية التي منحها الكونغرس للوكالة.

ويمكن القول كذلك ان أي "مصدر اجنبي للاستخبارات" سواء كان مهاجرا او لم يكن، يشكل صيداً سميناً لوكالة الاستخبارات المركزية. والواضح ان المواطنين الأميركيين الذين يسافرون الى الخارج، مؤهلون لأن يكونوا مصادر للاستخبارات وكذلك الاساتذة والطلبة في الجامعات. واذا تمكنت الوكالة من أن تتقدم بسبب معقول كخطر "النفوذ الاجنبي في الشؤون السياسية الأميركية" ـ فعندها يصبح كل امرئ مؤهلا لأن يكون مصدرا للاستخبارات. ولا تشمل هذه الأهلية فقط شرف استشارة المرء وخطب وده أو مده بالمال، وانما تشمل كذلك شرف التحقيق معه واغواءه او اي أمر آخر قد يراه العاملون السريون ضرورياً.

الفصل الثامن

ذهنية العمليات السرية

ان اعظم خطر يواجه الحرية ان ننتهك حرمتها بدافع من الغيرة عليها ممن ينقصهم الفهم والادراك

القاضي براندیز ۱۹۲۸

يتوجب على الامة ان تؤمن باننا كرجال شرفاء قد وقفنا انفسنا على خدمتها .

هيلمز مدير وكالة الاستخبارات المركزية ١٩٧١

كان (وليام كولبى) هو الرجل الذي ادار العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية في الهند الصينية خلال الستينات.

تخرج (وليام كولبى) من جامعتي برنستون وكولومبيا في القانون وبدأ العمل في مهنة الاستخبارات خلال الحرب العالمية الثانية في مكتب الخدمات الاستراتيجية. وبين مهمات الميدان التي عهد فيها اليه، النزول بالمظلة في الاراضي التي احتلها الألمان في فرنسا والنروج للعمل مع الحركات السرية المناوئة للنازية. وقد أظهر خلال عمله هذا موهبة ملحوظة في العمليات السرية. وبعد انتهاء الحرب، انضم الى وكالة الاستخبارات المركزية التي انشئت حديثا وارتقى بسرعة حتى أصبح خبيرا في شؤون الشرق الأقصى. وعمل بين سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٢ مديرا لمكتب الوكالة في سايغون وفي سنة ١٩٦٢ عين رئيسا لقسم الشرق الاقصى في الخدمات السرية.

وفي منصبه الجديد ترأس تنفيذ برامج لوكالة في جنوب شرق آسيا ولما تقرر بدء الحرب "السرية" في لاوس تحت قيادته، (بموافقة البيت الابيض) جند حوالي ٣٠،٠٠٠ من قبيلة ميو وقبائل أخرى في الجيش السري للوكالة. وكان ضباط (كولبي) وعملاؤه يديرون المعارك ضد (باثيت لاو). كما كانوا يشتركون فيها في بعض الاحيان وفي عمليات القصف الجوي التي كانت تقوم بها طائرات اير اميركا **التي تملكها الوكالة**، داخل الصين، وفيتنام الشمالية.

ويبدو أن كولبي كان يسيطر سيطرة تامة على العمليات السرية، وقد استطاع ان يدير جميع عمليات الوكالة في لاوس بحفنة من الضباط لا يزيد عددهم على الاربعين ضابطا، وهذا مما ادهش رؤساءه وزملاءه وجعلهم يعترفون بقدرته الفائقة.

كانت الحرب في لاوس من وجهة نظر الوكالة رخيصة (لم تكلف **الا ما يتراوح بين ٢٠ مليون دولار و٣٠ مليونا في السنة**)وتدار بصورة جيدة.* وكان عدد الأميركيين المشتركين في الحرب صغيرا جدا الى درجة ظلت معها جميع العمليات تحاط بالسرية التامة. وقتل في هذه الحرب عشرات الألوف من اللاوسيين ولكن عدد القتلى من الاميركيين كان قليلا ولم يكن بينهم اي من ضباط الوكالة المحترفين، فقد كانوا من المرتزقة والضباط المتعاقدين ومن موظفي شركات الطيران التي تملكها الوكالة. واعتبرت عملية لاوس عملية ناجحة للغاية وكان (كولبى) موضع تقدير من المسؤولين.

ولم يحظ نشاط الوكالة السري في فيتنام، بالتنظيم والنجاح اللذين حظي بهما العمل في لاوس، مما اضطر وكالة الاستخبارات المركزية في منتصف الستينات ان تشترك مع حكومة الولايات المتحدة في اعتماد برامج ضخمة لتأييد المجهود الحربي، بينما كانت الوكالة تفضل القيام بعمليات صغيرة سرية (او ان تشرف اشرافا تاما على العمل السري). ولكن تشدد ادارة جونسون في مطالبها جعل ذلك مستحيلا. وفي سنة ١٩٦٥ اشرف (كولبى) وكان حينذاك في واشنطن، على تنظيم برنامج الوكالة (للارهاب المعاكس) في فيتنام. وفي سنة ١٩٦٦ أدركت

* بلغت النفقات الكاملة للحرب حوالي (٥٠٠ مليون) دولار في السنة وكانت وكالات وزارة الدفاع ووكالة الانماء الدولي ــ تدفع معظم هذه النفقات.

الوكالة فعل الدعاية المناوئة لكلمة "ارهاب" فغيرت اسم "فرق الارهاب المعاكس" الى "وحدات الاستكشاف الاقليمية". ووصف (وين كوبر) وهو ضابط سابق في السلك الخارجي امضى ما يقرب من ١٨ شهرا كمستشار لبرامج الامن الداخلي في فيتنام الجنوبية هذه العملية بقوله: "انها كانت برنامجا اعتمده الاميركيون من جانب واحد ولم تعترف به حكومة فيتنام الجنوبية. وقام ممثلو وكالة الاستخبارات بتجنيد فرق الارهاب وتنظيمها وتموينها وتمويلها مباشرة.

وكانت مهمة هذه الفرق استخدام اساليب الفيتكونغ الارهابية ــ كالاغتيال، والخطف والتخويف. وأشرف (كولبى) كذلك على انشاء شبكة مراكز الاستجواب الاقليمية، وقد انشئ احد هذه المراكز بأموال من الوكالة في كل اقليم من اقاليم فيتنام الجنوبية الاربعة والاربعين، وعهد الى احد العاملين في الوكالة او الى موظف متعاقد معها في ادارة عمليات المركز التي تألفت في معظمها من اساليب تعذيب لمن يشتبه بأنهم من الفيتكونغ. وكان مواطنون فيتناميون هم الذين يقومون عادة بأعمال التعذيب هذه.

وفي سنة ١٩٦٧ اعد مكتب (كولبى) برنامجا آخر سمي في النهاية (فونيكس) الغاية منه تنسيق هجوم على (فيتكونغ) يشنه البوليس الفيتنامي والاميركي ورجال الاستخبارات والوحدات العسكرية. ولعبت اموال الوكالة دورا فعالا. وقد قال (كولبي) في شهادة ادلى بها امام لجنة تابعة للكونغرس في سنة ١٩٧١ "ان ما مجموعه (٢٠،٥٨٧) شخصا اشتبه بأنهم من الفيتكونغ قد قتلوا خلال ثلاثين شهرا منذ ان وضع برنامج (فونيكس) موضع التنفيذ" *. اما الارقام التي اصدرتها حكومة فيتنام الجنوبية فتبين ان الذين قتلوا بموجب البرنامج بلغ ٤٠،٩٩٤.

* اعترف كولبي نفسه بأن برنامج فونيكس اسيء استعماله بصورة خطيرة في كثير من الاحيان. ومثل ضباط سابقون في الاستخبارات امام مجالس منبثقة من الكونغرس وفي اماكن اخرى ليصفوا امثلة كثيرة على التعذيب وممارسات اخرى تعافها النفس ارتكبها منفذو برنامج فونيكس. غير ان ديفيد وايز قال في مقال نشرته مجلة نيويورك تايمز في أول تموز (يوليو) سنة ١٩٧٣ "انه لا يمكن ان يخطر على بال احد من اصدقاء كولبي او جيرانه او حتى منتقديه في مبنى الكابيتول او ان يتصور مهما بعد به الخيال بيل كولبي وقد ربط اسلاكا كهربائية الى الاعضاء التناسلية لرجل، ثم يصل التيار الكهربائي بنفسه. ليس هذا (بيل كولبي) خريج برنستون".

وفي سنة ١٩٦٧ ارسل (الرئيس جونسون) (روبرت كومر) وهو موظف سابق في الوكالة. انضم الى موظفي البيت الابيض، الى فيتنام ليرئس برنامج التهدئة المدني والعسكري. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة وحين كان (كومر) في واشنطن للتشاور سأله الرئيس ان كان يحتاج لأي شيء في مهمته، فأجاب بقوله: «انه يرغب حتما في الافادة من خدمات (بيل كولبي) كنائب له». وقال له الرئيس: «ان في استطاعتك ان تستعين بخدمات اي شخص تختار» وبعد ذلك بسنة خلف (كولبي) (كومر) في ادارة برنامج التهدئة بدرجة سفير. وقد استقال هذا الرجل الذي عمل مدة طويلة كضابط في الخدمات السرية من وكالة الاستخبارات ظاهريا ليصبح موظفا في وزارة الخارجية.

وكانت مهمة كولبي الاولى هي تقوية اقتصاد فيتنام الجنوبية بغية تحسين حالة الفلاح الفيتنامي العادي، وبالتالي جعله اقل استجابة لنداءات (الفيتكونغ) واكثر ولاء لحكومة (ثيو). واصر (كولبي) سعيا منه لكسب الفلاحين على وجوب الحد الى درجة كبيرة من الفساد داخل حكومة سايغون. وقد ذهب في مخططه هذا الى اقتراح حملة منظمة سميت برنامج «شرف الامة» كانت الغاية منها مهاجمة الممارسات غير المشروعة على كل مستويات المجتمع الفيتنامي. وكان (كولبي) في ذلك الحين على علم بأن استبدال الاوراق المالية في السوق السوداء يشكل اعظم مشكلة فساد في فيتنام. ولذا اصدر اوامر مشددة الى جميع الأميركيين في فيتنام بعدم شراء القرش الفيتنامي في السوق السوداء، وقد مثل عدد من الأميركيين امام محاكم عسكرية او طرد من الأدارات التي يعملون فيها لمخالفتهم هذه الاوامر. ولكن كولبي كان يعرف كذلك ان الوكالة كانت منذ سنوات عديدة تحصل على ما قيمته ملايين الدولارات من القروش الفيتنامية من السوق السوداء اما من هونغ كونغ او سايغون، لأنها تستطيع بذلك من رفع القوة الشرائية للدولار الى ضعفيها او ثلاثة اضعافها. وقد ادعت الخدمات السرية في الوكالة ان قروش السوق السوداء لا يمكن تتبعها ولذلك فأنها تعتبر عاملا هاما بالنسبة الى العمليات السرية *. وعلى الرغم من ان مشتريات الوكالة من النقد تعتبر من الناحية المالية

* اذا عرفنا ان اكثر من ٥٠٠،٠٠٠ اميركي في فيتنام يستعملون جميعهم القرش الفيتنامي وان الفوضى تتحكم في نظام المصارف الفيتنامية ادركنا انه كان في امكان وكالة الاستخبارات المركزية الحصول على مال لا يمكن «تتبعه» دون اللجوء الى السوق السوداء.

سياسة صحيحة، فأنها كانت تخالف بصورة مباشرة القانون الفيتنامـــي والسياسة الرسمية الاميركية على السواء، فقد ابقت هذه المشتريات السوق السوداء في حالة انتعاش بينما كانت حكومة الولايات المتحدة تسعى للقضاء عليها.

ويعتبر استغلال وكالة الاستخبارات المركزية للسوق السوداء وغيره من الاعمال التي تمت تحت ستار الحرب الفيتنامية بان الوكالة ليست ملتزمة بتطبيق الانظمة والقوانين التي تخضع لها جميع ادارات الحكومة الاميركية. فقانون انشاء وكالة الاستخبارات المركزية الصادر في سنة ١٩٤٩ يوضح "ان الأموال التي توفر للوكالة يمكن انفاقها بغض النظر عن القوانين والانظمة المتعلقة بالاتفاق الحكومي *.

وهكذا يستطيع وليام كولبي دون اي وازع قانوني او خلقي ان يقترح برامج لانهاء الفساد في فيتنام في وقت يتغاضى فيه عن ممارسات مالية تثير الشك تقوم بها رئاسته كما ان في استطاعته بتوسيع مفهوم حصانة الوكالة ضد القانون والاخلاق، ان يبتكر ويدبر اساليب الارهاب والحروب السرية وغير ذلك باسم الديمقراطية. هذه هي عقلية رجال الخدمات السرية: الفصل بين الاخلاق الشخصية والمسلك الشخصي عن الافعال، مهما تكن هذه الافعال دنيئة. هذه الافعال التي ترتكب باسم حكومة الولايات المتحدة وباسم وكالة الاستخبارات المركزية بشكل خاص.

وعندما ترك (كولبي) منصبه كنائب للسفير في فيتنام في سنة ١٩٧١، عادت وكالة الاستخبارات المركزية "فاستأجرته فورا وعينه (هيلمز) مدير الوكالة مديرا تنفيذيا اي في المنصب المهم الثالث في الوكالة. وعندما عين (جيمز شليسنغر) مديرا للوكالة في اوائل سنة ١٩٧٣، عين (كولبي) رئيسا للخدمات السرية. وفي

* تفادت وكالة الاستخبارات المركزية في فيتنام حتى مرسوم ادارة جونسون العالي الذي ينص على ان جميع السيارات التي تشتريها الحكومة الاميركية يجب ان تكون من صنع اميركي. وفي الوقت الذي كان فيه موظفو وزارة الخارجية ووكالة الانماء الدولي يسيرون في شوارع سايغون الضيقة في سيارات كبيرة من نوع شفروليه وبليموث، كانت سيارات الوكالة من نوع تويوتا الياباني الاصغر والاقوى.

شهر ايار (مايو) وعندما بلغت حركة التطهير الناجمة عن فضيحة ووترغيت ذروتها، نقل الرئيس نيكسون (شليسنغر) الى منصب وزير الدفاع وعين (كولبي) مديرا لوكالة الاستخبارات. وهكذا وبعد اربعة اشهر فقط تولى فيها غريب عن الوكالة رئاستها، وعاد هذا المنصب الى مسؤول كبير في الخدمات السرية.

واعرب السناتور (هارولد هيوز) عن تحفظات خطيرة على تعيين (كولبي) مديرا للوكالة في خطاب القاه في مجلس الشيوخ في اول آب (اغسطس) سنة ١٩٧٣ حين قال: "انني اخاف رجلا وقف خبرته على عمليات سرية شملت استخدام القوة واستغلال الاحزاب والفئات السياسية في حكومات اجنبية. وقد يصبح مثل هذا الرجل مفتونا بهذه الاساليب بحيث لا يعود يقدر الضغوط الاخلاقية التي يجب ان يهتدي بها نشاط بلادنا في الخارج."

ان الشيء المتأصل في عقلية الاستخبارات السرية هو الاعتقاد بأن الاخلاق البشرية والقوانين الاجتماعية لا قيمة لها في العمليات السرية. فمهنة الاستخبارات نظرا الى اهدافها "الامنية الطبيعية" متحررة من اية قيود اخلاقية ، ولا يمكن ان يطبق عليها منطوق القانون.

وابرز مثال على ذلك هو فضيحة (ووترغيت) التي تميزت عبر تأثير اللااخلاقية في عقلية رجال الخدمات الخاصة، فقد ادعى (اي هوارد هانت) ان اشتراكه في اقتحام ووترغيت، وفي عمليات اخرى لفريق السمكرية كانت كما قال: "لاعتقادي انها ... تخدم مصالح بلدي." وفي استطاعتنا في هذه الحالة على الأقل ان نؤمن بأن (هانت) كان يتكلم بأخلاص، فقد كان يعكس موقفا يشاطره فيه معظم العاملين في وكالة الاستخبارات عندما ينفذون اوامر رؤسائهم.

وتوسع هانت في الحديث عن هذه النقطة عندما استجوب امام هيئة محلفين اتحادية كبرى من قبل (ايرل سيلبرت) مساعد النائب العام الأميركي في نيسان (ابريل) ١٩٧٣:

سيلبرت: هل اشتركت خلال عملك في البيت الابيض في عملية كان يفترض ان تتحمل مسؤوليتها كاملة او في عملية الاقتحام؟

هانت: لا يا سيدي

سيلبرت: هل اشتركت في اية عملية يمكن اعتبارها غير مشروعة اوكنت على

علم بها؟

هانت: غير مشروعة؟

سيلبرت: نعم يا سيدي

هانت: لا انكر ايا من هذه الاعمال يا سيدي

سيلبرت: ماذا عن النشاطات السرية؟

هانت: نعم سيدي.

سيلبرت: حسنا. ماذا عن ذلك؟

هانت: انا لا اغالط ولكن ثمة اختلافا بين ما هو غير شرعي وما هو سري.

سيلبرت: حسنا هل ترى وفقا لتفسيرك ان اقتحام مكتب المستر (فيلدنغ) (طبيب الامراض العقلية الذي عالج (دانيل الزبرغ) كان عملا سريا او غير شرعي او كليهما او لا هذا ولا ذاك؟

هانت: اسمي ذلك بكل بساطة عملية اقتحام تمت برعاية سلطة ذات اختصاص.

وفي وكالة الاستخبارات المركزية تتم اوجه النشاط هذه بموافقة «السلطة ذات الاختصاص.» ولم يتساءل المتآمرون في ووترغيت بالنظر الى تأكدهم من ان الامر يتعلق «بالامن القومي» عن شرعية اساليبهم او اخلاقيتها، كما لا يتساءل عن ذلك معظم العاملين في وكالة الاستخبارات. وقد سبق لمئات ان لم يكن لألوف من رجال الوكالة ان قاموا بعمليات مماثلة جرت ــ وان لم يكن دوما ــ في بلدان اجنبية، وكانت تنفذ جميع هذه العمليات باسم «الامن القومي».

في تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٦٩ علمت وكالة الاستخبارات المركزية عن طريق عميل سري ان مجموعة من المتطرفين كانت تعتزم خطف طائرة في البرازيل والهرب فيها الى كوبا. وارسلت هذه المعلومات الى رئاسة الوكالة في لانغلي بولاية فرجينيا ومنها (بغية رفع العتب فقط) الى (هنري كيسنجر) في البيت الابيض والى كبار المسؤولين في وزارة الخارجية ووزير الدفاع ووكالة الامن القومي. وبعد ذلك بأيام قليلة وفي ٨ تشرين الاول (اكتوبر) خطفت الجماعة المتطرفة بقوة السلاح طائرة تجارية برازيلية كانت تقل ٤٩ راكبا، وبعد ان تزودت بالوقود في غوايانا، ارغم قائد الطائرة

على التوجه الى هافانا. ولم تتحرك وكالة الاستخبارات او اي من اجهزة الحكومة الأميركية التي كانت على معرفة مسبقة بخطة المتطرفين، للحيلولة دون وقوع الجريمة على الرغم من ان السياسة الرسمية الأميركية انذاك ـ كما اعلنها الرئيس نيكسون ـ كانت تقضي باتخاذ كل الاجراءات الممكنة لمنع القرصنة الجوية.

وعندما سأل المسؤولون في وزارة الخارجية زملاءهم في وكالة الاستخبارات في وقت لاحق لماذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع عملية الخطف، تاخر العملاء السريون في الوكالة اكثر من شهر في الرد على هذا السؤال. وفي غضون ذلك نجحت قوات الامن في البرازيل في القضاء على تلك المجموعة الثورية الرئيسية في البلاد وقتلت قائدها (كارلوس ماريغيلا). وبعد مرور وقت قصير على وفاة قائد المجموعة الثورية في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، ردت وكالة الاستخبارات بشكل غير رسمي على سؤال وزارة الخارجية قائلة انه لو اتخذ اي اجراء لمنع عملية الخطف التي حدثت في تشرين الاول (اكتوبر) لكان في ذلك افتضاح لتغلغل الوكالة في الحركة المتطرفة، ولما امكن القضاء على منظمة ماريغيلا. وفي الوقت الذي لم يتضح فيه ان كان العميل الذي نبه رجال الاستخبارات الى عملية الخطف هو الذي كشف مكان (ماريغيلا) فان ذلك كان الانطباع الذي حاولت الوكالة نقله الى وزارة الخارجية. ولمحت الوكالة الى انها لم تمنع عملية الخطف لأنها لو فعلت ذلك لحدث من احتمالات تحقيق هدف اهم هو القضاء على (ماريغيلا) واتباعه. أما بالنسبة الى العملاء السريين العاملين لحساب الوكالة فان الغاية ـ القضاء على الحركة البرازيلية المتطرفة ـ بررت الوسيلة وبالتالي سمح هؤلاء العملاء بحدوث عملية الخطف بما تنطوي عليه من خطر على ارواح ٤٩ من الابرياء.

كانت السياسة الخارجية للحكومة الأميركية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية تخضع لفكرة تطويق الشيوعية. وكانت الوسيلة التي تتبع في سبيل المحافظة على "الامن القومي" تجد مبررا لها في الغاية. ولما كان "العالم الحر" في نظر كبار المسؤولين عرضة لهجوم فقد اعتقد هؤلاء الرجال المخلصون ان

بلادهم لا تستطيع البقاء دون اللجوء الى الاساليب البغيضة نفسها التي يستعملها الطرف الآخر. غير ان حدة الصراع خفت في الاعوام الاخيرة بعد ان انقسمت الصخرة الشيوعية بين مراكز قوة متعددة. وحدثت نتيجة لذلك تغييرات تكتيكية في مسلك الولايات التحدة في الشؤون الخارجية مع ذلك فأن الشعور لا يزال قويا بين كبار المسؤولين في البلاد في وكالة الاستخبارات وغيرها بأن اميركا مسؤولة عما يحدث في بلدان اخرى وان لها حقا شرعيا في التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى، ولا يزال التدخل ـ سواء عسكريا او سريا ـ القاعدة المعمول بها.

واللجوء الى «الالاعيب والحيل القذرة لتعزيز المصالح القومية الأميركية كما تحددها الوكالة، شيء عادي مستساغ للعاملين فيها. وقد اعرب (ريتشارد بيسل) الرئيس السابق للخدمات السرية عن ذلك بقوله: «ان رجال وكالة الاستخبارات يشعرون بولاء مطلق... ويتصرفون طبقا لذلك الولاء. ويجب أن يكون في مقدورهم انتهاك مقاييس الاستقامة واللياقة المسلم بها اذا تطلبت الاهداف ذلك». واعترف (بيسل) في مقابلة تلفزيونية في سنة ١٩٦٥ بأن العاملين في الوكالة نفذوا في بعض الاحيان عمليات «تناقض مبادئهم الاخلاقية».

ويتفانى رجل الخدمات السرية في المحافظة على السرية، ووصف (برنارد باركر) الذي أدين باقتحام ووترغيت والذي عمل طويلا لحساب الوكالة، في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز في شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٢ بقوله «انهم رجال مجهولون يكرهون الدعاية، ولا يريدون أن يتحدث احد عنهم وهم لا يريدون كذلك ان يعرفوا.. ..» وتقترن هذه الرغبة الشديدة في السرية دائما بخداع واستغلال يتحكمان في رجال الخدمات السرية. وهذه الصفات التي ينميها البرنامج التدريبي، تعتبر عناصر أساسية في نجاح رجل الاستخبارات في عمله. فهو يتعلم كيف يصبح خبيرا في المحافظة على السرية. ويصنف العاملون في الوكالة بالنسبة لدرجة نجاحهم في خداع زملائهم. ومن التمارين القياسية التي يعهد فيها الى الطالب الجاسوس محاولة الحصول على بعض المعلومات عن زميل له، ولما كان يفترض في المتدرب أن يكون ذا هوية زائفة ومتسترا باسم غير اسمه خلال فترة التدريب، فان الطريقة المفضلة للحصول على المعلومات المطلوبة هي ان يصادق

المتدرب فريسته بغية كسب ثقته وحمله على التخلي عن تحفظه. والمتدرب الذي يحصل على المعلومات يعطى علامة عالية ويعتبر الزميل الذي استغل فاشلا في الامتحان. ويعتبر «الذين حققوا الهدف» من وجهة نظر الوكالة افضل الناس الذين يستطيعون اقناع مسؤول اجنبي بأن يخون بلاده، وأن يستغلوا ذلك المسؤول رغما عن ارادته في كثير من الأحيان.

والعمل في سرية وخداع يصبح تدريجيا طبيعة ثانية في رجل الخدمات السرية كلما تقدم به تدريبه ومتى انتقل الى العمل في الميدان. وقد تتحكم هذه العادات ذاتها في بعض الاحيان في معاملاته مع زملائه وحتى مع افراد عائلته. ولا يرى معظم رجال الاستخبارات تناقضا بين حياتهم الخاصة وعملهم اللااخلاقي. وقال (الن دالس) مرة «لست أنكر خلال عملي في الوكالة طوال عشر سنوات حادثا واحدا من مئات الحوادث شعر فيه رجل انضم الى الوكالة ببعض الشكوك والريب عندما طلب منه الاستمرار.» ولا يزال تقدير (دالس) قائما حتى الآن.

ويضطر رجل الاستخبارات على الرغم من ايمانه بصحة اعماله الى العمل في جو قد ينطوي على انحلال خلقي. فكثيرا ما يقف على حافة عالم الاجرام او ينغمس فيه. والمجرمون عنصر هام اذ كثيراً ما يلجأ إليهم عندما يحجم عن القيام بعمل بغيض، او متى تقرر عدم توريط الوكالة مباشرة في عملية قذرة. واذا اراد رجل الخدمات السرية استخدام فتيات جذابات لاغواء مسؤولين اجانب، فانه لا يستعين بالفتيات الموظفات في وكالة الاستخبارات، ولكنه يستأجر بدلا من ذلك مومسات محليات او يقنع فتيات اجنبيات بالقيام بهذا الدور املا في استغلالهن في انتزاع معلومات عن الخصوم، ثم تهديدهن وارغامهن على التعاون مع وكالة الاستخبارات.

ويتعامل آخرون في الوكالة مع رجال السوق السوداء في شراء اوراق نقد «نظيفة». فالوكالة لا تستطيع تمويل حزب سياسي في فيتنام الجنوبية او أن تشتري هدوء العمال في احواض مرسيليا بأموال يمكن تتبع اثرها وهكذا نجد ان «الضباط الماليين» في وكالة الاستخبارات المعينين في هونغ وبيروت وغيرهما من المراكز النقدية الدولية، يتحولون في احيان كثيرة الى الصرافين غير المرخص لهم لمساندة العمليات السرية للوكالة. ويتم الحصول على أسلحة «نظيفة» للنشاط

شبه العسكري للوكالة بالطريقة ذاتها من تجار الأسلحة الذين يبيعون السلاح لمن يستطيع دفع الثمن. وعندما تكون هناك حاجة الى قوة بشرية يجب ان لا يعرف مصدرها للمساعدة على ثورة او القيام بثورة مضادة ترعاها الوكالة، فعندها يوعز الى مراكز تجنيد المرتزقة في بروكسل وكينشاسا وسايغون مثلا، بأنها تريد استئجار جنود من طلاب الثروة ممن يبدون استعدادا لمساندة قضية ما.

على أن هناك مقاييس معينة يترتب على رجل الاستخبارات ان يحافظ عليها حتى يحتفظ بوظيفته وينال احترام زملائه، فلا يفترض فيه بموجب انظمة الوكالة ان يحقق ارباحا شخصية وهو يمارس نشاطه. واذا تورط في تجارة مخدرات بغية تحقيق مكسب شخصي له، فانه قد يطرد "لأن هذه التجارة افسدته". اما اذا اشترك هذا الرجل ذاته في تجارة المخدرات لأنه يستعمل اتصالاته هذه للايقاع بمسؤول سوفياتي، فان زملاءه يرون انه يقوم بواجبه خير قيام.

وعلى الرغم من أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تتاجر أبدا بالمخدرات كسياسة رسمية، فان العاملين السريين فيها استغلوا هذه التجارة ــ كما استخدموا أي نشاط اجرامي آخر يعرفه الانسان ــ في تحقيق اهدافهم. وكانت وكالة الاستخبارات تأمل أن تهزم (الباتيت لاو) والفيتناميين الشماليين في لاوس (وبالتالي "توقف مد الشيوعية"). ولهذه الغاية كانت مستعدة لتقديم السلاح والمال والتدريب لقبيلة ميو، ذلك الجزء من السكان اللاوسيين الذي كان مستعدا للقتال. ولم تكن وكالة الاستخبارات المركزية لتتجاهل حقيقة واضحة وهي أن دخل قبيلة ميو كان يعتمد على زراعة الا فيون، وان هذه القبيلة واصلت بيع هذا المخدر خلال معظم السنوات التي اشترك افرادها فيها في الحرب "السرية" كقوة رئيسية في القوات المناوئة للشيوعية في لاوس. وعلى الرغم من أن شركة اير أميركا التي تملكها الوكالة استخدمت في بعض الاحيان في نقل الافيون، وان ضباطا عسكريين كبارا وشخصيات رسمية عملت في تجارة هذا المخدر، فانه كان في استطاعة الوكالة ان تدعي انها لا تؤيد هذه النشاطات رسميا، على الرغم من انها لم تبذل أي جهد جدي للحد من تدفق المخدر على الولايات المتحدة، الا بعد أن لوحظ ان تجارة الهيروين من جنوب شرق آسيا باتت مشكلة رئيسية للولايات المتحدة.

ومفتاح عملية التجسس الناجحة يكمن في العثور على العميل المناسب

واستخدامه. وهناك سبع خطوات اساسية في العلاقات مع العميل هي: اكتشافه، وتقييمه، وتجنيده، وتجربته، وتدريبه، والتعامل معه، وانهاء خدماته. وتستحق كل خطوة من هذه الخطوات دراسة موسعة.

اكتشاف العميل:ـ

تنطوي هذه الخطوة على تحديد الأجانب وغيرهم من الأشخاص الذين قد يكونون مستعدين للتجسس لحساب الوكالة.

ويختلط رجل الاستخبارات مع السكان المحليين في البلد الذي يعمل فيه أملا في اكتشاف عملاء محتملين. وهو يركز جهوده عادة على المسؤولين في الحكومة المحلية، وعلى افراد القوات المسلحة وممثلي دوائر الاستخبارات في البلد المضيف، ذلك لأن الأشخاص الآخرين الذين يعملون في مهن أخرى حتى وان كانوا قابلين للتجنيد لا يطلعون عادة على المعلومات الاستراتيجية العالية المستوى التي تسعى لها وكالة الاستخبارات المركزية. ويعمل معظم رجال الوكالة من السفارة الأميركية المحلية، لأن الستار الدبلوماسي يوفر لهم الفرصة المناسبة للوصول الى أهدافهم عن طريق اعداد لا تحصى المسؤولين، كما ان الاتصالات الاجتماعية التي تتميز بها حياة الدبلوماسي حتى وان كان دبلوماسيا وهميا يعمل لوكالة الاستخبارات المركزية، تعطيه فرصة ذهبية في الوصول الى اهدافه. وليست البعثة الدبلوماسية وحدها هي التى تعطي الغطاء اللازم لموظفي الوكالة للعمل في اي بلد، فهناك وظائف رسمية اخرى تعطي مثل هذا الغطاء كوكالة الأنباء الدولي ووكالة المعلومات الأمريكية، والقوات المسلحة وغيرها كثير. وليس من الضروري ان يكون لموظفي وكالة الأستخبارات المركزية صفة رسمية، اذ ان كثيرين من الذين يعملون لحسابها اما طلاب او صحافيون، او حتى مبشرون.

ويتلقى رجل الاستخبارات تعليمات تستند الى دراسات يقوم بها خبراء الوكالة او اساتذة الجامعات المتعاقدين مع الوكالة، حول نوعية الناس الذين يتأثرون بسرعة بدسائس الجاسوسية واستراتيجيتها. وتتفاوت شخصية الجاسوس المحتمل بين بلد وبلد، وبين حالة وحالة، غير أنه تم تحديد اصناف

معينة لانواع العملاء السريعي التأثر الذين تفضلهم الوكالة. والمخبرون الذين تسعى الوكالة لتجنيدهم اكثر من غيرهم، هم المسؤولون الأجانب غير الراضين عن سياسات بلدانهم والذين يتطلعون الى الولايات المتحدة طالبين الارشاد والتوجيه منها. مثل هؤلاء اكثر استعدادا لأن يكونوا عملاء اوفياء متفانين، من أولئك الذين يكون دافعهم الاساسي ماليا. ولا شك في أن المال يساعد كثيرا على الحصول على معلومات وعلى الاخص في العالم الثالث، ولكن الرجل الذي تستطيع وكالة الاستخبارات شراءه يشكل كذلك هدفا سهلا للأخصام. والعميل الذي يعتقد ان ما يفعله يشكل هدفا ساميا، لن يكون في الغالب سهل الانقياد لا غراءات البوليس السري السوفياتي او أية استخبارات أخرى معادية، وهو كذلك اقل تأثرا بالشعور بالذنب وما يرافق هذا الشعور من انهيار نفساني كثيرا ما يعرقل عمل الجاسوس. ويعتبر العقائدي «الخارج على حكومته داخل بلاده» صيدا ثمينا للعاملين في الوكالة. ومن المرشحين المحتملين للتجسس، أولئك المسؤولون الذين يعيشون حياة باهظة النفقات ولا يستطيعون المحافظة على مستواها عن طريق دخلهم العادي، او اولئك الذين يعانون ضعفا لا يستطيعون التغلب عليه امام نساء او رجال آخرين، او أمام المشروبات الروحية والمخدرات. ولا يبحث رجل المخابرات دوما عن عملاء محتملين بين اولئك الذين يشغلون مناصب ذات أهمية. وقد يختار شخصا قد يحتل خلال بضع سنوات منصبا مهما (بمساعدة وكالة الاستخبارات او دون هذه المساعدة). ويعتبر الطلاب عادة اهدافا قيمة في هذا المجال وعلى الأخص في بلدان العالم الثالث حيث يرتقي خريجو الجامعات الى مناصب حكومية رفيعة بعد سنوات قليلة من تخرجهم، وفي بلدان اميركا اللاتينية تبدي وكالة الاستخبارات اهتماما خاصا بالبحث عن عملاء داخل القوات المسلحة، لأن العسكرين هم العنصر المتحكم في هذه البلدان او المسيطر عليها. ومن هنا جاء التركيز على استخدام اساتذة الجامعات التي يكثر فيها الطلاب الأجانب، وكذلك على مدارس القوات المسلحة ومعاهد التدريب التى تستقبل الضباط الأجانب في دورات تدريبية مثل «مدرسة قيادة الميدان» في فورت لافنوودث بولاية كنساس.

تقييم العميل:

بعد اكتشاف الجاسوس المحتمل، تقوم الوكالة بدراسة دقيقة لكل المعلومات المتوافرة عنه لتقرير ما اذا كان سيصبح في وضع يستطيع معه تقديم معلومات مفيدة. والخطوة الأولى في هذه العملية هي التدقيق في ماضي هذا الشخص بالرجوع الى اضبارات مفصلة في رئاسة الوكالة في لانغلي. وكانت «مراكز العمل الدولية» قد انشأت «بنك المعلومات» لحساب وكالة الاستخبارات المركزية فقط. وهو يتضمن معلومات عن مئات الألوف من الأشخاص. فاذا عثر على أية معلومات عن العميل المرتقب ترسل هذه المعلومات الى ضابط الميدان الذي يواصل في غضون ذلك دراسة احتمال التجنيد ويقوم بتحريات خفية لرسم الصورة الدقيقة عن هذا العميل. وقد يوضع الجاسوس المرشح تحت المراقبة لمعرفة المزيد عن عاداته وآرائه، ثم تبدأ دراسة دقيقة لمعرفة الدوافع وراء قبوله ان يعمل كجاسوس، وهل هي عقائدية او مالية او نفسانية. واذا لم يكن له مثل هذا الدافع فان الوكالة ستلجأ الى وسائل أخرى كالتهديد والضغط. وعلى الضابط المسؤول عن عملية التجنيد هذه ان يقرر أن كان الجاسوس المرتقب حقيقيا ام أنه عميل للعدو ـ أي عميل مزدوج. ويحاول عضو في وكالة الاستخبارات المركزية ربما كان ذلك الذي اكتشف الجاسوس المحتمل، معرفة هذا الأخير معرفة شخصية، وكسب ثقته.

تجنيد العميل:

عند انتهاء فترة تقييم العميل التي قد تمتد اسابيع أو أشهرا، تقرر رئاسة الوكالة بالتشاور مع عناصر الميدان ان كان يجب الاتصال مع العميل المرتقب كي يبدأ العمل. فاذا كان القرار ايجابيا، فمن الطبيعي أن يتصل رجل من الوكالة من الخارج بالعميل المرتقب، ولا يتصل به عادة الرجل الذي اكتشفه او الذى قام

بتقييمه او أي من رجال الوكالة المحليين، زيادة في الحفاظ على شخصيات رجال الوكالة والعاملين لحسابها.

ومتى وصل الرجل الذي سيقوم بمهمة التجنيد الى المنطقة، يقوم العاملون مع الوكالة بترتيب اجتماع بينه وبين العميل المرتقب، ويتم تعريف هذا الضابط المجند (بكسر النون) الى الرجل الهدف وفقا لظروف يعد لها اعدادا دقيقا، تسمح لرجل الاستخبارات الذي قام بدور المعرف الانسحاب بهدوء تاركا الضابط وحيدا مع العميل المحتمل. وقد تتخذ خطوات تحسبية توفر للضابط طريقا مأمونا للهرب في حال وقوع ما ليس في الحسبان.

واذا حدث ان كان العميل المرتقب في صفوف المعارضة في بلده، فان الضابط المجند ربما بدأ بالحديث عن المبادىء التي يجب ان يلتزم بها المواطن نحو وطنه وعن ميول أخرى ايديولوجية، ويقترح وسائل يمكن للرجل معها أن يساعد بلاده وشعبها عن طريق التعاون سرا مع دولة أجنبية خيرة. أما اذا ظهر ان العميل المرتقب يتميز بالضعف امام المال فان الضابط قد يضرب على هذا الوتر مؤكدا انه يعرف الطريق لكسب كميات كبيرة من المال ــ بسرعة وبسهولة. اما اذا كان العميل المرتقب يهتم بالسلطة، او اذا كان واقعا تحت تأثير (الجنس او المخدرات وغيرها)، او اذا اراد الهرب من بلاده والابتعاد عن عائلته ووضعه الاجتماعي، فان الضابط المجند يحاول ان يركز جهوده على هذه الحاجات البشرية وينصرف الى تقديم مقترحات تتعلق بكيف يمكن للعميل أن يحصل على حاجته هذه عن طريق التعاون مع «فرقاء معينين.» ويتطوع الناس او يوافقون على التجسس على حكوماتهم لأسباب عدة ومن مهمة الضابط المجند تحديد السبب الذي يؤثر في العميل المرتقب.

واذا استنتجت الوكالة ان العميل يخشى التهديد والابتزاز، فان تهديدا مبطنا بفضحه قد يستخدم، يواجه العميل المرتقب في بعض الحالات بالبينة التي قد تستخدم في فضحه، اذا هو تردد في العمل لحساب الاستخبارات. وتسجل المحادثة بين الرجلين في جميع الأحوال اما بواسطة جهاز تسجيل، او باتباع وسيلة أخرى كالتصوير او التقاط بصمات الاصابع او أي شيء قد يشكل بينة قد تستعمل ضده.

وبعد أن يقبل العميل المرتقب عرض وكالة الاستخبارات المركزية او يستسلم للتهديد، يخوض الضابط المجند في تفصيلات الترتيبات فيعرض عليه راتبا مغريا يتراوح بين ٥٠٠ دولار و ١٠٠٠ دولار في الشهر، يدفع جزء منه نقدا والباقي يودع حسابا سريا في مصرف أميركي او سويسري. ويعود السبب في ذلك الى محاولة منع العميل من تبذير الأموال من جهة كي لا يلفت انظار جهاز الأمن المحلي، والى أحكام القيد على الجاسوس من ناحية اخرى. ويتعهد الضابط المجند بأن تضمن وكالة الاستخبارات سلامة العميل وافراد عائلته في حال تعرضه لمشاكل مع البوليس، هذا وقد يمنح بعض العملاء جواز سفر امريكي كما يمنحون راتبا تقاعديا مدى الحياة.

وتحقيق هذه الوعود يتفاوت تفاوتا كبيرا اذ يتوقف على نوع المهمة وشخصية ضابط الوكالة المسؤول. فبعض هؤلاء الضباط لئام قساة القلوب يحنثون بوعودهم في معظم الاحيان، ولكن البعض الآخر يذهب الى ابعد الحدود لحماية عملائهم. ففي اوائل الستينات عرض أحد رجال وكالة الاستخبارات في سوريا حياته وحياة زميل له مخلص وأمين للخطر لانقاذ عميل اعتقلته سلطات الأمن المحلية وعذبته وأرغمته على الاعتراف باشتراكه في عمليات وكالة الاستخبارات هناك. وعلى الرغم من أن العميل أصبح مجرد حطام من الناحيتين الجسدية والعقلية ولم يعد ذا فائدة للوكالة، فان رجلي الاستخبارات وضعاه في صندوق سيارة خاصة وتوجها به الى بلد مجاور كان يشكل شاطىء الأمان.

ويحاول الضابط المجند حمل العميل الجديد لدى موافقته على العمل مع وكالة الاستخبارات ان يوقع قصاصة ورق تربطه رسميا وبوضوح مع الوكالة، وهي قصاصة يمكن استعمالها في وقت لاحق في تهديد العميل الذي يقاوم بفضحه اذا هو توقف عن العمل. والمهمة الأخيرة للضابط المجند هو التهيئة لاجتماع بين العميل الجديد ورجل الوكالة العامل في تلك البلاد الذي سيكون مسؤولا عنه. وكثيرا ما ينطوي هذا على اشارات متفق عليها سلفا. ومن الأساليب المتبعة مثلا اعطاء العميل زرارين معينين ويقال له ان رجلا يحمل زرارين مماثلين سيقترب منه، او اعطاءه كلمة سر ويقال له ان ضابطه سيستعملها في وقت لاحق لتعريف نفسه إليه. وحين يتم هذا كله يترك الضابط المجند الاجتماع ويغادر البلاد بأسرع

ما يمكن. وعندما تفشل عملية التجنيد(

مراقبة
حذف بأمر وكالة الأستخبارات المركزية
(صفحة ونصف الصفحة)

ليجتمع الى عميل/هارب محتمل في فندق محلي وليجد ان الذين كانوا يحتلون الطاولة المجاورة لم يكونوا نمساويين وانما كانوا من افراد البوليس السري السوفياتي. وعندما نشب شجار في تلك الحالة تمكن من النجاة بأن هرب الى مرحاض الرجال وزحف عبر النافذة ونجا بشكل مخز.

تجربة العميل:

ومتى جند العميل يذهب الضابط المسؤول فورا الى اختبار ولائه ومدى الركون اليه، فيعهد إليه في مهمات معينة تعطي في حالة تنفيذها الدليل على ولائه واخلاصه، كما تبرهن على قدراته. فقد يطلب الى العميل مثلا جمع معلومات عن موضوع لا يعرف هو انه سبق للوكالة ان حصلت على معلومات كثيرة عنه، فاذا لم تتفق المعلومات التي يأتي بها مع المعلومات المتوفرة لدى الوكالة، فيفسر ذلك بأن العميل اما ان يكون مزدوجا يحاول ان يخدع ضابطه، او انه مصدر ضحل للمعلومات يحاول ان يرضي رئيسه الجديد. ويظل العميل خلال فترة الاختبار تحت مراقبة خفية دقيقة ترصد معها حركاته وسكناته.

ويطلب الى العميل بالاضافة الى كل ما تقدم ان يخضع لجهاز الكشف عن الكذب. ويعتمد رجال الاستخبارات كل الأعتماد على هذا الجهاز الذي يسمونه "بالصندوق الاسود". ويمكن استدعاء خبراء في استعمال هذا الجهاز من رئاسة الوكالة او من مراكز الاسناد الاقليمية التابعة للوكالة في حالات معينة. ويقول احد هؤلاء الخبراء ان اختبار العملاء الاجانب يتطلب مهارات اكبر من تلك التي

يتطلبها استجواب الأميركيين الذين يبحث في موظيفهم في الوكالة. فقد وجد هذا الخبير ان الاميركيين صريحون عادة ويمكن التكهن نسبيا بتجاوبهم مع الاختبار مما يجعل من السهل نبذ اولئك الذين لا يرتقون الى مستوى المطلوب. ولكنه يقول ان اختبار العملاء الاجانب اصعب بكثير، اذ يجب تعديل طريقة الاستجواب بحيث تستوعب فيها الفروق الثقافية كما تستوعب فيها حقيقة أخرى هي أن العميل سيقوم بعمل سري غير مشروع وشديد الخطر. وقد ينخرط عميل في مهنة التجسس لا سباب عقائدية مما يجعله سريع الانفعال بحيث يصعب على الجهاز "قراءته" او تقييمه. كما تستحيل كذلك قراءة ذلك الذي يتجسس من اجل المال او لارضاء بعض نزواته. وكثيرا ما يفشل (الصندوق الأسود) في اكتشاف الحقائق من اولئك الذين نشأوا على الكذب او المصابون بخلل عقلي او المدمنون على تعاطي المخدرات ويلعب الخبير الذى يستعمل (الصندوق الآسود) دورا هاما في عملية الأختبار، اذ يتوجب عليه ان يقنع الذى يخضع للفحص، ان الجهاز لا يخطئ.

تدريب العميل:

عندما تنتهي عملية اختبار العميل ، يبدأ تدريبه في المهارات الخاصة التي يتطلبها عمله كجاسوس. ويختلف نوع التدريب ومكانه وطبيعته بأختلاف ظروف العملية. ويكون التدريب السري في بعض الحالات دقيقا، وقد يفتقر في حالات معينة الى الاعتدة اللازمة، فيترك للعميل حرية العمل معتمداً على غريزته ومواهبه وعلى كفاءة ضابطه وسعة اطلاعه.

واثناء فترة التدريب، يعلم العميل طريق استعمال الأجهزة والآلات التى قد يحتاج اليها كجهاز تصوير دقيق مصغر لالتقاط صور الوثائق، ووسائل الأتصالات السرية، والكتابة السرية وغيرهما. وقد يتلقى بعض العملاء تدريباً خاصاً في استعمال اجهزة استراق السمع، او استخدام الحلقة السرية المتسلسلة للأتصالات. وتقضي عملية التدريب عزلة العميل لمدة ايام او اسابيع بعيداً عن اهله ومجتمعه، ويطلب اليه في هذه الحالة اختلاق المبررات لغيابه هذا. وتوجد قواعد

تدريب خاصة للمجندين الاجانب معزولة عن كل نشاط أخر في **كامب بيري ـ (المزرعة) في جنوب ولاية فيرجينيا.**

ومع أن الدروس التي يتلقاها العميل مفيدة، فان فترة التدريب تشكل فرصة للضابط المسؤول وغيره من المدربين لاثارة الدوافع والحوافز في نفس العميل وتقوية التزامه بقضية الوكالة. وخلال فترة تدريبه يلمس كفاءة اجهزة الوكالة وفعالياتها كما يعيش في جو من التلاحم بين الزملاء المحترفين، وهذا ما يساعده على اقناع نفسه بأنه اصبح يواجه حياة افضل من حياته السالفة.

كيف يعامل العميل:

تتوقف المعاملة على قوة العلاقة التي يستطيع الضابط المسؤول اقامتها مع عميله. ويقول رجل استخبارات سابق في الوكالة ان على الضابط المسؤول أن يجمع بين مؤهلات الجاسوس الكامل وطبيب الامراض العقلية وكاهن الاعتراف. هناك وجهتا نظر سائدتان داخل وكالة الاستخبارات المركزية فيما يتعلق بافضل الوسائل في معاملة العميل. فوجهة النظر الاولى تقول: ان على الضابط المسؤول ان يقيم علاقة شخصية وثيقة مع العميل ويقنعه بانهما يعملان معا لتحقيق هدف سياسي مهم. ويوفر مثل هذا الأسلوب قوة دافعة قوية تشجع العميل على ركوب المخاطر في سبيل صديقه. غير أن معظم كبار رجال الوكالة يعتقدون ان هذه الطريقة تنطوي على خطر قيام ارتباط عاطفي بين الضابط المسؤول وعميله قد تتسبب في بعض الأحيان في أن يفقد رجل الاستخبارات الموضوعية التي تتطلبها مهنته. أما وجهة النظر الثانية: فتنادي بأن على الضابط المسؤول في الوقت الذي يتظاهر فيه بالاهتمام شخصيا بعميله، ان يعامله معاملة بعيدة عن الرحمة والتساهل، اذ أن ما يهم الضابط المسؤول هو النتيجة والنتيجة فقط، فهو يدفع بالعميل الى اقصى الحدود أملا بالحصول منه على اقصى ما يمكن من معلومات. على أن لهذا الأسلوب نقائصه ايضا، ذلك لأنه ما أن يدرك العميل انه موضع استغلال من ضابطه حتى يتبخر ولاؤه بسرعة.

والعملاء معقدون، والعوامل التي تدفعهم الى العمل كثيرة ومعقدة للغاية،

فالمخاطر وجو التوتراللذان يترتب عليهم العمل في ظلهما، تجعلهم متقلبين من ذوي النزوات ويصعب التكهن بما يدور في خلدهم، ولذلك فان على الضابط المسؤول ان يكون واعيا لأي دليل يشير الى ان عميله عرضة للانزعاج او الى انه لا يقوم بعمله كما يجب. وعلى الضابط ان يستخدم أسلوب التملق والتهديد واسلوب الايديولوجية والمال والارتباط العاطفي والقسوة لكي يبقي العميل نشيطا في عمله.
ووجد رجال الاستخبارات البريطانية ورجال الوكالة، ان اسلوب التملق كان شديد الفعالية بالنسبة الى (اوليغ بنكوفسكي) السوفياتي.وعلى الرغم من أن (بنكوفسكي) كان يفضل خلق البريطانيين فانه كان يعجب كثيرا بقوة الأميركيين.
ولذلك فانه منح الجنسية الأميركية سرا كما منح وساما "سريا" من أوسمة وكالة الاستخبارات. وكان بصفته رجلا عسكريا يهتم بالرتبة العسكرية، فقد عين ضابطا برتبة عقيد في الجيش الأميركي كي يدرك انه لم يفقد شيئا من مركزه نتيجة لتحوله عن ولائه القديم. وسافر (بنكوفسكي) وهو جاسوس نشيط مرتين الى خارج الاتحاد السوفياتي في مهمة رسمية كبيرة كعضو في وفد حضر معارض تجارية نظمت برعاية الاتحاد السوفياتي، وتمكن في هاتين المرتين في لندن ثم في باريس من الافلات من زملائه السوفيات لتلقي التوجيهات من ضباط بريطانيين وأميركيين. وطلب خلال احد الاجتماعات في لندن مشاهدة الزي العسكري للجيش الأميركي. ولم يكن احد من رجال الاستخبارات الأميركيين او البريطانيين يتوقع مثل هذا الطلب. ولكن ضابطا سريع البديهة قال ان زي الجيش الأميركي موجود في بيت أمين آخر وان التوجه الى هناك والعودة يستغرقان بعض الوقت. وقد هدأ الجاسوس موقتا، وارسل احد الضباط المسؤولين في الوكالة للبحث عن زي كولونيل يشاهده الجاسوس. وبعد ان أمضى هذا الضابط في شوارع لندن حوالى ساعتين بحثا عن لباس ضابط برتبة كولونيل يناسب جسم (بنكوفسكي) عاد ومعه الزي الذى تسلمه الجاسوس بكل امتنان وتقدير.

وجندت وكالة الاستخبارات المركزية في الخمسينات ضابط استخبارات من اوروبا الشرقية في (فيينا) كان دافعه مثل (بنكوفسكي) عقائديا في أساسه، ومع أنه وعد براتب كبير (وبعلاوات تقاعدية حسنة عند انتهاء العملية التي يلجأ بعدها الى الولايات المتحدة)، فان الضابط المسؤول عنه امتنع عن دفع أية مبالغ مباشرة

له في فيينا حتى لا يلفت انظار الأخصام إليه. وقدر العميل الحاجة الى مثل هذه الاحتياطات، ولكنه اثار دهشة ضابطه عندما طلب منه مبلغا كبيرا من المال، إثر قيامه بعمليات تجسس ناجحة دون ان يبين لماذا يريد المال. وقد اتضح اخيرا ان استمرار العميل يتوقف على حصوله على المال الذي طلبه. وبعد أن تشاور هذا الضابط مع مدير المحطة ومع الرئاسة تقرر نهائيا ركوب هذا المركب الخطر واعطي العميل المال أملا منهم بأنه لن يقوم بعمل طائش ينطوي على خطوره. وكم كانت خيبة أملهم عندما وجدوه في نهاية الأسبوع التالي يروح ويغدو في نهر الدانوب في زورق تجاري كان قد اشتراه. وبعد ذلك ببضعة أيام جابهه ضابطه وطلب منه التخلص من القارب لأنه لا يمكن لرجل مثله يعيش في ظروف قاسية ان يشتري مثل هذا القارب من راتبه وحده . ووافق العميل على ذلك قائلا انه كان يحلم منذ أن كان صغيرا بأن يملك قاربا، أما الآن فقد تبخر ذلك الشوق وهو مستعد تماما للتخلي عن القارب.

ورفض عميل اخر من اوروبا الشرقية تجسس للوكالة مدة قصيرة كل عروض التقاعد كما رفض اللجوء السياسي الى الغرب، ولم يطلب غير اوانات (بيني غودمان) .

وثمة مشكلة كبيرة في معاملة العميل تنجم عن تغيير الضابط المسؤول. ويترتب وفقا لسياسة وكالة الاستخبارات المركزية التي تقضي باستخدام الستار الدبلوماسي والرسمي لجميع رجالها العاملين في الخارج، ان ينقل الضباط المسؤولون الذين يتسترون كدبلوماسيين امريكيين او مسؤولين في وكالة الانماء الدولي او كممثلين لوزارة الدفاع الى بلد اجنبي اخر او الى الرئاسة في واشنطن مرة كل سنتين او اربع سنوات كما هي الحال مع جميع المسؤولين في الدوائر الرسمية الحكومية. ويقوم الضابط المسؤول المنقول بتعريف الضابط الذي سيخلفه الى جميع عملائه قبل سفره، ولكن العملاء يترددون حينذاك في العمل مع رجل جديد، ذلك لانهم لا يميلون بعد ان اقاموا علاقات مقبولة مع ضابط مسؤول الى التحول عنه الى غيره. ويزداد هذا التردد في كثير من الاحيان بسبب تعيين الوكالة ضباطا صغار السن لادارة عملاء قدامى اثبتوا اخلاصهم وولاءهم. وبهذه الطريقة يستطيع رجل الاستخبارات الجديد ان يكتسب خبرة من عملاء لا يحتاجون الى

توجيه او مراقبة كالعملاء الاغرار. وخلاصة القول ان معظم العملاء يشعرون بان التعامل مع ضابط تنقصه الخبرة يزيد في احتمالات القضاء على العملية، ولهذا فان عملية تغيير الضابط المسؤول يمكن ان تكون شائكة ولكنها لن تؤدي الى الحاق اضرار باية عملية مقررة ذلك لانه اذا اخفق الاقناع والوعود في الابقاء على ولاء العميل، نجحت في ذلك وسائل التهديد والابتزاز. فاحتياطات الوكالة التي تدين العميل ـ كالعقود السرية وايصالات الدفع الموقعة والتسجيلات والصور ـ تخضع عادة اكثر العملاء عزوفا بوجوب الاستمرار في العمل مع الوكالة.

وقد تتفادى الوكالة في حالات معينة وخاصة في العمليات الحساسة مسألة تغيير الضابط المسؤول احتراما منها لرغبات عميل ذي مكانة عالية. وفي مثل هذه الاوضاع..

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثلاثة اسطر)

يجوز لضابط الوكالة ان يعمل مدة ست سنوات او ثمان في العملية قبل نقله. وعندما ينقل في النهاية الى مركز اخر تبذل عناية خاصة في اختيار خلف له يكون مقبولا لدى رئيس الدولة الصديق.

انهاء خدمة العميل :

لا بد لكل عملية سرية من نهاية، والعمليات التي تعتمد على نشاط العملاء قصيرة الامد وكثيرا ما تنتهي بصورة مفاجئة. فقد يموت العميل لاسباب طبيعية او نتيجة لحادث، وقد يعتقل ويسجن او ربما يعدم. وفي مثل هذه الحالة ينصب اهتمام رجال الوكالة على حماية مصالح مؤسستهم، ويكون هذا عادة بانكار كل زعم بان ذلك الرجل كان عميلا سريا للحكومة الاميركية. وقد تضطر الوكالة نفسها في بعض الاحيان الى انهاء العملية والتخلص من العميل. وقرار انهاء العملية انما يتخذه رئيس المكتب في البلد الذي تجري فيه العملية بموافقة رئاسة الوكالة. وقد

يعود السبب في انهاء كل علاقة مع العميل الى فقدانه سبيل الوصول الى الاسرار التي تريد الوكالة الحصول عليها، او الى عدم الاستقرار العاطفي او عدم الثقة مما يهدد العملية بالفشل او يؤدي الى هتك حجاب السرية. وهناك سبب اخر ربما كان اهم هذه الاسباب هو مسألة عدم الركون سياسيا الى الرجل، وذلك حين يشتبه بانه عميل مزدوج او انه اصبح كذلك او بات فريسة طليعة لاستخبارات الخصم.

ويمكن شراء العميل العديم الفائدة وغير المستقر واذا اقتضت الضرورة تم اسكاته عن طريق التهديد. أما العميل المفيد الذي يوثق به والذي قد ينكشف للاخصام او يتعرض للخطر بعد ان يكون قد نفذ الاتفاق معه كجاسوس وقام بمهمته على الوجه المطلوب، فيمكن اسكانه في بلد اخر، وتزويده بالاموال اللازمة ومساعدته في ايجاد عمل له او اعادة تدريبه في مهنة جديدة على الاقل. واذا قام العميل بخدمة كبيرة للوكالة مغامرا بحياته في سبيلها، وعلى الاخص اذا هو قتل نفسه ماديا ومعنويا خلال قيامه بذلك، فانه يرسل الى الولايات المتحدة لاعادة اسكانه هناك، ولا سيما ان مدير وكالة الاستخبارات المركزية يستطيع بموجب قانون الوكالة لسنة ١٩٤٩ اصدار الاوامر « بدخول اجنبي معين الولايات المتحدة للاقامة فيها بصورة دائمة... خدمة للامن القومي او تعزيزا لمهمة الاستخبارات القومية. » ويمكن منح العميل وافراد عائلته « اقامة دائمة بغض النظر عن عدم قبولهم بموجب قوانين الهجرة او اية قوانين او انظمة اخرى »

ولكن اعادة الاسكان لا تسير دوما بهدوء ودونما عقبات، ويعود السبب في ذلك في بعض الاحيان الى خطأ ترتكبه الوكالة، ففي اواخر الخمسينات حين كان التجسس يجري على نطاق واسع في المانيا، كان العملاء السابقون والهاربون اللاجئون يستوطنون بصورة روتينية في كندا واميركا اللاتينية. وكان تدفق اللاجئين من اعداء الشيوعية قد بلغ حدا عجزت الخدمات السرية عن صده. وكان يدس من حين الى اخر عميل نشيط في عملية اعادة الاسكان هذه. ولكن العملية كلها كادت تنهار خلال بضعة اشهر عندما اكتشفت الحكومتان الكندية والبرازيلية على السواء ان وكالة الاستخبارات المركزية تستغل هذه العملية كوسيلة لزرع عملاء في مجتمعها.

ولا يبدي جميع العملاء الاجانب استعدادا للاستيطان في الولايات المتحدة وعلى الاخص وفقا لشروط وكالة الاستخبارات. ففي الستينات اضطر مسؤول كبير في اميركا اللاتينية كان يعمل لحساب الوكالة لسنوات طويلة الى الفرار من بلاده. ولما تمكن من الوصول الى المكسيك، عاد رجال الوكالة الى الاتصال به، اذ كانت الوكالة بالنظر الى خدماته السابقة، مستعدة لوضع ترتيبات لنقله الى الولايات المتحدة بموجب قانون انشاء الوكالة في سنة ١٩٤٩ اذا هو وقع اتفاقا بالتزام الصمت والهدوء فيما يتعلق باتصالاته السرية مع الحكومة الاميركية وعدم تعاطي اي نشاط سياسي يمارسه المبعدون في هذا البلد. ورفض المسؤول الاميركي اللاتيني الذي كانت تراوده اطماع بالعودة منتصرا الى بلاده يوما ما، التخلي عن حقه في التآمر على اعدائه في وطنه الاصلي، واراد الاقامة في الولايات المتحدة دون جنسية اميركية. مما واجه الوكالة بمعضلة صعبة. وكان وضع هذا العميل السابق في مدينة المكسيك يشكل خطرا يهدد باحتمال افتضاح صلته بالوكالة وصلات كثيرين اخرين من المسؤولين الكبار والتي كان مطلعا عليها. ولذلك فان رئاسة الوكالة في لانغلي بعثت باشعار الى رئيس المكتب في مدينة المكسيك، بان في امكان العميل السابق دخول البلاد دون الشروط المسبقة العادية. وكان كبار المسؤولين في الوكالة يأملون ان يظل تحت مراقبة معقولة بحيث يمنع من التورط الى حد بعيد في نشاط قد يتسبب في احراج للحكومة الاميركية.

ومن المعقول الاعتقاد بان هناك صلات تتطلب عملا جذريا يتخذه رجال الوكالة لانهاء الخدمة. ومن الطبيعي ان تكون مثل هذه الحالات شديدة الحساسية وغير مألوفة، غير انه عندما تقتضي الضرورة النظر في تصفية عميل خطر، فان القرار النهائي يجب ان يتخذ على اعلى مستويات السلطة اي من قبل مدير الوكالة نفسه. ولا تعتبر اعمال العنف الجسدي او القتل من الاساليب المقبولة الا في حالات خاصة، يمكن تبريرها للمدير العام للموافقة على اتيانها.

هناك طريقتان في العمل السري يمكن تطبيقهما على عمليات التجسس التقليدية وعلى عمليات العملاء بوجه عام، وهما: المواصلات السرية والاتصالات المباشرة. وعلى الضابط المسؤول ان يقيم وسائل مأمونة للاتصال بالعميل والا انعدمت وسيلة يتلقى بواسطتها المعلومات التي يحصل عليها العميل ويزوده

بواسطتها بالتعليمات والتوجيهات اللازمة. وتستخدم طرق مختلفة بين اونة واخرى للحد من احتمالات القضاء على العملية. ولا توجد انظمة ثابتة او قواعد تتحكم في الاتصال بالعميل السري كما هي الحال في لعبة التجسس بأسرها. فما دامت الاساليب المستعملة مأمونة وتفي بغايتها فان للضابط المسؤول حرية الابتكار.

ويفضل كثيرون من العملاء نقل معلوماتهم شفويا الى الضابط المسؤول ذلك لانهم يرون ان ذلك اكثر امنا وسهولة من تضمين هذه المعلومات اوراقا رسمية، او استخدام اجهزة تجسس قد تدينهم بالجريمة اذا اكتشفتهم السلطات المحلية. ولكن وكالة الاستخبارات تفضل الوثائق لامكانية التدقيق فيها والتأكد من مدى اخلاص العميل. ففي قضية (بنكوفسكي) كانت الوثائق السرية السوفياتية التي قدمها اكثر قيمة من الشروح والتفسيرات الشخصية التي افضى بها عن الاحداث في الاوساط العسكرية حينذاك. ويرى عملاء اخرون ان يكون اتصالهم الشخصي بالضابط المسؤول على اقله، ذلك لانهم يرون ان كل اجتماع سري يعرضهم الى الافتضاح وبالتالي الى السجن او ما هو اسوأ من ذلك. ويفضل مثل هؤلاء الاتصال فقط باساليب غير مباشرة او بوسائل ميكانيكية (كبث رسائل بالشيفرة او رسائل سرية باللاسلكي او بالحبر السري الى غير ذلك). ولكن وكالة الاستخبارات تصر على المحافظة على الاتصالات الشخصية بين الضابط وعملائه الا في الحالات التي تنطوي على خطورة. ذلك لانه لا بد من تقييم ولاء الجاسوس ومدى اندفاعه في العمل في اجتماعات تعقد بين اونة واخرى.

وكلما اجتمع الضابط المسؤول مع عميله كلما تعرضا لخطر ملاحظتهما من جانب قوى الامن المحلية او من جانب استخبارات معادية كالبوليس السري السوفياتي مثلا. وللتخفيف من هذه المخاطر تستخدم في معظم الاحيان وسائل غير مباشرة للاتصال وعلى الاخص عند نقل معلومات من العميل الى الضابط المسؤول. ومن الطرق القياسية، استخدام شخص ثالث يعمل وسيطا، وقد يكون هذا الشخص عالما بالامر او غير عالم وقد يكون عميلا اخر وقد يكون مقيما في بلد اخر، غير ان دوره بغض النظر عن هذا كله، هو تلقي المواد من عميل اخر او من الضابط المسؤول ثم نقلها الى الاخرين دون ان يعلم شيئا عن محتواها. وهناك اسلوب اخر

هو نوع من صندوق بريد سري كجذع شجرة مجوف او تجويف تحت مقعد في منتزه او ثقب في جدار حجري قديم ــ او اي مستودع قديم يمكن استخدامها في نقل المواد. (ومن بين الاماكن التي استعملت « صندوق بريــد » في عمليــة (بنكوفسكي) الفراغ القائم وراء انابيب التدفئة المركزية امام مدخل شقة سكنه في موسكو،). ويقتصر الامر على ان يقوم العميل بوضع مادة المعلومات في « صندوق البريد » في موعد سبق ترتيبه من جانب الضابط المسؤول او الشخص الثالث الذي يستخدم لهذه الغاية.

ثم هناك اسلوب يستعمل كثيرا هو اسلوب الاحتكاك، اذ يلتقي بموجبه العميل او الشخص الثالث بالضابط المسؤول في مكان عام سبق تحديده او على رصيف محطة يزدحم بالناس او عند مدخل مسرح او في شارع مزدحم. ويتصرف الرجلان وكانهما غريبان ثم يقترب احدهما من الاخر ويحتك به للحظة تكفي لان يدس احدهما شيئا في يد الاخر او جيبه. او قد يتبادلان صحيفتين أو حقيبتين. ومثل هذا الاتصال قصير للغاية كما انه خفي ومأمون اذا نفذ باحكام.

وعلى الرغم من ان الضابط المسؤول كثيرا ما يستخدم اسلوب الاتصال غير المباشر، فان عليه ان يهيء اجتماعات شخصية مع عميله بين حين واخر. وعندما يتم لقاء سري ــ في باص او منتزه او مطعم ــ فان رجال استخبارات اخرين يقومون بدور المراقبة كاجراء وقائي ضد الاخصام الذين يحاولون التقاط المحادثة او التدخل فيها. ويعرف هذا في عالم التجسس « بالمراقبة المضادة ». ويعد الضابط المسؤول اشارات تدل على السلامة والخطر قبل كل لقاء مع العميل وفريق المراقبة المضادة على السواء. ويمكن للضابط والعميل او اي فرد من فريق المراقبة الاشارة على الاخرين بالمضي قدما في الاجتماع او تفادي كل اتصال، او الغاء الاجتماع. وتستخدم « بيوت مأمونة » (تحتفظ بها الوكالة) مكانا للاجتماعات مع العملاء، وعلى الاخص اذا كانت ثمة امور كثيرة يتوجب بحثها. ويتميز البيت المأمون عادة بتوفير جو يمكن العميل والضابط من الاسترخاء والحديث بكل حرية دون خوف من المراقبة. غير انه كلما ازداد استعمال المنزل، فان خطر اكتشافه يزداد.

ثقافة الوكالة

وصفت مجلة نيوزويك الوكالة قبل بضع سنوات بأنها اكثر المنظمات سرية وتلاحما في المجتمع الأمريكي (ربما باستثناء المافيا)، ولكن هذا القول وان انطوى على كثير من الصحة فانه لا يخلو من المبالغة. ففي عصرها الذهبي، وحين كانت الحرب الباردة في ذروتها، كانت الوكالة تضم صفوة نادرة من الناس ومجموعة من الضابط الذين تميزوا بالجراة وسعة الأفق على كل المستويات وفي جميع المديريات، ولكن الوكالة شاخت مع الزمن واصبحت مؤسسة بيروقراطية. فروح الجماعة والتفاني في الواجب اللذان كان يتصف بهما العاملون فيها في الماضي، جعلا وكالة الاستخبارات المركزية تتميز عن جميع الدوائر الحكومية في الولايات المتحدة، ولكن لهذه الصفة المميزة اسلوب نظري في العمل والمهام، ففقدت الغاية الحقيقية من السرية ـ اي أبقاء الخصم في الظلام في كل ما يتعلق بسياسات الوكالات وعملياتها ـ واليوم اصبحت السرية تمارس من اجل السرية ذاتها، ـ ومن اجل منع الشعب الأميركي من معرفة حقيقة ما يجري. لقد شوهت الغاية الحقيقية من جمع المعلومات ـ وهي التجسس بكفاءة على تحركات الاخصام التي تنطوي على خطر ـ بسبب الحاجة الى تنمية شخصية جماعية سرية.

وبعد الغزو الأميركي لكمبوديا في سنة ١٩٧٠، رفع بضع مئات من مستخدمي الوكالة (معظهم من الضباط الشبان من قسم الاستخبارات ومديرية العلوم والتكنولوجيا) الى الجهات العليا عريضة يحتجون فيها على السياسة الأميركية في الهند الصينية. وانزعج (ريتشارد هيلمز) مدير الوكالة من احتمال حدوث مثل هذا الأضطراب في صفوف الوكالة، وخشي ان تتسرب اخبار ذلك الى الناس، فوجه الدعوة الى جميع الذين وقعوا العريضة، واجتمع بهم في القاعدة الرئيسية حيث القى فيهم محاضرة شدد فيها على ضرورة الفصل بين وجهات نظرهم الشخصية وواجبات مهنتهم. وفي الوقت ذاته حدثت احتجاجات مماثلة على القضية الكمبودية في وزارة الخارجية وادارات حكومية أخرى. ونشرت كل

صحيفة في البلاد تقريبا مقالات عن حركة التمرد التي اخذت تختمر في صفوف البيروقراطية الاتحادية. غير ان الاحداث داخل الوكالة وكانت اهم الاحداث من الناحية الاخبارية، لم تتسرب أبدا إلى الصحافة. فقد كان احتجاج موظفو الوكالة طبقا لتقاليدهم السرية احتجاجا سريا.

ولم ير موظفو الوكالة الذين تعودوا السرية في كل اعمالهم اي حرج في الأبقاء على احتجاجهم محجوبا عن الناس، فالسرية اسلوب مطلق للعيش في الوكالة. وعلى الرغم من الذين هم خارج الوكالة قد يرون في بعض الممارسات الناجمة عن ذلك ما يبعث على الضحك، فان الوكالة تنظر الى الموضوع بأقصى جدية. فضباط التدريب يحاضرون الطلاب الجدد طوال ساعات عن "أهمية الأمن". وتعـزز هذه المحاضرات في دورات تعقد بين أونة واخرى تشدد على هذا الموضوع، وتطلب الى كل موظف اعادة قراءة انظمة الأمن في الوكالة مرة كل ستة أشهر وتوقيع نسخة من هذه الانظمة كدليل على أنه قرأها. ويجب من حيث المبدأ عدم اطلاع الناس على أي شيء عن الوكالة، ولا يجوز اطلاع الزملاء في الوكالة الا على تلك المعلومات التي هم في "حاجة ــ ضرورية ــ للاطلاع عليها" *

ويعتاد الموظفون في وكالة الاستخبارات المركزية على اجراءات الأمن المشددة (وبعضها له ما يبرره طبعا) بحيث انهم يقبلونها بسهولة وبساطة وقل أن يخالفوها. وانه لشيء طبيعي ان تستعمل دليل هاتف كتبت عليه كلمة "سري"، وهو دليل قصد له أن يكون ناقصا بحيث لا يحتوي اسم أي شخص يعمل في الخدمات السرية. يشطب منه لدى تنقيحه كل ستة أشهر اسماء كثيرين من الناس الذين تستخدمهم مختلف المديريات غير السرية، بحيث اذا وقع هذا الدليل في يد من لايحق له الاطلاع عليه، فلا يستطيع أي عميل اجنبي او مراسل صحفي أن يعرف عدد الذين يعملون في رئاسة الوكالة او حتى عدد الذين يعملون في وظائف غير سرية. ويتطلع أولئك الذين تشطب اسماؤهم موقتا، الى ظهور اسمائهم في الطبعة

* يتخذ الميل الى السرية في بعض الاحيان أسلوبا يثير الضحك، اذ توزع اوسمة سرية على من يحافظون على الأسرار، غير انه يجب عدم تقلد هذه الاوسمة خارج الوكالة او اطلاع الناس عليها. ولا يجوز عرض الكؤوس الدولية في المباريات الرياضية ــ البولينغ وغيرها الا داخل مبنى الرئاسة.

التالية من الدليل حين تشطب اسماء غيرهم، هذا بالاضافة الى أن معظم ارقام هواتف الوكالة تغير باستمرار لأسباب تتعلق بالأمن. على أن معظم الموظفين يستطيعون التوصل الى معرفة الأرقام الشائعة الاستعمال ويدونونها في مفكراتهم الخاصة، على الرغم من أن عليهم ان يكونوا حذرين بحيث يخفون هذه المفكرات في خزائنهم خلال الليل لئلا يتهموا بمخالفة انظمة الامن. ويعاقب الموظف الذي يرتكب مخالفة من هذا النوع للمرة الأولى بالتأنيب والتوبيخ، ويتعرض مكتبه لاجراءات تفتيش طوال بضعة أسابيع. اما اذا تكررت المخالفة فان الموظف يرغم على اجازة دون أجر قد تمتد بضعة أسابيع أو قد يطرد.

وتوضع في الخزائن كذلك بالاضافة الى دليل الهاتف كل مادة لها علاقة بالأمن (بما في ذلك اشرطة الآلات الكاتبة والاوراق المهملة) حين تخلى المكاتب من موظفيها. ويقوم حراس الأمن بالطواف، على كل مكتب مرة كل نصف ساعة تقريبا في المساء وكذلك في عطلة نهاية الأسبوع للتأكد من أنه لم تترك أية اوراق سرية خارج الخزائن وللتأكد من أن هذه الخزائن مقفلة وانه لا يوجد جاسوس يتسكع في أروقة المبنى. فاذا وجد الحارس أية وثائق سرية في مكان غير مأمون، فان الرجل الذي تركها والرجل الذي عهد إليه في التفتيش للتأكد من أن كل شيء على ما يرام، يتهمان بمخالفة أنظمة الأمن وتسجل هذه المخالفة في اضبارة كل منهما.

وتتخذ اجراءات الأمن هذه داخل مبنى الرئاسة الذي يحيط به سياج يبلغ ارتفاعه أربعة امتار وتعلوه اسلاك شائكة ويقوم حرس مسلحون تساندهم كلاب بوليس باعمال الدوريات، كما تحيط به في الوقت ذاته شبكة من رجال الأمن والأجهزة تكفل عدم تمكن أي امرئ من دخول ساحة المبنى او المبنى دون ان يبرز الاوراق التي تخوله الحق في ذلك. ويزود كل موظف في وكالة الاستخبارات المركزية بشارة بلاستيكية رقيقة تحمل صورته، وعليه ان يبرزها للحرس لدى دخوله وان تكون ظاهرة للعيان طوال مدة وجوده داخل المبنى. وحول هذه الشارة حوالى ٢٠ صندوقا او أقل قد تملأ بحروف حمراء او لا تملأ. ويدل كل حرف على شهادة أمن خاصة يكون صاحب الشارة قد حصل عليها. وتعتبر بعض مكاتب الوكالة سرية ولا يجوز لغير الذين لديهم شهادة أمن خاصة تظهر على الشارة التي يحملونها دخول هذه المكاتب. ويتولى حراسة هذه المكاتب عادة رجل من بوليس الوكالة

يجلس في قفص زجاجي يدير منه بابا دوارا يمنع مرور الأشخاص غير المأذون لهم بذلك. وتفرض على المكاتب الشديدة الحساسية بالاضافة الى البواب الدوار، حراسة اضافية من نوع أخر هي تزويدها بقفل لا يفتح الا بعد ادارة مجموعة سرية من الأرقام والحروف يتوجب على من يود الدخول فتحها بعد التدقيق في الشارة التي يحملها.

ولا يسمح لعاملات التنظيف بممارسة العمل في مبنى الوكالة الا بعد حصولهن على شهادة أمن تخولهن حق حمل الشارة الخاصة التي تعلق على صدورهن طوال وجودهن في المبنى. وفوق ذلك يجب ان يرافق كل عاملة حارس مسلح اثناء قيامها بعملية التنظيف (هذا مع العلم انه يفترض أن تكون جميع المستندات والاوراق السرية قد وضعت في امكنة مأمونة). وتعتبر بعض الغرف في الوكالة سرية الى درجة يترتب معها أن يقوم رجل ثالث يعمل في المكتب بمراقبة المرأة وحارسها.

وتنتشر هذه السرية الشاملة في كل مكان. فالبطاقات التي تعرض على لوحة نشرات الوكالة تعلن عن بيع بعض الأمتعة تختتم عادة بعبارة: "اتصلوا مع بيل تحويلة الهاتف ٦٤٦٤." ولم يكن يسمح للعاملين في قسم الخدمات الخاصة في الوكالة او للموظفين العاديين، بان يطلعوا زملاءهم على اسماء عائلاتهم، كما انه لم يكن يسمح للموظفين بالرد على المكالمات الهاتفية بأية كلمات غير التحويلة الهاتفية التي تتألف من أربعة أرقام الا في سنة ١٩٧٣.

وكان يطلب الى العاملين في الوكالة حتى السنوات الأخيرة، بأن يقدموا أنفسهم لغير العاملين في الوكالة بأنهم موظفون في وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية أو أية منظمة أخرى. أما الآن فقد سمح للمحللين والتقنيين بأن يعلنوا انهم يعملون لحساب الوكالة على الرغم من أنهم لا يستطيعون كشف النقاب عن المكتب الذي يعملون فيه. ويمكن مشاهدة موظفي قسم الخدمات السرية بسهولة في واشنطن لأنهم يدعون دوما انهم يعملون في وزارة الخارجية، ولكنهم كثيرا ما يحرجون عندما يسألون عن التفصيلات. ولا يستطيعون تقديم عنوانهم الحقيقي بل يكتفون بأعطاء رقم هاتف يتفق مع المقسم الحقيقي للمنظمة التي يدعون انهم يعملون فيها، ولكن الجرس يدق بطريقة فنية في لانغلي.

ومبنى رئاسة الوكالة الذي يقع على أرض مشجرة جزئيا مساحتها ١٢٥ فدانا وعلى مسافة ثمانية أميال من واشنطن، عبارة عن مبنى يشبه قلعة حديثة. ولم تكن تظهر عند احدى الطريقين المؤديتين إليه أية لا فتة حتى ربيع سنة ١٩٧٣ .

وكانت الوكالة حتى سنة ١٩٦١ تشغل عشرات المباني المنتشرة في مختلف انحاء واشنطن، ومن بين المبررات التي قدمت لتشييد المبنى الجديد الذي كلف (٤٦ مليون) دولار في احدى ضواحي العاصمة، القول ان جمع الموظفين في مبنى واحد يوفر اموالا طائلة، ولكن الحقيقة اثبتت عكس ذلك فجاء البناء الجديد، شاهداً على البيروقراطية الذى تميز بها المبنى منذ اليوم الأول لتشييده، والذى اظهر بعد اتمامه انه لا يتسع لجميع الموظفين. ولم تخل الوكالة بعض المباني السابقة لرئاستها التي كانت تختفي وراء مركز للتسهيلات الطبية البحرية الشارع الثالث والعشرين بشمال غربي واشنطن، ويحتل المركز الوطني لتحليل الصور التابع لها قسما من تسهيلات البحرية في جنوب شرق واشنطن. وبين المكاتب الكبيرة للوكالة مبنى قسم العمليات الداخلية في شارع بنسلفانيا على مقربة من البيت الأبيض.

وهناك مبان أخرى تحتلها الوكالة في ضواحي فيرجينيا بواشنطن. كما ان هناك مركزاً للتدريب في مبنى برويهيل في أرلنغتون، هذا بالأضافة الى مكاتب اخرى في قطاع روسلين في تلك المقاطعة، وستة مبان أخرى على الاقل في منطقة تايسون كورنر بشمال فيرجينيا تحولت الى ما يشبه أسرة استخبارات صغيرة للاعمال التقنية بسبب وجود آلات تقنية وشركات ابحاث كثيرة تقوم باعمال لحساب الوكالة ووزارة الدفاع هناك.

ولم يأت التوسع السريع في الفراغ الذي تشغله مكاتب الوكالة خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة لزيادة ملموسة في عدد الموظفين، وانما جاء نتيجة للانفجار الالكتروني والرغبة البيروقراطية في الحصول على حدود جديدة. ولم يأبه (ريتشارد هيلمز) كمدير للوكالة بتوسع المؤسسة الى أن لفت نظره احد المسؤولين في دائرته في سنة ١٩٦٨ حين اعلمه بأن فرعا تقنيا أخر سينتقل الى منطقة تايسون كورنر. وقد اثار هذا لسبب ما غضب (هيلمز) وأمر باعداد دراسة توضح عدد فروع الوكالة الموجودة خارج مبنى الرئاسة. وابلغه التقرير لدى الفراغ من اعداده

ان معظم وكلاء العقارات في منطقة واشنطن يعرفون ان نسبة كبيرة من موظفي وكالة الاستخبارات المركزية اخلوا المبنى الذي قيل للكونغرس انه ضروري لاحتواء جميع الموظفين. وأمر هيلمز بأن تخضع كل عملية انتقال في المستقبل لموافقته الشخصية، ولكن هذا الاجراء اوقف عمليات الانتقال بصورة مؤقتة.

عندما كان مقر رئاسة الوكالة في طور البناء في الخمسينات، طلب المتعهد الفرعي المسؤول عن تركيب اجهزة التدفئة والتبريد معرفة عدد الاشخاص الذين يستعملون المبنى، ولكن الوكالة امتنعت عن ابلاغه ذلك لأسباب تتعلق بالأمن، فاضطر ان يقدر بنفسه ذلك العدد على أساس حجم البناء. وقد جاء عمل جهاز التدفئة معقولا، ولكن اجهزة التبريد جاءت دون المستوى، وبعد شكاوى اولية، في سنة ١٩٦١ وضع المتعهد جهازا لتنظيم الحرارة داخل كل مكتب. ولكن كثيرين من الموظفين راحوا يكيفون هذه الاجهزة بين وقت وآخر بحيث ان نظام التبريد ازداد سوءا، وعندها اعلنت مديرية الادارة والخدمات انه لم يعد في الامكان استعمال نظام التبريد، وختم كل جهاز من هذه الاجهزة بالشمع الأحمر. ولكن خبراء مديرية الادارة والخدمات لم يأخذوا في الحسبان ان وكالة الاستخبارات وكالة سرية، وان كثيرين من موظفيها تدربوا في نزع الاقفال وتركيبها، ولذلك فانه لم يمض طويل وقت حتى انتزعت هذه الاقفال وعادت اجهزة التبريد الى العمل.

في هذه المرحلة بالذات رفعت الوكالة قضية على المتعهد تطالبه بأدخال التحسينات اللازمة، وكان دفاعه انه ركب افضل شبكة ممكنة دون ان يتضح له عدد الأشخاص الذين يستوعبهم البناء، ولم تتمكن الوكالة من نقض هذا المنطق فخسرت القضية لدى المحكمة المختصة.

ومن المعالم غير العادية في المبنى مطعم الوكالة، اذ انه مقسم إلى قطاعات سرية واخرى مكشوفة، ويستعمل القسم الاكبر منه لموظفي الوكالة الذين يفترض فيهم ان يبرزوا شاراتهم لحراس مسلحين قبل دخولهم. اما القسم الاصغر فمخصص للزوار وللناس الذين يعملون في الوكالة ذاتها. وعلى الرغم من أن الاشخاص الوحيدين الخارجيين الذين يسمح لهم بدخول هذا القسم الصغير هم موظفو دوائر حكومية أخرى، وممثلو حكومات صديقة قليلة، وافراد عائلات موظفي الوكالة، فان تقسيم المطعم يضمن عدم مشاهدة أي من هؤلاء الزوار أي

من رجال الاستخبارات خلال تناول طعام الغداء.

ولموظفي الوكالة المدنيين الكبار (الذين تعادل رتبهم رتبة جنرال) غرفة خاصة في الجناح التنفيذي يتناولون فيها طعامهم؛ وهناك يقدم لهم طعام افضل وباسعار اقل من سعر الطعام الذي يقدم في المطعم. ويقوم على الخدمة عمال من السود بثياب بيضاء ناصعة يقدمون الطعام في صحاف من الصيني الفاخر. وهؤلاء الناس والطهاة الذين يعملون في القسم التنفيذي موظفون نظاميون في الوكالة، خلافا لاولئك الذين يعملون في المطعم والذين يقدمهم متعهد، وكثيرا ما تساءل مكتب الادارة والميزانية عن النفقات الباهظة لغرفة الطعام الخاصة، ولكن الوكالة تمكنت من تفادي هذه الحملات بالطريقة ذاتها التي تدفع عنها جميع الحملات التي تشن على نشاطها بالتذرع بأسباب تتعلق "بالأمن القومي."

والطبقية والتعالي امران مهمان في الوكالة تمتد جذورهما الى مكتب الخدمات الاستراتيجية زمن الحرب، فقد عرف عن الوكالة تركيزها منذ زمن بعيد على المؤسسة الشرقية، وقد وضع (الن دالس) وهو دبلوماسي أميركي سابق، واحد محامي وول ستريت، القاعدة الأساسية التى تقوم عليها مؤسسة غصت بافراد من عائلات روزفلت وبتدي وكليفلاند اموري وغيرها من كبار العائلات الأميركية. على أنه كانت هناك بعض الاستثناءات، فبعض كبار زعماء الوكالة كانوا من البيض الأنكلوسكسونيين والبروتستانت ومن خريجي المدارس الشرقية. وعلى الرغم من أن تغير الزمن والأفكار وضع حدا لنفوذ الصفوة الشرقية في الحكومة ككل، فان وكالة الاستخبارات المركزية لا تزال معقلاً للبيض والانكلوسكسونيين والبروتستانت او ظلت على الاقل آخر من يتبنى مبدأ تكافؤ الفرص.

ولم يكن من قبيل الصدف ان يتحدث (ريتشارد بيسل) الرئيس السابق للخدمات السرية وهو خريج جامعتي غروتوت وييل ويحمل شهادة في العلوم وشهادة دكتوراه منهما، وكذلك شهادة في العلوم من مدرسة الاقتصاد في لندن)، في مجلس كان يبحث في العلاقات الخارجية سنة ١٩٦٨، عن العمليات السرية، فقد كان هذا المجلس الخاص الواسع النفوذ والذي يتألف من بضع مئات من كبار الزعماء السياسيين والعسكريين ورجال الاعمال وأساتذة الجامعات، يشكل منذ زمن "الدائرة الانتخابية" الرئيسية لوكالة الاستخبارات بين الشعب الأميركي.

فعندما كانت الوكالة في حاجة الى مواطنين مرموقين ليكونوا واجهة لشركات تملكها، او عندما كانت تحتاج الى اي مساعدة خاصة، فأنها تتحول الى اعضاء هذا المجلس. وكان (بيسل) يعرف في تلك الليلة من سنة ١٩٦٨، انه يستطيع التحدث بحرية وصراحة عن مواضيع شديدة الحساسية لأنه كان بين «اصدقاء.» ولم يخش ان تتسرب كلماته بسبب طيش احد المشتركين في الاجتماع او عدم محافظته على السر.

وفي اضطرابات الطلاب في هارفارد سنة ١٩٧١ اقتحم فريق منهم المكتب الذي وضعت فيه محاضر جلسة المجلس الذى تحدث أثناء انعقاده (بيسل)، وبينها نص الخطاب الهام الذي يبين طبيعة العمليات السرية في الوكالة وخفايا المؤسسة الشرقية، وكان لهذا الأقتحام والأستيلاء على هذه الوثائق اثر بارز في تغيير نظرة الطلاب الى وكالة الأستخبارات، واصبحت الوكالة في نظرهم ولا سيما بعد تفاعل حرب فيتنام موضع احتقار، مما اضطر الوكالة تبعا لذلك الى تغيير القاعدة التي تستمد منها رجالها، ولم تعد جامعات هارفارد وييل وبرنستون وغيرها من الكليات الشرقية هي التى تقدم القسم الأكبر من الموظفين المحترفين او حتى قسما منهم. وتعتمد الوكالة الآن في موظفيها على جامعات الولايات الأميركية الوسطى وعلى القوات المسلحة. وعلى الرغم من أن هذا التحول يعكس ازدياد الديمقراطية في الحكومة الأميركية، فان الوكالة لم تغير نهجها عن طيب خاطر وانما فعلت ذلك لأنه لم يكن امامها مجال للخيار. ويعتقد بعض المسؤولين ان من الصعب جدا اذا تعذر ملء الشواغر في شبكة "الزملاء القدامى" الاستعانة بالمؤسسات الأميركية او الافادة من "الاصدقاء" النافذين في القطاعين الخاص والعام.

وعلى الرغم من توسيع قاعدة التجنيد توسيعا نسبيا في الآونة الأخيرة، فان الوكالة لم تكن توفر مبدأ تكافؤ الفرص، فنسبة الموظفين السود فيها اقل منها في أية دائرة اتحادية، وقد لفت نظر الادارة العليا الى هذه الأمر في سنة ١٩٦٧ عندما كتب احد دعاة الحقوق المدنية يشكو من ممارسة توظيف الاقليات. ونتيجة للدراسة التي اجريت في ذلك الحين، وجد أن اعلى رتبة تمنح للموظف الزنجي في الوكالة تعادل رتبه رائد في الجيش. وتبين ان عدد الزنوج بين موظفي الوكالة من

غير الكتبة لا يزيد على ٢٠ موظفا من مجموع ١٢,٠٠٠، وتبين كذلك ان نسبة السكرتيرات والكتبة وغيرهم من غير المحترفين كانت اقل بكثير منها في أية دائرة حكومية في منطقة واشنطن. وقد يعزو المرء هذه الحقيقة الأخيرة الى موقع الوكالة في الضواحي، غير ان السود كانوا ممثلين تمثيلا مناسبا في اعمال الحراسة واعمال التنظيف.

ويبدا ان كبار المسؤولين فوجئوا بنتائج دراسة سنة ١٩٦٧ لأنهم لم يكونوا يعتبرون أنفسهم من المتعصبين، فأمروا ببذل جهود اكبر لتوظيف مزيد من السود، غير أن هذه الجهود لم تنجح. فالشبان السود من خريجي الجامعات في السنوات الأخيرة، رفضوا الانضمام الى الوكالة لأسباب سياسية، او لأن هناك فرصا افضل لهم في القطاع الخاص. هذا بالاضافة الى ان نظام التوظيف الذي تتبعه الوكالة لا يمكن تغييره بشكل يسهل توظف الاقليات، فالقسم الأكبر من "اكتشاف" الموظفين المرتقبين انما يقوم به اساتذة جامعات هم اصدقاء للوكالة او مستشارون لها ويعملون في جامعات جل طلابها من البيض، وينتقون كل سنة عددا منهم للعمل في وكالة الاستخبارات المركزية.

وفي سنة ١٩٦٤ قام المفتش العام للوكالة بدراسة لمكتب التقديرات القومية. ووجد انه لا يوجد بين موظفي هذا المكتب أي زنجي او يهودي او امرأة، وان المكتب لا يضم غير عدد قليل من الكاثوليك. واتخذت خطوات لتوظيف افراد من الاقليات، واستخدمت موظفة واحدة من الأقليات على سبيل التجربة لما عينت سكرتيرة من السود. وعندما انهت هذه الموظفة مدة التجربة شجعت على البحث عن وظيفة في مكان آخر. وعهد الى السكرتيرة السوداء في اعمال بعيدا عن المكتب، وعن مركز الانتاج. غير ان مكتب التقديرات القومية اخضع لقبول تعيين بعض اليهود وعدد آخر من الكاثوليك.

وتلعب اعتبارات الأمن دورا كبيرا في عدم اهتمام الوكالة بمناطق المدن لدى توظيفها السكرتيرات. اذ يترتب على جميع الموظفين الحصول على براءات أمن كاملة قبل أن يبدأو العمل. وهذه عملية باهظة النفقات بالاضافة الى أن من الأسهل التحقيق مع النساء في القرى والمدن الصغيرة منه مع نساء في المدن، كما ان هذه العملية اقل تكاليف. وعلاوة على ذلك تفضل الوكالة توظيف السكرتيرات

اللواتي يعكسن الصورة الأميركية الصحيحة واللوأتي لم يتسرب اليهن "الفساد" ولم "يتثقفن سياسيا".

ويترتب على سكرتيرات الوكالة كغيرهن من الموظفين ان يجتزن امتحان جهاز الكشف عن الكذب كشرط لتوظيفهن، ويترتب عليهن كذلك ان يخضعن لمثل هذا الامتحان مرة كل خمس سنوات او متى عدن من مهمة في الخارج. والوكالة خلافا لمعظم المؤسسات الأخرى تستطيع أن تعرف بواسطة اجهزة الكشف عن الكذب كل شيء تقريبا عن الحياة الخاصة لموظفيها. وتوجه عادة أسئلة تتعلق بالأمور الجنسية والمخدرات والأمانة الشخصية بالاضافة الى أسئلة تتعلق بالأمن. وتسجل السكرتيرات الصغيرات السن عادة ردا سالبا على جهاز الكشف عن الكذب عندما يوجه اليهن السؤال التالي: "هل سبق لك ان سرقت أية ممتلكات حكومية؟" ثم يضيف خبراء الجهاز الى السؤال العبارة التالية "فيما عدا الاقلام وغير ذلك من مواد الكتابة؟"

ومتى اجتاز المجندون تحقيقات الأمن وامتحانات جهاز الكشف عن الكذب يجري تدريبهم في الوكالة. وتتلقى معظم السكرتيرات تدريبا في منطقة واشنطن، ويتركز هذا التدريب في ضرورة المحافظة على السرية في جميع مرافق العمل. أما النساء اللواتي يرسلن الى الخارج للعمل مع رؤسائهن في الوكالة، فيتلقين دورة في مهنة التجسس. وقالت سكرتيرة سابقة: "ان اهم جزء من تدريبها في الميدان في اواخر الستينات كان تعقب مدرب في احد مخازن واشنطن *

على أن المحترفين في الوكالة الذين جند معظمهم (حتى سنة ١٩٦٧ الى أن تم اكتشاف ذلك من قبل جمعية الطلبة الوطنية) اساتذة "اصدقاء" في الكليات، يتلقون تدريبا اوسع وأشق عندما يلتحقون بالوكالة كموظفين محترفين. فيوضعون موضع تجربة طوال سنتين يمضون السنة الأولى في تدريب على البرامج والسنة الثانية في تدريب على مهام الوظيفة ذاتها. ويتلقى هؤلاء دورات أولية في مبنى برويهيل في آرلنغتون فيرجينيا في موضوع الأمن، وتنظيم الوكالة، وأسرة

* أثبت تدريب هذه المرأة جدواه عندما اسندت اليها عند تعيينها في الخارج كسكرتيرة للسفارة، مراقبة شقة في مبنى وهي تتستر بملابس امرأة عربية.

الاستخبارات وطبيعة الشيوعية الدولية. وعندما كان (الن دالس) مديرا للوكالة يحاضر في دورة من هذه الدورات، ضرب لهم مثلا على الحرص والأنتباه من حادثة تمت له حين كان موظفاً دبلوماسيا في سويسرا خلال الحرب العالمية الأولى، فقد تلقى في صباح يوم سبت مكالمة من رجل روسي قال له انه يريد ان يتحدث فوراً الى ممثل للحكومة الأميركية، وكان دالس على موعد مع فتاة شابة فرفض ان يتحدث اليه. وتبين بعد ذلك ان هذا الروسي كان (نيكولاي لينين).

ويرسل المتدربون بعد ذلك الى "المزرعة" ـ تلك المؤسسة القائمة على مقربة من (وليامزبوغ) وتبدو وكأنها مركز للابحاث والتجارب تابع لوزارة الدفاع. وهي في الواقع تشبه موقعا عسكريا كبيرا. فهناك ثكنات ومكاتب وغرف دراسة وناد للضباط. وتتناثر في الأراضي التي تقوم عليها هذه المؤسسة والتي تبلغ مساحتها ٤٨٠ فدانا معظمها مزروع بالاشجار، ميادين للرماية وابراج للقفز وحدود مغلقة وكأنها اشبه ببلد شيوعي. وعلى مسافة من المركز تقوم مواقع محظورة تستخدم في مشاريع سرية للغاية كالتحقيق مع هارب لا جيء او الاعداد لعملية خاصة او تدريب عميل اجنبي مهم سيعود الى بلاده للتجسس.

وتعرض على المتدربين «في المزرعة» كجزء من تدريبهم في مهنة التجسس، افلام سينمائية عن عمليات التجسس، ويطلب إليهم بعد العرض عادة أن ينتقدوا أسلوب التجسس كما ظهر في هذه الافلام. وتعرض افلام أخرى كما اوضح ذلك ضابط سابق في الاستخبارات تحدث عن خبرته في مقال نشرته مجلة رامبارتس في عددها الصادر في شهر نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٧.

> " كانت تعرض علينا افلام من انتاج وكالة الاستخبارات تظهر الوكالة وهي تمارس نشاطها. افلام تظهر ذلك النوع من اغراء هوليوود الى عناصر الاثارة التي لا تخلو الوكالة منها. وتحدث زميل حضر دورة تدريبية في سنة ١٩٦٣ عن فيلم يتعلق بحادث طائرة التجسس يو ـ ٢. ولمح مدربه في تعليقاته على الفيلم قبل عرضه الى ان الرئيس ايزنهاور "اظهر بروداً في انكاره ان طائرة يو ـ ٢ كانت طائرة تابعة للوكالة. ولكن المدرب قال ان الأمر ليس بذي بال، فقد

حققت يو ـ ٢ على الاجمال انتصارا للوكالة، لأن هذه الطائرات كانت تحلق طوال خمس سنوات على الاقل فوق الاراضي السوفياتية. وكان الزعماء السوفيات طوال هذه المدة يحنقون غضباً وخيبة أمل، لأنهم لم يتمكنوا من اسقاط احدى هذه الطائرات من ناحية ولأنهم لم يكونوا يريدون ان يعرف العالم بعجزهم من ناحية ثانية. واكدت الصور التي عرضها الفيلم "ان اجهزة التصوير في الطائرة" حققت مهمة استطلاع مرموقة. وعندما انتهى عرض الفيلم وأضيئت الانوار اشار المدرب الى مؤخرة الغرفة وقال "ايها السادة، هذا هو بطل فيلمنا". وفي المؤخرة وقف (فرانسيس غاري باورز). فوقف المتدربون وراحوا يصفقون له".

ويتلقى جميع المتدربين تمرينا في استعمال الأسلحة الخفيفة، بينما يتلقى أولئك الذين سيلتحقون بعمليات شبه عسكرية دورة كاملة ـ تشتمل على استعمال المتفجرات واجهزة التدمير والقفز بالمظلات وعمليات جوية وبحرية وتدريب على استخدام المدفعية. ويتلقى تدريبا على الاعمال شبه العسكرية جميع الجنود المتعاقدين (الذين يستاءون من تسميتهم "مرتزقة") والذين يجندون على انفراد للقيام بعمليات خاصة. وينضم هؤلاء الى المتدربين من الوكالة في دورات أخرى ولكنهم يتفادون بوجه عام التقاء الشبان الاقل خبرة الذين يشكلون الغالبية العظمى من المتدربين. ويواصل كثير من هؤلاء المرتزقة وعدد قليل من المتدربين الدراسة متابعين دورات متقدمة في استعمال المتفجرات والأسلحة الثقيلة تعقد في مركز للوكالة في ولاية نورث كارولينا. ويجري التدريب المتقدم في العمليات شبه العسكرية في (فورت براغ) بولاية (نورث كارولينا) وفي (فورت غوليك) بمنطقة قناة بنما.

امتيازات خاصة:

على الرغم من أن موظفي الوكالة يتمتعون بالرتب ذاتها التي يتمتع بها موظفو الدوائر الحكومية الأخرى، ويتلقون نفس الرواتب، فانهم لا يخضعون

لسلطة الخدمات المدنية. ولمدير الوكالة الحق في توظيف أي شخص او طرد أي موظف دون مراعاة الأنظمة الحكومية العادية، ولا يجوز مقاضاته أبدا على ذلك على أن من ممارسات الوكالة العناية بالاشخاص الذين يظلون موالين لها، وهناك شعور قوي بين موظفي الادارة في الوكالة، بأن عليهم ان يهتموا برخاء جميع الموظفين، ويتجاوز هذا الشعور العلاقة بين رب العمل والعامل في دوائر الحكومة أو في مؤسسة خاصة ـ ولكن اعتبارات الأمن تملي الى حد ما هذا الموقف لأن موظفا لا يشعر بالراحة او الاستقرار، قد يصبح هدفا سهلا لعميل اجنبي، ولكن هناك أسبابا أخرى غير هذا السبب، فالجميع يعتقدون انهم ينتمون لأسرة واحدة ويجب الأهتمام الكامل بكل عضو فيها. وربما شعر موظفو الوكالة بولاء لها اكبر من ذلك الذي يشعر به موظفو دوائر أخرى لدوائرهم.

وتعتبر بعض الفوائد التي يجنيها موظفو الوكالة فريدة في البيروقراطية الاتحادية. فالوكالة مثلا تدير برامج صيفية داخلية لطلبة الكليات. وبرامج الوكالة خلافا للدوائر الحكومية الأخرى التي تخصص للطلبة الذين يعانون عجزا او الطلبة من الاقليات، مخصصة لأبناء وبنات موظفي الوكالة. والمبرر الذي تتذرع به الوكالة هنا هو ايضا اعتبارات الأمن.

واذا توفي موظف في الوكالة يتوجه ضابط أمن فورا الى منزله ليرى أن كل شيء يسير على ما يرام بالنسبة الى افراد عائلته، (وللتأكد طبعا من عدم وجود وثائق للوكالة ربما يكون المتوفى قد نقلها الى منزله). واذا كان ذلك الموظف قد عاش بهوية مزيفة، فان الضابط يحاول أن يضمن ان هويته الحقيقية لن تكشف بعد موته. وكثيرا ما يساعد ضابط الأمن في ترتيبات الدفن والجنازة.

أما بالنسبة الى النشاط المصرفي، فيشجع موظفو الوكالة على استعمال مصرف الوكالة الموجود في مبنى الرئاسة. وهذا المصرف خبير في منح القروض لرجال الاستخبارات المتخفين الذين تعتبر جميع البيانات المتعلقة بحياتهم الشخصية قبل توظيفهم بيانات زائفة، واذا اخفق احد الموظفين في رد القرض، وهذا أمر نادر الوقوع، فان المصرف قل أن يرفع دعوى ضده لا سترداد المال، لأن ذلك يشكل خرقا للأمن. وهناك ايضا صندوق خاص تدعمه مساهمات سنوية من الضباط لمساعدة زملائهم الذين قد يتعرضون لمشاكل مالية.

ويوفر المصرف كذلك انواعا مختلفة من التأمينات لموظفي الوكالة، دونما حاجة الى المعلومات التي تطلبها شركات التأمين من المؤمن عليه. وتشهد الوكالة بأن جميع الحقائق صحيحة ـ حتى القول ان موظفا معينا توفي ـ دون حاجة الى تقديم ما يثبت ذلك. وطلبت (شركة بلوكروس) التي كانت في الأصل تتولى اصدار بوليصات التأمين الصحية للوكالة معلومات لم ترق المسؤولين، ولذا حولت حسابات الوكالة في اواخر الخمسينات الى شركة اكثر تساهلا هي (شركة ميوتوال) في (اوماها). ويطلب الى موظفي الوكالة عند استخدام بوليصة التأمين ضد حوادث الطائرات والمتوفرة في المطارات، ان يشيروا بوليصة التأمين هذه من مصرف الوكالة ذاتها.

وتبذل محاولات لتنظيم نشاطات موظفي الوكالة خارج نطاق اعمال الوكالة ـ بغية تقوية عنصر الأنتماء فيهم. فهناك جمعية لنشاط الموظفين تتولى رعاية برامج تشمل الرياضة والفن والجمباز والكاراتيه. وتنظم هذه الجمعية رحلات للنزهة وخدمة لبيع تذاكر الحفلات الرياضية والمسارح ومخزنا للبيع بأسعار اقل من السوق العادى. وتدير الوكالة برامج خاصة بها لتدريب احتياطييها من الضباط العسكريين. وقد اتخذت ترتيبات مع الجامعات المحلية تمكن ضباطها من تدريب الطلاب ممن هم في مستوى الكلية او على وشك التخرج.

وتتسامح رئاسة الوكالة ازاء العلاقات الجنسية بين موظفيها ما دامت هذه العلاقات ليست مع جواسيس اجانب. وتميز مكتب الوكالة الطبي في سايغون بعدم توجيهه أي سؤال عند معالجة المصابين بامراض تناسلية، في وقت كان يتحاشى فيه موظفو وزارة الخارجية التوجه الى عيادة السفارة للمعالجة من هذا المرض لأنهم يخشون اضافة عبارة "مرض تناسلي" الى سجلاتهم الشخصية.

وتراقب وكالة الاستخبارات بطرق أخرى كثيرة صحة موظفيها مراقبة دقيقة، فاذا مرض احد ضباط الوكالة، فأن في استطاعته الذهاب الى طبيب لا غبار عليه من ناحية الأمن. واذا اجريت له عملية جراحية، فان رجل أمن تابعا للوكالة يرافقه الى غرفة العمليات ليتأكد من انه لن يبوح بأية اسرار تحت تأثير المخدر. واذا اصيب بانهيار عصبي، فانه يرسل الى طبيب للامراض العقلية تستخدمه الوكالة، (او طبيب لا غبار عليه من ناحية الامن)؛ اما اذا كانت حالته سيئة

فيرسل الى مصح للعلاج تختاره الوكالة. وعلى الرغم من عدم توفر احصاءات، فان الانهيار العصبي مألوف في جو الوكالة المتوتر اكثر منه في أي مكان أخر بين السكان. ويعتبر الانهيار العصبي في قسم الخدمات السرية امرا عاديا تنطوي عليه مخاطر العمل، ويشجع الموظفون على العودة الى العمل بعد شفائهم. ولا يلحق عادة أي عار بمن يصابون بالانهيار العصبي. والواقع هو أن عددا من كبار الضباط اصيبوا بانهيارات عصبية حين كانوا في الخدمات السرية، دون ان يؤثر ذلك على مستقبلهم وأصيب (فرانك ويزنر) الرئيس السابق للخدمات السرية بهذا المرض ثم عاد ليعمل رئيسا لمحطة الخدمات السرية في لندن.

والمعروف عن بعض المسؤولين في الوكالة اكثارهم من تناول المشروبات الروحية، وهذا بدوره أمر من مخاطر المهنة. ولكن الوكالة تتساهل في هذا الموضوع، اما المخدرات فهي ممنوعة منعا باتا.

وعلى الرغم من أن سياسة الوكالة تجاه موظفيها والفوائد التي تقدمها لهم يمكن تبريرها بأسباب تتعلق بالأمن القومي والحاجة الى تنمية الولاء للمؤسسة، فان هذه الفوائد وتلك السياسة تميل الى السيطرة على مشاعر الضباط المحترفين، فينظرون الى الوكالة، عن غير وعي وكأنها المؤسسة العارفة بكل شيء، القادرة على كل شيء، والمعصومة عن الخطأ. ويصل التفاني في الواجب الى حد التعصب الديني، ويعتبرون الجدل في قرارات السلطات بمثابة تجديف على الدين. وتشجع مثل هذه الظروف على الانعزالية البيروقراطية وعلى الأنطواء على الذات (وعلى الأخص في ظل ضغوط خارجية) كما انها قد تؤدي الى موقف دفاعي يتميز بالتصلب يحول دون الفرد ومسايرة الاحداث الاجتماعية المهمة التي تقع ضمن بلاده ـ ناهيك عن تلك التي تقع في الخارج. وبدلا من أن يستمر الضباط المحترفون في بناء مواهبهم الشخصية، يصبحون مجرد ادوات، لا يأبهون الا بأمنهم وراحتهم وهو ما يتحقق لهم بتلبية متطلبات القيادة السياسية ومديري الادارات الذين يستطيعون توفير الوسائل لتحقيق هذه الغايات.

الكتابة السرية

أنشأت الوكالة قبل بضع سنوات مكتبة تاريخية سرية، ثم انشأت بعد ذلك مجلة سرية داخلية تتحدث عن شؤون المهنة وبدأت في الاعداد لتاريخ سري موسع للوكالة يكتبه كبار الضباط المتقاعدين.

ومجموعة الاستخبارات التاريخية وهو الأسم الذى يطلق على المكتبة الخاصة رسميا في الوكالة، عبارة عن مكتبة مذهلة حافلة بمادة التجسس وتحتوي الوف المجلدات والروايات البوليسية وغير البوليسية بمختلف اللغات. وتخصص لأمين المكتبة، وهو ضابط محترف كبير، ميزانية محترمة ليسافر حول العالم بحثا عن كتب ووثائق نادرة عن الجاسوسية، وتمتلك الوكالة بفضل جهوده الآن مجموعة تكاد تكون تامة لكل ما نشر عن الجاسوسية في العالم. وقد وسعت هذه المجموعة في السنوات الأخيرة بحيث تشمل احداثا بارزة لها علاقة بالاستخبارات تعرض انواعا من الحبر السري واجهزة استراق السمع واجهزة تصوير والآت أخرى سبق ان استعملها جواسيس في عملياتهم.

وتعرف المجلة التي تصدرها الوكالة مرة كل ثلاثة اشهر باسم "دراسات في الاستخبارات". وقد تناولت مقالات نشرت في السنوات الأخيرة مواضيع تراوحت بين الأمور العملية والنظرية: فقد تضمنت المجلة مقالات في كيف تتصرف لدى استجوابك من قبل العدو، وكيف تسير عملية التقديرات القومية؛ وكيف تهرب من معتقلات العدو التي تفرض فيها حراسة معينة. وبعد أزمة الصواريخ الكوبية، نشرت المجلة مناقشة حول أن كانت وكالة الاستخبارات قد فشلت في الكشف عن الصواريخ الكوبية في وقت مبكر، او ان كانت قد نجحت في الكشف عنها في الوقت المناسب بحيث سمحت للحكومة باتخاذ اجراءات لمعالجتها.

وهناك مواضع ذات أهمية تاريخية بحتة. ففي سنة ١٩٧٠ نشر تقرير مذهل عن الجهود الناجحة التي بذلها في نهاية الحرب العالمية الثانية (الخائن الكونت اميليو بوتشي) الذي كان حينذاك في الجيش الايطالي، للحيلولة دون وقوع مفكرة (الكونت شيانو) وزير الخارجية الايطالية (وزوج ابنة موسوليني) الذي اعدمه

(الدوتشي) في وقت لاحق، في أيدي الألمان، وقد تكون مثل هذه القصص موضع اهتمام لدى المواطنين العادين ولكن "دراسات في الاستخبارات" تختلف عن معظم المجلات العادية وان كانت تشبهها في المظهر بانها مختومة بكلمة (سري)، ولذلك فان الذين يطلعون عليها هم موظفو الوكالة فقط وعدد قليل من القراء المنتقين.

ولعل أهم عمل أدبي تقوم به وكالة الاستخبارات هو التاريخ السري الضخم للوكالة الذي يجري اعداده منذ سنة ١٩٦٧. فقد وافق المدير (هيلمز) وهو يدرك الميل القوي لدى ضباط الاستخبارات السابقين الى كتابة مذكراتهم، ومنعا لأحراج الحكومة او المؤسسة لما قد يكشفونه من حقائق، وافق على السماح باعداد تاريخ سري رسمي للوكالة ونشاطاتها السرية. واستخدم استاذ في التاريخ من احدى جامعات الولايات الوسطى الغربية ليعمل منسقا ومستشارا في الابحاث والأسلوب. واعيد استخدام الضباط المتقاعدين بموجب عقود وبرواتبهم السابقة لامضاء سنتين أخريين مع الوكالة يقضونهما في تدوين منكراتهم لتضمينها موسوعة مصغرة عن ماضي الوكالة.

وكان قرار (هيلمز) ضربة معلم، فوضع هذا التاريخ لن يتم مطلقا، ولن ينشر الكتاب بالمرة، فهو مشروع دائم متواصل ولن يقرأه الا اولئك الذين لهم "حاجة ماسة الى المعرفة" ــ وهؤلاء قلة طبعا. ولكن الكتاب من قدماء الضباط تغلبوا على خيبة الأمل التي اعترتهم ــ دون أن يتسبب ذلك في أي ضرر ــ وهم يتقاضون أجرا كبيرا عن جهودهم (وربما كان هذا الأجر اكبر من ذلك الذي يتقاضونه لو ظهروا الى العلن). أما بالنسبة الى الوكالة فانها راضية عن هذا الترتيب الذي وضعته والذي هو بمثابة عقد شرف بين اصدقاء وزملاء يغلق الباب امام العدو الأول لأولئك الذين تستبد بهم عقلية الاستخبارات.

الفصل التاسع

الاستخبارات والسياسة

يجب ان تستند السياسة الى افضل تقديرات للحقائق التي يمكن جمعها. ويجب ان تصدر هذه التقديرات بدورها عن دائرة لا تضمر حقدا لاحد ولا ترتبط باية سياسة معينة.
(الن دالس)

كان العمال قد بدأوا بتريين البيت الابيض في احد ايام كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩ بمناسبة عيد الميلاد حين اجتمع الرئيس في غرفة المجلس الوزاري الى مجلس الامن القومي

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات
(اربعة اسطر)

الى الاطراف المعنية في الحكومة الاتحادية في نيسان (ابريل) السابق. وكان البيروقراطيون يعدون اوراقا ووثائق لرؤسائهم استعدادا لهذا الصباح. وكان هناك خلاف حاد داخل الحكومة على مدى التصلب الذي يتوجب على الولايات

المتحدة انتهاجه مع

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطران)

وقد بات اتخاذ القرار قريبا الان. وكان بين الذين حضروا الاجتماع نائب رئيس الجمهورية ووزيرا الخارجية والدفاع ووكيلا وزارتي الخارجية والتجارة ومدير وكالة الاستخبارات المركزية وممثل عن وكالة الملاحة الجوية والفضاء ومساعد الرئيس لشؤون الامن القومي ورئيس المهنية المشتركة للاركان * .

واستهل الرئيس الاجتماع بالقول : «ان امام مجلس الامن القومي مشكلة معقدة للغاية ـ معقدة ليست فقط بالمعنى العادي للسياسة الخارجية وانما في الاطار الاخلاقي الذي يتعلق بقسم كبير من الاميركيين». ثم استدار الرئيس نيكسون الى (ريتشارد هيلمز) مدير وكالة الاستخبارات المركزية وقال له «هات ما عندك يا ديك».

وبدأ اجتماع مجلس الامن القومي، واعد (هيلمز) كما هي العادة تقريرا مفصلا عن الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلدان التي هي قيد البحث، واستخدم خرائط ورسوما بيانية حملها له مساعده ليشرح ابعاد التطورات الاخيرة **في جنوب افريقيا (ولم يشوه حديثه الذي جاء متقنا غير خطأ في لفظ كلمة مالاغاشي (مدغشقر سابقا) لدى اشارته الى الجمهورية الفتية).**

ثم تحدث (هنري كيسنجر) عن نوع ذلك الموقف الذي تستطيع الولايات المتحدة المحافظة عليه تجاه

---

* حضر الاميرال (توماس مور) الرئيس الجديد للهيئة المشتركة للاركان اجتماع مجلس الامن القومي للمرة الاولى بصفته هذه. واغتنم رئيس الجمهورية الفرصة ليقدمه للحضور باسم «الاميرال مورمون.»

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة واحدة)

واوجز الخيارات السياسية المفتوحة امام الرئيس في حالة

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(صفحتان كاملتان) *

الولايات المتحدة لتفعل ذلك. اما ما هو دور حجج (هيلمز) في حمل الرئيس على اتخاذ قراره فسؤال لا يستطيع الاجابة عنه غير (هيلمز) نفسه. غير ان الولايات المتحدة انهت في السنة التالية وبناء على طلب البريطانيين

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سبعة عشر سطرا)

* كانت بعض البيانات تتضمن معلومات قيمة. واشار (وليام روجرز) وزير الخارجية لدى بدء الاجتماع مازحا، الى أنه قد يكون من غير المناسب للمجتمعين البحث في الموضوع المطروح لأنه سبق لبعض الحضور من ممثلوا موكلين من جنوب افريقيا خلال ممارستهم المحاماة في السابق فضجت القاعة بالضحك. والقى (سبيرو اغنيو) خطابا مثيرا تحدث فيه عن الافريقيين الجنوبيين الذين باتوا على وشك أن يدفع لهم هنا وهناك بعد ان ينالوا استقلالهم ثم مضى ليقارن بين جنوب افريقيا والولايات المتحدة في اوائل ايام استقلالها. ثم قال الرئيس الى اغنيو بهدوء (انت تعني روديسيا اليس كذلك انت).

وكان ذلك عاملا ثابتا بحيث انه لم يطرح على بساط البحث في اجتماع مجلس الامن القومي.

كان من غير الطبيعي ان يتحدث (هيلمز) الى مجلس الامن القومي عن الاثر العكسي الذي ستعانيه وكالته اذا

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطر واحد)

ذلك لان الدور العادي لمدير الاستخبارات المركزية في هذه الاجتماعات ينحصر في تقديم الخلفية اللازمة للاجتماع. وكانت مهمته بصفته المستشار الاول للرئيس في شؤون الاستخبارات، هي تقديم الحقائق وافضل تقديرات اسرة الاستخبارات للاحداث المستقبلة، بغية مساعدة صانعي القرارات في عملهم. والشيء الذي كان (هيلمز) يقوله لمجلس الامن القومي كان حقيقيا في كليته ولكنه كان بمثابة تطعيم قرار سياسي. والمفروض في صانعي القرارات من الناحية النظرية على الاقل ان يتمكنوا من اختيار افضل الحلول بمعونة الاستخبارات ـ وليس لفائدة الاستخبارات.

التحليل في مواجهة العمليات

يعرف كثير من رجال الاستخبارات ولكن ليس كلهم أن الغاية الأساسية من عملية الاستخبارات هي الحصول بعد التحليل الدقيق على معلومات مفيدة وفي الوقت المناسب عن التطورات في البلاد الأجنبية. ويجب أن يوزن النتاج في ضوء المعطيات الموضوعية والمنتظرة. اما بالنسبة الى تحليل المعلومات فلا يفترض في الاستخبارات مهما تكن الظروف، ان تشير باتباع طريق معين، لأن مهمتها الأساسية تنحصر في تقديم المعلومات.

هذا من الناحية النظرية، اما من الناحية العملية فقد تغلغلت الاستخبارات الاميركية تغلغلا عميقا ــ ولا تزال تتغلغل ــ في مجال صناعة السياسة. ولعل من الغباء ان يتوقع المرء من مؤسسة تتلاعب بمبلغ (ستة مليارات) دولار وتسيطر على نشاطات (١٥٠٠٠٠) موظف يعملون في اكثر من (١٠٠) بلد ان تفعل غير ذلك. فعندما يعلن شخص مسؤول مثل (ريتشارد هيلمز) مدير الوكالة سنة ١٩٧١، « اننا لا نصنع السياسة الخارجية » فان قوله هذا صحيح من الناحية الفنية اذ يترتب على المسؤولين في الوكالة ان يحصلوا على موافقة البيت الابيض على جميع برامجهم الرئيسية.

فوجود وكالة الاستخبارات المركزية كجهاز للتدخل السري في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى، يغير نظرة الزعماء الاميركيين الى العالم، ويدركون انه في حالة فشل مبادراتهم السياسية والاقتصادية المكشوفة، فان في استطاعتهم ان يطلبوا الى وكالة الاستخبارات المركزية انتشالهم من هذا الفشل. وقد يظن بان ادارة (ايزنهاور) بذلت جهودا كبيرة في الاشهر العشرة الاخيرة من ولايتها للحيلولة دون وصول العلاقات مع كوبا الى نقطة الانقطاع لولا موافقة رئيس الجمهورية على تدريب جيش من اللاجئين سرا للاطاحة بحكومة كاسترو.

ان السرية التامة التي تعمل وكالة الاستخبارات في ظلها، تساعد رئيس الجمهورية على دعوتها الى العمل اذ ليس له ان يبرر نشاطاتها امام الكونغرس او الصحافة او الشعب الاميركي. ويمكن القول انه اذا لم تتسرب اية معلومات عن العمل المنوي اناطته بوكالة الاستخبارات فلا توجد قوة دستورية في الولايات المتحدة تمنع رئيس الجمهورية من ان يفعل ما يشاء. وتسمح سرية عمليات وكالة الاستخبارات للرئيس علاوة على ذلك، بان يأمر بالقيام باجراءات في بلدان اخرى، اذا هي نفذت علنا قد تصبح معها الولايات المتحدة بلدا خارجا على القانون. فالقانون الدولي، وميثاق الامم المتحدة يمنعان بكل وضوح اي بلد من التدخل في الشؤون الداخلية لبلد أخر، اما اذا نفذ مثل هذا التدخل بواسطة وكالة سرية لا يمكن تتبع اثارها، وبالتالي ربط اعمالها بالسلطات الرسمية فان رئيس الجمهورية يتمتع عندها بحرية اوسع، فلا يزعجه ردة الفعل في اوساط الشعب الاميركي سواء في الداخل او الخارج. فبعد انتخاب (سلفادور الليندي) رئيسا لجمهورية تشيلي

في سنة ١٩٧٠، سئل (الرئيس نيكسون) في مؤتمر صحفي لماذا ابدت الولايات المتحدة استعدادا للتدخل في فيتنام للحيلولة دون استيلاء الشيوعيين عليها بينما لا تفعل الشيء ذاته في تشيلي لمنع ماركسي من تسلم السلطة. فاجاب « ان تدخل الولايات المتحدة في انتخاب حر لعكس نتيجة هذا الانتخاب، يترك على ما اظن ردود فعل في مختلف انحاء اميركا اللاتينية اسوأ بكثير مما حدث في تشيلي » ولم يذكر الرئيس انه صادق على

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطران)

ولكنه بأبقائه عمله سرا، تمكن من ان يتفادى ـ في الوقت الحاضر على الاقل ـ ردود الفعل السياسية المعادية » التي كان يخشاها. ولو لم تكن هناك وكالة سرية تقوم بالمهمة، لما حاولت الحكومة الاميركية حتما توريط نفسها في انتخابات تشيلي لانها غير مستعدة لتحمل نتائج هذا العمل.

وتبدو العمليات السرية لرئيس الجمهورية وكانها دواء لكل داء، وطريقة لتفادي الصعاب دون الحاجة الى جهود المفاوضات الدبلوماسية الشاقة وخطورتها. فاذا ضبطت وكالة الاستخبارات المركزية وهي تقوم بالعمل فان « انكار » هذه العمليات من الناحية النظرية ينقذ رئيس الجمهورية من اية مسؤولية او ملامة. ووكالة الاستخبارات جاهزة لان تعمل بسرعة في حال وقوع ازمة، فلا تعوقها البيروقراطية بقدر ما تعوق وزارة الدفاع، وقد اثبتت قدرتها على التحرك باشعار قصير مسبق، كما فعلت في الكونغو في اوائل الستينات. لتضع « قوة جوية فورية » في العمل،هذا بالاضافة الى ان رجال الوكالة في الميدان لا يطلبون مثل التسهيلات التي توفر لزملائهم العسكريين. ففي لاوس ادار اربعون او خمسون من رجال الاستخبارات يساعدهم بضع فئات من المتعاقدين معهم

« حربا سرية » كاملة، بينما لو عهد الى (البنتاغون) بالمهمة ذاتها لأنشأ قيادة اسناد عسكرية قوامها الاف الرجال(كما فعل في فيتنام) بنفقات باهظة جدا، كما ان رجال الاستخبارات اقل استعدادا من العسكريين للشكوى من ان القيود السياسية تفرض عليهم القتل، واحدى يديهم مغلولة الى ظهورهم »، وهذا يساعد على بقاء الوكالة على ان تظل الوسيلة المثلى بالنسبة الى رئيس الجمهورية الذي لا يرغب في الاشتراك في معركة متواصلة مع جنرالاته على التكتيك الذي يجب ان يتبع في وضع معين.

ولا تشكل وكالة الاستخبارات المركزية التزاما اميركيا تجاه بلد ما، اما رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية فيتسببان في مثل هذا الالتزام. غير انه ما ان تبدأ عمليات الوكالة في بلد اجنبي فان مغامرات الولايات المتحدة في مستقبل ذلك البلد تزداد. ولا شك في ان المصالح الاميركية ستتعرض الى اخطار اعظم اذا ما قرر رئيس الجمهورية ارسال قوات محاربة بدلا من المحاربين السريين الا اذا كان لمثل هذا التدخل العلني ما يبرره. ففي الخمسينات واوائل الستينات، امتنع كل من (الرئيس ايزنهاور) و (الرئيس كنيدي) عن قطع مثل هذا الالتزام في فيتنام او لاوس. غير انهما باستخدامهما اموال المساعدات الاجنبية والعمليات السرية على نطاق واسع، تمكنا من اقامة حكومات معادية للشيوعية والاحتفاظ بهذه الحكومات في هذين البلدين. وعندما تبين ان هذه المسكنات غير كافية في وقت لاحق خلال الستينات، اختار (الرئيس جونسون) ارسال قوات برية اميركية الى فيتنام وبدء عمليات القصف المنظمة للاوس من قبل السلاح الجوي الاميركي. وقد يقال ان عمليات الوكالة السرية اجلت زمن الحاجة الذي اضطر الحكومة الاميركية الى ان ترسل قواتها العسكرية للقتال هناك، ويمكن القول انه لو لم تتمكن الوكالة من الابقاء على الحكومات في (سايغون وفينتيان) لمثل هذه المدة الطويلة لما تدخلت الولايات المتحدة علنا كما حدث.

ولم تكن وكالة الاستخبارات لتعمل في فيتنام ولاوس دون موافقة كبار صانعي السياسة في البلاد، فكل عملية سرية رئيسية تقوم بها الوكالة يجب ان تحظى بموافقة لجنة الاربعين، التي تخضع قراراتها لموافقة رئيس الجمهورية شخصيا. ولاوجه النشاط السري طرق خاصة يستطيع معها العاملون في الميدان

ان يفسروا التوجيهات العامة التي تصل اليهم من البيت الابيض عبر لانغلي، بالطريقة التي تروقهم، ولا سيما ان جميع العمليات السرية لا يخضع تنفيذها الى مراقبة دقيقة من قبل الزعماء الكبار، وهذا ما فتح المجال امام وكالة الاستخبارات المركزية ان تلعب دورا هاما في توجيه السياسة الخارجية الى حد بعيد. فخلال ثورة الوكالة ضد النظام اليساري في غواتيمالا سنة ١٩٥٤، ضربت احدى طائراتها باخرة شحن بريطانية اشتبه بانها كانت تحمل اسلحة الى قوات الحكومة. والواقع هو ان الباخرة كانت محملة بالبن والقطن، ولم يصب احد من ملاحيها بأذى. واعترف (ريتشارد بيسل) لصحيفة نيويورك تايمز في ٢٨ نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٦، بان الهجوم على الباخرة البريطانية كان « حادثا مزعجا وفيه تجاوز على الحدود الثابتة للسياسة » وقال (بيسل) » انك لا تستطيع القيام بعمليات على مثل هذا النطاق وان ترسم حدودا للسياسة حولها ثم تتأكد في الوقت ذاته من ان هذه الحدود لن تخرق ».

وتورطت الوكالة في "حادث فرعي" اخر حين كانت تدرب المبعدين الكوبيين في قاعدة سرية في (غواتيمالا) تمهيدا لغزو بلادهم. ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ نشبت ثورة ضد الحكومة الغواتيمالية التي كانت كريمة مع الوكالة الى درجة سمحت معها باستخدام اراضيها كنقطة انطلاق للعملية الكوبية. فقابلت الوكالة هذا الجميل بمثله بان ارسلت قانفاتها من نوع ب ــ ٢٦ للمساعدة على سحق الثورة، ولا يعرف ان كان البيت الابيض قد صرح بهذه الهجمات. ولما زادت حدة الثورة في غواتيمالا، تدخلت الوكالة في السياسات الداخلية للبلاد وكانت غايتها منع قيام اي حكومة قد تطلب اليها الخروج من البلاد أو تطردها من قواعدها هناك. وما ان بدأت الوكالة محاولة اسقاط (كاسترو)، حتى تورطت في سلسلة من الحوادث ارغمتها على التدخل عسكريا في بلد ثان لحماية عملياتها ضد كوبا. وقد يكون رئيس الجمهورية قد وضع السياسة الاصلية، غير انه لا يملك الوسيلة التي يعرف بواسطتها انه بمجرد موافقته على غزو كوبا سيحرك نشاط الوكالة شبه العسكري ضد غواتيمالا.

وقد يكون لعمليات الوكالة اثر غير منظور في السياسة الخارجية الاميركية، فقد تعرض البلاد الى مواقف محرجة اذا ما حدث خطأ في عملياتها، والعكس

بالعكس. فقد حدث انه بعد مرور خمسة ايام على اسقاط طائرة اميركية فوق (اندونيسيا) واسر طيارها في سنة ١٩٥٨، وافقت الحكومة الاميركية على بيع اندونيسيا مجموعة ٣٧,٠٠٠ طن من الارز بالعملة المحلية ورفعت حظرا كان مفروضا على ما قيمته مليون دولار من الاسلحة الصغيرة واعتدة عسكرية اخرى. فاذا اخذنا بعين الاعتبار ان **وكالة الاستخبارات كانت منهمكة في دعم ثورة مسلحة ضد نظام حكم سوكارنو**، فان هذا الاجراء الذي اتخذته الحكومة يبدو غريبا، لولا انها كانت حريصة الى حد بعيد على انقاذ الطيار الاسير.

وهناك حادث اخر وقع في سنغافورة في سنة ١٩٦٠، يعكس صورة الاحراج الذي يحدث بين حين واخر للسلطات الرسمية. فقد حدث ان جند عميل لحساب الوكالة من مواطني سنغافورة، فاستقدم خبير مع جهاز كشف الكذب لفحص هذا العميل، وما ان وصل الجهاز بالتيار الكهربائي في الفندق حتى احترقت جميع الاجهزة العاملة بالكهرباء وقد ادى ذلك

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سبعة اسطر)

وما اسرع ما اعتقل ضابط الوكالة المسؤول والعميل المحلي. وانزعجت حكومة سنغافورة والحكومة البريطانية التي كانت على وشك ان تمنح سنغافورة استقلالها. وبدأت مفاوضات لضمان الافراج عن الرجلين. ويقول (لي كوان يو) رئيس وزراء سنغافورة : « ان حكومة الولايات المتحدة عرضت مبلغ (٣,٣٠٠,٠٠٠) دولار للافراج عنهما ». وقال : « انه طلب عشرة اضعاف هذا المبلغ وبالتالي لم يحصل على شيء ». وما ان افرج عن الرجلين فيما بعد حتى بعث (دين راسك) وزير الخارجية الاميركية الجديد، برسالة اعتذار سرية الى زعيم سنغافورة، وفي سنة ١٩٦٥ اشار (لي كوان يو) في خطاب القاه الى الحادث

كمثال على النشاط الذي تمارسه وكالة الاستخبارات المركزية. واصدرت وزارة الخارجية نفيا روتينيا زودته بها وكالة الاستخبارات دون ان يعرف المكتب الصحفي حقيقة الاتهامات التي اطلقها رئيس وزراء سنغافورة. فجاء الرد الرسمي من سنغافورة بانه ابرز (لي كوان يو) رسالة الاعتذار التي بعث بها اليه (دين راسك) وزير الخارجية الاميركية، فاضطرت الحكومة الاموكية الى التراجع عن بيانها الذي نفت فيه تورط وكالة الاستخبارات في هذه العملية، ولكنها اكدت بانها لم تعرض اي مبلغ من المال مقابل الافراج عن الرجلين. ونتيجة لهذا الحادث قررت وزارة الخارجية اعادة نظرها في النظام الداخلي المتعلق باصدار بيانات عن مسائل الاستخبارات، هذا مع العلم ان الحادث تسبب في احراج للحكومة الاميركية واستغلته الصحافة العالمية في مختلف انحاء العالم.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

ويمكن القول بوجه عام، ان وجود تسهيلات للاستخبارات الاميركية في بلد اجنبي قد يؤثر تأثيرا عكسيا على السياسة الاميركية الرسمية نحو ذلك البلد وعلى الاخص في بلدان العالم الثالث. فالبلدان المنحازة جدا مثل

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(أحد عشر سطرا)

ولكن وجود انشاءات اميركية بالنسبة الى البلدان المتخلفة يشكل خطرا وفرصة ثمينة في ان واحد. فاما الخطر فانه ينشأ من المعارضة الداخلية التي تنظر الى

القاعدة كمثال على « الاستعمار الجديد » وتستخدمه سلاحا ضد من يحتلون كراسي الحكم، بينما تنشأ الفرصة الثمينة من استعداد الولايات للدفع بسخاء مقابل حق انشاء اجهزة لاستراق السمع وابقائها في مكانها ــ مثل

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

اكتشفت

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

وانتقدت الحكومتان المضيفتان بشدة من جانب القوى الداخلية والبلدان المجاورة لاعطائهما الولايات المتحدة موطئ قدم في بلديهما. ولكن الحكومتين حصلتا على مكافأة ضخمة من الولايات المتحدة جاءت على شكل مساعدات عسكرية واقتصادية بلغت مئات الملايين من الدولارات. ومع انه كان يحتمل ان تقدم مساعدات متواضعة حتى وان لم تكن هناك قواعد، فان حجم برامج المساعدات الضخمة مثل في الواقع ثمنا مباشرا لتسهيلات الاستخبارات.

وادار السلاح الجوي الاميركي من سنة ١٩٥٦ وحتى نهاية سنة ١٩٦٩ قاعدة ضخمة بالقرب من (بيشاور) في باكستان كانت في حقيقتها قاعدة للتجسس. وكانت طائرات الوكالة من نوع يو ــ ٢ تستعمل بيشاور قاعدة لانطلاق رحلاتها الاستطلاعية فوق الاتحاد السوفياتي وفي محاذاة حدوده. وظل هذا الاستعمال الى ان فشلت رحلة الاستطلاع التي قام بها (فرنيس غاري باورز)

فوق اراضي الاتحاد السوفياتي. وبالاضافة الى ذلك

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثلاثة اسطر)

منذ الايام الاولى لادارة (ايزنهاور) مالت الولايات المتحدة الى باكستان اكثر من الهند خلال صراع هذين البلدين المتواصل. ويفسر بعض الخبراء في شؤون المنطقة ان من اهم العوامل التي ادى الى ذلك كانت الرغبة في الاحتفاظ بقاعدة بيشاور في الباكستان. وفي جزيرة (تايوان) منشآت اميركية متعددة لغايات التجسس، وجميعها موجهة ضد الصين الشيوعية. وتقدر قيمة هذه المنشآت بمئات الملايين من الدولارات.

والتاريخ الحديث حافل بالامثلة التي تدل على ان البرامج الفنية للتجسس تؤثر تأثيرا كبيرا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. فاسقاط (طائرة يو ـ٢) فوق الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٦٠ (ادى الى الغاء اجتماع قمة كان مقررا عقده بين (الرئيس ايزنهاور) و(خروتشوف). وفي حرب الايام الستة ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل، تجاوزت سفينة (لبيرتي) الحدود المرسومة اليها (لان التعليمات المرسلة لها من واشنطن ضلت طريقها)، فضربتها الطائرات والزوارق الاسرائيلية وقتل ٣٤ اميركيا. ويقول (باتريك ماكغارفي) وهو ضابط كبير سابق في وكالة الانماء الدولي ووكالة الاستخبارات المركزية في كتابه « وكالة الاستخبارات المركزية : الاسطورة والجنون" » : « ان الهيئة المشتركة للاركان اقترحت ردا جويا انتقاميا سريعا على القاعدة البحرية الاسرائيلية التي شنت الهجوم. ولكن اقتراح رؤساء الاركان رفض » ويمضي ماكغارفي فيقول :

« وفي السنة التالية اسر الكوريون الشماليون سفينة مماثلة هي (بويبلو) واعتقلوا بحارتها. وكنا على شفير حرب بسبب وكالة الاستخبارات التي يفترض فيها ان تكون الذراع السرية للحكومة. واوصى رؤساء الاركان مرة اخرى بوجوب شن هجوم جوي. وبعد ذلك بسنة اسقطت طائرة استكشاف اميركية (من نوع

اي سي ١٢١ تابعة للبحرية) على مقربة من ساحل كوريا الشمالية، وعادت الهيئة المشتركة للاركان فاوصت بشن هجوم جوي. وهناك رحلات استكشاف جوية مشؤومة اخرى، ـ فوق الصين ـ لم تأت الصحافة الاميركية على ذكرها. وقد وردت بعضها في وكالة الصين الجديدة للانباء ولكن الغرب اعتبرها دعاية شيوعية. وقد ادت هذه الرحلات الى اسقاط عدة طائرات من نوع (يو ـ ٢) تابعة للوكالة كان يقودها طيارون من تايوان. وكذلك اسقاط طائرات دون طيار تابعة للسلاح الجوي الاميركي، (يقول الصينيون انهم اسقطوا منها ١٩ طائرة بين سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٩فوق اراضيهم). وظلت طائرات اميركية من نوع (س ر ـ ٧١) تحلق بانتظام فوق الصين وكوريا الشمالية، الى ان صدر امر بوقف جميع رحلات الاستكشاف نتيجة للزيارة الاولى التي قام (هنري كيسنجر) الى بكين في سنة ١٩٧١.

وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه الولايات المتحدة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٦٩ لاستئناف الاتصالات الدبلوماسية مع الصين، اطلقت استخبارات السلاح الجوي **بموافقة لجنة الاربعين** طائرة دون طيار فوق جنوب الصين وفي ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ذكرت وكالة الصين الجديدة للانباء نبأ اسقاط « طائرة اميركية امبريالية تطير على ارتفاع عال دون طيار » ولكن

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سبعة اسطر)

واقترحت وزارة الدفاع الاميركية خلال الفترة التي تلت غزو كمبوديا في سنة ١٩٧٠ القيام برحلة جوية استفزازية دون طيار. **ووافقت لجنة الاربعين على هذا الاقتراح على الرغم من معارضة قوية من وزارة الخارجية** التي قالت ان الصينيين يسقطون طائرة على الاقل من كل ثلاث من هذا النوع ترسل لتحلق فوق اراضيهم.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(اثنا عشر سطرا)

والتعليل الرسمي لكل مهمات التجسس التي تقوم بها طائرات وسفن التجسس، هو جمع المعلومات التي تساعد على حماية الامن القومي للولايات المتحدة. وكثيرا ما تقترن بالفشل مئات الرحلات الجوية والبحرية المقررة كل شهر فوق البلدان غير الصديقة وعلى مقربة من سواحلها وهو ما يتسبب في احراج الحكومة الاميركية. فقد يتبادر الى الذهن ان هذه الرحلات الفاشلة قد تسبب ازمة دولية وهو امر يفهمه صانعو السياسة الذين يوافقون عليها بصورة روتينية، ويعتبرونها جزءا من ثمن جمع المعلومات. وليس من المستبعد ان تؤدي مهمات التجسس هذه في المستقبل الى نشوب حرب. فانتهاك حرمة السيادة الاقليمية للبلدان الاجنبية تشكل خرقا واضحا للسيادة، ويعتبر ان اسقاط طائرة تنتهك حرمة اجواء اي بلد بانه عمل مشروع، وان البلد الذي اسقطها انما مارس حقوقه القانونية.

وعلى الرغم من ان (الن دالس) اعلن بان السياسة الخارجية الاميركية يجب ان تستند الى تقديرات تجمعها وكالة « لا تضمر حقدا لاحد ولا ترتبط باية سياسة معينة » فان اعماله لم تتفق مع اقواله، فهو الذي مهد لعملية (خليج الخنازير) ـ المثل الكلاسيكي الذي يوضح ما قد يحدث عندما يساء استعمال جهاز الاستخبارات في تنفيذ عملية سرية.

وقد بدأت المشكلة عشية دخول (فيدل كاسترو) منتصرا الى هافانا في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩، وحين كان المحللون في وكالة الاستخبارات المركزية يعدون تقريرا للبيت الابيض يقول ان نجاح الثوار يعود في معظمه الى فساد نظام حكم (باتيستا) وما نجم عن ذلك من نفور واشمئزاز الشعب الكوبي. وتدخل (الن دالس) شخصيا في عملية الاستخبارات واعاد كتابة التقرير بحيث يتفق وميوله السياسية، ويرى (دالس) ان انتصار (كاسترو) لم يكن تطورا طبيعيا منتظرا بسبب اخطاء (باتيستا)، اذ ربما كانت يد الشيطان وراء هذه التطورات في كوبا، وتنبأ بوقوع مذبحة في هافانا يندى لها جبين الثورة

الفرنسية. وكتب يقول في تقرير الوكالة الى البيت الابيض «ان الدم سيجري في شوارع هافانا».

ولكن حدة هذه اللهجة قد خفت كثيرا واصبحت اكثر اعتدالا، ففي التقارير اللاحقة التي رفعتها الوكالة الى البيت الابيض ورد بان (كوبا ـ كاسترو) وان تكن تشكل بعض الازعاج، فانها لا تشكل خطرا مباشرا على امن الولايات المتحدة. وحاولت مديرية الاستخبارات ان تبين ان (كاسترو) على الرغم من ميوله الاشتراكية، فانه مستقل وقومي متفان في قوميته شأنه في ذلك شأن الزعيم الاندونيسي (سوكارنو) والزعيم المصري (جمال عبد الناصر) والزعيم الغاني (نكروما) فجميع هؤلاء يعارضون سيطرة الغرب على العالم الثالث، ولكنهم ليسوا عملاء لاية مؤامرة شيوعية دولية. وقال التقرير ان اهم شيء بالنسبة الى احداث المستقبل، بغض النظر عن التقارير العاطفية التي تصدر عن اللاجئين الكوبيين والمتعلقة بوجود اضطرابات سياسية في الجزيرة، هو انه يبدو ان (كاسترو) يتمتع بتأييد مطلق من السكان.

ولم يقبل (دالس) النتائج التي توصل اليها محللو الاستخبارات، كما انه لم يعزز وجهة نظرهم في البيت الابيض، وبدلا من ذلك أخذ بوجهة نظر قسم الخدمات السرية الذي رسم صورة لشعبه للاحداث في كوبا. وكان (دالس) يعتقد ان رأي العامل في الميدان هو الذي يركن الى تقديره للاحداث اكثر من الركون الى رأي محلل الاستخبارات في رئاسة الوكالة. ولم يكن في رئاسة الوكالة قبل ان يستولي (كاستروا) على السلطة محلل واحد متفرغ لمشكلات كوبا، كما ان المحللين الذين عينا بعد شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٩ لم يحوزا ابدا ثقة (دالس) الذي كان يفضل قراءة تقديرات ضباط الخدمات السرية بعد ان يقيم هؤلاء تقارير هذه الخدمات الواردة من عملائهم السريين.

وقرر (دالس) في وقت ما في اواخر سنة ١٩٥٩ ان افضل حل للمشكلة الكوبية يكمن في غزو كوبا بواسطة جيش من اللاجئين الكوبيين والاحاطة (بكاسترو). ولا شك في انه تأثر بتقارير الخدمات السرية التي شددت خلافا لتقارير مديرية الاستخبارات، على كراهية نظام (كاسترو) والاحتكاكات الداخلية، ومشكلاته الاقتصادية. وفي شهر اذار (مارس) سنة ١٩٦٠ وبناء على الحاح (دالس) وعلى

ما قدم من حقائق وافق (الرئيس ايزنهاور) على ان تبدأ وكالة الاستخبارات المركزية تجنيد قوة الغزو وتدريبها. ولم يبلغ (روبرت اموري) نائب مدير الاستخبارات رسميا بان النية عقدت على غزو الجزيرة حتى يتمكن خبراؤه من تحليل فرص النجاح. وكان (دالس) مقتنعا بان كوبا باتت ثمرة ناجحة للغزو وبانه اصبح كبير مستشاري رئيس الجمهورية في شؤون الاستخبارات، وهذا هو كل ما يهمه.

وعندما اخفقت قوة الوكالة العسكرية في اسقاط (كاسترو) في ربيع سنة ١٩٦١، حققت مديرية الاستخبارات موقتا المساواة مع قسم الخدمات السرية. على ان هذا لم يحدث تقديرا لعمل المحللين وانما لان العاملين في الخدمات السرية كانوا في حالة خزي بعد فشل غزوة (خليج الخنازير). وتولى (جون ماكون) منصب مدير الوكالة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وبعد ان اظهر عدم ثقته بالمؤسسة كلها، رأى ان هناك حاجة الى استخبارات قومية ذات كفاءة عالية.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سبعة اسطر)

ان كاسترو* الذي تغلغل عملاؤه السريون في عمليات وكالة الاستخبارات قبل

* يبدو أن اغتيال (كاسترو) كان فكرة تتردد في وكالة الاستخبارات خلال هذه السنين. ويدعى (ف. هوارد هانت) أنه اوحى بالفكرة قبل غزو خليج الخنازير ولكن الفكرة رفضت. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦١ اتى (الرئيس كنيدي) على ذكر فكرة الاغتيال في حديث خاص مع (تاد جولك) الذي كان يعمل حينذاك في صحيفة نيويورك تايمز. وسأل (كنيدي) (جولك) قائلا «كيف تشعر اذا ما قامت الولايات المتحدة باغتيال كاسترو؟» وعندما قال (جولك) انه فكرة رديئة جدا قال (كنيدي) «انني مسرور لشعورك هذا ذلك لأنني اتلقى دوما اقتراحات من هذا النوع. وانني اشعر جازما بأنه يجب الا تكون الولايات المتحدة طرفا في عملية اغتيال سياسية» وقال (ليندون جونسون) لمساعده السابق (ليو جانوسن) كما يقول مقال نشرته مجلة اتلانتيك في تموز (يوليو) سنة ١٩٧٣ «اننا كنا ندير مؤسسة اغتيال في منطقة الكاريبي. فقبل سنة من وفاة (كنيدي) اعتقل فريق اغتيال تابع لوكالة الاستخبارات في هافانا. وقال (جونسون) ان (دالس) ربما اراد الانتقام لعملية الغزو الفاشلة على الرغم من انه لا يستطيع كبت ذلك».

بدء غزو (خليج الخنازير) بزمن طويل، عرف تماما ماالذي تفعله الوكالة، وان الهجمات الاميركية على ايام حكمه ربما كانت عاملا مهما في قراره السماح للاتحاد السوفياتي باقامة اسلحة نووية هجومية في بلاده.

وجاءت ازمة الصواريخ الكوبية التي نجمت عن ذلك لتضع الوكالة واسرة الاستخبارات جميعها في احرج ساعة وادق موقف واجههم منذ مطلع حياتهم، هذا مع العلم ان اخر تقرير رفعته الاستخبارات القومية الى البيت الابيض قبل شهر من اعلان الرئيس كنيدي من على شاشة التلفزيون حصار كوبا، قال "ان من غير المحتمل ان يضع السوفيات صواريخ ذات رؤوس نووية في الجزيرة" ولكن وكالة الاستخبارات المركزية ووكالات الاستخبارات الاخرى التي اكتشفت وجود الصواريخ في الوقت المناسب مكن رئيس الجمهورية من اتخاذ اجراءاته وقد عرضت الحقائق على (كنيدي) دون اية توصيات سياسية او تلميحات قد تؤثر في النهج الذي يختاره. وهذا هو السبيل الذي يفترض ان تنهجه عملية الاستخبارات.

بدأت قضية الصواريخ في اواخر ربيع سنة ١٩٦٢ حين لاحظ المحللون في الوكالة ان السوفيات يقومون بارسال كميات كبيرة من المساعدات العسكرية لكوبا. ولم تنظر الوكالة نظرة فاحصة الى هذه الشحنات ذلك لانه كان على الروس ان يفعلوا الشيء الكثير في مجال تزويد القوات المسلحة الكوبية بالاسلحة. وكانت لدى الوكالة بالاضافة الى ذلك وسائل اخرى لمعرفة نوع الاسلحة التي تصل الى كوبا.

ومنذ شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦١ حين قطعت ادارة (ايزنهاور) علاقاتها الدبلوماسية مع نظام حكم (كاسترو)، لم يكن هناك رجال استخبارات من الوكالة يعملون خارج السفارة الاميركية في هافانا ولكن

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

وعلاوة على ذلك كان سيل دافق من اللاجئين يصلون الى ميامي ويتولى التحقيق معهم ضباط من الوكالة هناك. وكما كان الحال قبل غزو (خليج الخنازير)، كانت القصص التي يرويها كثيرون من هؤلاء اللاجئين هستيرية ولكنها كانت في بعض الاحيان تحتوي بعض المعلومات القيمة.

واعتبر مجلس الاستخبارات الاميركية بناء على طلب (الرئيس كنيدي) كوبا هدفا رئيسيا للاستخبارات القومية الاميركية وعهد الى مختلف الاستخبارات العسكرية في جمع اقصى ما يمكن من معلومات. وراقبت البحرية وطائرات السلاح الجوي الطرق البحرية الى كوبا، وكانت تصور البواخر السوفياتية المتوجهة الى الجزيرة. ووفر الاسطول السادس الاميركي هذه المراقبة في البحر الابيض المتوسط كما وفرها اسطول **الأطلسي (الذي كان يحتفظ بمحطة استماع في خليج غوانتنا نامو داخل كوبا) والسلاح الجوي.** والتقطت الاستخبارات الأميركية صورا لتحركات البواخر، واسترقت السمـع الكترونيـا لجميـع الاتصالات الكوبية، ووجهت وكالة الأمن القومي هوائيات ضخمة الى **السفن السوفياتية** والاتصالات الكوبية. وكانت شركة البرق والهاتف الدولية قد عملت كثيرا في مجال شبكة الاتصالات الكوبية قبل اجراءات التأميم التي اتخذتها حكومة كاسترو **وعملت الشركة بتعاون وثيق مع وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي في اعتراض الرسائل.** وكان قسم كبير من الاجهزة القديمة لا يزال قيد العمل، وراحت وكالة الأمن القومي تجمع كميات كبيرة من المعلومات بينما اطلقت وكالة الاستخبارات طائرات التجسس من نوع (يو ــ ٢) فوق كوبا.

ولذلك ففي الوقت الذي كانت فيه المساعدات العسكرية (والاقتصادية) السوفياتية قد بلغت أوجها في ربيع سنة ١٩٦٢ ، بدا ان ليس هناك ما يسبب الفزع داخل الوكالة او في أية دوائر حكومية أميركية أخرى. فقد خففت موسكو حدة التوتر في برلين مما بعث الارتياح في نفوس صانعي السياسة في واشنطن الذين يبدو ان موقفهم المتعنت في تلك المدينة المجزأة اتى ثماره. ولكن الأمر لم يخل من بعض المنغصات **فقد علمت وكالة الاستخبارات المركزية ان عسكريـين سوفيات يستخدمون سرا في مهمات قتالية كبحارة للغواصات في اندونيسيا**

وملاحين لقاذفات القنابل في اليمن. وهو ما يعتبر خروجاعلى السياسة التي اتبعها السوفيات في الماضي. وفي شهر تموز (يوليو) لاحظ المحللون زيادة جديدة في الأسلحة التي تشحن الى كوبا كما لا حظوا وصول عدد كبير من الشبان من الاتحاد السوفياتي، ادعت موسكو انهم مستشارون فنيون، ارسلوا للمساعدة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. ولكن وكالة الأستخبارات لم تخف شكوكها ازاء ذلك ولا سيما ان جميع «المدنيين» كانوا شباباً يظهر مسلكهم بأنهم عسكريون واتضح ان السوفيات يشحنون كميات كبيرة من الاعتدة العسكرية لا تستطيع القوات المسلحة الكوبية استيعابها. واقتنع فريق صغير من الخبراء المحللين بضرورة الكشف عن حقيقة الطرق التي تتبعها موسكو وحلفاؤها في ادارة برامج مساعداتها الخارجية. وتوصلوا الى قرار يقول : بأن حشداً عسكريا لا مثيل له يجري في كوبا. وبذلوا محاولات في شهر آب (اغسطس) للفت انظار كبار المسؤولين الأميركيين الى هذا الخطر، ولكن دون جدوى، وهو ما يبعث على الدهشة والاستغراب، وبعد البحث تبين بأن دوائر الاستخبارات العسكرية اي وكالة الانماء الدولي، ووكالة الأمن القومي، لم تريا في اتساع النشاط السوفياتي في الجزيرة اكثر من جهود لتحقيق المساعدات الاقتصادية. وربما كان فشل وكالة الاستخبارات المركزية في تقديم تقارير دقيقة عن كوبا قبل غزوة (خليج الخنازير) هو الذي جعل حتى الصقور في المؤسسة العسكرية يشكون في مقدرة الوكالة على تقييم الوضع الكوبي، وهو ما شجع وكالة الانماء الدولي ووكالة الأمن القومي في اواخر شهر أب ـ(اغسطس) ١٩٧٢ على معارضة تقارير وكالة الاستخبارات المركزية ونفيها.

ولا بد لتأمين الأعتراف هنا بأن محللي الوكالة استطاعوا الكشف عن حشد الأسلحة السوفياتية بشكل اوثق وادق من دوائر الاستخبارات الأخرى التي توفرت لديها نفس المعلومات، ولكن الأسلوب المحسن الذي ابتكرته الوكالة وهو أسلوب تحليلي خاص، فريد فى نوعه وعرف باسم «علم الصناديق» ــ مكنهم من تحديد محتويات الصناديق الكبيرة التي تحملها السفن السوفياتية المخصصة لنقل الأسلحة واستطاع الاخصائيون مستخدمين ادق الوسائل من تفحص صور هذه الصناديق وتحليل المعلومات المتعلقة بالنقطة التي انطلقت منها السفينة،

وبرامج انتاج الأسلحة السوفياتية، والتوصل الى معرفة ان كانت الصناديق تحتوي طائرات نقل او مقاتلات نفاثة. وعلى الرغم من أن كثيرين في أسرة الاستخبارات كانوا ينظرون الى هذا الأسلوب بحذر، فان (جون ماكون) مدير وكالة الاستخبارات المركزية قبل هذا الأسلوب وثبت ان ثقته كانت في محلها.

ورغم ذلك كله فأن محللي الوكالة لم يكتشفوا الشحنات الاولى من القذائف السوفياتية الهجومية التي وصلت الى كوبا خلال النصف الأول من شهر أيلول (سبتمبر)، فقد تفادى السوفيات مراقبة "علماء الصناديق" بأن ارسلوا الأسلحة في عنابر بواخر كبيرة وليس في صناديق وضعت على ظهر البواخر كما كانت عادتهم عند نقل اعتدة عسكرية كبيرة الحجم. وفي ١٩ أيلول (سبتمبر) وافق مجلس الاستخبارات الأميركية على تقديرات الاستخبارات القومية التي اعلنت وهي تلاحظ حشد الأسلحة السوفياتية المزعج، ان من غير المحتمل ان ينقل الروس قذائف ذات رؤوس نووية الى كوبا. وخلال هذه المدة كان (ماكون) مدير الوكالة المركزية يشعر بأن الأمور مع الروس تسير من سيىء الى اسوأ غير أنه لم يظهر شعوره خشية اعتبار ذلك بأنه يمثل وجهة نظر الوكالة التي يراسها. ومع ذلك فانه حث البيت الأبيض على زيادة رحلات طائرات (يو ـ ٢). ووافق رئيس الجمهورية على ذلك في أوائل شهر تشرين الأول (اكتوبر). ولكن (روبرت مكنمارا) وزير الدفاع طلب تحويل مسؤولية رحلات الاستكشاف من وكالة الاستخبارات المركزية الى السلاح الجوي بالنظر الى الخطر الذي تشكله صواريخ سام السوفياتية (التي تطلق من الأرض الى الجو) في حال الاكثار من هذه الرحلات. *

وفي ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) عادت طائرات (يو ـ ٢) التابعة للسلاح الجوي بصور لستة مواقع لصواريخ موجهة متوسطة المدى باتت على وشك ان توضع موضع الخدمة، وأربعة مواقع أخرى كانت لا تزال في المراحل الأولى من الانشاء. وتمكن محللو الوكالة من تأكيد هذه الصور اعتماداً على ما هو متوفر

* في الوقت الذي بدأت فيه هذه الموجات الجديدة من رحلات (يو ـ ٢) مراقبته كوبا في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢) استخدم البر الصيني صاروخ سام في اسقاط طائرة من نوع يو ـ ٢ كان يقودها طيار وطني صيني. وكان صاروخ من النوع ذاته قد اسقط (فرانسيس غندي باورز) فوق الاتحاد السوفياتي قبل ذلك بسنتين. طائرة تابعة للسلاح الجوي فوق كوبا في اواخر شهر تشرين الأول (اكتوبر) حين كانت ازمة الصواريخ في ذروتها.

لديهم من معلومات سابقة حصلوا عليها عن انشاءات مماثلة في الاتحاد السوفياتي بواسطة اقمار التجسس ومن وثائق قدمها (بنكوفسكي) وبمقارنة

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

وهكذا بدأت أزمة الصواريخ الكوبية.لقد ظهر خلال هذه الأزمة ان كنيدى كان ادهى من خروتشوف، فقد استطاع ان ينتزع تعهداً منه بسحب الأسلحة السوفياتية الهجومية من كوبا مقابل وعد من أميركا بعدم غزو الجزيرة، (ويبدو أن هذا الوعد كان صوريا فظلت وكالة الاستخبارات المركزية تنتهكه بصورة منتظمة وبموافقة (الرئيس كنيدي) حين واصلت غارات الثوار على كوبا وحتى اواخر الستينات). وظلت وكالة الاستخبارات المركزية وعدة دوائر استخبارات عسكرية تراقب الموقف في كوبا للتأكد من أن انسحاب الأسلحة السوفياتية كان تاما. وقد تم هذا الانسحاب بالفعل رغم تواتر شائعات في الصحف بأن السوفيات اخفوا بعض الصواريخ في كهوف ومغاور. ولا حظت وكالة الاستخبارات ان مجموعة من قاذفات (ال ــ ٢٨) نقلت من مكان خفي كانت الوكالة قد اكتشفته قبل ذلك (دون علم من السوفيات).

واعتبر الرئيس كنيدي ان أزمة الصواريخ كانت دليلا قاطعا على فشل وكالة الاستخبارات المركزية

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

التي لم تتمكن من التحذير في وقت مبكر من حشد الأسلحة السوفياتية الهجومية،

ولانها تنبأت في تقديراتها الأخيرة بعدم احتمال وضع صواريخ سوفياتية في الجزيرة. ولم يكن الرئيس كنيدي يقبل بالحجة القائلة ان تحذير الوكالة من ازدياد النشاط العسكري السوفياتي في الجزيرة خلال فصل الصيف (حين كانت الأستخبارات العسكرية تدعي العكس) يعوض عن اخفاق الوكالة في تنبؤها بأن صواريخ نووية سيتم انشاؤها في الجزيرة، ولم تساعد تحذيرات الوكالة عن النشاط العسكري غير المعتاد للسوفيات في كوبا والتى بناء عليها شددت المراقبة على التحركات العسكرية السوفياتية، في تغيير موقف الرئيس الذي تزعزت ثقته بالوكالة منذ اخفاق عملية خليج الخنازير.

وأظهرت أزمة الصواريخ الكوبية الحدود الفطرية المفروضة على الاستخبارات وأهمها: انه لا يمكن التكهن بثقة او بدقة بأحداث معينة. فقد ظل قرار خروتشوف بانشاء صواريخ نووية في كوبا مجهولا حتى بدأ السوفيات بالفعل ذلك العمل. ويمكن من دراسة لخلق خروتشوف الاعتقاد بأنه قد يتصرف بطريقة لا يمكن التكهن بها، ولكن معرفة ما كان يعتزم فعله تتطلب حكمة ربانية او جواسيس داخل جدران الكرملين، وهذا ما لم تكن الوكالة تملكه. أما بالنسبة الى أولئك الناس العاملين في أسرة الاستخبارات الذين يحملهم حدسهم على توقع المفاجآت السيئه من خروتشوف وكاسترو قبل أن يفكرا في مغامرة الصواريخ، فان اعتمادهم على حدسهم لا يسمح لهم كرجال استخبارات التصرف على ضوء ذلك. فقد سبق ان كان عند (الن دالس) ومساعديه في الخدمات السرية حدسهم فيما يتعلق بأحداث كوبا قبل ان تقع بما يقرب من سنتين وكان من نتيجة اعتمادهم على حدسهم ان فشلوا في عملية (خليج الخنازير) وأظهر (جون ماكون) انه ضابط استخبارات اكثر تحملا للمسؤولية من سلفه، عندما رفض خلافا (لدالس) ان يفرض حدسه الخاص على رئيس الجمهورية. ومن مراجعة حادثة (خليج الخنازير) يمكن القول بأنه لو حدث ان كان (جون ماكون) هو رئيس الوكالة، وليس (الن دالس)، لكانت النتائج افضل.

اساءة استعمال الاستنتاجات

كثيرا ما ترسل التقارير لسوء الحظ الى زعماء البلاد في صيغة ليست منقحة او سليمة وعلى الأخص اذا كان للموضوع علاقة بالقدرة العسكرية السوفياتية. ومع ذلك فان تقدير كميات الأسلحة السوفياتية ونوعيتها ربما كان أهم عمل تقوم به الاستخبارات، لأن الاتحاد السوفياتي من الناحية الاستراتيجية، هو البلد الوحيد في العالم الذي يشكل خطرا حقيقيا على أمن الولايات المتحدة (أما خطر الصين الاستراتجي فخطر محتمل اكثر منه خطرا حقيقيا). وكان جميع رؤساء الولايات المتحدة ومنذ الحرب العالمية الثانية، يصرون على الوقوف بشكل دقيق على ميزان القوى بين القوات الأميركية والسوفياتية، وكانت قرارات الرؤساء فيما يتعلق بالمضي قدما في تطوير أسلحة جديدة باهظة النفقات تعتمد الى حد بعيد، على تقديرات الاستخبارات عن قوة الروس (على الرغم من الاعتبارات السياسية الداخلية وآراء حلفاء اميركا التى تلعب هي الأخرى دورا هاما).

ويدرك (البنتاغون) ان على الاستخبارات كي يبرر مطالبته الدائمة بأسلحة جديدة وبمزيد من القوات، ان تثبت ان الاتحاد السوفياتي يسير نحو مركز القوة. * ولكي تؤيد البحرية مطالبتها بسفن اضافية تعمد في كثير من الأحيان الى تضخيم الخطر الذي يشكله الأسطول السوفياتي، اما السلاح الجوي ففي استطاعته الحصول بسهولة على مزيد من المال لصنع قاذفة جديدة اذا هو استطاع ان يثبت ان الروس يقومون بصنع قاذفة جديدة. ويمكن تقديم مبررات مماثلة. بل وقدمت مثل هذه المبررات لانتاج صواريخ ودبابات وحتى للاستمرار في البرامج الأميركية للحرب الكيماوية والجرثومية. ويميل الخبراء العسكريون الى التشاؤم في كل ما يتعلق بالسوفيات بحيث يستنبطون اسوأ العواقب الممكنة من

* اشار السناتور (ستيوارت سالمينغتون) الى ان تقارير نادرة عن قوة السوفيات العسكرية تظهر عندما يناقش الكونغرس الميزانية في فصل الربيع في واشنطن وعندما تزهر اشجار الكرز.

التصرفات السوفياتية، ووصف الميجر ــ جنرال (دانيال غراهام) الرئيس السابق لقسم التقديرات في وكالة الانماء الدولي هذه الحقيقه في مقال نشره في مجلة الجيش في نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٣ حين قال: «ان هناك فئة كبيرة بين صانعي السياسة في وزارة الدفاع وخارجها ــ ولنقل ذلك بصراحة ــ ترى ان تقديرات الأخطار التي يعدها العسكريون، وهي مضخمة بشكل عام، وتمليها عليهم ظروف الميزانية انما تستهدف خدمتهم انفسهم.» ومع أن (غراهام) يدرك أن عدم الثقة في تقديرات العسكريين "امر مفهوم تماما"، وينبثق "من سلسلة من المغالاة في التقدير"، فانه روج "للثغرة في القاذفات" و"الثغرة في الصواريخ" و"الثغرة في القوة التفجيرية للقنابل النووية". واكد ان الاستخبارات العسكرية تحسنت الى حد بعيد وباتت تستطيع اعداد تقديرات موضوعية. وعلى الرغم من أن معظم المراقبين في أسرة الاستخبارات يتفقون معه في تقييمه هذا للسجل السيء لتقديرات العسكريين، فان قليلين خارج وزارة الدفاع اقتنعوا بأن الموضوعية اصبحت طابع تحليل المعلومات من (البنتاغون) في كل ما يتعلق بالسوفيات، على الرغم من أن هذا التحليل اقرب دون شك الى الحقيقة من أي تحليل قدم قبل ذلك بسنوات.

وبين (غراهام) نقطة اساسية حين اكد "ان اوساط التخطيط العسكرية اخذت تفهمها" فقال:

ان تقديرات قوات العدو وأسلحته في المستقبل هي في طبيعتها تقديرات عن حسن نية وقصد وليست مجرد تقديرات قدرة وكفاءة. ولم تعد تسمع في وزارة الدفاع الآن تلك الحجج التي تتحدث عن القدرة ضد النية والقصد على أنه لا يزال من الصواب القول ان على الاستخبارات ان تشدد على الدقة في تقديرات قوة العدو الحالية وفي المستقبل القريب. غير انه ما أن تبدأ معالجة مشكلة تقدير قوات العدو او أسلحته بعد سنة او اكثر، فأن موضوع النية الحسنة والقصد يبرز للعيان. فمثلا لم يعمد الروس منذ الحرب العالمية الثانية على حد علمنا الى توزيع قواتهم او انزال أسلحتهم الى الميدان بالسرعة التي تسمح بها كامل طاقتهم. فوضع تقدير يقول انهم سيفعلون ذلك بالنسبة الى بعض الأسلحة او أية قوة معينة في المستقبل سيكون دون معنى... ولعل من الجدير بالملاحظة ان يدرك المرء كم من الوقت أنفق بعض عسكريينا وهم يفكرون في هذا الأمر.

ونتيجة لميل العسكريين الى المبالغة في تقديراتهم، تبدي وكالة الاستخبارات (تؤيدها في ذلك عادة وزارة الخارجية) شكا في موقف وزارة الدفاع. وهكذا تميل الوكالة الى مقاومة التقديرات العسكرية والى معارضتها وهو ما ادى الى مواجهة معلومات الوكالة بنفس الموقف من قبل الأستخبارات العسكرية.

ويعتبر موقف الوكالة من بيروقراطية الأمن القومي بسبب معارضة تقديراتها مع العلم بوجود اخطاء اقل بكثير من اخطاء البنتاغون، امرا كبير الخطورة ذلك لأنه اذا كانت تقديرات القدرات السوفياتية مبالغا فيها جدا فان ذلك يوفر مجالا للأمن بالنسبة الى المخططين العسكريين الذين قد ينفقون مليارات الدولارات ردا على خطر لا وجود له.

وقد اتضح هذا الصراع المستمر بين الوكالات العسكرية والمدنيين في أسرة الاستخبارات في اعداد تقديرات الاستخبارات القومية التي كانت حتى سنة ١٩٧٣ تعتبر الصيغة المثلى للاستخبارات القومية.

ونتيجة للتعديل الداخلي في الوكالة الذي بدأه (جيمز شليسنغر) خلال توليه منصب مدير الوكالة لمدة قصيرة، وواصله المدير الحالي (وليام كولبي)، خفض عدد اعضاء مجلس التقديرات القومية الذين تراوح عددهم بين ١٢ عضوا و ١٤ كما خفض عدد الاخصائيين الذين تراوح عددهم بين ٤٠ و ٥٠ اخصائيا، مع ملاحظة التحسين في تقديرات الأمن القومي. وتبين ان هذه الوثائق التي كانت تعتبر لزمن طويل خلاصة نتاج الاستخبارات لا تفي بالاهداف الفورية للسياسة الخارجية (لهنري كيسنجر) وادارة (نيكسون)، وهكذا استعيض عن مجلس التقديرات القومية بمجموعة من ثمانية ضباط كبار عرفوا باسم (ضباط الاستخبارات القومية) يستطيعون بناء على اشعار قصير ان يضعوا تقريرا موجزا (لا يتجاوز عشر صفحات او اثنتي عشرة صفحة) يتضمن معلومات عن أي موقف دولي يهم بشكل مباشر اعضاء (مجلس الأمن القومي) الذي يرئسه (كيسنجر).

وكانت النتيجة لهذا التغيير ان استغني عن التقديرات الطويلة المدى لمواضيع عامة (مثل الاوضاع المرتقبة في أميركا اللاتينية خلال السنوات العشر القادمة او القدرة الاستراتيجية السوفياتية الضاربة خلال السنوات الخمس

القادمة) واستعيض عنها بتقديرات قصيرة الأمد هي مجرد امتداد للتحليل الحالي للاستخبارات. ولكن نظام الاستخبارات مطية لصانعي السياسة ويجب أن يلبي حاجاتهم ومتطلباتهم. ومع ذلك فان نظام التقديرات الجديد الذي اعدته وكالة الاستخبارات اخفق في ارضاء موظفي (مجلس الأمن القومي) و(البيت الأبيض) واثبت الأسلوب التكتيكي في معالجة مشكلات العالم لم يكن اكثر فائدة ــ بل وربما كان اقل فائدة ــ من النظرة التقليدية الاستراتيجية.

كانت وكالة الأستخبارات المركزية ووزارة الدفاع في الماضي، ــ حين كانت التقارير الخمسين التي تعدها تقديرات الاستخبارات القومية كل سنة تتناول الشؤون السياسية ــ تقفان معظم عملهما على التقديرات المتعلقة بالقدرات العسكرية الاجنبية وعلى الأخص قدرات الاتحاد السوفياتي. وكانت هذه التقديرات التي تناولت مواضيع كالقوات السوفياتية الاستراتيجية الضاربة، وقوات الدفاع الجوي، والقوات الاخرى تؤثر في القرارات المتعلقة بالميزانية العسكرية الأميركية، ولذلك فان كل فرع من فروع القوات المسلحة بالاضافة الى وكالة الانماء الدولي (التي تمثل وزارة الدفاع) تقاتل في سبيل الاخذ بوجهة نظرها.

ففي الفترة الواقعة بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٥ حين كان (البنتاغون) يسعى للحصول على أموال تمكنه من بناء شبكة مضادة للصواريخ الموجهة، وحدت القوات المسلحة صفوفها للترويج للفكرة القائلة ان موسكو باتت على وشك ان تطور شبكة مضادة للصواريخ تقضي على فعالية الخطر النووى الهجومي للأستراتيجية الأمريكية.وهكذا فان وزارة الدفاع قالت ان الولايات المتحدة لن تتمكن حينذاك من منع السوفيات من اتخاذ خطوات جريئة في أوروبا الغربية والعالم الثالث، كما ان أمن الولايات المتحدة نفسها سيتعرض للخطر وعلى الرغم من أن العسكريين ربما اعتقدوا مخلصين ان السوفيات اخذوا يتفوقون على الولايات المتحدة وان موسكو لن تتورع عن اعتماد سياسة هجومية متى حققت هذا التفوق، فان الفوائد التي تستطيع القوات المسلحة جنيها من الشبكة المضادة للصواريخ لا تزال كبيرة جدا، ذلك لأنها ستتلقى مليارات الدولارات لبناء الشبكة (وتدخل ميدان الصواريخ الاستراتيجية الذي تمكن سلاحا الجو والبحرية من

تقديم المبررات لدخوله). فالسلاح الجوي يستطيع تبرير مطالبته بقذائف بعيدة المدى للتغلب على شبكات الدفاع السوفياتية المضادة للصواريخ، وتستطيع البحرية لأسباب مماثلة ان تطالب بمبالغ اضافية لغواصاتها المزودة بالقذائف.

ولم تر وكالة الاستخبارات ووزارة الخارجية من ناحية ثانية في الشبكه السوفياتية المضادة للصواريخ خطرا كبيرا على الولايات المتحدة، ولم تعز أية منهما مثل هذه النوايا العدائية الى السوفيات، كما فعل الاتحاد السوفياتي نفسه وكما فعلت وزارة الدفاع. ولم يقتنع معظم المحللين بأن في الامكان تطوير شبكة مضادة للصواريخ تستطيع بفعالية وقف القذائف عابرة القارات في المعسكر الآخر، (ويعتقد عدد من الخبراء الذين راقبوا اتفاقات محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية سنة ١٩٧٢ ان السبب في أن الحكومتين الأميركية والسوفياتية وافقتا على ان يكون لدى كل منهما موقعان لشبكات الصواريخ المضادة فقط، يعود الى أن **كلتا** الحكومتين تثق بأن شبكتها ستعمل على ما يرام ولذلك فانهما كانتا مسرورتين لانهما ستتمكنان من تحويل المال في تطوير انواع أخرى من الأسلحة).

وفي الوقت الذي احتدمت فيه مناقشة الشبكة المضادة للصواريخ داخل أسرة الاستخبارات، توفر للمحللين المدنيين والعسكريين نتف من معلومات عما يفعله السوفيات في الميدان. واشتد الضغط من اجل الحصول على معلومات اضافية، وكان مجلس الاستخبارات الأميركية يتقدم بين أونة وأخرى بمطالب جديدة. وقد وفرت المصادر المكشوفة كالدبلوماسيين الأميركيين والصحف السوفياتية بعض المعلومات، والتقطت طائرات التجسس التابعة للسلاح الجوي التي كانت تحلق بجوار الفضاء السوفياتي معلومات أخرى، واسهمت في جمع المعلومات كذلك اجهزة الكترونية مثبتة في

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمتان)

بينما كانت اكثر المعلومات فائدة هي التي جاءت بها الاقمار الاصطناعية.

ومع ذلك فان الصورة العامة للشبكة السوفياتية المضادة للصواريخ كانت غير كاملة. واضطر المحللون الى وضع استنتاجاتهم دون ان تتوفر لديهم الأدلة الكافية لحل اللغز، اذ كثيرا ما كانوا يستعينون بخبراء في القطاع الخاص طالبين مشورتهم، كما استعانوا بمؤسسات اخرى ـ وعلى الأخص مختبرات بل ـ كانت تقوم بالابحاث المتعلقة بشبكة صواريخ اميركية مضادة، املا بأن تكون نتف المعلومات التي جمعت ذات معنى وفائدة لاولئك الذين يعملون في شبكات صواريخ مضادة مماثلة في البلاد.

واتفق المحللون المدنيون والعسكريون على السواء، في أن السوفيات يقومون بانشاء نوع من شبكة دفاع جديدة في لينينغراد ونوع آخر في موسكو. واعرب معظم المحللين المدنيين ان شبكة لينينغراد تستهدف القاذفات الأميركية وان شبكة موسكو ربما كانت قيد البحث والتطوير. وادعى العسكريون ان موقع لينينغراد كان يحوي شبكة مضادة للصواريخ وان مرحلة الابحاث لبناء شبكة متقدمة حول موسكو قد تمت.

وفي السنوات ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ اضاف العسكريون الحاشية بعد الحاشية الى تقديرات الاستخبارات القومية ورفعت آراء أسرة الاستخبارات المتضاربة الى (البيت الأبيض). ووضعت (ادارة جونسون) مئات الملايين من الدولارات تحت تصرف الجيش لتطوير شبكة اميركية مضادة للصواريخ، هذا على الرغم من أن وزارة الدفاع كانت تريد الحصول على أموال اكبر للاسراع في بناء الشبكة. وبعد بضع سنوات عملت الاستخبارات ان شبكة لينينغراد كانت حقا موجهة ضد الطائرات وليس ضد الصواريخ (على الرغم من ان العسكريين قالوا حينذاك ـ ولا يزالون يقولون ـ ان في الامكان تحسين شبكة لينينغراد بسرعة لتصبح شبكة مضادة للصواريخ) وان السوفيات يقومون فعلا ببناء شبكة محدودة مضادة للصواريخ في موسكو. وكان تقدير المدنيين اقرب الى الحقيقة من تقدير العسكريين، ولكن وزارة الدفاع حصلت على الأموال اللازمة من ادارتي (جونسون ونيكسون) للمضي قدما في بناء شبكة مضادة للصواريخ.

وحرب الاستخبارات هذه لا تدور سرا داخل أسرة الاستخبارات. فقد عمد

جميع اعضائها الى افشاء معلومات سرية منتقاة للصحافة ولاعضاء الكونغرس في بعض الأحيان تدعيما لمطالبتهم بالحصول على حصة وافرة من الميزانية، ولكن العسكريين كما قال المعلق (جوزف كرافت) "اعتادوا اكثر من المدنيين بكثير على الافشاء بمعلومات لخدمة مصالحهم." ويبدو ان حجاب قدسية المعلومات السرية يتمزق حين يدور الصراع للحصول على أموال اضافية داخل الكونغرس. وقد كان (هيربرت سكوفيل) الابن المساعد السابق لمدير وكالة الاستخبارات لشؤون الابحاث، على حق حين أبلغ لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ٢٨ آذار (مارس) سنة ١٩٧٢، "ان تاريخ السنوات العشرين الماضية حافل بالأمثلة التي اسيء فيها استعمال الاستخبارات لتدعيم برامج المنظمات الفرعية او برامج الادارة كمجموعة داخل الكونغرس."

وهناك صحفيون مقربون من (البنتاغون) مثل (جوزف اولسوب) ووليام بيتشر* (الذي روج لأسطورة البنتاغون عن ثغرة القاذفات والصواريخ وقوة القنابل النووية والثغرة في الشبكات المضادة للصواريخ، ولا يزال يروج لآخر بدعة مخيفة للعسكريين عن الثغرة التكنولوجية). فكان هذا الصحفيان يتلقيان معلومات دمغت بعبارة "مكتوم جدا" لتدعيم قضية العسكريين في نزاع معين. وبين هذه المعلومات تقارير كثيرة مصدرها اقمار التجسس ومحطات اعتراض المواصلات، وهي معلومات حساسة الى درجة لا يجوز معها لا كثرية موظفي الحكومة حتى لأولئك الذين يحملون شهادات أمن الاطلاع عليها.

ثم عمد (ملفين لبرد) وزير الدفاع وغيره من المسؤولين في الوزارة الى الاستشهاد علنا بتقرير استخبارات من جانب واحد وسربوه الى الصحافة خلال مناقشة في الكونغرس سنة ١٩٦٩ حول الشبكة المضادة في الصواريخ، بحيث رد شخص ما ــ وربما كان من وكالة الاستخبارات المركزية او وزارة الخارجية ــ بأن زود صحيفة نيويورك تايمز بنسخة من تقديرات مجلس الاستخبارات

* (ترك بيتشر) الذي عمل سنوات كثيرة مراسلا لصحيفة نيويورك تايمز في البنتاغون صحيفته في اوائل سنة ١٩٧٣ ليصبح نائبا لمساعد وزير الدفاع لشؤون العلاقات العامة. والغريب ان قصته في سنة ١٩٦٩ عن ضرب الطائرات الأميركية كمبوديا سرا بالقنابل، ومقاله في سنة ١٩٧١ عن مواقف المساومة السرية الأميركية في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، كان بالاضافة الى تسرب وزارة الدفاع من الأسباب الرئيسية كما تقول ادارة نيكسون التي أدت الى انشاء فريق عسكري البيت الأبيض في سنة ١٩٧١ لوقف تسرب الأسرار الى الصحف.

الأميركية يناقض معظم حجج وزارة الدفاع المتعلقة بالخطر الذي تشكله شبكات الصواريخ المضادة السوفياتية. وفي سنة ١٩٧١ زودت وزارة الدفاع السناتور (هنري جاكسون) بطل المناداة بالاتفاق العسكري بمعلومات تستند الى صور التقطتها اقمار التجسس تتعلق بمزاعم عن قيام السوفيات ببناء نوع جديد كبير من القذائف. في السابع من آذار (مارس) حذر جاكسون الشعب الأمريكي مما يفعله الروس حين قال: "ان ذلك نذير شؤم"، وجاء تحذيره هذا في الوقت الذى كان الكونغرس يناقش الميزانية العسكرية. وأيد (ملفين ليرد) اقوال (جاكسون) بعد ذلك بثلاثة أيام في مقابلة تلفزيونية. وفي ٢٢ نيسان (ابريل) استشهد بمعلومات جديدة "تؤكد الحقيقة القائلة ان الاتحاد السوفياتي منهمك في برنامج جديد ضخم لبناء قذائف موجهة عابرة للقارات. واكتسب الخطر الذي تحدث عنه (جاكسون) و (ليرد) أهمية وحيوية جديدتين نتيجة لموجة من معلومات لم تنسب الى مصادر تسربت الى الصحف تؤيد اقوال الرجلين.

ورد موظف مجهول في وكالة الاستخبارات المركزية في النهاية على ادعاءات وزارة الدفاع. وكان هذا الموظف يعرف ان الوكالة خلصت الى ان السوفيات انما "يعززون" مواقع صواريخهم ولا يقومون بصنع شبكة صواريخ جديدة ضخمة، وان اكثر من ثلثيْ المعلومات التي افضى بها (جاكسون) و(ليرد) انما تتعلق بصواريخ موجهة عابرة للقارات صغيرة وقديمة. وقالت صحيفة نيويورك تايمز في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٧١: "ان هذا الموظف المجهول كشف علنا بواسطة خبراء في الأسلحة غير حكوميين، وبواسطة مصادر جمهورية في مجلس الشيوخ، عن الاستنتاجات السرية للوكالة. وعلى الرغم من أن تقييم وكالة الاستخبارات المركزية كان اقرب الى الصحة من تقييم وزارة الدفاع فانه مضت سنة على الأقل دون أن يعرف أحد في أسرة الاستخبارات ما الذي يفعله بناة الصواريخ السوفيات بالضبط". وفي غضون ذلك تركت الروايات المخيفة التي روج لها العسكريون - وحد من فعاليتها نوعا رد وكالة الاستخبارات المركزية - اثرا سيكولوجيا دون شك في الكونغرس الذي وافق كعادته في سنة ١٩٧١ على الميزانية التى طلبتها وزارة الدفاع.

والمأساة في كل هذه المناورات هي ان الكونغرس والشعب لا يطلعان على

صورة حقيقية لقدرات السوفيات العسكرية على الرغم من مليارات الدولارات الستة التي تدفع للاستخبارات كل سنة. ويقول محترفو الاستخبارات، ان حساسية المصدر والأساليب التي تتبع في جمع المعلومات تجعل الدرجة العالية من السرية امرا ضروريا. وقد قاوم هؤلاء محاولات الكونغرس اقامة نهج منتظم لاقتسام المعلومات مع الهيئة التشريعية، ومع ذلك فان المحترفين لا يترددون في تسريب اكثر الاستخبارات سرية اذا كان في ذلك ما يخدم مصالح دائرتهم. وعلاوة على ذلك تقوم أسرة الاستخبارات بتزويد البلدان الاجنبية الصديقة بتقديرات مفصلة للقوة العسكرية السوفياتية. وخلال محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ذهب المفاوضون الاميركيون الى حد ابلاغ زملائهم السوفيات بمدى ما تعرفه الولايات المتحدة عن الصواريخ السوفياتية. *

على أن الكونغرس يتمتع دوما بالسلطة التشريعية التي تمكنه من الاصرار على وجوب اقتسام وكالة الاستخبارات المركزية وبقية الأسرة المعلومات عن القدرات العسكرية السوفياتية أو عن أي موضوع آخر يتعلق بذلك، ومع ذلك فان الكونغرس كمجموعة، رفض حتى الآن اتخاذ مثل هذا الاجراء على الرغم من الاحتجاجات الكثيرة من اقلية تجهر برأيها. وعزوف الكونغرس عن اتخاذ مثل هذه الخطوات الصغيرة كي يصبح على اطلاع اوسع على المعلومات التي تستخدم في تبرير الاتفاق العسكري، يشكل واحدا من اعراض الفشل الاكبر الذى يعانيه الفرع التشريعي الذى رفض ممارسة أية درجة من السيطرة على نشاط الاستخبارات الأميركية.

---

* ألواقع هو ان المفاوضين الأميركيين كانوا صريحين في وصفهم للقدرات السوفياتية الى حد ذهب معه جنرال سوفياتي كما يقول جون نيوهاوس في كتابه «فجر بارد» الى الانفراد بعسكري اميركي وطلب اليه الا تطلع الولايات المتحدة المفاوضين المدنيين السوفيات على مثل هذه المعلومات المفصلة عن القذائف السوفياتية.

الفصل العاشر

ادارة وكالة الاستخبارات المركزية

اننى اقول بانه لا توجد دائرة اتحادية في حكومتنا تخضع نشاطاتها إلى «تمحيص» و«مراقبة» بشكل ادق من خضوع نشاط وكالة الاستخبارات المركزية لهما.

ليمان كيرباتريك
المدير التنفيذي السابق لوكالة
الاستخبارات
١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١

ان عكس هذا القول (قول كيركباتريك) هو الصحيح في رايي ومن المخزي للشعب الاميركي ان يضلل بهذا الشكل. فليست هناك دائرة اتحادية في حكومتنا تخضع نشاطاتها الى «تمحيص» ومراقبة اقل من خضوع وكالة الاستخبارات المركزية لهما.

السناتور ستيوارت سايمنغتون
عضو لجنة مجلس الشيوخ المراقبة
نشاط وكالة الاستخبارات
٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١

على الرغم من أن (هاري ترومان) كتب يقول في سنة ١٩٦٣، «انني لم افكر ابدا عندما انشأت وكالة الاستخبارات المركزية انها ستقوم بعمليات تجسس سرية خلال السلم» فانه ــ وجميع من جاء بعده من رؤساء للولايات المتحدة ــ قد استخدم الوكالة عن طيب خاطر للقيام بعمليات تجسس سرية، وتدخل سري في الشؤون الداخلية للبدان الأخرى، وهي عمليات انطوت عليها باختصار عبارة «وأية اعمال او واجبات أخرى» في القانون الذي نص على انشاء الوكالة. ففي هذه العبارة كما يقول (ريتشارد هيلمز) تكمن السلطة التي تسمح للوكالة باسقاط انظمة حكم في اي بلد في العالم وتقويض الانتخابات، ورشوة المسؤولين وشن حروب «سرية»، وكما قال (ريتشارد هيلمز) لجمعية رؤساء تحرير الصحف في سنة ١٩٧١» هكذا صممت الوكاله لتمكننا من القيام بنشاطات خارجية تعهد

فيها الينا الحكومة الوطنية بأعتبارنا افضل منظمة تعالج العمليات السرية»

وقد بطنت المهمات الحقيقية للوكالة منذ بدئها بالخداع والسرية. وشدد خطاب (ريتشارد بيسل) امام مجلس العلاقات الخارجية على ان التشريع الأصلي كان غامضا. واضاف يقول:

« ان ميثاق وكالة الاستخبارات عدل اكثر من مرة، ولكنه بقي سرا ويجب أن يبقى كذلك. وعدم وجود ميثاق علني يدفع الناس الى التفتيش عن ميثاق، والى التساؤل عن حق الوكالة في القيام بنشاطات مختلفة. وستظل مشكلة « الميثاق » السري أشبه باللغز، ولكن الحاجة الى السرية تبدو مانعا يحول دون حل لهذا اللغز».

لم يراود عقول بعض الناس مثل (بيسل) اي شك في ان مهمات الوكالة يجب ان تظل سرية. والواقع هو أن قانون الأمن القومي الصادر في سنة ١٩٤٧، وقانون وكالة الاستخبارات المركزية لسنة ١٩٤٩، ليس الا ستارا قانونيا ينص على وجود الوكالة ويخولها حق العمل خارج نطاق الانظمة التي تتقيد بها الدوائر الحكومية الأخرى. ويتضح الدور الحقيقي لوكالة الاستخبارات في «ميثاق بيسل السري» ـ تلك السلسلة من الاوامر التنفيذية التي تدعى توجيهات استخبارات الأمن القومي. وقد فكت رموز هذه التوجيهات في سنة ١٩٥٩، ولكن ظلت بعيدة عن متناول الجميع باستثناء قلة من كبار المسؤولين الحكوميين. ولم تطلع الوكالة اللجان الفرعية في الكونغرس التي يفترض فيها ان تشرف على نشاطها الا على نتف ضئيلة من ذلك « الميثاق السري » في شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٧٣. ولا يوجد حتى الآن طريقة يعرف بها ان كانت الوكالة قد تجاوزت صلاحياتها، اذ ليس هنالك من وسيلة لمعرفة حقيقة هذه الصلاحيات.

وخلال مناقشة الكونغرس المتعلقة بانشاء الوكالة في سنة ١٩٤٧، تساءل (فرد بزبي) عضو مجلس النواب قائلا «انني اتساءل عن مدى صحة الشائعات التي ترامت إلي ومفادها ان الحكومة تعتزم عبر وكالة الاستخبارات المركزية القيام بعمليات سرية؟» لقد كانت الشائعات صحيحة، ففي السنة التالية، وافق (الرئيس ترومان) على توصية صدرت عن (وكالة الأمن القومي تحت رقم ١٠/٢) تقضي اولا بانشاء مكتب تنسيق السياسة، ثم بانشاء وكالة الاستخبارات

المركزية في سنة ١٩٥١، تقوم "بالاعيب قذرة" فيما وراء البحار شريطة ان تكون العمليات سرية وان يكون "نفيها مقبولا". وصدرت سلسلة كاملة من التوجيهات في السنوات التالية توسع نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية. **ومنح التوجيه رقم ٧ وكالة الاستخبارات المركزية سلطات داخل الولايات المتحدة تجيز لها استجواب الاميركيين عن رحلاتهم الى الخارج والدخول في ترتيبات تعاقدية مع الجامعات الأميركية. ومع ذلك فان** (قانون الأمن القومي لسنة ١٩٤٧)، يمنع الوكالة من ممارسة صلاحيات البوليس "في جلب المشتبه بهم أمام المحاكم، او تنفيذ القانون، او المحافظة على الأمن الداخلي". ويبدو أن توصية من هذا النوع عرضت على قاض في عام ١٩٦٦ حين كان ينظر في قضية شهر فيها اميركي من أصل استوني، بلاجي زميل له، ثم ادعى انه يتمتع بحق مطلق في ذلك، لأنه انما كان ينفذ اوامر من وكالة الاستخبارات المركزية. وعندما رأى القاضي الأمر السري قرر ان للوكالة حق العمل بين جماعات اللاجئين في الولايات المتحدة ورد الدعوى. **وهناك توصية اخرى تحمل رقم ٦ توضح على ما يبدو مهمات وكالة الأمن القومي** (التي انشئت بموجب امر تنفيذي)، ذلك لأن المشروع السري (لادارة نيكسون) سنة ١٩٧٠ للتجسس الداخلي، يتضمن توجيها **بوجوب تعديل التوجيه** بحيث يسمح ذلك **لوكالة الأمن القومي** "بتغطية اتصالات المواطنين الأميركيين الذين يستعملون التسهيلات الدولية."

والنقطة الأساسية هي أن الرؤساء المتعاقبين وسعوا سلطات وكالة الاستخبارات بصورة منتظمة بموجب أوامر تنفيذية، ولم توضع أية قوانين جديدة للحد من هذه السلطات كما ان هذه النشاطات لم تصل إلا الى حفنة من رجال الكونغرس. وذهب الرؤساء في بعض الأحيان الى اتخاذ اجراءاتهم دون ابلاغ رجال الكونغرس الذين يفترض فيهم مراقبة اعمال الوكالة كما حدث حين وافق (الرئيس نيكسون) على برنامج التجسس المحلي ولقي كل تعاون من وكالة الاستخبارات المركزية. وترى الوكالة دائما ان كل ما يطلبه الرئيس انما هو أمر مبرم ومسموح به بل وضروري للدفاع عن البلاد. وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التي ولدتها، قال السناتور (جاكوب جافيتس) في ١٨ تموز (يوليو) سنة ١٩٧٣ "ان محامي الرئيس استخدموا استخداما كاذبا المبدأ الذي

فرضته الحرب العالمية الثانية حمل "صلاحيات القائد العام" ليغطوا كل اجراء لحالة طارئة تتعلق بالأمن القومي." ويوافق كبار المسؤولين في الوكالة عن قناعة تامة على هذا التفسير العريض لسلطات الرئاسة، على الرغم من أنهم يتفهمون ان شرعية نشاط الوكالة امر مشكوك فيه في كثير من الاحيان. وسأل (السناتور سايمنغتون) (وليام كولبي) المدير المعين للوكالة في ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٣: "الا تتجاوز العمليات الواسعة النطاق كالحرب في لاوس ما قرره مجلس الكونغرس عندما نص (في قانون سنة ١٩٤٧) على مهمات وواجبات أخرى تتعلق بالاستخبارات ؟ أجابه "اظن انها تجاوزت ذلك دون شك." ولكن (كولبي) برر عملية لاوس بحجة انها نفذت "بموجب تعليمات وتوجيهات (مجلس الأمن القومي) وتحت اشرافه" وبموافقة رئيس الجمهورية نفسه، وقد انبثقت الصيغة القانونية للمسألة في رأي (كولبي) من صلاحيات خولها للوكالة رئيس السلطة التنفيذية لا القانون. ثم سأل (السناتور هارولد هيوز) (كولبي) بعد ذلك "هل تعتقد ان من اللائق ان تنفذ مثل هذه العمليات العسكرية دون موافقة الكونغرس؟" وجاء رد (كولبي) على هذا السؤال الذي ارسل خطيا مثيرا للاهتمام على التفسير الجديد لكلمة (موافقة الكونغرس) وهذا هو الرد:

"اطلعت اللجان المختصة للكونغرس وعدد من اعضاء مجلس الشيوخ على نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية هذا بالاضافة الى أن برامج الوكالة شرحت للجنة الاعتمادات خلال جلسة مناقشة ميزانيتنا السنوية. * "

يعكس تفسير (كولبي) الاعتقاد العام في وكالة الاستخبارات بان القيود التشريعية والقضائية لا تنطبق على الوكالة — ما دامت تتصرف بموجب اوامر صادرة عن الرئاسة. وتعتبر الوكالة نفسها كما يقول السناتور (سايمنغتون) "جنود الملك او جيش الرئيس." ومع ذلك فان على الكونغرس أن يتحمل بعض المسؤولية لأنه أسهم في جعل الوكالة فوق القانون حين أعفاها من جميع قيود الميزانية التي تطبق على الدوائر الحكومية الأخرى. ويقول (قانون سنة ١٩٤٩)

---

* ان ادعاء كولبي ان هذه اللجان اطلعت يتناقض كل التناقض مع اقوال السناتور الراحل الن ايلندر رئيس لجنة الاعتمادات انه لا يعرف شيئا عن الجيش السري للوكالة في لاوس الذي يبلغ قوامه ٣٦٠٠٠ رجل.

"على الرغم من اية نصوص أخرى في القانون، يجوز انفاق الاموال المتوفرة لدى الوكالة سواء عن طريق اعتماد هذه الأموال او وسائل أخرى في الاغراض اللازمة لتنفيذ مهماتها...."

وهذا القانون الذي يعطي مدير الاستخبارات المركزية انفاق أموال دون حساب ※ لا يقول ان الوكالة غير مسؤولة أمام الكونغرس؛ ولكن هكذا كانت الحال طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

لجنة الاربعين.

لدى الفرع التنفيذي نهجه الخاص للسيطرة على وكالة الاستخبارات، وعلى الرغم من أن هذا النهج يميل كثيرا الى محاباة الوكالة، فان أية عملية سرية رئيسية باستثناء نشاطات الوكالة التجسسية التقليدية تتطلب موافقة سلطة عليها هي رئيس الجمهورية عادة.

وتخضع وكالة الاستخبارات المركزية بموجب (قانون سنة ١٩٤٧) لمجلس الأمن القومي وترفع تقاريرها الى رئيس الجمهورية بواسطته، وتتلقى اوامرها منه. ولكن (مجلس الأمن القومي) أصبح في الواقع في حالة نزاع في عهد (ادارة نيكسون)، ولذلك اصبحت الوكالة ترفع تقاريرها في بعض الأحيان الى رئيس الجمهورية مباشرة ولكن في الغالب الى موظفي المجلس الذين يرئسهم (هنري كيسنجر). ويلعب موظفو كيسنجر بمنحهم الاولوية لجمع المعلومات ومطالبتهم بالاسهام تحليليا في دراسات السياسة، دورا كبيرا في ادارة عملية جمع المعلومات من جانب الوكالة. أما فيما يتعلق بالوكالة ذاتها، فان مجلس الأمن القومي لا يشكل غير وسيلة الأتصال فيما بين (رئيس الجمهورية، وهنرى كيسنجر، ووكالة

※ هذه النصوص بالاضافة الى النهج الذي جرى عليه الكونغرس من حيث اخفاء ميزانية الوكالة في اعتمادات زوائد الحكومة، قد تخرق نصوص الدستور التي تقول «انه لا يجوز سحب اية أموال من خزينة الدولة الا وفقا لاعتمادات تتم بموجب القانون وبموجب كشوفات وحسابات بالنفقات والايصالات لكل أموال عامة تنفق. تنشر بين أونة وأخرى. وهناك قضية (هبغز ضد هيلمن) تتحدى سرية مراقبة وكالة الاستخبارات وتستند الى نصوص الدستور وهي قيد النظر الآن امام المحاكم الاتحادية.

الأستخبارات المركزية)، وهو ما يخرج عن منطوق قانون سنة ١٩٤٧ الذي يمنح مجلس الأمن القومي سلطة تامة على الوكالة.

ولا بد لأي اقتراح رئيسي تتقدم به الوكالة، سواء للقيام بعمل سري بما في ذلك تقديم معونات مالية للزعماء السياسيين الأجانب والاحزاب السياسية، او المنشورات، او التدخل في الانتخابات، او القيام بنشاط دعاوي وعمليات شبه عسكرية، من أن ينال موافقة رئيس الجمهورية او لجنة الاربعين. * ويرئس (هنري كيسنجر) وهو دائم الحضور تقريبا اللجنة، كما يرئس الهيئات الرئيسية الأخرى الثلاث في البيت الأبيض التي تشرف على أسرة الاستخبارات.

ووصف (الن دالس) دور لجنة الاربعين في مهنة الاستخبارات فقال: "الحقيقة هي أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تقم بأي عمل له صفة سياسية، كما انها لم تمنح تأييدها لأي شخص او دولة او حركة، سواء كانت سياسية او غير ذلك دون الحصول على موافقة السلطات العليا في حكومتنا." ان قول (دالس) حقيقي، ولكنه حذف ببراعة كل اشارة الى نشاط الوكالة في عمليات التجسس، كما انه لم يذكر ان (لجنة الاربعين) نادراً ما ترفض طلبات الوكالة للقيام باعمال سرية.

ويفترض في اللجنة ان تجتمع مرة في الأسبوع، ولكن برنامج الاعضاء الحافل * يتسبب في الغاء الاجتماع في بعض الاحيان. وعندما كانت تجتمع — مرة او مرتين في الشهر في (عهد الرئيس نيكسون)، فان محاضر الاجتماع التي تكون عادة غير كاملة تحفظ لدى احد الأعضاء من ضباط وكالة الاستخبارات. وتعد الخدمات السرية في الوكالة جميع المقترحات المتعلقة بتدخل أميركي في الخارج والتي تعرض على اللجنة، ولذلك فان هذه المقترحات تميل في الغالب الى مبالغة في الفوائد التي يمكن ان تجنى من هذا التدخل، والى التقليل من الخسائر

* سميت هذه الهيئة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية كذلك الفريق الخاص وفريق ال ٥٤ — ١٢ ولجنة ال ٣٠٢. وقد كان اسمها يتغير بتغير الادارات او متى عرف الناس بوجودها.

* هؤلاء الاعضاء هم بالاضافة الى هنري كيسنجر: وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، ونائب وزير الدفاع، ومدير الاستخبارات المركزية، ورئيس الهيئة المشتركة للاركان.

والمخاطر. وتصاغ هذه المقترحات في اكثر الاحيان وتوضع في شكلها النهائي قبل موعد اجتماع لجنة الاربعين بمدة قليلة لا يسمح الوقت لأعضاء هذه اللجنة بالتحقيق او التدقيق في هذه المقترحات.

ولما ان كانت مسؤوليات اعضاء لجنة الاربعين كبيرة ومتشعبة، فأن معلوماتهم عن معظم بلدان العالم تكون عادة سطحية، ولذا فأنهم يعتمدون فيما يتعلق بقضايا معينة على مشورة الخبراء الاقليميين في دوائرهم غير أن هؤلاء الخبراء لا يسمح لهم في اغلب الاحيان بألاطلاع على مقترحات لجنة الأربعين، كما انه لا يسمح لهم أبدا بمرافقة رؤسائهم الى اجتماعات اللجنة. والوحيد الذي يسمح له بأن يصطحب خبيرا معه هو مدير الاستخبارات المركزية، وهذا ما يجعل موقفه اقوى من غيره في هذه اللجنة. واعضاء لجنة الأربعين يجهلون كل شيء عن الحياة الخاصة لعالم العمليات السرية، وهو ما يجعلهم يميلون الى الموافقة على كل اقتراح حتى وان اطلعوا على السر. ووصف المعلق (ستيوارت اولسوب) وهو موظف قديم في مكتب الدراسات الاستراتيجية في مقال نشره في صحيفة واشنطن بوست في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٧٣، انتقد فيه ادارة (الرئيس كنيدى) حين قال: «وانه من المستغرب حقا، ان يوافق رجال مسؤولون اذكياء في ادارة كنيدي، على القيام بعملية ظهر ان حظها من النجاح يكاد ان يكون منعدما، فسمحوا بعملية (خليج الخنازير)» واستطرد قائلا:

«ان الرد يكمن في دهاء المحترفين في الأستخبارات أمام الهواة. إذ في مثل هذه المجابهة يميل الهاوي الى الايمان ايمانا اعمى بتأكيدات المحترف واقواله» ونقل (ماريلين بيرغو) في مقال نشره في صحيفة واشنطن بوست في ٢٦ أيار (مايو) سنة ١٩٧٣ عن مسؤول قديم في الاستخبارات قوله وهو يتحدث عن خبرته بلجنة الأربعين «كانوا اشبه بمجموعة من طلبة المدارس يصغون وقد جحظت عيونهم. وكنت اقول دائما ان في استطاعتي الحصول على خمسة ملايين دولار من لجنة الاربعين للقيام بعملية سرية بصورة أسرع من حصولي على المال اللازم لشراء آلة طابعة عن طريق الروتين العادي.»

وعمليات لجنة الاربعين حافلة بالعوامل التي ترجح كفة الوكالة لأن هذه الأخيرة هي التي تعد المقترحات ولأن الابحاث تدور بالتالي وفقا لاختصاصاتها.

وليس لدى الاعضاء غير المنتمين الى وكالة الاستخبارات طريقة للتدقيق في صحة تأكيدات الوكالة واقوالها فمثلا

مراقبة
حذف بأمر وكالة الأستخبارات المركزية
(ستة اسطر)

واضطر الاعضاء غير المنتمين الى الوكالة الى التسليم برأيها ان حظ هذا البرنامج من النجاح لا بأس به. ولا يضمن الاقتراح الذي تعرضه الوكالة ولاسباب تتعلق بالأمن اسماء الأشخاص الذين ستستخدمهم في عملية سرية من هذا النوع ولا الأساليب التي تعتمدها. ويستطيع اعضاء لجنة الأربعين أن يسألوا عن التفصيلات في اجتماعاتهم، ولكن ليست لديهم أية وسيلة يعرفون معها دون حضور خبرائهم الاقليميين ان كانت الوكالة تزودهم في الواقع بردود صحيحة.

والواقع هو ان القسم الاكبر من المعلومات التي يوصى بموجبها بالتدخل انما يصدر عن الخدمات السرية ذاتها، ولذلك فانه عملية الجمع بين المهمات الاعلامية للوكالة ومهمات العمليات السريه قد تؤدي الى كارثة كما حدث في عهد ادارة كنيدي حين حملتها الوكالة على الاعتقاد في سنة ١٩٦١ بأن عملية انزال قوة عسكرية من المبعدين الكوبين ستؤدي الى ثورة عامة يعلنها الشعب الكوبي. والحدث الآخر المماثل وقع في سنة ١٩٧٠ حين كانت مسألة التدخل في الانتخابات التشيلية قيد البحث الحكومي.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الأستخبارات المركزية
(تسعة اسطر)

وتضمنت محتويات التقرير حجة قوية لتدخل أميركي يقصد به القضاء على

المكاسب السوفياتية. وسواء أكان هذا التقرير صحيحا او غير صحيح. فقد روج له اناس في الخدمات السرية يحبذون التدخل ويعرفون تماما الاثر الذي يتركه في نفوس اعضاء لجنة الأربعين. واذا لم يكن العملاء السريون يقصدون في هذه الحالة بالذات تضليل اللجنة فانهم في الواقع فعلوا ذلك ولم تكن هناك وسيلة للتحقيق المستقل في محتويات التقرير.

كانت لجنة الاربعين تدعى الى الأجتماع قبل ان يكتشف ان الوكالة كانت تمول الجمعية الوطنية للطلبة في سنة ١٩٦٧، وعشرات غيرها من المنظمات الخاصة، للموافقة على برامج العمل السرية. وهكذا ظلت المنظمات التي تغلغلت فيها الوكالة ومولتها تتلقى الاموال والدعم منها سنة بعد سنة دون ان تجابه بمعارضة او انتقاد. غير ان فضيحة سنة ١٩٦٧، حملت لجنة الاربعين على اعادة النظر في نهج عملها بحيث باتت تدرس بصورة منتظمة جميع العمليات الخارجة عن نطاق التجسس، ولكنها كانت مضطرة الى الأعتماد على الوكالة لتزويدها بالمعلومات والتوجيهات اللازمة لهذه الدراسة. واذا لم يثر جدل عام حول الموضوع المطروح. فان الخدمات السرية هي التي تعرف ان كانت محاولاتها تمويل منظمة معينة او تقويض حكومة معينة قد تكللت بالنجاح.ولم يحدث ان اعترفت الخدمات السرية بان احدى عملياتها لا تسير على ما يرام حتى وان كان الأمر كذلك.

مراقبة

حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية

(ثلاثة اسطر)

واعرب المسؤولون الأميركيون عن أملهم بأن يتمكن (ثيو) عبر هذه «الجبهة الديمقراطية» من توسيع قاعدته السياسية بجلب جميع العناصر المعارضة غير الشيوعية الى معسكره. وكانت هذه المحاولة بمثابة فشل ذريع من وجهة النظر الأميركية، ذلك لأن (ثيو) لم يبد اهتماما بتوسيع قاعدة تأييده ـ ما دام الجيش

الفيتنامي والحكومة الأميركية يؤيدانه وعلى الرغم من أن هذه حالة واحدة من الحالات القليلة التي

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(كلمة)

وزارة الخارجية عبر تقاريرها الدبلوماسية من سايغون

مراقبة
حذف بامر وكالة الأستخبارات المركزية
(خمسة اسطر)

واعترف حتى (ريتشارد بيسل) نفسه في حديثه امام مجلس العلاقات الخارجية في سنة ١٩٦٨ بأن لجنة الاربعين "ذات فعالية محدودة." فقد قال انه اذا كانت لجنة الأربعين هي جهاز الاشراف الوحيد فانه "يعتبرها غير كافية" ولكنه اعرب عن اعتقاده بأن الابحاث المسبقة التي تتناول المشاريع السرية على مستويات عالية في البيروقراطية، تعوض عن نقائص "لجنة الاربعين التي تتألف من مسؤولين كثيري المشاغل يجتمعون مرة واحدة في الأسبوع فقط." وما يقوله (بيسل) صحيح الى درجة ما، ولكنه ينسى ان أهم المشاريع (كغزو خليج الخنازير) مثلا تعتبر حساسة الى درجة لا يجوز للمستويات العاملة خارج الوكالة معرفتها، كما أنه لا يعترف بأنه حتى في حالة اطلاع قلة من المسؤولين من مستوى مساعد الوزير او ما دون على العمليات السرية، فانهم يبلغون ان البرنامج سري ولا يجوز لهم أن يتحدثوا عنه الى زملائهم، وهذا ما يسد الأبواب امامهم لعمل اي شيء من شأنه ان يحول دون الوكالة ومشاريع أخرى. ومع ذلك فان البيروقراطية في وزارة الخارجية والى حد ما في وزارة الدفاع، تؤثران بعض الشيء في الحد من العمليات

السرية للوكالة، وان لم يكن الى الدرجة التي تحدث عنها (بيسل).

وهناك كما ذكرنا آنفا نشاط واحد تمارسه الوكالة لا يخضع لأية مراقبة خارجية سواء من لجنة الاربعين او من المستوى البيرقراطي العامل او من الكونغرس، الا وهو نشاط التجسس التقليدي. فمدير الاستخبارات المركزية مسؤول بموجب القانون عن حماية مصادر الاستخبارات وأساليبها ومنع اكتشافها. وجاء تفسير هذا النص القانوني من جميع من تولوآ منصب مدير الوكالة منذ عهد (الن دالس) بأنه يعني ان وكالة الاستخبارات المركزية لا يجوز لها ان تطلع أية دائرة حكومية على هوية عملائها الاجانب، الذين يعتبرون من أهم الاسرار التي تحافظ عليها الوكالة. وعلى الرغم من أن هذه السرية التي تستهدف عدم تعريض حياة الأجانب (او الأميركيين) الذين يتجسسون لوكالة الاستخبارات هو أمر مفهوم، فان استخدام عميل معين قد يترك في بعض الاحيان اثرا سياسيا يعادل في حجمه الاثر الذي يتركه برنامج عمل سري ان لم يكن اكبر منه. فمثلا اذا جندت الوكالة مسؤولا اجنبيا هو وزير الداخلية في بلاده او قد يصبح وزير الداخلية، (مثل انتونيو ارغوريداس البوليفي)، فان اكتشاف ارتباطه بالوكالة قد يتسبب في حادث دولي (كما حدث في سنة ١٩٦٨ حين اعترف ارغويداس علنا انه عمل لوكالة الاستخبارات). وهناك حالات عمل فيها وزراء خارجية بل ورؤساء وزارات كعملاء اجانب، غير انه لم يسمح أبدا للجنة الأربعين ان تقرر فيما اذا كان يتوجب على الوكالة ان تستمر في الاتصال معهم او ان تقطع هذا الأتصال. وفي بعض الاحيان قد يحدث ان يبلغ رئيس مكتب الوكالة في بلد ما السفير الأميركي، ان احد عملائه يحتل منصبا كبيرا في الحكومة المحلية او أنه يعتزم تجنيد مثل هذا الرجل، ولكن رئيس المكتب يفعل ذلك بناء على تقديره الخاص.

وقد يترك تجنيد مسؤولين على مستوى أدنى من ذلك، اثرا هاما كذلك، وعلى الاخص اذا طرأ خلل ما. وهذا ما حدث في سنغافورة في سنة ١٩٦٠ (راجع الفصل التاسع) حين أحرق خبير في جهاز الكشف عن الكذب محولا كهربائيا في فندق، وزج به في السجن وتسبب في تعريض الحكومة الأميركية للابتزاز وألحق ضررا بسمعة الولايات المتحدة في الخارج. والنقطة التي يجب ملاحظتها هو انه لما كان

خبير الوكالة يحاول اختبار جاسوس مرتقب بواسطة جهاز الكشف عن الكذب، فان مهمته كانت جزءا من عملية تجسس وبالتالي لا تخضع لمراقبة من خارج الوكالة. وفي منتصف الستينات

مراقبة
حذف بأمر وكالة الأستخبارات المركزية
(اثنا عشر سطرا)

وبرنامج الاستكشاف المشترك الذي يعده مكتب الاستكشاف القومي في وزارة الدفاع، يبلغ في سمكه عادة بضع بوصات تتألف في معظمها من معلومات فنية معقدة وخرائط. وهو بالنسبة الى غير العلماء، مجموعة غير مفهومة من الاوراق كما ان المدة المخصصة لمختلف اعضاء لجنة الأربعين للاطلاع عليه هي يومان اثنان قبل بدء الاجتماع. وفي مثل هذه الظروف تقر لجنة الأربعين عادة هذا البرنامج دون ان تبحث فيها. واعترضت وزارة الدفاع في اكثر من مرة على رحلات لا تخلو من المغامرة الخطرة، كارسال طائرة دون طيار تابعة للسلاح الجوي فوق جنوب الصين في اعقاب الغزو الأميركي لكمبوديا. غير أن معظم المهمات تقريبا ـ بما فيها رحلة السفينة ليبرتي (التي هاجمها الاسرائيليون خلال حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧) ورحلة سفينة التجسس بويبلو (التي اسرها الكوريون الشماليون في سنة ١٩٦٨) ورحلة الطائرة أي سي ـ ١٢١ (التي اسقطها الكوريون الشماليون في سنة ١٩٦٩ ـ تلقى موافقة روتينية

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(واحد وعشرون سطراً)

ولما كانت لجنة الأربعين لا تستطيع ان تراقب بدقة نشاط الاستطلاع السري الذي تقوم به الوكالة، فانها تفقد فعاليتها وتسبب في اكتشاف عمليات الوكالة السرية، ويمكن القول بأنها تجهل كلياً كل ما يتعلق بعمليات التجسس. ولا شك في أن (الرئيس نيكسون) و (هنري كيسنجر) بشكل خاص يعلمان حقيقة الثغرات الموجودة في نظام العمل هذا، ولكنهما لم يفعلا شيئا لتغيير الأمور. وتستطيع لجنة الاربعين ان تمارس وبسهولة رقابة افضل على وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية اذا تغير نهجها الداخلي، وزودت بموظفين اكفاء وطورت مصادرها الخاصة لجمع المعلومات واستطاعت ان تقوم بعملية تقييم هذه المعلومات باستقلال تام عن الخدمات السرية التابعة للوكالة. ولكن الرئيس (نيكسون) (وهنرى كيسنجر) هما اللذان يقرران في النهاية طريقة عمليات الوكالة فاذا كانا لا يران فرض رقابة اشد، فان هذه الرقابة ستكون دون معنى. ولكن هناك حقيقة قائمة، هي أن الرجلين يؤمنان بضرورة لجوء الولايات المتحدة الى استخدام أساليب سرية "والاعيب قذرة" في التعامل مع البلدان الأخرى. ولا شك في ان المستوى الحالي لمثل هذه العمليات ونوعها يتفق مع وجهات نظرهما في كيفية تنفيذ السياسة الخارجية السرية للولايات المتحدة. وما دامت وكالة الاستخبارات آلة طيعة في يد رئيس الجمهورية وتستخدم في العالم وفقا لتقديره وتقدير كبير مستشاريه، فانه لا يحتمل ان يعمد أي رئيس، اذا لم يحدث ضغط قوي غير منظور، الى الاصرار على وجوب وضع نشاط الوكالة تحت رقابة خارجية دقيقة.

مجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية ومكتب الادارة والميزانية

يتوفر لرئيس الجمهورية بالأضافة الى لجنة الأربعين، هيئتان اخريان في الفرع التنفيذي لمساعدته في السيطرة على وكالة الاستخبارات المركزية. واحدى

هاتين الهيئتين هي: (مجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية)، ويتألف من ١١ عضواً يعينهم رئيس الجمهورية، يجتمعون عدة مرات في السنة لتقييم نشاطات أسرة الاستخبارات، ووضع التوصيات بالتغييرات التي تقتضيها الضرورة. وكان (الرئيس ايزنهاور) هو الذي انشأ هذا المجلس-في سنة ١٩٥٦ برئاسة الدكتور (جيمز كيليان) من الاستخبارات العسكرية، ثم توالى على رئاسته على التوالي (الجنرال جون هل) و(كلارك كليفورد) و(الجنرال ماكسويل تيلور) ويرئسه الآن (الاميرال المتقاعد جورج اندرسون). وكانت اكثرية اعضائه ممن لهم ارتباط وثيق بوزارة الدفاع او من المتعاقدين معها *

ويجتمع المجلس مرة كل شهر تقريبا في واشنطن، ولذلك فان دوره كلجنة مراقبة دائمة، يعتبر دوراً محدوداً، وبما انه صفته هي صفة استشاريه، فأنه يفتقر الى السلطة البيروقراطية لدعم او تنفيذ آرائه، وهو ما يجعل اسرة الأستخبارات بأسرها تنظر اليه بأنه مجرد جهاز ازعاج اكثر منه جهاز مراقبة. وعندما يكون المجلس في حالة انعقاد، يطلع المسؤولون في وكالة الاستخبارات اعضاءه على ما لديهم من معلومات وعلى التقديرات القومية الأخيرة. أما نشاط قسم الخدمات السرية ــ وعلى الأخص العمليات السرية فيها ــ فلا تبحث أبدا الا اذا حدث ان كشف النقاب عن احدى هذه العمليات قبل الأجتماع.

وبمرور الزمن اصبح رؤساء الجمهورية المتعاقبون يميلون الى جعل المجلس وحدة استخبارات لها مكانتها وعلى الأخص حين لا يرضون عن نوعية المعلومات التى يتلقونها من الأجهزة الأخرى، او حين يشتبه بعدم نجاح عملية استخبارية قد تنعكس على السياسة الخارجية، وفي مثل هذه المعلومات يدعى المجلس الى

* كان اعضاء المجلس في سنة ١٩٧٤ بالاضافة الى (الأميرال اندرسون) هم (الدكتور وليام بيكر) نائب رئيس شركة مختبرات تليفون بل للابحاث، و (جون كوبالي) حاكم تكساس السابق ووزير البحرية والمالية، و(ليو تشرين) المدير التنفيذي لمعهدالابحاث والهندسة في وزارة الدفاع، و (روبرت غالفن) رئيس موتورولا، (غوردون غراي) المساعد السابق رئيس شؤون الأمن القومي، و (الدكتور ادوارد لاند) رئيس بولارويد، و (كلير بوت لوس) نائب وسفير سابق، و (نلسون روكفلر) حاكم ولاية نيويورك السابق، و (الدكتور ادوارد تيلر) العالم النووي وصانع القنبلة الهيدروجينية.

الأنعقاد للنظر في القضية وبحثها واعطاء التوصيات اللازمة بشأنها. وقدحدث في عهد (الرئيس كنيدى) ان دعا المجلس الى الأنعقاد وطلب اليه وضع التوصيات اللازمة لأعادة تنظيم اسرة الاستخبارات بعد فشل (غزوة خليج الخنازير) في سنة ١٩٦١، غير أن جهود المجلس لم تأت بأية نتائج. وفي السنة التالية طلب (كنيدي) من المجلس معرفة السبب الذي يكمن وراء فشل وكالة الاستخبارات في ان تكتشف في وقت مبكر وجود صواريخ سوفياتية هجومية في كوبا. ومن نتيجة التحقيق عثر المجلس على التقريرين الدقيقين عن الصواريخ السوفياتية، مدفونين بين آلاف التقارير المرفوعة حول الموضوع والتي تراكمت في الوكالة خلال الأشهر التي سبقت الأزمة، وقال المجلس انه كان على الوكالة ان تدرك صحة هذين التقريرين وان ترفض بقية التقارير. وفي سنة ١٩٦٨ طلب (الرئيس جونسون) من المجلس التحقيق في السبب الذي لم تستطع معه الوكالة ان تحدد سلفا موعد الغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا بالضبط.

قد تكون الدراسات التي قام بها المجلس بعد فشل العمليات، ذات قيمة كبيرة لاسرة الاستخبارات من حيث أنها تحدد بالضبط نقط الضعف وتوصي بالحلول، وقد تكون اكثر فائدة من حيث انها توضح ان احداثا معينة لا يمكن التنبؤ بها قبل وقوعها، حتى من قبل اكثر الاستخبارات كفاءة. غير ان المجلس كان يميل الى العمل على أساس الافتراض بأن جميع المعلومات "يمكن معرفتها"، وان مشكلات اسرة الاستخبارات يمكن حلها اذا امكن جمع المعلومات بطرق اكثر تطورا. وأدى تفضيل الكمية على النوعية، الى زيادة في مشكلات الادارة التي تنوء تحتها الاستخبارات الاميركية.

ولعل اكبر اسهام حققه المجلس في الاستخبارات القومية كان في سنة ١٩٦٠ حين اعدت احدى اللجان الفرعية برئاسة (الدكتور ادوين لاند) رئيس (بولا رويد) برامج جديدة متعددة لجمع المعلومات بطريقة فنية، وكانت هذه اللجنة الفرعية فعالة في تطوير طائرة يو ـ ٢ التي تعتبر ـ اذا استثنيت منها رحلة باورز المشؤومة فوق الاتحاد السوفياتي ـ من اعظم الانتصارات التي حققتها الوكالة،

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سبعة اسطر)

والوسائل الجديدة ذات جدوى من الناحية التكنولوجية ولكنها باهظة التكاليف من الناحية المالية اذ تكلف مليارات الدولارات في وقت تعتبر فيه فوائد الاستخبارات التي ستجمع بأنها فوائد هامشية.

أما الهيئة الثانية لشؤون الاستخبارات فهي (مكتب الادارة والميزانية). التي ظلت تعرف باسم (مكتب الميزانية) حتى سنة ١٩٦٩. وهذا المكتب هو وكالة البيت الأبيض الذي يتفحص بدقة نفقات جميع الدوائر الحكومية ويحدد الاولويات المالية للادارة. ويتمتع بصلاحية تخفيض نفقات الدوائر الاتحادية كما يتمتع بصلاحية الغاء برامج بكاملها. وفي استطاعة الوزراء في بعض الاحيان استئناف قرارات المكتب الى رئيس الجمهورية ولكن لم يحدث ان نقض الرئيس قراراً اصدرته الهيئة التي عينها لهذا الغاية. اما بالنسبة الى وكالة الاستخبارات المركزية، فان مكتب الادارة والميزانية (مكتب الميزانية قبله) لم يكن غير مجرد عنصر ازعاج ثانوي. ويتألف فرع الاستخبارات في قسم الشؤون الدولية للوكالة، وهو الفرع الذي يشرف من الناحية النظرية على مالية أسرة الاستخبارات، من خمسة موظفين فقط هم، مدير الفرع وفاحص حسابات لكل من: وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي، **ومكتب الاستكشاف القومي**، ووكالة الانماء الدولي، (بما في ذلك بقية الاستخبارات العسكرية). ولا يمكن لهؤلاء الرجال الخمسة بأي شكل من الاشكال ان يقوموا بوظيفتهم على الوجه الأمثل حتى يواجهوا بعملية مثل انفاق مبلغ (ستة مليارات دولار) في السنة على حساب التجسس للحكومة، حتى وان وجدوا كل تعاون ومساعدة من الوكالة المعنية، رغم ان هذا شيئ مستحيل.

وتحد انظمة الامن القومي، بتشديدها على السرية والخداع، من فعالية

مدققي الميزانية التابعين لرئيس الجمهورية، الذين يعاملون بوجه عام وكأنهم اعداء لوكالة الاستخبارات. وقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية في هذه الحالة بالذات هي المسؤولة. فعندما بدأ مكتب الميزانية مراقبة الوكالة في الخمسينات، رفضت الوكالة منح مدقق الميزانية تصريحا دائما يخوله دخول رئاستها. وكان يرغم أبدا على الانتظار عند مدخل المبنى حتى يتم الاتصال هاتفيا مع المسؤولين في الرئاسة للتدقيق في اوراق المدقق. غير أن هذا الوضع تحسن نوعا في سنة ١٩٦٢ عندما أصبح (روبرت أموري) النائب السابق لمدير الاستخبارات، رئيسا للقسم الدولي لمكتب الادارة والميزانية، فمنح مدقق الحسابات اشارة خاصة تخوله حق الدخول الى مبنى رئاسة الوكالة، ولكن تبين بعدئذ أن المدقق الجديد كان موظفا سابقا في وكالة الاستخبارات المركزية فاعيد بهذه الصفة لمعالجة العلاقات مع مكتب الادارة والميزانية.).

وفي منتصف الستينات وسع (الرئيس جونسون) سلطات مكتب الادارة والميزانية بحيث شملت التدقيق في نفقات الوكالة. غير أن هذه الصلاحية وان تكن قد صدرت عن الرئيس، فلم تغير من قضية حق الدخول الى مقر الوكالة، فمثلا بعد

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(اربعة اسطر)

اراد مدقق مكتب الادارة والميزانية ان يعرف كيف تنفق الاموال وكان قدم في احدى المراحل الى الوكالة وقد عقد العزم على التحدث الى الرجل العالم بالأمور في الخدمات السرية. فلما اوقف لمقابلة ضابط التخطيط والبرمجة والميزانية في الوكالة، طلب الى هذا الضابط عنم السماح لممثل مكتب الادارة والميزانية بمغادرة مكتبه ما دام المدير (هيلمز) لم يبلغ عما يحاول هذا الممثل التحقيق فيه. واتصل (هيلمز) فورا بمسؤول كبير في البيت الأبيض ليشتكي عن أن مكتب الادارة والميزانية يحاول التدخل في برنامج سبق للجنة الأربعين أن وافقت عليه. وعندها

أمر البيت الأبيض رجل مكتب الادارة والميزانية بالتوقف عن التحقيق

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(خمسة اسطر)

وأهمية هذا الحادث لا تكمن في أن الوكالة تعقد الامور لمكتب الادارة والميزانية وتنجح في ذلك فحسب، بل إن ما حدث يعكس موقف الوكالة القائل ان عملياتها لا تخضع للقيود البيروقراطية، وانه متى اعطى رئيس الجمهورية موافقته، فانه لا مجال للتساؤل حتى فيما يتعلق بالأمور التقنية.

ولجأت وكالة الاستخبارات المركزية الى الكذب المباشر والخداع لمنع مكتب الادارة والميزانية من الاطلاع على نشاطاتها. ففي سنة ١٩٦٨، قام مدقق حسابات بجولة لتقصي الحقائق في انشاءات الوكالة في أوروبا والشرق الاوسط. ورافقه ضابط من رئاسة الوكالة أبلغه مدير قسم اوروبا في الخدمات السرية، انه يجب عدم السماح لمدقق الميزانية الاطلاع على أي شيء، "قد يثير لنا فيما بعد متاعب او حرجا." وقيل له انه يجب اكرام المدقق واطلاعه على بعض الشيء لا على كل شيء

مراقبة
حذف بأمر وكالة الأستخبارات المركزية
(اثنا عشر سطراً)

وعرفت رئاسة الوكالة ان رجل مكتب الادارة والميزانية كان **مهتما** الى حد بعيد بالمسدسات واعمال البوليس فأبلغت محطات الميدان ذلك.

مراقبة
حذف بأمر وكالة الاستخبارات المركزية
(ثلاثة اسطر)

وسئل ان كان يرغب في زيارة اسكتلنديارد. ولما كان هذا الرجل مهتما باعمال البوليس، فانه لم يستطع مقاومة هذا العرض. واسهب البوليس البريطاني وفقا لترتيبات سابقة، في الحديث معه عن اعماله، وطاف به بمختلف انشاءاته. وكلفه هذا التحول الذي لا علاقة له بالغاية من رحلته فقدان يوم كامل من برنامجه المزدحم بالاعمال. واغري في اليوم التالي على التوجه بالسيارة لزيارة احدى انشاءات الوكالة على بعد ١٠٠ ميل من لندن. ولكن الوكالة لم تكن تريد ان توفر وقتاً كافيا له لتوجيه أسئلة او لتفحص المكان. ولذلك فانه تقرر أن تمر طريقه عبر (بانبري) البلدة الانكليزية القديمة التي خلد صليبها المشهور في الشعر القديم والحديث، وصح ما توقعه رجال الوكالة، فلم يتمكن رجل مكتب الادارة والميزانية من ان يمر بهذه البلدة الجميلة دون ان ينزل في حانة انكليزية يتناول فيها طعام الغداء ثم يقوم بجولة يتفقد فيها معالم البلدة. وهكذا ضاع القسم الاكبر من اليوم الثاني ولم يتوفر الوقت للاطلاع اطلاعا وافيا على الاشياء التي لم تكن الوكالة تريد له الاطلاع عليها. وبعد ذلك بقليل غادر انكلترا دون أن يتفقد نشاطات الوكالة الواسعة هنا (التي تستهدف في الدرجة الاولى بلدان العالم الثالث). والحقيقة انه لم يكن أبدا جادا في محاولته اختراق الضباب الذي يلف وكالة الاستخبارات.

اما بالنسبة الى المهمة في الشرق الأدنى فقد سارت الأمور بصورة افضل بالنسبة الى رجل مكتب الادارة والميزانية فقد رأى رئيس القسم خلافا لرئيس قسم اوروبا، ان في هذه المهمة فرصة طيبة لاثارة اهتمام مدقق الميزانية بنشاطات الوكالة. ولذلك صدرت التعليمات الى الضابط الذي يرافقه بمعاملة الزائر «افضل معاملة» وطلب من العملاء السريين في الميدان ان يولوه ثقتهم حتى يتم كسبه الى

جانب الوكالة.

ولم تكن تجربة مدقق الحسابات فريدة في نوعها اذ تشير حالات مماثلة الى فشل مكتب الادارة والميزانية (ومكتب الميزانية من قبل) الى الأخفاق في ممارسة أية درجة من الرقابة على وكالة الاستخبارات. وكان (ريتشارد هيلمز) مدير الوكالة يعرف تماما محاولات الوكالة للتهرب من تدقيق مكتب الادارة والميزانية ويشجعها، ولكنه في الوقت ذاته استطاع ان يقول لجمعية رؤساء تحرير الصحف الأميركية في سنة ١٩٧١ "ان مكتب الادارة والميزانيَة يدقق في ميزانيتنا سطرا سطرا."

السفير

يعتبر السفير الأميركي في البلاد التى تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات دبلوماسية معها، من الناحية النظرية بأنه رئيس "الفريق" الذي يتألف من جميع الفروع الحكومية الأمريكية العاملة في ذلك البلد بما فيها وكالة الاستخبارات المركزية. وكانت ادارة (ايزنهاور) هي التي وسعت دور السفير، ولكنها اصدرت في الوقت ذاته امرا سريا يستثني وكالة الاستخبارات المركزية من الخضوع للسفير. وكرر (الرئيس كنيدي) بعد فترة وجيزة من توليه منصب الرئاسة القول: "بأن على السفير ان يشرف على جميع الوكالات." ثم بعث برسالة سرية قالت: "انه يجب الا تستثنى وكالة الاستخبارات المركزية من ذلك." ولا تزال رسالة كنيدي سارية المفعول ولكن تطبيقها يختلف بين بلد وآخر.

وتحدد شخصية السفير وشخصية رئيس محطة وكالة الاستخبارات في كل حالة من الحالات تقريبا، مدى ممارسة السفير اشرافه على الوكالة. فالسفراء اصحاب الارادة القوية من امثال (جورج ماكميرتري غودلي) الذي عمل اولا سفيرا في الكونغو ثم في لاوس (حيث عرف باسم الفيلد مارشال)، (والزوورث بنكر) في فيتنام، تمكنوا من الابقاء على الوكالة تحت اشرافهم، وكانوا ينادون بتوسيع العمليات السرية. ويصر بعض السفراء مثل (تشستر بولر) في الهند على أن يطلعوا على جميع نشاطات الوكالة، ولكنهم لا يحاولون ممارسة أية سيطرة على عملياتها.

وهناك سفراء آخرون يطلقون للوكالة ملء الحرية اما لضعف في شخصياتهم او لعدم اهتمام من جانبهم، ولا يريدون حتى مجرد الاطلاع على ما تعتزم الوكالة القيام به.

وهنا نعود الى الاستشهاد من جديد بمبدأ (بيسل):

"يحق للسفير من ناحية عامة أن يعرف بأية عمليات سرية في منطقته على الرغم من أن مدير المحطة يتلقى تعليمات (بناء على طلب من رئيس الدولة المحلي او من وزير الخارجية) في بعض الحالات بحجب المعلومات عن السفير. والواقع ان المعلومات حجبت عن السفير في احدى الحالات بناء على الحاح السفير الذي فضل ان يبقى في الظلام بالنسبة الى نشاطات معينة."

ورفض سفير هو (جون س. بريتسلاف الابن) ان يلعب مثل هذا الدور السلبي، ووقف باسلوب غير مألوف لدى الدبلوماسيين الأميركيين ضد وكالة الاستخبارات المركزية. وأصبح (بريتسلاف) الدبلوماسي الشهير بطلا في اعين بعض المسؤولين في وزارة الخارجية وذلك للطريقة التي يمنع بها وكالة الاستخبارات من ممارسة نشاط في مالطا البلد المعتمد لديه. وقد بدأت المشكلة في اوائل سنة ١٩٧٠، حين قام الاميرال المتقاعد (جورج اندرسون) بجولة في بلدان البحر الابيض المتوسط، وأصيب بالفزع عندما علم ان (دوم منتوف) اليسارى قد يفوز في الانتخابات التي كان مقررا اجراؤها في نهاية السنة. وكان (اندرسون) بصفته من رجال البحرية وممن ينادون بقوة بحرية قوية، قد خشي ان تفقد قوات حلف شمال الأطلسي جزيرة مالطا التي قد تصبح قاعدة للأسطول السوفياتي. وعلى الرغم من انه لم يكن بعد قد أصبح رئيسا لمجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية، فانه استغل اتصالاته مع البيت الأبيض لحث الخدمات السرية على التدخل في الانتخابات المالطية. ولم تظهر الوكالة حماسة للمشروع بسبب عدم وجود "ارصدة" لها في الجزيرة، ولكنها وافقت على ارسال عميل سري الى هناك ليدرس كيف يمكن تدبير الانتخابات. وقاوم (السفير برتيسلاف) في البرقية تلو البرقية حتى هذه المهمة الموقتة التي تقضي بتعيين عميل سري في البلد المعتمد لديه. ولم تتدخل الخدمات السرية في النهاية، وتم انتخاب (منتوف)، وظل

حلف شمال الأطلسي في الجزيرة عبر القواعد البريطانية. *

الكونغرس

يمكن تقسيم سيطرة الكونغرس على وكالة الاستخبارات المركزية الى فترتين واضحتين: قبل ووترغيت وبعدها. فقد كان الفرع التشريعي خلال السنوات الست والعشرين الأولى من عمر الوكالة، راضيا بأن يخصص مزيدا من الأموال لحاجات الوكالة دون أن يتساءل جديا عن كيفية انفاق هذه الأموال. والواقع هو أن حفنة من رجال الكونغرس كانت تعرف الكمية التي تخصص،ذلك لأن القسم الأكبر من هذه الأموال كان يضمن ميزانيات دوائر حكومية أخرى وعلى الأخص وزارة الدفاع. وكانت اربع لجان فرعية من لجنتي القوات المسلحة في مجلس النواب والشيوخ، مسؤولة عن مراقبة وكالة الاستخبارات، ولكن مراقبتها كانت بسيطة جداً او لنقل غير موجودة. وظلت اسماء اعضاء هذه اللجان مكتومة في مجلس النواب وكانوا عادة من اكبر اعضاء لجانهم (وبالتالي من المحافظين المتطرفين). وقالت صحيفة نيوريورك تايمز في شهر نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٦ (ان الن دالس كان يسيطر "سيطرة شخصية" على اعضاء الكونغرس النين ينتخبون للجان الفرعية). وفي شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٧١ خرج (ف. ادوارد هيربرت) ممثل ولاية لويزيانا ورئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب على التقليد المتبع وتجاوز سلم الاقدمية بحيث عين (ليسون نيدزي) وهو نائب متحرر متفان في العمل من ولاية ميشيغان، رئيساً للجنة الفرعية للمراقبة. غير ان (هيربرت) ظل يسيطر سيطرة كلية على اعضاء اللجنة الفرعية، وكان نيدزي هو العضو الوحيد غير المحافظ بين اعضاء اللجنة التي كانت تضم خمسة اعضاء دائمين، وعضوين من الخارج ينتميان اليها بحكم منصبيهما. وحين اختاره (هيربرت) رئيساً، دارت

* يبدو ان مخاوف (اندرسون) كان لها ما يبررها جزئيا. غير ان (منتوف) اثار في سنة ١٩٧١ ازمة صغيرة بأن طرد قائد حلف شمال الأطلسي من الجزيرة وهذا زاد تكاليف احتفاظ بريطانيا بقواعدها هناك. وارغمت الولايات المتحدة على المساهمة ببضع ملايين من الدولارات لمساعدة بريطانيا على تغطية الأجر العالي للأبقاء على قواعدها في مالطا، وهذا يشبه الى حد كبير عملية الابتزاز التي مارسها المطران مكاريوس رئيس الجمهورية القبرصية، للأبقاء على قواعد الاستخبارات الامريكية في الجزيرة.

تكهنات بأنه كان يحاول الحد من الانتقادات الخارجية لاعمال اللجنة الفرعية بتعيينه عضوا متحررا رئيسا لها، وبأنه يشعر بأن في امكانه ابقاء (نيدزي) في عزلة. ولم يكن لدى (نيدزي) متسع من الوقت لمراقبة الوكالة خلال سنة ١٩٧٢ التي تولى فيها رئاسة اللجنة الفرعية، ذلك لأنه واجه انتخابات اولية وحملة اعادة انتخاب قاسية، وفي سنة ١٩٧٣ بدأ حملة تحقيق شاملة لمعرفة دور الوكالة في قضية (ووترغيت)، غير أن المراقب لا يفوته ان يعرف بأن لجنة فرعية لن تتمكن من سبر غور العمليات السرية للوكالة وتنجح في ذلك اكثر من نجاح لجان المجلس الأخرى في الماضي. اما في مجلس الشيوخ فقد كانت اللجنة الفرعية للقوات المسلحة واللجنة الفرعية للاعتمادات تجتمعان معا عادة للابقاء على مراقبة مشتركة للوكالة. والحقيقة ان اعضاء اللجنة الفرعية في مجلس النواب كانوا جميعهم تقريبا محافظين مسنين نشأوا نشأة عسكرية.

ويعتقد كثيرون من اعضاء مجلس الشيوخ والنواب ــ وهم لا يشكلون اكثرية بأي شكل من الاشكال ــ ان ترتيبات المراقبة هذه غير كافية. فمنذ سنة ١٩٤٧، عرض حوالى ١٥٠ مشروع قانون لتعزيز المراقبة على وكالة الاستخبارات المركزية، ولكن أيا منها لم يحظ بتأييد أي من المجلسين، كما ان مجلس النواب لم يصوت على أي من هذه المشاريع. ورفض مجلس الشيوخ بأكثرية ٥٩ صوتا في مقابل ٢٧ صوتا في سنة ١٩٥٦ وبأكثرية ٦١ صوتا في مقابل ٢٨ صوتا في سنة ١٩٦٦ مشاريع لتوسيع لجان مراقبة الوكالة وبقية اسرة الاستخبارات وجعلها اكثر فعالية. ووافق السناتور (ريتشارد راسل) رئيس لجنة القوات المسلحة تأييدا منه لمناداته بالمحافظة على الوضع الراهن في التصويت سنة ١٩٦٦، على أن يسمح اعتبارا من سنة ١٩٦٧ لاكبر ثلاثة اعضاء في لجنة العلاقات الخارجية بأن يحضروا بصفة غير رسمية اجتماعات اللجنة الفرعية للمراقبة. غير أنه بعد أن وضع هذا الترتيب موضع التنفيذ لبضع سنوات، توقف السناتور (جون ستينيس) الذي خلف السناتور (راسل) في رئاسة اللجنة عن عقد الاجتماعات؛ فلم يعقد اي اجتماع في سنة ١٩٧١ او سنة ١٩٧٢. ويعتقد ان (السناتور ستينيس) اوقف اعمال اللجنة الفرعية، ذلك لأن عضوين متحررين في لجنة العلاقات الخارجية هما (السناتور جوزف وليام فولبرايت) (والسناتور ستيوارت

سايمنغتون) سيحضران المداولات السرية. ولم يكن أي من هذه الرجلين في ذلك الحين موضع ثقة لدى وكالة الاستخبارات او لدى الاعضاء المحافظين من مجلس الشيوخ الذين كانوا يراقبون الوكالة وكأنها ملك لهم. وبالنظر الى عدم عقد اجتماعات مشتركة للجنة الفرعية راح الاعضاء الخمسة الكبار في لجنة الاعتمادات، وكانوا جميعا من إشد انصار الادارة، يجتمعون على انفراد لدراسة ميزانية الوكالة.

وتحدى (السناتور سايمنغتون) هذا الترتيب في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٧١، حين اقترح دون اشعار مسبق، تعديلا يحدد المبلغ الذي تنفقه الحكومة في الاستخبارات بمبلغ (أربعة مليارات دولار)، أي بما يقل بحوالى ملياري دولار) عما تنفقه الادارة في الواقع. وعلى الرغم من أن تعديل (سايمنغتون) رفض باكثرية ٥١ صوتا ضد ٣٦ صوتا، فانه ربما كان اكثر المناقشات حول الاستخبارات تنويرا للرأي العام. لقد غاب عن (السناتور سايمنغتون) حقيقة هامة هي انه عندما طلب من المجلس ان يوافق على تخصيص اربعة مليارات دولار للاستخبارات، ان حقيقة المبلغ الذى يصرف سنويا لا يعرف عنه غير خمسة اعضاء فقط من مجموع المجلس. وأثبت (سايمنغتون) في حوار مع السناتور الراحل (الن ايليندر) رئيس لجنة الاعتمادات، ان هؤلاء الاعضاء الخمسة لا يعرفون الا القليل عن عمليات وكالة الاستخبارات. ورد (ايليندر) على تساؤل السناتور (سايمنغتون) عما اذا كانت اللجنة الفرعية للاعتمادات قد وافقت على تمويل جيش "سرى" في لاوس قوامه ٣٦.٠٠٠ رجل فقال:

"لم اعرف شيئا عنه... ولم أسال أبدا ان كانت هناك أموال خصصت لمواصلة الحرب ضمن المبلغ الذي طلبته وكالة الاستخبارات. ولم يخطر ببالي أبدا أن أسأل عن ذلك. وقد رأيت ذلك منشورا في الصحف منذ بعض الوقت".

وكانت عملية لاوس بالطبع اكبر عملية للوكالة في ذلك الحين يعترف (ايليندر) الذي يفترض فيه ان يراقب اعمال الوكالة بأنه لا يعرف شيئا عنها. وأظهر (ريتشارد راسل) كذلك عدم الأهتمام بما تفعله وكالة الاستخبارات، فقد قال (ريتشارد هيلمز) مدير الوكالة على انفراد ذات مرة: "ان هناك عمليات معينة

لا يريد ان يعرف شيئا عنها» . واعرب السناتور (ليغريت سالتونستول) الذي عمل طوال سنوات كثيرة كعضو جمهوري كبير في اللجنة الفرعية للمراقبة، عن رأيه علنا في سنة ١٩٦٦ حين قال «ان المسألة ليست مسألة عزوف المسؤولين في الوكالة عن التحدث الينا، ولكن المسألة اذا شئت هي مسألة نفورنا نحن من السعي للحصول على معلومات، او التوصل الى المعرفة عن المواضيع التي افضل انا شخصيا كعضو في الكونغرس وكمواطن عدم معرفتها.»

واختارت وكالة الاستخبارات بعد أن واجهت مثل هذا التنصل من المسؤولية من جانب اعضاء الكونغرس الذين يفترض فيهم مراقبتها، ابقاء اللجنة الفرعية على جهل تام بعملياتها السرية ـ الا اذا كانت هناك عمليات ناجحة تستطيع الوكالة التبجح بها امام اعضاء الهيئة التشريعية. كنشاط الدعاية السوداء ضد البر الصيني في سنة ١٩٤٧ . وكثيرا ما قام (هيلمز) بزيارات لمبنى الكونغرس لاطلاع اعضائه على بعض الأسرار، ولكن مثل هذه الأسرار كانت تتعلق عادة بمسائل استخبارات عادية وتقديرات للقدرات العسكرية للبلدان الشيوعية ـ ولا تتعلق أبدا بعمليات الخدمات السرية. ومع ذلك فان (هيلمز) اكتسب سمعة بين اعضاء الهيئة التشريعية كرجل يقدم معلومات صريحة وواضحة. * «وصف السناتور (جوزيف وليام فولبرايت) الذي كان يستمع الى اقوال (هيلمز) امام لجنة المراقبة الى حين توقف اجتماعاتها في سنة ١٩٧١، مجريات هذه الاجتماعات للمؤلف (باتريك ماكغارفي) في كتابه «الاسطورة والجنون» بقوله:

---

* على الرغم من ان (هيلمز) ظل طوال سنوات كثيرة يزود لجان الكونغرس بتقديرات شفوية سرية للاستخبارات، فان الوكالة عارضت رسميا مشروع قانون عرضه السناتور (جون شيرمان) ممثل ولاية كنتاكي في سنة ١٩٧٢ يزود اللجان المختصة بالمعلومات ذاتها تقريبا في شكل تقارير منظمة تعدها الوكالة. ووافقت لجنة العلاقات الخارجية على المشروع ولكنه قضي عليه في وقت لاحق في لجنة القوات المسلحة. وأبلغ (وليام كولبي) المدير المعين للوكالة هذه اللجنة الأخيرة في شهر تموز (يوليو) ١٩٧٣، انه يعتقد ان في الامكان تقديم هذه المعلومات على أساس غير رسمي «ودون قانون.»

«ان اجتماع الدقائق العشر كان يعقد بشكل لا يمنح معه الاعضاء فرصة للبحث بعمق في اي موضوع. ويمضى مدير وكالة الاستخبارات معظم الوقت يتحدث عن خطر الصواريخ السوفياتية وغير ذلك. والمعلومات التي يقدمها مثيرة للاهتمام، ولكنها في الواقع لا تساعد على محاولة معرفة ما يجري داخل الاستخبارات. فهو لا يطلع الاعضاء الا على ما يريد لهم ان يعرفوه. ويبدو لي ان الاعضاء في اللجنة اكثر اهتماما باقامة درع حول الوكالة في وجه منتقديها من اهتمامهم باي شيء آخر.»

وتمثل وكالة الاستخبارات مرة في السنة أمام اللجنة الفرعية في كل من مجلس الشيوخ والنواب لتعرض ميزانيتها السنوية. على أن اجتماعات اللجنتين تعقد وفقا لشروط الوكالة. وقبل انعقاد الاجتماع يقوم خبراء الالكترونيات في الوكالة بفحص غرف اللجنة بحثا عن اجهزة لاستراق السمع، وتسدل على النوافذ بطانيات لمنع أية مراقبة من الخارج. وتعتبر محاضر الاجتماع سرية بحيث توضع نسخ هذه المحاضر جميعها في خزائن في رئاسة الوكالة ذاتها. ولا تترك أية نسخة لدى اللجنة الفرعية لدراستها في المستقبل. ويمنع موظفو اللجنة الذين يهيأون للاجتماع من حضور الاجتماع، بناء على طلب وكالة الاستخبارات. *

كان (الن دالس) هو الذي وضع هذا النموذج لعرض ميزانية الوكالة في الخمسينات حين قال لعدد من مساعديه الذين كانوا يعدون لمثوله امام الهيئة التشريعية «ساكتفي بسرد بعض قصص الحرب عليهم.»

وثمة مثال آخر وقع في سنة ١٩٦٦ يدلل على أساليب المراوغة التي تتبعها الوكالة. فقد حدث عندما تبين ان اللجنة الفرعية للاعتمادات في مجلس الشيوخ ستوجه أسئلة قاسية عن النفقات المتزايدة الناجحة عن برامج التجسس الفني، حضر (هيلمز) مدير الاستخبارات المركزية امام اللجنة ومعه الدكتور (البرت د. ويلون) نائب مدير وكالة الاستخبارات لشؤون العلوم والتكنولوجيا يحمل كيسا ملئ بالآت التجسس: جهاز تصوير وضع في كيس تبغ، وجهاز ارسال لا سلكي

* يتبع اجراء مماثل نسبيا حين يكتب عضو في مجلس الشيوخ او في مجلس النواب الى الوكالة عن عملية سرية. فبدلا من أن ترد الوكالة برسالة، يعرض ممثل الوكالة ان يطلع الهيئة التشريعية شخصيا على المسالة شريطة الا يحضر أحد من الموظفين. ومثل هذا النهج يضع المشروع في موقف ضعيف ذلك لأن موظفيه هم عادة اكثر منه اطلاعا على الموضوع ــ وربما هم الذين كتبوا الرسالة الاصلية.

وضع في اسنان اصطناعية، وجهاز تسجيل داخل لفافة تبغ، الى غير ذلك. ولم تأت هذه الاجهزة من قسم العلوم والتكنولوجيا، وانما صنعها قسم الخدمات السرية، فاذا اراد اعضاء مجلس الشيوخ الحديث عن مسائل «فنية» فان هيلمز ومساعده مستعدان تماما لتحويل اهتمامهم الى أدوات من النوع الذي يستعمله جيمز بوند.

وبدأ (ويلون) يبحث في البرنامج الفني لجمع المعلومات، وسمح لا عضاء مجلس الشيوخ خلال حديثه بتفقد الاجهزة. وتحول الحديث كما كان متوقعا الى أدوات التجسس. ووجه عضو في مجلس الشيوخ سؤالين عن البرامج الجديدة الباهظة النفقات لجمع المعلومات التي تقوم الوكالة بتنفيذها، ولكن (ويلون) تفادى الرد وعاد إلى آلات التجسس. وعندما وجه هذا العضو سؤاله للمرة الثالثة طلب إليه (راسل) رئيس اللجنة التوقف عن الأسئلة الى أن ينتهي رجلا الاستخبارات من شرحهما. ولكن الدهشة استبدت باعضاء اللجنة بعد اطلاعهم على آلات التجسس بحيث انهم لم يوجهوا أية أسئلة أخرى. *

وفي سنة ١٩٦٧، عندما قدمت وكالة الاستخبارات المركزية مشروع ميزانيتها، ارفقت المشروع بمجموعة مدهشة من الصور تؤكد دور الوكالة في محاربة الشيوعية في مختلف انحاء العالم، وجهودها الجبارة في جمع اكبر كمية من المعلومات عن الخطر العسكري السوفياتي والصيني. وتضمن طلب الميزانية كذلك وصفا "مبطنا" لخبرة الوكالة في جمع المعلومات الفنية، ونشاطها فيما يتعلق بالعقول الالكترونية وطرق أخرى لتمحيص المعلومات، ومدى ما حققته من تقدم في مجال الطباعة. غير أنها لم تشر الى اي من "الاعيبها القذرة". واجريت تمرينات عدة في رئاسة الوكالة على كيفية عرض الطلب في وقت كانت الوكالة فيه تنتظر دعوة من الكابيتول تحدد مواعيد معينة. ودعي عضو في لجنة المراقبة التابعة لمجلس النواب الى رئاسة الوكالة ليشاهد العرض. وبعد ذلك ببضعة أيام اتصل احد موظفي اللجنة هاتفيا بوكالة الاستخبارات المركزية ليقول ان العضو الذي شاهد العرض قال انه يبدو أن كل شيء على ما يرام وان ليس لدى رئيس

* وبعد ذلك بسبع سنوات قامت اللجنة ذاتها بالتحقيق في المساعدة التي قدمتها الخدمات الفنية الى (اي. ادوارد هانت) (وغوردون ليدي) لعمليات «السكمرية» التي قاما بها ــ وقد تألفت المساعدة من الآلات ذاتها التي أثارت دهشة اعضاء مجلس الشيوخ سنة ١٩٦٦.

اللجنة الوقت الكافي لمناقشة الطلب وستوافق اللجنة على طلب الميزانية بكامله الذي يبلغ حوالى (٧٠٠ مليون دولار) ولم يمض وقت طويل حتى تلقت الوكالة مكالمة هاتفية من لجنة مجلس الشيوخ، ويبدو أن رئيس لجنة مجلس النواب ابلغ زميله في لجنة الشيوخ ان طلب الوكالة معقول. ولذلك فان مجلس الشيوخ سيوافق على المبلغ دون مناقشة بناء على توصية مجلس النواب.

وهكذا لم تمثل وكالة الاستخبارات في سنة ١٩٦٧ امام لجنتي المراقبة، وكانت التجربة تلك السنة متطرفة ولكنها توضح حتى ضآلة المراقبة التي كانت تخضع الوكالة لها.

واقترح كثيرون من نقاد الكونغرس توسيع عضوية لجنتي المراقبة في مجلس الشيوخ والنواب بحيث تضمان في عداد اعضائهما مشرعين يخضعون الوكالة للرقابة ذاتها التي تخضع لها الدوائر الحكومية الأخرى. ويقول هؤلاء النقاد ان لجنة مشتركة من مجلس الكونغرس نجحت في مراقبة اعمال لجنة الطاقة الذرية. وهذا مجال شديد الحساسية ايضا دون خرق لنطاق الأمن. غير ان بعض التحرريين الذين ينادون بممارسة رقابة أشد على وكالة الاستخبارات، يخشون ان تسيطر الوكالة على أية لجنة مشتركة كما سيطرت لجنة الطاقة الذرية على لجنتها المشتركة.

ويقول أولئك الذين يعارضون توسيع رقابة الكونغرس على وكالة الاستخبارات، انه اذا أريد للوكالة ان تعمل بفعالية، فانه يجب المحافظة على السرية التامة وان توسيع مهمات لجنتي المراقبة وعضويتهما يعني ازدياد احتمالات خرق نطاق الأمن، ويخشون ان يؤدي توسيع العضوية الى حضور معارضين للادارة قد يحاولون استغلال أسرار الوكالة في تحقيق مكاسب سياسية. هذا بالاضافة الى أن استخبارات البلدان الصديقة قد تحجم عن التعاون مع الوكالة ومشاركتها اسرارها اذا هي عرفت ان الكونغرس الأميركي سيطلع على نشاطاتها.

ومهما تكن قوة الحجج التي تنادي بتشديد مراقبة الكونغرس على الوكالة، فان احتمالات وجود اكثرية في أي من المجلسين تصوت الى جانب احداث تغيير ملموس لم ترد الا بعد أن افتضحت (قضية ووترغيت) في اوائل سنة ١٩٧٣. وراحت لجنتا المراقبة اللتان كانتا ساكنتين طوال سنين، تمارسان نشاطهما

وتجتمعان للتحقيق في مدى تورط الوكالة في النشاطات غير المشروعة التي رعاها البيت الأبيض ولجنة اعادة انتخاب الرئيس. وأثار سوء استعمال السلطة من جانب الادارة وانصارها، حتى الاعضاء المحافظين في الهيئة التشريعية، بحيث راحوا يطالبون باجراء تصحيحي. وكان ان الحقت الادارة بمحاولتها تبرير تجاوزاتها بحجة حماية "الأمن القومي" ـ وهو تبرير لا يلقى قبولا لدى الكونغرس ـ ضررا كبيرا بموقف اولئك الذين ادعوا ان اعمال وكالة الاستخبارات يجب الا تخضع للمراقبة على أساس حماية "الامن القومي". وعلاوة على ذلك ثارت ضجة عامة بين الناس والصحف على تركيز السلطات في البيت الأبيض وعلى ميل (الرئيس نيكسون) إلى اتخاذ اجراءات فردية دون موافقة الكونغرس او استشارته. وباتت وكالة الاستخبارات بصفتها اداة الرئيس الطيعة عرضة للانثلام بعد ان وصمت الى حد ما بالتورط في نشاطات تتعلق (بفضيحة ووترغيت).

واللجان الفرعية الأربع التي اجتمعت عدة مرات في الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٧٣ لا تزال تتألف من الاعضاء المحافظين الذين يشكلون اكثرية ساحقة. غير أنها قد تتخذ اجراء ما اما لنفورها من (فضيحة ووترغيت)، او تجاوبا مع الضجة العامة لتعزيز رقابة الكونغرس على الوكالة.

فمثلا قال (جون ستينيس) رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في ٢٠ تموز (يوليو) سنة ١٩٧٣ "ان تجربة وكالة الاستخبارات المركزية في لاوس وما جد من تطورات أخيرة هنا في البلاد، جعلني اخلص الى القول قطعا بأنه يجب اعادة النظر في قانون وكالة الاستخبارات." وهذا هو (ستينيس) ذاته الذي قال قبل ذلك بتسعة عشر شهرا حين كانت الحرب "السرية" للوكالة في لاوس في أوجها:

> "ان هذه الوكالة تدار بشكل مدهش... وقد قيل ان التجسس هو التجسس. ولكن اذا اردنا ان تكون لدينا وكالة استخبارات فانه لا يمكن ادارتها وكأنها مكتب لتحصيل الضرائب او أية دائرة حكومية مماثلة. وعليك ان تقرر انشاء وكالة استخبارات وتحميها بصفتها كذلك وتغمض عينيك وتقبل بما يأتيك".

على أن جميع الدلائل تشير الى أن (ستينيس) أصبح مقتنعا اقتناعا جديا

بأن يجب عدم تمكين رئيس الهيئة التنفيذية من ان يوقع البلاد في حرب تشبه الحرب الفيتنامية. وفي ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣ عرض مشروع قانون ـ احتفظ بحق تغييره بعد دراسته ومناقشته التي استمرت في سنة ١٩٧٤ ـ يعدل القاعدة القانونية لوكالة الاستخبارات. فهو يحد اولا نشاطات الوكالة الداخلية بحيث تقتصر على تلك التي تتطلبها مهماتها التجسسية الخارجية". وهو يحدد على ما يظهر هذه المهمات بحيث تلغى النشاطات السرية داخل الولايات المتحدة، ثم يدعو ثانيا الى اقامة رقابة أشد من جانب الكونغرس مع الاعتراف "بمتطلبات الأمن الأساسية."

ان اكثرية بسيطة في أي من المجلسين تكفي لتغيير نظام المراقبة الحالي المفروض على الوكالة. ومع أن الوكالة تريد ابقاء نشاطها سرا، فانه ليس أمامها غير الانصياع لمطالبة الكونغرس الجدية بمزيد من المعلومات وبمزيد من المراقبة عليها، فالسيطرة على المال تعطي الهيئة التشريعية الوسائل اللازمة لفرض ارادتها على الوكالة، كما ان في استطاعة مجلس واحد حتى وان وقف وحيدا استخدام هذه السلطة كجهاز مراقبة، هذا اذا افترضنا ان الكونغرس مستعد لتحمل هذه المسؤولية.

وكالة الاستخبارات والصحافة

سئل معلق صحفي على علاقة وثيقة مع وكالة الاستخبارات المركزية، كيف كنت تتصرف في سنة ١٩٦١ لو اكتشفت معلومات مسبقة تقول بأن الوكالة تعتزم شن (غزوة خليج الخنازير) الكوبية، فأجاب بعد تفكير طويل "ان مشكلتي في هذا الموقف هي مع المؤسسة، ففي هذه الحالة سأذهب الى صديق لي في الحكومة لكي يشرح لي السبب الذي يتوجب علي معه الا اكتب الخبر، وربما امتنعت عن كتابة الخبر، دون ان اسأل اي انسان"

من الطبيعي جدا ان يصوغ هذا الصحفي جوابه حول عملية من عمليات وكالة الاستخبارات بهذه الطريقة ولا سيما انه عضو معروف في هذه المؤسسة، ومن هنا يتضح لنا ان ما يعرفه الشعب الأميركي او مالا يعرفه، عن الوكالة، انما

تسرب بواسطة شبكة من الصحفيين الذين تربطهم علاقات صداقة مع الوكالة، على ان هناك بعض الاستثناآت. وكان الأسلوب الرئيسي الذي اتبعته الوكالة لأنقاذ نفسها من الصحفيين هو أن تتستر تحت «الأمن القومي»، وهو ما جعل الصحفيين يحجمون الى حد بعيد عن كتابة أي شيء قد يهدد أية عملية تقوم بها الوكالة، او كما يقول (توم ويكر) «قتل عميل في تيمبوكتو.» واستغلت الوكالة بدورها هذه المخاوف المفهومة، واستخدمتها كأداة تهديد لمنع الصحفيين من نشر اخبار معينة، وان لم يكن الكثيرون منهم في حاجة الى التهديد لأنهم يعتقدون ان نشاط الوكالة لا يشكل ذلك النوع من الأخبار التي يحق للشعب الاطلاع عليها او لأنهم يوافقون في حالة معينة على أهداف الوكالة وأساليبها.

ففي ٢٣ أيلول (ستبمبر) سنة ١٩٧٠ مثلاً، سلم مسؤول يعمل في شركة البرق والهاتف الدولية في واشنطن الى المعلق الصحفي (تشارلز بارتليت) تقريرا بعث به ممثلا الشركة في تشيلي (هال هندريكس) و (روبرت بيريليز)، وجاء في هذا التقرير ـ الذي رفع بعبارة شخصي وسري ـ ان السفير الأميركي لدى تشيلي تلقى «الضوء الأخضر للتحرك باسم (الرئيس نيكسون) ... وقد زود باقصى ما يمكن من سلطة كي يعمل كل ما في امكانه ـ شريطة الا يأتي ما يشبه عملية جمهورية الدومنيكان ـ لا بقاء (الليندي) بعيدا عن السلطة.» وقال التقرير: «ان المؤسسة العسكرية الأميركية وعدت جيش تشيلي بكل مساعدة مادية ومالية» وان شركة البرق والهاتف الدولية «تعهدت (بتأييدها المالي للقوى المناهضة (لأيبنبرى) اذا اقتضت الضرورة ذلك.» وتضمن التقرير كذلك وثيقة مسهبة عن الوضع السياسي في تشيلي.

ولما كانت لدى (بارتليت) كل هذه المادة اللازمة لكشف الامور، فانه لم يقم بتحقيق فوري. وذهب بدلا من ذلك وكما توقعت شركة البرق والهاتف الدولية، الى كتابة تعليق عن «اخطار تولى الحكم في تشيلي نظام شبه شيوعي.» وقال: «انه ينسق بأن جمهورية تشيلي ستجد السبيل الأمثل لتفادي تنصيب سلفادور الليندي»، واعرب عن اعتقاده بأن ما تستطيع الولايات المتحدة ان تفعله في هذا المجال ضئيل وانه يجب «ان تترك الشؤون السياسية التشيلية للتشيليين.» ولم يقل لقرائه ان لديه وثائق تثبت ان الشؤون السياسية التشيلية تركت لوكالة

الاستخبارات المركزية وشركة البرق والهاتف الدولية.

وسئل (بارتليت) في مكالمة هاتفية في سنة ١٩٧٣ عن السبب الذي منعه من التوسع في الكتابة فقال «ان كل ما يهمني من الموضوع هو التحليل السياسي، ولم احمل المادة التي استلمتها في واشنطن على محمل الجد، أي وصف المناورات داخل الحكومة الأميركية. فممثلا شركة الهاتف والبرق الدولية اللذان كتبا التقرير، لم يكونا في واشنطن وانما كانا في تشيلي.» ومع ذلك فان مقال ٢٨ أيلول (سبتمبر) استند كما يعترف (بارتليت) نفسه على تقرير شركة البرق والهاتف الدولية. وكتب عن عدة حوادث في تشيلي لم يكن في وسعه التأكد منها في واشنطن. ولا يستخدم معظم الصحفيين مادة من هذا النوع الا اذا كان في استطاعتهم التأكد منها من مصدر مستقل. وهكذا أظهر (بارتليت) ايمانا زائدا بالركون الى مخبريه، ولكنه اختار من المادة التي زود بها ما يمكنه من كتابة مقال ضد (الييندي) دون أن يؤلب الناس على وكالة الاستخبارات وشركة البرق والهاتف الدولية.

وسلم مسؤول في شركة البرق والهاتف الدولية التقرير ذاته الى (جون موليكن) مراسل مجلة تايم في وزارة الدفاع. ولم يكتب (موليكن) شيئا عن الوكالة او عن تشيلي وانما بعث بالتقرير الى رئاسة تحرير المجلة في نيويورك لتتصرف به. ولم تتابع المجلة على حد علمه هذا الخبر ويعزو (موليكن) ذلك الى ما يصفه «بالغباوة البيروقراطية» ـ النظام وليس الشعب. «وقال ان مجلة التايم كتبت قبل ذلك بوقت قصير مقالا عن تشيلي «ولا تريد نيويورك مقالات أخرى.»

وهكذا لم يعرف الشعب حقيقة ما كانت الحكومة الأميركية وشركة البرق والهاتف الدولية تعملانه في تشيلي الا في ربيع سنة ١٩٧٢ حين نشر المعلق الصحفي (جاك اندرسون) عشرات من وثائق شركة البرق والهاتف الدولية عن الموضوع. وشملت الوثائق التي نشرها (اندرسون) تلك الوثيقة التي اعطيت قبل ذلك بثمانية عشر شهرا الى (بارتليت) ومجلة تايم.

و(جاك اندرسون) واحد من الصحفيين القلائل في واشنطن الذين لا يرتبطون سياسيا بأي حزب او هيئة ولذلك فانه يكتب تقريبا كل شيء يعلم به ـ ويستطيع تأكيده ـ عن الحكومة الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية. على ان

معظم الصحفيين الأميركيين باستثناء قلة منهم، مالوا الى الابتعاد عن الخوض في مواضيع تتعلق بعمليات الوكالة. ولعل من الأسباب الداعية الى ذلك هو أنه من الصعب جدا تغطية نشاطات الوكالة بالنظر الى ما تضربه على نفسها من سرية. فالصحفيون ممنوعون من دخول مقر الوكالة الذي تفرض عليه حراسة شديدة الا في حالات استثنائية جدا، وفي ظروف تحيط بها أدق اجراآت الأمن. ولم يحدث ان عين أي جهاز اعلام سواء صحفي او غير صحفي مراسلا له في وكالة الاستخبارات، وقليلون هم الذين يكتبون عن نشاطات الوكالة حتى على أساس عدم التفرغ. ويتفادى المسؤولون في وكالة الاستخبارات كل اتصال بالصحفيين مهما يكن نوعه، الا في الحالات التي يريدون فيها تسريب بعض المعلومات الى الصحافة.. والواقع هو أن أنظمة الوكالة تطلب من الموظفين أن يبلغوا رؤساءهم فورا عن أي حديث لهم مع الصحفيين. والموظف العادي الذي تربطه علاقة مع الصحفيين، يصبح عرضة للشبهة في عيون زملائه والعاملين معه. فوجهة النظر العامة في وكالة الاستخبارات (كما هي الحال في دوائر أخرى في الحكومة الاتحادية) هي أن الصحافة قوة معادية متحكمة ـ على الرغم من أنها قوة يمكن استعمالها بنجاح كبير لخدمة اهداف الوكالة.

وكان (روبرت أموري) النائب السابق لمدير الوكالة لشؤون الاستخبارات يتحدث الى معظم زملائه حين قال في مقابلة تلفزيونية في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٧،: «ان ما كشفته الصحافة عن قيام الوكالة بتمويل الجمعية الوطنية للطلبة يشكل دليلا على عدم نضج مجتمعنا». وقارن بين الموقف في بريطانيا والموقف في بلاده وابدى اعجابه بالبريطانيين وبقانون الاسرار الرسمية البريطاني، وهو اعجاب يتملك كبار المسؤولين في الوكالة وقال: «ان كل فرد هناك يصمت امام ما فيه مصلحة الأمن القومي... وكذلك امام كل ما يرى أنه في مصلحة حضارة العالم الحر.»

وكان (وليام بارندس) * وهو مسؤول سابق في الوكالة، اكثر انتقادا

* عمل (بارندس) في مكتب التقديرات القومية التابع للوكالة الى ان انضم الى موظفي مجلس العلاقات الخارجية في منتصف الستينات. وفي سنة ١٩٦٨ كان سكرتيرا لاجتماع المجلس الذي عرض فيه (ريتشارد بيل) اراءه في العمليات السرية للوكالة.

للتحريات التي تقوم بها الصحف لنشاطات الوكالة في مقال نشرته مجلة الشؤون الخارجية ربع السنوية في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ حين قال:

ان ما نشرته الصحافة عن نشاطات الوكالة في السنوات الأخيرة يشكل عجزا قوميا واضحا. فأن ما نشر اشاع شعورا بين افراد الشعب بأن الحكومة الأميركية لجأت في بعض الأحيان الى عمليات سرية في اوضاع غير مناسبة، ومع ذلك فشلت في المحافظة على هذه السرية كما فشلت في اعادة النظر بصورة منطقية في العمليات التى ما زالت تنفذ. ولا شك في أن كشف النقاب عن هذا الضعف، الذى لم يقوم بعد، يعرقل اعمال الوكالة (والحكومة الأميركية) ويقلص الى حدد كبير من عدد اولئك الذين يظهرون استعدادا للتعاون معها. وما دامت هذه الصورة عالقة في اذهان الشعب، فأن اية محاولة تبذل لتحسين سمعة الوكالة فأنها ستفشل وتكون ردة الفعل عكسية.

إن اعتراف (بارندس) بان الوكالة تعاني بعض الضعف، لهو امر غريب لأنه يصدر عن موظف سابق (وحالي) فيها. ولكن قليلين هم الذين يختلفون معه في قوله: "ان أخبار الصحف عن عمليات الاستخبارات تشكل عجزا قوميا."

ويعود اهتمام الوكالة بكيفية التعامل مع الصحافة واستخدامها في تنفيذ مآربها الى الأيام الأولى من تاريخ انشائها، ففي الخمسينات جنبت موظفيها اقامة علاقات مع الصحافة سواء بالطرق الرسمية او الخاصة، وكان الرد المتعارف عليه بين موظفي الوكالة على اي سؤال صحفي هو "ان وكالة الاستخبارات المركزية لا تؤكد او تنفي أية إنباء تنشر." واقتصرت العلاقات على كبار المسؤولين. وكان في الوكالة مكتب صحفي مهمته قص المقالات المتعلقة بالمؤسسه ورفعها الى الجهة المسؤولة. وكان (الن دالس) المدير العام وكبار مساعديه يتجاهلون وجود هذا المكتب الصحفي ولا يعلقون اية اهمية على اعماله وذلك بسبب علاقاتهم الخاصة مع كبار الصحفيين الذين يتمتعون بنفوذ واسع.

وكثيرا ما كان (دالس) يجتمع الى "اصدقائه" من الصحفين للبحث في بعض الأمور وكان هو و (فرانك ويزنر) مدير الخدمات السرية، يهتمان الى حد بعيد باطلاع الشعب الأميركي على الخطر الذي تمثله الشيوعية الدولية. عن طريق الصحافة.ويشددان على دور الوكالة في مكافحة الخطر الشيوعي، وكثيراً ما كانا يتبجحان بالعمليات الناجحة التي تقوم بها الوكالة.

ويقول مسؤول سابق في الوكالة عمل مع (ويزنر)، ان الوكالة استخدمت

اللاجئين من «الدول الاسيرة» في اضفاء صبغة من الحقيقة على الفكرة القائلة ان الولايات المتحدة مهتمة «برفع الستار الحديدي الى الوراء.» ويذكر هذا المسؤول ان (دالس) و(ويزنر) كانا يوجهان مرؤوسيهما قائلين: «حاولوا ان تقوموا بعمل أفضل من حيث التأثير في الصحافة عبر وسطاء اصدقاء».

ومع ذلك فان علاقات الوكالة بالصحافة في عهد (دالس) كانت جيدة، فالصحفيون لم يكتبوا اية اخبار في غير مصلحة الوكالة وكانت الوكالة تتلقى كثيرا من المعلومات المفيدة من رجال الصحافة، بواسطة المراسلين الصحفيين من أمثال (جوزف اولسون) و(درو بيرسون) و(هاريسون سولزبوري) وعشرات آخرين.

وبدأت الوكالة في الوقت الذي كان كبار المسؤولين فيها يقيمون علاقات جانبية مع الصحفيين، تدرس احتمالات تجنيد عملاء لها من بين رجال الصحافة ولا سيما في الصحف المعروفة. وكانت شخصيات هؤلاء «الصحفيين» الوهميين سرا مكتوما ولا تزال كذلك. ويقول (اوزوالد جونسون) في نبأ نشرته صحيفة واشنطن ستار ـ نيوز، انه كان هناك حتى شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٧٣، واكدت ذلك صحف أخرى، حوالى ٤٠ مراسلا متفرغا وصحفيا يتلقون رواتب من وكالة الاستخبارات المركزية. وقال (جونسون) ان (كولبي) مدير الوكالة، شطب اسماء «المراسلين الكبار الخمسةالذين يعملون مع مؤسسات اخبارية ذات انتشار واسع» وأبقى على المراسلين الخمسة والثلاثين غير المتفرغين. والأبواب الى المجتمعات الأجنبية اكثر انفتاحا امام المراسلين الأميركيين منها أمام موظفي السفارة الأميركية ولذلك فان الوكالة لم تتمكن من مقاومة اغراء التغلغل في الصحافة على الرغم من ان أجهزة الاعلام الرئيسية رفضت دوما التعاون معها.

ويتذكر (وليام آتوود) صاحب صحيفة نيوزداي، انه حين كان رئيسا لتحرير الشؤون الخارجية في صحيفة لوك خلال الخمسينات، اتصل به ممثل من وكالة الاستخبارات المركزية وسأله ان كان في حاجة الى مراسل لصحيفته في نيودلهي، وقال ان الوكالة عرضت تقديم الرجل للوظيفة ودفع راتبه ولكن (آتوود) رفض الطلب.

ويقول (كليفتون دانيال) مدير التحرير السابق لصحيفة نيويورك تايمز، وهو الآن مدير مكتب الصحيفة في واشنطن، انه فوجيء في اواخر الخمسينات عندما علم (ان مراسلا لصحيفة مغمورة في منطقة مغمورة من العالم كان احد رجال وكالة الاستخبارات. وقد ضايقني ذلك.) وعندما دقق (دانيال) في هويات مراسلي التايمز لمعرفة ان كانت ثمة اتصالات بينهم وبين الوكالة، وجد "ان ليس لمثل هذه الاتصالات وجود". ويعتقد ان من الأسباب التي ابقت على نظافة الصحيفة ان موظفيها كانوا "يعرفون انهم سيطردون من العمل (اذا هم عملوا مع الوكالة).

وفي سنة ١٩٥٥ قدم (سام جاف) طلبا للعمل مع شركة اذاعة كولومبيا. وبينما كان ينتظر البت في طلبه، زاره في منزله في كولومبيا موظف من وكالة الاستخبارات اسمه (جيري روبنز) وقال له "اذا شئت أن تعمل معنا فانك ستذهب الى موسكو" كمراسل لا ذاعة كولومبيا. وبهت (جاف) لأنه لم يكن يعرف حتى ذلك الحين ان الاذاعة ستوظفه، وافترض أن الاذاعة كانت طرفا في الموضوع والا لما عرفت الوكالة انه قدم طلب للاستخدام. وعلاوة على ذلك فان من الغريب أن يرسل مراسل شاب الى مثل هذا المركز المهم في الخارج. وقال (روبنز) (لجاف) ان الوكالة "مستعدة لاطلاعك على معلومات سرية للغاية تسهل لك مهمة الحصول على معلومات معينة لنا". ورفض (جاف) العرض ولكن الاذاعة عينته في وظيفة محلية.

وقبل عملية الوكالة الناجحة وغزوها المسلح لغواتيمالا في سنة ١٩٥٤، استقال مراسل من منصبه في صحيفة التايمز ليشترك، وكما اعترف شخصيا، في عمليات الوكالة شبه العسكرية في تلك البلاد. وبعد اسقاط حكومة غواتيمالا عاد الى مكاتب صحيفة التايمز في نيويورك وطلب اعادته الى وظيفته القديمة. ويقول موظف كبير آخر في الصحيفة، ان مدير التحرير سأل الرجل ان كان لا يزال يعمل مع وكالة الاستخبارات واجاب الرجل بالنفي. وعاد مدير التحرير ليسأله قائلا: "لو كنت حقا لا تزال تعمل مع الوكالة وسألتك عن ذلك فماذا تقول؟" واجاب الرجل بقوله "انني مضطر الى القول لا." واعادته الصحيفة الى عمله على كل

حال. *

وانتهت السنوات التي امضاها (دالس) في الوكالة بكارثتين علمت بهما الصحف سلفا ولكنها رفضت اطلاع القراء عليهما. وقد حدثت الكارثة الأولى عند اسقاط طائرة التجسس (يو ـ ٢) فوق الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٦٠. ويؤكد (تشارلز روبرتس) الذي كان المراسل الدبلوماسي لصحيفة واشنطن بوست لمدة طويلة، في كتابه "الصيغة الاولى غير المنقحة" انه "وصحفيين آخرين" كانوا على علم برحلات يو ـ ٢ في اواخر الخمسينات ولكنهم "اعتصموا بالصمت". ويقول (روبرتس) "واذا نظرنا الآن الى الماضي لا يسعنا الا أن نتساءل ان كان ذلك هو القرار الصحيح، ولكنني اعتقد أنه ربما كان كذلك. وكان موقفنا هو أن المصلحة الوطنية أهم من الخبر لأننا كنا نعرف ان الولايات المتحدة كانت في حاجة الى اكتشاف اسرار الصواريخ السوفياتية".

واتفق معظم المراسلين في ذلك الحين مع (ريتشارد بيسل) في قوله: "ان كشف النقاب عن هذه الرحلات في وقت مبكر سيرغم السوفيات على "اتخاذ اجراء ما". غير أن (بيسل) اعترف مع ذلك بأن السوفيات كانوا على علم تام "بعد ذلك بخمسة أيام" بأن طائرات تجسس تحلق في اجوائهم وكانت السرية التي حافظت عليها الحكومتان السوفياتية والأميركية مثالا "على تعاون حكومتين متعاديتين في الابقاء على العمليات سرا عن الشعب في البلدين".

وربما كانت حادثة (يو ـ ٢) خطافاضحا، ذلك لأنها كانت بالنسبة الى قطاع كبير من الصحف الأميركية وابناء الشعب اول دليل على ان الحكومة كذبت، كما انها كانت الحافز الذى جعل الرأي العام يقتنع بأن الحكومة قد خدعته حين اخفت عنه حقائق كثيرة ومنها الحرب في فيتنام. ولكن مما خفف ردة الفعل عند

* في الاونة الاخيرة ظهر رجال الوكالة «لمواسليه» في بلدان اجنبية لصف ومجلات غير معروفة لاتستطيع باي شكل من الاشكال دفع رواتبهم دون مساعدة الوكالة. ويقول (ستانلي كارنوف) الذي كان في الماضي مراسل واشنطن روست في اسيا «اتذكر رجلا جاء الى كوريا وليس له من الوسائل ما يعيله. وكان يفترض فيه ان يكون مراسلا لصحيفة صغيرة في نيويورك. ولم يمض غير وقت قصير حتى اصبحت له الاتصالات سحنة في بلد يحتاج فيه المرء الى سنوات كثيرة قبل ان يتعرف الى احد، قد تناول طعام العشاء مرة مع رئيس محطة وكالة الاستخبارات واتضح للجميع انه كان يعمل للوكالة».

الشعب، ان الرأي العام، كان متفقا عند اقتراب نهاية ادارة ايزنهاور ان الكفاح ضد الشيوعية هو في حد ذاته غايه تبررها اية وسيلة تتخذ لتحقيقها. وكانت الصحافه مد شاركت الرأي العام اقتناعه بذلك، ولم تظهر اية ردة فعل الا بعد ان تبين ان وكالة الأستخبارات تقوم بتنظيم غزو مسلح لكوبا.

وقبل عملية الانزال في (خليج الخنازير) بخمسة أشهر، نشرت (مجلة نيشن) تقريرا تحدثت فيه عن الجهود التي تبذلها الوكالة لتدريب المبعدين الكوبيين لشن هجمات على كوبا، ودعت "جميع أجهزة الاعلام الأميركية التي تحتفظ بمراسلين لها في غواتيمالا "حيث يدرب الغزاة، الى التأكد من صحة الخبر. وردت صحيفة (نيويورك تايمز) على ذلك بأن نشرت مقالا في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ وصفت فيه عملية التدريب التي تجري في غواتيمالا" بمساعدة اميركية ولقوة معادية لكاسترو. وظهرت في نهاية الخبر الذي لم يأت على ذكر وكالة الاستخبارات، او على احتمال القيام بالغزو، تهمة اطلقها وزير الخارجية الكوبية، بأن حكومة الولايات المتحدة تقوم باعداد "مرتزقة" في غواتيمالا وفلوريدا للقيام بعمل عسكري ضد كوبا. واعلن (تيرنر كاتليج)الذي كان حينذاك مديرا لتحرير التايمز، في كتابه "حياتي والتايمز" قوله: "لست اظن ان أي امرئ قرأ القصة يشك في ان ثمة شيئا يجري اعداده، وان الولايات المتحدة متورطة تورطا كبيرا، وان صحيفة نيويورك لم تكن على علم بهذا التورط".

وباقتراب موعد الغزو، حصلت صحيفة (نيو ريبابليك) على تقرير شامل عن الاعداد للعملية، غير ان (غيلبرت هاريسون) رئيس تحرير هذه الصحيفة المتحررة، كان يدرك مضاعفات التعرض للأمن القومي، فعرض المقال على (الرئيس كنيدي) طالبا مشورته. فطلب اليه الرئيس عدم نشره. وانصاع (هاريسون) وكان صديقا للرئيس، لهذا الطلب. وفي الوقت ذاته تقريبا اكتشف (تاد تشولك) مراسل صحيفة نيويورك تايمز القصة بكاملها، واعدت التايمز العدة لنشرها تحت عنوان بارز وعلى أربعة اعمدة في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٦١. ولكن (اورفيل درايغوس) صاحب الصحيفة و (جيمز رستون) مدير مكتبها في واشنطن، اعترضا على المقال لأسباب تتعلق بالامن القومي وحرر المقال فحذفت منه كل اشارة لتورط وكالة الاستخبارات، او الى غزو "وشيك الوقوع". ولم تكن القصة

المنشورة بعد بترها والتي ذكرت ان ما يتراوح عدده بين ٥٠٠٠ كوبي و ٦٠٠٠ يدربون في الولايات المتحدة وامريكا الوسطى «لتحرير كوبا»، تستحق ذلك العنوان الضخم، الذى نشر على عمود واحد في الصفحة الأولى. وقال (كليفتون دانيال) رئيس تحرير التايمز في وقت لا حق: «ان درايفوس أمر بتخفيف لهجة النبأ حرصا منه قبل كل شيء على سلامة الرجال الذين كانوا يعدون للتضحية بأرواحهم على سواحل كوبا».

ويقول (تشولك) مراسل التايمز: « انه لم يستشر في بتر قصته، ويشير الى أن الرئيس كنيدي وجه نداء شخصيا الى درايفوس طالبا منه عدم نشر القصة، ومع ذلك فانه لم يمض غير اقل من شهر على الغزو حتى قال كنيدي لكاتليج مدير تحرير التايمز وهو يحث رؤساء التحرير على عدم نشر معلومات تتعلق بالأمن، «لو أنك نشرت مزيدا من المعلومات عن العملية لكنت انقذتنا من خطأ فادح».

وكلف فشل غزوة (خليج الخنازير) (الن دالس) مدير وكالة الاستخبارات منصبه، فخلفه فيه في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦١ (جون ماكون) الذي لم يفعل شيئا لتحسين سياسة الوكالة في تعاملها مع الصحافة على الرغم من ان المسألة كانت تهمه، وخلال الأسابيع الأولى التي امضاها (جون ماكون) في الوكالة، علمت صحيفة (نيويورك تايمز) بأن وكالة الاستخبارات تقوم بتدريب التيبتيين في عمليات شبه عسكرية في احدى قواعد الوكالة في كولورادو. غير ان (دافيد واين) في كتابه (سياسات الكذب): «ان مكتب وزير الدفاع ناشد صحيفة التايمز قتل القصة وعدم نشرها، وهكذا فعلت التايمز، وفي ازمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢ اقنع (الرئيس كنيدي) صحيفة التايمز بعدم نشر قصة — تقول ان السوفيات اقاموا صواريخ كوبا، وكانت الصحيفة قد عملت بالقصة قبل يوم واحد على الاقل من اعلان كنيدي الأمر على البلاد». ❋

❋ يقول (ماكس فرانكل) من صحيفة التايمز في مقال نشرته مجلة كولومبيا فورم في شتاء سنة ١٩٧٣ انه لا يزال هناك شعور بان الصحيفة ارتكبت خطأ بعدم نشرها المعلومات عن خليج الخنازير، ولذلك فان الصحيفة انتزعت وعدا من الرئيس بأنه «لن يسفك اية دماء ولن يبدأ اية حرب» ان ظلت هي صامتة. ويقول (فرانكل) انه لم تعقد صفقة أخرى مماثلة على الرغم من أن مسؤولين كثيرين حاولوا ذلك، وكانت الثقة هي العنصر الأساسي، وهو عنصر لم يتوفر في أي مكان بين دالاس وتونكلين.

وفي سنة ١٩٦٤ ووجه (ماكون) بمشكلة تتعلق بكيفية معالجة كتاب سينشر عن وكالة الاستخبارات المركزية. وكان رده ان ذلك يعتبر محاولة لأنتهاك التعديل الاول للدستور.

وكان اسم هذا الكتاب «الحكومة غير المنظورة» ألفه (ديفييد واين) مراسل صحيفة (نيويورك هيرالد تريبيون) و(توماس روس) مراسل (صحيفة شيكاغو صن ـ تايمز) . وجاء الكتاب مثالا على ذلك النوع من التغطية لأنباء الوكالة التي كان يتوجب على الصحفيين ان لا يخدعوا به، وقد اثار ذلك وكالة الأستخبارات المركزية.

واتصل (ماكون) شخصيا وكذلك نائبه اللفتنانت ـ جنرال (مارشال كارتر) هاتفيا (بدار راندوم) التي اخذت على نفسها نشر الكتاب، معترضين بشدة على نشره. ثم عرض مسؤول في الوكالة شراء الطبعة الأولى من الكتاب التي بلغت ١٥٠٠٠ نسخة. ووافق (بينيت سيرق) رئيس (دار راندوم) للنشر وهو يصف العرض بأنه «مضحك» على أن يبيع الوكالة ما آرادت من الكتب ولكنه قال ان نسخا أخرى ستباع لابناء الشعب. واتصلت الوكالة كذلك (بمجلة لوك) التي كانت قد قررت نشر مقتطفات من الكتاب، ويقول ناطق ان الوكالة «طلبت ادخال بعض التغييرات على اشياء اعتبرتها غير صحيحة وقد ادخلنا بعض التغييرات ولكننا لا نعتبرها مهمة».

وجاء الفصل الأخير من مجلة الوكالة على كتاب (الحكومة غير المنظورة) في سنة ١٩٦٥، عندما وزعت الوكالة على مختلف اعضاء الكونغرس والصحف وثيقة لم تنسب الى مصدر، عن حملة التشهير التي تشنها الكتلة السوفياتية والشيوعية «وفصلت هذه الوثيقة الطرق العديدة التي يتبعها البوليس السري السوفياتي للحط من قدر الوكالة بما في ذلك تطوير وجلب الصحفيين الغربيين الذين يحتل الأميركيون مكان الصدارة بينهم». واستشهدت الوثيقة كمثال على الحملة التي يشنها البوليس السري السوفياتي بما اذاعه راديو موسكو من كتاب (الحكومة غير المنظورة).

وعندما تولى (ريتشارد هيلمز) مديرية الوكالة في سنة ١٩٦٦، تغيرت العلاقات مع الصحافة تغيرا ملحوظا. فقد سبق (لهيلمز) ان عمل مراسلا مع

وكالة يونايتدبرس في المانيا قبل الحرب العالمية الثانية، وكان يعتبر نفسه صحفيا. وعند طرح موضوع الصحافة على بساط البحث في مجالس الوكالة، كان يوضح لمرؤوسيه انه يتفهم مشكلات المراسلين وكيف يفكرون، وكذلك كيف يجب ان تتعامل معهم الوكالة. وكانت تتحكم فيه عادات كتابية معينة (ربما نشأت نتيجة لكونه مدير مكتب او لأنه كان مدرسا للغة الانكليزية في مدارس عليا) جعلت الفرق بين ما يصدر عنه وما يصدر عن الخدمات السرية في الوكالة التي كانت تعتبر الكتابة براعة عملية، وليس براعة أدبية، امراً واضحاً. فمثلا كان هيلمز يرفض توقيع وثيقة ترفع إليه تتضمن جملة تبدأ بكلمة "لذلك" او بعبارة "على ان".

وما اسرع ما اتضح في الوكالة ان (هيلمز) يعتزم أن يتولى بنفسه معظم علاقات الوكالة بالصحافة. ولما كان يدرك ان صورة الوكالة قد شوهتِ الى درجة كبيرة بعملية (خليج الخنازير)، وعمليات أخرى فاشلة خلال اوائل الستينات، فانه صمم على تحسين الوضع. وقال لاحدى لجان الكونغرس في وقت لا حق "انه لا يمكن حتى لجهاز سري في مجتمعنا ان ينعزل بعيدا عما يستوجبه العرف والعادة، ونحن اذا البنا علينا الصحافة والشعب او الكونغرس فاننا لا نستطيع البقاء".

وهكذا بدأ (هيلمز) تحسين علاقاته مع الصحافة. وراح يقيم مآدب وحفلات كوكتيل للصحفيين زرافات ووحدانا. وعندما كان يقيم مأدبة للصحفيين، كان يخصص جزءا من اجتماعه الى كبار موظفيه في الصباح للبحث في ترتيبات جلوس الصحفيين ويتقدم باقتراحات تتعلق بمن هو الأكول من المسؤولين في الوكالة الذي يستطيع مسايرة صحفي اكول. وعلى الرغم من ان عددا قليلا من كبار المسؤولين في الخدمات السرية كانوا يدعون الى هذه المآدب، فأن (هيلمز) كان يتأكد من أن اكثرية الحضور كانوا من قسم التحليل والاقسام الفنية الأخرى. وكان يحاول بذلك كما هي العادة اظهار الوكالة بمظهر المنظمة غير السرية.

ولم تكن دعوات (هيلمز) توجه الى جميع الصحفيين فقد كان يهتم بنوع خاص كما قال (جون فيني) من صحيفة نيويورك تايمز "بكبار الصحفيين،

كمديري المكاتب، والمعلقين، وغيرهم من أصحاب الرأي". وكان لدى (ديفيد وايز) الذي كان يرئس مكتب صحيفة (نيويورك هيرالد تريبيون) في واشنطن، انطباع مماثل فقد قال: "ان هناك في كل مكتب في واشنطن شخصا يستطيع الوصول الى مستوى اعلى في الوكالة من مستوى الضابط الصحفي، أما الصحفيون الآخرون الذين يحاولون تجاوز الضابط الصحفي مرتبة فيقابلون بالاعراض". ويقول (فيني) ان (هيلمز) ومساعديه "كانوا يتملقون" هؤلاء الصحفيين الكبار. ويشير (مارفن كالب) من محطة اذاعة كولومبيا الذي حضر بعض المآدب التى اقامها هيلمز للصحفيين (والذي استرقت ادارة نيكسون السمع عليه أخيرا) إلى أن (هيلمز) كان يتمتع بقدرة مذهلة على الصراحة، ولكنه لم يكن يقول غير ما يريد قوله، وكان يتمتع بقدرة فائقة على الكلام وعينين شديدتي التعبير، ولكنه مع ذلك لم يكن يقول شيئا".

ولم تكن اتصالات (هيلمز) المتعددة مع الصحفيين لتنطوي على حاجة في نفسه، فلم يكن يحاول تجنيدهم في مشاريع شائنة، ولكنه كان يقوم بجهد مركز لنقل آرائه وآراء الوكالة الى الصحافة والى الشعب الأميركي عبرها ـ وهذا نشاط يمارسه كبار المسؤولين في الحكومة. وكان (هيلمز) علاوة على ذلك مصدراً ممتازا للأخبار ـ بالنسبة الى اصدقائه. ويوجز المعلق (جوزيف كرافت) (وهو ضحية أخرى من ضحايا اجهزة استراق السمع لدى ادارة نيكسون)، رأي الصحفيين في هيلمز بقوله "كلما قابلت (هيلمز) زدت رغبة في مقابلته من جديد لأنه كان على علاقة طيبة مع كبار المسؤولين في الحكومة، وكان محللا ممتازا شديد الايجاز في القول وحاضر البديهة ومتفهما لكل ما يجري". ويشير (كرافت) الى أن (هيلمز) كان المسؤول الحُكومي الوحيد الذي تكهن بأن الرئيس الفيتنامي الجنوبي (ثيو) سينجح في الحيلولة دون اتفاقات السلام الفيتنامية، الى ما بعد انتخابات سنة ١٩٧٢. ويروي مراسلون صحفيون آخرون قصصا مماثلة عن (هيلمز)، كواحد من اصدق المصادر الأخبارية الحكومية العليا التي يمكن الاتصال بها فيما يتعلق بالمسائل الهامة كالصواريخ السوفياتية، او التجارب النووية الصينية. ولم يشترك عادة في اية احاديث مبالغ فيها عن التهديدات الشيوعية التي كثيرا ما تتميز بها "مصادر مطلعة" في وزارة الدفاع.

ولا تكشف الصحف عادة عن المصدر الذي تستقي منه أنباءها ومع ذلك فان لدى (هيلمز) او أي مسؤول حكومي آخر اسباباً تحمله على التشديد على الصحفيين، عندما يفضي لهم بأية معلومات، بأن لا تنسب إليه، وقد يسرب هؤلاء المسؤولون بعض الأخبار لدعم سياسة معينة او لعرقلتها او لحماية الجناح البيروقراطي، او لأطلاق "بالون تجربة" او لنقل رسالة الى حكومة اجنبية او لأحراج شخص معين وهكذا... ويدرك معظم الصحفيين ان المسؤولين الحكوميين يعتمدون هذه الالاعيب، غير ان وكالة الاستخبارات تلعبها ببراعة فائقة لأنها قل أن تصدر أية معلومات بصورة علنية. ويلاحظ (كليفتون دانيال) مدير مكتب صحيفة (نيويورك تايمز) في واشنطن انه على الرغم من أن الوكالة لا تصدر أية بيانات صحفية، فانها تسرب بعض المعلومات "تعزيزا لقضيتها وخدمة لمآربها.... وليس يدهشني ان يلجأ الى ذلك حتى البيروقراطيون السريون».على أن (دانيال) يقول انه "على استعداد لتقبل المادة التي يطلب الا تنسب الى أحد اذا كانت يركن الى المصدر، ولكن على الصحفي أن يكون حذرا لئلا يكون موضع استغلال".

وفي اوائل سنة ١٩٦٨ كان مراسلو مجلة تايم يقومون بابحاث عن قصة رئيسية تتعلق بالبحرية السوفياتية. ويقول (جون موليكن) مراسل المجلة في وزارة الدفاع، ان البيت الأبيض ووزارة الخارجية على السواء امتنعا عن تقديم أية معلومات عن الموضوع لئلا يتركا لدى السوفيات انطباعا بأن حكومة الولايات المتحدة تكمن وراء حركة تهدف الى تهويل الخطر الذي يشكله اسطول الاتحاد السوفياتي. ويقول (موليكن): "ان خبراء الوكالة زودوا (مجلة تايم) بتصريح من (هيلمز) بكل المعلومات التي تحتاج إليها". ويشير (موليكن) معلقا على الحادث بعدذلك بخمس سنوات "كان لدي انطباع بأن وكالة الاستخبارات كانت تقول "ليذهب الآخرون الى جهنم" وكانت مسرورة بتقديم المعلومات". ولم يعرف بالضبط أبدا السبب الذي اراد معه (هيلمز) نشر هذه المعلومات في ذلك الوقت بالذات، حين أحجمت دوائر حكومية أخرى عن ذلك. كما أن قراء (مجلة تايم) الذين لم يعرفوا ان الوكالة كانت مصدر جزء كبير من المقال الذي نشر في ٢٣ شباط (فبراير) سنة ١٩٦٣، لم يكونوا بدورهم يعرفون السبب.

وكانت (مجلة تايم) منذ أيام (هنري لوس) و (الن دالس) على علاقات وثيقة مع الوكالة، ويقول (هيو سايدي) كبير مراسلي المجلة في واشنطن: "كنا على اتفاق في السنوات الأخيرة مع ماكون وهيلمز، فعندما كانت المجلة تريد ان تكتب شيئا عن وكالة الاستخبارات، كنا نتوجه إليهما ونعرض ما نرغب في كتابته عليهما، ولم نضلل أبدا".

وعندما ارادت (مجلة نيوزويك) ان تكتب مقالا رئيسيا في خريف سنة ١٩٧١ عن (ريتشارد هيلمز) و "الجاسوسية الجديدة"، توجهت المجلة كما يقول احد كبار محرريها، مباشرة الى الوكالة سعيا وراء الحصول على القسم الاكبر من معلوماتهما. وعكس المقال الذي نشر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، الخط الذي حاول (هيلمز) الترويج له: وهو انه "منذ اواخر الستينات تحول مركز الاهتمام والهيبة داخل الوكالة عن الخدمات السرية، الى تحليل الاستخبارات، وان الاكثرية الساحقة من الموظفين الجدد استخدموا من مديرية الاستخبارات". وقد كتب هذا طبعا حين كان اكثر من ثلثي الميزانية وموظفيها وقفا على العمليات السرية ودعمها (وهذه نسبة تعادل تلك النسبة ذاتها التي كانت قائمة خلال السنوات العشر السابقة). ونشرت (مجلة نيوزويك) روايات لم يسبق أن نشرت قبل ذلك، عن بعض العمليات السرية التي قامت بها الوكالة ــ بدت فيها وكالة الاستخبارات على احسن صورة ــ، ولكنها نشرت على الاقل بيانا غير صحيح عن برنامج للتجسس الفني بلغت نفقاته مليارات الدولارات. واذا افترضنا ان حقائق هذا البيان انما قدمتها "مصادر استخبارات موثوق بها"، فأن البيان يمثل محاولة لتضليل الروس وحملهم على تصديق شيء غير صحيح، عن القدرات الفنية لجمع المعلومات التى تتمتع بها وكالة الأستخبارات المركزية.

وفي عهد (هيلمز)، واصلت الوكالة عملية التدخل مع رؤساء التحرير والناشرين في محاولة لمنعهم من طبع كتب تسهب في وصف اعمال الوكالة او تغالي في انتقادها. وفي شهر نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٢، منع هذا الكتاب ــ الذي لم يكن قد وضع بعد ــ وبعد ذلك بشهرين قام (كورد ماير) الرجل الثاني في الخدمات السرية، بزيارة مكاتب مؤسسة (هاربر ورو) في نيويورك في مهمة ثانية لمنع نشر كتابه. وكانت مؤسسة النشر قد اعلنت أنها ستصدر كتابا للمؤلف (الفرد ماكوي)

بعنوان "سياسات الهيروين في جنوب شرق آسيا" يتهم الوكالة بالتواطوء الى حد ما في تجارة هذا المخدر في جنوب شرق آسيا. وطلب (ماير) من أصدقائه في ادارة (مؤسسة هاربر ورو) تزويده بنسخة من "بروفات" الكتاب. ومع أن وكالة الاستخبارات كانت تأمل في معالجة المشكلة بصورة ودية بين أصدقاء، فان المؤسسة طلبت من الوكالة تأكيدا رسميا لطلبها. وأجاب (لورنس هيوستون) المستشار القانوني للوكالة بكتاب مؤرخ في ٥ تموز (يوليو) سنة ١٩٧٢ قال فيه: "انه على الرغم من أن تدخل الوكالة لا يؤثر بأي شكل من الاشكال في حق الناشر في أن يقرر ما يرى نشره...، فانني أجد من الصعب علي أن اصدق... ان ناشرا مسؤولا يرغب في أن يشترك في حملة على حكومتنا تنطوي على المتاجرة بالمخدرات دون ان يتأكد من الحقائق على الاقل". وقال (ماكوي) بأنه ليس للوكالة "حق قانوني في مراجعة الكتاب" وان عرض المخطوط على وكالة الاستخبارات لمراجعته، يعني الموافقة على التخلي عن التعديل الاول للدستور الذي يقضي بالحماية من المراقبة الصحفية المسبقة. "ويبدو أن (مؤسسة هاربر ورو) اختلفت معه في الرأي، واوضحت له ان الكتاب لن ينشر الا اذا عرض على الوكالة اولا. وبدلا من أن يبحث (ماكوي) عن ناشر جديد في ذلك الوقت المتأخر، اضطر الى الموافقة. وزود الصحافة بالقصة الكاملة. وبعثت الوكالة باعتراضاتها على نشر الكتاب الى (مؤسسة هاربر ورو) في ٢٨ تموز (يوليو)، ويقول (ب. بروكس توماس) نائب رئيس المؤسسة ومستشارها القانوني، ان انتقادات الوكالة "كانت ذات طبيعة عامة بحيث شعرنا باننا لن نتأثر بها" ومضت مؤسسة (هاربر ورو) في منتصف شهر آب (اغسطس) في نشر الكتاب دون تغيير.

واستغلت وكالة الاستخبارات الصحافة الأميركية بصورة مباشرة في جهودها ضد البوليس السري السوفياتي. ففي الثاني من شهر تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧١، أي في الأسبوع الذي سبق قيام الحكومة البريطانية بطرد ١٠٥ مسؤولين سوفيات من انكلترا بعد ان اتهمتهم بالتجسس، نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) مقالا على أربعة اعمدة بقلم (بنجامين ويلز) تناول فيه التجسس السوفياتي حول العالم. وقد جاء قسم كبير من المعلومات التي تضمنها المقال من وكالة الاستخبارات. وذكر المقال بين أمور أخرى، ان كثيرين من الروس الذين

يعملون في الأمم المتحدة هم عملاء للبوليس السري السوفياتي. ويقول (ويلز) ان الوكالة خصت بالذكر روسيا يعمل في المكتب الصحفي للأمم المتحدة هو (فلاديمير بافيلتشنكو) بأنه عميل للبوليس السري السوفياتي وطلبت ان يرد اسمه في المقال. وجمع (ويلز) قطعة عن حياة الروسي قدمتها وكالة الاستخبارات وضمنها المقال. وبعد ذلك بعشرة أيام قدم الاتحاد السوفياتي احتجاجا رسميا لدى حكومة الولايات المتحدة ضد المقالات التي تنشرها الصحف الأميركية وتشهر فيها بالمسؤولين السوفيات الذين تستخدمهم الأمم المتحدة. وكانت الاتهامات التي نشرتها صحيفة التايمز عن نشاط التجسس الذي يقوم به السوفيات في الأمم المتحدة دقيقة، غير ان لا علاقة ـ كما يقول مدير تنفيذي لا حد اجهزة الاعلام في واشنطن على علم بالقضية ـ لصحة الاتهامات بسؤال هو ان كان يجب أن تسمح صحيفة أميركية لنفسها بالتورط في الحرب بين مصلحتين للاستخبارات يقوم بينهما عداء تقليدي، دون أن تعطي قراءها فكرة عما يحدث. واذا ارادت وكالة الاستخبارات الأميركية ان تصدر بيانا عاما عن عميل سوفياتي في الأمم المتحدة، او اذا ارادت الحكومة الأميركية طرد جاسوس لنشاطه غير اللائق، فان نشر الصحافة الأميركية لمثل هذه الاجراءات أمر مشروع، غير أن التعاون مع الوكالة في تحديد الجاسوس دون اعلام القراء بذلك، فهو امر غير مألوف من صحيفة محترمة.

وكثيرا ما كانت الوكالة تسمح لصحفيين تختارهم بالاتصال مع الهاربين الشيوعيين اللاجئين بحيث يمكن كتابة قصص جديدة (وتحقيق مكاسب دعاوية). ويعتمد معظم هؤلاء الهاربين اللاجئين، كما ذكرنا في مكان سابق من هذا الكتاب، على وكالة الاستخبارات. وهم يلقنون عادة وبكل عناية ما يمكن لهم قوله وما يتوجب عليهم عدم الخوض فيه. والهاربون اللاجئون دون شك يشكلون مواضيع مشروعة يحق للصحافة الكتابة فيها، ولكن الشيء المؤسف ان روايتهم كانت تنقل الى الشعب الأميركي ضمن هذا الأطار المحدد.

ويتذكر (ديفيد وايز) حادثا في صحيفة (نيويورك هيرالد تريبيون) في منتصف الستينات، حين دعت وكالة الاستخبارات كبار المسؤولين في الصحيفة، واتخذت ترتيبات لجمع المراسلين الصحفيين مع هارب صيني لاجىء. ويقول

(وايز) ان المسؤولين في الوكالة "جلبوا هذا الصيني من لانغلي (للمقابلة) ثم جمدوه لا ستغلاله في مناسبة أخرى في المستقبل." وفي سنة ١٩٦٧، طلبت الوكالة من (ويلز) مراسل التايمز التوجه الى رئاسة الوكالة ليتحدث الى الهارب السوفياتي المقدم (يفجيني رونخ). وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) كتب (ويلز) مقالين استندا الى مقابلته (لرونج) وتضمنا مادة عن البوليس السري السوفياتي زوده بها ضباط وكالة الاستخبارات. ولكن (ويلز) ضمن مقاليه صورا توضح الاسباب التي حدت الوكالة على تسهيل اتصال الصحفيين (برونج). وقال في مقاله: «ان بعض المسؤولين ــ على الأقل ــ في الاستخبارات الأميركية ارادوا تحويل الاهتمام الدولي عن الذكرى الخمسين للثورة السوفياتية، التي كان الاتحاد السوفياتي يحتفل بها حينذاك، وان ذلك وفر فرصة للاستخبارات الأميركية لتركيز انتباه الناس فيما اعتبرته تشديدا متزايدا على استخدام العملاء السوفيات بصورة غير مشروعة في مختلف انحاء العالم.»

ويقول كذلك "ان هذه الفقرات التي تقول في الواقع ان وكالة الاستخبارات انما تستغل حرب رونج لخدمة مأربها، اثارت غضب الوكالة، وبالتالي انقطعت عن جميع الاتصالات بمصادر المعلومات في الوكالة، وقد ابلغه اصدقاؤه ان (هيلمز) أمر شخصيا بعدم تزويده بأي خبر لعدة أشهر.

ووكالة الاستخبارات المركزية مستعدة كل الاستعداد لمكافأة اصدقائها". فبالاضافة الى تزويدهم بأخبار مهمة كاخبار لجوء هاربين شيوعيين يتلقى صحفيون معينون اخباراً تكون قصرا عليهم، عن كل شيء بما في ذلك السياسة الأميركية الخارجية والنوايا السوفياتية. فقد فاز (هال هندريكس) الذي وصفه ثلاثة من المراسلين في واشنطن بأنه "صديق" معروف للوكالة، بجائزة (بوليتزر) لتغطيته أزمة الصواريخ الكوبية * في (صحيفة ميامي ديلي نيوز). وكانت معظم الحقائق في قصته تستند الى معلومات زودته بها وكالة الاستخبارات.

وبالنظر الى براعة الوكالة في التعامل مع الصحفيين، وبالنظر الى الآراء

---

* هذا هو (هال هندريكس) نفسه الذي انضم فيما بعد الى شركة البرق والهاتف الدولية وبعث مذكرة يقول فيها ان الرئيس نيكسون اعطى الضوء الأخضر لتدخل اميركي سري في تشيلي.

الشخصية لكثير من هؤلاء الصحفيين ورؤساء تحريرهم، ذهبت معظم الصحف الأميركية ضمنا على الأقل وحتى السنوات القليلة الأخيرة، إلى الاتفاق مع وجهة نظر الوكالة القائلة ان العمليات السرية ليست الموضوع الملائم الذي تخوض الصحافة فيه. غير ان "حالة قابلية التصديق" التي نجمت عن الحرب الفيتنامية، ربما حملت كثيرين من الصحفيين على تغيير موقفهم. ويقول (توم ويكر) من (صحيفة نيويورك تايمز)، ان تجربة فيتنام جعلت معظم الصحفيين اكثر اهتماما بواجبهم الأساسي. والآن وبعد ان رأى معظم الصحفيين امثلة كثيرة على كذب الحكومة فان (ويكر) يعتقد أنهم باتوا اقل قبولا لانكار الوكالة تورطها في عمليات سرية في داخل البلاد وخارجها، وأن كثيرين من الناس يؤمنون بأن الوكالة هي وراء سقوط الحكومات وقيام التغييرات ولم يعد معظم الصحفيين "يؤمنون بقداسة المواد السرية" ويشعر (ويكر) ان وثائق البنتاغون هي التي احدثت هذا التغيير في صحيفته ـ نيويورك تايمز.

وكشفت (فضيحة ووترغيت) موقف الوكالة من هذه القضية كما كشفت عن مدى المساعدة التي قدمتها لسمكرية البيت الأبيض والمحاولات التى قامت بتوريطها في لفلفة القضية. ولعل أهم شيء، هو ان الصحف رفضت حجة "الأمن القومي" التي كان يستعملها البيت الأبيض لتبرير اعماله. ويستطيع الشعب الأميركي الآن التطلع الى اجهزة الاعلام لمعرفة ما تفعله الحكومة وحتى جناحها السري. وما دام الكونغرس يتهاون في مسؤولياته ويتخلى عنها، وما دام الرئيس يسيء استعمال مسؤوليته، لم يعد لنا ملجأ غير الصحافة نتطلع أليه.

الفصل الحادي عشر

الاستنتاج

سيجد احفادنا حتما اننا بمحاولتنا ضمان الحرية انما حطمنا هذه الحرية؛ وان الجهاز السري الكبير الذي اقمناه لسبر غور اعدائنا ونواياهم، ادى في النهاية الى اثارة البلبلة في اهدافنا؛ وان عملية خداع الآخرين لما فيه خير الدولة، اسفرت دون شك عن خداع انفسنا، وان ذلك الجيش الكبير من رجال الاستخبارات الذي بني لتنفيذ هذه الاهداف، سقط فريسة لاوهامه المريضة، فعاد على نفسه وعلينا بعواقب وخيمة.

مالكولم مغريدج
ايار (مايو) ١٩٦٦

« انه ذراع سري لسلطة ذات اهداف متعددة، فهو بالاضافة الى قيامه بالتجسس وعمليات مكافحة التجسس، فهو اداة للتخريب والاحتيال والمناورة والعنف والتدخل سرا في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى » هذا ما كتبه (الن دالس) عن البوليس السري السوفياتي في سنة ١٩٦٢ ليفهم الامريكيين طبيعة جهاز الامن السوفياتي. ولو اردنا ان نصف مكانة الاستخبارات المركزية الامريكية، لما وجدنا وصفا صحيحا ودقيقا وواقعيا مثل هذا الوصف. ولكن زعماء الولايات المتحدة من جيل (دالس) كانوا، يحاولون بوجه عام لصق اسوأ الاتهامات والالقاب بالشيوعية الدولية، في وقت يصورون فيه « الاعمال الدفاعية

التي يقوم بها العالم الحر، اعمالا شريفة وديموقراطية. غير ان الجانبين كانا يلجأن الى اساليب قاسية لا هوادة فيها، او كما قال دالس « الى التخريب والاحتيال والمناورة والعنف ». وعمل الجانبان سرا، وكان كل منهما يخفي نشاطه عن شعبه لا عن خصمه، (لانه لم يكن يستطيع ذلك)، وباتت السرية غاية في حد ذاتها، ولم يكن في الاستطاعة تحدي هذه السرية خوفا من ان يتهم من يلقي بقفاز التحدي بعدم حبه للوطن او بعدم اهتمامه « بالامن القومي ».

وكان الخطر الشيوعي في الايام المظلمة من الحرب الباردة حقيقيا بالنسبة الى معظم الامريكيين، واعتقد الرجال المخلصون ان من الواجب مجابهة اقذر الاعيب العدو، ولا بد من مواجهة النار بالنار. وادعت تلك الصفوة من رجال الاستخبارات الاميركية انها تعرف كيف تفعل ذلك. وكان ابناء الشعب وزعماء البلاد على استعداد للسير في هذا الخط ان لم يكن بحماسة فدونما معارضته على الاقل، وبالتالي اطلق العنان للعملاء السريين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ليتوجهوا الى كل بلد من بلدان العالم تقريبا يفعلون فيه فعلتهم. وحقق كل من الجانبين انتصارات سرية، منفصلة ولكنهما اقتسما النتائج الاجمالية. فوكالة الاستخبارات المركزية من جانبها لعبت بعض الدور في الحيلولة دون سيطرة الشيوعية على اوروبا الغربية، ولكن سجل الوكالة في الشرق الاوسط واسيا وفي انحاء اخرى من العالم لم يحقق كل ما كانت تصبو اليه.

وعندما هزم الغزاة من وكالة الاستخبارات المركزية على سواحل كوبا، كان يجب ان يكون في ذلك اشارة بان خطأ ما قد وقع سواء من الوكالة او من الحكومة التي تشرف على النشاطات السرية للوكالة. وكان يجب ان يتضح انه لم يعد من السهل على واشنطن ان تفتعل احداث العالم الثالث بل ويجب عليها الا تفعل ذلك. وكان يجب ان يتضح كذلك بان الزمن اصبح يتغير بسرعة وان المخاوف التي نشأت في اعقاب الحرب العالمية الثانية من ان الشيوعية باتت على وشك السيطرة على العالم الحر، لا اساس لها. وكان يجب ان يتفهم الشعب الاميركي ان وكالة الاستخبارات المركزية تعيش في الماضي.

وكتب المعلق (توم بردان) وهو خبير كبير سابق في شؤون العمل السري في الوكالة مقالا في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ يصور فيه الايام الاخيرة من

حياة المؤسسة حين قال « ان قرار جوزف ستالين محاولة فتح اوروبا الغربية عن طريق المناورات، واستخدام الواجهات، وشراء الذمم، حول الوكالة الى متجر للالاعيب القذرة. وكان ذلك ضروريا في نظري، ولكن هذه الالاعيب استمرت بعد انقضاء هذه الضرورة بزمن طويل ».

ومع ذلك فان عملية تطهير الوكالة التي امر بها (الرئيس كنيدي) بعد الضجة الاولية التى اثارها فشل غزو كوبا، لم تكن ذات اثر كبير. فقد عادت الوكالة وبموافقة ضمنية من الشعب الاميركي، الى ممارسة إسلوب العمل ذاته الذي اعتمدته خلال السنوات العشر السابقة. ولم تتعرض اساليب الوكالة بما فيها الاعانات السرية والجيوش السرية والانقلابات السرية الى تساؤل جدي الا بعد ان هزت حرب الهند الصينية قطاعا كبيرا من الشعب واثارت سخطهم. والان اعادت (فضيحة ووترغيت) قضية سرية وكالة استخبارات التي لا تخضع لمراقبة كافية. وقد تبين الشعب بعض الاساليب السرية التي طورتها الوكالة خلال ربع قرن من الحرب الباردة، كما تبين كذلك الخطر الكامن وراء جعل وكالة الاستخبارات المركزية لا تعمل الا بامر رئيس الجمهورية.

ولوكالة الاستخبارات قوة تلقائية دافعة ولا يزال عملاؤها يواصلون مهنتهم وراء ستار من الكتمان وهم لا يريدون التخلي عن نشاطهم السري والاعيبهم القذرة، فهم يؤمنون بهذه الاساليب ويجدون متعة في هذه اللعبة. وكان من الطبيعي ان يتوقفوا عن العمل لولا وجود سلطة مطلقة خولهم اياها الرئيس. ولم يتول الحكم في البلاد منذ انشاء الوكالة، رئيس جمهورية لا يؤمن بشرعية حق وكالة الاستخبارات المركزية في التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى. فحين كان يلاحظ اي رئيس للجمهورية بان مصالح الولايات المتحدة معرضة للخطر في بلد ناء، فانه يظهر استعدادا لمحاولة تغيير مجرى الاحداث في ذلك البلد بتوجيه وكالة الاستخبارات اليه. وعلى الرغم من ان هذه التدخلات السرية كانت في كثير من الاحيان عديمة الفعالية ومضرة بالمصالح القومية، فان ذلك كله لم يمنع الرؤساء من محاولة القيام بها.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(خمسة اسطر)

وقد ركز (كيسنجر) و(نيكسون)، على ما يعتقدان بانه هدف مشروع ـ منع انتخاب ماركسي لرئاسة تشيلي ـ دونما اعتراض على الوسائل التي تستخدم في ذلك، ما دام في الامكان المحافظة على السرية.

وقال (وليام كولبي) المدير الجديد للوكالة علنا: « انه يعتزم الابقاء على عمل الوكالة كما كان عليه في الماضي، مع التعهد بعدم اللجوء الى (ووترغيت ثانية) في المستقبل ». وعندما سأله (السناتور هيرالد هيوز) عن المكان الذي يجب ان يرسم فيه خط فاصل بين متى تستعمل الوكالة قواتها شبه العسكرية ومتى تستعمل القوات الاميركية المسلحة، اجاب بقوله: « ان هذا الخط الفاصل يجب ان يرسم عند النقطة التي تعترف فيها الولايات المتحدة باشتراكها في مثل هذه النشاطات. » وقد سلط (السناتور هيوز) الانوار على هذا الرد عندما قال في اول اب (اغسطس) سنة ١٩٧٣ « ان المستر (كولبي) يعتقد ان العمليات العسكرية التي تقوم بها الوكالة مقبولة تماما ما دام في الامكان اخفاؤها. »

وجاء اعتقاد (كولبي) ومعه وكالة الاستخبارات وادارة الرئيس نيكسون ان « الانكار » يمنح الولايات المتحدة حرية للتدخل السري في الخارج (وفي الداخل) يؤكد احدى الاخطاء التي خلفتها الحرب الباردة، قد تبرر مثل هذه الاعمال حين يبدو مستقبل البلاد في خطر، غير انه لا يترأى في الافق اي خطر الان. فالدولتان الاجنبيتان الوحيدتان اللتان قد تشكلان خطرا على الولايات المتحدة، وهما الاتحاد السوفياتي والصين، لم تعودا منذ زمن بعيد هدفا من اهداف العمليات السرية للوكالة، وبدلا من ذلك انصرفت هذه المؤسسة الى العمل في العالم الثالث ـ في بلدان لا تشكل مطلقا اي خطر محتمل على الامن الاميركي.

مراقبة
حذف بامر وكالة الاستخبارات المركزية
(سطران)

وكالة الاستخبارات لا تدافع عن امننا القومي وهي تبدو وكأنها تود المحافظة على الوضع الراهن ووقف عقارب الساعة الثقافية في مناطق لا تهم الشعب الاميركي في قليل او كثير. ومثل هذه الجهود كثيرا ما تمنى بالفشل. والواقع هو ان الوكالة خسرت من المعارك منذ سنة ١٩٦١ اكثر مما ربحته بكثير حتى اذا قيست بمقاييسها الخاصة. وعلاوة على ذلك فان مجرد المعرفة بان الولايات المتحدة تدير شبكة استخبارات واسعة في مختلف انحاء العالم، يشكل حذرا بالغا بالمركز الدولي الذي تتمتع به البلاد، فنشاط الوكالة لم يسبب فقط في ابتعاد ملايين الناس عنا، بل وادى الى ابتعاد عدد كبير من الاميركيين وعلى الاخص الشبان منهم.

وقد حان الوقت الذي يجب فيه على الولايات المتحدة ان تقف وراء اعمالها في الخارج وتعمل علانية لا عن طريق الخداع والاحتيال، ولربما ازعج مثل هذا التغيير اولئك المسؤولين في الحكومة الذين يؤمنون بحق الولايات المتحدة الفطري في ممارسة سلطاتها في كل مكان وبسرية متى اقتضت الضرورة ذلك. ولكن عدم التدخل والاستقامة سيعززان على المدى الطويل من موقف الولايات المتحدة الامريكية وهيبتها في العالم اجمع.

ويمثل مبلغ مليارات الدولارات الستة الذي ينفق سنويا في الاستخبارات حتى في عصر اعتاد فيه الشعب على توسع الحكومة في نشاطاتها ونفقاتها، نسبة ملموسة من خزينة البلاد. فالحكومة تنفق من المال في مختلف انواع التجسس ما يزيد على ما تنفقه في محاربة الجريمة والمخدرات، وتطوير الاسرة، والاسكان ووسائط النقل، وحتى اكثر مما تنفقه وزارة الخارجية ووكالة المعلومات الاميركية ووكالة الانماء الدولي الاميركية مجتمعة، ومع ذلك وخلافا لنشاطات الدوائر الاتحادية الاخرى، تحجب عن الشعب والكونغرس المعلومات اللازمة لمعرفة ــ كم من المال ينفق، واين ينفق ــ ووراء هذا الستار من السرية (الذي يخفي التبذير

وعدم الكفاءة بقدر ما يحمي « الامن القومي ») توسعت الاستخبارات بشكل جاوزت فيه حاجة البلاد.

وقد حان الوقت لازالة ستار الغموض عن مهنة التجسس وانقاذ الاميركيين من الافكار القائلة ان العملاء السريين يجعلون العالم يعيش بطريقة ما في امن ورخاء، وان المغالاة في السرية ضرورية لحماية الامن القومي. هذه الافكار ليست صحيحة، فقد لجأت وكالة الاستخبارات المركزية ووكالات استخبارات اخرى الى استخدامها لبناء امبراطوريتها السرية. ولا تقوم اسرة الاستخبارات الاميركية بخدمة حيوية للبلاد من حيث متابعة القدرة العسكرية للاتحاد السوفياتي والصين وتحليلها، ولكن اعمالها الاخرى ــ الاعيبها القذرة وتجسسها التقليدي ــ تشكل في مجموعها عجزا في رصيد البلاد على الصعيدين العملي والاداري على السواء.

غير ان الاصلاح الداخلي بالنظر الى البيروقراطية القبلية، والمصالح ذات النفوذ، وحجم اسرة الاستخبارات الضخم، لا يحقق ابدا غير ثغرة هامشية في عمليات الاستخبارات. والاشخاص المسؤولون يريدون بقاء الامور على ما هي عليه ولم يتعرضوا ابدا لذلك النوع من الضغط الخارجي الشديد الذي يؤدي الى تغيير في مجتمعنا. ولم يرد رؤساء الجمهورية المتعاقبون ان يعكروا صفو النظام القائم، ولانهم كانوا يريدون مزيد من المعلومات بل ومعلومات افضل، ولانهم كانوا يتخوفون من فتح عالم الاستخبارات السري امام تحقيق عام ولا يريدون ان يعرضوا اليد القوية التي تنفذ سياساتهم في العالم الى اي خطر.

اما الكونغرس الذي يتمتع بصلاحيات دستورية وبالطبع بمسؤولية مراقبة الوكالة واسرة الاستخبارات الاميركية، فاخفق كليا في ممارسة اشراف فعال. وكانت الاستخبارات ابدا كلمة السر المقدسة التي لا يجوز انتهاك حرمتها دون الحاق ضرر « بالامن القومي ». وعلى الرغم من الاحتجاجات التي اطلقها نقادة صريحون، فلم يبد مجلس الكونغرس اي استعداد للتساؤل عن مدى نشاط الاستخبارات وحجمها. مع العلم بانه اذا اريد احداث تغيير ذي معنى في اسرة الاستخبارات، فان هذا التغيير يجب ان يصدر عن الكونغرس. واذا نحن نظرنا الى تجارب الماضي، نجد ان الكونغرس لا يتصرف ولا يتخذ اجراء الا اذا وخزه الرأي العام. وقد لعبت (فضيحة ووترغيت) الى حد ما مثل هذا الدور، ولا بد من

ان تكون اعادة النظر الواقعية في الميثاق السري لوكالة الاستخبارات المركزية التي وعد بها (السناتور جون ستينيس) رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، الخطوة الاولى نحو الحد من العمليات السرية واختصار الازدواجية وعدم الكفاءة بين بقية افراد اسرة الاستخبارات.

ويجب ان يطلب الكونغرس من مختلف وكالات الاستخبارات ابقاءه على اطلاع على المعلومات التي تجمع. ويجب ان ينقل هذا النوع من المعلومات بصورة روتينية الى الفرع التشريعي بحيث يستطيع ان ينفذ مهامه بشكل لائق فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ويخصص الاموال اللازمة للدفاع الوطني. واذا كان في الاستطاعة نقل هذه المعلومات ذاتها الى حكومات اجنبية، وتسريبها الى الصحافة من جانب الادارات تسعى الى كسب اصوات تأييدا للنفقات العسكرية، فليس هناك اسباب « امن » تحول دون اطلاع الكونغرس عليها. والسوفيات يعرفون ان الاقمار الاصطناعية الاميركية تشاهدها في بلادهم، وان اجهزة الكترونية اخرى ترقب نشاطهم، ولذلك فلا معنى هناك في دمغ المعلومات التي تدمغ بعبارة « مكتوم جدا » ولا يطلب لحد تزويد الكونغرس او الناس بالتفصيلات الفنية ككيفية عمل جهاز التصوير مثلا، ويمكن التخفيف من المغالاة في السرية التي تحيط بنتاج المعلومات الجاهز، دون ان يحد ذلك باي شكل من الاشكال من قدرة البلاد على جمع معلومات جديدة بالوسائل الفنية.

اما بالنسبة الى وكالة الاستخبارات المركزية ذاتها، فان على الكونغرس ان يتخذ اجراء يعود بالوكالة الى الدور الذي انشئت في الاصل من اجل القيام به والذي حدده قانون الامن القومي لسنة ١٩٤٧ — اي ان على الوكالة ان تهتم فقط بتنسيق الاستخبارات وتقييمها. واذا اريد الابقاء على النشاطات السرية، فانه يجب ان يفصل قسم العمليات في وكالة الاستخبارات عن العناصر السرية. وفي استطاعة الوكالة العمل في الميدان التحليلي والمجال الفني وان تسهم اسهاما كبيرا في الامن القومي، ولكن رجال الخدمات السرية الذين كانوا مسيطرين عليها اهملوا هذا العمل بل وشوهوه في بعض الاحيان. كما يجب ان لا يترك رجال العمل السري ان يعرضوا ما لديهم من معلومات بطريقتهم الخاصة على صانعي السياسة، لانهم يحاولون دائما تبرير العمليات السرية والاغراء على استعمال

المعلومات بالشكل الذي يطيب لهم، ولنا من الماضي امثلة كثيرة تشير الى تعذر مقاومة الاغراء حتى من اكثر الناس اخلاصا وامانة. وبما انه لا يمكن باي حال فصل الخدمات السرية عن بقية وكالة الاستخبارات المركزية، فالحل يتركز اما في الغاء هذه الخدمات كليا، أو في نقلها الى دوائر حكومية اخرى، شريطة ان يلغى نشاطها الحالي. ان مثل هذا الاجراء سيجرد الحكومة من متجر الاعيبها القذرة.

اصبحت وسائل عمليات التجسس التي يقوم بها قسم الخدمات السرية والتي يعتمد فيها على الموارد البشرية بالية اذا قيست بالشبكات الفنية الحديثة لجمع المعلومات والتي تزود حكومة الولايات المتحدة بالاضافة الى المصادر المكشوفة، بجميع المعلومات تقريبا التي تحتاج اليها عن القوة العسكرية للاتحاد السوفياتي والصين وتوزيعها. ان وضع البلاد يحتم الابقاء على الشبكات الفنية القيمة ـ الاقمار الصناعية ومحطات الاستماع ـ شريطة ازالة الازدواجية وعدم الكفاءة البيروقراطية الحالية. فمنذ ان اعتقلت السلطات السوفياتية (اوليغ بنكوفسكي) في سنة ١٩٦٢، لم يعد للوكالة اي جاسوس يزود الولايات المتحدة بمعلومات مهمة عن اية دولة شيوعية، ومن الصعب تبرير انفاق مبلغ مليار دولار خلال السنوات العشر الماضية على التجسس التقليدي على امل ان يعرض (بنكوفسكي) اخر نفسه كعميل للوكالة. واذا افترضنا ان اكثر العملاء قيمة لوكالة الاستخبارات سيظلون من المتطوعين، الذين يعرضون انفسهم والذين يهربون ويلجأون، فان في الامكان انشاء مكتب صغير يليق بوزارة الخارجية او بقسم السفارات لتلقي لمعلومات التي تقدمها هذه المصادر.

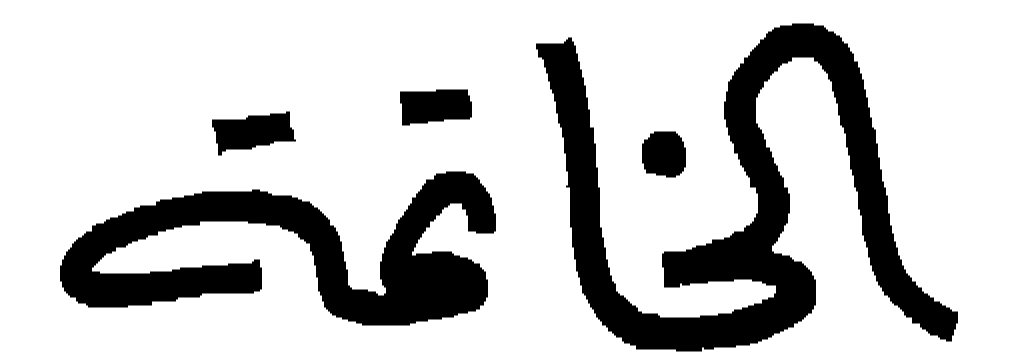
وعلى الرغم من ان وكالة الاستخبارات كانت اكثر نجاحا في التغلغل في حكومات العالم الثالث، وحكومات الدول المتحالفة مع اميركا، فان المعلومات التي تم الحصول عليها لم تكن على تلك الدرجة من الاهمية، وكان معظمها تكرارا لتلك التي تم الحصول عليها بواسطة السفارات والمصادر المكشوفة.

اما عمليات مكافحة التجسس التي يقوم بها قسم الخدمات السرية فيجب ان يتولى امرها مكتب التحقيق الاتحادي. ومن المسلم به جدلا ان تكون حماية الولايات المتحدة من الجواسيس الاجانب من مهمات مكتب التحقيق الاتحادي، فاذا تم ذلك فان اللعبة مع الاستخبارات الاجنبية ـ الاستفزاز والخداع والعملاء

المزدوجون ـ ستصبح من مخلفات الماضي هذا اذا لم تتورط الوكالة في عملياتها السرية. ان المراهنة على لعبة شطرنج باموال دافع الضرائب الامريكي هو دون جدل تمرين مثير للعاملين من رجال الخدمات السرية، ولكنه في الوقت ذاته تمرين يستطيع مكتب التحقيق الاتحادي القيام به.

اما فيما يتعلق بالعمليات شبه العسكرية للوكالة فليس لها مكان في وكالة إستخبارات ولا مكان لها في مجتمع ديموقراطي. فلا يجوز لغير الكونغرس بموجب الدستور اعلان الحرب، ويجب الا تتورط الولايات المتحدة مطلقا في نزاع مسلح دون موافقة الكونغرس ومعرفة الشعب. واذا احتاج بلد ما الى مساعدة "مستشارين اميركيين"، ففي استطاعة وزارة الدفاع تقديمهم، اما الانواع الاخرى من العمل السري ـ الدعاية والاعمال الهدامة والسيطرة على الحكومات ـ فيجب ان تتوقف، ذلك لانها في اكثر الاحيان تعود بالضرر وهي تناقض حتى في حالة نجاحها، المثل الاساسية الاميركية. ويجب ان تقفل الشركات التي تملكها الوكالة او تباع، ذلك لان الوكالة لا تفيد من شبكة من اكبر شبكات الطيران في العالم اذا هي لم تستمر في التدخل في البلدان الاجنبية. ويجب الا يسمح باي شكل من الاشكال للشركات التي تملكها الوكالة بارباحها غير المنظمة، وصراع مصالحها واعمالها التجارية المثيرة للشكوك، بان تواصل عملياتها.

وللبلدان الاخرى في العالم حق اساسي في الا تتدخل اية دولة خارجية في شؤونها الداخلية، وعلى الولايات المتحدة التي تعهدت بتأييد هذا الحق ودعمه، عندما وقعت ميثاق الامم المتحدة ان تحترم هذا الحق الان. وكانت الاجهزة تتدخل فيما وراء البحار وتتجاهل النهج الدستوري الاميركي او تنسقه وبهذا تشكل خطرا على النظام الديموقراطي في البلاد. ولا شك في ان الولايات المتحدة دولة قوية تستطيع الخروج من تحت المزراب وتسير في سياستها الخارجية وفقا للمثل التي قام اتحاد الولايات الامريكية على اساسها.



ملحق
فلسفة بيسل
وقائع اجتماع مجلس العلاقات الخارجيه كما نشرها فريق ابحاث افريقيا

عقد الاجتماع الثالث لمؤتمر البحث في الاستخبارات والسياسة الخارجية في هارولد برات هاوس في الساعة الخامسة من بعد ظهر الثامن من شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٨. وحضر الاجتماع ريتشارد م. بيسل ودوغلاس ديلون رئيس المجموعة ووليام بارندس سكرتيرها ووليم هاريس المقرر وجورج اغري وفرنك التشول وروبرت اموري ومابر برنشتاين والكولونيل سيدني ب. بيري والن دالس وجورج س. فرانكلين ويوجين فوليني وجوليوس س. هولمز وتوماس ل. هيوز وجوزف كرافت وديفيد و. ماكيشرون وفيليب و. كويغ وهاري هاو رانسوم وتيودور س. سورنسن وديفيد ب. ترومان.

افتتح ديلون رئيس المؤتمر الاجتماع بملاحظاته التالية: انه على الرغم من ان سلسلة البحث كله « ليست للنشر » فان موضوع البحث في هذا الاجتماع بالذات غاية في الحساسية ويخضع للقيود التي سبق اعلانها.

ان المشكلات المتعلقة بعلاقات وكالة الاستخبارات مع المؤسسات الخاصة ستكون موضع بحث في اجتماع يعقد في وقت لاحق على الرغم من انه يجب الا يشعر المستر بيسل او احد اخر غيره بانه محدود الحرية من حيث البحث في مثل هذه المشكلات هذا المساء.

وخلال المؤتمر تقدم ريتشارد بيسل بعرض مفصل للعمليات السرية في السياسة الخارجية الاميركية.

فتطرق بايجاز الى مسألة المسؤولية، وان كانت هذه الوكالات اجهزة للسياسة القومية. ولاحظ بان لا حاجة به امام مثل هذه المجموعة، ان يخوض بالتفصيل في تجاوب وكالة الاستخبارات المركزية مع السياسة القومية، وقال ان

في امكاننا ان نفترض انه على الرغم من ان وكالة الاستخبارات تشترك في صياغة السياسة (كما تفعل وكالات عمل اخرى كوكالة الانماء الدولي والقوات المسلحة والوزارات بالاضافة الى وزارة الخارجية) فان وكالة الاستخبارات وكالة مسؤولة بالنسبة الى السياسة القومية.

انني اعتقد من خبرتي الشخصية، ان دور وكالة الاستخبارات مرسوم بشكل دقيق وان الحدود الموضوعة لهذا الدور تراعى بدقة في الوكالة اكثر منها في المجلس التنفيذي للطيران الذي عملت فيه في الماضي.

وتخضع الوكالة لاشراف لجنة على مستوى وزاري تتألف من ممثل لموظفي البيت الابيض ووكيل وزارة الخارجية ونائب وزير الدفاع، وقد انضم اليهم في السنوات الاخيرة، مدير الاستخبارات المركزية. وقد اصبحت هذه اللجنة بمر السنين جهاز اشراف شديد الفعالية والقوة. وهي تدرس جميع المشاريع الجديدة وتتفحص بين اونة واخرى المشاريع التي يجري تنفيذها.

وهذه اللجنة بصفتها لجنة على مستوى وزاري تتمثل فيها عدة وزارات بمسؤولين كثيري الاعمال يجتمعون مرة واحدة في الاسبوع ذات فعالية محدودة. ولو كانت وحدها هي الجهاز الوحيد للاشراف على الوكالة فانها غير كافية، ولكنها تشكل الهيئة الاعلى للاشراف، وتبحث المشاريع عادة في مكتب خاص ملحق بمكتب مساعد وزير الخارجية، كما تعقد اذا كانت ذات علاقة بمصالح وزارة الدفاع على المستوى ذاته في وزارة الدفاع، على ان يكون البحث قد تناول هذه المشاريع على مستويات ادنى في هاتين الوزارتين. ومن النادر رفع اية قضية الى الفريق الخاص قبل البحث فيها على مستويات دنيا، فاذا كانت هناك اية اعتراضات عليها، على هذه المستويات، فان القضية لا ترفع عادة الى الفريق الخاص ـ باستثناء المشاريع الكبيرة او القضايا الرئيسية التي تستأنف على كل مستوى بما في ذلك مستوى هذا الفريق.

ومثل هذا النهج يطبق في الميدان. فللسفير عادة الحق في معرفة اية عملية خفية في منطقته على الرغم من ان رئيس المحطة كان يبلغ في حالات خاصة وبناء على طلب رئيس الدولة المحلي او وزير الخارجية وجوب حجب المعلومات عن السفير. وكانت هذه المعلومات تحجب عن السفير في بعض الاحيان بناء على اصرار

السفير نفسه الذي يفضل البقاء على جهل ببعض النشاطات.

والمعروف ان معظم العمليات التي كشفت بين عمليات رئيسية اخرى اقترنت بموافقة رئيس الجمهورية نفسه، فمشروع يوـ ٢ مثلا، انبثق من لجنة (الاستخبارات) التي كان يرئسها كيليان للبحث في الهجوم المباغت. وقد رفع المشروع الذي ايده مجلس الاستخبارات الاميركية كتوصية من لجنة كيليان ووافق عليه رئيس الجمهورية. وكان يفترض ان تقترن كل رحلة باستثناء الرحلات الدولية القليلة الاولى (اذا كانت الموافقة الاصلية تقضي بالسماح بالرحلات لمدة ١٠ ايام «اذا سمحت الاحوال الجوية بذلك») بموافقة رئيس الجمهورية ووزيري الخارجية والدفاع.

ويجب تقسيم العمليات السرية لبعض الاغراض الى قسمين هما (١) جمع المعلومات وفي الدرجة الاولى التجسس والحصول على المعلومات بوسائل سرية، و(٢) العمل ومحاولة التأثير في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وهو ما يسمى في بعض الاحيان « تدخلا » بوسائل سرية.

وعلى الرغم من ان في الاستطاعة الفصل بين هذين الصنفين من النشاط من الناحية النظرية، فان جمع المعلومات والعمل السري يتفاعلان ويتشابكان. وقد بذلت جهود للفصل بين المهمتين ولكن النتيجة اعتبرت دائما « كارثة تامة من الناحية التنظيمية » وكان بين هذه الجهود انشاء مكتب تنسيق السياسة برئاسة فرانك ج ويزنر في الايام الاولى من عمر الوكالة (١٩٤٨) ليكون هيئة منفصلة للعمل السري. وعلى الرغم من ان هذا المكتب كان يلقى دعما وتغطية من وكالة الاستخبارات المركزية، فانه كان مستقلا. وكان ويزنر يرفع تقاريره مباشرة الى وزيري الخارجية والدفاع. وقرر « بيدل سميث » عندما اصبح مديرا للاستخبارات المركزية انه اذا تسلم مسؤولية مكتب التنسيق السياسي فانه سيتولى ادارته. وقد دمج المكتب في منظمة الخدمات السرية بطريقة بحيث بات هناك دمج تام في مهمتي جمع الاستخبارات والعمل السري في كل قيادة منطقة داخل الخدمات السرية المختلطة.

وخلال تجاربنا في مكتب التنسيق السياسي، كان لدى الالمان والبريطانيين لبعض الوقت خلال الحرب، منظمات سرية خاصة منفصلة تماما عن مصالح

استخباراتها بل وتنافس هذه المصالح. وقد كانت التجربة فاشلة في كلتا الحالتين. ومع ان هناك خلافات كثيرة داخل وكالة الاستخبارات المركزية على مسائل تتعلق بالمبدأ ، فان هناك اجماعا في الرأي على ان الفصل بين مهمة جمع المعلومات والخدمات السرية سيعود بكارثة وسيؤدي الى تنافس وازدواجية في تجنيد العملاء انفسهم والى مخاطر امن اضافية والى تمزيق الجهود.

وعلينا ان نتساءل فيما يتعلق بالقسم الاول (١) ما هو نطاق « جمع المعلومات السرية »؟ (ب) ما هي مهمات جمع المعلومات التي يمكن تنفيذها على افضل وجه؟

يشمل نطاق جمع المعلومات السرية (١) الاستكشاف (٢) المواصلات والاستخبارات الالكترونية التي تتولاها وكالة الأمن القومي في الدرجة الاولى و(٣) التجسس التقليدي بواسطة العملاء التي اصنفها من حيث فائدتها (١) بالاهم (٢) باقل من الاهم درجة ضئيلة (٣) وبما دون الاهم والاقل من الاهم بدرجة كبيرة.

(وفي المباحثات التي دارت بعد العشاء اتفق مرجع في شؤون المواصلات والالكترونيات مع بيسل في تصنيفه. وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الذي طرأ على علم الاسرار والالغاز، فان تعقيد هذا العلم وتطوره اكد ان الصنف الاول ــ الاستكشاف ــ يتفوق على الثاني من حيث الاهمية. ولاحظ مراقب ثان ان الميزانيات راعت هذه الاهمية. وقال المرجع اي المتحدث الاول موافقا على ملاحظة هذا المراقب، ان الميزانيات، وان يكن ذلك يبعث على الدهشة، تقارب الحد الاقصى من الفائدة وفقا لقياس فعالية النفقات).

بدأت عمليات الاستكشاف الاميركية بعد الحرب كعمليات « سرية » وكانت في الدرجة الاولى سلسلة من رحلات سرية فوق الاراضي الشيوعية في اوروبا الشرقية بوشر بها في اوائل الخمسينات. وقد اتبعت هذه الجهود الاولية بمشروع يوــ ٢ الذي غطى مناطق محدودة ولكنه عاد بنتائج مثيرة. ولدينا الان اقمار اصطناعية للاستكشاف. وعمليات الاستكشاف بواسطة هذه الاقمار امر معروف في الشؤون الدولية ولم يعد في الواقع «نشاطا سريا ». وتتحمل المسؤولية البيروقراطية الان وزارة الدفاع. وكانت عمليات التجسس التقليدية في السنوات

الاولى التي تلت الحرب، تنفذ على نطاق واسع في المانيا الغربية، وفي مدينة برلين قبل بناء سورها، ذلك لان هذه المدينة كانت مثالية من حيث تنقل العملاء في الاتجاهين حاملين معهم سيلا من المعلومات الاقتصادية والسياسية (وعلى الاخص من المانيا الشرقية).

وخلال المدة التي تلت اوائل الخمسينات اعتبرت الدول الشيوعية وعلى الاخص الاتحاد السوفياتي الاهداف الاولى لنشاط التجسس. وحدت الظروف من نطاق العمليات التي يمكن القيام بها داخل الكتلة الشيوعية بحيث وجه قسم كبير من النشاط الى مواطني بلدان هذه الكتلة الذين يعيشون في بلد اخر محايد او في مناطق صديقة، والى عمليات في « بلدان العالم الثالث » استهدفت استخدام مواطني بلدان اخرى غير شيوعية كمصادر للحصول على معلومات عن الكتلة السوفياتية.

وتحولت اولويات عمليات التجسس التقليدية في الاونة الاخيرة الى اهداف في العالم المتخلف وانخفض نطاق عمليات التجسس التقليدية في اوروبا نتيجة لهذا التحول من ناحية ولتطورات اخرى من ناحية ثانية، ولا يزال الاتحاد السوفياتي الهدف الاول واصبح ينظر الى الصين النظرة ذاتها في هذه الايام.

اما بالنسبة الى انواع المعلومات التي يمكن الحصول عليها فان الاهمية النسبية للتجسس اخذت تتضاءل كوسيلة لمعرفة التطورات المنظورة كالانشاءات الجديدة وميزات شبكات النقل وقوة المؤسسة العسكرية وتوزيعها وما شابه ذلك، لان عمليات الاستكشاف الجوية باتت اسلوبا اكثر فعالية لجمع المعلومات، كما ان السفر الى البلدان الشيوعية (باستثناء الصين) بات اكثر حرية مما كان عليه قبل بضع سنوات. وكان يؤمل ان يسهم التجسس في جمع المعلومات عن تكنولوجيا الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية، ذلك لان مثل هذه المعلومات لا يمكن ملاحظتها بسهولة. وهناك نوع اخر من الاستخبارات يبدو ان التجسس هو الاسلوب الوحيد المتوفر للقيام به، وهو معرفة نوايا العدو. على ان التجسس كان من الناحية العملية مخيبا للامال بالنسبة الى هذين النوعين من الاستخبارات. وهذان النوعان يتميزان بتشديد الحراسة عليهما لاسباب واضحة ولذلك فان المهمة صعبة للغاية بحيث يتعذر جمع معلومات يركن اليها بصورة منتظمة.

وبالنسبة الى النوع الاول اشبهت التكنولوجيا وما ينشر من معلومات بالاضافة الى الاتصالات المهنية المباشرة مع الاسرة العلمية، انها مصادر اغنى واخصب لجمع المعلومات.

(وتدخل خبير في شؤون المواصلات الالكترونية وقال: ان هذا المنطق نفسه ينطبق على الصعوبات ذاتها التي تعترض جمع المعلومات بواسطة العلوم والتكنولوجيا. فالتكنولوجيا صعبة جدا بالنسبة الى العملاء الذين لم يتدربوا تدريبا كافيا فيها بحيث يمكنهم قراءة ما تأتي به هذه الوسائل ولا سيما في هذا الوقت الذي تزداد فيه التكنولوجيا تعقيدا).

اما بالنسبة الى البلدان المحايدة الصديقة، والبلدان الحليفة، فان من الاسهل عادة معرفة ما يريده المرء بواسطة الاتصالات المكشوفة التي يقوم بها اعضاء البعثات الاميركية او المواطنون العاديون. ولسنا في حاجة الى التجسس لمعرفة نوايا البريطانيين او حتى الفرنسيين.

(وسئل خطيب الاجتماع ان كان تجسس الجانب الاخر ذا فائدة محدودة مماثلة او ان كان ذلك الجانب بفضل فيلبي وامثاله ـ اكثر نجاحا؟

فقال بيسل ان انتصارات الاتحاد السوفياتي كانت في الدرجة الاولى في مجال عمليات التجسس المضاد على الرغم من ان الاتحاد السوفياتي كان اكثر نجاحا في تجنيد علماء اميركيين. (ثم سأل عند ذلك ان كان بيرجس وماكلين يشكلان انتصارا حققته وكالة الاستخبارات المركزية)

فاجاب انه يظن ذلك.

(وقال اخر ان جهود الاستخبارات الذرية السوفياتية كانت ذات اثر كبير في تسهيل البرنامج النووي السوفياتي. وعلى الرغم من انه يتعذر تقدير اثار هذه الاستخبارات بدقة، فان لويس شتراوس قال ان انتصار الاستخبارات الذرية مكنت السوفيات من ان يفجروا اول جهاز ذري لهم قبل سنة ونصف السنة على الاقل وربما قبل سنتين ونصف السنة مما لو فجروه بجهودهم الخاصة.)

وخلاصة القول هو ان التجسس على الكتلة السوفياتية والمجتمعات المتطورة الاخرى، لا يشكل مصدرا رئيسيا للمعلومات على الرغم من انه حقق انتصارات براقة بين اونة واخرى (كنفق برلين الذي حمل المعلومات عنه عدد من

كبار الهاربين اللاجئين). ويعود السبب في ذلك الى ان اعمال التجسس تتم عبر تجنيد عملاء، ومن الصعب الى حد كبير تجنيد عملاء على مستوى عال. واذا كان العميل وضيع المستوى حتى مع افتراض بقائه على ولائه. وتوفر وسيلة للاتصال به، فانه لا يستطيع ان ينقل اليك الكثير مما تريد معرفته. والاسرار التي لا نستطيع الحصول عليها عن طريق الاستكشاف او من مصادر مكشوفة تكمن عادة في عقول العلماء او كبار صانعي السياسة بحيث يستحيل وصول المواطن العادي حتى وان كان متوسط الرتبة اليها.

ويوفر العالم المتخلف فرصا اكبر لجمع المعلومات السرية، ذلك لان الحكومات اقل دراية بشؤون التجسس، ولان الوعي بالامن اقل ولان هناك احتمالا بانتشار السلطة بين الاحزاب والمنظمات والحكومات المحلية والافراد خارج الحكومة المركزية. والغاية الاولى من التجسس في هذه المناطق هي تزويد واشنطن بمعلومات في الوقت المناسب، عن ميزان القوى الداخلية، وهو نوع من التجسس ذو اهمية تكتيكية في الدرجة الاولى.

وما هي علاقة هذا بالموضوع الذي نحن بصدده؟

التغير في ميزان القوى امر يصعب جدا اكتشافه الا باتصالات متعددة مع عناصر القوة. وقد دهشنا المرة تلو المرة لوقوع انقلابات بين العسكريين، وكثيرا ما اخفقنا في الحديث الى صغار الضباط او ضباط الصف الذين يشتركون في الانقلابات. وتنطبق هذه المشكلة ذاتها على زعماء العمال وغيرهم. وفي كثير من الاحيان لا نعرف شيئا عن علاقات القوى، ذلك لان موازين القوة يكتنفها الغموض وغير معروفة حتى للممثلين الرئيسيين. ولا يمكنك التكهن بشيء قد يصح الا اذا كنت على معرفة تامة بالممثلين الرئيسيين. وهناك مجال حقيقي للعمل في هذا الميدان، والاسلوب هو في اساسه اسلوب « التغلغل » بما في ذلك التغلغل الذي يثير الفزع في نفوس كلاسيكيي العمليات السرية اذ انه يتجاهل « المقاييس » « وقواعد تجنيد العملاء ». ولا تتخذ كثير من عمليات « التغلغل » هذه شكل « الاستخدام » وانما اقامة صلات صداقة وثيقة (قد تتعزز او لا تتعزز بتقديم المال بين آن وآخر).

وقد عمل ممثل وكالة الاستخبارات في بعض البلدان مستشارا لرئيس

الدولة (وعمل في حالة واحدة على الاقل) نديما له. وهذه اوضاع تتشابك فيها مهمة جمع المعلومات مع مهمة العمل السياسي الى درجة يكاد يستحيل معها التمييز بينهما.

(وهنا وجه سؤال هو : لماذا لا يستطيع الدبلوماسيون العاديون الاحتفاظ بمثل هذه الصلات)؟

فاجاب بيسل: انهم يستطيعون ذلك في كثير من الاحيان. وقد كانت هناك حالات خاصة كما حدث في احدى الجمهوريات حيث كان رئيس الدولة على « علاقات خاصة » مع كبير ضباط الوكالة دون علم السفير الاميركي، لان رئيس الجمهورية طلب ذلك. وكان هذا الضابط يرسل تقاريره عبر وسائل الوكالة الى وزير الخارجية دون اعلام السفير وذلك بناء على اتفاق مع الوزير. وفي هذه الحالة نشأت مشكلة اذ اصبح مساعد وزير الخارجية صاحب العلاقة (الذي كان يتلقى برقيات ضابط الوكالة) السفير الجديد وطلب بدوره اقامة « علاقة خاصة » مع رئيس الدولة ذاته.

واذا استثنيت هذه الحالة الفريدة في نوعها، فان السفير يجب ان يكون الممثل الرسمي للولايات المتحدة والتي يجب ان يتم معظم علاقاتها مع الحكومة المعتمد لديها بواسطة وزارة خارجيتها او بعلمها.

ويستطيع ممثل وكالة الاستخبارات من ناحية ثانية اقامة علاقة ودية خالية من الشكليات يمكن المحافظة على سريتها داخل حكومة البلد المعني وداخل حكومة الولايات المتحدة على السواء. هذا بالاضافة الى ان في استطاعتك ان ترسل رئيس محطة الى ذلك البلد بكل هدوء اذا ترك رئيس دولة ذلك البلد المسرح السياسي او عدل عن موقفه، ولكن من المحرج جدا ان تقتضي الضرورة سحب سفير اميركي فجأة.

وسئل بيسل ان كانت هذه العلاقة التي وصفت انفا « عملية سرية» ؟ فقال ربما كانت الغاية من « الغطاء » هي حجب الرواية عن مسؤولين صغار او اذا كان الامر يتعلق « بمستشار » خاص لرئيس الدولة حجب هذه الحقيقة عن ساسة الحكومة المحلية.

(وابديت ملاحظة ثانية هي ان طريقة ارسال التقارير بواسطة وسائل

وكالة الاستخبارات تشكل فرقا ولحدا ولها بعض الاثر. فرئيس الدولة الذي يعرف ان تقارير وكالة الاستخبارات ستحصر في دائرة ضيقة ولا ترافقها اية دعاية، قد يفضل استخدام هذه الوسائل في بعض الظروف).

(وتحدث بيسل عن الصنف الثاني وهو العمل السري فقال: انه يشمل في نطاق العمل السري) (١) المشورة السياسية والنصح السياسي (٢) معونات تقدم الى فرد (٣) تقديم دعم مالي « ومساعدة فنية » « للاحزاب السياسية (٤) تأييد مؤسسات خاصة بما فيها نقابات العمال والمؤسسات التجارية والتعاونيات الخ .(٥) الدعاية السرية (٦) التدريب « الخاص » للافراد وتبادل الاشخاص (٧) عمليات اقتصادية (٨) عمليات شبه عسكرية او سياسية تهدف الى اسقاط نظام حكم او تدعيمه (كخليج الخنازير وبرامج لاوس). ويمكن تصنيف هذه العمليات بعدة طرق هي درجة ونوع السرية التي تتطلبها وربما طابعها الحميم او المعادي.

وتساءل بيسل لماذا يجب اخفاء هذا النشاط؟ واجاب عن تساؤله قائلا: ان رحلات يو-٢ مثلا لم تبق سرا بالنسبة الى الروس بعد بدئها بخمسة ايام، ولكن هذه العمليات ظلت سرا في الولايات المتحدة ولسبب منطقي، فلو «تسربت» انباء هذه الرحلات الى الصحافة الاميركية لاضطر الاتحاد السوفياتي الى اتخاذ عمل ما. وهذا مثل تتعاون فيه حكومتان متعاديتان في الابقاء على هذه العمليات سرا عن الرأي العام في الجانبين.

(وهنا ابديت ملاحظة مفادها انه كان ثمة سبب آخر للسرية هو: انه اذا اراد امرؤ ان يعترف بالنشاط فان عليه ان يبين النتائج سواء كانت حسنة او سيئة). ويمكن تصنيف العمليات السرية وفقا لشرعيتها او عدم شرعيتها. وكثير من هذه العمليات شرعي. ففي الامكان كذلك تصنيفها كعمليات « محمودة العاقبة » او عمليات « معادية » فمثلا يمكن القول ان العمليات في اوروبا الغربية كانت «حميدة» على الرغم من انها انطوت على شواذ خطيرة وعلى عمل غير مشروع في بعض الاحيان (كتأييد الاحزاب السياسية سرا)

ففي بلد متخلف كبير، وضعت اموال في حساب حزب دون علم ذلك الحزب. وقد كانت العمليات الاقتصادية القليلة التي تم تنفيذها حميدة ومشروعة على

السواء. وانطوت احدى هذه العمليات على تقديم الوكالة اموالا خاصة في الظاهر لمشروع مكشوف، الى ان تقدم وكالة الانماء الدولي قرضا رسميا وعلنيا.

والغاية من ذلك هي افساح المجال امام وكالة الانماء الدولي للقيام بمساومات شاقة دون ان تتسبب في فشل الصفقة. اما القول الشائع هو ان جمع العمليات السرية غير مشروعة فانه قول بعيد عن الحقيقة.

ولعل افضل طريقة لفهم دور التدخل السري هو مقارنته بالنشاط المكشوف الذي تقوم به حكومة الولايات المتحدة. فالدبلوماسية تسعى لتحقيق نتائج عن طريق المساومة على اساس حكومي وتكون هذه المساومة علنا في بعض الاحيان وسرا في احيان اخرى. وتسعى السياسة الاقتصادية الخارجية والبرامج الثقافية الى تحسين اقتصاديات البلدان الاخرى وتحسين موقف الرأي العام داخل هذه البلدان. اما التدخل السري فيستهدف عادة ميزان القوة الداخلية وتكون غايته قصيرة الامد. ويجب ان يتميز اي جهد يبذل لبناء اقتصاد بلد متخلف بالبراعة والدهاء كما يجب ان يكون طويل الامد باهظ النفقات وان يفوز بتعاون المجموعات الرئيسية في ذلك البلد اذا اريد ان يكون له اي نفوذ. ولا بد من ناحية ثانية لاي جهد يبذل بغية اضعاف الحزب الشيوعي المحلي، او الفوز بانتخاب عام وتحقيق نتائج في مهلة لا تتجاوز في اقصاها سنتين او ثلاث سنوات، من ان يكون هذا الجهد سريا. كما يجب ان يستخدم الاشخاص والاجهزة المتوفرة التي تبدي استعدادا للعمل. ولا غرابة في ان يختلف من يمارسون هذين النوعين من التدخل داخل الحكومة الاميركية من حيث الايدولوجية والمزاج وفي تفضيلهم هذا الاسلوب او ذاك.

وجوهر مثل هذا التدخل في ميزان القوى الداخلية، هو معرفة الحلفاء الذين يمكن جعلهم اكثر فعالية واكثر قوة وربما اكثر حكمة عبر تقديم مساعدة سرية. وهؤلاء الحلفاء المحليون يعرفون مصدر المساعدة، ولكنهم والولايات المتحدة على السواء لا يستطيعون الاعتراف بوجودها. فالعملاء اللازمون لعمليات تدخل صغيرة ذات حساسية قليلة كالقيام بدعاية سرية ونشاطات اقتصادية معينة، يمكن تجنيدهم بالمال، اما بالنسبة الى التدخلات الكبيرة الشديدة الحساسية فيتطلب الامر دوافع ذاتية من الحلفاء. ومجمل القول ان الوكالة نجحت نجاحا

ملحوظا في العثور على الاشخاص والاجهزة الذين تستطيع ان تعمل معهم وبواسطتهم بهذه الطريقة. ومن الاشياء التي تنطوي عليها الدوافع الذاتية القائمة، نظرية تقول ان اية محاولة لاقناع الحليف المحلي باتباع سبيل لا يؤمن به، سيحد على الاقل من فعاليته وقد يؤدي الى تدمير العملية بكاملها. والجدير بالذكر ان الوكالة لم تكن تهدف ابدا من وراء المعونات التي قدمت لمجموعات الطلبة والعمال والمثقفين والتي روج لها اخيرا، الى السيطرة على نشاطاتها او السير بها في وجهة معينة وانما كانت تهدف الى توسيعها وزيادة فعاليتها.

وتحدث بيسل عن العلاقات مع الدوائر الاخرى فاعرب عن تأثره البالغ بما طرأ من تحسن على العلاقات مع وزارة الخارجية وقال ان المشاورات اتسعت وعلى الاخص على مستوى القمة او مستوى مساعد وزير الخارجية وفقا لتطور العملية. ولم تكن المشكلة قبل خمس سنوات او ست، مشكلة مسؤولية او سلطة، وانما كانت مشكلة الترتيبات المتعلقة بالسرية.

وانتقد بيسل بايجاز العمليات السرية على الوجه التالي: ان تلك الناحية من عمليات الوكالة التي هي في اشد الحاجة الى التغيير هي استخدام «الغطاء» واساءة استعماله. وبهذا الصدد تثير «ورقة البحث» المعروضة على هذا الاجتماع اسئلة كثيرة من وحي هذا التستر. ويتضح من افتضاح الدعم للمؤسسات الخاصة اخيرا انه كان يجب علينا ان نكون اكثر تشددا في السرية في عملياتنا. فاذا اريد للوكالة ان تكون فعالة، فان عليها ان تستغل المؤسسات الخاصة على نطاق واسع على الرغم من انه لا يمكن بعث تلك العلاقات التي افتضح امرها.ونحن في حاجة الى العمل تحت غطاء اعمق مع عناية متزايدة بوجوب استعمال الثغرات. ويجب كذلك تعزيز حماية وجه الوكالة امام العالم بصورة افضل. كما انه يجب ان يحسن وجه الوكالة امام المجموعات الخاصة بما فيها المجموعات التجارية والطلابية. وعمليات الوكالة فيما وراء البحار كثيرا ما تكون مشكلة لوزارة الخارجية. فمن صواب القول ان الحلفاء المحليين يجدون انفسهم يتعاملون ابدا مع اميركي بل ومع مسؤول اميركي ـ لان الستر يكاد يكون دوما موظفا في الحكومة الاميركية. وهناك اسباب قوية لاتباع هذا المسلك، وسيكون من المرغوب فيه اسكان بعض موظفي وكالة الاستخبارات المركزية

داخل حرم السفارة حتى وان كان ذلك لمجرد ادارة القيادة المحلية ومتطلبات المواصلات.

ومع ذلك فان من الممكن والمرغوب فيه وان يكن ذلك صعبا، ويستنفد وقتا، بناء جهاز فيما وراء البحار يوفر غطاء غير رسمي. وهذا يتطلب استخدام او ايجاد منظمات خاصة يكون كثير من موظفيها من غير الاميركيين الذين يتمتعون بحرية اكبر في دخول المجتمعات المحلية ويقللون من توريط الموقف الاميركي الرسمي.

وعلى الولايات المتحدة ان تزيد من الافادة من غير المواطنين الذين يجب تشجيعهم عن طريق بذل جهد في توجيههم وتدريبهم على تطوير ولاء ثان يكاد يعادل ولاء الموظفين الاميركيين. وما دمنا قد حولنا اهتمامنا الى اميركا اللاتينية وأسيا وافريقيا، فان تصرف الاميركيين قد يشذب الى حد بعيد. والتغيير الاولي الذي نوصي به، هو بناء جهاز لغطاء غير رسمي لنرى المدى الذي نستطيع الذهاب اليه بالافادة من مواطنين غير اميركيين وعلى الاخص في الميدان: وقد تستطيع وكالة الاستخبارات ان تفيد من المواطنين غير الاميركيين « كعملاء محترفين » اي ان يكون كيانهم وسطا بين العميل الكلاسيكي الذي يخدم في عملية سرية واحدة وربما لمدة معينة، ، وبين عضو كبير اشترك خلال عمله في عمليات كثيرة وبات على اطلاع واسع على قدرات الوكالة. ويجب تشجيع مثل هؤلاء العملاء المحترفين عن طريق بذل جهد لتوجيههم وتدريبهم وبفتح فرصة امامهم للاستخدام مدة طويلة، ولا يمكن بالطبع توظيفهم بطرق قد تتضارب مع ولائهم الاساسي لبلادهم، ويترك هذا مجالا واسعا لاستخدامهم في مآرب اخرى. وتزداد الرغبة في استخدام المواطنين الاجانب بصورة اكثر فعالية بتحولنا في اهتمامنا الى اميركا اللاتينية واسيا وافريقيا حيث يتعرض مسلك الرعايا الاميركيين بسهولة الى تدقيق شديد مما يحد من نشاطهم.

وتبين هذه الاقتراحات المتعلقة بالغطاء غير الرسمي، والعملاء المحترفين الحاجة الى استمرار الجهود لتطوير القدرات على العمل السري، وتشدد على هذه الحاجة حتى وان لم تكن هناك ضرورة عاجلة لاستخدامهم. والمهمة المركزية تنحصر في تحديد الحلفاء المحليين المحتملين ـ الافراد والمنظمات على السواء ـ

والاتصال بهم وبناء الاسرة ذات المصلحة الواحدة.

وانني اعتقد ان هناك مجالا للتحسين في التخطيط للعمل السري في كل بلد. وقد يكون العمل السري اكثر الاعمال فعالية في الاوضاع التي ينفذ فيها جهد شامل لعدد من العمليات المستقلة التي تهدف الى تأييد وتكلمة احداها الاخرى، والى تحقيق نتيجة تصاعدية مهمة. وقد تجد الوكالة ذاتها وقد تورطت في كثير من عمليات العمل السري، ان لا علاقة خاصة لاحداها بالاخرى وليس لها غير اثر تصاعدي ضئيل.

وانني ارى ان في الامكان التنفيذ في العلن برامج تمول سرا، اذ كثيرا ما بوشر بالنشاطات عبر وسائل وكالة الاستخبارات، لان في الامكان بدأها بشكل اسرع وبصورة غير رسمية مع العلم بان لا حاجة تدعو لان تكون سرية. ومن الامثلة على ذلك تبادل برامج الاشخاص التي تهدف الى تحديد الزعماء المحتملين وتعريف الولايات المتحدة اليهم. على ان مما يجب ملاحظته ان مثل هذه البرامج الرئيسية قد تكون اكثر فعالية اذا نفذت برعاية مؤسسات خاصة منها اذا نفذت بتأييد رسمي من حكومة الولايات المتحدة. ولا ضرورة هناك لان تكون هذه البرامج سرية، غير انه اذا لم تباشرها مؤسسات شرعية خاصة فانه قد لا تكون هناك وسيلة اخرى غير التأييد السري للمنظمات « الواجهة ».

وهناك عمليات دعاية كثيرة اخذت فعاليتها في الانحطاط، وفي الامكان الاستمرار في بعضها بنفقات ضئيلة، ولكن بعض العمليات الكبيرة (الراديو الخ) افتضحت وهي ذات نفقات باهظة، زد على ذلك ان وكالة المعلومات الاميركية لا تريدها. وعلى الرغم من انه كان لها ما يبرر وجودها قبل عشر سنوات او خمس عشرة سنة، كصوت اللاجئين والمهاجرين، فان هذه الجماعات التي تضاءلت في قيمتها ستظل تتضاءل في قيمتها هذه كما يرى ذلك بعض المحترفين.

(وشعر بيسل خلال السنتين الاخيرتين اللتين امضاهما في الوكالة بانه كان في الامكان تصغير حجم الخدمات السرية). وقد اتخذت فعلا خطوات لتقليص حجمها. على انه يستحيل فصل قضية الحجم عن عدد الموظفين ومشكلات التغطية. وانني اعتقد ان قسم الخدمات السرية اخذ يتحول الى قسم احتراف بحيث بات يشبه السلك الخارجي الى حد بعيد وراح الموظفون يتطلعون الى مناصب

مكشوفة في زاوية مأمونة. وكان من نتائج ذلك تحديد الاتصالات المحلية، فطرأ تغيير مفاجئ يهدد بالحد من بعض القدرات السابقة لوكالة الاستخبارات المركزية. فقد كان لدى الوكالة رسميا موظفون عرفوا بكفاءتهم وخبرتهم وقدراتهم، وكان اعضاؤها يجندون من كل مهنة عامة وخاصة، فاذا فقد هذا التنويع عن طريق حصر عملية تجنيد كبار الموظفين في الكليات وتدريبهم في نماذج قياسية نسبيا، والسير بهم بانتظام الى وظائف مرسومة في الوكالة، فان احدى المعالم القيمة للوكالة ستتلاشى.

وابدى بيسل اخيرا ملاحظاته على العمليات الكبيرة وقال: ان من الواضح انه اذا كانت العملية كبيرة فانه لا يمكن ان تظل سرا عميقا. وعندها يأمل المرء في احسن الحالات ان يجد وسيلة لنفي رسمي مقبول. وكانت المبالغة في الاعتماد على نفي عملية خليج الخنازير من افدح الاخطاء التي اقترنت بتلك العملية. وكان من الحكمة الا تقوم الوكالة بعمليات كبيرة من هذا النوع اللهم الا على مسارح كفيتنام اختلفت فيها المصالح والمقاييس.

وترمي عمليات العمل السري عادة الى تحقيق اهداف قصيرة الامد والمبرر الذي تراه اجهزة المراقبة هو ان تميز العاملين الى جانب الاهداف القصيرة الامد، يمكن التعويض عنه خلال اعادة النظر في العمليات. ولا ارى اية طريقة اخرى لاثارة الاهتمام بالنفقات والقيم البعيدة المدى. وثمة بديل هو ان الحذر يؤدي الى عدم الفعالية. « فالانواع العاملة » هم من يتحملون المخاطر، ولذلك فانه يجب ان تتحمل دوائر اخرى في الحكومة العبء المضاد.

وخلال البحث الذي اعقب حديث بيسل اثيرت مسألة غطاء وكالة الاستخبارات المركزية كواحدة من اهم المسائل في نظر موظف سابق في وزارة الخارجية. فحجم العمليات السرية المعروف لدى الحكومات الاخرى يشكل احراجا متواصلا كما ان الموظفين فيما وراء البحار الذين يعينون لمثل هذه الغاية والمعروفين من الحكومات المضيفة، يشكلون كذلك مصدر ازعاج مماثل. وقد بذلت الجهود بين حين واخر لتخفيض عدد الموظفين فيما وراء البحار، وعلى الرغم من ان الموافقة على ذلك جاءت سريعة، فان الحصول على تفصيلات هذا التخفيض في عدد الموظفين كان صعبا للغاية.

واتفق عضو سابق في الفريق الخاص (عمل في تلك اللجنة طوال ثمانية عشر شهرا) مع بيسل في ملاحظته السابقة المتعلقة باجهزة المراقبة بالنسبة الى مراجعة المشاريع الجديدة. وقال ان هذه المشاريع كانت تخضع لدراسة دقيقة للغاية، اما بالنسبة الى قيام الفريق الخاص بدراسة المشاريع قيد التنفيذ خلال مدة الاشهر الثمانية عشر، فانه لم يتبع نهج دقيق منتظم في مثل هذه الدراسة، لان اللجنة كانت تجد نفسها منهمكة في دراسة المشاريع الجديدة. واذا صح القول ان معظم العمليات كانت ذات فائدة قصوى للاهداف القصيرة الامد، فانه كان يجب توفير عناية اكبر لمراجعة المشاريع قيد التنفيذ وانهاء بعض المشاريع في وقت اكبر مما جرت عليه العادة.

وثمة مشكلة مستمرة تشكل مصدر ازعاج لمسؤول سابق هي تلك المتعلقة « بميثاق » وكالة الاستخبارات المركزية، الذي جاء اعلانه غامضا في قانون الامن القومي لسنة ١٩٤٧. وقد نقح « ميثاق » الوكالة غير مرة، ولكنه كان سرا ويجب ان يظل كذلك. وعدم وجود ميثاق عام، يحمل الناس على البحث عن الميثاق، وعلى التساؤل عن سلطة الوكالة في القيام بنشاطات مختلفة. وستظل مشكلة « الميثاق » السري لعنة ولكن يبدو ان الحاجة الى السرية تحول دون الوصول الى حل.

وأبدى مسؤول سابق آخر ملاحظات على عدم فائدة الاستخبارات كوسيلة لمعرفة نوايا العدو. ويميز شيرمان كنت (الرئيس السابق لمجلس التقديرات القومية) بين "ما يمكن معرفته" وما "لا يمكن معرفته" وعلينا ان ندرك ان ثمة أشياء كثيرة يستحيل معرفتها بينها نوايا العدو.

ولوحظ فيما يتعلق بتخفيض عدد الموظفين فيما وراء البحار، ان الاستغناء عن خدمات من تجاوزوا السن القانونية وأولئك الذين لا تجنى فوائد منهم، مشكلة شائكة. وقد ادت محاولة تخفيض الميزانية وتقليص عدد الموظفين الى اختلال في الواجبات في الحرب الباردة. وقد تبين ان مشروعين للدعاية انتقدا كثيرا، (اذكر اسميهما) كانت لهما اهمية خاصة، كما دل على ذلك بسقوط نوفوتني في تشيكوسلوفاكيا. كانت المشكلة هي تحرير الميزانية، بحيث يمكن القيام بمشاريع جديدة تحل محل المشاريع القديمة لا أن تخفض الميزانية. غير ان

ما يؤسف له ان كبار المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية ارادوا السيطرة على رأس المال العامل لديهم. ولو كان في الامكان ابلاغ هؤلاء المسؤولين الا ينزعجوا واننا سنخصص لهم مبالغ كبيرة تقدر بمئات الملايين من الدولارات وسنسعى لتشجيع انفاق هذه الأموال على وجه افضل. والسؤال الكبير يتعلق بمؤسسة (ورد اسمها) كانت تتلقى مخصصات كبيرة. وأخيرا سوي كل شيء، وحدد موعد لعملية الدراسة التالية، غير أن مثل هذه الدراسة لم تجر نتيجة لأزمة الصواريخ الكوبية. ولكن الدراسة أثيرت مرة ثانية في سنة ١٩٦٣.

وقال مراقب ثان وهو يستشهد بالميزانية المختلطة لعلم الاسرار والقطاع الصناعي الخاص، ان من المستحيل تخفيض الميزانية. والشيء الممكن عادة هو الاستعاضة بمشروع جديد عن مشروع قديم.

وأثار رئيس الاجتماع عدة اسئلة: ما هي آثار افتضاح العمليات السرية؟ وما الذي يمكن عمله لتحسين صورة الوكالة؟ وما الذي يمكن عمله لتحسين العلاقات بين الوكالة والصحافة؟

وظن ان وجهة نظر صحفي قد تساعد في البحث في هذه الأسئلة غير أنه رؤى ان عددا من القضايا الأخرى ذات الأولوية تتطلب عناية:

١ ـ تطلبت مسألة الحجم عناية. فالحجم قد يتحول إلى مشكلة في أية من دوائر الحكومة، وهناك ادراك بأن الحكومة كبيرة جدا وتزداد انتفاخا. ولا بد من أن نصل الى مرحلة يتوجب فيها احداث تخفيض كبير في مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية.

٢ ـ ان المرء لا يرتاح الى حد بعيد لا ستخدام الوكالة في العالم النامي، وكان علينا ان نزيد من ثقتنا في مجال الاختيار في معظم المناطق النائية. وليس من السهل من ناجية ثانية معرفة هيكل القوة في البلدان المتقدمة كاوروبا الغربية واليابان.

(ووجه سؤال هنا: لماذا يجب أن تكون لنا ثقة متزايدة في مجال الاختيار في المناطق النامية؟

وقال بيسل ان ذلك ربما عاد إلى ان نسبة التفاوت كانت اقل مما ظننا في الأصل "فالأمور أخذت تتبسط وفي استطاعتنا ان نعيش في ظل قدر اوفر من

الراحة».

٣ ـ اين تدفن الجسد؟ فالمرء لا يقتنع كليا بالاستشهاد بتجارب مكتب التنسيق السياسي الذي يترأسه فرانك ويزنر، وفي استطاعتنا اللف حول مسألة المسؤولية التي أثارها «بيدل» سميث ـ وفي استطاعتنا اللف حول حلقات القيادة المتضاربة.

٤ ـ وهذه مسألة تتعلق بالنقطة الثالثة. ربما كان هناك ثمن يجب دفعه لوضع العمليات السرية تحت اشراف وكالة الاستخبارات. وقد يكون في امكاننا اعطاء عملية جمع المعلومات لوزارة الخارجية واعطاء مهمة العمليات السرية لمساعد الرئيس في شؤون الأمن القومي.

واوضحت ملاحظات أخرى ردا على النقطتين الثالثة والرابعة: قد لا يحتاج المرء الى الادعاء أن قسم العمليات في وكالة الاستخبارات يجب أن يكون أين هو. ولكنه قد يذهب إلى انتقاد فصل عملية جمع الاستخبارات السرية عن العمليات السرية. غير ان في امكان المرء فصل القسم العامل عن قسم التحليل. وهذه حالة مقبولة يمكن ايجاد حل لها (على الرغم من أن خطيب الاجتماع كان في مجمل حديثه ضدها). أما تقسيم القسم العامل ـ كما أظهرت ذلك الحالة الألمانية والحالة البريطانية وحالتنا لبعض الوقت ـ فانه سيتسبب في كارثة. وعلق احد المشتركين في الاجتماع على نشاط العمال فقال انه كان من المعروف والشائع قبل شهر أيار (مايو) ١٩٦٧ ان وكالة الاستخبارات كانت تقدم بعض التأييد لبرامج العمال، ولكن مجلة رامبارتس كانت الاولى في اطلاع الناس على هذا التأييد ثم تبعها في ذلك توم برادن. وأسف لذلك المسؤولون في الشؤون العمالية الدولية وذهب بعض الصحفيين الى تعقيد الأمور بأن خلطوا بين وكالة الانماء الدولي ووكالة الاستخبارات، حين قالوا ان البرنامج الحر لتطوير الحركة العمالية الذي يتبناه الاتحاد العام للعمال قد تلطخ.

ومنذ أن تكشفت هذه الأشياء، فأن ما طرأ من تحول غير متوقع في الأحداث، خلق مشكلة في برامج العمل الدولية، والواقع هو أنه طرأت زيادة على المطالبة ببرامج العمل الأميركية، وكان الضغط على طاقتنا في هذا المجال مبعث حرج. فقد كانت نقابات العمال الأجنبية تعرف في الماضي أننا نعاني نقصا في

المال ، ولكنها باتت تفترض الآن ان لدينا أموالا سرية من وكالة الاستخبارات ولذلك فانها تطالب بمزيد من المساعدة.

والأسوأ من ذلك هو أن فيك رويذر الذي زعم أن آخرين يتلقون اموالا من وكالة الاستخبارات والذي كشف توم برادن عن أن شقيقه تلقى مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار من الوكالة، لا يزال يواصل اتهاماته بأن الاتحاد العام لنقابات العمال تلقى أموالا من الوكالة. وهنا يبدو انه لا يوجد من يصغي الى هذه الاتهامات. "وكانت النتيجة الصافية اقرب الى الصفر فقد خلصنا الى قبول الوكالة قبولنا بالخطيئة". فمثلا حصلت نقابات العمال في غيانا البريطانية على مساعدات عبر وسائل الوكالة ولكنها تطالب الآن بمساعدات اكبر من تلك التي تلقتها في الماضي، ولذلك فانه لم يقع أي ضرر خلافا لما توقعناه.

وأبدى مسؤول سابق في وزارة الخارجية بعض الملاحظات على عمليات الاستخبارات كما تشاهد من الميدان. واتفق مع بيسل في ملاحظاته المتعلقة "بالغطاء". وقال ان الاتفاق الاولي بين الوكالة ووزارة الخارجية كان "موقتا" ولكن "لا مجال لديمومة الشيء السريع الزوال."

كيف يزود المسؤولون في الوكالة الذين يعملون بموجب "غطاء رسمي" بوسائل خاصة للقيام بعمليات سرية؟ واذا كان لرئيس محطة الوكالة "علاقة خاصة" مع رئيس الدولة، فان ذلك يدعو المرء الى الافتراض بأن السبب يعود الى أن السفير لا يساوي شيئا. وعلاوة على ذلك تثير مثل هذه "العلاقة الخاصة" خطرا هو ان رئيس الدولة اذ يرى ان هناك جهازين للاتصال بواشنطن قد يثير احد الجهازين على الآخر. ويقتنع بعض الساسة الاجانب بان هناك في الواقع "حكومة غير منظورة" وهذا انطباع يجب الا يسمح ببقائه.

والتعصب للمعلومات التي تجمع سرا أمر مزعج بدوره. ومن الطرق التي يمكن معها ازالة المفاهيم المغلوطة، جعل وكالة الاستخبارات سرية حقا، لا جعلها وكالة تكون ازدواجا للسلك الخارجي. وكثيرا ما سدت الوكالة فراغا بسبب نقص في الأموال ولكن هذا لا يجعلها على صواب.

وسأل احد الحضور خطيب الاجتماع عن اقتراحه التوسع في الافادة من المواطنين غير الأميركيين وقال: كيف يمكنك حمل الرعايا من غير الأميركيين على

القيام بالمهمة وعلى أن يدينوا بالولاء للولايات المتحدة؟

وقال بيسل ان المرء لا يستطيع التأكد من ذلك ولكن الأمر جدير بالتجربة، وقد يكون اكثر قابلية للعمل اذا انت استخدمت مواطنا من البلد «ب» للعمل في البلد «ج» اذا كنت ما تطلبه منه ليس ضد مصلحة البلد «ب» وغير شائن.

وابدى مشترك آخر في الاجتماع ملاحظة عن عدم الاهتمام بافتضاح نشاطات الاذاعات السرية اذا قيس بالاهتمام الكبير بافتضاح العلاقة بين وكالة الاستخبارات ووكالة الأمن القومي؟ وقال بيسل ان في امكان المرء أن يستنتج ان الشعب لا يبدي اهتماما بالتغلغل في مؤسسات ما وراء البحار او على الاقل ليس بقدر الاهتمام الذي يبديه بالتغلغل في المؤسسات الأميركية "ولا يرى الشعب ان هذا صحيح" فهل يشمل هذا التوسع المقترح في استعمال المؤسسات الخاصة تلك الموجودة في الولايات المتحدة او المؤسسات الأميركية فيما وراء البحار؟

ولفت الانتباه في الرد على السؤال الى حدود الصلاحيات بين وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيق الاتحادي وهي الحدود التي تحرم على الوكالة القيام "بمهمات الأمن الداخلي". ووكالة الاستخبارات تمقت مراقبة الرعايا الأميركيين في الخارج. (حتى وان طلب اليها ذلك)، وتمقت كذلك العمل داخل الولايات المتحدة الا ضد الاجانب الذين يقيمون في البلاد بصورة عابرة. وقد يريد البعض ان تتوسع الوكالة في استغلال المؤسسات الأميركية الخاصة ولكن بغية تحقيق اهداف خارج الولايات المتحدة. واشير الى أن قيام الوكالة بتمويل الجمعية الوطنية للطلبة، كانت في جميع الحالات للقيام بنشاطات خارج الولايات المتحدة أو بنشاطات تتعلق بأهداف فيما وراء البحار.

وقد نتساءل ما هو السبب الذي يضطر حكومة الولايات المتحدة الى التوسع في الافادة من المؤسسات غير الحكومية، ولماذا يتوجب عليها ان تتعامل معها داخل الولايات المتحدة؟. اذا كان التعامل فيما وراء البحار، فان الضرورة تقضي باقامة بيروقراطية فيما وراء البحار تتعامل مع المحليين. كما تقتضي كذلك الانخراط في مواصلات في بيئة قد تكون معادية. اما اذا تعامل المرء عبر مؤسسات اميركية لها نشاطات فيما وراء البحار، فان في استطاعته ابقاء معظم الموظفين البيروقراطيين في بلدهم ويتمكن من العمل عبر رئاسة المؤسسة وقد يستعمل

وسائل المؤسسة في الاتصالات مع ما وراء البحار (بما في ذلك الاتصالات السرية). ومثل هذا الرأي يجب ان ينطوي على التميز في السياسة على الفائدة التي يمكن جنيها من المؤسسة الخاصة، لا على الافادة من المؤسسة الخاصة او عدم الافادة منها.

ورأى بعضهم ان من المرغوب فيه، ان يبحث الاجتماع في انواع مختلفة من المؤسسات وهل يجب مثلا أن تستعمل وكالة الاستخبارات المؤسسات التعليمية؟ وهل كان يجب على الوكالة ان تمارس نفوذا في اختيار ضباط وكالة الأمن القومي؟

ولا يعرف المرء ان كانت الوكالة قد مارست نفوذا في اختيار ضباط وكالة الأمن القومي، واذا كانت قد فعلت ذلك فأنه لا يمكن تبرير تدخلها هذا.

او لم يكن في الامكان التعامل مع الافراد بدلا من المنظمات؟

نعم ان هذا قد يكون افضل في كثير من الحالات ولكن الأمر يتوقف على المهارة في استخدام قدراتنا العاملة.

ولاحظ مسؤول سابق كمثال على استعمال المعلومات التي يتم الحصول عليها سرا في اغراض سياسية، حصول قسم الخدمات السرية على "الخطاب السري" الذي القاه خروشوف في شهر شباط (فبراير) سنة ١٩٥٦. وقد كان الخطاب طويلا بحيث يصعب حتى على خروشوف نفسه حفظه غيبا. واستمع إليه اكثر من مئة شخص. لقد كان هدفنا الحصول عليه، وقد حصلنا بطرق سرية على نسخة منه. وأصدرت وزارة الخارجية نص الخطاب ونشرته صحيفة نيويورك تايمز بكليته. وشعر الناس بمضاعفاته في مختلف انحاء العالم وعلى الأخص داخل الكتلة الشيوعية. وشعر السوفيات بأنهم لا يستطيعون رفض صحة النص الذي اصدرناه، وكان أثر ذلك في كثير من الدول التابعة عميقا، اذ انه الأشارة الى بدء الانقسام في الحركة الشيوعية. واذا تمكنت من ملاحظة هدف معين، وسرت في اثره استطعت تغيير وجه التاريخ.

وانزعج مراقب آخر لنقطة كانت قد اثيرت في السابق عن التوسع في الافادة من المؤسسات الخاصة. ولعل أسوأ ما أثر في معنويات الأسرة الجامعية هو الشعور بالقلق على المؤسسات التي كان للافراد ارتباط بها. وهناك مشكلة عميقة في التغلغل في المؤسسات داخل البلاد حين يكون هناك فقدان عام في الثقة وخوف

من ان كل شيء هو خلاف لما يظهر عليه.

ولوحظ ان الاجتماع التالي في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ سيتركز في العلاقات مع المؤسسات الخاصة.

ورأى احد المراقبين ان جزءا من هذا الحل يكمن في العملية السياسية التي تنطوي على استخدام اتصالات غير حكومية في مجال العمل السري.

وتناول البحث ردا على سؤال الامكانات النسبية لانواع معلومات التجسس، فاحتل الاستكشاف الجوي المرتبة الأولى من حيث الأهمية والقيمة ثم استخبارات المواصلات الالكترونية ثم التجسس الكلاسيكي.

ويلاحظ أننا نسينا أهم المصادر ـ أي مصدر المعلومات المكشوفة.

ورفع الاجتماع في الساعة التاسعة والربع مساء وذكر المشتركون بموعد الاجتماع القادم في ١٥ شباط (فبراير).

محتويات الكتاب

صفحة

ما زالت فضائح وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (C.I.A.) تتردد في سائر أنحاء العالم وتتفاعل في الاوساط الاميركية الرسمية منها والشعبية. وقد أصبح هذا الموضوع الشغل الشاغل للصحافة العالمية والاندية السياسية.

ولما كان لهذه المنظمة دور بارز في الاحداث التي جرت في العالم العربي فقد جهدت (الدار المتحدة للنشر)على الحصول على جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية لتضع بين يدي القارىء العربي هذه الأسرار الخطيرة علّ في ذلك ما يلقي بعض الضوء على مسيرة أمتنا ومستقبلها.

الناشر